المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠هـ)

الجزء الخامس

تحقيق
الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٦-٨٣٨-٠٣-٩٩٦٠ (ج٥)

١-اللغة العربية - النحو ٢-اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٦-٨٣٨-٠٣-٩٩٦٠ (ج٥)

لمعهد البُحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ
جامعة أمّ القرى
مكّة المُكرّمة

الطّبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

{ التوكيد }

التوكيد

هذا هو النوع الثانى من أنواع التوابع ، وهو التوكيد. وهو على قسمين : توكيد معنوى ، وتوكيد لفظى .

أما التوكيد اللفظى فلا يَختص بالاسم ، بل يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة . وسَيذكره آخر الباب .

وأما المعنوى فهو المختصٌ بالأسماء ، وهو الذى استفتح الكلامَ به / وابتَدأ بالكلام على ألفاظه ، وهى أيضا ضربان : ١٢٩/٣

أحدهما يُقْصَد يه رفعُ توهمٍّ أن يُراد بعموم المتبوع الخصوصُ ، ويسمى «توكيد الإحاطة» .

والثانى يُقْصَد به رفعُ توهُّم إضافةٍ إلى المتبوع ، وهو الذى يسمى «توكيد إثبات الحقيقة» وهذا الضرب هو الذى قَدَّم أولاً فقال :

بالنَّفْسِ أوْ بالعَيْنِ الاسمُ أكِّدا
مَعَ ضَمِيرٍ طابَقَ المُؤَكَّدَا

يعنى أن هذين اللفظين ، وهما ، (النَّفْس ، والعَيْن) يؤكَّد بهما الأسمُ إذا اتصل بهما ضمير مطابق للاسم المؤكَّد ، أى موافق له فى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفى التذكير أو التأنيث ، فتقول : خرجَ الأميُر نفسُه أو عَيْنُه ، وجاء زيدُ نفسُه أو عينُه ، وجاءت هندُ نفسُها عينُها .

وجاء الزيدان أو الهندان أنفسُهما أو أعينهُما ، وجاء الزيدون أنفسُهم أعينُهم ، وجاءت الهندات أنفسُهنَّ أعينُهن ، وما أشبه ذلك .

وفى قوله : «الاسمُ أُكِّدا» إشارة إلى معنيين ، قصدِ التوكيد بـ (النفس ، والعين) وهو إثباتُ الحقيقة ، وذلك أن معناه أن التوكيد راجع إلى نفس الاسم لا لمعنىً فيه ، وهو معنَى إثباتِ حقيقته فى نفسه ، لئلا يُحتمل أن يكون المراد غيرَه ، بخلاف (توكيد الإحاطة) فإنه راجع إلى حالة دلالةِ الاسم ، من كَوْنه شاملاً لجميع مايَنْطلق عليه أوغيرَ شامل ، لا لإثباته فى نفسه .

فإذا قلتَ : (خرجَ الأميرُ نفسُه عينُه) رفعتَ بذلك توهم أن المراد جَيْشُه أو خَدَمُه أو عُمَّالُه ، لأن العرب تُطلق ذلك اللفظ ، وتريد المعنى المحترَز منه على طريق المجاز ، فكان نفسُ الاسم غيرَ مراد ، فجاء توكيد إثبات الحقيقة محقِّقًا لذلك الاسم أنه المقصود بالإخبار ، لا ما يُضاف إليه فكأنه أراد – والله أعلم – بقوله : «الاسمُ أُكِّدا» هذا المعنى .

والحامل على هذا التأويل ، وإن كان فيه بُعْد ، أنه ذكَر فى الضرب الثانى مايُراد به ، حيث قال : « وكُلاًّ اذْكُرْ فى الشُّمُولِ» فيَبْعُد أن يَذكر أحد القَصْدين نَصًا ، ويُهمل الآخر جملة .

والمعنى الثانى التنبيهُ على أن هذا القسم هو المختص بالاسم دون التوكيد اللفظى ، فإنه يكون فى الاسم وفى غيره كما ذُكر .

ويقال : أكَّدْتُ ووَكَّدْتُ ، تَأْكِيداً وتَوْكِيداً . والواو أكثر ، ولذلك شاع فى استعمال النحويين بالواو . فالظاهر أن يكون «أُكِّد» فى عبارة الناظم من الواو ، وأُبدل الواو المضمومة همزةً ، كوُقِّتَتْ[1] ، وهو من (الوقت) وبالهمز وقع فى النسخ التى وقعت عليها ، والخَطْب فى ذلك يسير .

---

(١) وكذلك : الأُجُوه فى (الوُجُوه) جمع وَجْه . وانظر سيبويه ٣٣١/٤ ، واللسان (وجه) .

و «بالنَّفْسِ» وما بعده متعلّق بـ (أكِّدا) وكذلك قوله : «مَعَ ضَمِيرٍ» .

ولما ذكَر حكم (النفس ، والعين) بالنسبة إلى إضافتهما إلى ضمير المؤكَّد ، ولم يَذكر حالهَما بالنسبة إلى إفرادهما أو عدم إفرادهما استدرَك ذلك بقوله :

وَاجْـمَـعْـهُـمَـا بأَفْـعُلٍ إنْ تَبِـعَـا
مـالَيْسَ واحـدًا تَكُنْ مُـتَّـبِـعَـا

/ يعنى أن (النفس ، والعين) إن تَبِعا فى التأكيد غيرَ المفرد ، من ١٣٠/٣
مثنى أو مجموع ، فإنهما يُجمعان على (أفْعُل) جمعَ القلَّة ، فتقول فى الجمع : جاء الزيدون أنفسُهم أعينُهم ، وجاء الهنداتُ أنفسُهنَّ أعينُهنَّ .

وكذلك فى االتثنية تقول: أنفسُهما أعينهما، فتَجمع وإن كانا اثنين ، لأن تثنية ما هذه سبيله جَمْعُ ، كقطعتُ رءوس الكَبْشَيْنِ .

ومنه فى جمع القلَّة على (أفْعُل) قولُ الله تعالى : {والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}[١] ، فإذا فعلتَ هذا كنتَ به مُتَّبِعا سنَن كلام العرب[٢] .

واقتضى هذا التقريرُ أن الواحد إذا أُكِّد بـ (النفس أو بالعين) لايُجمع ولايثنى ، بل يبقى على إفراده كما مَرَّ تمثيله .

فإن قيل : يظهرأن كلامه معترَض من وجهين ، أحدهما أنه لم يُبَيِّن حكمَ الاجتماع فى (النفس ، والعين) بل أتى بـ (أو) المقتضية لأحد الشيئين من غير اجتماع ، فيفُهم له من ذلك أنهما لايجتمعان ، فلا

---

(١) سورة المائدة / آية : ٣٨ .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية للرضى (٣/٣٦٠) ومابعدها .

تقول : جاء الزيدان أنفسُهما أعينُهما ، ولا جاء زيدٌ نفسُه عينُه ، وإنما تأتى بأحدهما .

وذلك غير صحيح (بل جمعهما جائز حسبما مَرَّ تمثيلُه ، فهذا تقصيرٌ فى البيان)[1] .

والثانى أن قوله : « تكُنْ مُتَّبِعًا» فَضْلٌ لازيادةَ معنىً فيه ، لأن من المعلوم أن كلَّ حكم يقرَّر فالُمتَّبِع له مُتَّبِع للعرب . فما الذى أَحْرز بهذا ، ومن عادته الشُّحُّ بالألفاظ إلا فيما يعطى الفائدة ؟

فالجواب عن الأول أن « أو » آتيةٌ فى كلامه فى معرِض إثبات حكمٍ وإلزامه ، و«أو» تقع هناك للإباحة ، لأن الكلام فى معنى الأمر ، فصار مثلَ قولهم : جَالِس الحسنَ أو ابَن سِيرِينَ .

وعلى هذا التقرير لاتقتضى «أو» منعًا من الجمع ، وهو مراد الناظم ، فلك أن تجمع بينهما فى التوكيد عنده ، وهو المطلوب .

وعن الثانى أن هذا الكلام أعطى فائدتين حَسَنَتين ، إحداهما عامَّةٌ ، وهى أن (النفس ، والعين) إذا أُضِيفا إلى ضمير غير الواحد فإنه لايُقتصر فيهما على جمع القِلَّة دون غيره .أما إذا أضيفا إلى ضمير جمع فإنه يجوز أن يُجمعا جمعَ كثرة وجمعَ قلة ، فتقول : أنفسُهم زاكيةٌ ، ونفوسُهم زاكيةٌ ، وأعينُهم كالئةٌ ، وعيونُهم كالئةٌ ، وذلك لأن كل واحد منها يَجمع هذين الجمعين . ومن ذلك ماأنشد السِّيرافى وغيره من قول الشاعر[2] :

يَاصَاحِبَىَّ فَدَتْ نفسِى نُفُوسَكُمَا

وحَيْثُما كُنْتُمَا لا قِيتُما رَشَدَا

---

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) المنصف ١/٢٧٨ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ٨/١٤٣ وقائله مجهول . ومعناه واضح .

وأما إذا أُضيفا إلى ضمير اثنين فإنه يجوز فيهما ثلاثة أوجه : جمعُهما كما تقدَّم وتثنيتُهما فتقول : نفسَاكما زكيَّتانِ ، وعَيناكمُا قرِيرتانِ وإفرادُهما نحو : نَفْسُكما ، وَعْينكما ، وذلك على قاعدة : كُل شَيْئَيْنِ من شَيْئَيْن .

ولما كانت العرب قد قَصَرت ألفاظ التوكيد على وجه واحد من تلك الوجوه فلم تستعمل غيره فُهِم منها أنها أرادت الاستغناء بذلك الوجه عن باقي الوجوه ، كما استَغنت بـ (كلا وكلتا) عن (أَجْمَعانِ ، وَجَمْعَاوان) ومايليهما[1] .

فنَبَّه الناظم على ذلك الوجه ، وأمر بالتزامه ، وأن ذلك هو المستعمل عند العرب ، فلابد من اتباعها ، فإذًا لايجوز لك أن تقول : جاء الزيدان نفسَاهما ، ولا نَفْسُهما ، ولا نُفُوسُهما .

وكذلك في الجمع لا تقول : جاء الزيدون / نفوسُهم ، ولا جاءت ١٣١/٣
الهنداتُ نفوسُهنَّ . و (العين) كذلك ، لاتقول : جاء الزيدان عيناهما ، ولاعينُهما ، ولا عيونُهنَّ . وكذلك لاتقول : جاء الزيود عيونُهم ، ولا الهنودُ عيونُهمَّ ، بل تلتزم جمع اللفظين على (أَفْعُل) خاصة والفائدة الثانية خاصة ، وهي التَّنكيت على ابن مُعْطٍ في أرجوزته[2] ، حيث خالف الناسَ والعربَ ، فذَكر فيها أن توكيد المثنى بـ (النفس والعين) يقال فيه : نفسَاهُما عينَاهُمابتثنية (النفس والعين) فقال هنالك :

---

(١) في (ت) «وما بينهما» وهو تصحيف .

(٢) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن معط بن عبد النور المغربي الحنفي النحوي . كان إماما مبرزا في العربية ، شاعرا محسنا . أقرأ النحو بدمشق ومصر ، وصنف الألفية في النحو ، والعقود والقوانين ، وشرح الجمل ، وشرح أبيات سيبويه ، وقصيدة في القراءات السبع وغير ذلك (ت ٦٢٨ هـ) وقد أشار ابن مالك في مقدمة الألفية إلى ألفية ابن معط ، وأشاد بفضله .

والـنـفـسُ والـعـينُ مـــــقــــــدَّمـــــان

كــذاك فـى نَفْــسَـيْــهـمـا عَـيْنَيـهْـمـا

* وما لماثُنّىً سوى كليهما *

ويقع فى بعض النسخ هكذا «كذاك فى نفِسهما عينِهما» بإفراد (النفس والعين) . وجميع ذلك مخالف لما قالته العرب والتزمته ، فهو خطأ بلا شك ، فلهذا ، والله أعلم ، أتى بقوله : «تَكُنْ مُتَّبِعًا» تنكيتا على من لم يَتَّبِع ، وهو ابن مُعْطٍ فى رجزه المنسوج هذا على منواله . ثم قال :

وكُـــلاًّ اذْكُــرْ فى الشُّـــمُـــولِ وكِـــلاَ

كلتـا جَـمِـيـعًا بالضَّـمِـيـر مُـوصَـلاَ

هذا هو الضرب الثانى من ضربى التوكيد المعنوى ، وهو «توكيد الشمول والإحاطة» ومعنى ذلك أنك إذا قلت : (قام القومُ) احتَمل ظاهرَ مفهومِه ، واحتَمل أن يكون القائمون بعضَ القوم لا جميعَهم ، فأكَّدت المعنى الأول ، وهو معنى شمول اللفظ لجميع مايدل عليه ، وأثبتَّ أنه المراد .

وأتى الناظم لهذا التوكيد بستة ألفاظ :

أحدها «كُلٌّ» نحو : قامَ القومُ كلُّهم .

والثانى «كِلاَ» نحو : قام الزيدان كِلاَهُما .

والثالث «كِلْتَا» نحو : قام الهندان كلتَاهُما .

والرابع «جَمِيع» نحو : قام القومُ جميعُهم .

والخامس «عامَّة» نحو : قام القومُ عامتُهم .

والسادس : ماتصرف من لفظ «الجَمْع» للمفرد والمجموع ، كقولك : أكلتُ الرغيفَ أجمعَ ، وأكلت الخُبْزةَ جَمْعاءَ ، وقام القومُ أجمعون ، وقام إليك الهنداتُ جُمَعُ .

هذه ألفاظ التوكيد على الجملة ، ولها أحكام تظهر فى تفضيل كلام الناظم .

فقوله : « كُلاً اذكُرْ فى الُشمُولِ » إلى آخره ، يريد أن الألفاظ التى تُذكر فى الشمول منها : كُلٌّ ، وكِلاَ ، وكِلْتَا ، موصلاتٍ بالضمير ، لا مجردةً منه كما تجردَّت الألفاظُ المذكورة بعد ، من الجمع ومتصرِّفاته ، ولا مضافةً إلى ظاهر .

والضميرُ هنا جارٍ فى المطابقة على ما تقدم ، وعلى ذلك أحَالَ ، إذْ أتى بالألف واللام العَهْدِيَّة فقال : «بالضَّمِير» أى المطابِق للمؤكَّد ، فتقول : قام القومُ كلُّهم ، وقامت الهنداتُ كلُّهن .

وكذا فى الإفراد إذا احتَمل ذلك العاملُ نحو : أكلتُ الخبزَ كلَّه ، وشربتُ الكأسَ كلَّها ، وما أشبه ذلك مما يصح فيه التَّبْعيض .

وفى المثنى : قام الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ، وليس لهما استعمالٌ فى غير ذلك .

ككُلٍّ «جميعُ » نحو : أكلتُ الخبزَ جميعَه ، وشربتُ الكأسَ جميعَها ، وقام الزيدون جميعُهم ، والهنداتُ جميعُهنَّ .

و «مُوصَلاَ» حال من «كل» ومابعده ، عامله «أذكر» وإنما أفرده حملاً على معنى ماذكر / كما قال رُؤْبَة[1] : ١٣٢ / ٣

(١) ديوانه ١٠٤ ، والمغنى ٦٧٨ ، والمحتسب ١٥٤/٢ ، واللسان (ولع ، بهق) والبلق : سواد وبياض - والتوليع : التلميع من البرص وغيره ، ورجل مولَّع : أبرص والبهق : بياض يعترض الجسد بخلاف لونه ، وهو دون البرص .

فِـــيـــهَـــا خطُوُطٌ من سَـــوَادٍ وَبلَقْ

كـــــأنَّهُ فـى الجِلْد تَوْلِيعُ البَـــــهَقْ

قال أبو عبيدة قلت لرؤبة : إن كانت «الخطوطَ» فقل : كأنَّها ، وإن كان «سَوَادٌ وَبَلق» فقل : كأنهما ، فقال : [أردت][1] كأن ذلك ، ويلك ، توليعُ البَهَق ، فأخبر رؤبة بأن قصده عودُ الضمير على معنى المذكور ، فكذلك هنا .

أراد (كلتا ، ، وجميعا) فحذَف العاطف على عادته .

وفى هذا الكلام تنبيه على معنيين ، أحدهما أن هذه الألفاظ لاتجرَّد من الإضافة إلى الضمير المطابِق لقوله : «بالضَّمير مُوصَلاَ» فقَيَّدها بالاتصال به ، فلا يقال : أعجبنى الزيدون كُلٌّ ، ورأيت الناسَ كُلاًّ ، ومررت بهم كُلٍّ . وكذلك (كلتا وكِلاَ وجَمِيع) .

أما ماعدا «كُلاًّ» فمتَّفَق على هذا الحكم فيه .

وأما «كُلٌّ» فقد ذهب الفراء ، وتبعه الزمخشرى إلى جواز تجريدها من الإضافة كما مَرَّ تمثيلهُ ، فقد ذهبا إلى أن «كُلاًّ» فى قراءة من قرأ {إنَّا كُلاًّ فِيَها}[2] بالنصب يحتمل أن يكون توكيداً لاسم «إنَّ» .

ورَدَّه المؤلفُ بأنَّ تجويز ذلك فى «كُلٍّ » يؤدى إلى عدم النظير ، لأن غير « كُلٍّ» من ألفاظ التوكيد إمَّا ملازمٌ لصريح الإضافة إلى ضمير المؤكَّد ، وهو (النفس ، والعين ، وجميع ، وعامة) . وإمَّا ملازمٌ لِمَنْوِيِّها ، وذلك «أَجْمَع» وأخواته . وقد أجمعنا على أن مَنْوِيَّ الإضافة لا يستعمل فيها صريحُها ، وأن

(١) مابين الحاصرتين زيادة من المحتسب . وانظر : المغنى واللسان (ولع)

(٢) سورة غافر / آية : ٤٨ .

وانظر : معانى القرآن للفراء ٣/١٠ ، والكشاف للزمخشرى ٣/٣٧٤ .

صريحَ الإضافة سوى «كُلّ» لا يُستعمل فيه مَنْوِيُّها ، فتجويز ذلك فى «كُلّ» يَستلزم عدم النظير فى الضَّرْبين ، وما أفضى إلى ذلك مُطَّرَح ، فالقول بجواز قطع «كُلٍّ» هذه عن الإضافة لايُلتفت إليه .

هذا ماقال: ثم وَجَّه قراءة النصب بأن كُلاًّ» حال من الضمير المنوىِّ فى «فيها» والعامل هو المجرور ، بناءً على جواز ذلك عنده كما تقدم في قوله : «ونَدَرْ نَحْوُ سعيدٌ مُسْتقِراً فى هَجَرْ»(١) .

فإن قيل : قد استقرَّ فى «كُلٍّ» جوازُ قطعها عن الإضافة نحو {كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ}(٢) .

وهِيَ هِيَ ، وإنَّما بين الموضعين من الفرق الجريَانُ على المؤكَّد وعدمُه . وأما معنى التوكيد فلا ينفكُّ عن «كُلٍّ» فيهما ، فكما يجوز هنالك يجوز هنا ، وقد ظهر ذلك فى الآية المقروءة كذلك ، فلا مانع من القول به .

فالجواب أن العرب قد تُخَيَّر بين استعمالين فأكثر فى موضع ، ثم إذا خرجت إلى غيره التَزمت أحد الاستعمالين ، وأهملت الاخر ، وهذا شائع فى كلامها ، ألاَتَرى أنها استعملت (نِعْم ، وبِئْس) فى الأصل على أوجه ، فقالوا: نَعِم ، ونَعْمَ ، ونِعِمَ ونِعْمَ ، وكذلك (بئسَ) وكلُّ فِعْل على فِعِلَ) ثانيه حرف حلق(٣) ، ثم لما نَقَلَتْهما إلى إنشاء المدح والذم التزَمت فيهما وجهًا واحدا ، وكذلك (حَبَّ) فى التعجب ، تُفْتَح حاؤها وتُضم ، فإذا جاءت بـ (ذا) التزَمت

---

(١) انظر : باب الحال فى الألفية ، وفى هذا الكتاب ، ص

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٣٣ .

(٣) مثل : شهد ، وكذلك كل اسم كذلك نحو : فخذ – يجوز فيه أبعة أوجه ، وانظر : باب نعم وبئس ، وقد سبق ، وابن يعيش ١٢٨/٧ .

الفتح . و (العَمْر والعُمرْ) مستعملان ، فإذا قالوا: لَعَمْرُكَ التزَموا فتح العين[١] ، إلى غير ذلك مما لا يُحصى .

فلما ثبت للعرب هذا الأصل لم يَجُزْ أن يجرىَ القياسُ للفظ فى كل موضع إلا مع الالتفات إلى السَّماع ، ولم نجد من العرب مَنْ يقول : قامَ القومُ كُلٌّ ، ولا مررتُ بالقومِ كُلٍّ ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنَّما سُمع هذا فى موضعٍ / محتَمل ، والقياس مع الاحتمال لا يَسْتتِبّ فالصحيح إذًا ١٣٣/٣ الوقوفُ علي ماسُمع ، وهو الإضافة .

والمعنى الثانى أن هذه الإضافة تختص بالضمير ، فلا تُضاف هذه الألفاظ إلى الظاهر ، فلا تقول : قام القومُ كُلُّ القومِ ، ولا قامَ الرجلان كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، وماأشبه ذلك .

وكذلك (النَّفْسُ والعَيْنُ) ولذلك قال هناك : «مَعَ ضميرٍ طابَق المؤكَّدَا» وما جاء على خلاف ذلك فنادر ، كقول الشاعر:[٢] :

أنتَ الجــوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوافِلُهُ

وأبْعَـدُ الناسِ كُلِّ الناسِ مِنْ عَـارِ

وأقـربُ الناسِ كلِّ الناسِ من كَـرَمٍ

يُعْطِي الرَّغَائبَ لم يضـهْمُمْ بإقـتارِ

---

(١) اللسان (عمر) .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٤١٢ ، والهمع ٥/٢٠٠ ، والدرر ٢/١٥٥ .

والنوافل : جمع نافلة ، وهى هنا : الهبة والعطية والعار : كل مايلزم منه سُبَّة أو عيب والرغائب : جمع رغيبة ، وهى العطاء الكثير . والإقتار : ضيق العيش .

وكأن هذا من قبيل قوله (١) :

* إذَا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ فى ظُلُلاَتِها *

وهو قليل ، فلذلك لم يعوِّل الناظم عليه ، أو يكون مما التَزمت العرب فيه الضمير ، كما التَزمت الإضافة أيضًا . وفى هذا البحثِ وما قبله فى المعنى الأول بحثٌ .

فإن قلت : أتى الناظم بهذه الألفاظ مرسَلَةً إرسالاً ، فلم يَخص منها لفظًا بمفردٍ دون مثنى أو مجموع ، فاقتضى بإطلاقه أنها تُستعمل فى الجميع ، وذلك غير صحيح ، فإن «كُلاًّ ، وجَمِيعا» لا يدخلان فى توكيد المثنى ، و«كِلاَ ، وكِلْتَا» لا يؤكِدان غيرَ المثنى .

فالجواب أن هذا كله سيأتى بيانُه ووجهُ الاعتراض فيه عند قوله : «واغْنَ بكلْتَا فى مُثَنًّى وكِلاَ» إن شاء الله تعالى . ثم قال :

وَاسْتَعْمَلوُا أيضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ
مِن عَمَّ فى التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

يعنى أن العرب استعَملت فى ألفاظ التوكيد وزنَ (فاَعِلَة) مبنيًا من لفظ (عَمَّ) فأكَّدوا به . و (فَاعِلَة) من (عَمَّ) تقول فيه : عَامَّة .

ولما قال : «كَكُلٍّ» دَل على أنه لابد فيه من الإضافة إلى الضمير ، فتقول قامَ القومُ عامَّتُهم ، وقامت الهنداتُ عامَّتُهنَّ ، وكذلك فى الإفراد نحو : أكلتُ الخبزَ عامَّتَه ، وشبه ذلك .

وقوله : «مِثْلَ النَّافلَة» أراد به أنهم استعملوا وزنَ (فَاعِلَة) من (عَمَّ) مثلَ

---

(١) هو النابغة الجعدى ، وعجزه :

* سواقِطِ مِنْ حرٍّ وقد كان أظْهَرَا *

وهو من شواهد سيبويه ١/٦٣ ، واللسان (سقط)

يصف سيره فى الهاجرة فى الوقت الذى تستكن فيه الوحش من الحر . والظللات : جمع ظُلّه وهو مايستظل به . وسواقط الحر : مايسقط منه . وأظهر : دخل فى وقت الظهيرة .

استعمالهم إياه من (نَفَل) فقالوا : (النَّافِلَة) فكذلك قالوا : عامَّة ، وأصله : عامِمَةٌ .

وفَسَّر ابنُ الناظم قولَه : «مِثْلَ النَّافِلَة» بأنه يريد أنَّ عَدَّ (عامَّة) من ألفاظ التوكيد مثلُ النافلة ، أى الزائدة على ما ذكره النحويون في هذاالباب ، فإنهم أغفلوه ، قال : وليس في الحقيقة بنافلة على ماذكروه ، لأن مِنْ أَجَلِّهم سيبويه ، ولم يُغفله [1].

هذا ماقاله ، وهو توجيهُ ضعيف ، لأن معنى (النافلة) إذا كان يَقتضى أَنَّ ذكرَه زيادةٌ غيرُ مفتقر إليها فكَوْنُ (عامَّة) كذلك غير صُحيح ، وإلاَّ لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك .

وأيضا فإن (جَمِيعًا) قد أغفله الجمهور فلم يذكروه ، وإنَّما ذكره سيبويه فكان إذًا من حقه أن يقيِّده بمثل ماقَيَّد به (عامَّة) ولم يَفعل ذلك ، فدل على أن مافَسَّر به غيرُ مراد .

أما كونُ الجمهور أغفلوا ذكر اللفظين سهوًا أو جهلاً ، كما قال فى «شرح التسهيل»[2] فظاهر ، فإن سيبويه ذكرهما / فقال فى «باب مايَنتصب لأنه حال وقع فيه الأمر وهو اسمَ : وأما (كُلُّهم ، وجَمِيُعهم ، ١٣٤/٣
وأَجْمَعُون ، وعامَّتُهم ، وأَنْفُسُهم) فلا يكون أبدا إلاصفة [3] ، يعنى بالصفة التوكيدَ . وقال فى «باب مايَنتصب خبرُه لأنه معرفة ، وهى معرفة لاتُوصف ولاتكون وصفا» : وأما (جميعُهم) فيكون وجهين ،

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٥٠٤ ، وفيه «فإن أكثرهم أغفله» و«وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة» .

(٢) شرح التسهيل (المطبوع) ٢٩١/٣ .

(٣) الكتاب ٣٧٧/١ .

يُوصَف به المضمر [والمظهَرُ] ، كما يُوصَف بـ (كُلِّهم) ويُجْرىَ فى الوصف مُجراه ـ يعَنى بالوصف التوكيدَ ـ ويكون فى سائر ذلك بمنزلة (عامَّتهم ، وجمَاعتهم) يُبْتَدأ ويُبْنَى على غيره ، لأنه نكرة ، وتدخله الألف واللام [(١)] .

فقد أثبت كما ترى فى ألفاظ التوكيد (جميعًا ، وعامَّة) مضافين إلى المضمر كـ (كُلٍّ) إلا أن المبَّرد خالف فى (عامَّتهم) ونفاه عن ألفاظ التوكيد ، لأن (عامَّة) أقلُّ مما جرى عليه .

فإذا قلت : جاء القومُ عامَّتهُم فـ (عَامَّتُهم) أقلُّ من القوم ، ولايؤكَّد الشئِ ببعضه . قال : وإنما يكون بدلاً[(٢)] .

ورَدَّه ابن خروف بأن أصل (عامَّة) العموم ، وهى مشتقَّة من : عَمَمْتُه ، كَـ (كفلّ) أصلها العمومُ والإحاطة ، ثم تقع للبعض إذا كَثُرْت ، فكذلك (عَامَّة) أصلها وبابها العمومُ ، ثم استعملها بعضهم فى الكثير ، فالصواب إثباتُهَا ، كما فعل الناظم .

ثم ذكر ما لايحتاج إلى اتصال الضمير فقال :

وبَعْدَ كُلٍّ أكَّدُوا بأَجْمَعَا
جَمْعَاءَ أَجْمَعِيَن ثم جُمَعَا
ودُونَ كُلٍّ قد يَجِئُ أَجْمَعُ
جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثم جُمَعُ

يعنى أن العرب أكَّدت أيضًا فى (الشمول) بهذه الألفاظ التى هى (أَجْمَعُ، وَجْمَعاءُ ، وأجمعون ، وجُمَع) نحو : نَجُسَ زيدُ أجمعُ ، نَجُسَتْ هندُ جمعاءُ ،

(١) الكتاب ٢/١١٦ ، وما بين الحاصرتين زيادة من سيبويه .
(٢) لم أجده فى «المقتضب» وانظر : ارتشاف الضرب (ص ٩٧٢) .

وجاء الزيدون أجمعون ، وجاءت الهندات جُمَعُ .

ورَتَّبها هذا الترتيب اتّكالا علي سهولة المأخذ فى فهم المراد ، لأن المفرد هو المقدَّم فى الترتيب الطبيعى على غيره . والمذكَّر هو المقدم فى الترتيب الوضعى الاصطلاحى على المؤنث ، فاقتضى أن (أَجْمَع) للمفرد المذكر ، وأن (جَمعْاء) للمفرد المؤنث .

ولَمَّا ذكَر اختصاصَ المثنى واستغناءه بـ (كِلاَ وكِلْتا) فى قوله : «واغْنَ بِكْلتَا فى مُثَنَّى وكِلاَ» ثبت أن (أَجْمَعِينَ) للمجموع المذكَّر ، وأن (جُمَع) للمجموع المؤنث ، فظهر وجهُ مارتَّبه .

ثم إن هذه الألفاظ إما أن يُؤْتَى بها مع (كُلٍّ) أو دونها ، فإن أتى بها مع (كُلٍّ) فالواجب تقديم (كُلٍّ) لأن ترتيب هذه الألفاظ إذا جُمعت مع (كُلٍّ) أن تتقدم (كُلٌّ) فتقول : رأيتُ زيداً كلَّه أجمعَ ، ولاتعكس فتقول : رأيتُ زيداً أجمعَ كلَّه ، لأن (كُلاًّ) أقوى من حيث كان يُستعمل تابعا وغيرَ تابع . بخلاف (أَجْمع) فإنه لايُستعمل إلا تابعا .

ومن ذلك قول الله تعالى : {فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمعُونَ} [1] .

وأَمَّا إذا لم يُذكر معها (كُلٌّ) فلك أن تأتى بـ (أَجْمَع) وحده ، لكن إفراده عن (كُلٍّ) قليل .

وعلى هذا نَبَّهه بقوله : «ودُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ» إلى آخره . فأتى بـ (قَدْ) المُؤْذِنة بالتقليل ، وكذلك ماذكَر من فروع (أَجْمَع) ومع ذلك فليس عنده بسماع ، بل الأمران مَقِيسان ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر ، فتقول / :

---

(١) سورة الحجر / آية : ٣٠ .

رأيتُ زيداً أجمعَ ، وهنداً جمعاءَ ، وجاء الزيدون أجمعون ، والهندداتُ جُمَعُ . ومنه فى القرآن الكريم {وإنَّ جهنَّم لَموْعِدُهُمْ أجْمَعِينَ} [1] ، و {لأُغْوِينَّهُم أجْمَعِينَ} [2] ، وفى الشعر قوله [3] : ١٣٤/٣

يالَيْتَنِى كنتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا

تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أكْتَعَا

إذَا بكيتُ قَبَّلَتْنِى أرْبَعَا

إذًا ظَلِلْتُ الدهرَ أبكِى أجْمَعَا

فإن قيل : إنه لمَ يذكر ماصيغَ من (الكَتْع ، والبَصْع ، والبَتَع)[4] ، والنحويون أرباب المختصرات ، فضلاً عن غيرهم ، يذكرون ذلك ، ولايُغفلونه ، فكيف تركه ؟ فالجواب أن ماعدا ماذكَر قليلُ الاستعمال ، غيرُ متداوَل فى الكلام ، ومن استقرأ كلام العرب وجَد الأمر كذلك . ثم قال :

وإنْ يُفِدْ توكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ

---

(١) سورة الحجر / آية : ٤٣ .

(٢) سورة الحجر / آية : ٣٩ .

(٣) المغنى ٦١٤ ، والهمع ٢٠١/٥ ، ٢٠٥ ، والدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، والأشمونى ٧٦/٣ ، ٧٨ ، والخزانة ١٦٨/٥ ، والعينى ٩٣/٤

والذلفاء اسم امرأة بعينها ، ويقال : إن أعربيا نظر إلى امرأة حسناء ومعها صبى يبكى ، فلما بكى قبلته فأنشأ يقول هذاالرجز .

(٤) يقال : كَتَع الرجل كَتْعًا ، إذا تقبض وانضم ، وكَتّع بالشى : ذهب به . والكَتْع أيضا التمام ، مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كَتَع ، أى تام .

والبَصْع – بكسون الصاد الجمع ، وبتحريكها : الخَرْق الضيق لايكاد ينفذ منه الماء

والبَتَع – بفتحتين – طول العنق ، مع شدة مغرزه ، والبَتِع من الرجال : الطويل ، أو الطويل العنق .

وعن نُحَـــاةِ البَـــصْـــرةِ المنَعُ شَـــمِلْ

أفاد هنا معنيين ، أحدهما منصوصٌ عليه ، وهو أن الأسماء النكرات يصح توكيدُها ويجوز قياسا ، لكن بشرط حصول الفائدة به . وذلك أن توكيد النكرة تارةً يكون غير مفيد فلا يجوز ، نحو : رأيتُ رجلاً نفْسَه ، وجاءنى رجلٌ نفسُه ، وأتانى ناسٌ كلُّهم ، فهذا ونحوه ممنوع ، من حيث إنه لا يُحَصِّل فائدة ، ولأن التوكيد إنما يفيد فيما حُصِّل معناه عند المخاطب ، والنكرة لم تَتَحَصَّل بعد ، فكيف تؤكَّد ؟

وهذا معنى قول الزجَّاجى[1] : لأن النكرة لم تَثْبت لها عينٌ فتؤكَّد .

وأيضًا فإن التوكيد شبيه بالنعت ، وقد تقرَّر أن ألفاظ التوكيد معارف ، فكما لا تُنعت النكرة بالمعرفة كذلك لاتؤكَّد بها . وهذا التعليل الثانى جارٍ على طريقة البصريين[2] .

وتارةً يكون توكيد النكرة مفيدا فيجوز عند الناظم ، لأن الفائدة هى المُتَّبَعة . فإذا قلت : صمتُ شهرًا كلَّه ؛ أو قمتُ ليلةً كلَّها ، وسرتُ يومًا أجمعَ ، وهذا أسدُ نفسهُ ، وعندى درهمُ عينُه - فبِذكر (كُلٍّ) عُلِم أن الصيام وقع فى جميع الشَّهْر، والقيامَ وقع فى جميع الليلة ، ولو لم يُذكر لكان محتملاً كالمعرفة سواء .

وكذلك (أَجْمَع ، والنفس) وغيرهما ، فبِذكر (أَجْمَع) عُلم أن السَّيْرِ وقع فى اليوم كلِّه لا فى بعضه ، وبذكر (النفس) عُلم أن المشار إليه أسدُ حقيقى لاشبيهُ به، وبذكر (العَيْن) عُلم أن الذى عندك درهمٌ مَصُوغ، لاصَرْفُه ولا مُوَازِنُه.

قال فى «الشرح» بعد التمثيل : فتؤكيدُ النكرة ، إن كان هكذا - يَعنى

---

(١) الجمل له (٣٤) [الطبعة الثانية - باريس ١٩٥٧م] .

(٢) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى : ٤٥٥ (المسألة الثالثة والستون) .

مفيدا حقيقٌ بالجواز وإن لم تَستعمله العرب ، فكيف إذا استعملتـه ؟

وأمَّاما لا فائدة فيه نحو : اعتكفتُ وقتًا كلَّه ، ورأيتُ شيئًا نفسَه ـ فغيرُ جائز ، قال : فمنَ حكم بالجواز مطلقا ، أو بالمنع مطلقا فليس بمُصيب ، وإن حاز من الشهرة أوْفَر نَصيب (١) .

وإنما قال هذا لأن البصريين ، غيرَ الأخفش ، يمنعون توكيد النكرة مطلقا ، أفاد أولاً ومن الكوفيين من يُجيز مطلقا ، أفاد أولا . حكاه فى «الشرح» .

وما ذَهب إليه الناظم هو مذهبُ بعض الكوفيين ، ورأىُ الأخفش . والذى نَقل هنا خلاف مانَقله ابنُ الأنبارى عن الكوفيين ، من أن الجواز عندهم / مقيَّد بأن تكون النكرة مُوَقَّتة لامطلقا ، ولم يَحْكِ عنهم خلافَ ذلك (٢) . وهو أشبه بنقل الأئمة مما نَقله المؤلف فى «الشرح» .

وكلام الناظم هنا لا مخالفة فيه لما ذكَره الناس من الخلاف إلا فى ١٣٦/٣
شئٍ آخر حسبما يُذكر على إثْر هذا بحول الله .

ومما استُدِلَّ به للجواز قولُ الراجز (٣) :

أرْمِى عَلَيْـهـا وهـى فَـرْعُ أجْـمَعُ
وهِـىَ ثَـلاَثُ أذْرُعٍ وإصْـــــــبَعُ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة :١٨٥ – ب) .

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف (المسألة – الثالثة والستون) ص ٤٥١ – ٤٥٦ .

(٣) سيبويه ٢٢٦/٤ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، والتصريح ٢٨٦/٢ ، والعينى ٥٠٤/٤ ، واللسان (ذرع ، فرع ، رمى ، علا)

الرجز لحميد الأرقط ، يصف قوسا . وقوله : «وهى فرع أجمع» معناه أنها عملت من غصن كامل ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها . وقوله : «وهى ثلاث أذرع وإصبع» أى تامة . وانظر : شرح أدب الكاتب للجواليقى ٣٥٣ .

أرْمِي عَلَيْـــهـــا وهـى فَـــرْعُ أَجْـــمَـعُ

وهِـــىَ ثَـــلاثُ أذْ رُعٍ وإصْــــــــــبَـعُ

وقال الآخر (١) :

* قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا *

ومن أبيات الحماسة (٢)

أوْلاَكَ بَنُو خَــيْــرٍ وشَــرٍّ كِلَيْــهِـمَــا

جَـــمِـــيــعًـــا ومــعـــروفٍ أَلَمَّ ومُنْكَرِ

وقال الآخر (٣) :

يالَيْــتَنِى كنتُ صَــبِــيًّــا مُــرْضَــعَــا

تَحْــمِلُنى الذَّلْفَــاءُ حَــوْلاً أكْــتَــعَــا

إلى أشياء غير هذا .

وما ذهب إليه الناظم حسنٌ إن ساعد قياسَه سماعٌ يُعتد به فى القياس ، ويَخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلُّف التأويل ، وإلا فلنحاة البصرة أن يقولوا : إن النكرة لايصح توكيدُها قياسًا ، إذ ليس لها عيْنٌ ثابتة كالمعرفة ، فينبغى ألاَّ تؤكَّد ، لأن توكيد مالا يُعْرف غيرُ مفيد .

---

(١) ابن يعيش ٤٥/٣ ، والأشمونى ٧٨/٣ ، والهمع ٢٠٤/٥ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والخزانة ١٨١/١ ، ١٦٩/٥ ، والعينى ٩٥/٤ .

وقائله مجهــول . وصَرَّت : صوتت . والبكرة : هى التى يستقى عليها من البئر ، وهى خشبة مستديرة ، فى وسطها حز للحبل ، وفى جوفها محور تدور عليه . والمعنى أن الاستقاء من البئر . لم ينقطع يوما كاملا .

(٢) الإنصاف ٢٢٣ ، والخزانة ١٧١/٥ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٩٩٠ ، وبشرح التبريزى ٣٤/٣ .

والبيت لمسافع بن حذيفة العبسى وأولاك : لغة فى : أولئك . وبنوخير وشر : ملازمون لفعل الخير والشر مع الإصدقاء والأعداء . والمعروف : الجميل الظاهر ، وضده المنكر . وألمَّ : نزل وعرض .

(٣) تقدم الاستشهاد به وتخريجه فى الباب نفسه ، انظر : ص ١٦ .

وأيضًا فالنكرة شائعة فى جنسها ، والتوكيد يقتضى التخصيص ، وهما كالمتنافيَيْن فلا يجتمعان ، ولهذا امتنع نعت النكرة بالمعرفة ، والعكس ، كما تقدم (١) . هذا وجه القياس . وأما السَّماعُ فلمَ يَأتِ منه ما يَشفى غُلَّةً . ولهذا كله يشمل المنْع مالم يُفد وما لم يُفد عند نحاه البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هى المانعة فقط ، بل ثَمَّ عندهم أمرٌ آخر زائد عليه ، وهو الوضع العربى ، فإذا كان الوضع لم يتبيَّن استمرارهُ لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يَعتمدوا عليها فى نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فَلْيَعلم الناظرُ أن قول إمام الصنعة (٢) : «قِفْ حيثُ وَقَفوا ثم فَسِّرْ» أصلٌ عظيم ، لايفهمه حق الفهم إلا من قَتَل كلام العرب علمًا(٣) ، وأحاط بمقاصده .

وكثيرًا ماتجد ابن مالك وغيرَه من المتأخرين يعتمدون على أشياء لايَعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابَسُوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم ، اتّكالا على قياس مجرَّد ، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك .

والصوابُ الاستنادُ إلى السماع ، ثم النظرُ فى قياسه إن كان ، لا العكسُ . وقد مر لهذا بيان فيما تقدم .

والمعنى الثانى من معنيى هذين البيتين ، وهو غير المنصوص عليه ، أن باب التوكيد المعنوى أصلهُ للمعارف دون النكرات ، نحو : جاءنى الأميرُ نفسُه ، والقومُ كلُّهم ، لأن المعنى الذى لأجله مُنع توكيُد النكرة مفقودٌ فى المعرفة ، إذ كانت المعرفة قد ثَبَتَتْ عينُها ، وظهرت حقيقتُها .

---

(١) انظر : ٤/٦١٨، وأيضا : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٥٥ .

(٢) يقصد بإمام الصنعة سيبويه رحمه الله ، وقد ورد هذا القول فى الكتاب (٢٦٦/١) وفى نسخة منه «ثم قس بعد»

(٣) يقال : قتل فلان الشئ علما ، إذاتعمق فى بحثه فعلمه علما تاما .

وإنّما لم يصرِّح الناظم بصحة توكيد المعرفة لكون ذلك مفهوما من قَيّده فى النكرة ،

وهو قوله : «وإنْ يُفِدْ» إذ من المعلوم أن توكيد المعرفة مفيد على الإطلاق ، اعنى من غير قيد تتقيدُّ به فى حصول الفائدة .

وقوله : «عن نُحَاةِ البَصْرة» متعلّق بمحذوف ، هو حال من فاعل (شَمِلَ) تقديره : المنعُ شَمِلَ منقولاً عن نحاة البصرة ، أو يكون المجرور خبرَ المبتدأِ الذى هو (المَنْعُ) و (شَمِلَ) جملةُ حالية وإن كان الفعل ماضيا ، إذ قد أجاز المؤلف ذلك ، وحَمل عليه قولَهُ تعالى : { قُلْتَ لاَأَجِدُمَا أَحْمِلكُمْ عَلَيْهِ }[1] ، فـ (قُلْتَ) عنده جملةُ حاليه من ضمير الخطاب / المتقدِّم ، فكذلك يكون هنا . ولا يجوز تعلقُ المجرور بـ (المَنْع) لأنه مصدر لا يتقدَّم عليه معمولُه . ثم قال : ١٣٧/٣

وأغنَ بكْلِتَا فى مُثَنّى وكِلاَ

عن وَزْنِ فَعْلاَءَ ووَزْنِ أَفْعَلاَ

لَمَّا كان قد ذَكر أولاً أنه يؤكَّد بعد (كُلٍّ) بـ (أَجْمَع) ومتصرِّفاته ، وبقى (كِلاَ وكِلْتا) مسكوتاً عنهما أخذ الآن يذكَر حكمهما فى ذلك ، فأخبر أنهما ليسا كـ (كُلٍّ) فيما تقدَّم ، بلُ يُستغنى بهما عما بعدهما من (أَجْمَع ، وجَمْعَاء) فإذا قلت : (جاء الزيدان كلاهما) فلا تقول : أجمعان ، وإذا قلت : (جاء الهندان كلتاهما) فلا تقول بعده : جمعاوان ، لأن العرب استغنت بـ (كلا وكلتا) عن ذلك ، فلمَ تتكلَّم به . وعدمُ السماع دليلُ على

---

(١) سورة التوبة / آية : ٩٢ .

الاستـغناء . وقـد نَبَّـه الناظم على هذه العلة بقـوله : « واغْنَ بكَذا » أى استَغْنِ بذلك كمـا اسـتغنت العرب . فـإن قلت : من أين يُفـهم تعـيينُ (كِـلاَ) للمـذكـر ، و (كِلْتَـا) للمـؤنث ، وهو قـد قـدَّم (كِلْتَـا) على (كِـلاَ) والتـقـديمُ إنما يستحقه المذكَّر ؟ فالجواب أن ذلك يُفهم له من قوله «عَنْ وَزْنِ فَعْلاَء ووَزْنِ أفْعَلاَ» لأن وزن (فَعْلاء) للمؤنث، ووزن (أفْعَل) للمذكر كما تقدم، فإذا رجع الأول للأول، والثانى للثاني تعيَّن أن (كلتا) للمؤنث، و(كلا) للمذكر، وتعين أنهما معًا للمثنى بقوله : «في مُثَنَّى »

لكن هنا نظر من أوجه :

أحدها أن وزن (فَعْلاء) ووزن (أفْعَل) إنَّماهما توكيدٌ للمفرد لا للمثنى، وهو قد قال : «اغْنَ بكَذا في التَّثْنية عن وزن كذا » وهذا الكلام يَقتضى أن المثنى كان مستحِقًا لهما، وذلك غير صحيح، لأن المثنى لايستحق في المذكَّر (أفعَل) ولا في المؤنث (فَعْلاء) وإنما يَستحق تثنيتَهما.

والعُذْرُ أن مراده تثنيتُهما لانفسُ الوزنين، فكأنه على حذف المضاف، أى عن تثنية وزن (فَعْلاء) ووزن (أفْعَل) وإنما تَرك بيان ذلك اتِّكالا على فهم المراد، إذ لا يَعْسُر فهم ذلك على طالب العلم، وهو عُذْرٌ كما ترى.

والثاني أنه قَصر الاستغناء بـ (كِلاَ وكِلْتَا) عن (أَجْمع وجَمْعاء) فاقتَضى أن (كفلاً، وجميعًا، وعامَّةً) لايُستغنى بهما عنها، فيجوز أن تَجتمع عنده، إذ لم يُبَيِّن فيما قبل أن (كِلاَ وكِلْتَا) في المثنى عوضٌ من (كُلّ، وجَميع، وعامَّة) فانضمَّ إلى ذلك مفهومُ هذا التقييد، فأوهم أنه يقال : جاء الزيدان كُلُّهما كلاهما، أو بالعكس. وكذا في (عامَّة، وجَميع) وهو غير مستقيم.

والجواب أن المفهوم هنا معطَّل، لأنه مفهوم اللَّقَب(١)، كما تقول: فلان غنيٌّ عن زيد، فلا يَقتضي أنه غنًّي عن عمرو، كما يقوله الدقَّاق وشُذُوذ(٢)، فالصحيح خلافه.

وإذا لم يكن للموضع هنا مفهوم فنقول: ذكر الناظم أولاً ألفاظًا ستة كلُّها بمعنى واحد، عَيَّن منها واحدًا للتبعيَّة لـ(كُلٍّ) وهو (أَجْمَع) فبقيت الخمسةُ يُعْطِي النظرُ فيها أن كل واحد منها قائم مقام الآخر لاتابعٌ له، فإذا أُكِّد بأحدهما قام مقام التوكيد بالآخر. وإذا كان كذلك تبيَّن من مَساق كلامه، مع فهم المعنى المراد، أن وقوعها في التوكيد على البَدليَّة. ثم أخرج (كلا، وكلتا) إلى باب المثنى، بخلاف (كُلّ، وعامَّة، وجميع) فدل على / منع اجتماعها معهما. ١٣٨/٣

ولما تَبيَّن أن (كِلاَ) للمذكر، و(كلتا) للمؤنث لم يصح أن يَتَعاقبا على شيء واحد، بل يختص هذا بالمذكر، وهذا بالمؤنث، فصح معنى كلامه واسْتَتَبَّ.

فإن قيل: إن هنا إيهاما في كلامه، وذلك أنه لمَّا قال: «وكُلاًّ اذْكُرْ في الشُّمول» إلى آخره ـ اقتضى أن جميع تلك الألفاظ تُستعمل في كل مايَقتضي الشمول، من مفرد أو مثنى أو مجموع، لكنه خَص (كلا، وكلتا) بالمثنى، فبقي ماعداهما مستعملاً في الكُلِّ. وهذا غير صحيح،

---

(١) سبق التعريف بمفهوم اللقب ومفهوم الصفة عند شرح قول الناظم.

(٢) الدقاق هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الشافعي، صاحب الأصول. تفقه وقرأ القرآن وسمع الحديث، وتوفى ببغداد سنة ٣٩٢هـ [الوافي بالوافيات ١/١١٦]
ويقصد بقوله «شذوذ» ماشذ من الأصوليين عما عليه أكثرهم من تعطيل مفهوم اللقب، كالصيرفي وابن خوز منداد. وانظر: [المختصر في أصول الفقه لابن اللحام: ١٣٤].

فإن المثنى لايؤكد بـ (كُلٍّ) ولا (جميع) ولا (عامة). على أنه قد نَصَّ في «التسهيل[1]» على أنه قد يستغنى بـ (كُلِّهما) عن (كِلْتَيْهما وكِليَهْما) ولم يأت له في «الشرح» بشاهد.

وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه[2]» على امتداد باعه، وسعة حفظه : هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ من العرب. فإذًا لامُعَوَّل عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة[3]» غيرُ مخلَّص ـ قيل : الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلا :

وفي الشُّمُولِ بالضَّمِيرِ مُوصَلاَ
يَخُصُّ مَاثُنِّيى كِلْتَا وكِلاَ
وغَيْرُ مَا ثُنِّيَ كُلٌّ ونُقِلْ
مَعْ ذَا جَمِيعٌ والضَمِيرُ يَتَّصِلْ

ثم قال : «واسْتَعْمَلُوا أَيْضًا ككُلٍّ فَاعِلَة» إلى آخره ـ لكان المعنى مخلَّصامن ذلك الشَّغْب[4]. والله أعلم.

والثالث أن الناظم قد بَيَّن في «قسم الشمول» ترتيب ألفاظه بعضها على بعض بقوله : «وبَعْدَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ» ولم ينبِّه على ذلك في «قسم إثبات الحقيقة» وترتيب ألفاظه بعضها على بعض، ولابَيَّن ذلك فيما إذا اجتمع القسمان، وإنما قال هنالك :«بالنَّفْسِ أو بالعَيْنِ الاسْمُ أكِّدَا» وليس فيه مايدل على التقديم ولا الترتيب، فسكوتُه في الموضعين، وتنبيهُه على الموضع الآخر قد

---

(١) ص ١٦٤، وعبارته «وقد يُستغنى بكليهما عن كلتيهما، وبكلهما عنهما»
(٢) التذييل والتكميل (ج ٤ ص ١٠٥ ـ ب).
(٣) يقصد الألفية.
(٤) الشَّغْب ـ بالفتح والإسكان ـ الجلبة والخصام. وكذلك تهييج الشر وإثارة الفتن والاضطراب.

يُشعر بعدم الترتيب، وأنه غير مطلوب، وليس كذلك عند النحويين، بل إذا جُمعت (النفسُ، والعين) قُدمت النفس، لأنها أبْيَنُ في أداء المعنى وإذا اجتمع «كُلٌّ» و «أجْمَع» قدم «كُلٌّ» لأنه يُستعمل توكيدا وغير توكيد، بخلاف (أجْمع) فإنه لايستعمل إلا توكيدا. فلم يبق إلا الترتيب المذكور.

وأما إذا اجتمع القسمان فالذى لـ(إثبات الحقيقة) هو المقدَّم، لأن إثبات الحقيقة آكدُ في تحصيل الإفادة، وهو ظاهر.

فكان الناظم مقصراً بإهماله هذا الحكم جملة، وليس في تقديمه (النفسَ) ذِكْرًا إشعارٌ بذلك يُعتمد عليه، مع أنه يبقى ترتيب أحد القسمين على الآخر، ولاجواب لي عنه.

واعلم أن الاستغناء المذكور في قوله : «واغْنَ بكِلْتَا في مُثَنًّى وكلا» مختلَف فيه، فالبصريون على ماقال. وأما الكوفيون فأجازوا الإتيان بـ (أجْمع، وجَمْعاء) مثنَّيَيْن بعد (كلا، وكلتا) قياساً، فيقولون : جاء الزيدان كلاهما أجمعان والهندان كلتاهما جمعاوان. وإلى الجواز ذهب ابن خروف. والصحيح المنعُ كما تقدم، لعدم السماع المسوِّغ للقول به.

ثم قال :

وإنْ تُؤَكِّدِ الضميرَ المُتَّصِلْ
بالنَّفْسِ والعَيْنِ فبَعْدَ المُنْفَصِلْ
/عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ وأكَّدُوا بمَا
سِوَاهُمَا والقَيْدُ لن يُلْتَزَمَا

١٣٩ / ٣

يعنى أن الضمير المتصل إذا أُريد توكيده لإثبات الحقيقة بـ (النفس والعين) وكان ضميرَ رفع فإنما توكيُده بعد الإتيان بالضمير

المنفصل، فتقول : زيدٌ قَامَ هو نفسُه، وهندُ قامتْ هى نفسُها، وقمتَ أنتَ نفسُك، ونحو ذلك.

وذلك أن الضمير المراد توكيدُه لايخلو أن يكون متصلا أو منفصلا، فإن كان متصلا فلا يخلو أن يكون ضميرَ رفع أو غيَره، فإن كان ضميرَ رفع فلا يخلو أن يكون تأكيدُه بـ (النفس والعين) أو بغير ذلك، فهذه أربعة أقسام.

فأما الأول - وهو أن يكون ضميررفع متصل مؤكدًا بـ (النفس والعين) فالحكم ما ذكَر، فلايجوزأن تقول: زيدٌ قام نفسُه، وهندٌ قامت عينُها، إلا على ضَعْف[(١)]، والتوكيد هناجارٍمجرى العطف حسبما يَذكره في بابه[(٢)].

ووجه ذلك أن (النفس، والعين) لكا كانا يستعملان وَالِيَيْن للعوامل على غير التأكيد أُتى بالضمير المنفصل ليرتفع اللبسُ الذى كان يَعرض لو لم يُؤْت بالضمير.

ألاَ ترى أنك لو قلت : المالُ قُبض عينُه، وهند خَرجت نفسُها ـ لم يَتَبَيَّن كونُ (النفس) توكيدا إلا بالضمير المؤكَّد. وكذلك (العين) مثل (النفس) ثم حَملوا مالا لَبْس فيه على مافيه اللبس، ليجرى الباب على حكم واحد، فقالوا : قاموا هم أنفسُهم، وقُمْنَ هنَّ أنفسُهنَّ، ونحو ذلك.

وأيضًا فإن الضمير المتصل، وإن بَرز، جارٍ من الفعل مجرى الجزء، بأدلة كثيرة دلت على ذلك، فكأن التوكيد، إذا لم يؤكَّد الضمير، جارٍ على الفعل لا على الضمير، فأزالوا قبح اللفظ بهذا الضمير المنفصل.

وأما القسم الثانى ـ وهو أن يكون ضميرَ رفع مؤكدًا بغير النفس والعين ـ فقَيْدُ الإتيان بالضمير المنفصل غيرُ ملتَزم، بل يجوز جوازًا حسنًا أن تقول : قاموا كلُّهم، وقُمْنَ جُمَعُ، ونحو ذلك .

---

(١) انظر : ابن يعيش ٣/٤٢، والهمع ٥/١٩٧.

(٢) انظر : ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

ووجهه ظاهر مما تقدم، لأن (أَجْمَع) لما كانت لاتلى العوامَل ارتفع اللبسُ من أصلٍ، إذ لا يقال : (قام أجمعون) البَتَّة، ولايقال أيضا : قام كلُّهم، إلا على ضَعْف[1]، فصحَّ عدم الالتزام.

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وأَكَّدوُا بِمَا سِوَاهُمَا والقَيْدُ لن يُلْتَزمَا»

فالواوُ في قوله : «والقَيْدُ لنْ يُلْتَزمَا واو الحال من ضمير « أكدُّوا » أي أكَّدُوا غير ملتزمين للقيد المذكور، وهو قيد الإتيان بالضمير المنفصل. والضمير في «سِوَاهُمَا» عائد على (النفس، والعين).

وإنما قال : «والقَيْدُ لن يُلْتَزمَا» تنبيهًا على أنه جائز أن يُؤتى به، فيقال : قاموا هم كلُّهم، وقمتُم أنتم أجمعون. وسيأتى ذلك في التوكيد اللفظي على اثر هذا بحول الله تعالى.

وأما القسم الثالث ـ وهو أن يكون ضميرًا متصلا غير مَرفوع ـ فلا يُطلب فيه ذلك القيد أيضا، أخذًا من مفهوم قوله : «عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ» فبقي غيرُ ذي الرفع على أصله من عدم التقييد، فيجوز أن تقول : رأيتُكَ نفسَك، وأكرمتُه نفسَه عينَه / ونحو ذلك. ١٤٠/٣

ووجهه أن ضمير النصب غير قائم مع الفعل مقام جزئه، فحصل به الفَصْل، وبَرز كلمةً أخرى، فلم يَحتج إلى توكيده بالضمير المنفصل.

وكذلك ضميرُ الجر نحو : مررتُ بِكَ نفسِك، ومررتُ به عينِه، ففارقا بذلك ضميرَ الرفع.

وأما القسم الرابع ـ وهو أن يكون الضمير منفصلا ـ فمقتضى كلامه أيضًا عدمُ الافتقار إلي القيد المذكور، فدخل تحت ماتقدم أولَ

الباب من الجواز من غير قيد. وذلك صحيح، فإن الضمير المنفصل جارٍ هنا مجرى الظاهر، ولذلك يجوز العطف عليه من غير فصل فتقول : ماقام إلا أنت وزيدٌ، فكذلك تقول هنا : ماقام إلا أنت نفسُك، ومارأيتُ إلا إيَّاه نفسَه. وكذلك ماأشبهه.

وقوله : «فَبعْدَ المُنْفَصِلْ» «بَعْد» معمول لفعل محذوف دَلَّ عليه فعل الشرط، أى فَوكِّده بعد المنفصل، أو فجىء بهما توكيداً أو نحو ذلك. والكلام مختَصر لفهم المعنى، وحقيقته : فَوكِّده بهما بعد الإتيان بالمنفصل، أو يكون المعنى : فاجعله بعد المنفصل.

وهنا تَمَّ كلامُه في التوكيد المعنوى. ثم انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

ومَـــا مِنَ التَّـــوْكِـــيـــدِ لَفْظِيٌّ يجى
مُكَرَّرًا كـــــقَـــــوْلِكَ : ادْرُجِى ادْرُجِى

ويعنى أن التوكيد اللفظي معناه أن يُؤتى باللفظ المراد توكيدُه مكرَّرا بنفسه، كما مَثَّل في قوله للمؤنث : ادْرُجِي ادْرُجِي ياهندُ. وقد يكون للمذكر: ادْرُجُ ادْرُجِ يازيد، بضم الجيم الأولى وكسرها. وعلى الكسر يستوى لفظ المذكر مع لفظ المؤنث في (ادْرُجِ) الأول.

وفي هذا المثال إعلامٌ بأن هذا التوكيد غير مُختص بالاسم، إذ لم يقيِّد بالمثال به.

وهو يحتمل أن يكون من توكيد الفعل، وأن يكون من توكيد الجملة إذا قلنا : إنه أمرٌ لمذكَّر. وإذا أعطى عدمَ الاختصاص اقتَضى الإطلاقَ في كل ملفوظ به، فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

فأما توكيد (الاسم) فنحو : قام زيدٌ زيدٌ، ومنه قول الشاعر[1]:

أخـــاكَ أخـــاكَ إنَّ مَنْ لاأخـــا لَهُ

كَـسَـاعٍ إلى الهَـيْـجَـا بغـيـر سِـلاحِ

وقالت العرب : ضَبًّا ضَبًّا كيف صدتَه! وإنما أنت سَيْرًا سَيْرًا[2].

ويمكن أن يكون منه قول الله تعالى : {كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا[3]}

وقال الآخر[4]:

هَلاَّ سَأَلْتَ جُموعَ كِنْدَةَ يومَ وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَا!

وقــال مــســروق بن الحــارث الأَرْحَـبى يرثي رســول الله صلى الله عليــه وسلم[5]:

وَفَدَتْهُ النفوسُ لَيْسَ من الأمرِ فِرَارٌ وأَيْنَ أَيْنَ الفِرارُ!

وقال الآخر[6]:

---

(١) سيبويه ١/٢٥٦، والخصائص ٢/٤٨٠، والهمع ٣/٢٨، والأشموني ٣/١٩٢، والتصريح ٢/١٩٥، والخزانة ٣/٦٥، والعيني ٤/٣٠٥، والدرر ١/١٤٦، ٢/١٥٨

والبيت لمسكين الدارمي، ديوانه ٢٩، وقد ينسب لإبراهيم بن هرمة. والهيجا : الحرب ، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الإخوان فإنهم عون على الزمان،فإن من عدم الإخوان كان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه.

(٢) سيبويه ١/٣٣٥.

(٣) سورة الفجر ٢١.

(٤) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ١٣٥ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢٢ .

(٥) لم أجده فيما لديّ من المصادر .

(٦) سيبويه ٢/٢١٥، والخصائص ٣/٢٢٩، والخزانة ٢/١٦٢

والبيت لمهلهل بن ربيعة ضمن أبيات قالها بعد أن أخذ بثأر أخيه كليب. وأنشروا : أحيوا، من أنشر الله الميت، إذا أحياه. وكان بنو بكر قتلوا أخاه كليبا في أمر البسوس التى دامت الحرب بسببها أربعين عاما. فقال هذه الأبيات يتوعدهم ويستهزىء بهم.

يَالَبَكْرِ أَنْشِـــرُوا لـي كُلَيْـــبًـــا

يَـالَـبَـكْـرٍ أيـنَ أيْـنَ الـفِـــــــرَارُ؟!

وأما توكيد (الفعل) فنحو : قام قام زيدٌ. ومنه قول الشاعر(١):

فــأيْنَ إلى أينَ النَّجَــاةُ بَبـــغْلَتِي

أتَاكَ أتَاكَ اللاَّحِـقُـونَ احْـبِسِ احْـبِسِ

وقام الراجز(٢):

بئس مقامُ الشَّيْخِ أمْرِسْ أمْرِسِ

إمَّا على قعو وإمَّا اقْعَنْسَسِ

وأمــا تـوكـيـد (الحـرف) فنحـو : نَعَمْ نَعَمْ، وبَلَى بَلَى، ولاَ لاَ. ومنه قــول الشاعر(٣):

لاَ لاَ أبُـوحُ بِـحُـبٍّ بَثْـنَـةَ إنَّـهـــــا

أخَـــذَتْ عَلَيَّ مَـــوَاثِقًـــا وعُـــهُـــودًا

---

(١) الخصائص ١٠٣/٣، ١٠٩، وابن الشجرى ٢٤٣/١، والهمع ١٤٥/٥، ٢٠٧، والأشمونى ٩٨/٢، والتصريح ٣١٨/١، والخزانة ٥/ ١٣٨، والعيني ٩/٣

ويروى «النجاء» وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٢) المنصف ١٤/٣، وابن الشجري ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٦، والهمع ٤٣/٥، والدرر ١١٥/٢، واللسان (مرس)

وقائله مجهول، وهو مثل سائر. ومقام : اسم مكان الإقامة. وأمرس : أعد الحبل إلى موضعه من البكرة. والقعو أحد خشبتين تكتنفان البكرة، وفيهما المحور. واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف. ومعنى قوله : «إما على قعو وإما اقعنسس» أن المستقي إن استقى ببكرة فوقع حبلها في غير موضعه قيل له : أمرس، أى أعد حبلك إلى موضعه. وإن استقى بغير البكرة ومتح حتى أوجعه ظهره قيل له : اقعنسس واجذب الدلو.

(٣) هو جميل بن معمر العذري، ديوانه ٧٩، والأشمونى ٨٤/٣، والهمع ٢٠٨/٥، والخزانة ١٥٩/٥، والتصريح ١٢٩/٢، والعيني ١١٤/٤

وأبوح : أظهر وأعلن. وبثنة : اسم محبوبته، والمشهور (بثينة) بالتصغير. والمواثق : جمع موثق، وهو العهد، وأما المواثيق فجمع ميثاق.

وقال الشاعر(١):

/ ليتَ شِعْرى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ ١٤١/٣

أَمْ يَحُولَنْ مِنْ دونِ ذاكَ الرَّدَى

وقال الآخر(٢):

ليتَ وهل تَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وأما توكيد (الجملة) فنحو : قام زيدٌ قام زيدٌ، ومنه قوله تعالى : {فقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ(٣)} وهى جملة دعاءٍ أُعيدت توكيدا. وقال تعالى : {كَلاَّ سَيَعلَمُونَ. ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ(٤)} وقوله : {فَإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا. إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسرًا(٥)} وقال عَوْفُ بن الخِرَع(٦):

وكَانَتْ فَزارَةُ تَصْلَى بِنَا

فَأَوْلَى فَزارَةُ أَوْلَى فَزارًا

---

(١) المغنى ٢/٢٩، والأشمونى ٣/٨٣، والعيني ٤/١٠٩، والهمع ٥/٢١٠، والدرر ٢/١٦١
والبيت للكميت بن معروف. والردى : الهلاك. ورواية العجز في المصادر السابقة «أم يحولَنْ دون ذاك حمامٌ» والحمام : الموت.

(٢) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧١، وابن يعيش ٧/٧٠، والمغنى ٣٩٣، والأشمونى ٢/٦٣، والتصريح ١/٢٩٤، والهمع ٤/٥٤، والعيني ٢/٢٥٤، والدرر ١/٢٠٦.
ويروى (بيع) على اللغة الأفصح.

(٣) سورة المدثر / آية : ١٩، ٢٠.

(٤) سورة النبأ / آية ٤، ٥.

(٥) سورة الشرح / آية : ٥، ٦.

(٦) البيت من شواهد سيبويه ٢/٢٤٣، وهو من المفضلية (١٢٤) المفضليات ٤١٦
ويروى الصدر «كادت فزارة تشقى بنا» أى نوقع بها فتشقى. وتصلى بنا : تعانى من شرنا. وأولى لك : كلمة تهديد ووعيد، ومعناها : الشر أقرب إليه.

وأنشد المؤلف[1]:

ألاَ حَـــبَّـــذَا حَـــبَّـــذَا حَـــبَّـــذَا

حــبــيــبٌ تحــمَّلتُ فــيــه الأذَى

وهذا كثير في الكلام.

وقول الناظم : «يَجِي» أتَى به محذوفَ اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب، فإن منهم من يقول : (يَجِي، ويَسُو، ويَستَحِي) ونحو ذلك[2].
وحكى ذلك في «التسهيل[3]» و«ادْرجِي» من : دَرَج الضَّبُ والرجلُ، يَدْرُج، دُرُوجًا، إذا مشى.

ولَمَّا ذكَر التوكيد اللفظي مجملا، وكانت له أحكام زائدة على مجرد تكرار الأول أخذ يذكر ذلك فقال :

ولاَ تُعِدْ لَفْـظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ معَ اللَّفْظِ الذى به وُصِلْ

كَذا الحُروفُ غَيْرَ ما تَحصَّلا بـه جَوَابٌ كنَعَـمْ وكَبَلَـى

الألفاظ المراد تكرارُها على قسمين، قسم مستقِلٌّ بنفسه كالاسم الظاهر، والفعل، والحرف القائم مقام الجملة، وهو حرف الجواب، فهذه ـ من حيث لاتَفتقر إلى لفظ آخر تَعتمد عليه ـ تُعاد وحدها كما تُعاد الجملة المؤكِّدة، كقولك : قام زيدٌ زيدٌ، وقامَ قام زيدٌ، وبَلَى بَلَى، ونحو ذلك.

---

(١) المنصف ٨٢/١، والهمع ٥٠/٥، والدرر ١١٧/٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ ـ ب) وقائله مجهول.

(٢) أصلها : يجيء، ويسوء، ويستحيي (بياءين).

(٣) ص : ٣١٤، وعبارته «وبعض العرب يحذف همزة (يجيء، ويسوء) وإحدى ياءَيْ (يَسْتَحْيِي) ويجريهن مجرى (تقِي، ويَسْتَبِي) في الإعراب والبناء والإفراد وغيره» وانظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

وقسمٌ لايستقِلُّ بنفسه، وإنما يأتى معموداً بغيره، ومتصلاً به، وذلك الضمائرُ المتصلة، والحروفُ غير القائمة مقام الجملة، فهذه ـ من حيث لاتستقل بأنفسها ـ تَفتقر إلى إعادة ما اتَّصلت به إذا كُرِّرت.

وهذا المعنى أراد بقوله «ولاتُعِدْ لفظ ضميرٍ متصلٍ» إلى آخره، يعنى أنه لايجوز أن يكرَّر الضميرالمتصل وحده دون اللفظ الذى وُصل به، كان ذلك اللفظ اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، فتقول إذا أكدتَ الضمير : فَعَلْتُ فَعَلْتُ، وضَربكَ ضَرَبكَ، ومَرَرْتُ بِهِ بِهِ، وجاءنى غُلامِى غُلامِى، ونحو ذلك.

وإنما كان ذلك لأن إعادته تُصَيِّره منفصلا، والمراد المتصل، فكان نَقْضًا للغرض.

وكذلك الحروفُ التى لم يتحصَّل بها جوابٌ لابد من إعادة ماتصلت به معها، وذلك قوله : «كذا الحروفُ غيرَما تَحصَّلَ به جَوابٌ» وهو الحرف الذى يكون جوابا للمتكلم، وهو : نَعَمْ، ولا، وبلَى، وما في معناها، فلا يُحتاج إلى اتصال شِيء بها، لأنها في تقدير كلام تام مستقل، فعُوملت معاملة المستقل.

وأما ماسواها فهو مفتقِر إلى غيره، فلم يمكن إعادته وحده، فتقول إذا أكدتَ الحرفَ غيرَ الجوابي: فِيكَ فِيكَ رغبتى، وإنَّ زيدًا إن زيدًا قائمٌ، ولَزيدٌ لَزيدٌ قائم.

وهذا المعنى نص عليه ابن السراج في / «الأصول»[1]. وخالف فيه ١٤٢/٣
الزمخشري، فأشار إلى جواز : إنَّ إنَّ زيدًا قائم[2]، وليت ليت عمرًا منطلقٌ.

---

(١) حيث قال (١٨/٢) : «إلا أن الحرف إنما يكرر مع مايتصل به، ولاسيما إذا كان عاملا».

(٢) في الأصل «إن زيدا إن زيدا قائم» والصواب ماأثبته من (س، ت) ومن ابن يعيش ٤١/٣.

قال المؤلف[١]: وقوله مردود لعدم إمام يَستند إليه، وسماعٍ يُعَوَّل عليه. وعَدَّ ماجاء من قول الشاعر[٢]:

فَـــــلاَ واللَّـهِ لايُلْفَـى لِمَـــــا بِـى
ولا لِـلِـمَـــــــــا بِـهِـمْ أبـدًا دَواءُ

ونحوِه من الضرورات.

وفيما قاله هنا نظرٌ من وجهين، أحدهما أنه قَصَر مالا يستقل على إعادة ماتَّصَل به فقط، فاقتضى أنه، وإن فُصِل، لابد من إعادة ماتَّصل به، أعنى فُصِل بين المؤكَّد والمؤكِّد، وليس كذلك (عنده[٣]) فإن الفصل بينهما ـ في رأيه ـ قائمٌ مقام إعادة ماتَّصل به، فقوله[٤]:

لَيْتَ وهَلْ تنفعُ شَـــيْــئًـــا ليتُ
لَيْتَ شَـــبــابًا بُوعَ فَـــاشْـــتَـــرَيْتُ

ليس بضرورة، وكذلك ماكان مثلَه من المفصول، نحو[٥]:

ليتَ شِعْرِى هَلْ ثم هَلْ آتِيَنْهُمْ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ ـ ب).

(٢) الخصائص ٢/٢٨٢، والمحتسب ٢/٢٥٦، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ ـ ب) وابن يعيش ٧/١٧، والأشمونى ٣/٨٣، والهمع ٤/٣٩٦، ٥/٢١٠، ٣٤٨، والخزانة ٦/٢٦٤
والشعر لمسلم بن معبد الوالبى. ومعناه : لايوجد شفاء لما بي من الكدر ولا لما بهم من داء الحسد.

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته من حاشية ومن (س).

(٤) تقدم الاستشهاد بالرجز وتخريجه في الباب نفسه.

(٥) تقدم البيت وعجزه :
أم يَحُولَنْ من دون ذاك الرَّدَى

وكذلك ماأنشد الفارسيُّ من قول الراجز[١]:

حَـــــتَّـى تـراهَـا وكَـــــأنَّ وكَـــــأنْ

أعْنَاقَـــهُنَّ مُـــشْـــرَفَـــاتٌ في قَـــرَنْ

هو عند المؤلف من هذا القبيل. وقد تقدم مذهب الفارسي فيه في «باب التنازع[٢]» وعلى هذا نَبَّه في كتابه «التسهيل[٣]» بقوله : وإن كان المؤكَّد به ضميرًا متصلاً، أو حرفًا غير جَواب لم يُعَدْ في غير ضرورة إلا معمودًا بمثل عامده أوَّلاً أو مفصولاً.

والثانى أن كلامه يَقتضى في نحو (إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمُ) ألاَّ يُضمر الثاني وإن تقدَّم ذكرُه، لأنه قال : ولاتُعِدْ كذا إلاَّ مع اللَّفظ الذى به وُصِل[٤]، لأن اللفظ الذى وُصل به هو الظاهرُ لا الضمير، وهم يقولون : إن الأحسن إضمارُ الثاني، وأن يقال : إنَّ زيدًا إنَّهُ قائمٌ، فكان كلامه لايستتبُّ على ذلك، بل ظاهرهُ خلافُه، وأن إعادة لفظ الظاهر لازمه، وليس كذلك وقد قال في التسهيل[٥]»: وإن عُمد أولاً بمعمولٍ ظاهر اختِير عَمْدُ المؤكِّد بضمير.

---

(١) الأشمونى ٣/٨٣، والتصريح ١/٣١٧، ٢/١٣٠، والهمع ٥/٢٠٩، والدرر ٢/١٦٠، والعيني ٤/١٠٠

والرجز لخطام المجاشعى أو الأغلب العجلى. والرواية الأشهر «أعناقُها مُشَدَّداتٌ بقَرَنْ» والقرن : الحبل يقرن به البعيران. يقول : إن أعناق هذه الإبل مجتمعة من شدة سوقهم لها.

(٢) انظر : ٣ / ١٨٠ .

(٣) ص ١٦٦.

(٤) البيت بتمامه هو :

ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ متصلٍ   إلا مع اللَّفظ الذى به وُصِل

وقد تقدم.

(٥) ص ١٦٦.

والجواب عن الأول أن الباب المُطَّرد هو إعادة اللفظ المُتَّصِل به. وأما الفصل فلم يكثر تلك الكثرة، ولا اطَّرَد اطرادًا يُعتد به، فكان ظاهرُ السماع ـ من حيث لم يَأْتِ إلا في الشعر ـ أنه شاذٌّ محفوظ، فلم يَعْتَن بذكره. وفي هذا الجواب نظر.

وعن الثاني أن يقال : ليس مقصوده مجردَ اللفظ بعينه، وإنما مقصوده الإتيانُ بما يتصل به، مماهو الأولُ في المعنى، ثم تُجْرَى الألفاظُ على أحكامها، فإنَّ باب الاسم، إذا أُعِيد ذكرُه، الإضمارُ لا الإظهار، إلا لقصدٍ معنوى أو لفظي، فليس كلامه بمنافٍ لما قال في «التسهيل». وإذا لم يمتنع التوكيد بالمرادف، نحو : أعْطِ زيدًا آتِهِ، كما قال الأسْودُ بن يَعْفُرُ[1]:

فَــرَّت يَهُــودُ وأسْلَمتْ جِــيَــرانَهَــا
صَــمِّي لِمَــا فَــعَلَتْ يَهُــودُ صَــمَــامِ

ـ فأَنْ لايمتنع الإتيانُ بمرادِف العامد للمؤكَّد أوْلَى، فإن المترادفَيْن ليسا متباينَيْن، ولذلك تقول : قَعَدَ جلوسًا، وذهبَ انطلاقًا. وسيذكَر على إثر هذا توكيدَ المتصل بالمنفصل، وفي ذلك مايُبَيِّن مقصوده.

ومُــضْــمَــر الرَّفْعِ الَّذِى قَــدِ انْفَــصَلْ
أكِّـــد به كُلَّ ضَــــمِــــيــــرٍ اتَّصَلْ

(١) الأشمونى ٣/٨١، والعينى ٤/١١٢، واللسان (صمم)
وأسلمت : خذلت. وصَمِّى : اخرسى ياداهية. وصَمَامِ : اسم فعل أمر بمعنى (صَمِّى) مثل : نزالِ وتَرَاك. والاستشهاد بالبيت لايستقيم إلا على أن (صمامِ) اسم فعل أمر. غير أن الأولى أن (صَمَامَ) اسم للداهية والحرب على زنة حَذام وقطام ، وكانوا يقولون للرجل يأتى بالداهية النكراء: صَمِّى صَمام، أى اخرسى ياداهية.
وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٤٨ وعلى هذا فلايصح الاستشهاد بالبيت هنا.

/ هذه مسألة لم يَختلف فيها قولُ ابن مالك هنا وفي «التسهيل» مع [١٤٣/٣] قول غيره من النحويين ، وهي جواز توكيد الضمير المتصل، كان ضميرَ رفعٍ كـ (قمت) أو ضمير نصب، كـ(أكْرمَكَ) أو ضميَر جر كـ(بكَ، وغلامكَ) ـ بضمير الرفع المنفصل.

وضمائر الرفع المنفصلة : أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ وهو، وهي، وهما، وهم، وهُنَّ.

فبيَّن هنا الناظم أن هذه الضمائر يصح جَريانُها على كل ضمير متصل مطلقا، فتقول : قمتُ أنا، وقمت أنتَ، وقمتُم أنتم، وقمتُنَّ أنتنَّ.

وتقول : أكرمَنِي أنا، وأكرمَنا نحن، وأكرمكَ أنتَ. ومررتُ بكَ أنتَ ومررتُ بهما هما، وجاء غلامُكَ أنتَ. وما أشبه ذلك.

فيَجْرِي ضميرُ الرفع توكيدًا على جميع الضمائر المتصلة، وإن اختلفت في الوضع.

ووجه ذلك أن الضمير المنفصل أصلُه للمرفوع دون المنصوب والمجرور، لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعاملُ الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بُدٌّ من انفصال ضميره .

وأما المنصوب والمجرور فلابد لهما من لفظ يَعمل فيهما، فيتصلان به. فإذا احتجنا إلى توكيدهما ـ لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون مَن يقوم مقامه أو يُشبهه ـ احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضميرَ منفصل[1] في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

اشترك الجميع في (نا) نحو : قُمْنَا، وأكرمَنَا، وغلامُنَا. وهو القياس، لأن أصل الضمائر أن تأتى على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة.

هذا تعليل السيِّرَافى[١]. وبقي وراء هذا حكمُ جرَيان الضمير الموافق في غير الرفع، هل هو عنده توكيد أم لا؟

والمسألة مختلف فيها بين أهل البلدين[٢]، لسيبويه وأتباعه على أنك إذا قلت : رأيتكَ إيَّاكَ، ورأيتُه إيَّاهُ [فهو[٣]] بدلٌ لاتوكيد، وإن كان البدل يراد به التوكيد أيضا[٤].

وذهب الكوفيون وابن مالك في «التسهيل» «وشرحه»[٥] و«الفوائد[٦]» إلى أنه توكيدٌ لابدل. وليس في هذا الموضع مايدل على اختيارٍ له في ذلك، فلا عذر للكلام فيه هنا.

---

(١) السيرافي (جـ ٣ ورقة : ١٦١ ـ أ).

(٢) في الأصل و(س) «البصرتين» وفي (ت) «البصريين» وما أثبته من هامش الأصل، وهو أوضح، ويريد بالبلدين البصرة والكوفة.

(٣) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها التعبير.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٥) التسهيل : ١٦٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٨٧ ـ أ).

(٦) ذكره السيوطي في البغية (١/١٣٢، ١٣٣).

الْعَطْـــــفُ

هذا هو النوع الثالث من أنواع التابع، وهو العطف، إلا أن العطف على وجهين، عطفُ بيان وعطف نَسَق. فلذلك قَسَّمه أولاً فقال:

الْعَطْفُ إمَّـــا ذُوبَيَـــانٍ أوْنَسَقْ
والغَـرضُ الآنَ بيــانُ مــاسَـبَقْ

وذكَر كلَّ قسم وأحكامَه بعد ماأشعر بأنه يَبتدىء بذكر عطف البيان بقـوله : «والغـرضُ الآنَ بيـانُ مـاسَـبَقْ» والذى سبق في ذكره هو عطف البيان، فأخذ أولاً في التعريف به فقال :

فَـذُو البَـيَـانِ تَابِعٌ شِـبْـهُ الصِّـفَـهْ
حَـقِـيـقَـةُ القَـصْـدِ به مُنْكَشِـفَـهْ

فقوله : «تابع» هو الجنس الأقرب. وقوله : «شِبْهُ الصِّفَة» يريد أنه جارٍ مجراها في بيان متبوعه / وإظهارِه، وكونهِ يَتِمُّ به فهمُه، ويَتَّضح معناه. ١٤٤/٣

أو هو جارٍ مجراها فيما هو أعمُّ من هذا، لكن الأول أوْلى، لقوله مفسِّرًا لذلك : «حقيقةُ القصدِ به مُنْكَشِفة»

فشَبَهُ الصفةِ هو كونُه مبيِّنا لمتبوعه، وذلك أنك إذا قلت : قام زيدٌ، فأشكل على السامع أىّ الزيدِين هو؟ فقلت : أخوك ـ تَبيَّن (زيدٌ) مَنْ هو، ووضَح أمرُه، كما لو كان طويلاً فقلت : قام زيدٌ الطويلُ ، أوخياطًا فقلت : قام زيدٌ الخياطُ، فأشبه الصفة من هذا الوجه.

وخَرج له بذلك النعتُ، وعطفُ النسق، والبدلُ.

أما النعت فجَعله مشبَّها به، والمشبَّه به لايكون هو نفسَ المشبَّه، وبذلك ظهر أن عطف البيان من حقيقته أن يكون جامدا أو بمنزلته، لأن من حقيقة النعت أن يكون مشتقًا أو بمنزلته. وكلا الموضعين خاصٌّ بموضعه، فلا يمكن أن يَشْرَك عطفُ البيان النعتَ في الاشتقاق، لأنه إن شاركه صار نعتا حقيقة.

وأما خروج العطف النَّسَقى فلبُعده عن شَبَه الصفة في كونه لا يُبَيِّن ولا يُوَضِّح، ولأنه قد جعله قسيما له في قوله : «إمَّا ذُوبَيَانٍ أو نَسَق» وقسيم الشيء لايكون نفسَ الشيء.

وأما خروج البدَل فلأن البدل هو المقصود بالحكم على حسَب الاستقلال، ولذلك كان على تقدير تكرار العامل، بخلاف عطف البيان فإن متبوعه هو المقصود بالحكم، وإنما أتى بالعطف زيادةَ بيانٍ له. وبهذا المعنى أشبه النعت؛ إذ كان النعت غير مقصود لنفسه، وإنما جيء به للأوَّل، والأول هو المقصود بالحكم، فخرج البدل بذلك.

فإن قلت : هذا مشكل، فإن عطف البيان ـ حيث كان ـ يجوز فيه البدل إلا في الموضعين المذكورين(١)، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ (أخوك) يُعرب عطفَ بيان لأنه مبيِّن، ويُعرب بدلا، وهو مبينٌ أيضا. فهل اختلف المعنى باختلاف الإعرابين؟ بل هذا الفَرْق الذى فَرَق به بينهما غيرُ بَيِّن.

فالجواب أن الفرق صحيح، وإنما جاز الإعرابان على مقصدين.

فإن قصدتَ بالحكم الأولَ، وجعلت الثانىَ بيانًا له بحيث لايُستغنى عن الأول فهو عطفُ البيان، وهو معنى شَبَهه بالنعت.

---

(١) سيأتى كلام الشارح عليهما بالتفصيل.

وإن قصدتَ بالحكم الثانيَ، وجعلت الأولَ كالتوطئة فهو البدل، وهذا المعنى ليس النعت، فليس في الإعرابان واردَيْن على قَصْد واحد.

والدليل على ذلك خروجُ المسألتين المذكورتين بعدُ عن احتمال البدل، وهما : يارجلُ زيدًا، ومررت بالرجلِ الضاربِ زيدٍ، على ماسيبيَّن إن شاء الله؛ إذ كانت هاتان المسألتان لايُتَصور فيهما إلا أحدُ القَصْدين، وهوقصدُ كون الثاني بيانًا للأول، نعم لايُنْكَر أن يكون البدل يقع بيانا، لأنه إنما قُصِد، وصُرِف القصُد عن الأول إليه لأنه أَبْيَنُ من الأول. وهذا ظاهر، وقوله : «حقيقةُ / القَصْدِ به مُنْكَشِفَة» تفسيرٌ لما ١٤٥/٣ أراده بقوله : «شِبْهُ الصِّفَة» إذ كان أصل الصفة أن تأتي للبيان والكشف عن مراد المتكلم بالموصوف، فكذلك عطف البيان كما تقدم.

لكنه يُعترض على هذا التفسير بدخول التوكيد، إذ يَصدق عليه أنه تابع يُشبه الصفة في أنه مبيِّن لقصد المتكلم، لأنك إذا قلت : قَدِمَ الأميرُ ـ احتَمل أن يكون القصد : قَدِمَ حَشَمُه، أوخَدَمُه، أو رسولُه. وكذلك إذا قلت : قام القومُ ـ احتمل أن يكون القائم بعضَهم لاجميعَهم، فلم يتبيَّن إذًا قصدُ المتكلم من إرادة مقتضى اللفظ.

فلما قلت : قدم الأميرُ نفسُه، أو قام القومُ كلُّهم ـ ارتفع ذلك الاحتمال، وصارت حقيقةُ القصد بالتوكيد منكشِفة، كما تقدم في بابه، فدخل التوكيد إذًا في هذا التعريف، فصار غيرَ معرِّف لكونه غيرَ مانع، مع أنه لو لم يَزد هذه الزيادة لكفى قوله : «شِبْهُ الصِّفة» على إبهامٍ ما، وهو أحسنُ من زيادةٍ مُخِلَّة .

والعذر عنه أنه لمّا قال : «شبْه الصِّفة» كان هذا التعريف غير تام، لأن شَبَه الصفة يقع من وجوهٍ عدَّة، منها الاشتقاق وغيره، فلو اقتصَر على ذلك لم يكن فيه بيانٌ أنه يشبهها من جهة دون أخرى، ولا تعيَّنت جهةُ الشَبَه، فَبيَّن بقوله : «حقيقةُ القصدِ به مُنْكَشِفة» ما أراد بقوله : «شبْه الصِّفَة»

وقد مَرَّ في «الصفة» أنه يُبَيِّن ماسَبق بوَسْمه، فبيَانُه من جهة تعيين المتبوع وإيضاحه، حتى لايختلط بغيره كما تقدم.

فـ(عطف البيان) مبيِّن ذلك البيانَ المعلوم، والتوكيد ليس كذلك، وإنما بَيانُه على وجه آخر، وهو إبراز جهة الحقيقة عن جهة المجاز في المتبوع الذى يُبَيِّن معناه.

فإذا قلت : (جاء الأمير) فهو محتاج إلى البيان من جهتين :

إحداهما من جهة تعيين مدلوله من بين سائر الأمراء، والنعت هو المبيِّن لهذا المعنى وعطفُ البيان، فتقول : جاء الأميرُ أبو عبدِالله، أو جاء الأميرُ الفاضلُ ولايُحتاج هنا إلى التوكيد، إذ لا يؤكَّد إلا بعد معرفته.

والثانية من جهة كونه نسبة المجيء إليه حقيقة أو مجازا، إذ يمكن أن يريد المتكلم : جاء أمرُه، أو جاء غلامُه، أو نحو ذلك، حتى تقول : نفسُه أو عينُه.

والنعت وعطف البيان غير داخلين هنا، لأن مدلول لفظ (الأمير) معروف. وكذلك إذا قلت : قام القومُ كلُّهم .

فقد ظهر معنى قوله : «حقيقةُ القصدِ به مُنْكَشِفَة» حين كان بيانا لقوله : «شبْه الصِّفَة» وبَانَ أن التوكيد غيرُ وارد.

ويمكن أن يكون قوله : «حقيقةُ القصدِ به مُنْكَشِفَة» يَعنى به أن عطف البيان بَيِّن ظاهر من إطلاق الاسم عليه، لايَحتاج إلى تعريف، لأنه إنما سمي

عطفَ بيانٍ لكونه مَسُوقا لبيان الأول وإيضاحه، فهذا المعنى قد فُهم من نفس / التسمية ، ويكون هذا القول اعتذارا عن استغنائه في تعريفه ١٤٦/٣ بقوله : «تابعٌ شِبْهُ الصِّفَة» فكأنه يقول : عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة، وحقيقةُ القصد به تُغْنى عن تعريفه لبيانه. وعلى هذا لا يبقى في كلامه إيهام، ولايَدخل له التوكيد أيضا.

وبهذا التعريف يظهر أن تابع اسم الإشارة، إذا كان جامدا، عطفُ بيانٍ لانعت، وهو رأيه في «التسهيل[١]» أيضا.

قال في «الشرح[٢]» : وأكثر المتأخِّرين يقلِّد بعضُهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادُهم أن عطف البيان لايكون متبوعه أخصَّ منه. قال : وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يُقصد به في الجوامد، من تكميل المتبوع، مايقُصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يَمتنع أن يكون متبوعُ عطفِ البيان أخصَّ منه، كما لا يَمتنع أن يكون المنعوت أخصَّ من النعت. قال : وقد هُدِى أبو محمد بن السِّيد[٣] إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ماتبع اسم الإشارة من (الرَّجُل) ونحوه عطفَ بيان. وكذلك فعل ابنُ جِنِّى، وحكاه أبو على الشَّلَوْبِين.

---

(١) ص : ١٧٠.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ ـ ب).

(٣) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسى. كان عالما باللغات والآداب، متبحراً فيهما.

وصنف : شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبى، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحلل في شرح أبيات الجمل وغيرها (ت ٥٢١هـ).

وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لايُراد به ـ وهو تابع لاسم الإشارة ـ إلا مايراد به وهو غيرُ تابع له، فلو كان نعتًا حين يَتْبع اسم الإشارة نحو : رأيتُ هذا الرجلَ ـ لكان نعتا حين يَتبع غيره نحو رأيتُ شخصًا رجلاً، وأنت لاتريد إلا كونَه رجلاً لا امرأة. ولاخلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتًا، فيجب ألا يكون في غيرها نعتا، وإلاَّ لزم عدم النظير، بجعل اسمٍ واحد نعتًا لبعض الأسماء دون بعض مع عدم اختلاف المعنى(١).

هذا مااحتَجَّ به، وهو لَعَمْرى ظاهر. وإنما تَعَلَّق من قال : إنه نعت بظاهر كلام سيبويه في أبواب النداء، حيث حَكى عن الخليل أن (هذا الرَّجُلُ، ويَاأيُّها الرَّجُلُ) وقع (الرَّجُل) فيه وصفا(٢).

والأَوْلَى عطفُ البيان، لأن الجامد لايقع في اصطلاحهم وصفا. وهذا جامد فلا يقع وصفا.

ولعل الخليل وسيبويه أطلقا عليه لفظ الوصف مجازا، كما يُطلق على التوكيد لفظ الوصف أيضا. والله أعلم.

وقد وقع للناظم في باب «النداء» أن (الرَّجل) هنا صفةٌ لا عطف بيان، حيث قال : «وأيُّها مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَة » ثم قال بعد ذلك : «وذُو إشَارَةٍ كَأىٍّ في الصِّفَة» فنَصَّ كما ترى على أن ذا الألف واللام في الموضعين صفة مطلقا، من غير فرق بين كونه جامدا أو مشتقا، وهو راجع إلى مذهب غيره، فَبيْن هذا الظاهر وبين مانَصَّ عليه في باب «النداء» تعارض، سنتكلم عليه هنالك إن شاء الله. ثم أخذ في بيان أحكام هذا العطف، ووجهِ التبعيَّة فقال :

---

(١) إلى هنا انتهى النقل من شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ ـ ب).

(٢) الكتاب ١٨٨/٢.

فَـــــــأَوْلِيَـنْـهُ مِـنْ وِفَــــــاقِ الأَوَّلِ

مَــــــامِنْ وِفَــــاقِ الأَوَّلِ الـنَّـعْـتُ وَلِـي

فَـــــــقَـــــــد يـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ

كـمــا يَــكُــونَــانِ مُـعَّــرفَــيْـنِ

«أَوْلِيَنْهُ» أمرٌ من : أَوْلَيْتُـه كذا، إذا أعطيتَـه إياه، وأصله من : أو ليتُـه الشيءَ، إذا أدنيتَه منه. يريد أنك / تُعطيه من موافقة المعطوف مثل مَا أعطيتَ النعت من موافقة المنعوت.

ولما كان قـد تقرر في النعت أنه يوافق المنعوت في التـعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فكذلك عطفُ البيان لابد فيه من موافقة المعطوف عليه في هذه الوجوه كلها، ولذلك أكَّد هذا المعنى بقوله :

فَـــــــقَـــــــدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ

كـــمـــا يَكُونَـانِ مُــــعَــــرَّفَـــيْنِ

فتقول : مررت بأخيك زيدٍ، وبأخوَيْكَ الزيدَيْن، وبإخوتك الزيدِين، وبأختك هِنْدٍ، وبأختَيْكَ الهندَيْنِ، وبأخواتك الهِنْداتِ.

ومررت برجلٍ أخٍ لك، وبرجلَيْنِ أخَوَيْنِ لك ، وبرجالٍ ، إخوةٍ لكَ ، وكذلك في التأنيث.

وفي هذا الكلام تنبيهٌ على الخلاف في موضعين :

أحدهمـا الموافقةُ فـي التعريف والتنكير، فـإنه نُقل عن الفـارسي إجازةُ عطف النكرة على المعرفة، وبالعكس، وجَعل من ذلك قول الله تعالى : {فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ[1]} فأجاز فيه البدلَ والعطفَ.

---

(١) سورة آل عمران / اية : ٩٧.

ووجه ذلك أن العطف شبيهٌ بالبدل، إذ لا فرق بينهما إلا في نيَّة تكرار العامل، والبدل يجوز فيه التخالف، بأن تُبدل النكرة من المعرفة، والعكس، فكذلك العطف.

وهذا معارَض بشَبَهه بالنعت، إذ لا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه. ويَزيد العطفُ مع النعت بأن كل واحد منهما منزَّل من المتبوع منزلة الشيء الواحد، ألاَ ترى أن : زَيْدٌ الأحمرَ عند مَن لايعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحدَه عند من يعرفه[1]. وكذلك زيدٌ أبوعبدالله عند من لا يعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحدَهَ عند من يعرفه.

وأما البدل مع المبَدل منه كالشيء الواحد باتفاق. فهذه العلة أوجبت في النعت مع المنعوت الاتفاقَ في التعريف والتنكير وغيرهما، كما مر ذكره، وأوجبت في البدل جوازَ الاختلاف.

وأيضًا فيلزم من هذا المذهب مخالفةُ الإجماع، إذ قد حَكى المؤلف الإجماعَ على خلاف ماقال. وفي مخالفة إجماع العلماء ماعرفتَ، فالصحيح ماذهب إليه الناظم.

والموضع الثاني صلاحيةُ عطف البيان في النكرات، فإن من الناس من قَصر ذلك على المعارف، فَمنع أن يقال : مررتُ برجلٍ أخٍ لك، على العطف. وهذا المذهب يُنقل عن أكثر النحويين. ونَقل المؤلف عن الشلَّوْبين أن هذا مذهب البصريين[2]. ولم يرتضه الناظم، بل نَصَّ على مخالفتة بأنه مرجوح من جهة القياس والسماع.

---

(١) من كلام سيبويه، الكتاب ٨٨/١.

(٢) في ارتشاف الضرب لأبي حيان (ص٩٦٧) «ومذهب البصريين أنه لايكون إلا معرفة تابعا لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسما أو كنية أو لقبا. وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشرى إلى أنه يكون في النكرة تابعا لنكرة. واختاره ابن عصفور وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله تعالى : ﴿مِنْ شَجَرةٍ مُبَاركَةٍ زَيْتُونة﴾ ورد الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو : ثوب خز، وباب ساج» أ هـ.

أما القياس فإن الحاجة إليه في النكرة أشدُّ منها في المعرفة، لأن النكرة يلزمها الإبهامُ بحق الأصل، فهى أحوجُ إلى مايبيِّنها من المعرفة، فتخصيصُ المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس.

وأيضًا فقد تقدم أن العطف كالنعت، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنعتُ في النكرة سائغ اتفاقا، فكذلك ينبغي في العطف.

وأما السماع ففي القرآن الكريم : { يُوقَدُ / مِنْ شَجَرةٍ مُبَاركَةٍ ١٤١/٣ زَيْتُونَةٍ[١] } فالظاهر في «زَيْتُونَة» عطفُ البيان، وهو اختيار الفارسى[٢].

وكذلك قوله تعالى : { ويُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ[٣] } وفي قراءة [غير] نافع وابن عامر { أَوْكَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ[٤] } وفي الموضع الآخر {وعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ[٥] } في قراءة غير نافع وابن عامر.

---

(١) سورة النور / اية : ٣٥.

(٢) انظر : الهمع ١٩١/٥، وإرتشاف الضرب (ص ٩٦٧) والمغنى : ٥٧١.

(٣) سورة إبراهيم / أية ١٦.

(٤) سورة المائدة / أية ٩٥

والحرف يقرؤه ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى (أَوْكَفَّارةٌ) منونا (طَعامُ) بالرفع (مسَاكِينُ) بالجمع. ويقرؤه نافع وابن عامر (أو (كَفَّارةُ) رفعا غير منون (طعامِ مساكينَ) على الإضافة.

وفي النسخ الثلاث «وفي قراءة نافع وابن عامر» وهو خطأ، لأن التمثيل لايصح إلا على قراءة غير نافع وابن عامر. وكلمة [غير] زيادة من عندى يستقيم بها النص. وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٤٨، والنشر ٢٥٥/٢.

(٥) سورة البقرة / آية : ١٨٤

والحرف يقرؤه نافع وابن عامر (فِدْيَةُ) مضاف (طعام) جرًا (مَساكِينَ) بالجمع. ويقرؤه الباقون (فِدْيةٌ) منون (طعامُ) رفعا (مِسْكِينٍ) موحد.

وانظر : السبعة : ١٧٦.

وقال ذو الرمة[1]:

لَمْـيَـاءُ في شَـفَـتَـيْـهَـا حُـوَّةٌ لَعَسٌ

وفي اللِّثَـاتِ وفي أنْيـابِهـا شَنَبُ

وقد أشعر الناظم بوجه القياس لقوله : «كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ» أى إن المعرفة والنكرة في الاحتياج إلى البيان متساويان، وهو مَقْصِد حسَن، والتشبيه للتنظير.

فإن قيل : لِمَ أتى الناظم بالشطرين، وهما قوله : «فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ» إلى آخره.

مع أنه قد حصل ذلك المعنى في «العَقْد» قبله حين قال : «فأَوْلَيِنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ كذا» فالظاهر أن هذا فضلٌ لازيادةَ فائدةٍ فيه.

فالجواب أنه أخرجه إلى التنصيص عليه، تنكيتًا على من ذهب إلى منع عطف النكرة.

فإن قلت : فإذا كان كذلك فكان ينبغى أن يَفعل مثل ذلك في المذهب الآخر المخالِف له في منع المخالفة في التعريف والتنكير، وهو المنقول عن الفارسي، فلِمَ أغفل ذكر ذلك؟

فالجواب أنه لُم ينَكِّت على مذهب الفارسي لأمرين، أحدهما أنه مذهب شاذ، ومَنْحًى ضعيف، لم يقل به إلا الفارسيُّ، على ماحكاه المؤلف، فلم يَعتبر به

(١) ديوانه ٥، والخصائص ٢٩١/٣، والهمع ٢١٥/٥، والدرر ١٦٢/٢، والأشمونى ١٢٧/٣، والعيني ٢٠٢/٤

وشفة أولثة لمياء : لطيفة قليلة الدم أو اللحم، واللَّمَى كذلك : سُمرة في الشفة تستحسن.

والحُوَّة : لون تخالطه الكُمْتة مثل صدأ الحديد. واللَّعَس : سواد مستحسن في باطن الشفة. واللِّثة : ماحول الأسنان من اللحم. والشنب : جمال الثغر، وصفاء الأسنان.

خصوصًا، ولكنه اكتفي فيه بقوله : «فَأَوْلِينْه» إلى آخره، بخلاف المسألة الأخرى، فإن الخلاف فيها منقول عن البصريين حسبما نقله الشَّلَوْبِين، وأسنده تلميذه الأُبَّذِي[1] إلى أكثر النحويين، فلذلك اعتَنى بالتنبيه عليه خوفًا أن يُتَوَهَّم أن مذهبه مذهب البصريين، فيُعترض عليه في «العَقْد» الذى عقده بقوله : «فَأَوْلِيَنْهُ من وِفَاقِ الأَوَّلِ » وليس كذلك في إهمال التنبيه على خلاف الفارسي.

والثاني أن المؤلف ارْتَاب في هذا النقل عن الفارسي وقال : إنه لم يجده من غير جهة الشَّلَوْبِين، ولايقول المؤلف هذا إلا بعد شدة البحث عن صحته، وذلك مَقامُ الوقوف والارتياب مع ماقام له من الدليل على صحة قول الناس، فلذلك زاد الشطرَيْن تأكيدًا في مخالفة الناس، ولم يَزد شيئا في مخالفة الفارسي. والله أعلم .

و«وَلِي» من قوله : «مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى» مطاوع (أَوْلِيَتْه) و«ما » في موضع نصب بـ(أَوْلِ) على المفعول الثاني، وهى موصولة، وصُلت بالجملة الاسمية التى هى «النعتُ وَلِى» و«مِنْ وِفَاقِ» متعلق بـ(وَلِىَ) أى : ماالنعتُ وَلِىَ من وِفَاق الأول. و « الأَوَّل » في الشطر السابق واقع على المعطوف عليه. وفي الثاني على المنعوت.

ولَمَّا لم يكن عطف البيان متعيِّنا في أكثر المواضع، وإنما يتعين في بعضها أَخذ يبين مواضع التعيين / فقال : ١٤٨/٣

---

(١) هو أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشنى الأبذى. كان نحويا ذاكرًا للخلاف في النحو، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه (ت ٦٨٠هـ).

وصَـــالِحًـــا لبَـــدَلِيَّـــةٍ يُرَى
في غَـــيْـــرِ نَحْـــوِ يَاغُـــلاَمُ يَعْـــمُـــرَا
ونَـحْـــــوِ بِشْـــــرٍ تَابِـعِ البَكْرِىِّ
ولَـيْـسَ أَنْ يُـبْـــــــدَلَ بـالمَـرْضِـىِّ

«صالحًا» حال من ضمير «يُرَى» وهو عائد على «عطف البيان»

ويَعنى أن عطف البيان، حيثما وقع صالحٌ لأن يُعرب بدلا، فإنك إذا قلت : قام أبو عبدالله زيدٌ ـ يمكن فيه عطفُ البيان، ويمكن فيه البدلُ، ولكن كل واحد منهما مبنٌّى على قَصْده، إذ ليسا بواردَيْنِ على قصْد واحد حسبما تقدم ذكره.

وكذلك : هذا أبو عبدالله قُفَّةُ ـ يَحتمل البدل والعطف، فكما يصلح أن يكون الثاني بيانًا للأول، والأول هو المقصود، كذلك يصلح أن يكون هو المقصود بالحكم دون الأول، إلا في موضعين، فإن العطف فيهما متعيِّن، ولايجوز البدل.

أحدهما باب «النداء» نحو : يارجلُ زيدًا بنصب (زيد) فإن البدل هـهنا ممتنع، إذ كان على تقدير تكريرالعامل ، فلم يصلح فيه إلا مايصلح فيه لو كان مباشَرًا بالنداء، ولو كان مباشَرا به لم يكن فيه إلا البناء، فتقول : يارجلُ زيدُ، لأنه على تقدير : يازيدُ.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله : «في غيرِ نَحْو ياغُلاَمُ يَعْمراُ» ويَعْمُر : اسمٌ عَلَمٌ للغلام .

وكذلك إذا رفعتَ (زيدًا) فقلت : ياغلامُ زيدٌ، ياغلامُ يعمرُ ـ لايجوز فيه إلا عطف البيان أيضا، فالنصب بالحمل على موضع المنادى، والرفع بالحمل على لفظه .

وهكذا الحكم إذا كان المنادى منصوبا لكونه مضافا أوممطولا[1] ، و (زيد) منصوب ، ويا أخانا زيدًا لايجوز فيه إلا العطف ، إذ لو كان بدلاً لوجب بناؤه على الضم .

وجميع هذا داخل تحت إشارته بالمثال ، بخلاف ما إذا قلت : يازيدُ أبَا عبدِ الله ، فإن التابع هنا يحتمل العطف والبدل ، وكذلك ياأخانا أبا عبدِ الله .

والذى يضبط لك هذا فى المثال كوْن التابع فيه مفردا ، وهو (يَعْمرُ) وقد بَيَّن ذلك فى «باب النداء»[2] ، وإنما هذا إشارة إلى ما هنالك .

والموضع الثانى باب «اسم الفاعل» إذا كان المعطوف خاليا من الألف واللام ، والمتبوع مقرونٌ بها ، وهو مضاف إلى صفة مقرونة إيضا بها ، نحو : مررتُ بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، فإن «زيدًا» هنا ، وهو مجرور ، لايصح فيه البدل، وإنما يعرب عطفَ بيان خاصة .

والعلة فيه ماذكُر من أن البدل على تقدير تكرير العامل ، وأنت لو قلت : (الضاربُ زيدٍ) لم يَجُز ، إذا القاعدة فى «اسم الفاعل» أنه لايضاف ، وهو بالألف واللام ، إلا إلى ما هما فيه ، أو إلى مضاف إلى ماهما فيه . وقد بَيَّن الناظم ذلك فى موضعه [3] .

---

(١) يريد بالمطول الشبيه بالمضاف ، لأنه لما ل بإضافة أوصلة [اللسان – مطلّ]

(٢) حيث يقول هناك :

تابعَ ذى الضمِّ المضافَ دُونَ أَلْ ... ألزمه نصبًا كأزيدُ ذا الحِيَلْ
وماسواه ارفع أو انصب ... واجعلاً كمستقلٌ نسقًا وبدلاً

(٣) حيث قال فى «باب الإضافة»

ووصل أل بذا المضاف مغتفر ... إن وُصلت بالثان كالجَعْد الشَّعَرْ
أو بالذى له أضيف الثانى ... كزيدُ الضاربُ رأسِ الجانى

وأشـار فـى تمثـيل هذا النوع إلى البـيت المشــهـور الذى أنشـده سيبويه للمرارً الأسدَى (١) :

أَنَا ابنُ التَّــارِكِ البَكْرِىَّ بِشْــــرٍ
عَلَيْــهِ الطَّيْــرَ تَرقُـبُــهُ وُقُــوعَــا

فـ (بِشْر) هو تابع (البَكْرِى) وتَبَعِّيتُه إياه على العطف لاعلى البدل ، لأن « بشـرا » لا يصـح أنْ يلى التـارك مـضـافًـا إليـه . فلو كـان مكان «بِشْرِ» غُلامِ الرجلِ مثلا - لجاز كونه بدلا / لصحة ولِا يته لـ (التَّارِكِ) ١٥٠/٣ فلابد فى تعيُّن العطف من كَوْن المعطوف مفردا بغير ألف ولام كما فى مثاله ، أو مضـافًا إلى ماليست فيه . وهذا مبنى على مذهب البصريين كما سيأتى .

وفى هـذا الموضع نظر ، وذلك أنه حَـصـر تعـيُّنَ العطف فى هـذين الموضعين ، وأعطى أن ماسواهما يصلح فيه البدل .

وذلك غير صـحيح ، فـإن ثَمَّ مواضع أُخَـر يتـعيَّن فـيـهـا العطف ، ويمتنع البدل . وقدَ نَبَّه بعضُ من قَيَّد فى ذلك على جملة منها .

والذى زاد على الموضعين عشرة مواضع :

أحـدهـا : أن يكون الكلام مـفـتـقـرا إلى رابط ، ولاربط إلا التـابع ، على أنه عطفُ البيان ، نحـو : هندُ ضـربتُ الرجلَ أخـاهـا ، فـلا يجـوز أن يكون نعتًا ، لأنـه أعرفُ مما جَرى عليه ، ولا بدلاً لئلا تـعْرُوَ والجملة الأولى من رابط ، فتعيَّن عطفُ البيان .

---

(١) سيـبـويه ١٨٢/١ ، وابن يعـيش ٧٣/٣ ، والأشـمـونى ٨٧/٣ ، والهـمع ١٩٤/٥ ، والدرر ١٥٣/٢ ، والتصريح ٣٣/٢ ، والعينى ١٢١/٤ ، والخزانة ٢٨٤/٤ .

وبشـر : هو بشر بن عمرو بن مرثد . قـتله رجل من بنى أسد . وترقـبه : تنتظر انزهاق روحـه لتنقض عليه ، لإن الطير لاتقع على قـتـيل وبه رمق . ووقـوعـا : جمع واقع ، ضـد الطائر .

والثانى: أن يضاف «أفعلُ التفضيل» إلى عام، ويُتْبَع بقِسْمَى ذلك العام ، ويكون المفضَّل أحدَ قسمي ذلك العام ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ ، فـ (الرجال والنساء) عطف بيان لابدلٌ من (الناس) لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : زيدُ أفضلُ الرجالِ والنساءِ ، وذلك لايسوغ .

وما جاء من قوله : أنا أشعرُ الجنِّ والإنسِ . فقد غَلِط فى ذلك ، وتأوَّله أبو على أنه أراد : أشعرُ الخلقِ . قال : وهو قبيح ، ولا يجوز القياس عليه .

والثالث : أن يُتْبَع وصفُ (أىٍّ) بمضاف نحو : ياأيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ ، فـ (غُلام زيدٍ) لايكون بدلا من الرجل ، لأنه ليس فى تقدير جملتين ، ولا وصفًا ، لأن ما فيه (ال) لايُوصف بالمضاف إلى (العَلَم) .

والرابع : أن يُفصَّل مجرور أىٍّ) نحو : أىُّ الرجلَيْنِ زيدٍ وعمروٍ أفضلُ ؟ فلايصح بدل (زيد وعمرو) من (الرجلَيْن) لأنه لايجوز أن تقول : أىُّ زيدٍ وعمروٍ ؟ لأن (أيًا) لاتضاف إلى مفردٍ معرفةٍ إلا عند قصد التَّجْزِئة نحو : أىُّ الرجلِ أحسنُ ؟ أعَيْنُه أم وَجْهُه ؟

والخامس : أن يُفَصَّل مجرورُ (كِلاَ) نحو : كِلاَ أخوَيْكَ زيدٍ وعمروٍ قائمٌ ، لأن (كِلاَ) لاتضاف إلا إلى مثنًى لفظًا ومعنًى ، أو معنًى دون لفظ .

والسادس : أن يُتْبَع المنادى المضموم باسم الإشارة ، نحو : يازيدُ هذا ، لايجوز أن يكون بدلا ، لأنه لو كان بدلا لكان منادى ، وحرف النداء لايجوز أن يحذف من اسم الإشارة على رأى البصريين(١) .

---

(١) الهمع ٣/ ٤٣ .

والسابع : أن يُتْبَع وصفُ (أيٍّ) فى النداء بمنوَّنه ، نحو : ياأيها الرجلُ زيدٌ ، لأنه لو كان بدلا لكان غيرَ منون .

والثامن : أن يُتْبَع اسمُ الجنس أو غيرُه ذَا (أل) لمنادًى مضمومٍ ، نحو : يازيدُ الرجلُ ، ويا غلامُ الرجلُ الصالحُ ويارجلُ الحارثُ ، أو منصوبٍ نحو : ياأخانا الحارثُ ، لأنه إن جعلناه بدلا أدىَّ إلى تقدير مباشرة حرف النداء ما فيه الألف واللام ، فيكون كقولك : ياالرجلُ ، ويا الحارثُ .

والتاسع : أن يُتْبَع المنادى المضاف باسم الإشارة ، نحو : يا غلامَ زيدٍ هذا .

والعاشر : أن يُتْبع وصفُ اسم الإشارة فى النداء بمنوَّن ، نحو : يا هذا الطويلُ زيدٌ وتعليل هذا الوجه وما قبله مفهوم مما تقدم .

فهذه عشرة مواضع زائدة على ماذكره الناظم ، ولعل ثَمَّ مواضعَ أُخرَ لمن تَتَبَّع المسائل ، وإنما هذا تنبيه على غيره .

وجميعه واضح فى أنَّ حصر الناظم قاصرٌ جدا ، وكذلك نصَّ فى / «التسهيل» فلم يزد على الموضعين المذكورين إلا ثالثا ، وهو أن ١٥١/٣
يُقرن بـ (أل) بعد منادى [1] ، وهو الثامن هنا .

والجواب عن ذلك أن أكثر النحويين هكذا فعلوا ، فتراهم ينصُّون على معنى مانَصَّ عليه ، ويَقصرون تعيينَ العطف على الموضعين ، أعنى بابَ «النداء» وباب «اسم الفاعل»فالاعتراض وارد على جميعهم ، ولا يَختص به .

ولكن يمكن الاعتذار عما فعلوا من أحد ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر : التسهيل ١٧١.

إما أن يقال : إن جميع ما استُدْرِك عليه داخل له تحت مِثَالَيْه ، وذلك أن ذلك كله دائر على حرف واحد ، وهو عدم صلاحية وقوع الثانى موقعَ الأول ، وإذا تَتَبَّعت جميعَ المواضع وجدتَها كذلك ، فيكون على هذا قول الناظم : «فى غَيْرَ نَحو كذا» مشيراً إلى كل موضع لايَحلُّ فيه الثانى محل الأول . وإذا كان كذلك دخل جميعُ مايحتاج إليه ، ممَّا ذكَر ومما لم يذكر ، وإنما عَيَّن الموضعين لشهر تهما فى النقل .

وإما أن يكون اقتصر على الموضعين لوجود السماع فيهما ، فإن الذى سمُع عن العرب فى تعيين العطف محصور فى البابين ، وما سواهما فإنما هو تفريع بالقياس لااتباعُ للسماع ويكون إذ ذاك قد نَبَّه على جميع المواضع المتصَّورة فى باب « النداء » ولأن السماع وارد فيه وإن لم يَرِد فى جميع مسائله ، فيدخل له ، مما استُدرك عليه ، مسائلُ «النداء» كلها وهى ستٌ ، وتبقى المسائل الأربع كأنه لم يتعرَّض لها ، لإمكان أن يقول قائل بعدم القياس فيها ، أو بعدِّها من النوادر التى لا يُعتد بها فى مثل هذا المختصر .

وإما أن يقال : إنه اتَّبع فى ذلك الجمهور ، وجرى على طريقهم من غير نظير فيما يَلزم عن ذلك ، وهذا خلاف عادته ، ولكنه ممكن على الجملة .

وإذا ثبت هذا فتلك المواضع المعترضَ بها ليست بمُخْلصة كُلها ، بل فى بعضها نظر . أما الأول ، فإن البدليَّة فيه سائغة ، والرَّبْط بالبدل فيه خلاف ، فقد مر ذلك فى باب «الاشتغال» وتقدم أن ظاهر كلامه هنالك أن «العُلْقة» حاصلة بالبدل كما تحصل بالعطف ، وتبيَّن وجهه هنالك(١) .

---

(١) حيث يقول : وعُلْقَةٌ حاصلـــــةٌ بتابعٍ كعلْقَةٍ بنَفْسِ الاسمِ الواقعِ

وضَبط ذلك سيبويه بالصفة ، فما صح أن يكون رابطا فى الصفة السببيَّة صح أن يكون رابطا فى «الاشتغال» . والصفة السَّببية ، فى كونها صفة لموصوف أو خبرًا المبتدأ، سواءُ ، فما جاز فى« الاشتغال » جاز فى الصفة ، وما جاز فى الصفة جاز فى الخبر . وهذا مسلَّم عند النحويين .

فالربط بالبدل جائز فى الخبر لجوازه فى «الاشتغال» فقولك : زيدٌ ضربتُ هندًا أختَه ، أو هندُ ضربتُ زيدًا أخاها ــ جائز على البدل ، وعلى عطف البيان ، فلم يتعيَّن فيه عطف البيان ، فخرج عن أن يعترض به وأما السادس فليس مما نحن فيه ، فإن إسم الإشارة يجرى نعتا على العلَم فتقول : مررت بزيدٍ هذا . وقد نَصَّ عليه الناظم وغيره ، لأنه فى تقدير المشتق ، ولا مانع من ذلك / فلا يحتاج إلى تكلف عطف البيان ، ١٥٢/٣
وإن سلِّم أنه لا يجرى نعتا فلا مانع من البدل أيضا ، لأن تكرار العامل إنما معناه أن يقدَّر واليًا له حقيقة ، لا أن يكون العامل قبله مقدَّرَ الحذفِ ، لكن جَرَيَانه على المبدَل منه جارٍ مَجرى تكَراره ، كأن العامل مع المبدل منه عِوَض ومعوضٌ منه .

وإن قيل : إنه على تقدير طَرْح الأول فأوضحُ فى الجواز ، لأن حرف النداء ظاهر ، فإذا وليه (هذا) جاز .

فإن قيل : فلو فُرض حذفه فقلت : زيدُ هذا ــ لم يصح فيه ذلك التوجيه – قيل : بل يصح ، فإن المنادى كالعوَض من حرف النداء ، ولو قُدِّر طَرْحُه لَجِئ بالحرف ، ليعامَل كلُّ اسم بما يَليق به ، وكذلك القولُ فى التاسع من غير فرق .

ورأيت لهذا المقيدً مثالاً فى أحد الموضعين المتقدمين فيه نظر أيضا ، وذلك أنه قال : ومثلُ (ياأخانا زيدًا) قولُ الشاعر [1] :

أَيَا أَخَــوَيْنَا عَــبْــدَ شَــمْسٍ ونَوْفَــلاَ

أُعِــيــذُ كُـمَــا باللَّهِ أن تُحْــدِثَا حَــرْبَا

فى رواية من نصب «عبد شمسٍ ونَوْفَلاً» قال : فلا يجوز هنا البَدَلية ، لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموعُ لا أحدهما ، فلا يصح تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب ، لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف ، وبناء المفرد على الضم ، والروايةُ بنصبهما .

هذا ما قال ، وهو غير لازم ، بل البدل جائز وإن كان الثانى مفردا ، ويصح تقدير حرف النداء ، ولا يلزم ضمُّ المفرد ، لأنه قد صار مع المضاف شيئا واحدا ، فلا يمكن أن يختلفا فى الإعراب والبناء ، لأنه كاختلاف بعض الكلمة مع بعض ، بل نقول : لو كان الاسمان معًا مفردَيْن لتعيَّن النصب فيهما بدَلَيْن ، وعطفَىْ بيان .

أما مع البدليَّةِ فلأن مجموعهما هو البدل لا كلٌّ واحد منهما ، إذ لو كان كل واحد منهما بدلاً لكان من بدل المفرد من المثنى ، وهو باطل ، ولايتأتَّى البناءُ فيهما إلا مع تقدير حرف النداء مع كل واحد ، وذلك لا يصح ، لأنه عند ذلك يستقل كل واحد منهما بالبدليَّة ، وقد فُرض عدم الاستقلال . وإذا كان كذلك فلا يقدَّر حرف النداء إلا مع أول الاسمين ، والمجموعُ هو البدل ، فصار اسمًا مُطَوَّلا بالعطف ، كما لو سَمَّيت رجلا بزيد وعمرو ، ثم ناديته لكنت قائلا :

---

(١) الأشمونى ٨٧/٣ ، والتصريح ١٣٢/٢ ، والهمع ١٩٣/٥ ، والدرر ١٥٣/٢ ، العينى ١١٩/٤
والبيت لطالب بن أبى طالب ، من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ، ويبكى أصحاب القليب من قريش .

يازيداً وعمراً ، فتنصب وجوباً كما تنصب المطوَّلات ، فمسألتنا بهذه المثابة من كل وجه ، لأن الاسمين معًاهما الاسم المثنى المنادَى ، فلو باشَرا حرفَ النداء لانْتَصَبا . وعلى هذا يَنْبنى حكمُ عطف البيان ، لأن مجموعهما هو المعطوف ، وقد كانا فى المثال تابعين لمنصوب ، فلا يصح فيهما غير النصب .

وكذلك إن تَبِعا مفردا ، نحو ياصاحبانِ زيداً وعمراً ، ويا زيدان بَطَّةَ وقُفَّةَ . والعطف والبدل فى ذلك سواء .

فثبت بهذا أن البيت لايتعين فيه عطف البيان أصلا . وإنما ذكرتُ هذا لئلا يُتَوهم أنه مما يُعترض به على الناظم فى جملة تلك المواضع / ١٥٣/٣ وليظهر وجه يصوب فى المسألة . وبالله التوفيق .

وتأمَّلْ مسألةَ الفارسى فى «الإيضاح» فهى مبينِّة لهذا الموضع ، وهى مسألة : يا ثلاثةً وثلاثينَ فى «باب النداء»(١) .

وقول الناظم : «ولَيْسَ أنْ يُبْدَل بالمرْ ضىٍّ» الضمير فى «يُبْدَل» يحتمل أن يعود على «بِشْر» فى مثاله الأخير ونحوه ، ويريد أن إعرابه بدلاً غيرُ مرضى ، وإنما يعرب عطفَ بيان ، ويتعيَّن فيه ذلك ، وكأنه أراد التنكيتَ على موضع الخلاف المنصوص ، وذلك أن من النحويين من أجاز البدلَ فى باب «اسم الفاعل» لكن على طريقتين ، إحداهما طريقةُ من أجاز أن يضاف «اسم الفاعل» بالألف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام ، وذلك مذهب الفراء ، فهو يجيز : مررتُ بالضارب زيدٍ ، فإجازته لنحو : مررتُ بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، على البدل أولى .

---

(١) الايضاح : ٢٣٤ .

والثانية طريقة من لا يَعتبر حلولَ البدل فى محل المبدَل منه ، وذلك مذهب الأعْلَم(١) وابن خروف . وحجتهما أن التابع قد يَحُلُّ حيث لا يحل المتبوع ، والبدل هنا كالعطف فى : يازيدُ والحارثُ ، مع أنه لايحل محله . وكذلك رُبَّ رجلٍ وأخيه ، وكلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهم . فإن أردتَ أن يحل ذلك محل الأول أزلتَ الألف واللام من (الحارِث والتَّارِك) فى قوله (٢) :

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ *

والضميرَ من (الأخ والسَّخْلة) وهذا كله على خلاف الاستقراء من البدل لأن مواضع البدل يصح فيها حلولُه محلَّ المبَدل منه ، فإذا لم توجد فيه هذه الخاصيَّة وقع الشك فى كونه بدلاً . ولولا السماع فى العطف لَمَا قِيس مع أنه نادر فى السماع فلا يُعتد به فالأصح مذهب الناظم .

وفى إشارته إلى البيت أيضا تنبيهُ على أنه قائلُ بمذهب سيبويه والجمهور فى صحة الجر فى مثل هذا خلافا للمبِّرد ، فإنه مَنع الجر فى «بِشْر» ونحوه . وروى البيت بنصب «بِشْر»(٣) .

قال السيرافى : والقول قول سيبويه للقياس وإنشاد العرب والنحويين «بِشْرٍ» بالجر .

---

(١) الأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى . كان عالما بالعربية واللغة ومعانى الشعر ، حافظا لها ، مشهورا بإتقانها (ت ٤٧٦ هـ)

(٢) سبق ، وعجزه :

* عليه الطَّيْرُ تَرقُبُهُ وُقُوعَا *

(٣) لم أجده فى «المقتضب» .

ويحتمل أن يكون الضمير فى «يُبْدَل» عائدا على عطف البيان المعيَّن فى المثالين ونحوهما ، فيكون المعنى أن البدل فى هذه المواضع وما أشبهها غيرُ مَرْضى أن يقال به .

ويكون تنكيتًا على الخلاف الحاصل فيه فى جميع المواضع ، أو تخريجا ، فالنص ماتقدم ، والتخريج على قول الأعلم وابن خروف [١] ، إذ ظهر وجه مذهبهما ، ومذهبُ الفراء لا أدرى هل يعتبر فى الجواز ذلك الوجه أم لا ، فلذلك لا ألتزم التفريع عليه . والله أعلم .

---

(١) وهو عدم اعتبار حلول البدل محل المبدل منه ، وسبق هذا القول .

عَطْــفُ النَّسَــق

هذا هو الوَجْه الثانى من وَجْهَى العطف ، وهو عطف النَّسَق .

والنَّسَق فى اللغـة : الكلام الذى يأتى على نظام واحـد ، ونَسَـقْت الكلامَ نَسْقا ، بالتسكين ، إذا عطفتَ بعضه على بعض ، وأصله / من ١٥٤/٣ التَّنْسيق ،أى التنظيم ، لأن الكلام يُنْظَم بعضُه مع بعض ، فالنَّسَق فى هذا الاستعمال من باب : الخَبطَ والنَّفَض[1] ، فقولهم : (عطف النَّسَق) بمعنى عطف الكلام المنسوق . وليس المصدر إلا مسكَّنا ، فإذا أضيف العطف إلى المصدر قلت : عطف النَّسْق . وأتى الناظم بحد هذا العطف فى قوله :

تَالٍ بَحْـرفٍ مُـتْـبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ
كـاخْـصُصْ بِوُدٍّ وثَناءٍ مَنْ صَـدَقْ

التالى هوالتابع ، وهو الجنس الأقرب ، وقوله : «بحَرفٍ مُتْبِعٍ» أى بحرفٍ وُضع للتبعيَّة ، وهى أن يُشْرِك الثانىَ مع الأول فى عامله ، فخرج بهذا الفصل سائرُ التوابع .

وسيذكر الحروف المُتْبِعة ، إلا أنه مَثَّل بواحد منها وهو (الواو) فـقـال : «كـاخْـصُصْ بوُدٍّ وثناءٍ» فـ (ثَناءُ) مـعطوف على «وُدٍّ» بالواو الموضوعة لذلك .

والكلام فى هذا الباب فى عطف المفردات لأن التبعيَّة لاتكون إلا فيها ، وعليهَ يدل مثالهُ وكلامه .

---

(١) الخبط - بالتحريك - ماينتفض من ورق الشجر إذا خُبط ، فهو (فَعَلُ) بمعنى (مفعول) والنفَض - بالتحريك أيضا - ماتساقط من الورق والثمر ، وهو كذلك (فَعَلُ) بمعنى (مفعول)

و«عطفُ النسَق» مبتدأ ، خبره «تالٍ» وماتعلَّق به .

ثم أتى بحروف العطف فقال :

فـالعَطْفُ مُطْلَقًـا بواوٍ ثُم فَـا ... حَتَّى أَمَ أَوْكَـفِـيكَ صِدْقٌ ووَفَـا

وأَتْبَـعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ ولاَ ... لَكِنْ كَلَمْ يَبْـدُ امْـرُؤٌ لِكَنْ طَـلاَ

وهذه حروف العطف قد أتى بها ، وهى تسعة : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتَّى ، وأم وأوْ ، وبَلْ ، ولا ، ولَكِنْ .

ولم يذكر غيرها ، فدَل على أن ماعداها عنده ليس بحرف عطف ، وإن ذهب إلى ذلك غيرُه .

والحروف التى اختُلف فيها : هل هى للعطف أم لا، ممَّا لم يَذكره، سبعة : (إمَّا) المكسورة ، وإلاَّ ، ولَيْسَ ، وأيْنَ ، وكَيْفَ ، وهَلاَّ ، و (أيْ) التفسيريَّة.

فأما (إمَّا) فيشير إلى رأيه فيها [(١)] .

وأما (إلاَّ) فذهب الأخفش إلى جواز كونها حرفَ عطف ، لأنها عنده تجئ بمعنى الواو ، كقوله تعالى : {لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُم حُجَّةٌ إلاَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُم}[(٢)]، وكذلك جَعلها الفراء فى قوله تعالى: { إنِّى لا يَخافُ لَدَىَّ الْمُرْسَلُونَ إلاَّ مَنْ ظَلَمَ}[(٣)]،الآية، وقوله تعالى : {خَالِدِيْن فِيهَا مَادامَتِ السَّمواتُ والأَرْضُ إلاَّ مَاشَاءَ رَبُّكَ}[(٤)] .

---

(١) فى قوله فى الباب نفسه :

ومِثْل أوْفى القَصْدِ إمَّا الثَّانِيَهْ ... فى نحو إمَّا ذِى وإمَّا النَّائِيَهْ

(٢) سورة البقرة / آية : ١٥٠ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٨٩/١ ، ٢٨٧/٢ .

(٣) سورة النمل / آية : ١٠ ، ١١ ، انظر : معانى القرآن ٢٨٧/٢ .

(٤) سورة هود / آية : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر : معانى القرآن ٢٨/٢ .

وهذه المواضع لايلزم فيها ما قالاه ، لأن بقاءها على أصلها من الاستثناء ممكن ، وذلك الاستثناءُ المنقطع ، مع أن (إلاَّ) قد ثَبت لها أصلٌ وهو الاستثناء ، فلا تَخرج عنه إلا مع التعيُّن ، ولم يتعيَّن ذلك فى هذه المواضع ، فلا تصح دعوى مالمَ يثْبت بمجرد الاحتمال .

وأما (ليس) فذهب الكوفيون إلى أنها تجئ حرف عطف ، فيقولون قام زيدٌ ليس عمرُو ، بمعنى : لا عمرٌو ، محتجِّين بنحو قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه (١) :

بأبِى شَبِيهٌ بالنَّبِىْ
لَيْسَ شَبِيهٌ بعَلِىْ

وبقول لَبِيد(٢) :

وإذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فاجزِهِ
إنَّمَا يَجْزِى الفتى لَيْسَ الجَمَلْ

وذلك لاحجة فيه ، لأنه على حذف خبر (ليس) وإذا اتَّجه هذا لم يَبْقَ لهم متعلَّق ، ولا يجوز الخروج عما ثَبت إلى مالم يَثبت ، لأنه تحكُّم بغير دليل / . ١٥٥ / ٣

---

(١) المساعد لابن عقيل ٢/٤٤٣ ، وصحيح البخارى - فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : ٢٢ ، والمناقب : ٢٣ ، ومسند الإمام أحمد ٨/١ .

(٢) ديوانه ١٧٩ ، وسيبويه ٣٣٣/٢ ، والمقتضب ٤١٠/٤ ، والتصريح ١٩١/١ ، ١٣٥/٢ ، والعينى ١٧٦/٤ ، والخزانة ٢٩٦/٩

الفتى : السيد اللبيب . يقول : عامل الناس بما يعاملونك به من إحسان أو إساءة فإن الذى يفعل ذلك إنما هو الإنسان لا البهيمة . ويروى «غير الجمل» ، وعاليها إلا شاهد فيه .

وأما (أين ، وكيف ، وهَلاَّ) فحكى السيرافى عن الكوفيين جواز العطف بهنَّ ، فيقولون : ما مررتُ بزيدٍ ههنا فأين أبى عبد الله ، ومامررتُ برجلٍ فكيف امرأةٍ ، وما مررتُ بزيدٍ فهَلاَّ عمروٍ . وهذا كله غير جائز .

ولما مَثَّل سيبويه بـ (كَيْفَ) وأن مابعدها مرفوع قال : فزعم يونس أن الجر خطأ ، وقال : هو بمنزلة (أين) قال سيبويه أو يونس : ومَن جَرَّ هذا فهو ينبغى له أن يقول : ما مررتَ بعبد الله فلِمَ أخيه ، وم القيتَ زيدًا مرةً فكم لقيتَ أبا عمرو ؟ تريد : فلِمَ مررتَ بأخيه ؟ وفكَمْ أبا عمرو؟[1]د.

وقال السيرافى : والكوفيون لا يلتزمون هذا[2].

وأيضا فما قالوا على خلاف شأن العاطف ، فإن شأنه ألا يجتمع معه حرفُ عطف ، فلا يقال : جاء زيدُ فو عمروُ ، ولا أكرمتُ الناسَ وحتى زيداً إلا شاذا فى نحو قوله [3] :

أُرَانِى إذا مـــــابِتُّ بِتُّ علـى هَـوىً
فَـثُمَّ إذا أُصْـبحتُ أصـبحتُ غَـادِيَـا

(١) الكتاب ١/٤٤١ .

(٢) السيرافى (جـ ٢ ورقة ١٥٥ - أ) .

(٣) هو زهير بن أبى سلمى ، ديوانه ٢٨٥ ، وابن يعيش ٨/٩٦ ، وابن الشجرى ٢/٣٢٦ ، والمغنى ١١٧ ، والأشمونى ٣/٩٥ ، والهمع ٥/٢٣٥ ، والدرر ٢/١٧٢ ، والخزانة ٨/٤٩١

وروايته فى الديوان (غاديا) ويروى كذلك فى بعض المراجع السابقة (عاديا) بالمهملة ومعنى «بت على هوى» أى لى حاجة لاتنقضى أبدا ، لأن الإنسان مادام حيا فلا بد أن يهوى شيئا ، ويحتاج إليه .

وأمثلتهم التى أجازوها قد اجتمعت فيها الفاء مع (أين ، وكيف ، وهَلاَّ) وذلك خلاف القاعدة .

على أن بعض المتأخرين يزعم أن الكوفيين يوافقون على أنها ليست مع الفاء حروفَ عطف ، وإنما تكون حروفَ عطف دونها . وما حكاه السيرافى أَثْبَتُ ، وهو يُسْتَشْعَر من كلام سيبويه .

وأما (أىْ) فحكى ابن مالك عن صاحب «المُسْتَوفَى فى شرح المستَصْفَى»[1]، أنها عاطفة لجريان مابعدها على ماقبلها ، كقولك: رأيتُ أسداً ، أى شجاعًا ، ونهيتُك عن الوَنَى ، أى الفُتُور[2] .

ورَدٌّ هذا بأن حروف العطف لايصح حذفها إلا شذوذا ، و (أىْ) يجوز حذفها جوازا حَسَنا ، فإنك تقول فى (مررتُ بغَضَنْفرٍ أىْ أسدٍ) : مررتُ بغضنفرٍ أسدٍ ، وتَستغنى عن (أىْ) وسائرُ الحروف العاطفة على خلاف ذلك .

وأيضا فإن حق العاطف أن يكون مابعده مباينًا لماقبله ، نحو : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ . هذا فى غير التوكيد ، و (أىْ) بخلاف ذلك .

قال المؤلف[3] : إنها حرف تفسير ، وما يليها من تابعٍ عطفُ بيان موافقٌ لما قبلها فى التعريف والتنكير .

فهذه السبعة هى الساقطة عن كلامه وفى اعتقاده فليست عنده عاطفة .

---

(١) المستوفى شرح «المستصفى» فى أصول الفقة للإمام الغزالى ، ألفة أبو عبد الله المالكى العبدرى [البحر المحيط للزركشى جـ ١ ص ٣أ] .

(٢) فى (ت) «نهيتك عن الوثى أى القبور» وهو تصحيف .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ – ب).

ومـاذُكـر فـهـو الذى قـال به ، ولا أعلم فى كَونْـها للعطف خـلافًا إلا (لكنْ) فإنها مختلَف فيها على حسب ما يأتى إن شاء الله فى موضعه .

ولَمَّا أراد عَدَّ هذه الحروف قَسَمها أولاً قسمين :

أحـدهـمـا مـا يـأتى للعطف المطلق ، ومـعنى ذلك أن يكون تشـريك الثانى مع الأول فى اللفظ والمعنى .

ويدل على هذا القـصـد قـولهُ فـى القـسم الثـانى : «وأتْبـعَتْ لفظًا فَحَسَبْ كذا وكذا» . فـأشـار بهذا إلى أن الأوَّل أتبْع فى اللـفظ والمعنى ، فهو قوله : «مطلقًا» .

وأتى لهذا القسم بستة أحرف وهـى : الواو ، وثم ، والفاء ، وحتـى ، وأم ، وأو .

وعَطَف بعضـها على بعض بغير حرف عطفٍ ضرورةً ، وقَصَرَ لفظ (فا) ونَقل همزة (أو) إلى ميم (أم) .

ثم مَثَّل / بالواو ، وهو قوله : «كَفِيكَ صِدْقُ ووَفَـا» أى : فيك هذان ١٥٦/٣

الأمران ، فقد اشترك الصدقُ والوفاءُ فى العامل الأول فى لفظة ومعناه ، فإنك إذا قلت : قام زيدُ وعمروٌ - فالقيام حـاصل لهمـا معـا ، وقد ارتفعا به على جهة واحدة .

وكذلك قـام زيدُ ثم عمروٌ ، وقـام زيدُ فمرُو ، وقدم المسافرون حتى المشاةُ ، فالمشاةُ من جملة القادمين .

وكـذلك إذا قلت : أزيدُ فـى الدار أم عـمـرُو ؟ لأن قـائل هـذا الكلام عـالمٌ بأن الذى فى الدار أحدُهما ، وغيرُ عالم بتـعيينـه ، فالذى بعد (أم) مُسـاوٍ للذى قبله فى الصـلاحية لثبوت الاسـتـقرار فى الدار وانتـفـائه ،

وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أم) فقد شَرَّكَتْهما في المعنى كما شركتهما فى اللفظ .

وكذلك (أو) إذا قلت : قام زيدُ أو عمروُ - مشركّة لما بعدها مع قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شكٍّ أو إبهامٍ كما في المثال ، أو تخييرٍ أو غير ذلك .

وقد تقع موقع (الواو) فيكون حكمها حكم الواو . وهـذا توجيه المؤلف لـ (أو ، وأم) وهى طريقته فيهما ، أعنى أنهما عنده يشرِّكان فى اللفظ والمعنى .

وفى هذا القسم تنبيهان :

أحدهما أن كلامه فى (أم ، وأو) مخالف - فيما زعم - للنحويين ، إذ قد نَصُّوا على أنهما إنما بشرِّكان فى اللفظ لا فى المعنى ، لأنك إذا قلت : قام زيدُ أو عمروُ ، فما بعد (أو) مخالف فى المعنى لما قبلها ، لأن القيام حاصل لأحدهما دون الآخر بلا بُدّ فى اعتقادك ، بحيث لايَعْرَيان عنه معا ، ولايَتَلَبسَّان به معا .

وكذلك إذا قلت : أقامَ زيدُ أم عمروُ ؟ فعندك أن أحدهما قائم ، والآخر غير قائم ، فسألتَ عن تعيين القائم منهما . وإذا كان كذلك فكيف يقال : إنهما يشرِّكان فى اللفظ والمعنى ؟ بل صارا مثل قولك : قام زيدُ لا عمروُ ، أو : ماقام زيدُ لكن عمروُ ، إلا أن القائم فى مسألتنا غير متعينٍ ، وهو مع (لا ، ولكن) متعينٌ .

وقد رأيتُ الأستاذ شيخنا أبا عبد الله بن الفخار[1] ، رحمه الله ، يَحكى الإجماع على هذه الطريقة ، تنكيتًا منه - والله أعلم - على ماذهب إليه ابنُ مالك .

---

(١) سبقت ترجمته .

وقد صرح ابن مالك فى «الشرح» بالمخالفة ، وأن الصحيح ماذهب إليه [1] .

وأقول : إنه لم يَتَوارد مع النحويين على قَصْدٍ واحد فى المسألة ؛ فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدِّم ، وعلى هذا المعنى اتفقوا فى (الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى) ولايشك أحد أن معنى العامل ـ فى محل النزاع ـ إنما هو لأحدهما دون الآخر ، لكنه غير معيَّن ، وعدم التعيين لا يضر فى هذا القَصْد .

وابن مالك تكلم فيما يَؤُول إليه الكلام فى قصد المتكلم ، من عدم التعيين . وعدم التعيين لمعنى العامل قد تَساوَى فيه ما قبل (أو ، أم) ومابعدهما .

وماذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه ، فإنه قال فى «باب العطف» : ومن ذلك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، فـ (أو) أشركت بينهما فى الجر ، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر ، وسَوَّت بينهما فى الدعوى [2] .

فقوله : «وسَوَّتْ بينهما فى الدَّعوىَ» هو معنى كلام ابن مالك. / ١٥٧/٣ وقوله قبل : «وأَثْبتَت المرورَ لأحدهما» هو كلام غيره ، فإذًا لاينبغى أن يكون بينهما فى المسألة خلاف، لأن إحدى الطريقتين لاتخالف الأخرى . وقد اجتمعتا فى كلام الإمام [3] ، فلم يكن ينبغى للمؤلف أن يصرِّح بمخالفةٍ أصلا .

والتنبيه الثانى أن (أم ، وأو) على وجهين :

---

(١) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٤ - أ)

(٢) الكتاب ٤٣٨/١ .

(٣) يقصد بالإمام سيبويه - رحمه الله تعالى .

أحدهما أن يكونا بمعنى (بَلْ) للإضراب :وحكمهما فى المعنى حكم (بَلْ) فى أنهما من القسم الثانى الذى يشرِكُ فى اللفظ فقط .

والآخر أن يكونا لغير ذلك ، وحكمهما كما قال . فيقتضى إطلاقُه هنا أنهما يشركان فى اللفظ والمعنى فى كلا الوجهين ، وذلك غير صحيح . ولذلك تحرز فى «التسهيل» فقال : وكذا (أم ، وأو) إن اقتضيا إضرابا[1] ، يعنى أنهما كـ (بل ، ولا) .

والجواب أن كلامه هنا مطلَق ، قيدَّه مابعده ، إذ تكلَّم على واحد منهما ، وإذا كان مقيَّدا لم يَبق عليه فيه اعتراض .

والقسم الثانى مايأتى للعطف المقيَّد . ومعنى المقيَّد أن يكون التشريك فى اللفظ لا فى المعنى . وهو قوله : «وأَتْبَعَتْ لفظًا فَحَسْبُ بَلْ ولاَ» إلى آخره .

يعنى أن هذه الإحرف الثلاثة ، وهى (بل ، ولا ، ولكن) تُتْبع الثانيَ الأولَ فى اللفظ خاصة ، لا فى اللفظ والمعنى معا ، كقولك : ماقام زيدٌ بل عمروٌ ، وقام زيدٌ لا عمروٌ ، وما قام زيدٌ لكن عمروٌ .

ومَثَّل الناظم هذا بقوله : «لم يَبْدُ امْرؤٌ لكنْ طَلاَ» قيل : أثبتَتْ للثانى مانُفِى عن الأول ، و(لا) بالعكس ، نفت عن الثانى ماثُبت للأول ، و (لكن) بمعنى (بل) توجب للثانى مانفى عن الأول ، فأنت ترى كيف لم تشرِّك هذه الأحرف الثلاثة فى معنى العامل أصلا . و (الطَّلاَ) بفتح الطاء والقصر : الولدُ من ذوات الظِّلف ، وهو المرادهنا . وقد يطلق ويراد به الشخص ، قاله الجوهرى[2] ، وليس بمراد هنا .

---

(١) التسهيل : ١٧٤ .

(٢) الصحاح (طلا) .

وقد تَمَّ تعدادُها جملة ، ثم أخذ في تفصيل معانيها وأحكامها ، فقال مبتدِئا بالواو لأنها أمُّ الباب :

فاعْطِفْ بواوٍ لاحِقًا ء أو سَابِقًا

في الحُكْمِ أو مُصَاحِبًا موافِقا

يعنى أن الواو معناها فى العطف الجمعُ المطلق من غير ترتيب ولامعيَّة. فإذا قلت: (قام زيدُ وعمروُ) احتَمل أن يكون عمروٌ لاحقًا لزيد ، أى قائمًا بعده، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيدٌ وعمروٌ بعدَه ، واحتمل أن يكون سابقا لزيدٍ في القيام، ولذلك يصح أن يقال: قام زيدٌ وعمروٌ قبلَه وقبلَه. واحتمل أن يكون مصاحبا له فى القيام، وموافقا له فى زمانه، فيكون قيامها معًا. ولذلك يصلح أن يقال: قام زيدٌ وعمروٌ معه .

قالوا : وليس فيها دلالة على شئ من ذلك ، وهو نص سيبويه[1] ، ورأى البصريين والكوفيين . حَكى السِّيرافي الاتفاقَ من الطائفتين على ذلك[2].

وبعضهم يحكى عن الفراء المخالفة فى هذا ، وليس بصحيح ،إذ قد نَصَّ فى «معانى القرآن» له على مانَصَّ عليه غيره من / عدم التزام ١٥٨/٣
الترتيب ، لكن الأصوليِّين يحكون الخلاف فى المسألة ، فلعله ناشئ من جهتهم .

فمما جاء فيه الترتيب اللفظى موافقا للترتيب الزمانى قوله تعالى {إِذَا زُلْزِلَتِ الأرضُ زِلْزَالَهَا * وأَخْرجَتِ الأرضُ أَثْقَالَهَا}[3] ، وقوله تعالى

(١) الكتاب ٤/٢١٦ .

(٢) السيرافى (جـ ٢ ورقة : ١٥١ – أ) .

(٣) سورة الزلزلة / آية : ١ ، ٢ .

: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا}[1] ، وقوله : {إِنَّا نحنُ نُحْيِي ونُمِيتُ وإِلَيْنَا المصيرُ} [2] ، وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه [3] :

هَجَوتَ محمداً وأَجَبْتُ عَنْهُ
وعند اللَّهِ فى ذاكَ الجَزَاءُ

وذلك كثير . ومما جاء على عكس الترتيب قوله تعالى : { أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ والذِّين من قبلهم }[4] ، وقوله : { وجَاءَ فِرْعَوْنُ ومَنْ قَبْلَهُ }[5] فى قراءة غير أبى عمرو والكسائى[6] .

وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى : {وإِذْ أَخَذْنَا من النَّبِيِّين مِيثَاقَهُمْ ومِنْكَ ومِنْ نُوحٍ وإِبْرَاهِيمَ ومُوسَى وعِيسَى بْنِ مَرْيَم}[7] .

ومما جاء على المعيَّة قوله تعالى : {وإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهيمُ القَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وإِسْمَاعِيلُ}[8] ، ونحو : اختَصم زيدٌ وعمروٌ ، وجلستُ بينَ زيدٍ وعمروٍ ، وهذانِ زيدٌ وعمروٌ ، وماأشبه ذلك . وهو كثير .

ومعنى قوله : «فى الحُكْمِ» أى فى الحكم الذى حكَم به المتكلِّم على المعطوف ، من تقدُّم أو تأخرٌ أو مساواة .

---

(١) سورة الحج / آية : ٧٧ .
(٢) سورة ق / آية : ٤٣ .
(٣) ديوانه ١٨/١ ، والرواية فيه بالفاء .
(٤) سورة الدخان / آية: ٣٧ .
(٥) سورة الحاقة / آية : ٩ .
(٦) حيث يقرءون (ومَنْ قَبْلَهُ) ساكنة الباء . أما أبو عمرو والكسائى وعاصم فى رواية أبان فيقرءون (ومَنْ قِبَلَهُ) بكسر القاف وفتح الباء . وانظر : السبعة : ٦٤٨ .
(٧) سورة الأحزاب / آية ك٧ .
(٨) سورة البقرة / آية : ١٢٧ .

وقد يكون ذلك الحكم لفظيًّا كما إذا قلت : قام :زيدٌ وعمرٌو بعده ، أو قلت : قام زيدٌ وعمرٌو وقَبله ، أو قلت : قام زيدُ وعمرٌو ومعه .

وقد لا يكون لفظيا ، كما إذا لم تَلفظ بتلك الظروف ، لكن معناها مستحضَر عندك ، فهو حُكْمٍ منك أيضا .

فكلُّ ما كان هكذا فُعطِف بالواو فالمقصود منه (مجرد التَّشْريك) فى العامل الأول من غير تعرُّض لما حكَم المتكلَّم به من غير وجه التَّشْريك .

وتحرَّز بذلك من فهم السَّبْقيَّة فى الوجود أو عدمها لا فى الحُكْم . وليس ذلك بمراد ، فإن المعتَمد فى الكلام حكمُ المتكلِّم بمقتضاه فى الوجود ،لا حصول الوجود ، فقد يقول القائل : (قام زيدُ) اعتقاداً منه أنه قام ، ولم يَقُم . وقد يقوله كذبًا ، وعلى غير ذلك ، وليس فى الخارج منه شئ . فلو كان ما فى الخارج قيدًا فى الكلام لم يكن ثَمَّ كذبٌ ولا غلطٌ ولانسيانٌ ، فكذلك إذا قال : قام زيدٌ وعمرٌو ، قد يكون في اعتقاده أن زيدًا هو السابق لعمرٍو أو بالعكس ، والأمرُ في الخارج على خلاف ذلك ، فإذا قال : «فى الحكُمْ» كان متحرزًا من ذلك كله ، ولم يَستلزم الحكمُ على الخارج بأمرٍ أن يكون كما حُكم ، بل قد يكون وقد لايكون . وهذه المسألة مُبَيَّنة فى الأصول[1] .

والسَّبْقية هنا أطلقها ، وهى التقدُّم ، ولم يقيِّد ذلك ، فكان فى الكلام إبهامُ مَا ، وذلك أن التقدُّم والتأخُّر المتكلَّم فيه عند الأدباء[2] ، ليس الزمانيٌّ خاصة ، بل التقدُّمات كلها معتبرة عندهم على حسب المقاصد ومقتضيات الأحوال ، وهى التقدُّم بالطَّبْع والرُّتْبة والشَّرَف والسَّبَبية[3] . ومنها التقدُّم

---

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب ، وشرحه للعضد ، وحاشيته للجرجانى والسيد ١/١٩٠ .

(٢) يقصد علماء البلاغة .

(٣) انظر : «باب التقديم والتأخير» فى كتب البلاغة .

بالزمان ، فما الذى يُخَصِّص له تقدمَ الزمان وتأخرَه دون غيره ؟وهو الذى أراد بلا بدٍّ ، إذ لايتكلم النحويون إلا فيه .

فقد يقال : إن الناظم اتَّكل في ذلك على ماعند النحويين ، وأيضًا فإنه أسبق إلى الذِّهن / فلذلك لم يَحتج إلى تنبيه لبيانه . ١٥٩/٣

واخْصُصْ بَها عَطْفَ الَّذِي لايُغْنى
مَتْبُوعُهُ كاصْطَفَّ هذا وابْنِى

ضمير «بها» عائد على (الواو) يريد أن الواو تَختص من بين سائر أخواتها بعطف مالا يُغنى عنه متبوعُه ، وذلك أن من العوامل مالا يَستغنى بواحد دون أن يُعطف عليه غيره فذلك العطف لا يكون إلا بالواو ، لأنها التى تفيد الجمعَ المطلق .

وأما ما عداها فلا يفيده إلا بزيادةٍ تَقتضى ترتُّبَ المعطوف على المعطوف عليه ، أو غير ذلك مما يناقض مقصود الجمع المراد فى عطف مالا يُغنى متبوعه .

فإذا قلت : (اصْطَفَّ هذا وابْنِى) وهو مثال الناظم ، فالعطف هنا لابُدَّ منه ، لأن الفعل فيه لايقع إلا من اثنين ، فلا يقال : اصطفَّ زيدٌ وتَسكت .

فكذلك لو قلت : اصْطَفَّ زيدٌ فعمرٌو ، أو اصطفَّ زيدٌ ثم عمرٌو ، لاقتضاء هذا الكلام انفراد كل واحد منهما بالفعل ، وهو فاسد.

ومثله : اقْتَتل زيدٌ وعمرٌو ، واختَصم زيدٌ وعمرٌو ، (وتَفَاخَر خالدٌ وبكرٌ . وكذلك مخفوضُ (بَيْنَ) إذا كان مفردا ، لا يُغنِى دون أن يُعطف عليه ، فلا يُعطف عليه إلا بالواو ، فلا تقول : جلستُ بين زيدٍ فعمرٍو ،

ولا بين زيدٍ ثم عمروٍ)[1] ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : جلست بينَ زيدٍ - مقتصرًا ، لأن المتبوع (لايُغنى .

فلو كان المتبوع)[1] ، مُغْنيًا عن التابع لجاز العطف بالواو وغيرها ، فتقول : المالُ بينَ الورثةِ ، وجلستُ بين الناس ، ونحو ذلك . فعلى هذا تقول : المالُ بينَ أهلِ الفروض فالعَصَبة ، أو ثم العصبة[2] . وقعدتُ بين الرجالِ ثم النساءِ . وما أشبه ذلك .

ومن هذا قول امرئ القيس [3] :

قِفَانَبْكِ من ذكرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ
بسِقْطِ اللِّوَىْ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
فَتُوضِحَ فالمِقْرَاةِ لمَ يَعْفُ رَسْمُها
لما نَسَجَتْهَا من جَنُوبٍ وشَمْألِ

على ما سيأتى القول فيه بُعَيْد هذا بحول الله.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) أصحاب الفروض : هم كل من فرض له الشارع فريضة مسماة من التركة ، وهم اثنا عشر . وأما العصبة فكل من لم تكن له فريضة مسماة ، إن بقى شئ من الفرائض أخذ .

(٣) مطلع معلقته ، سيبويه ٢٠٥/٢ ، والمغنى ١٦١ ، ٣٥٦ ، وابن يعيش ١٥/٤ ، ٣٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ الهمع ٢٢٥/٥ ، ٢٣٢ ، والدرر ١٦٦/٢ ، والتصريح ١٣٦/٢ ، والأشمونى ٣٠٩/٣ ، والخزانة ٢٦/١١ العينى ٤١٤/٤

وسقط اللوى : حيث يسترق الرمل فيخرج منه إلى الجدد . والدخول وحومل وتوضح والمقراة : أسماء أماكن ، لم يعف رسمها : لم تدرس آثارها . والجنوب : ريح تهب من جهة الجنوب والشمائل والشّمال : الريح التى تهب من تلك الجهة . وقوله : «لما نسجتها» تعليل لعدم العفاء والامحاء ، لأن الريحين إذا اختلفا على الرسم لم يعفواه ، لأن إحداهما تغطيه بالتراب ، والأخرى تكشفه عنه ، وهذا هو معنى نسجهما وقوله : «لم يعف رسمها» تعليل للبكاء ، لأن الرسوم لو عفت وانمحت لاستراح العاشق وسلا .

ومن هذا قولك : هذان زيدٌ وعمرٌو ، وهو لاأبوكَ وأخوكَ وأبنُك . فلا يصح ههنا العطف إلا بالواو ، إذا لا يُغنى المتبوعُ عن التابع ، فلا تقول : هذان زيدٌ ، ولا هو لا أبوك ، مقتصِراً .

فكذلك لا تقول : هذان زيدٌ فعمرٌو ، ولا هو لا أبوك ثم أخوك ثم ابنُك ، وذلك أن المعطوف هنا مع المعطوف عليه فى قوة الاسم المثنَّى والمجموع ، والمثنى والمجموع مرادِفان لما يَقتضى معناهما من الجمع المطلق ، وذلك للواو لا لغيرها . وإنما كانا فى قوة المثنى والمجموع لأنهما جاريان على مثنى أو مجموع ، فليس المعطوف عليه بمعتبَر فيه تقديمٌ ، كما أن المعطوف لايعتبر فيه تأخيرٌ ، لأن المتبوع يطلبهما طلبًا واحدا من غير اعتبار ترتيب ولاغيره . فالعطف بغير الواو ينافى ذلك القصد ، ويقتضى أن المعطوف عليه فى حكم الاستقلال ، لكن رُتِّب عليه ما أريد ترتيبُه .

وكذلك الحكم فى سائر حروف العطف ، لاتقول :

هذان زيدٌ لا عمرٌو وهذان زيدٌ بل عمرٌو ، ولا اصطَفَّ هذا / بل ١٦٠/٣
ابنى ، أو لا ابْنِى ، أو ماأشبه ذلك . وذلك فيه أَجْلَى ، وهذا التعليل مشار إليه بقوله : «الذى لايُغْنِى مَتْبُوعُه» .

ويدخل تحته أيضا ماكان من نحو : مررتُ برجلَيْنِ صالحٍ وطالحٍ ، وبرجلين مسلمٍ وكافرٍ ، ومررتُ برجال كاتبٍ وشاعرٍ وفقيهٍ . قالوا : وتتعيَّن هنا دون غيرها ، إذ لا يُغنى المتبوع عن التابع ، وأنشد سيبويه[1] :

---

(١) الكتاب ٤٣١/١ ، والمقتضب ٢٩١/٤ ، والمغنى ٣٥٦ ، ويروى «رجل حليم» وهو لرجل من باهلة ، أو ابن ميادة. والربع : المنزل مطلقا ، أو المنزل وقت الربيع خاصة . والمسلوب : الذى سلبت بهجته لخلوه من أهله . والبالى : القديم القريب من الفناء .

بَكَيْتُ ومَـــا بُكَا رَجُلٍ حَـــزِينٍ

علـى ربْعَـــيْنِ مَـــسْلوُبٍ وبَـالِ

وأنشد أيضا للعجاج(١):

خَـــوًى على مُـــسْـــتَـــوِيَاتٍ خَـــمْسِ

كِـــرْكِـــرَةٍ وثَـفِـنَـاتٍ مُـلْسِ

وأنشد لكثير (٢):

وكنتُ كَـذِى رِجْلَيْنِ رجلٍ صَـحِـيـحـةٍ

ورِجْلٍ رَمَى فـيـهـا الزَّمَـانُ فَـشَلَّتِ

وفى قراءة مجاهد والحَسن والزُّهْرى(٣) . { قَدْ كان لكم آيةٌ في ... فِئتَيْنَ الْتَقَتَافِئَةٍ تقَاتلُ فى سَبِيلِ اللَّهِ وأُخْرَى كافِرَةٍ}(٤) ، على الإتباع.

وهذا كله إذا أُتْبِعت . وأمـا القطعُ فـلا يدخل تحت هذا الحكم . ومـاذَكر هنا للواو هو أحد الحكمين الخاصين بها . وسيذكُر الثانى بعد .

وفى هذا الفصل نظر فى أمور :

---

(١) ملحقات ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٤٣٢/١ ، واللسان (ثفن)

يصف جملا وخوى : تجافى فى بروكه ، ومكن لثفناته . والثفنات : جمع ثفنة ، وهى من البعير أو الناقة كل مايقع على الأرض من أعضائه إذا برك ، كالركبتين وغيرهما

الكركرة : مايلى الأرض من صدره ، وهى إحدى الثفنات .

(٢) ديوانه ٤٦/١ ، والكتاب ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، والمغنى ٤٧٢ ، والأشمونى ١٢٨/٣ ، والخزانة ٢١١/٥ ، والعينى ٢٠٤/٤ يتمنى أن تشل إحدى رجليه حتى يقيم عند صاحبته ، ولايبرح دارها . والشلل : يبس اليد أو الرجل أو استرخاؤهما عن داء .

(٣) البحر المحيط ٣٩٣/٢ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ١٣ .

أحدها أنه قد قُدِّم قول السِّيرافي أنه لا خلاف فى (الواو) أنها لاتوجب تقديمَ ماقُدمَّ من لفظه ، وتأخيرَ ما أُخِّر لفظه ، غير أن المؤلف فى «التسهيل» «وشَرْحه»[1] زعم أن جهة استعمالها أن يكون ما قبلها مُتَّحِدَ الزمان مع مابعدها راجحًا ، ومتأخرات الزمان عما بعدها مرجوحًا ، ومتقدِّمَ الزمان على ما بعدها متوسِّطًا بين الاستعمالين . هذا مع التجريد من القرائن ، وهذا اختياره بعد القول بأنها لاتقتضى ترتيبا ، فلا تنافى بين كلامه هنا وفى «التسهيل» (وشرحه)[2] ، وهو المعتمد فى معنى (الواو) .

فإن ثبت خلافُ فى ذلك فالدليل على صحة مذهب الناظم من أوجه ، أجْلاَها الاستقراءُ والنقل عن الأئمة . وقد تقدم من ذلك أشياء .

وأيضًا فإذا ثبت عن أئمة الأدباء اعتبارُ غير الزمان من التقدُّمات ، كالتقدم بالشرَف والرُّتْبة وغيرهما ، وأنه لابد منه فى مراعاة البلاغة ، فلو اعتُبر الزمان وحده لم يتمكَّن اعتبارُ غيره معه إلا إذا كان تابعا له . وعند ذلك لايتعيَّن اعتبارُ غير الزمان ، لكن ذلك باطل بالاستقراء ، فما أدَّى إليه كذلك .

فإن قيل : اعتبار غير الزمان مَجازٌ وعلى خلاف الأصل ، والكلام إنما هو فى الأصل ،والحقيقة قيل : دعوى المجاز خلافُ الأصل ، فلا تُرتكب إلا لدليل .

وقد استُدلَّ على ذلك بأمور أُخرَ ، كقوله تعالى {وَادْخُلُو الْبَاب سُجَّدًا وقُولُوا حِطَّةٌ }[3] ، وفى الآية الأخرى على عكس هذا الترتيب[4] . فلو كانت (الواو) تقتضى الترتيب لتَناقضت الآيتان .

---

(١) انظر التسهيل : ١٧٤ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٤ - أ)

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبته من (ت) .

(٣) سورة البقرة / آية : ٥٨

(٤) وهى قوله تعالى فى سورة الأعراف / آية : ١٦١ {وقُولُوا حِطَّةٌ وادْ خُلُوا البابَ سُجَّدًا} .

وأيضًا فقوله تعالى : {إِنَّ الصَّفَا المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ}[١] ، وقد قال الصحابة : بأيِّهما نَبدأ ؟ وهم العارفون بلسانهم ، فلو كانت الواو للترتيب عندهم لم يَحتاجوا إلى سؤال ، إلى غير ذلك من الأدلة .

والتطويل لافائدة فيه ، والمسألة قد تَتَبَّعها الناس ، ولازائد مع الاستقراء الصحيح .

والثانى : أن قوله : «فى الحكْمْ» إن كان مفسَّرا بما تقدَّم فيَبقى
عليه مالم يَحْكم عليه المتكلمُ بتقدُّم ولاتأخر ولا معيَّة / مهمَلَ الاعتبار ، ١٦١/٣
فإن المتكلم قد يكون عارفا بقيام زيد وعمرو (وغيرَ عارف بزمان قيامها ، فيُخبر بذلك فيقول : قام زيد وعمرو)[٢] ، فلا يكون عنده حكم بتقدُّم شئ من ذلك ، فلا يَدخل له هذا القسم تحت نصه ، ويبقى مسكلاً عليه ، حيث ذَكر نوعين ، وهما ماحَكم فيه المتكلمُ بالتقدم أو التأخر أو المعيَّة لفظا أو نيَّةً ، وتَرك نوعا آخر فلَم يذكره ، وهو متأكِّد الذكر .

إلاأن يقال : إنه أراد حكمَ مَن حكَم على الجملة ، لا حكمَ المتكلم ، فإن المعطوف بـ (الواو) شأنه أن يُحكم عليه بأحد الثلاثة المذكورة ، فالحكم راجع إلى هذا المعنى . والله أعلم .

والثالث : أنه ذَكر الموضع الذى تَختص به (الواو) دون غيرها ، ولم يقيِّد (الواو) التى شأنُها ذلك ، وليست كل (واو) تقع فى ذلك الموضع ، وإنما تقع هنالك (الواوُ) التى يكون مابعدها مصاحِبًا لما قبلها فى الحكم ، فإن قولك : جلستُ بين زيدٍ وعمرٍو - يَقتضى مصاحبتَهما معا فى الجلوس بينهما ، ولايصح غير ذلك .

---

(١) سورة البقرة / آية : ٥٨ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

وكذلك اختَصم زيدٌ وعمرٌو ، وسائر ماتقدم التمثيلُ به . هذا شرط لابد منه .

وشرطُ ثانٍ ، وهو أن يكون القصد الإخبارَ عن فِعْلٍ واحد لا عن فعلين .

وبيان ذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو فهذا محتمِل أن تكون أخبرتَ عن مرور واحدٍ أشركتَهما فيه ، ولايضر فى ذلك كونُ المرور حصل من أحدهما قبل الآخر ، ومعنى هذا أنك أخبرتَ عنهما معًا بوقوع جنس المرور منهما ، ويحتمل أن تكون أخبرتَ عن مرورٍ لكل واحد منهما ، كأنك قلت : مررتُ بزيدٍ ، ومررتُ أيضا بعمرٍو ، فهما مُروران ، ولا يضُرّ فى هذا الوجه كوُن المرورَيْن وقعا معًا فى زمان واحد ، وكلا الاحتمالين موجود فى الكلام ، ونَصّ عليه سيبويه وغيره [1].

فعلى الاحتمال الثانى لايصح استعمال (الواو) المصاحِب ما بعدها لما قبلها فى تلك الأمثلة ، لأنها تَقتضى استئناف الإخبار عن (المرور بعمرو) والموضع لايقتضى ذلك ، بل يجب فيه اعتقادُ الاحتمال الأول والجزمُ به ، وعند ذلك يصح العطف فى الأمثلة .

فهذان الشرطان لمَ يذكر الناظم واحدا منهما ، بل أطلق القول ، فأفهم أنها يُعطف بها مالا يُغنيٍ متبوعُه على كل أحوالها ، وليس كذلك .

والجواب عن هذا أن مراده الاختصاص بـ (الواو) دون غيرها على الجملة ، فكأنه يقول : لايقع غير (الواو) هنا . وبقى عليه العلم على أى معنًى تقع (الواو) فلم يصرِّح به .

---

(١) الكتاب ٤٣٨/١ .

وأيضًا فإن كلامه اقتضى هذين الشرطين ، لأنه قال : «واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لايُغْنِي مَتْبُوعُه» وإذا كانت (الواو) غيرَ مصاحِبٍ مابعدها لما قبلها أغنى المتبوعُ معها عن التابع ، لجواز الإخبار عن فعل أحدهما دون الآخر . وكذلك إذا قُصد الإخبار عن فعلَيْن ، لأن الكلام إذ ذاك في تقدير كلامين، فإذا اجتمع الشرطان فعند ذلك لايُغْنِي المتبوع عن التابع .

فإن قيل : فقد تقول : قام زيدُ وعمرُو ، مع اجتماع الشرطين ، ويكون لك أن تقتصر على المتبوع فتقول : قام زيدٌ ـ قيل : لا أُسَلِّم جواز / الاقتصار ، بل يكون حكمه حكم . ١٦٢/٣

قوله : {وجُمِعَ الشَّمْسُ والْقَمَرُ[1]} وما أشبه. فتأمَّله، والله أعلم.

وإن سلم الاحتمال في : قام زيدٌ وعمروٌ ـ فلا يُحتمل ذلك في مسألتنا. ثم قال :

والْفَاءُ للتَّرْتيبِ باتِّصَالِ
وثُمَّ للتَّرْتِيبِ بانْفِصَالِ
واخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مالَيْسَ صِلَهْ
على الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

يعنى أن (الفاء) العاطفة معناها ترتيب مابعدها على ماقبلها في الزمان كترتيب اللفظ، لكن بشرط الاتصال، ومعناه اتصال فِعْل المعطوف بفعل المعطوف عليه .

---

(١) سورة القيامة / اية : ٩.

فإذا قلت : (قام زيدٌ فعمرٌو) فالقائم أولاً زيدٌ، وبعده عم لكن لا مُهْملة بينهما، ولا فَصْلَ بين زمانَيْهما إلا بمقدارٍ مَا، لا يمكن الشروعُ في الثاني بعد الفراغ من الأول إلا به عادةً ، فلا يلزم أن يقال : إن الثاني متصل بالأول من غير فصل البتَّة، ولاتراخ قليلٍ ولاكثير، بل على ماذُكر، وهو الذى ينبغي تفسير الاتصال به في كلام الناظم، وهو التحقيق عند شيخنا الأستاذ، رحمه الله[1].
قال : وقد أشار الفارسي في «الإيضاح» إلى هذا المعنى[2].

فقول الناظم : «باتِّصَال» معناه الاتصال العُرْفى الذى لا يُعَدُّ به الثانى منقطعا من الأول. وهذا يَقتضى أنها لاتكون لغير ترتيب، وهو الذى عليه الجمهور.

وذهب بعض النحاة، فيما نُقل، أن (الفاء) قد تكون للاجتماع كـ (الواو) فليس الترتيب بلازم لها عندهم. والاستقراء يَشهد بخلاف ماقالوا.

وقد احتَّجوا على ماذهبوا إليه بأشياء تُوهِم دعواهم، منها قوله تعالى : {فنادوا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعقَرَ[3] } أى تعاطي الذَّنْبَ فعقَر، وتَعَاطِي الذَّنبِ هو العَقْر نفسه.

وقوله : {وكَمْ مِنْ قَريَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فجاءها بَأْسُنَا[4]} الاية، لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أو معه، لا أن مجيء البأس مرتَّب على الإهلاك. وقوله تعالى : {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى[5]} ـ المراد ـ والله أعلم ـ تَدلَّى، يعنى جبريل، فدَنا.

---

(١) يقصد أبا عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.
(٢) انظر : الإيضاح : ٢٨٦.
(٣) سورة القمر / آية : ٢٩.
(٤) سورة الأعراف / آية : ٤.
(٥) سورة النجم / آية : ٨.

وقال امرؤ القيس[1]:

* بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

فأتى بـ (الفاء) وهو موضع (الواو) كما تقدم[2]. فَدلَّ على أنها في البيت مرادِفةٌ لها.

وليس فيما جَلَبُوا دليل.

أما قوله : {فَتَعَاطَى فَعَقَر} فمعناه أن قوم قُدار بن سالِف[3] نادَوْه، وأشاروا عليه بعَقْر الناقة، فتَعاطَى، أى تناول أمرَهم وقَبِلَه، فعَقر بعد تَعاطِي مارغبوا فيه.

وقيل : معنى (تَعَاطَى) قام على أطراف أصابع رجليه، ثم رفع يده فضربها، فـ(الفاء) على معناها من الترتيب.

وأما قوله : {أَهْلَكْنَاهَا فَجاءَهَا بَأْسُنَا} فهو على معنى : أردنا إهلاكها، فمجيءُ البأس عقيبَ الإرادة، والهلاكُ في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبَّب على السَّبَب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب. ومنه قوله : {فَإِذَا قَرَأْتَ القُرآنَ فاسْتَعِذْ بالله[4] } وقوله : { إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وجُوهَكُمْ[5]} الآية.

---

(١) البيت بتمامة هو :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذكـرى حَبيبٍ ومنزل ... بسِقْط اللِّوىَ بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) انظر : ص.

(٣) هو قدار بن قَديْرة، وقديرة أمه، واسم أبيه سالف، وهو الذى عقر ناقة صالح عليه السلام، فأهلك الله عزوجل بفعله هذا ثمود. وقد ضربت العرب المثل بشؤمه على قومه فقالوا : «أشأم من قدار» و«أشأم من أحمر عاد».

(٤) سورة النحل / آية ٩٨.

(٥) سورة المائدة / آية : ٦.

وأما قولــــــه : { ثُمَّ دنا فَتَدَلَّى } فقيل : معنـــاه : ثـــم دَنا من النبي صلى الله / عليه وسلم فتدلَّى، أى بقي متدلِّيًا بعد الدُّنُوّ، ولم يصل ١٦٣/٣ إليه. والتَّدَلِّي : التعلُّق في الهواء، وليس الهبوط. ومنه : دَلَّى رجلَيْه من السَّرِير.

وأما بيت امرىء القيس :

* بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

فإن الرواية المشهورة فيه (الواو[1]) وهى القياس. فإذا ثَبتت رواية (الفاء) فنجيزها حيث ثَبتت، لانَتَعدَّى ذلك، ولانَقيس على المسموع فيه حكمَ كلٍّ شاذ، قال خَطَّاب المارِدى[2]: وقد يجوز عندي على أن (الدَّخُول) مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة كثيرة، فَتَّم الكلام، كما تقول : قعدتُ بين الكُوفة، تريد : بين دوُرها وأماكنِها أو طرقِها، أو ما أشبه ذلك مما يشتمل عليه، فإذا جاز هذا في (الكوفة) لم يمتنع في مثل (الدَّخُول) على مثل هذا، فجئتَ بـ (الفاء) على تقدير : فَبَيْنَ حَوْمَلِ، وجعلت (حَوْمَلاً) مكانا متضمِّنا لأمكنة أيضا، فصار هذا كقولك : اختَصم إخوتُك فأعمامُك، إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه.

---

(١) وهى رواية الديوان : ٨.

(٢) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردى، كان من جلة النحاة ومحققيهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وتصدر لإقراء العربية طويلا وصنف فيها، وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا (تـ بعد ٤٥٠هـ) [بغية الوعاة ١/٥٥٣].

قال : وهذا عندى أصحُّ من أن أجعله شاذًا إذا ثَبتت الرواية، وقد قال ابن حلِّزة(١):

أَوْقَدَتْهَا بيَن العَقِيقِ فَشَخْصَيْــ ـــن بعُودٍ كَمَا يَلُوحُ الضِّياءُ

وقال جرير(٢):

بَيْنَ الْمُحَيْصِنِ فالعَزَّافِ مْنزِلَةٌ

كالوَحْيِ من عَهْدِ مُوسَى في القَراطِيسِ

كذا وجدته بخط أبي عُبَيد البَكْرى(٣). وجميع ذلك يجرى على هذا المَهْيع(٤)، وهو مع ذلك قليل.

وقال الآخر(٥):

---

(١) من معلقته، شرح القصائد السبع الجاهليات لابن الأنباري ٤٣٧

والعقيق : مكان. وشخصان : أكمة لها شعبتان. وبعود : أراد العود الذى يتبخر به .

وفاعل «أوقدت» ضمير يعود على «هند» في البيت الذى قبله، وهو :

وبعَيْنَيْكَ أوقدَتْ هِندُ النارَ

أخيرًا تُلْوِى بها العَلْياءُ

(٢) ديوانه ٢٤٩ (بيروت) وروايته فيه «بين المخيصر» وفي ياقوت «المحيصر» والبيت كذلك في معجم ماستعجم (١١٩٤) برواية الشارح.

والمحيصن والعزاف : موضعان، شبههما في انمحائهما بالوحى القديم الممحو.

(٣) هو أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز الأندلسي البكري، كان إماما لغويا أخباريا متفننا. شرح نوادر القالي، وعلق على أمثال أبي عبيد، وألف معجم ماستعجم من البلاد والمواضع (ت٤٨٧هـ).

(٤) المَهْيع : الطريق البين الواضح.

(٥) هو عدى بن الرعلاء الغساني، ابن الشجرى ٢/٢٤٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٤، والخزانة ٩/٥٨٢، والمغنى ١٣٧، ٣١٢، والتصريح ٢/٢١، والأشمونى ٢/٢٣١، والعيني ٣/٣٤٢ وصقيل : مصقول مجلو. وبُصْري ـ بضم الباء ـ بلد قرب الشام، كرسي حَوْران، كان يقوم فيها سوق للجاهلية، وقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، مرة مع عمه أبي طالب، وأخرى في تجارته للسيدة خديجة رضي الله عنها. ونجلاء : واسعة بينة الاتساع، من قولهم : عين نجلاء، أى واسعة.

رُبَّمَـا ضَــرْبَةٍ بسَــيْفٍ صَــقِـيلٍ

بـين بُـصْــــرىَ وطَـعْـنَـةٍ نَجْــــلاءِ

ثم قوله : «والفاءُ للتَّرتيب» يحتمل أن يريد الترتيب الزماني وغيره، فإن العرب قد تُرَتِّب بالفاء في غير الزمان كثيرا، كقولهم : نزل المطرُ بمكانٍ كذا فمكان كذا.

وقال امرؤ القيس[1]:

بسِقْط اللِّوىَ بين الدَّخُول فَحْومَلِ فتُوضحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُهَا

وقال قيس بن ذَرِيح أو غيره[2]:

عَــفَــا سَــرِفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَــسُــرَاوِعُ

فَــجنْبَــا أَرِيكٍ فــالتِّــلاَعُ الدَّوَافِعُ

فَـمكَّةُ فَـالأَخْـسَـافُ أَخْـسَـافُ ظَبْيَـةٍ

بِهَــا من لُبَــيْنَى مَــخْـرَفٌ ومــرَابِعُ

---

(١) الأول عجز البيت الأول من معلقته، والثاني صدر البيت الثاني منها. وقد تقدم الاستشهاد بهما في الباب نفسه.

(٢) البتان مطلع أطول قصيدة عينية لقيس بن ذريح، ذكرها وشرحها أبو علي القالي في الأمالي (٣٤٩/٢) وذكر الأغاني (٢١٣/٩، ٢١٧) مختارات منها. ورواية الثاني في الأمالي «فَغَيْقَةُ فالأخياف أخياف ظبية» سَرِف وسُوارع وأريك : مواضع. والتلاع : جمع تلعة، وهى مسيل الماء من الأرض المرتفعة إلى بطن الوادى. والدوافع : جمع دافعة، وهى التى تدفع الماء. وأخياف ظبية موضع. المخرف : منزل القوم في الخريف، وجمعه : مخارف. والمربع : منزل القوم في الربيع، وجمعه مرابع.

وقال النابغة الذُّبْياني[1]:

عَفَـاذ ذو وحُسـىً من فَـرْتَنَى فـالفَـوَارِعُ

فَـجنْبَـا أريكٍ فـالتِّـلاعُ الدَّوافـعُ

فـمـجـمَّـعُ الأشْـرَاجِ غَـيَّـر رَسْـمَـهَـا

مَـصَـايفُ مَـرَّتْ بَعْـدَنَا ومَـرابِعُ

وأكثر مايكون هذا في الأماكن، والترتيب فيه ترتيب لفظي، فيدخل هذا كله تحت قوله : «والفاءُ للتَّرتيبِ»

ويَحتمل، وهو الأظهر، أن يكون مقصودُه ترتيبَ الزمان، وهو الذى يُشعر به قوله : «باتِّصَال» لأن تقييد الترتيب بالاتصال يُشعر بأنه زمانى، وكأنه إنما لم يُنَبِّه على هذا الترتيب الآخَرِ لقلته، ولأنه كالمفرَّع عن الزمانى.

* * *

وأما (ثُمَّ) فذكَر أنها لترتيب مابعدها على ماقبلها، لكن منفصِلا عنه انفصالاً معتدًا به.

فإذا قلت : قام زيدٌ ثم عمروٌ ـ فالقائم أولاً (زيدٌ) ثم تأخر عنه (عمروٌ) تأخُّرا يَنْفَسح عن ترتيب الفاء .

---

(١) ديوانه ٣٠، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر له.

وعفا : درس وامحت آثاره. وذو حسي وفرتنى والفوارع وأريك : أسماء مواضع. والتلاع : مجارى المياه إلى الأودية ، مفرده تلعة . والدّوافع : التي تدفع إلى الوادي . والأشراج : شعاب تدفع إلى الحرة، واحدها شَرج ـ ورسم الدار : مابقي من اثارها. المصايف : جمع مصيف، وهو زمن الصيف. والمرابع : أزمنة الربيع. وصف الديار بقدم العهد، وتعاقب الأزمنة عليها حتى غيرت آثارها، ومحت رسومها.

وقد اجتمع ترتيب (الفاء، وثم) في قوله في الحديث : «إن جبريلَ نَزل فصلَّى، فصلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ثم صلَّى فصلَّى / ١٦٤/٣
رسولُ الله صلى الله عليه وسلم[1]» إلى آخر الحديث.

والتزام الترتيب فيها، كما أشار إليه الناظم، هو مذهب الجمهور. وذهب قومٌ إلى أنها ترادِف (الواوَ) في بعض تصاريفها، فلا تُعطى ترتيبا، واستدلوا على ذلك بأشياء : منها قوله تعالى : {فَلاَ اقْتَحم الْعَقَبَةَ ومَا أَدْرَاكَ مَاالْعَقَبَةُ[2]} ثم قال : {ثُمَّ كانَ من الَّذِيَن آمنُوا[3]} فلو كانت للترتيب والمهلة لكان طَلَبُ الإيمان مرتَّبا على طلب فروعه، وذلك فاسد. فالمعنى فلم يقتحم : ولا كان من الذين آمنوا، فالموضع موضع اجتماع.

وقال تعالى : {ولَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثم صَوَّرْنَاكُمْ ثم قُلْنَا للمَلاَئكةِ اسْجُدوا لآدَمَ[4]} والخلق والتصوير في زمان واحد، لأنهما راجعان إلى معنى واحد. وقال سبحانه : {وإنِّي لَغفَّارٌ لِمَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحًا ثُمَّ اهْتَدَى[5]} والهداية لاتتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح. وقال الشاعر[6]:

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب المساجد ، ١٠٧/٥ .
(٢) سورة البلد /آية : ١١، ١٢.
(٣) سورة البلد / آية : ١٧.
(٤) سورة الأعراف / آية : ١١.
(٥) سورة طه / آية : ٨٢.
(٦) هو أبو نواس، والبيت من قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر.
ديوانه ١٢٢، والمغنى ١١٦، والأشمونى ٩٤/٣، والهمع ٢٣٦/٥، والدرر ١٧٣/٢ والخزانة ٣٧/١١، ويروى :

قلْ لِمَنْ سادَ ثم سادَ أبوه
قَبْلَه ثم قَبْلَ ذلك جَدُّهْ

إنَّ مَن سَـــــادَ ثـم سَـــــادَ أبـوهُ

ثم قَـــدْ سَـــادَ بَعْـــدَ ذَلِكَ جَـــدُّهْ

فـهـذا مـوضـع (الواو) لأن الموضع لمدح الابْن، والابْن مـتـأخِّـر عن الأب، فسُؤْدَد الابْن بعد سؤدد الأب في المعتاد، فقد أتى مابعد (ثُمَّ) سابقًا بالزمان، و(ثم) لاتَعطف المتقدِّم على المتأخِّر إلا إذا عُدَّت كالواو.

والجواب أن ماذُكر لادليل فيه.

أمـا الاية الأولى فـ(ثُمَّ) فـيـهـا على بابهـا، بمعنى أن الله عـز وجل خلق الإنسان، وهداه طريقَ الخير والشـر، فلم يُعْطِ مما رُزق يتـيمًا ولا مسكينًا، ثم بعـد هذا المنع لم يُؤْمن، ولم يَنْتَظم في سِلْك المؤمنـين المتـواصِين بالصـبـر والمرَحْمة.

وقيل : إن (ثم) فيه لترتيب الأخبار كالفاء، إلا أنه قَصد هنا التنبيهَ على تراخي الإيمان وتباعده في الرُّتْبة عن العِتْق والصدَقة، لاترتيبَ الزمان.

وأما قـوله : {ثم صَوَّرْنَاكُمْ} فعلى حذف المضـاف، أى خلقنا أباكم، يريد من تُراب، ثم صَوَّرناه، أى جعلناه صورةً ناطقة حَيَّة، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد نَفْخ الرُّوح فيه. وليس المراد بالتَّصوير نفسَ الخَلْق.

وأما قـوله : {ثم اهْتَدَى} فمـعناه : تمادَى على ذلك، ودَام وثَبت، كقـوله : {اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتقِيَم[1]} إنما طَلبوا التثبيتَ على الهدى، لأنـهم في الحين مهتدون.

وأمـا البيت فـ (ثُمَّ) فـيه لترتيب الأخـبـار، أو تكون على بابها والسِّيـادةُ حصلت لأبيه ثم لجَدِّه مُرَتَّبة على سيادته، كأنه ساد أولا، ثـم ساد أبوه بسيادته،

---

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦.

ثم جَدُّه، على مثال قول الآخر[١]:

* كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَدْنَانُ *

والدليل على لزوم الترتيب لها استقراءُ المتقدِّمين المتحققِّين بكلام العرب.

وأيضا فلو صَحَّ جريانُها مجرى (الواو) لجاز وقوعها حيث لايصلح إلا معنى (الواو) فكنت تقول : اختَصم زيدٌ ثم عمرٌو ، كما تقول : اختَصم زيدٌ وعمرٌو، لكن ذلك غير مقول باتفاق، فدل على أن ماادَّعَوْه من معنى (الواو) غيرُ صالح في (ثم) أصلا.

وقال المارِدي[٢]: الدليل على أن (ثم) لاتكون بمعنى (الواو) إجماعُ الفقهاء على أنه لايجوز أن يقال : هذا بيُمْنِ اللهِ ويُمْنِك، بالواو، ولكن أجازوا أن يقال : هذا بيُمْنِ اللهِ ثم يُمْنك قال : ولو كانت بمعنى/ (الواو) ١٦٥/٢ مافَرُّوا إليها. قال : وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : تَزعمون أنكم لاتُشركون بالله وأنتم تقولون : ماشاءَ اللهُ و شئتَ! فذكُر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : «لاتقولوها، وقولوا : ماشاءَ اللهُ ثم شئتَ[٣]» حَدَّث به قاسم بن أصبغ[٤].

فإن قيل : فهل يجوز : ماشاءَ اللهُ فشِئْتُ، بالفاء؟ قيل : لا، لأن فيه خلافًا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن الفاء تدل على أن

---

(١) هو ابن الرومي، ديوانه، والمغني ١١٨، وصدره : وكم أبٍ قد علا بابنٍ ذُرَى حَسَبٍ

(٢) في النسخ الثلاث «الماوردى» وهو تحريف. وسبقت ترجمته.

(٣) سنن ابن ماجه ٦٨٥/١، وسنن أبي داود ٢٩٥/٤، والنهاية لابن الأثير ٥١٧/١.

(٤) هو أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي، كان بصيرا بالحديث والرجال، نبيلا في النحو والغريب والشعر، وكان يشاوَرُ في الأحكام. صنف كتاب أحكام القرآن، وكتاب الخمر، وغرائب مالك، والناسخ والمنسوخ، والأنساب، وغير ذلك (ت ٣٤٠هـ).

مابعدها يتلو ماقبلها بتراخٍ يسير، ومشيئةُ العباد لاتقارب مشيئة الله تعالى. فهذان دليلان يشترك فيهما الفاء وثم. والله أعلم.

ثم قال : «واخْصُصْ بفاءٍ عطفَ كذا» يعنى أن (الفاء) أيضا تَختص دون أخواتها بحكم، وهو أن تعطف من الجمل ماليس بصلة، ولايصلح أن يقع في موضع الصلة، على ماثبت أنه صلة، أى للموصول.

ومعنى ذلك أنك تقول : أعجبنَى الذى رأيتُه فأكرمتُ زيداً، فقولك : «رأيتُه» صلة «الذى» و«أكرمتُ» زيداً» جملة معطوفة على جملة الصلة، وليست بصلة. يريد أنها لاتصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم، لأنك لو قلت : أعجبنى الذى أكرمتُ عمرًا ـ لم يَجُز، لبقاء الموصول دون ضمير عائد عليه من صلته، وذلك أن الجملة المعطوفة على جملة الصلة لابد فيها من ضمير به تصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم.

فمِنْ شَرْط المعطوف صلاحيتُه لوقوعه موقعَ المعطوف عليه إذا كان العطف بغير الفاء، فلا تقول : أعجبنى الذى أكرمتُه وخرج عمروٌ، ولاثم خرج عمروٌ، ولاثم خرج عمروٌ، ولا ماأشبه ذلك.

وأما (الفاء) فجاز ذلك معها لما فيها من الربط المعنوى السَّبَبى، فصارت الجملتان بذلك كالجملة الواحدة، فساغ العطف وإن لم يصح في الثانية وقوعُها صلة، فتقول على هذا : (الذى يَطِيرُ فيغَضَبُ زيدٌ الذُّبَابُ) و(الذى أكرمتُه فجاءنى عمروٌ أخوك) ونحو ذلك.

ويشبه هاتين الجملتين جملتا الشرط والجزاء إذا وقعتا صلة للموصول، فإنه يُكتفى بضمير واحد في إحدى الجملتين لحصول التَّسْبِيب الذى يصيِّرهما كالجملة الواحدة ، فتقول : أعجبني الذي إنْ أكرمتُه فرح الناس ولا فرق في

المسألتين بين كون الضمير في الجملة الأولى أو الثانية. وفي هذا مايدل على أن غير الفاء لايقع في هذا الموضع موقعَها.

وقد زعم ابن عصفور أن (الواو) الجامعة مثلُ الفاء في هذا، فإن الواو قد تكون عاطفة غيرَ جامعة، فلا يصير مابعدها مع ماقبلها كشيء واحد، كقولك : هذان قائمان وضاحكان، فـ(قائمان) خبرُ هذين، و(ضاحكان) خبر ثان معطوف عليه.

وقد تكون جامعةً تصيِّر مابعدها مع ماقبلها كشيء واحد، كقولك : هذان زيدٌ وعمروٌ، ألاَ ترى أن (زيدًا) على انفراده ليس بخبر لهذين، وكذلك (عمرو) على انفراده ليس بخبر لهذين، وإنما الخبر (زيدٌ وعمروٌ) معًا، فالواو صَيَّرتهما بمنزلة خبر واحد.

وإذا ثبت هذا فإنْ / قدرتَ (الواو) في قولك : (الذى يطيرُ ويغضبُ ١٦٦/٣
زيدٌ الذبابُ) جامعةً، كأنك قلت : الذى يجتمع طيرانُه وغضبُ زيدٍ الذبابُ - صارت الجملتان بمنزلة الجملة الواحدة، فيكون الحكم مثلَه مع (الفاء).

وإن قدرتَها عاطفة غيرَ جامعة كانت كل واحدة من الجملتين منفصلة من الأخرى فلم يَجُزْ.

وهذا التفصيل لم يقل به غيره، لأن (الواو) وإن قُصد به الجمع، لابد أن يصلح مابعدها لوقوعه موقع ماقبلها، وهذا لايصح هنا للزوم خلو الصلة من ضمير كما تقدم، بخلاف (الفاء) فإن ربط التَّسْبِيب فيها لايصح معه تقديرُ وقوع مابعدها موقع ماقبلها، لأن الثانية مسببةٌ عن الأولى، فلا يمكن أن تُقَدَّر هنالك غير مَسببةٌ. وجمع (الواو) لا يَقتضى ترتيبا تَسْبِيبيًا، فلذلك يُقَدَّر مابعدها في موضع ماقبلها.

وكذلك (ثم) وغيرها من حروف العطف حكمُ مابعدها مع ماقبلها حكمُ (الواو) وماذكَره ابن عصفور من تقدير الجملتين مع (الواو) الجامعة جملةً واحدة تقديرٌ معنوى، لاتُقاس عليه أحكامُ اللفظ، وقد نَزَّل الجملتين، ولا موضع لهما من الإعراب، منزلةَ ماله موضعٌ من الإعراب لفعل غير موجود. وهذا كله ضعيف، فالصحيح ماذهب إليه غيره من اختصاص الموضع بالفاء، إلا أن في هذا الموضع نظرًا من وجهين :

أحدهما أنه خَص هذا الحكم بالصلة وحدها، ولم يُشرك معها غيرَها. والصلة والصفة والخبر والحال في هذا الحكم سواء، فكما يجوز أن يقال : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، كذلك يجوز : مررتُ برجلٍ يَبْكِي فيضحكُ عَمْروٌ، وزيدٌ يقوم فيقعدُ عمرٌو، ومررت بزيدٍ يضحكُ فيبكي بِشْرٌ.

لامانع من هذا كله . وكلامه هنا يَقتضى اختصاص ذلك بالصلة، وليس كذلك.

وقد نَبَّه على هذا الموضع في «التسهيل» فقال في (الفاء) : وتنفرد أيضا بكذا، وبتسويغ الاكتفاء بضميرٍ واحد فيما تضمَّن جملتين، من صلةٍ أو صفة أو خبرٍ[(١)]. وقال في «الشرح»[(٢)]: أو حالٍ .

ويمكن أن يُعتذر عنه بأنه ذكر الصلة التى هى أشدُّ افتقارًا إلى الضمير العائدِ من غيرها، وترك ذكر ماسواها، ليُلحقه الناظرُ به، فلا يُعد تركُه إغفالا.

والثانى : أنه أتى بالمسألة قاصرة، فإنه ذكَر في هذا الاختصاص عطفَ ماليس بصلة على الصلة، وتَرك العكس، وهو عطف ماهو صلةٌ وحدَه على

---

(١) التسهيل : ١٧٥، وعبارته كاملة «وتنفرد أيضا ـ أى الفاء ـ بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى، وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٤ ـ ب).

ماليس وحدهَ بصلة، كقولك : التى يقومُ زيدٌ فأكرمُها هندُ، والذى يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، فإن هذا جائز كالمسألة الأولى، والحكم فيهما سواء، فإنَّ ربط الجملتين بالفاء يصيِّرهما كجملة الشرط والجزاء، ولافرق في جملتى الشرط والجزاء بين أن يكون الضمير في الأولى، وأن يكون في الثانية، فتقول : زيدٌ إن يَقُمْ يَقُمْ عمروٌ، [وزيدٌ إن يقم عَمْرو][1] أكرمْه، فكذلك هنا.

ولم ينبِّه على ذلك الناظم، فكأنه ذكَر نصف المسألة ، وتَرك النصف الآخر.

والعذر أنه / قَصد هنا أن يبيِّن وجه الاختصاص على الجملة. ١٦٧/٣
وتَرَك ماعداه لأنه راجعٌ إلى باب «الابتداء» لا إلى هذا الباب. وينهض هذا عذرًا عن السؤال الأول.

وأيضا كما أنه يمكن أن يكون هنا نَبَّه على إحدى المسألتين، وتَرك الأخرى لفهمها مما ذكر. والله أعلم.

ووجهٌ ثالث، وهو أن تخصيص هذا الحكم بـ(الفاء) ليس على إطلاقه كما هو الظاهر من كلامه، بل هو مشروط بأن تكون (الفاء) تؤدى معنى السببيَّة، فقد قالوا في قولهم : (يطيُر الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) : لا يخلو أن تَجعل (الفاء) رابطةً لإحدى الجملتين بالأخرى ارتباطَ السَّبَب بالمسبَّب أوْلاَ، فإن لم تَجعلها رابطة، بل قصدتَ أن تخبر عن الذباب بأنه يطير، وعن زيد بأنه يغضب، لا من أجل طيران الذباب، كان حكمُ كلٍّ واحدة من الجملتين حكمَها لوانفردت .

(١) مابين الحاصرتين زيادة من (س) صحت بها العبارة، وسلم التمثيل. وفي (ت) «فتقول : زيد إن يقم عمرو أكرمته».

وأما إن قصدتَ التَّسْبِيب، وأنَّ غضب زيدٍ يقع لطيران الذباب، فحينئذٍ تصير الجملتان كالجملة الواحدة، فإذا كان كذلك فقولك : الذى يطيُر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ـ جائزٌ على وجه، وممتنعٌ على وجه آخر، فيجوز إذا قَصدتَ بـ(الفاء) معنى التَّسْبِيب، ويمتنع إذا قصدت بها مجرد العطف من غير تَسْبِيب، كما يمتنع مع (ثم) وغيرها.

والناظم لم يفصِّل هذا التفصيل، بل قرينةُ ذكر الحروف العاطفة توُهِم أن هذا جائز مع قصد العطف من غير تَسْبيب، وذلك غير صحيح.

والجواب أنه إنما قَصد تخصيص الفاء بذلك الحكم دون غيرها، ولاشك في صحة ذلك، وأهمل ماسوى ذلك لقصده إجمالَ الحكم. وهذا ضعيف، والله أعلم.

ووقع في هذين الشطرين لفظ واحد في القافيتين، لكن أحدهما مُنَكَّر، والآخر مُعَرَّف، وليس بإيطاء[(١)]. وقد تقدم مثله.

بَعْـضًـا بحَـتَّى اعْطِفْ على كُلٍّ ولاَ

يَـكُـونُ إلاَّ غَـــايـةَ الَّـذِى تَـلاَ

لـ(حتى) في الكلام متصرِّفات ، فقد تكون جارَّة، وقد تقدم ذكُرها في (باب الجر).

وقد تكون حرف ابتداء، وسيأتى ذكرها في إعراب الفعل إن شاء الله تعالى.

---

(١) الإيطاء هو أن يكرر الشاعر القافية لفظا ومعنى في القصيدة الواحدة، وهو عيب من عيوب الشعر.

وقد تكون عاطفة، وهى التى ذَكر هنا، وهى أقل الأقسام في الكلام استعمالا.

ومعناها الغايةُ هنا، وأشعر بذلك متصرِّفُها في العطف، ولذلك قال : إنها لا تكون إلا غايةَ الذى تَلاَ. وكذلك هى في باب الجر. وقد عَرَّف بذلك ثَمَّة.

ويريد هنا أنه لايُعطف بـ(حَتَّى) إلا إذا اجتمع شرطان :

أحدهما أن يكون مابعدها بعضًا، وماقبلها كُلاًّ لذلك البعض، وهو قوله : «بَعْضًا بَحتَّى اعْطِفْ على كُلٍّ» فلو كان مابعدها غيرَ بعضٍ لما قبلها لم يجز العطف بها بمقتضى مفهوم كلامه، فلا تقول : عَجِبْتُ من الجارية حتى من ابنِها، كما تقول : أَعْجَبَتْنى الجاريةُ حتى كلامُها، وحتى شَعْرُها.

والثانى أن ذلك البعض لايكون إلا غايةً لماقبله، وذلك قوله : «ولاَيكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ» فضمير «يكون» عائد على «البعض» و«الذى» واقعة على «الكُلِّ» وعائده محذوف، وفاعل «تَلاَ» هو «البعض» وتقديره : ولايكون مابعد (حتى) وهو البَعْض، إلا غايةَ الكُلِّ الذى / تلاه بعضُه. ١٦٨ / ٣

ومعنى كَوْنه غايةً أى في زيادة أو نقصان، أو كَثْرة أو قِلَّة ، أو قوة أو ضعف، أو صِغَر أو كِبَر، أو نحو ذلك. فلو لم يكن مابعد (حتى) غايةً لم يُعطف بها. فلو قلت : خرج الفُرْسَانُ حتى بنو فلان، وهم من وَسَط (الفُرْسان) لم يَجُز، لأن الغاية لاتصح إلا في الأطراف العالية أو السافلة.

وضابط ذلك أنه يَزيد بذكره تعجبًا ومبالغةً في المعنى، بحيث لو لم يُذكر لم يَحصل الشعور به.

فإذا اجتمع الشرطان اقتَضى العطفَ بـ(حتى) فقلت : فَاقَ عليٌّ الأبطالَ حتى عَنْتَرَة، وعَجَّزَ في العلم الأذكياءَ حتى الحكماءَ، وقَصَّر عن جوده الأجوادُ حتى حاتمٌ.

ومن كلامهم «اسْتَنَّتِ الفِصَالُ حتى القَرْعَى[1]» و«كلُّ شيءٍ يحبُّ وَلَده حَتَّى الحُبَارَى»[2] وفي الحديث «كل شيءٍ بقَضَاءٍ وقَدَرٍ حتى العَجزُ الكَيْسُ[3]» ومن ذلك كثير، وأنشد المؤلف[4]:

قَهَرنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ
تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

والبعضُ الذى ذَكر تارةً يكون حقيقة كما مَثَّل، وتارة يكون مجازا، كقولك : أعجبَتْنى الجاريةُ حتى حديثُها. ومن ذلك قول الشاعر، ويُنْسب لِلْمُتَلَمِّس، قال ابن سِيدَه[5]: ولم يقع في ديوان شعره، وإنما هو لابن مَرْوان

---

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٦
واستنت : عدت. والفصال : جمع فيصل، وهو ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه وفصله عن أمه.
والقرعى : جمع قريع، مثل مريض ومرضى، وهو من القرَع ـ بالتحريك ـ وهو قرح يظهر في أعناق الفصلان فتسحب في التراب فتبرأ .
وأصله أن الفصال إذا ستنت صحاحها نظرت إليها القرعي فاستنت معها، فسقطت من ضعفها. ويضرب للرجل يمتدح بشيء ليس من أهله.

(٢) اللسان (حبر) الحباري : طائر يقع على الذكر والأنثى، يضرب به المثل في الموق، وهي على موقها تحبُ ولدهاوتطعمه وتعلمه الطيران كسائر الطير.

(٣) مسلم ـ القدر : ١٨، والموطأ ـ القدر : ٤، ومسند أحمد ١١٠/٣.

(٤) المغنى ١٢٧، والأشموني ٩٧/٣، والهمع ٢٥٨/٥، والمساعد ٤٥٢/٢، والدرر ١٨٨/٢ وقائله غير معروف. وروايته في الأصل و(س) «فإنكم : لَتخشَوْنَنَا»
والكماة : جمه كَمِيٌّ على غير قياس، وهو الشجاع، أو لابس السلاح.

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد النحوي اللغوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي. كان إماما في اللغة والعربية. وله مصنفات حسان، منها : كتاب المحكم، وكتاب المخصص، وكتاب «الأنيق» في شرح الحماسة وغير ذلك (ت ٤٤٨هـ).

النحوى قاله في قصة المتلمِّس[(١)]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على رواية نصب «النَّعْل» كأنه جَعل «النَّعْل» بعضا لما قبل «حَتَّى» مجازا، فصار في التقدير : ألقى مايَشغله حتى نعلَه. ويجوز في البيت غير هذا[(٢)].

وهنا مسألتان، إحدهما أنه لم يذكر لـ(حتّى) ماذَكر لما قبلها من الترتيب، فدل ذلك على أنها لاتقتضيه، فإذا قلت : قَدِمَ الحاجُّ حتى المُشَاةُ، وزَارَنِى الناسُ حتى الأميرُ ـ لم يكن في ذلك دليلٌ على تأخير قدوم المشاة عن جملة الحاج، ولاتأخيرِ زيارة الأمير عن زيارة غيره من الناس.

وزعم بعض الناس أنها تقتضى الترتيب، فما بعدها مرتَّب على ماقبلها، فالأمير إنما زار بعد مازار الناس، والمشاة إنما قدموا بعد قدوم الحاج، وكذلك سائر الأمثلة .

وهذه دعوى لادليل عليها، وفي الحديث مايدل على خلافها ، وهو قوله عليه السلام : «كلُّ شىءٍ بقَضاءٍ وقَدَرٍ حتى العَجْزُ والكَيْسُ[(٣)]» وليس في القضاء ولا في القدَر ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المَقْضِيَّات والمَقْدُورات.

---

(١) الكتاب ٩٧/١، ابن يعيش ١٩/٨، والمغنى ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، والهمع ٢٥٩/٥، التصريح ١٤١/٢، ٢١٤، الأشمونى ٩٧/٣، الخزانة ٢١/٣، العيني ١٣٤/٤، معجم الأدباء ١٣٤/١٩. والبيت لأبى مروان أو ابن مروان النحوى، يشير فيه إلى قصة المتلمِّس الشاعر حين فَرَّ من عمرو بن هند، فألقى الصحيفة التى فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة، وبعده :

وَمَضَى يظنُّ بريدَ عمرو خلفَهُ خوفًا وفارق أرْضَهُ وقَلاَهَا

(٢) يجوز في (نَعْله) كذلك الجر، على أن (حتى) بمعنى (إلى) والرفع على أنها للابتداء. وانظر : المغنى ١٣٠.

(٣) سبق الاستشهاد بالحديث وتخريجه في الباب نفسه، انظر ص ٩٦ .

وكذلك مَنْ قال : «كلُّ شيءٍ يُحِبُّ ولَده حتى الحُبَارَى[1]» فليست الحُبَارى ممنَّ يتأخر حبُّها ولدَها عن غيرها. وإذا كان هذا مشهورا لم يصح الحكم عليها باقتضاء ترتيب.

والثانية : أن الناظم نَقَصه هنا في اقتضاء (حتى) الغايةَ شرطاً[2]، وهو حصول الإفادة. وقد اعتبره في «التسهيل»[3]، وقال في «الشرح» : وقيدتُ الغاية بأن يكون ذكرها مفيدًا تنبيها على أنك لوقلت : أتيتُك الأيامَ حتى يومًا ـ لم يجز، لأنه لافائدة فيه.

قال : فلو وُقِّتَ مابعد (حتى) حَسُنَ، وكانت فيه فائدة نحو : صمتُ الأيامَ حتى يومَ الجمعة[4].

وإذا ثبت هذا دخل له في كلامه هنا ماأفاد ومالم يفد، وكان / غير مستقيم. والجواب أن شرط الإفادة معلوم من أول الكتاب، فهو مُحَالٌ به على موضعه. وذكَره بعد ذلك تَكرارًا لالقصدٍ آخر حسبما تقدم ذكره في موضع آخر. وأيضا فإذا فَسَّرنا الغاية بما تقدَّم أغنى ذلك عن اشتراط الإفادة. والله أعلم. ١٦٩/٣

وأَمْ بهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ

أو هَمْزةٍ عن لفظِ أَيٍّ مُغْنِيهْ

«أم» على وجهين، مُتَّصلة ومُنْقَطعة. والمتصلة هى العاطفة، وهى التى بدأ بالكلام عليها، وإنما سُمِّيت متصلة لأن مابعدها مع ماقبلها

---

(١) سبق الاستشهاد بالمثل في الباب نفسه، انظر : ص ٩٦ .

(٢) في النسخ الثلاث «شرطا» بالنصب، ولم أعلم له وجها، ولذلك غيرتَه بما أثبت.

(٣) ص : ١٧٥.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٥ ـ ب).

لايَستغنى أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة بأحدهما عن الآخر، بل هما كلام واحد.

والمنقطعة بخلاف ذلك، مابعدها كلامٌ منقطعٍ ممَّا قبلها. ولذلك سُمِّيت «منقطعة».

وأخبر الناظم أن المتصلة، وهى العاطفة لها موضعان : أحدهما أن تقع بعد همزة التسوية وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام الواقعة بعد (سَوَاء) ونحو ذلك، مما تكون الهمزةُ معه على الإخبار لا على السؤال، كقولك : ماأُبَالِى أزيدًا لَقِيتَ أم حمارًا. وسواءٌ علىَّ أقمتَ أم قعدتَ .

وفي القرآن الكريم { وإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بعيدٌ ماتُوعَدُونَ[1] } وقوله { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لايُؤْمِنُونَ[2] } و{سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُم أم أَنْتُمْ صَامِتُونَ[3] } وأنشد سيبويه لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه[4]:

مــاأُبَالِى أَنَبَّ بالحَــزْانِ تَيْسٌ
أم لَحَــانِى بظَهْــرِ غَــيْبٍ لَئِــيمُ

وإنما سُمِّيت هذه «همزةَ التسوية» لأنك سَوَّيْتَ الأمرين عليك، كما استويَا عليك عِلْمًا حين قلتَ : أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو ؟ فجرى على الاستفهام، وإن لم يكن استفهامًا حقيقة، كما جرى «الاختصاصُ» على حرف النداء، وإن لم يكن

---

(١) سورة الأنبياء / آية : ١٠٩.
(٢) سورة البقرة / آية : ٦.
(٣) سورة الأعراف / آية : ١٩٣.
(٤) ديوانه ٣٧٨، والكتاب ١٨١/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ١٥٥/١١، والعيني ١٣٥/٤ ونَبَّ التيس : صوَّت عند الهياج. والحزن: ماغلظ من الأرض، وخصه لأنه أخصب للمعز من السهول. ولحانى : لامنى وشتمنى. وبظهر غيب : في غيبتي. يقول : قد استوى عندى نبيب التيس ونيل اللئيم من عرضى بظهر الغيب.

نداءً حقيقة في قولهم : اللهمَّ اغفرْلنا أيَّتُهَا العِصَابَةُ ، لاجتماعهما في معنى الاختصاص والقَصْد، فالهمزةُ في التسوية على الإخبار لا على السؤال.

وكذلك إذا قلت : علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمروٌ ـ من هذا القَبِيل أيضا، لأنه ليس باستفهام حقيقة.

والموضع الثاني : أن تقع بعد همزة تُغْنى عن لفظ «أىٍّ» أى تُغنى المتكلمَ عن إتيانه بلفظ «أىٍّ» الاستفهامية التى هى سؤال عن التَّعْيين، يعنى أنها مرادِفَتُها.

فإذا قلت : أزيدٌ في الدارِ أم عمروٌ؟ فالهمزة هنا مع (أم) مرادفة لـ(أىٍّ) كأنك قلت : أيُّهما في الدار؟ تَسأل عن تعيين المستِقِّر في الدار، لاعن وقوع الاستقرار .

فإذا اجتمعت الهمزة مع (أم) على هذا الوضع فـ(أم) متصلة عاطفة، وذلك نحو قوله تعالى : {قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ[1]} وقوله : {أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلاً أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ[2]} وقوله: {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ[3]} وهو كثير.

وما قاله الناظم هنا من كَوْن الهمزة مع (أم) صالحةً لوقوع (أىٍّ)
موقعَها كافٍ في التعريف بـ(أم) المتصلة / لأنه شَرْطٌ واحد جامعٌ لسائر ١٧٠/٣
الشروط التى ذكَر غيرُه، لكنه تعريف مُجْمَل، فلابد من إيضاح الشروط
التى تضمَّنها هذا الشرط . وإذ ذاك يتبيَّن مرادُه حقَّ التبيُّن بحول الله .

---

(١) سورة الفرقان / آية : ١٥.

(٢) سورة الصافات / آية : ٦٢.

(٣) سورة النازعات / آية : ٢٧.

والذى تَضَمَّن هذا الشرطُ ستّةُ شروط:

أحدها أن تقع (أم) بعد استفهام كما تقدم، فلو كان ماقبلها خبرًا لم تكن عاطفة، كقولك : إنَّ زيدًا قائم أم قاعدٌ، لأن (أيًّا) لاتصلح ههنا.

ومنه قولهم : إنَّهَا لإبِلٌ أم شَاءٌ، وفي القرآن المجيد ـ {آلم تَنْزِيلُ الكِتَابِ لارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ(1)} ومنه في أحد الاحتمالين ما أنشده سيبويه من قول الأخطل(2):

كَـــذَبَتْكَ عَـــيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ
غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَاب خَـــيَـــالاَ

وأنشد أيضا لكُثَيِّر(3):

أَلَيْسَ أبى بالنَّضْـــرِ أم لَيْسَ وَالدِى
لِكُلِّ نَجِـــيبٍ من خُـــزَاعـــة أَزْهَرَا

والثاني : أن يكون الاستفهام بالهمزة لابغيرها من أدواته، وهو نص قوله : «أو همزةٍ صفتُها كذا» فلو كان الاستفهام بغير الهمزة لم تكن عاطفة نحو قولك : هل زيدٌ في الدار أم عمرٌو ؟ لأن (هَلْ) لا تقع موقع (أىٍّ) لأن (أيًا) سؤال

(1) سورة السجدة / آية : ١، ٢، ٣.

(2) ديوانه ٤١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣، والمغني ٤٥، والتصريح ١٤٤/٢ والخزانة ١٣١/١١

والبيت مطلع قصيدة يهجو بها جريرا. وكذبتك عينك : خَيَّلت إليك، ثم رجع عن ذلك فقال أم رأيت خيالا. بوواسط : موضع في الموصل، وهو من مواضع بني تغلب التى ينزلون بها. والغلس : ظلمة آخر الليل ـ والرباب : اسم امرأة. والخيال : الطيف.

(3) ديوانه ١٩/١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٣٠٢/٣

والنضر : أبو قريش، وهو النضر بن كنانة. وخزاعة : قبيلة من الأزد، كانت من ولد النضر بن كنانة ـ والأزهر : الأبيض الحسن.

عن التعيين، و(هل) سؤال عن الوقوع، فلم يصح أن تقع موقعها، فـ(أم) في المثال منقطعة.

ومن ذلك قول مالك بن الرَّيْب، أنشده سيبويه[1]:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هل تَغَيَّرتِ الرَّحى

رَحَى الحُزْنِ أم أَضْحَتْ بَفْلجٍ كمَا هِيَا

على رواية «أم[2]» وأنشد أيضا لعلْقَمة بن عَبْدَة[3]:

هَلْ ماعَلِمْتَ وما اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ

أم حَبْلُها إذْنَأَتْكَ اليْومَ مَصْرُومُ

والثالث: ألاَّ تقع بعد (أم) أداةُ استفهام، فإنه يجوز أن تقع أدوات الاستفهام بعدها ماعدا الهمزةَ، فتقول: أعندك زيدٌ أم هل عندك عمروٌ، وتقول: أيُكرِمُنى زيدٌ أم مَنْ يُكْرِمُنى؟ وتقول: أَنْتَظِرُكَ أم كَيْفَ أصنعُ؟ فـ(أم) في هذه المواضع منقطعة. ومعنى (أىٍّ) فيها مفقود.

---

(١) الكتاب ٣/١٧٨، وأمالي القالي ٣/١٣٧
قاله عندما حضرته الوفاة غريبا بخراسان. وليت شعري: ليتني أعلم جواب هذا السؤال.
والرحى - بالياء والألف - مكان مستدير غليظ يكون بين الرمال. والحزن وفلج: بلدان.

(٢) يروى «أو» بدل «أم» وهى رواية الكتاب ٣/١٧٨.

(٣) ديوانه ١٢٩، والكتاب ٣/١٧٨، والمقتضب ٣/٢٩٠، وابن الشجرى ٢/٣٣٤، وابن يعش ٤/١٨، ٨/١٥٣، والهمع ٥/١٤٤، والخزانة ١١/ ٢٩٤، والمفضليات ٣٩٧، وبعده:

أم هل كبيرٌ بَكىَ لمَ يقْض عَبْرتَه إثْرَ الأحبةِ يوم البَيْنِ مَشْكُومُ

وصَرْم الحبل: قطعه، وهو كناية عن الهجرة والقطيعة. والعبرة: الدمعة. ولم يقض عبرته: يعنى دائم البكاء. والمشكوم: المجازي، من الشُكْم - بضم السين وسكون الكاف - وهو الجزاء والعوض يقول: هل تبوح بما استودعتك من سرها يأسًا منها أم تقطع حبلها لبعدها عنك؟ ثم استأنف فقال: أم هل تجاريك ببكائك على أثرها وأنت شيخ كبير (يقصد نفسه)؟

ومثله ماأنشده سيبويه لزُفَر بن الحارث، أو للجَحَّاف بن حَكِيم السُّلَمى(١):

أَبَامَالِكٍ هل لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي على القَتْل أم هَلْ لاَمَنِي مِنْكَ لاَئِمُ

واجتمع في هذا البيت فقدُ هذا الشرط والذى قبله. وكذلك بيتا عَلْقَمة أنشدهما سيبويه أيضا(٢):

هل ماعَلِمْتَ وما اسْتُودِعْتَ مكتومُ

أم حَبْلُها إذْ نأتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ

أمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ

إثْرَ الأحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

وقال أفْنُوْن التَّغْلِبِي، أنشده ابن جِنِّي(٣):

---

(١) الكتاب ١٧٦/٣، والهمع ٢٤٥/٥، والدرر ١٧٨/٢

وأبو مالك كنية الأخطل. وخَضَّه على الأمر: حثه عليه بقوة. يقوله للأخطل، وكان الجحاف بن حكيم السلمي دخل على عبدالملك بن مروان ومعه وجوه من قيس، وكان عنده الأخطل، فأنشد عبدالملك قوله:

ألا سَائِلِ الجَحَّافَ هل هو ثائرٌ بقَتْلَى أُصِيبَتْ من سُلَيْم وعَامِرِ

في أبيات ـ فغضب الجحاف، وخرج فجمع فوارس قومه، وأوقع ببني تغلب رهط الأخطل وقعة عظيمة بجبل البشر.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيتين وتخريجها. انظر ١٠٢ .

(٣) الخصائص ١٨٤/٢، ١٠٧/٣، والمغني ٤٥، وابن يعيش ١٨/٤، والهمع ٢٤٦/٥، والخزانة ١٣٩/١١، والمفضليات ٢٦٣، واللسان (رأم)

وأنّى: كيف، استفهام تعجبي. والضمير في «جزوا» يعود على عشيرته. وعامر: اسم قبيلة.

وسُوأى: فُعْلى، نقيض: الحسنى، وهما مؤنث: الأحسن والأسوأ. والعلوق: الناقة التى قد علقت قلبها بولدها. ويقال: رَئِمت الناقة ولدها رأما ورِئْمانا، إذا عطفتْ عليه ولزمته ... يقول: العجب لقومي، كيف عاملوا بني عامر بالسوء في مقابلة فعلهم الجميل، بل أتعجب من قومي كيف يعاملونني بالسوء بدلاً من صنع الجميل، إن إساءتهم إلى بني عامر أمر هين إذا قيست بإساءتهم إليّ وأنا منهم. فهم يحسبون لي القول، ولايعطونني شيئا فكيف ينفعني ذلك.

إن مثلهم ومثلي مثل الناقة التى ترأم ولدها وتشمه بأنفها وتمنع عنه درها.

أَنَّى جَزَوْا عَامِرًا سُوأَى بِفِعْلِهِمُ

أم كَيْفَ يَجزُونَنِي السُّوأَى من الحَسَنِ

أم كيف يَنْفَعُ ماتُعْطِي العَلُوقُ به

رِئْمَانُ أَنْفٍ إذا مَا ضُنَّ باللَّبَنِ

وقال جرير(١):

أَيْنَ الَّذِينَ بِنَارِ عَمْرٍو حُرِّقُوا

أم أَيْنَ أَسْعَدُ فِيكُمُ المُسْتَرضَعُ

والرابع ألاَّ يتكرَّر الخبر بعد (أم) كقولك : أزيدٌ عندك أم عندك عمروٌ؟ فإن الهمزة هنا لاتُغنى عن لفظ (أىٍّ) لأنك لو قلت : أيُّها عندكَ؟ لم يصح إلا على التوكيد، ولم يكن ذلك في أصل الكلام، فلابد أن يكون مابعد (أم) منقطعا عما قبلها. وكذلك إذا قلت : أقام زيدٌ أم قام عمرٌو؟

وإن شئتَ قلت في هذا الشرط : ألاَّ يكون مابعد (أم) جملةً ليست في معنى المفرد كما تمثيلُه ـ فهو صحيح. وكذلك إذا قلت : أقام زيدٌ أم عمروٌ منطلقٌ، لأن (أيًّا) لاتصلح هنا.

ومنه في القرآن الكريم {أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ / ورَسُولُه(٢)} وقوله حكايةً عن فرعون : {أفَلاَ ١٧١/٢
تُبْصِرُونَ. أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِى هُوَ مَهِينٌ(٣)}.

---

(١) ديوانه (٢٧٣ ـ بيروت) والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق. ويروي الأول .
« أين الذين بسيف عمرو قتلوا » .

(٢) سورة النور / آية : ٥٠.

(٣) سورة الزخرف / آية : ٥١، ٥٢.

فأمَّا إن وقع بعدها جملةٌ في معنى المفرد فلا يلزم أن تكون منقطعة، كقولك : أقام زيدٌ أم قَعَد؟ فالمعنى : أيُّ الفعلين أوْقَعَ؟ وكذلك قول الأسْوَد بن يَعْفُر[1]:

لَعَمْرُكَ ماأَدْرِي وإن كُنْتُ دارِيًا
شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ

لأن «ابن سَهْم» و«ابن مِنْقر» وإن كانا خبَرَيْن لـ(شُعَيْث) ـ لاصفتان على ماقررَّه المؤلف ـ فالمعنى معنى المفرد، أي : أشُعَيْثُ بنُ سَهْم أم ابنُ مِنْقر؟. وكذلك ماأنشده المؤلف[2]:

ولَسْتُ أبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مالكًا
أمَوْتِيَ نَاءٍ أم هُوَ الآنَ وَاقعُ

المعنى : أمَوْتِي بعيدٌ أم قريب؟

والخامس : ألا يكون مابعد (أم) رَدًّا ونَفْيًا لما قبلها، كقولك : أقام زيدٌ أم لم يَقُمْ؟ وأعندك زيدٌ أم لا؟ فإن (أم) ههنا غير عاطفة، قال سيبويه : كأنه حين قال : أعندكَ زيدٌ كان يظن أنه عنده، ثم أدركه مثلُ ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا[3]. ويحتمل أن يكون منه قول الأخطل[4]:

---

(١) سيبويه ٣/١٧٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والمغني ٤٢، والتصريح ٢/١٤٣، والهمع ٥/٢٤٠، والأشموني ٣/١٠١، ١٠٢، والخزانة ١١/١٢٨، والعيني ٤/١٣٨

وشعيث : حي من تميم من بني منقر. وسهم : حي من قيس، يشك في كونهم من بني سهم أو من بني منقر، كأنه جعلهم أدعياء.

(٢) المغني ٤١، والهمع ٥/٢٣٩، والأشموني ٣/٩٩، والتصريح ٢/١٤٢، والعيني ٤/١٣٦ وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٣) الكتاب ٣/١٧٤.

(٤) عجزه : غَلَسَ الظَّلاَمِ من الرَّبابِ خَيَالاَ

وقد سبق الاستشهاد به.

* كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أم رَأَيْتَ بوَاسِطٍ *

على تقدير حذف الهمزة، لأن المعنى : أكذبتكَ عينُك أم لا؟ وهذا إنما يكون كذلك مع غير همزة التسوية. فأما مع همزة التسوية فالمعنى معنى (أىٍّ).

والسادس : أن يكون الكلام مع الهمزة و(أم) يؤدى معنى (أىٍّ) وهو المنصوص له الذى ضَبط به هذه الشروط كلها، وذلك أنك إذا قلت : (أزيدٌ عندك أم عمروٌ) فالشروطُ الخمسة موجودة ظاهرا، ولكن الاحتمال في أن تكون متصلةً أم منقطعة قائم، إذ يمكن أن يكون الكلام في تقدير : أيُّهما عندك؟ أو على تقدير : بَلْ أعندك عمروٌ، فلابد من هذا الشرط. وبه حَصَّل الناظم ذلك كله، وهو حَسَن.

فإن قيل : إن هذا التقدير مشكلٌ من وجهين، أحدهما أن العطف بـ(أم) بعد همزة التسوية غيرُ محتاج إلى التَّنصيص عليه، لأن مابعده يحصِّله، ألاَ ترى أن همز التسوية مُغْنٍ عن لفظ (أىّ) إذ كان قولك : (سواءٌ علىَّ أقمتَ أم قعدتَ) يؤدِّى معنى : سواءٌ علىَّ أيُّهما كان، وكذلك (ماأبالى أزيدًا لقيتَ أم عمرًا) تقديره : ماأبالى أىَّ هذين لقيتَ. وبذلك قدرها سيبويه[1].

وإذا كان كذلك، وكان شأن الناظم الشحَّ بالألفاظ جدا حيث لاتُعَد حَشْوا، فما ظنك بها إذا كانت تكرارا من غير مَزيد فائدة؟!

والثاني : على تسليم ماتقدم فقوله : «أَوْ همزةٍ عَنْ لَفْظِ أىٍّ مُغْنِيَهْ» يَقتضى بظاهره أن الهمزة وحدها هى المغنية عن لفظ (أىٍّ) وأن (أم) ليس لها في ذلك المعنى دخول. وهذا غير صحيح، بل المعطى لمعنى (أىٍّ) هو مجموعهما ـ ألاَ ترى أنك إنما تُضيف (أيًا) حين تقدِّر الكلام بها إلى مادخلت عليه الهمزة و(أمْ)

---

(١) الكتاب ٣/١٧٠.

معًا. ولايصح غير ذلك، إذ ليس قولك /: (لا أدرى أيُّهما قام) تقديرًا ١٧٣/٣
لقولك : (أقام زيدٌ) وحده، دون قولك : (أم عمروٌ) وإذا ثبت هذا كان تخصيص الناظم هذا الحكم بالهمزة مشكلا.

فالجواب عن الأول أن يقال : لعله قَصد التفرقة بين همزة الاستفهام إذا خُلِع عنها الدلالةُ عليه، وبينها إذا بقيت على أصلها، فإنها في التسوية قد خُلع عنها معناها ولم يَبْق فيها من حكم الاستفهام إلاّ الحكم اللفظي وذلك قد يُخرج (أم) عن الاتصال إلى الانقطاع. ألا ترى كيف وَجَّهوا الانقطاع في قوله[1]:

أَلَيْسَ أَبِى بالنَّضْر أم لَيْسَ وَالدِى
لِكُلِّ نَجِيبٍ من خُزاعةَ أَزْهَرَا

بتكرار (ليس) وبالإثبات، فالاستفهام في الهمزة مُسْتَهْلَك، وذلك من أسباب الانقطاع، فربما يُفهم ذلك في همزة التسوية، فيُقْضى بانقطاعها، بخلافها في غير ذلك الموضع، فإنه قال فيه : «أو هَمْزَةٍ عن لَفْظِ أىٍّ مُغْنِيَهْ» وذلك مشعرٌ بحصول معنى الاستفهام فيها، وبقائها على أصلها، فكأنه أراد بيانَ التَّفْرقة بين الموضعين. والله أعلم.

وأما الثاني فلعله اجتزأ في الإغناء بالهمزة اتِّساعًا واتِّكالا على فهم المعنى. والله أعلم.

وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الهَمْزَةُ إنْ
كَانَ خَفَا المَعْنَى بحذْفِهَا أُمِنْ[2]

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الباب نفسه، انظر : ص.

(٢) في متن الألفية «أسقطت الهمزة».

يريد أن (الهمزة) المذكورة قد تُحذف من اللفظ، وهى مرادةٌ في المعنى، وذلك قليل في الكلام، ولكن لايجوز ذلك إلا إذا أُمِن اللَّبس بالخبر عندما تُحذف.

فإذا قلت : (ماأدرِى قام زيدٌ أم قَعَد) فهو على تقدير الهمزة لدلالة الكلام عليها.

وفي قراءة ابن مُحَيْصِن[1]{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ[2]} بهمزة واحدة، فالمراد «أأَنْذَرْتَهُمْ» فحَذف الهمزة.

ومن ذلك ماأنشد سيبويه للأسوَد بن يَعْفُر[3]:

لَعَمْرُكَ ماأدْرِى وإن كُنْتُ دارِيًا
شُعَيْثُ بْن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ

وأنشد أبو الحسن في الكتاب لعُمَر بن أبي ربيعة[4]:

لَعَمْرُكَ ماأدْرِى وإن كُنْتُ دَارِيًا
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمر أم بِثَمَانِ

---

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محيصن المكي، مقرىء أهل مكة مع إبن كثير . وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجمال أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه (ت ١٢٣هـ) [غاية النهاية لابن الجزرى ٢/١٦٦].

(٢) سورة البقرة / آية ٦، وانظر الإتحاف : ١٢٨.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) ديوانه ٥٨، والكتاب ٣/١٧٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، وابن يعيش ٨/١٥٤، والهمع ٥/٢٤٠، والخزانة ١١/ ١٢٢

والبيت من قصيدة له قالها متغزلا في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمى الصحابي، وقبله :

بدالى منها مِعْصَمٌ حيث جَمَّرَتْ وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ

ومعنى البيت أنه شغل بها وبرفيقاتها فلم يدر عدد مارمينه من جمرات الحج .

وأنشد المبِّرد وغيرُه لِعْمران بن حِطَّان[1]:

فَـأَصْـبَـحْتُ فـيـهم آمِنًا لا كَـمَـعْـشَـرٍ
أَتَوْنِي فَـقَـالُوا مِنْ رَبِيـعَـةَ أم مُـضَـرْ
أَمِ الحَيُّ قَـحْطَان فَـتِلْكُمْ سَـفَـاهَةٌ
كـمـا قَـالَ لِي رَوْحٌ وصـاحِـبُـه زُفَـرْ

والعرب قد تحذف الهمزة إذا دَلَّ عليها الدليل مطلقا، فقد قيل في قوله : {وتلك نِعْمَةٌ تَمنُّها علَيَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِي إسْرَائِيلَ[2]} إنه على تقدير : أَوَ تلك نعمة. وأنشد ابن جِنِّى للكُمَيْت[3]:

طَرِبْتُ ومـا شَـوْقًـا إلى البِـيضِ أَطْرَبُ
ولا لَعِـبًـا مِنِّى وذُو الشَّـيْبِ يَلْعَبُ

قيل : أراد : أَوَذُو الشيب يَلعب؟

ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قِلَّته أن حذف الحرف إجحافٌ، لأنه من اختصار المختَصر. قال ابن جني : أخبرنا أبو علي قال : قال أبو بكر : حَذْفُ الحرف ليس بقياس، وذلك أن الحرف نائبٌ عن الفعل بفاعله. ألا ترى أنك إذا قلت : (ماقام زيدٌ) فقد نابت (ما) عن (أَنْفِي) كما نابت (إلاَّ) عن (أَسْتَثْنِي)

(١) الخصائص ٢/٢٨١، والمحتسب ١/٥٠، وابن الشجري ١/٢٦٧، ٣١٧.
والبيتان من شعر يقوله في قوم من الأزد، نزل بهم متنكرا، ويشكر صنيعهم معه.
وانظر الكامل لابن الأثير ٧/٨٧.

(٢) سورة الشعراء / اية : ٢٢.

(٣) شرح الهاشميات ٣٦، والخصائص ٢/٢٨١، والمحتسب ١/٥٠، والمغنى ١٤، وابن الشجرى ١/٢٦٧ والهمع ٣/١٣٥، ٤/٣٦٠، والعيني ٣/١١١
والبيت مطلع إحدى هاشمياته.

وكما نابت الهمزة عن (أَسْتَفْهِمُ) وكما نابت حروف/ العطف عن (أَعْطِفُ) ١٧٣/٣ ونحو ذلك[١].

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارا، واختصارُ المختصَر إجحافٌ به، إلا أنه إذا صَحَّ التوجُّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفُه لقوة الدلالة عليه.

والألف واللام في «الهمزة» للعَهْد في الهمزة المذكورة مع (أم) المتصلة، وهى همزة التسوية، والهمزةُ الأخرى، وأعاد ذكرها مفردةً مع ذكره همزتين، إما لأنهما في الأصل واحدة، وإما لعطفه إحداهما على الأخرى بـ(أَوْ) ولم يعرِّج على الهمزة في «المنقطعة» لعدم احتياجه إلى ذلك فيها، وإن كان حذف الهمزة معها جائزا، فقد أجاز سيبويه في قوله[٢]:

* كَذَبتْك عَيْنُك أم رأيتَ بواسِطٍ *

أن يكون على تقدير: أَكَذبتْكَ[٣]، وإن كانت (أم) عنده منقطعة في البيت ثم ذكر المنقطعة فقال:

وبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ
إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بهِ خَلَتْ

---

(١) الخصائص ٢/٢٧٣.

(٢) هو الأخطل، وعجزه:

غلسَ الظلامِ من الربَّابِ خَيَالاً

وقد سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/١٧٤.

يعنى أن (أم) إن خَلَت من ذلك القيد المتقدم، فلم تقع بعد همزة التَّسوية، ولا بعد همزة تُغنى عن ذكر (أىٍّ) فهى «المنقطعة» أو التى بمعنى (بل).

واقتَضى هذا الكلامُ أنها إذا خلت من التقييد المذكور تفى بأمرين اثنين، أحدهما الانقطاع، والآخر الإضرابُ المجَّرد، وهو معنى (بل) فالتى تقتضى الانقطاع هى المؤدِّية معنى (بل) والهمزةِ معًا، فإذا قلت : (إنها لإبلٌ أم شاءٌ) فالتقدير : بل أهى شاءٌ؟ كأنه رأى أشباحا على بُعْد فتوهَّم أنها إبل، فقال : إنها إبل، ثم أدركه الشكُّ فاستدرك الاستثبات فقال : أم شاءٌ، فأضرب عن ذكر الكلام الأول، ثم أخذ يسأل : أهى شاءٌ؟

وهكذا سائر ماتقدم من الأمثلة في تفصيل شروط الاتصال، فلا معنى لتكرارها. وقد تبيَّن معنى الانقطاع، إذ كان بـ(أم) مُضْرِبًا عما تقدَّم، ومستأنِفًا سؤالا.

وجمهور النحويين متفقون على هذا المعنى لـ(أم) المنقطعة. وقد حكى الأُبَّذِى(١) فيها خلافا بين البصريين والكوفيين، فحكى عن البصريين ماذُكر، وعن الكوفيين قولين، أحدهما حكاه عن الفَّراء، أنها بمعنى (بَلْ) وحدَها مطلقا، فإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ ؟ أو قلت : قام زيدٌ أم عمروٌ قائم؟ فالمعنى عنده : بل عمروٌ قائمٌ .

---

(١) تقدمت ترجمته، وانظر : فهارس الكتاب.

والثاني حكاه عن الكسائي وهشام[1] أنها بمعنى (بل) لكن مابعدها بمنزلة ماقبلها، فإذا قلت : قام زيدٌ أم عمرٌو قائمٌ، فالتقدير : بل عمرٌو قائمٌ. وإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل هل عمروٌ قائمٌ.

وهذا كله لادليل عليه، بل الذى دَلَّ عليه الاستقراء ماتقدم. قال الأُبَّذِى[2]:

والدليل على ذلك عندي أن العرب لاتُدخلها على همزة الاستفهام، لاتقول : قام زيدٌ أم أعمرٌو قائمٌ؟ كما تقول : قام زيدٌ بل أعمرٌو قائمٌ:؟ وماذاك إلا لتضمنها معنى الهمزة، إذ لا يجوز دخول همزة الاستفهام على مثلها، وإنما تدخل (أم) على كلام فيه غيرُ الهمزة من أدوات الاستفهام، لأن الهمزة قد تدخل على غيرها من أخواتها، كما قال[3]:

سَائِلْ فوارسَ يَرْبُوعٍ بِجَهْلَتِهَا
أَهَلْ رَأَوْنَا بِوَادِى القُفِّ ذِي الأَكَمِ

فكذلك تدخل (أم) عليها، كقوله، وهو عَلْقَمة[4]:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

---

(١) هشام هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، صاحب الكسائى وأخذ عنه وله مقالة في النحو تعزى إليه (ت ٢٠٩هـ) [إنباه الرواة ٣/٣٦٤].

(٢) تقدمت ترجمته، وانظر فهارس الكتاب.

(٣) الخصائص ٢/٤٦٣، والمقتضب ١/١٨٢، ٣/٢٩١، وابن يعيش ٨/١٥٢، وابن الشجري ١/١٠٨، ٢/٣٣٤، والمغنى ٣٥٢ ، والهمع ٤/٣٩٤، ٥/٢٤٤

وقائله زيد الخيل الطائى. والرواية الأشهر في الصدر «بشدتنا» ويروى العجز «بسفح القف» و«بسفح القاع»

والقف : ماارتفع من الأرض وغلظ، ولم يبلغ أن يكون جبلا. والأكم : جمع أكمة، وهى التل من حجارة متراكمة، وتكون أعلى من القف. قاله في إغارته على بني يربوع.

(٤) سبق الاستشهاد بالبيتين.

وقولُه قبل هذا :

* أَمْ حَبْلُهَا إذَا نَأَتْكَ اليومَ مَصْرُومُ *

بمنزلة قوله : بل أَحَبْلُها، يَشهد له الاستفهام الذى بعده هذا مُجْمل ماقال. وللمنازِع أن ينازع فيه.

والثالث من ذلك ماتَلَقَّاه أهلُ الخبرة مشافهةً من العرب / ١٧٤/٣ كما تُتَلَقَّى مفرداتُ اللغة، ولاشك عند من مارسَ هذا الشأنَ من العارفين بمصادر اللغة ومواردها في ثبوت معنى (بل) والهمزة لـ (أَمْ) هذه.

لكن يَبْقي أن يقال : هل ثبت لها استعمالٌ آخر أم لافاثبته الناظم، وهو الثاني مما وَفَتْ به (أم) وذلك أن تكون بمعنى (بل) وحدها. وهذا يشير إلى أنها ترادفها في العطف، وهو نَصُّه في غير هذا النظم، وذلك إذا وقع بعدها المفرد، وهو مذهب الفراء، أنها تأتى بمعنى (بل) من غير استفهام، وأنشد الفراء على ذلك[1]:

فوَاللَّهِ ماأَدْرِى أسَلْمىَ تغَوَّلَتْ
أَمِ النَّوْمُ أَمْ كُلٌّ إلىَّ حَبِيبُ

المعني عنده : بل كُلٌّ إلىَّ حَبِيبُ. وعليه حَمل قولَه تعالى : {أَمْ مَنْ

---

(١) معانى القرآن ٢/٢٩٩، قال : «والعرب تجعل (بل) مكان (أم) و(أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهام، مثل قول الشاعر» وأنشد البيت. وقائله مجهول.

والبيت كذلك في الهمع ٥/٢٤٣، والدرر ٢/١٧٦

وتغولت المرأة : تلونت وتزينت. يقول : لما تمثلت لعينى لم أدر أذلك في اليقظة أم في النوم؟ ثم قال : كل إلى حبيب، أى في حالتى النوم واليقظة.

خَلَقَ السَّماوَاتِ والأَرْضَ[١]} وما بعدها من الآيات في سورة «النمل»[٢].

قال ابن طاهر[٣]: ولا يمتنع عندي، إذا أردتَ بها مذهب (بل) أن تكون عاطفة مثلها، وتدخل في الغَلَط والنِّسيان. قال ابن خروف[٤]: وهو قول ظاهر صحيح المعنى.

فابن مالك قال بقول الفراء في بعض مواردها، وجعل من ذلك في عطف المفرد قولهم : (إنها لإبلٌ أم شَاءٌ) تقديره عنده : بل شاءٌ. وظَنَّ أن بن جِنِّي هو المخالف في هذا المثال وحده، إذ قَدَّره بـ(بل) والهمزة، فَردَّ عليه بأن ذلك دَعْوَى لادليل عليها ، وأن العرب قالت : إن هناك إبلاً أم شاءً، فنصب «الشاءَ» بعد (أم).

وظاهر «الكتاب[٥]» في المثال المرفوع أنه على ماقاله ابن جِنِّي. وهو مذهب جمهور الناس فيه، ولا يخالف أحد في المثال المنصوب إذا ثبت في السماع أنها فيه كـ(بَلْ) وحدها ولكن ذلك ـ ولا يُدُّ ـ قليل، فعليه يَنْبني النظر في المثال المرفوع. وإذ ذاك يُقال فيه باحتمال الوجهين، لا على سواء، بل على وزان اتِّساع البابين.

وإذا كان تقدير (أم) بـ(بَلْ) والهمزة معًا هو الشائع الكثير، وتقديرها بـ(بل) وحدَهاقليل ـ فتجويزُ الوجهين على هذه النِّسبة. إلا أن الناظم قال :

---

(١) سورة النمل / آية : ٦٠.

(٢) الآيات : ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأندلسي، والمعروف بالخِدَبّ . نحوي بارع حافظ مشهور، كان من خداق النحويين وأئمة المتأخرين، وله على كتاب سيبويه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على إيضاح الفارسي. ومن أجل من أخذ عنه ابن خروف. توفى في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) يعنى كتاب سيبويه، وانظر فيه ١٧٢/٣.

«وبمَعْنَى بَلْ وَفَتْ» فلم يقيِّد ذلك بقلة، كما لم يقيِّد ذاتَ الانقطاع بقلة، فيؤخذ من ذلك تجويز الوجهين عنده في المثال المذكور.

والتحقيق في كلامه وكلام غيره أنها تكون «منقطعة» بلا إشكال، وتكون أيضا بمعنى (بَلْ) كذلك، ولاينبغي أن يكون فيها خلاف، وذلك إذا وقع بعدها أداة استفهام، نحو :

* أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى[1] *

* أم كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى من الحَسَنِ[2] *

وما أشبه ذلك، إذ لا يصح أن تتضمن معنى الاستفهام، ثم يتكرر بعدها، ولكن التأويل يُخْتَلَف فيه هنا.

فمن قال بوقعها بمعنى (بل) كالفراء أو كابن مالك يجعل هذا الضَّرب من ذلك بغير تكلف تأويل.

ومن قال بنفي ذلك، كظاهر كلام سيبويه وابن جِنِّى، فيجعله من باب «خَلْع الأدِلَّة»[3] كأنهم خَلَعوا عن (أم) دلالتها على الاستفهام لوجود أدلة بعدها. (فهذا عنده عارضٌ على غير الأصل، فإذا لم توجد الأداة بعدها[4]) رجعت إلى / أصلها من الانقطاع التام. وهذا المعنى معزز في الأصول. ١٧٥/٣

---

(١) صدر بيت لعَلْقمة بن عَبْدة، هو بتمامه :

أم هَلْ كبيرٌ بكَى لم يَقْضِ عَبْرتَه ... إثْرَ الأحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُـومُ

وسبق عدة مرات.

(٢) صدره : أنَّى جَزَوْا عَامِرًا سُوأى بفِعْلِهِمُ

وهو لأفنون التغلبي. وسبق الاستشهاد به.

(٣) يراد بخلع الأدلة تجريد الحروف والأدوات من المعانى المعروفة لها، والمتبادرة فيها، وإرادة معان أخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها.

وانظر فيه وفي أمثلة له : الخصائص ٢/١٧٩، والأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٢٠.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

ومن هذا القسم ماإذا وقع بعدها المفرد على غير تأويل الجملة، كما في قولهم : (إنَّ فيها إبلاً أم شاءً) إن ثَبت، فلا ينبغي في مثل هذا أيضا خلافٌ، إلا في كونه يُقاس عليه أوْلاَ.

وأما إذا وقع بعدها المفرد، وأمكن تأويله بالجملة، كما في قولهم : (إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ) فقد تقدم مالابن مالك فيه من الخلاف، وأن الاحتمال فيه قائم، ولا يتعيَّن فيه ماقال. وهو مقتضى إطلاقه هنا.

و(وَفَى، وأَوْفَى) : لغتان، والرُّبَاعيَّة هى لغة القرآن. وقد جَمع بينهما الشاعر في قوله[1]:

أَمَّــا ابْنُ طَوْقٍ فَــقَــدْ أَوْفَى بذمَّــتِــه
كــمــا وَفَى بقِــلاصِ النَّجْمِ حَــادِيَهــا

وهو من الوفاء بالعهد، أى أَتَمَّت الدلالةَ على المعنيَيْن، وحافظت على ذلك.

وفي هذا البيت ضرورة، وهو ظهور الجزم في فعل الشرط في قوله : «إن تَكُ» مع أنه ليس له جوابٌ يَنْجزم[2]. وهو موجود في الشعر، وقد تقدم مثله، وسيأتى أيضا إن شاء الله تعالى.

خَــــيِّـــــرْ أَبِحْ قَــــسِّـمْ بأَوْ وأَبْهِمِ
واشْكُكْ وإِضْــرَابٌ بِهَــا أيضًــا نُمِى

---

(١) هو طفيل الغنوي، ملحقات ديوانه ٦٥، والخصائص ١/ ٣٧٠، ٣/ ٣١٦، وابن يعيش ١/ ٤٢، واللسان (قلص، وفي)

وقلاص النجم : هى العشرون نجما التى ساقها الدَّبَران في خِطبة الثريا كما تزعم العرب.

(٢) في (ت) «جواب مجزوم»

وانظر الخلاف في هذه المسألة في الأشمونى ٤/ ١٦.

وربَّمَا عَاقَبتِ الواوَ إذَا

لَمْ يُلْفِ ذو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

أتى لـ(أو) بأوجه من الاستعمال المعنوى سبعةٍ وهى : التَّخيير، والإباحة، والتَّقسيم، والإبهام، والشَّك، والإضراب، ومُعَاقبة الواو.

وأصلها أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء. وأما استعمالها لخصوص تلك المعانى فإنما ذلك بحسب قرائن الكلام، لا أنها وَضْعٌ لها أصلى، هذا هو القياس.

وماعَدَّ الناظم لها من المواضع فمن المعاني الاستعمالية. وليست هذه المعاني كلُّها متفقًا عليها ، بل في ثبوت بعضها خلاف سيُذكر إن شاء الله.

فأما التخيير : فنحو قولك : (كُلْ سَمَكًا أو اشْرَبْ لَبَنًا) فهذا على التخيير في استعمال أحد الشيئين، أيُّهما كان.

وفي القرآن الكريم : {فكَفَّارَتُه إطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ ماتُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ[(١)] }

وأما الإباحة : فنحو (جالسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ[(٢)]) أى جالس أيَّهما شئتَ.

---

(١) سورة المائدة / اية : ٨٩.

(٢) الحسن هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام زمانه علما وعملا، ومناقبه جليلة، وأخباره طويلة (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء لابن الجزري ٢٣٥/١]
وابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري، إمام البصرة مع الحسن البصري (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء ١٥١/٢].

ومنه في القرآن الكريم : {ولايُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إلاَّ لبُعُولَتِهنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهنَّ[(١)]} إلى قوله : {أَوِ الطِّفْلِ الَّذينَ لَمْ يَظْهَروُا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ[(٢)]} والفرق عند ابن مالك بين التخيير والإباحة أن الإباحة يجوز فيها الجمعُ، ولذلك يَحسن وقوعُ (الواو) فيها موقع (أَوْ) فتقول : جالسِ الحسنَ وابنَ سيرينَ، بخلاف التخيير، فإنه لايَقتضي الجمع، ولاتَصلح فيه (الواوُ) في موضع (أَوْ)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : {ومِنَ البْقَرِ والْغَنَم حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحومَهُمَا إلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الَحوايَا أَوْ مَا اخْتَلطَ بَعْظمٍ[(٣)]}.

وأما التقسيم : فالمراد به عنده كونُ (أو) لم تأت لمعنى من تلك المعانى المذكورة، بل مجردة منها، فإنَّ مع كل واحدةٍ منها تقسيمًا. وعَبَّر عن هذا / المعنى في «التسهيل» بالتفريق المجرَّد،[(٤)] وزعم أنه ١٧٦/٣
أجودُ عبارةً من التقسيم. قال : لأن استعمال (الواو) في التقسيم أجود من استعمال (أو) يعنى بخلاف التفريق، كقولك : (الكلمةُ اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ) و(الاسمُ ظاهرٌ ومضَمرٌ) و(الفعل ماضٍ وأمرٌ ومضارعٌ) و(الحرف عاملٌ وغيرُ عاملٍ) ومنه قول الشاعر[(٥)]:

---

(١) سورة النور / اية : ٣١.

(٢) سورة النور / اية : ٣١.

(٣) سورة الأنعام / أية : ١٤٦.

(٤) التسهيل : ١٧٦.

(٥) هو عمرو بن براقة الهمذاني، والبيت من شواهد المغنى ٦٥، ٣١٢، ٣٥٨، والتصريح ١٠٢/٢، والهمع ٢٢٩/٥، والأشمونى ١٣١/٢، ١٠٨/٢، والعيني ٣٣٢/٣

والمولى : الحليف. ومجروم عليه : مجنى عليه. وجارم : جان، من الجرم، وهو الذنب. وقبله :

إذاجَرَّ مولانا علينا جَريرةً صَبَرْنَا لَها إنا كرامٌ دَعائمُ

وَنَنْصُـــــــرُمُـــــــوْلانَا ونَـعْلَـمُ أنَّـهُ

كَـمَــا النَّاسُ مَـجْـرومٌ عَلَيْـــهِ وجَــارِمُ

ومن مُثُل هذا القسم عند المؤلف قوله تعالى : أنِّى لا أُضِيعُ عَمَلَ عاملٍ مِنكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أو أُنْثى[(١)] وقوله : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًا أَوْ فقيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا[(٢)] }.

وقد يَدخل في هذا ماكان نحو قوله : {وقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاَّ مَنْ كانَ هودًا أَوْ نَصَارَى[(٣)]} وقوله : {وقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْنَصارَى تَهْتَدوا[(٤)]} فالمعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنةَ إلا من كان هُودًا، وقالت النصاري : لن يدخل الجنةَ إلا من كان نَصَارَى. وكذلك الآية الأخرى، وقالت اليهود : كونوا هُودًا، وقالت النصارى : كونوا نصارَى.

وعن هذا عَبَّروا بـ(التفصيل) وهو والتقسيم متقاربان، ولفظ التفصيل هنا أظهر.

وأما الإبهام : فنحو قولك : (لقيتُ زيدًا أو عمرًا) وأنت تعلم مَنْ لقيتَ، ولكنك أبهمتَ على السامع. وفي القرآن : {وإِنَّا أَوْإِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدى أَوْفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ[(٥)]}

وقد عَلِم الرسول عليه السلام أنه هو ومَن اتَّبعه على الهــدى، وأن المعاندين في ضلال مبين، ولكنه أبْهَم ذلك تنزُّلاً للخَصْم. وكذلك قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران / اية : ١٩٥.
(٢) سورة النساء / آية : ١٣٥.
(٣) سورة البقرة / آية : ١١١.
(٤) سورة البقرة / آية ١٣٥.
(٥) سورة سبأ / آية : ٢٤.

{وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْيَزِيدُونَ(١)} في رأى طائفة(٢). وقوله : {أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً(٣)} فالله أعلم بما كان، إلا أنه أبْهم على عباده .

وأما الشكُّ : فكقولك : (قام زيدٌ أو عمرٌو) إذا كنتَ شاكًا أيُّهما القائم. وقد يكون الكلام معها مَبْنيًا على الشك، وقد يكون الشك طارئا بعدما انْبَنى على التحقيق بخلاف (إمَّا) حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى.

وأما الإضرابُ بها : فنحو قراءة أبي السَّمَّال(٤) {أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ(٥)} بإسكان الواو. جعلها ابن جنِّى بمنزلة (بَلْ) حتى كأنه قال : بل كُلَّمَا عاهدوا عَهْداً. قال : ويؤكِّد ذلك قولُه : {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لايُؤْمِنُونَ(٦)} فكأنه قال : بل كُلَّمَا عاهدوا عهدا، بل أكثرهم لايؤمنون. وزعم أن ذلك موجود في الكلام كثيرا، يقول الرجل لمن يَتَهَدَّده والله لأفعلنَّ بك كذا، فيقول صاحبه : أَوْ يُحْسِنُ اللهُ رأيك، أوْ يُغَيِّر اللهُ ما في نفسك(٧).

وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرُّمة(٨):

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى
وصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

---

(١) سورة الصافات / آية : ١٤٧.

(٢) وقيل : هى بمعنى الواو، وبها قرئ. وقيل : المعنى : يزيدون في مرأى الناظر، إذا رآها الرائى قال : هى مائة ألف أو أكثر. والغرض الوصف بالكثرة [البحر المحيط ٣٧٦/٧].

(٣) سورة يونس / آية : ٢٤.

(٤) هو أبو السَّمَّال - بفتح السين ، وتشديد الميم - قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبوزيد الأنصاري [طبقات القراء لابن الجزري ٢٧/٢].

(٥) سورة البقرة / آية : ١٠٠، وانظر [البحر المحيط...

(٦) سورة البقرة / آية : ١٠٠.

(٧) المحتسب ٩٩/١.

(٨) معاني القرآن ٧٢/١، والمحتسب ٩٩/١، والخصائص ٤٥٨/٢، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة ٦٥/١١ وليس في ديوانه. وبدت : ظهرت. وقرن الشمس : أولها عند طلوعها. ورونق الضحى : أوله، وكذلك رونق الشباب. وأملح : من مَلُح الشيء - بالضم - ملاحة، أى بهج وحسن منظره.

قال : معناه : بل أنت، وكذلك قال في قوله : {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ[(١)]} وقوله : {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً[(٢)]} المعنى عنده : بل يزيدون، بل أشدُّ قَسْوَةً[(٣)] وحكى الفراء : اذْهَبْ إلى زيدٍ أودَعْ ذلك فلا تَبْرح اليومَ.

ومعنى «نُمِي» : رُوِى وأُسْنِد، يقال : نَمَيْتُ الحديثَ نَمْيًا، إذا أسندته ورفعتَه، أى رُوِى هذا المعنى في (أو) عن العرب، وعُرف من كلامها، غير أن في كلامه إشعارًا بقلة ذلك في الاستعمال.

وأما معاقبتُها للواو : فهو / قليل كما نَبَّه عليه بـ(رُبَّما) لكنه شَرَط ١٧٧/٣
في ذلك ألاَّ يقع في الكلام لَبْس باستعمالها في معنى (الواو) فيُتَوَهَّم في (أو) أنها ليست بمعنى (الواو) بل بمعنًى آخر من المعاني الثابتة لها، فلابد من تعيُّن ذلك فيها. وبهذا القيد ثَبَتت في السماع، فلابد من اعتباره في القياس.

فمِمَّا يتعيَّن لذلك عند بعضٍ مافي الحديث من قوله عليه السلام : «اسْكُنْ فما عَلَيْكَ إلاَّ نَبِّى أو صِدِّيق أو شَهِيدٌ»[(٤)] وقولُ ابن عباس رضي الله عنه : «كُلْ ماشِئْتَ، واشْرَبْ ماشِئْتَ ماأخطأكَ اثنتَانِ، سَرَفٌ أو مَخِيلَةٌ[(٥)]» وعند المؤلف أن قول الله تعالى : {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ

---

(١) المحتسب ١/١٠٠.

(٢) سورة البقرة / آية : ٧٤.

(٣) انظر : معانى القرآن ٢/٢٩٣.

(٤) البخاري ـ فضائل الصحابة : ٦، ومسلم ـ فضائل الصحابة : ٥٠، ٥١، وأبو داود السنة : ٨، والترمذى ـ المناقب : ١٨، ٢٧.

(٥) أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه ٩/٩٥ (٦٦٥٢).

إثْمًا[1]} الآية. (أو) فيه بمعنى الواو، لأن الإثم بمعنى الخطيئة فهى بمعنى (الواو) التى في قول الشاعر[2]:

* وهِنْدٌ أتَى مِنْ دونِهَا النَّأْىُ والبُعْدُ *

وعلى ذلك أيضا حَمل قولَه تعالى : {وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا[3]} أى : وكفورًا.

وكذلك قول النابغة[4]:

قَالتْ ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لَنَا

إلى حمامَتِنا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

قالوا : أراد : ونصفَه، كالرواية الأخرى.

ومن ذلك أشياء تُنقل، ولكنه ليس في كثرة ماتقدم. وأكثر ذلك مُحْتَمِل، فلذلك قال فيه : «ورُبَّمَا عاقَبَتِ الواوَ»

فلو كان الموضع مُوهِمًا في (أو) معنًى من المعانى المتقدمة، ولم يتعيَّن فيه معنى (الواو) لم يجز وقوعها هنالك، لأن الناطق قد وَجد مَنْفَذًا للبَّس، فلا تقول :

---

(١) سورة النساء / آية : ١١٢.

(٢) هو الحطيئة، ديوانه ٣٩، وصدره :

ألاَ حَبَّذَا هندٌ وأرضٌ بها هِنْدُ

وهو من شواهد ابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠، والهمع ٤٥/٥، والدرر ١١٥/٢، والنأى والبعد واحد.

(٣) سورة الإنسان / اية : ٢٤ .

(٤) من معلقته، وهو من شواهد سيبويه ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والمغنى ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، والإنصاف ٤٧٩، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، والهمع ٢٢٨/١، ١٨٩/٢، والتصريح ٢٢٥/١، والأشمونى ٢٨٤/١، والعيني ٢٥٤/٢، والخزانة (٦٧/٤)

يذكر زرقاء اليمامة وقد نظرت إلى سرب من القطا طائرا، كانت عدته ستاوستين قطاة، فأنشدت البيت، فحسبه الناس فكان كما قالت. ويروى «ونصفه» بالواو.

قام زيدٌ أو عمروٌ، وأنت تعني : قام زيدٌ وعمروٌ، لأن قصد (الواو) غير متعيّن. وهذا ظاهر.

ثم هنا نظران، أحدهما في مواضع الخلاف من معاني (أو) وذلك ثلاثة :

الأول : معنى (التقسيم والتفصيل) فلم يُثبته المتقدِّمون، وإنما أثبته مَنْ بعدهم، والظاهر إثباته، إذ يَبْعد تأويلُ ماجاء من ذلك على إباحةٍ أو غيرها، وكذلك ماحكى سيبويه من قولهم : وكلُّ حَقٍّ له سَمَّيْنَاه أو لم نُسَمِّه، وكلُّ حَقٍّ داخلٍ في كذا أو خارجٍ عنه[1]، فـ(أَوْ) هنا للتقسيم، إذ المعنى على (الواو) لكنهم أتوا بـ(أو) لما كانا نوعين لا يجتمعان وكذلك قول الشاعر[2]:

وكَانَ سِيَّانِ أَلاَّ يَسْرَحُوا نَعَمًا
أو يَسْرَحُوهُ بهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ

فهي هنا للتقسيم. وكذا قول امرىء القيس[3]:

وظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ
صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

---

(١) الكتاب ١٨٦/٣، وعبارته «وتقول : وكلُّ حقٍّ له سمَّيناه أو لم نُسَمِّه، كأنه قال : وكلُّ حق له علمناه أو جهلناه، وكذلك : كل حق هو لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها، كأنه قال : إن كان داخلا أو خارجا، وإن شاء أدخل الواو كما قال : بما عزَّ وهانَ».

(٢) الخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، وابن الشجري ٦١/١، ٣١٥/٢، وابن يعيش ٨٦/٢، ٩١/٨، والمغني ٦٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٣/٢، والخزانة ١٣٤/٥، وديوان الهذليين ١٩٧/١ وسرحتُ الإبَل : جعلتها ترعى. والنعم : المال الراعي، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر مايقع على الإبل. وضمير(بها) يعود على السنة المجدبة التى دلت الحال عليها، ويحتمل أن يريد البقعة التى وصفها بالجدب. واغبرت : اسودت في عين من يراها. والسوح : جمع ساحة، وهى فضاء يكون بين الديار. يصف سنة ذات جدب، فرعى النعم وتركه سواء.

(٣) من معلقته، والمغنى ٤٦٠، ٤٧٤، والأشمونى ١٠٧/٣، والهمع ٢٧٨/٥، والعيني ١٤٦/٤ والطهاة : الطباخون، جمع : طاهٍ. وصفيف الشواء : اللحم المرفق المعد للاشتواء . والقدير : المطبوخ في القدر. والمعجَّل : الذى يعجل به الطهاة إلى الآكلين، وكان ذلك مستحسنا عندهم.

وقول أبي ذُؤَيْب(١):

فَـأَبَدَّهُنَّ حُـتُـوفَـهُنَّ فـهَـارِبٌ

بذَمَـائِهِ أو بَارِكٌ مُـتَـجَـعْـجِعُ

إلى أمثال ذلك، مما يَبْعُد فيه الرجوع إلى المعانى المتَّفق عليها، فالأحسنُ التزامُ القول به.

والثاني : معنى (الإضراب) فجمهور البصريين على إنكاره. ونَقل ابن مالك عن أبي عليٍّ القولَ به، وعَدَّه ابن جِنّى مما يُقال به، ويُذهب إليه، وإن لم يَظهر منه التزامُه(٢). وإليه ذهب الكوفيون، ومال إليه الناظم لظهور وجهه، ووضوح الشواهد عليه. والحمل على الظاهر أصلٌ يُرْجَع إليه تحامياً من تكلُّف التأويل من غير ضرورة.

١٧٨/٣ / فقد تأول البصريون كثيرا من الشواهد عليه، ولا حاجة إلى ذلك(٣).

وقد علمتَ من مذهب ابن مالك أنه مُتَّبع للظاهر، غيرُ متعمِّق في القياس النظري، وهذا من ذلك.

والثالث : معنى (الواو) فالبصريون لايُثْبتونه، والكوفيون قائلون بثبوته على الجملة(٣)، ولم أَرَمَنْ يَحكي عنهم أنهم يَعُدُّونه في (أو) نادراً،

(١) ديوان الهذليين ٩/١، وأبدهن متوفهن : قسم بينهن الموت، فرمى كل واحدة بسهم - والذماء، بقية النفس - والمتجعجع : الساقط المصروع اللاصق بالأرض. يقول : إنه فرق أسهمه في الحمر، فأعطى كل واحد نصيبه من الموت، فمنها ماهرب ببقية نفسه، ومنها ماصرع ولصق بالأرض.

(٢) الخصائص. ٤٥٧/٢، ٤٥٨ .

(٣) انظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٤٧٨.

بل أُطلق القول بالجواز عنهم، من غير تقييد بقلة، فكأن الناظم توسَّط بين المذهبين، فأجاز أن تأتى (أو) بمعنى (الواو) قليلا. ومما جاء من ذلك قول جرير[(١)].

نَال الخِلاَفَةَ أو كَانَتْ لَهُ قَدَرًا
كَمَا أتى رَبَّهُ مُوسَى على قَدَرِ

فالظاهر فيه معنى (الواو). والله أعلم.

النظر الثاني : فيما وَرد على الناظم في هذا الفصل، وذلك اعتراضان :

أحدهما أنه أطلق القول في (أو) بالنسبة إلى استعمالها في هذه المعانى، ولم يقيدها. وهى مقيَّدة الاستعمال فيها.

فالتخيير والإباحة يخَتصان بالطَّلَب وما أدىً معناه، والشكُّ والإبهام يختصان بالخَبَر، ولايدخل أحد القسمين على الآخر، فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للإباحة، ولا تكون في الطلب للشك ولا للإبهام.

وأما الثلاثة الباقية فظاهُرها أنها تستعمل في الموضعين، وإذا كان كذلك فيُوهم إطلاقُه في الجميع عدمَ الاختصاص، وليس كذلك.

والثاني : أنه جَعل معاقبة (أو) للواو قِسْمًا على حِدَته، ونادرًا لاشهيرًا، وذلك شكل ، فإن قسم الإباحة قد جعله مرادفا للواو كما تقدم، حيث جعل علامة قصد الإباحة حُسْنُ وقوع الواو موقعها.

ففي هذا شيئان، أحدهما تداخُل التقسيم، فإن معاقبة (أو) للواو يدخل في قسم الإباحة بأسْره، وكذلك يَدخل فيه كثير مما تقدم في قسم التقسيم، إذ قال سيبويه هنالك : إن الواو تَدخل في موضع (أو) وكل واحدة تُجزئ من

---

(١) ديوانه ٢٧٥، المغنى ٦٢، وابن الشجري ٣١٧/٢، والهمع ٢٤٨/٥، والتصريح ٢٨٣/١، والأشمونى ٥٨/٢، والعيني ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤ ــ يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

أختها[١]. فثلاثة الأقسام إذًا متداخلة، تَقْربُ من الرجوع إلى قسم واحد، وذلك خَلَلٌ في وَضْع التعليم.

والثاني يَنبنى على هذا، وهو أن معاقبتها للواو ليست بنادرة لما تقدم، لأن بابَيِ الإباحة والتقسيم واسعان.

وأيضا تعاقبُهما في النفي وشِبهْه، فأما النفي فنحو قوله تعالى : {وَلاَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ[٢]} إلى آخر ماجاء منها في قوله : {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكلوا جميعًا أو أَشْتَاتًا[٣]}.

وأما شِبْه النفي فقوله تعالى : {ولاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أو كَفُورًا[٤]} فالمعنى في هذا النوع أيضا معنى (الواو). وليس بقليل، بل هو شائع كثير، فكان قوله : «ورُبَّمَا عاقَبَتِ الواوَ» مُشكلا.

والجواب عن الأول أنه إنما تعرضٌ لمعانيها على الجملة، ولم يقيِّد موضعها طلبا للاختصار، ولأن التخيير والإباحة حكمان يَقتضيان بمعناهما الطَّلَب، لأنهما حكمان يقتضيان طلبا نفسيًا كالوجوب والتحريم.

وأما الشكُّ والإبهام فمقتَضيان للخبر، لأنهما تردُّد أو نحُوه فيما من شأنه أن يقع في الخارج أولا يقع، فكأنَّه اجتَزأ بذلك لعدم تأتِّى خلافه.

وأما سائر الأقسام فعلى مقتَضَى الإطلاق /. وعلى أنه كذلك فَعل ١٧٩/٣
في «التسهيل» فلم يعيِّن لها موضعا إلا في وقوعها بمعنى (ولا) فإنه قيَّده بالنهي والنفي[٥]، بخلاف مافَعل في «الفوائد المَحْويَّة [٦]».

---

(١) الكتاب ٣/١٨٥.

(٢) سورة النور / آية : ٦١.

(٣) سورة النور / آية : ٦١.

(٤) سورة الإنسان / آية : ٢٤.

(٥) التسهيل : ١٧٦.

(٦) من كتب الناظم، ذكره السيوطي في بغية الوعاة...

والجواب عن الثاني أن مرادفة (أو) للواو، ومعاقبتَها لها معلوم أنه أراد به كون (أو) لمعنى الجمع، وهذا هو النادر كما قال.

وأما وقوع الواو موقع (أو) في الإباحة فليس على معنى الجمع المُطْلَق، وذلك أن العرب قالت : خُذْهُ بما عَزَّ أو هَانَ، وهو الأكثر، وقال بعضهم : خذه بما عَزَّ وهَانَ[١]. فإذا كان بـ(أو) فالمعنى : خذه بالهَيِّن، فإن لم تَقْدِر فبالعَزِيز، فإن لم تقدر فبهما جميعا. والمعنى : لايَفُوتَنَّك على حال، وهو المعنى في قولهم : جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينِ[٢]، فـ (أو) بمعنى الواو في الحالة الثالثة، والواو في معنى (أو) في الحالة الأولى والثانية.

فليست (أو) بمعنى (الواو) على الإطلاق، ولا (الواو) بمعنى نفسها على الإطلاق. ولذلك قال سيبويه : وكلٌّ واحدة منهما تُجزىء من أختها في معنى : لايَفُوتَنَّك على حال[٣].

فليس إطلاق المؤلف أن (الواو) تَحْسُن في موضع (أو) الإباحية يَحْسُن على هذا، ولم يَثبت تخلُّصُ (أو) فيها لمعنى (الواو) إلا باعتبارٍ ما.

وكذلك (أو) التَّقْسيميَّة، القولُ فيها كالقول في هذه، لاتكون (الواو) فيها إلا في معنى (أو) وذلك أن الرجل قد يَشترى دارًا بجميع حقوقها، داخلَها وخارجَها، أو داخلَها وليس لها من خارجٍ حق. فإذن قال الكاتب : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ عنها ـ عَمَّ جميعَ حقوقها، قليلةً كانت أو كثيرةً، داخلاً أو

---

(١) من شواهد سيبويه في الكتاب ٣/١٨٤.

(٢) سبق التعريف بهما.

(٣) الكتاب ٣/١٨٥.

خارجًا، أو داخلاً لا خارجًا، فإن ذكر هنا (الواوَ) على معناها من الجمع المطلق، أثبتتْ حقوقًا داخلاً وخارجًا، وقد لايكون لها حَقٌّ خارجًا. فإذا قال : (أو) وقعت على الداخل والخارج، وعلى الداخل وحده إن لم يكن لها من خارج حَقٌّ. وجاز ذلك للمعنى الذى فيها من التقسيم، فإذا وقعت (الواو) هنا، وقد سُمع، حُمِلت على معنى (أو) على تقدير : إن كان داخلا، وإن كان خارجا.

فإذا تبيَّن هذا علمتَ أن)(أو) في الإباحة وفي التقسيم ليست معاقِبة للواو الجامعة على معناها الأصيلِ أَصْلاً، وإنما تقع على معناه الأصيل نادرًا – كما قال – في غير الإباحة والتقسيم.

ولأجل مايعرِض للواو في الإباحة من معنى (أو) ذهب مالك[1] في آية أصناف الزكاة {إنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلفُقَراءِ والْمَسَاكِينِ والعَامِلِينَ عَلَيْها[2]} إلى آخرها – إلى جواز إعطاء بعض الأصناف دون بعض ؛ لأنها معطوفة بالواو في موضع الإباحة وموضعُ الإباحة تقع الواو لواو فيه مُجْزِئة من (أو) كما قال سيبويه[3].

وأما على رأى غيره فالواو محمولة على أصلها عنده من الجمع المطلق. وأما ما اعتُرض به في النَّفْى وشِبْهه فغير وارد، فإن النفي إنما يتسلَّط على مااستقرَّ في الإيجاب، وإذا كان الإيجاب في الإباحة على معنى أن كل واحد من المذكورات مباح لك على الانفراد والاجتماع فنفىُ هذا نفىٌ على الانفراد والاجتماع. ومنه قوله : «وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا}[4].

(١) يقصد مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، وصاحب المذهب (ت ١٧٩هـ).
(٢) سورة التوبة : آية ٦٠.
(٣) الكتاب ٣ / ١٨٥.
(٤) سورة الإنسان : آية ٢٤.

فـ(أو) على بابها، وتفسير ابن / مـالك لها بـ(ولا[1]) تفسيرُ معنًى ١٨٠/٣
لاتفسيرُ لفظ، وعلى هذا الترتيب يجرى النفي في التخيير أيضا. فكلام الناظم وتقسيمه صحيح، لا تداخل فيه. والله أعلم. ثم قال :

ومِـثْلُ أَوْ فِى القَصْـدِ إمَّـا الثَّـانِيَـهْ
في نَحْـوِ إمَّـا ذِى وإمَّـا النَّائِيَـهْ

قوله : «إمَّا الثَّانِيَة» يُشعر بأن ثَمَّ (إمَّا) أُولَى لابد منها في الكلام. وهذا صحيح في القياس، فإنك تقول : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) و(اضْرِبْ وُمَّا بِشْرًا إمَّا بَكْرًا) فلا يجوز أن يؤتى في الكلام بواحدة، وماجاء من ذلك فنادرٌ لايقاس عليه. ومثال ذلك قول ذي الرُّمة أو الفرزدق، وأنشده الفارسي[2].

تُهَـاضُ بِدَارٍ قَـدْ تَقَـادمَ عَـهْـدُهَا
وإمَّـا بـأَمْـوَاتٍ أَلَمَّ خَـيَـالُـهَـا

وأنشد سيبويه للنَّمِرِ تَوْلَب[3]:

---

(١) التسهيل : ١٧٦.

(٢) هو للفرزدق، ديوانه ٦١٨، ومعانى القرآن للفراء ١/٣٩٠، وابن يعيش ٨/١٠٢، والهمع ٥/٢٥٤، والأشمونى ٣/١١٠، والخزانة ١١/٧٦.
من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبدالملك ويهجو الحجاج. هاص العظم : كسره بعد الخبر. والخيال: صورة الشيء في الذهن. وقبله :
فكيفَ بنفسٍ كلمـا قلت أَشْرَفَتْ   على البُرْءِ من دَهْماءَ هِيضَ اندمالُها

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ١/٢٦٧، والمقتضب ٣/٢٨، والخصائص ٢/٤٤١، وابن يعيش ٨/١٠٢، والخزانة ١١/٩٣ يصف وعلا بأنه لاينجو من الموت. والرواعد : جمع راعدة، وهى السحابة ذات الرعد. والصيف : المطر الذى ينزل في الصيف. ولم يعدم : لايعدم الماء في الخريف أيضا، فهو في رِىّ دائم. يريد الشاعر أن يقول : إن أحدا لا ينجو من الهلاك، ولو نجا أحد منه لكان أحق شَىء بالنجاة هذا الوعل الذى يعيش في جبل منيع، وفيه رعيه وشربه.

سَـــقَـــتْـــهُ الرَّوَاعِـــدُ مِنْ صَـــيِّفٍ

وإنْ مِنْ خَـــــرِيفٍ فَلَنْ يَعْـــدَمَـــا

أصله عند سيبويه : وإمَّا من خَرِيف، فحذَف (ما)[1] كما قال، أنشده أيضا[2]:

لَقَـدْ كَـذَبَتْكَ نَفْـسُكَ فَـاكْـذِبَنْهَـا

فَـإنْ جَـزَعًـا وإنْ إجْـمَـالَ صَـبْـرِ

تقديره : فإمَّا جزعًا وإما إجمالَ صبر.

وهذا كله محفوظ غيرَ مقيس، فلأجل هذا بَنى الناظم على تكرار (إمَّا) في الكلام.

ويريد أن (إمَّا) الثانية في قولك : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) و(اضربْ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً) مثلُ (أو) في المعنى المقصود بها، من أنها في المحصول لأحد الشيئين أو الأشياء، وفي التفصيل لتلك المعاني المذكورة في (أو) فتكون للتخيير نحو : اطْعَمْ إمَّا سمكًا وإمَّا لبنًا، وفي الكتاب العزيز {إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أَنْ تَتَّخذَ فِيهِمْ حُسْنًا[3]} وقال تعالى : {فَشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً[4]} وتكون للإباحة نحو : جالسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سِيرِين[5]:

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٢) الكتاب ٢٦٦/١، ٣٣٢/٣، والمقتضب ٢٨/٣، وابن يعيش ١٠١/٨، ١٠٤، والهمع ٢٥٤/٥، والخزانة ١١/ ١٠٩

والبيت لدريد بن الصمة، من قصيدة يرثي بها معاوية أخا الخنساء، ويروى «فاكذبيها) على أنه خطاب للمؤنث، وهو الصواب كما في الخزانة.

وكذبتك نفسك : منتك الأماني، وخيَّلت إليك من الآمال مالا يكاد يكون. والجزع : نقيض الصبر.

(٣) سورة الكهف / آية : ٨٦.

(٤) سورة محمد / آية : ٤.

(٥) سبقت ترجمتهما .

وتكون للتقسيم نحو قولك : الناسُ إمَّا منصورٌ وإمَّا مخذولٌ، ومنه في القرآن {إنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إمَّا شَاكِرًا وإمَّا كَفُورًا[1]} وقال الراجز[2]:

الْبَسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَهَا

إمَّا نَعِيمَهَا وإمَّا بُوسَهَا

وأنشد ابن جِنِّي وغيره[3]:

يالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا

إمَّا إلى جَنَّةٍ إمَّا إلى نَارِ

وتكون للإبهام كقولك : (قام إمَّا زيدٌ وإما عمرٌو) وأنت عالم، ولكنك أبهمتَ على المخاطب.

وتكون للشك، وهو أظهر المعاني فيها نحو (رأيتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا) فعلى الجملة هى جارية في معانيها مجرى (أو) وإنما قال : «في القَصْد» ولم

---

(١) سورة الإنسان / آية : ٣.

(٢) هو بيهس الفزارى، قاله حين شق قميصه فغطى به رأسه، وكشف استه بعد مقتل إخوته الستة، يريد أنه افتضح بأمرهم، وأنه إن لم يثأر لهم فهو كالمقنع رأسه واسته مكشوفة. وكان بيهس يحمَّق.

واللبوس : كل ما يلبس. وهو مثل سائر، يضرب في تلقى كل حالة بما يليق بها.

وانظر : المستقصى للزمخشري ٣٠٤/١، واللسان (لبس) والمساعد ٤٦٠/٢.

(٣) المحتسب ٤١/١، ٢٨٤، وابن يعيش ٧٥/٦، والهمع ٥/ ٢٥٤، والتصريح ١٤٦/٢، والأشمونى ١٠٩/٣، والمساعد ٤٦١/٢، والخزانة ٨٦/١١

والبيت لسعد بن قرط. والنعامة : طائر معروف. وتقول العرب للقوم إذا ارتحلوا عن منازلهم وتفرقوا : خفت نعامتهم، شالت نعامتهم، لأن النعامة موصوفة بالخفة وسرعة الذهاب والهرب. ويقال : إنه كناية عن الموت. وهو مثل سائر، ويروى «أَيْما» بفتح الهمزة، و(إيما) بكسرها.

وانظر : المستقصى للزمخشري ١٢٥/٢، واللسان (نعم).

يُطلق القول في المماثلة، احترازاً من توهُّم كونها مثلَها في الحكم اللفظي أيضا، وهو العطف، فكأنه نفي أن تكون (إمَّا) من حروف العطف، ولذلك لم يعدها في صدر الباب من جملة الحروف العاطفة كما عَدَّ (أو) فَبيَّن أنها مثل (أو) في المعنى لا في اللفظ.

وهذا هو أحد المذاهب الثلاثة، أنها ليست بعاطفة، وهو مذهب يونس وابن كَيْسان والفارسي وجماعة.

وذهب طائفة منهم الزجَّاجي والصَّيْمَرى والجزُوُلى، إلى أنها حرف عطف كـ(أو) ومن الناس من زعم أنها مع (الواو) حرفٌ واحدٌ عاطف.

/ والصحيح ماذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب، للزوم الواو لها في كل موضع، وهى حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إمَّا) ١٨١/٣
عاطفة أيضا لَلَزم اجتماع حرفَىْ عطف في غير ضرورة، كقولك : (إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ) فلا يقال : (إمَّا زيدٌ إمَّا عمرٌو) إلا في الشعر، نحو[١]:

* إمَّا إلى جَنَّةٍ إمَّا إلى نَارِ *

فهذا كقوله[٢]:

كَيْفَ أصْبحَتَ كيفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا

يَزْرَعُ الوُدَّ في فُـــؤَادِ الكَرِيمِ

تقديره : كيف أصبحتَ؟ وكيف أمسيتَ؟ فكذلك تقدير البيت : إما

---

(١) صدره :

ياليتما أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُها

وسبق الاشتشهادبه .

(٢) الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، والهمع ٥/٢٧٤، والدرر ٢/١٩٣، والأشمونى ٣/١١٦، وديوان المعانى للعسكرى ٢/٢٢٥، ويروى «يغرس الورد»
وقائله مجهول. ومعناه أن إبداء التحية يسبب المودة والمحبة بين الناس.

إلى جَنَّةٍ وإما إلى نار.

وأما القائل بأنها عاطفة فشُبْهته مايلزم على كون (الواو) وهى العاطفة من التدافع، وهو الجَمْعُ اعتبارًا بالواو، والتفريق اعتبارًا بـ(إمَّا)

وأيضا فإن سيبويه ذكر (إمَّا) في جملة الحروف العاطفة[1]، فالظاهر أنها كذلك، وهذا لا شُبْهة فيه.

فأما التدافع فغير ثابت، لأنه يُتَصَوَّر بقاء كل واحد من الحرفين على وضعه الأصلي، فيُستفاد من (الواو) الجمع بين الشيئين أو الأشياء في المعنى الذى سِيقت له (إمَّا) من الشكِّ أو غيرِه، كما أن (لَكِن) لإفادة معنى الاستدراك، و(الواو) معها على وضعها من العطف اتفاقا.

وأمَّا ذِكْرُ سيبويه لها مع الحروف العاطفة فتَجَوُّز لملازمتها لحرف العطف، كما تجوزُّوا في ألفَىْ (صَحْراء) ونحوه، والحرف المُجابِ به للشرط والقسم. ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك .

وأما المذهب الثالث فأُلْزِم أن يقول بذلك في (وَلكِن) ولا قائل به. وفُرِّق بملازمة الواو لـ(إمَّا) دون (لكن) وأجيب بأن تجريد (لكن) من الواو لم يثبت من كلام العرب، وهو ظاهر كلام سيبويه، مع أنه قائل بأنها حرف عطف، وكذلك مَنعه يونس. وفي ذلك كلام أوسع من هذا. فالأظهر ماذهب إليه الناظم. والله أعلم.

فإن قيل : هذا الكلام فيه إشكال من وجهين :

أحدهما أن الناظم أحال في معانى (إمَّا) على معانى (أو) وقد قَدَّم لـ(أو) سبعة معانٍ، فاقتضى أن (إمَّا) كذلك، وهذا غير صحيح، فإن معنى (الإضراب) ومعنى (الواو) مفقودان فيها، فإطلاقُ المماثلة غير صحيح.

---

(١) الكتاب ٤٢٦/١.

والثاني على تسليم ماتقدَّم فإطلاقه أيضا مُشكل، لأن (أو) يحتمل الكلامُ معها أمرين، أن يكون مبنيًا أوَّلاً على الشك، وأن يكون مبنيًا على اليقين، ثم عَرض الشكُّ فاستدركه، بخلاف (إمَّا) فإن الكلام معها مبنيٌّ على الشك بلا بُدٍّ. ولذلك وَقعت في أول الكلام لتُؤْذِن بالمراد، فهذا في الشك، ولايَبْعد مثله في الإبهام وغيره.

فالجواب عن الأول أن المعاني المعتَمدَ على القياس فيها، والمشهورةَ في (أو) هى الخمسة التى تشاركها فيها. وأما المعنيان الباقيان فمن القِلَّة بمكان. ولذلك أشار إلى (النَّقْل) في معنى (الإضراب) حين قال : «وإِضْرابٌ بها أيضًا نُمِى» وصرَّح بـ(النُّدُور) في معنى (الواو) بقوله : «وربَّمَا عَاقَبتِ الوَاوَ» فلما كانت كذلك في المعنين لم يعتبر بهما[1]، وصارت / المماثلة راجعة إلى ماكان قياسا. ١٨٢/٣

وعن الثاني أن إطلاقه للمماثلة إنما هى بالنسبة إلى (إمَّا) الثانية، ولا شك أنها مثل (أو) في إعطاء الشك أو الإبهام أو التخيير أو غير ذلك من المعاني، لافرق بينهما في هذا، وأما بناء الكلام على الشك أو غيرِه حتمًا مع (إمَّا) فإنما حصل بـ(إمَّا) الأولى لا الثانية، ولذلك عَرَّفوا الأولى بأنها حرفُ إشعارٍ بما سبِقت له الثانيةُ، ويَعْضُد ذلك أنها إذا جاءت في الشعر غيرَ مكرَّرة فالفراء يجعلها كـ(أو) كما في قول الفرزدق أو غيره[2]:

---

(١) على حاشية الأصل «لم يعتد بهما» وهما سواء.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه .

تُهَـــاضُ بِدَارٍ قَـــدْ تَقَـــادَمَ عَـــهْـــدُهَا

وإمَّـــا بأمْـــوَاتٍ ألَمَّ خَـــيَـــالُهـــا

كأنه قال : أو بأموات، فتَصلح إذ ذاك لما تصلح له (أو) ولما كانت (أو) غير متعرضَةٍ لما قبلها كانت (إمَّا) الثانية كذلك. وكونُ البناء على الشك يَأتى من جهة أخرى لايَضُرُّ في صحة أداء اللفظ معناه.

وإذا ثبت هذا كان قول الناظم : «ومثلُ أوْ فى القَصْدِ إمَّا الثَّانِيَهْ» صحيحا بإطلاق، وزال الإشكال، والحمد لله.

وأتى لـ(إمَّا) بمثال، وهو قوله : «إمَّا ذِى وإمَّا النَّائيَهْ» و«ذِى» إشارة إلى القريب، و«النائية» البعيدة، فكأنه قال : (إمَّا) القريبة، و(إمَّا) البعيدة.

وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْـــيًـــا اوْ نَـهْـــيًـــا ولاَ

نِـدَاءً اوْ أَمْـــــرًا أَوِ اثْبَـــــاتًـا تَـلاَ

قد تقدم أولَ الباب. عَدُّه (لَكِنْ) من حروف العطف، ونَبَّه على أنها مُخْتَلَفٌ فيها.

فذهب الناظم إلى إثباتها عاطفة، وهو رأى الأكثر. وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة، وإنما معناها عنده الاستدراك[(١)]. وإليـــه ذهب المؤلف في «التسهيل» و«شرحه»[(٢)] هذا إذا وقع بعدها المفرد، وكانت بغير واو.

فإن وقعت (الواو) قبلها فالعطف للواو، و«لَكِنْ» تؤدى معناها الزائد على العطف.

ودَلَّ على هذا من كلام الناظم عَدُّه لها حرفَ عطف، لأن حرف العطف لايدخل على مثله.

---

(١) انظر رأى يونس في شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣ .

(٢) التسهيل : ١٧٤، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٣ ـ أ).

ومن هنا ادُّعِيَ في (إمَّا) أنها غير عاطفة. وكذلك إذا وقع بعدها المفرد، فذلك موضع كلامه، لأنه إنما تكلَّم في عطف المفردات لا في عطف الجمل، وعلى أن الخلاف في (لَكِنْ) إذا وقع بعدها الجملة. ولكن الناظم لم يَقصد ذكر ذلك، ودَلَّ على هذا القصد من كلامه شرطُ النفي قبل (لَكِنْ) وإذا وقعت بعدها الجملة لايُشترط فيها ذلك.

والأظهر ماذهب إليه ههنا، لأن سيبويه قد عدها من الحروف المشرِكة ، وقَرَنها بـ(بَلْ، ولاَ) بل وشَبَّهها في التشريك بـ(الواو، والفاء، وثم) وغيرها[(١)].

وقد احتَجَّ في «الشرح[(٢)]» لنفي كونها حرفَ عطف بأنها لم يُسمع فيها إسقاطُ (الواو) وأن ماجاء من نحو قولهم : ماقام زيدٌ لكنْ عمرٌو، ومارأيت زيدًا لكنْ عَمْرًا، فمن كلام النحويين لامن كلام العرب. قال : ولذلك لم يمثِّل سيبويه في العطف إلا بـ(ولكن) بالواو، إذ قال : مامررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنطالحٌ أراد[(٣)]: ومثل (بل) في العطف.

قال المؤلف[(٤)]: وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يُجيز العطف / بها غير مَسبوقة بواو، وتَرك التمثيلَ به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب. ١٨٣/٣

ثم قال : ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال، لأنه، على ماقَدَّرتْه، معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحَقُّ المعطوف

---

(١) الكتاب ٤٣٥/١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ ـ أ).

(٣) الكتاب ٤٣٥/١.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ ـ أ).

بالواو أن يكون موافقا لما قبلها، فالواجب أن يُجعل من (عطف الجمل) ويُضْمر له عامل، وكأنه قال : ماقام زيدٌ لكن قام عمرو وما رأيت زيداً لكن رأيتُ عمراً، لأن الجملة المعطوفة [بالواو] يجوز كونها موافقة ومخالفة، نحو : قام زيدٌ وقام عمروٌ، ونحو : قام زيدٌ ولم يقم عمروٌ[1].

وما قالهُ فيه نظر؛ فإن النحويين لايَخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياسُ إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم أن يُجيزوا إسقاط الواو من (ولكن) كما لم يَجُزْ لهم ذلك مع (إمَّا) الثانية، وفي غير ذلك. وإنما الشأن القياسُ على ماسُمع.

وأشدُّ من هذا أنه ادَّعَى على سيبويه أنه قائل بكونها حرفَ عطف غيرَ مسبوقة بواو، ثم يمثِّل بالمسبوقة بالواو محافظةً على السَّماع، فسيبويه إذاً خالف، وذهب إلى غير مسموع. وهذا مخالف لما عُلم من مذهبه في اتِّباع المسموع، فلا يُعَوَّل على ماتَأَوَّل المؤلف على سيبويه هنا، نعم هل مذهب سيبويه أنها عاطفة دون واو أم لا؟ هذا النظرُ فيه موضع آخر.

وأما ما أورده من الإشكال، والتَزم بسببه مِنْ جَعْل المسألة من باب (عطف الجمل) فلا يَسْتَتِبُّ له، لأنه إن تَأَتَّى له في المرفوع والمنصوب فلا يتأتى له في مثال سيبويه : مامررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ[2]، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، جَرَّ فيهما، وقد سَلَّم ابن مالك أن مِثْل هذا مسموع.

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ ـ أ) مع اختلاف هيّن في الألفاظ، وما بين الحاصرتين زيادة من : شرح التسهيل.

(٢) الكتاب ١/٤٣٥.

والجواب عن الإشكال أن العطف مع (لكن) وإن كان من عطف المفردات في حكم عطف الجمل، فاغتُفر لذلك، مع أن عطف المفردات معها صحيح بنص سيبويه[١].

بهذا وَجَّهه الأستاذ أبو عبدالله ابن الفخار شيخنا رحمه الله[٢]، فالأظهر ماذهب إليه الناظم هنا من كون (لكن) ثابتة الحكم في الحروف العاطفة. وكثيرا مايخالف هنا رأيَه في «التسهيل» وقد تقدم من ذلك أشياء. وستأتى أُخَر إن شاء الله تعالى.

واعلم أن (لَكِنْ) على وجهين كما أُشِير إليه، أحدهما أن تقع في عطف الجمل، فهذه لايُقتصر بها على نفيٍ دون إثبات، ولا على نهيٍ دون أمر، بل تكون بعد الإثبات كما تقع بعد النفي، فتقول : قام القومُ لكنْ عمروٌ لم يَقُمْ، وتقول : لم يَقُم القومُ لكنْ عمرٌو قام.

وكذلك تقع بعد الأمر كما تقع بعد النهي وغيره، فتقول : أكرمْ زيدًا لكنْ عمرًا لا تُكْرِمْه، وما أشبه ذلك، لكن بشرط أن يكون مابعدها مخالفا لماقبلها، ولم يَتكلَّم الناظمُ في هذا الوجه.

والثاني أن تَعطف المفردات، وهى التى أخذ في تقرير حكمها، فَبيَّن أنها تقع بعد (النفي، والنهى) فلا تقع بعد (الإثبات) فتقول : ماوجدتُنى عاذلاً لكنْ عاذرًا، فلا تَكُنْ لى خاذلاً لكنْ ناصراً.

ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيدًا لكنْ عمرًا، ومررتُ بصالحٍ لكن طالحٍ. قال سيبويه : فإن قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ فهو محال لأن (لكن) لايُتدارَك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثْبَت بها بعد النفي[٣]. يريد : لايُتدارك بها

---

(١) المرجع السابق ١/٤٣٥.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

الغلط / والنسيان كما يُتدارك بـ(بَلْ) ولو كانت يُتَدارك بها لصح ١٨٤/٣
وقوعها بعد الإثبات والنَّفْى.

وهذا رأى البصريين أنها لا تقع إلا بعد النَّفْى، والنَّهْىُ نوعٌ من النفي.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بها في الإثبات كالنفي.

وحجة البصريين ماتقدم من كلام سيبويه، وأن العطف بها في الإثبات إنما يكون في الغلَط والنِّسيان، لأنك تُثْبت بها للثاني ماأثبته للأول، فيُعلم أن الأول مَرجوع عنه. وهذا مستغنًى عنه بـ(بَلْ) في الإثبات، وبقي حكمها في النفي على أصله.

والاستغناء كثير في كلام العرب، وقد بَوَّب عليه ابن جِنّى في «الخصائص»[1]. وأتى له بنظائر كثيرة، ونَبَّه عليه سيبويه في مواضع كثيرة، وعَدَّه من الأصول الثابتة، وبَنى في التَّعليل على مقتضاه، فهذا من ذلك.

وشُبْهة الكوفيين القياسُ على (بل) فإنها يُتَدارَك بها في الإثبات كما يُتدارك بها في النفي باتفاق، فكذلك ينبغي في (لكن) لأنها بمعناها. وأُجيب بأنه لايلزم من الاشتراك في المعنى الاشتراكُ في الأحكام اللفظية. ألاَ ترى أنه يَحسن دخول الواو على (لكن) ولايحسن دخولها على (بَلْ) فإن ساغ الاجتماع في الأحكام عند الاجتماع في المعنى فَلْيَسُغْ مثلُ هذا، وهو غير سائغ باتفاق. فلما لم يكن الأمر كذلك لم يلزم ماقلوه[2]. وأيضا فإذا

(١) جـ ١ ص ٢٦٦.

(٢) انظر هذا الخلاف وأدلة كل فريق في الإنصاف (٢/٤٨٤) وهى المسألة الثامنة والستون.

كـان عطف (بل) في الإثبات لايُتصـور إلا على الغلَط والنسيـان، وهو قليل في كلام العرب، لـم يلزم أن يُحمل عليه في (لكن) حتى يُسمع، ولم يُسمع ذلك، فلا سبيل إلى القول به.

وقوله : «وأَوْلِ لَكِنْ» «لكن» : مفعول أول، و«نفيًا» مفعول ثان لـ (أَوْلِ) يريد : أَوْلِ هذا الحرفَ نفيًا، أى اجعله يليه بعده.

ثم قال : « ولا نداءً أَوْ أمرًا أوِ اثْباتًا تلا » .

«نداءً» وما بعده منصوب بـ(تَلاَ) والجملة خبر المبتدأ الذى هو «لا» كأنه قال :و «لا» تَلاَ كذا وكذا،

ويعنى أن العطف بـ(لا) إنما يكون بعد هذه الثلاثة، وهى النداء، والأمر، والإثبات. وهو الخبر المثبَت.

فالنداء نحو : يازيدُ لا عمروُ، ويا سلمانُ لا قاسمُ. والأمر نحو قولك : اضْرِبْ زيدًا لا عمرًا. ويدخل فيه الدعاء نحو : اللهمَّ ارحَمْ زيدًا لا عمرًا، واغْفِرْ لمحمدٍ لا لفلانٍ، وكذلك : غَفَرَ اللهُ لزيدٍ لا لعمروٍ. ومن كلامهم «بِهِ لا بظَبْيٍ بالصَّرائمِ أَعْفَرَ[(١)]» معناه: أحلَّ اللهُ الداهيةَ به لابكذا. وقالوا : «أَمْتٌ في الحَجرِ لافيكَ[(٢)]».

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد : ٧٨، واللسان (صرم، ظبا)

والصرائم : جمع صريمة، وهى القطعة المنقطعة من معظم الرمل. والأعفر من الظباء : الذى تعلو بياضه حمرة. يدعو عليه بأن يكون ماأصابه لازما له، مؤثرا فيه، وألا يكون مثل الظبي في سلامته منه، لأن الظباء لاداء لها، وهى أصح الحيوان.

(٢) اللسان (أمت) وفيه «والأَمْت : العوج، قال سيبويه : وقالوا : أَمْتٌ في الحجر لا فيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى يوصف بالخلود والبقاء؛ ألا تراه كيف قال :

ماأنعَم العيْش لو أن الفتى حَجَرٌ ... تنبو الحوادثُ عنه وهو ملْمومُ»

والإثبات نحو : رأيتُ زيدًا لا عمرًا، وجاءني محمدٌ لا أخوك. وما أشبه ذلك.

ولما حصَر مواضع العطف بـ(لا) دَلَّ على أن ماسواها لايُعطف فيه بها، كالنَّفْي والنَّهْي، فلا يقال : ماقام زيدٌ لا عمروٌ ، ولاتضربْ زيدًا لا عمرًا، لعدم صحة المخالفة بين ماقبلها وما بعدها، فيفسد ماوُضعت له (لا) من كون(لا) يخالف مابعدها ماقبلها، فإن قدَّرْتَ مابعدها موجَبا، و(لا) نفيٌ للنفي ـ لزم مخالفةُ وضعها، بأن صارت تُوجب مابعدها لا تَنفيه.

وكذلك لاتقع بعد الاستفهام، فلا تقول : هل رأيتَ زيدًا لا عمرًا.

قال بعضهم : لأن (لا) لنفي الثاني عَمَّا دَخل فيه الأول، ولم يَدخل الأولُ بعد الاستفهام في / شيِء، فلم يصلح أن يُنفى بها مالم يَتَحصَّل. ١٨٥/٣

ثم النظر في أمرين، أحدهما في مواقع الخلاف في هذه المسألة، وذلك ثلاثة مواضع :

الأول : النداء، فقد زعم بعضهم أن العطف بـ(لا) في النداء لم يَأْتِ عليه شاهد من كلام العرب، وإنما أجُيز على مااقتضاه المعنى والقياس .

وهذا الذى قال غيرُ بَيِّن، فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف على المنادى : يازيدُ لاعمروٌ (١)، والظاهر أنه لا يمثِّل إلا بما سَمع بعينه، أو ما سمع مِثْلَه.

وقال ابن خروف : إن العطف في النداء بجميع حروف العطف سائغ، فالظاهر خلاف ما قال .

---

(١) الكتاب ١٨٦/٢.

والثانـــي : أنه ذَكر من مـواضـع العطف الخـبَـر المثـبَت، وأطلق فـيـه، فـاقـتـضى جـواز العطف بهـا بعـد الماضى نحـو : قـام زيدٌ لا عـمـرٌو، وهو رأى جماعة.

وذهب بعـضـهـم، وهو رأى ابن أبي الربيع[1]، إلى المنـع إلا مـع التِّكرار، فإنك إذا عطفت بها بعد الماضى فقلت قام زيدٌ لا عمرٌو ـ كان التقدير : قام زيدٌ لا قـام عمرٌو، بناء على أن المعطوف على تقدير تكرير العامل، ولو أعدتَ العامل للَزم التكرارُ فقلت : لاقام عمرٌو (ولا قام أخوه، إذ لايقال : لاقام زيد)[2] ياهذا ، فكذلك ما كان فى تقديره .

والأرجح ظاهُـــر مـذهـــب الناظـــم من الجـواز ، لأن مـابَنَوْا عليـه من التقـدير غـــير مسوِّغ لما قالـــوا ، فإن تقـــدير التكرار ليس بحقيقى حتى يعـتبر اعـتبـارَ المنطوق به ، وإلالزم ألاَّ يوجـد العطف فى المفــردات البـتَّة ، إذ مـامن معطوف إلا وهو على تقدير تكــرار العـامل ، فـإذا اعتـبَرت فـيـه تكرار العامل صار المفرد جملةً مع العامل ، فزال عطفُ المفردات رأسًا ، وهذا باطل باتفاق . وإذا كان كذلك لم يكن العامل المقدَّر هنا فى حكم المنطوق به ، فلا يلزم ما قال .

وأيضًا فالسماع موافق للقول بالجـواز إذا سُلِّم أن المقدَّر والمنطـوقَ بــه سـواء فى الحكـم ، فـفى الكتـاب الكريم { فَـلاَ اقْـتَـحـم العَـقَـبَـةَ }[3] ، وقـــال

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٢٠٢

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) سورة البلد / آية : ١١.

الراجز[1] :

إنْ تَغْـفِـرِ اللَّهُمَّ تَغْـفِـرْ جَـمًّـا

وأىُّ عَـبْـدٍ لَـكَ لاَ أَلَـمَّـا

وقال الآخر ، وهو امرؤ القيس ، فى العطف بها بعد الماضى [2]:

كـأنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُـونِهِ

عُـقَـابُ تَنُوفَى لاعُـقَـابُ القَـواعِلِ

والثالث أن النفى ، بمقتضى ماقال ، لايُعطف بـ (لا) بعده ، ونُقل عن الكسائى جواز ذلك ، والسَّماع يَمنع من ذلك ، إذ هو مفقود فى هذه المسألة ، وقد تقدم وجه ذلك .

واستُدِلَّ له على الجواز بقوله تعالى : {لاتُكَلَّفُ نَفْسٌ إلاَّ وُسْعَهَا لاتُضَارَّ

---

(١) ابن الشجري ١٤٤/١ ، ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، والمغنى ٢٤٤ ، والإنصاف ٧٦ ، والخزانة ٢٩٥/٢ ، والجامع الصغير ١٠٦/١ ، واللسان (لم).

والرجز لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند موته. وقد أخذه أبو خراش الهذلي وضمه إلى بيت آخر، وكان يقولهما بين الصفا والمروة، والأول هو قوله :

لا هُمَّ هذا خامسٌ إِ تَمَّا أَتَمَّهُ اللَّهُ وقـد أتَمَّا

وقد تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم، فصار من جملة الحديث الشريف. ومعناه : إن تغفر ذنوب عبادك فقد غفرت ذنوبا كثير، فإن جميع عبادك خطاءُون.

وقوله : « لا ألَمَّا » أي لم يفعل معصية.

(٢) ديوانه ٩٤ ، والخصائص ١٩١/٣ ، والمغنى ٢٤٢ ، والتصريح ١٥٠/٢ ، والأشمونى ١١١/٣ ، والخزانة ١٧٧/١١

ودثار : راعى إبل امرىء القيس . ،اللبون : النواق نوات اللبن . والقواعل : الجبال الصغار . وحلقت : ارتفعت . والعقاب : طائر كاسر معروف . وتنوفى : جبل مشرف عال .

وكان امرؤ القيس نزل بطيئ فأغير على إبله فنهبت ، فهو يقول : كأنما اختطفتها عقاب . فحلقت بها فى الجو فلا يرجى رجوعها ، كما لايطمع فيما نالته هذه العقاب .

والَدةُ بولَدِهَا][1] ، وهذا ليس مما نحن فيه ، بل الجملة الثانية بَيانٌ للأولى أو بدلُ منها ، وليست (لا) الثانية عاطفة .

فإن قيل : هذا الكلام معتَرض من وجهين :

أحدهما: أن العطف بـ (لا) قد يجوز فى موضع لايكون السابق قبله نداًء ، ولا أمرًا ، ولا إثباتاً ، وذلك فى التحضيض والعَرْض ، فتقول : هَلاَّ ضربتَ زيدًا لا عمرًا ، وألاَ أكرمتَ عمرًا لابشْرًا ، وما أشبه ذلك ، بخلاف الاستفهام / كما تقدم . وحصْرُ الناظم مواضعَ العطف يَقتضى ١٨٦/٣
ألاَّ يُعطف بها بعد هذين ، وهو غير مستقيم .

والثانى : أنه يَدخل له فى قسم الإثبات أن تقول : قام رجلُ لا عمروُ ، ورأيت امرأةً لاهندًا ، وما أشبه ذلك ، وهم قد نَصُّوا على أن ذلك لايجوز ، إذ شرطوا فى العطف بـ (لا) أن يكون الاسم الذى قبلها لا يصح تَنَاوُله لما بعدها ، لأن العطف بها إنما جئ به على جهة التأكيد لصحة الاقتصار على الأول دون الثانى ، وذلك لأن العطف بها إذا قلت : قام زيدُ لا عمروٌ وَرَد على مَن ظَنَّ قيامَ زيدٍ وعمروٍ ومعًا ، أو ظَنَّ قيام عمروٍ لا زيدٍ ، فلو قلت : قام زيدُ ، واقتصرتَ لجاز ، ولكنك أكَّدتَ ، فصار الكلام بمنزلة مالوقلت : إنَّما قام زيدُ ، أو ما قام إلاَّ زيدُ ، ولذلك لايُعطف مع (إلاَّ) بلا ، لأن (ما) و (إلا) كالعِوَض من ذلك ، فلم يجز اجتماعهما .

وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون ما بعد (لا) ظاهَر المنافاةِ لما قبلها ، بحيث لايصح تناولُ ماقبلها لما بعدها .

---

(١) سورة البقرة / آية : ٢٢٣ .

وكذلك لاتقول : قام زيدٌ لارجلٌ ، وهو عكس المسألة الأولى ، ولا قام رجلٌ لافارسٌ ، على العطف ، ولا ما أشبه ذلك .

وما جاء من نحو : مررتُ برجلٍ لافارسٍ ولاشُجاعٍ - فعلى النعت لا على العطف بـ (لا) وكلام الناظم يتناول ذلك كلَّه ، فكان غيرَ سديد .

فالجواب عن الأول أن العَرْض والتحضيض راجعان في المعنى إلى الأمر ، فما جاز في الأمر جاز فيهما .

وأما الثانى فلا جواب لى عنه ، والموضع محل نظر .والله أعلم .

وبَلْ كلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا
كلَمْ أَكُنْ فى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا
وانْقُل بِهَا لِلثَّانِ حُكَم الأوَّلِ
فى الخَبرِ المُثْبَتِ والأمْرِ الجَلِي

جَعَل (بل) هنا على وجهين :

أحدهما : أن تقع موقع (لَكِنْ) وذلك بعد (النفى ، والنهى) .

والثانى : أن تقع في غير ذلك الموقع ، وذلك بعد (الأمر ، والخبر المثْبَت) .

فأما الأول فحكمُ (بل) فيه حكم (لكن) وذلك أن توُجب للثانى مانُفى عن الأول ، فإذا ـ قلت : ماقامَ زيدُ بل عمروٌ ، ولاتُكْرِمْ زيداً بل عمراً ، فـ (عمروٌ) مثبَتُ له الحكمُ المنفىُّ عن (زيد) كما كان ذلك فى (لكن) حيث قلت(: ما قام زيدُ لكن عمروٌ ، ولا تُكْرَمْ زيداً .لكن عمراً ، فكل واحدة من الأداتين مخالفُ ما بعدها لما قبلها . والنفى المؤوَّل فى هذا كالصريح ، نحو : زيدُ غيرُ قائم بل قاعدُ ، كما كان فى (لكن) (نحو : زيدُ غيرُ قائم لكن قاعدُ)[1] .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

ومَثَّل الناظم ذلك بقوله : «لَمْ أكُنْ فى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا» .

والمَرْبعَ : منزل القوم فى الربيع خاصة ، تقول : هذه مَرابُعنا ومَصايُفنا ، أى حيث نَرْتَبع ونصيف .

والتَّيْهاء ممدودةَ : الفلاةُ التى يُتَاه فيها ، فلا يُهتدى فيها للمخرج منها ، بل يُتحيَّر فيها إذا وُلِجت . و (أرضُ مَتْيَهةٌ) من ذلك . أى لم أَكُنْ فى منزلٍ آهلٍ بل فى بلدةٍ قَفْر ، لاأنيسَ فيها ،

وأما الثانى فَذَكر أنك تُثبت بـ (بل) للثانى حكم الأول فى الموضعين المذكورين ، وهما (الخبر المثبَت ، والأمر) .

وأتى فيه بلفظ (النَّقْل) لأن الحكم المذكور للأول يُنْقَل بعينه للثانى بعد ماحكُم به على / الأول . ١٨٧/٣

لكن هذا النقل على ضربين :

أحدهما أن يكون ذكرُ الأول فيه مقصودا ، والحكم عليه مقصودا ، ثم يُضرب عنه إلى ذكر الثانى والحكمِ عليه ، لقَصْدٍ يَقصده المتكلم فى ذلك ، كما تقول : زيدُ شجاعُ بل أسدُ ، وهندُ بَدْرٌ بل شمسُ .

ونظير هذا فى عطف الجمل قول الله تعالى : {بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فى الآخِرةِ بَلْ هُمْ فى شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ منِهَا عَمُونَ }[(١)] .

والثانى أن يكون ذكرُ الأول والحُكم عليه غيرَ مقصود ، وإنما وقع غلطًا أو نسيانًا ، فيُضرب عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، كما تقول : رأيتُ رجلاً بل حماراً ، وأنت عَبْدِي بل سَيِّدِي .

---

(١) سورة النمل / آية ٦٦ .

وكقولك فى النسيان : لَهُ عَلَىَّ درهمان بل ثلاثةٌ ، وأنت أخى بل ابنُ أخى ، وما أشبه ذلك .

وكذلك فى الأمر نحو : اضرب زيدًا بل عمرًا ، وأعطنى درهمين بل ثلاثةً .

واعلم أنه قال : «وبَلْ كَلَكِنْ» إلى آخره ، فاقتضى أن مابعد (بل) موجَبٌ لزوما ، وإن كان بعد النفى أو النهى ، كما أن مابعد (لكن) كذلك . وهذا رأى الجمهور .

وذهب المبرد إلى كونه موجَبا غير لازم ، وفَرَّق بين (بل) و (لكن) بأن (بل) لايَتكلم بها إلا غالطٌ ، مثل : رأيت زيدًا بل عمرًا ، أى بل (رأيتُ عمرًا ، فغلطتَ ، وكذلك فى النفى إذا قلت : ما رأيتُ زيدًا بل عمرًا ، أى بل)[1] مارأيتُ عمرًا ، اعتمدتَ فى الجَحْد على الثانى .

قال : وقد يكون فى النفى كـ (لكن) أى : بل رأيتُه . قال : والجَيِّد هذا ، لأن (رأيت) أقربُ ، فيكون معناه : بل رأيت عمرًا .

والصحيح ما عليه الناس ، لأن السماع لم يَأت بما ذَكر ، وهو المتَّبَع ، وإنما الوجه اتباعُ ما اتَّفق الناس عليه ، ومادَلَّ عليه كلام العرب .وأيضا لو كان كما يقول المبرِّد لجاز فى (ما) الحِجَازية أن تقول : مازيدُ قائمًا بل قاعدًا بناءً على بقاء النفى ، وأن التقدير : بل ماهو قاعدًا ، وهذا اليس بمقُول باتفاق ، وإنما كلام العرب على الرفع فى (قاعدُ) وما ذاك إلا لمكان بطلان النفى .

ثم يبقى فى كلامه مُشَاحَّة لفظية[2] ، ومشاحة معنوية .

فأما اللفظية ففى قوله : «والأمْرُ الجَلِى» فقَيَّد الأمر بكونه جليًا ، وهذا حَشْو لافائدة فيه (وأيضًا فهو حشوُ مُخِلّ ، إذ يقتضى أن الأمر إذا لم يكن

---

(١) مابين القوسين ساقط من النسخ جميعا ، ومستدرك على حاشية الأصل وحده ، وهو الصواب

(٢) المشاحة : المخاصمة والمجادلة .

جليًّا ظاهرا فلا يُعطف بها فيه)[١] ، وليس كذلك ، لأن (التخضيض) يجوز العطفُ بها بعده فتقول : هَلاَّ أكرمتَ زيدًا بل عمرًا ، وكذلك (العَرْض) نحو : ألاَ أكرمتَ زيداً بل عمراً ، على الغلط والنسيان وغيرهما ، كما قلت : أكرمْ زيدًا بل عمراً .

وأما المعنوية فإنه قال : « وبَلْ كلكَنْ» فاقتضى أنها مثلها فى أحكامها اللفظية والمعنوية إذا وقعت بعد مصحوبَيْها .

فأما كونُها مثلَها فى الحكم اللفظى فنعَمْ ، وأما في المعنوى فلا ، لأنهما يَفترقان ، ألا ترى أن (بل) يُستدرك بها الغلطُ والنَسيان ، و(لكن) لايُستدرك بها ذلك ، فقد حصل الفرق بينهما على الجملة ، فكيف يقول : إن (بل) كـ (لكن) !

والجواب أن (الجَلِىَّ) ليس بقَيْد متحرَّز به ، وإنما أتى به حَشْوا . وقد يندَر من الناظم مثلُ هذا لضيق المجال فى الشِّعر .

وعن الثانى أن الكلام فى (بل ، ولكن) إنما هو عند وقوعهما معًا بعد (النفى والنهى) وليست (بل) عند ذلك يُستدرك بها غلطٌ ولانسيان ، وإنما يُثْبت بها للثانى[٢] مانفى عن الأول كـ (لكن) من كل وجه .

وحَذفَ الياءَ من / «الثَّانِ» للضرورة ، كما قال الأعشى[٣] : ١٨٨/٣

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) فى النسخ «يثبت بها» وما أثبته من حاشية الأصل ، وهو أوضح .

(٣) ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٢٨/١ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع ٣٤٤/٥ والدرر ٢١٧/٢ .

والغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة . ويصر منه : يقطعن حبال مودته . يصف النساء بالغدر وقلة الوفاء .

وأخُــو الغَــوَانِ مَــتَى يَشَــأْ يَصْــرِ مْنَهُ
وَيُعــــدْنَ أعــــداءً بُعَــــيْــــدَ وِدَادِ

وفى النظم من هذا النوع أشياء كثيرة .

وإنْ عَلَى ضَــمِــيــرِ رَفْعٍ مُــتَّــصِلْ
عَطَفْتَ فـاِفْـصِلْ بالضَّـمِـيـرِ المنُفْـصِلْ
أوْ فَــــاصِلٍ مَّــــا وبِـلاَ فَــــصْلٍ يَرِدْ
فى النَّظْمِ فَـاشِـيًـا وضَـعْـفَـهُ اعْـتَـقِـدْ

هذه مسألة كُلية فى حروف العطف ، وذلك أن المعطوف عليه تارة يكون ظاهرا ، ولا إشكال فى جواز العطف عليه، كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجروراً ، وسواء كان المعطوف عليه ظاهرا أو مضمرا .

وتارة يكون ضميرا ، والضمير على قسمين ، منفصل ومتصل .

فـ (المنفصل) حكمه حكم الظاهر مطلقا ، فيجوز العطف عليه مرفوعًا كان أو منصوبا . ولايكون مجرورا إلا فى الاضطرار ، فتقول : زيدٌ ماجاءنى إلا هُوَ وهندٌ ، ومارأيتُ إلا إياك وعمراً ، وأنا وزيدٌ منطلقان ، وما أشبه ذلك ، فإنهم حكموا له بحكم الظاهر هنا . وخرج هذا عن كلام الناظم بقوله : «مُتَّصِلِ» ففُهم أن غير المتصل لايُشترط فيه ماذكر .

و (المتصل) إن كان منصوبَ الموضع جاز العطف عليه أيضا مطلقا ، لأنه فى حكم المنفصل من حيث كان فَضْلة ، أو جاريًا مَجرى الفضلة ، فليس له مع عامله اتصالٌ تام ، كما كان لضمير الرفع مع عامله ، فلذلك قَيَّد ما أراد تقييدَه بقوله : «ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ» .

وأما إن كان مرفوعا أو مجرورا فإذْ ذاك لايُعطف عليه مطلقا ، بل بشرطٍ يَقترن به .

وقدَّم الكلام على ضمير الرفع ، فقَرَّر أنه إذا عُطف عليه فالقياس المعتَمد فيه ، والشَّهير فى كلام العرب ، أن يُفصل بينه وبين ماعُطف عليه بفاصل ، أيٍّ فاصلٍ كان ، إلا أن الأكثر والأوْلى الفصلُ بالضمير المنفصل المناسب له فى الرفع ، ولذلك قَدَّم ذكرهَ قبل غيره فقال : «فَافْصِل بالضميرِ المُنْفَصِل» .

فتقول : قمتُ أنا وزيدُ ، وقمتَ أنت وعمرُو ، وزيدُ يخرج هو وخالدٌ ، ونحو ذلك .

ومنه فى القرآن : {اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ}(١) ، {فَاذْهَبْ أَنْتَ ورَبّكَ فَقاتلاَ}(٢) ، {وقالَ الَّذِين أَشْرَكوُا لَوْشاءَ اللَّهُ مَاعَبَدْنَا مِنْ دونِه مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلا آبَاؤُنَا}(٣) ، وهو كثير .

وقد يأتى الفصل بغير الضمير وهو قوله : «أوْفاصلٍ مَا» كالمجرور والظرف و (لا) وغيرها ، كقوله تعالى : {هُوَ الَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ ومَلائِكَتُهُ}(٤) . فهذا فصل بالمجرور ، والظرفُ مثله نحو : جلستُ عندك وعمرُو .

ومن الفصل بـ (لا) إذا وقعت بين العاطف والمعطوف قوله : {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْشَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ولاَ آبَاؤُنَا}(٥) .

ومن الفصل بالمفعول قوله : {فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ}(٦) .

---

(١) سورة البقرة / آية : ٣٥ ، والأراف / آية : ١٩ .

(٢) سورة المائدة / آية : ٢٤ .

(٣) سورة النحل / آية : ٣٥ .

(٤) سورة الأحزاب / آية : ٤٣ .

(٥) سورة الأنعام / آية : ١٤٨ .

(٦) سورة آل عمران / آية : ٢٠ .

وبخبر (كان) قولهُ حكايةً : {أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا}[(١)] .

وبالتمييز كقول الشاعر[(٢)] :

مُلِئْتَ رُعْبًـا وقَـوْمُ كُنْتَ راجِيَـهُمْ
لَمَّـا دَهَمْـتُكَ من قَـوْمِي بآسَـادِ

وبالنداء قولُ الشاعر[(٣)] :

لَقَـدْ نِلْتَ عَـبْـدَ اللّهِ وابنُكَ غَـايَةً
من المَجْدِ مَنْ يَظْفَر بها فَاقَ سُؤْدُدَا

/ والفصل بغير ذلك أيضا سائغ ، كما قال : (أوْفاصلٍ مَا) . ١٨٩/٣

وأمـا إذا لمْ يفصل بينهـما بفـاصل فـهو فى الشِّعْر فاشٍ شـائعٌ مشتَهِر ، وهو مع ذلك ضعيف فى القياس ، كما قلت : قمتُ وزيدُ ، وهندُ قامتْ وأبوها .

ومما جـاء في الشـعْر من ذلك قـولُ عمـر بن أبى ربيـعـة ، أنشـده سيبويه[(٤)] :

---

(١) سورة النمل / آية : ٦٧

(٢) الهمع ٥/٢٦٧ ، والدرر ٢/١٩١
وقائله مجهول . والرعب : الخوف والفزع . ودهمتك : فاجأتك وغشيتك . وبآساد : رجال كالأسود.

(٣) الهمع ٥/٢٦٧ ، والدرر ٢/١٩١ ، والمساعد ٢/٤٦٩ وقائله مجهول . والسؤدد : المجد والشرف .

(٤) الكتاب ٢/٣٧٩ ، والخصائص ٢/٣٨٦ ، وابن يعيش ٣/٧٦ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، والأشمونى ٣/١١٤ ، والعينى ٤/١٦١ ، وملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والزهر : جمع زهراء ، وهى البيضـاء المشرقة اللون . وتهادى : أصله تتهـادى – بتاءين – أى تمشى مشـيا سـاكنا – والنعاج : جمع نعجة ، يريد بقر الوحش ، وتشبه به النسـاء فى سعة العين وسكون المشى . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى «الفلا» بالفـاء . وتعسـفن رمـلا : سرن بغير هداية ، وإذا مشت البقر فى الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى فى الرمل .

قُلْتُ إذْا أقْـــبَلَتْ وزُهـرُ تَهَـــادَى

كنِعَـــاجِ المَلاَ تَعَـــسَّـــفْنَ رَمْـــلاَ

وأنشد أيضا للرَّاعى(١) :

فَلَمَّـــا لَحِـقْنَا والجِـيَـادُ عَـشِـيَّـةً

دَعَـــوْا يا لبَكْرٍ واعْـتَـزَيْنَا لِعَـامِـرِ

وأنشد أيضا (٢) :

فَـــأُقْـــسِمُ أنْ لَوِ الْتَـــقَـــيْنَا وأنْتُمُ

لَكانَ لَكُمْ يـومٌ مـن الـشَّـــــرِّ مُظْلِمُ

وأنشد السِّيرافي وغيره لجرير (٣) :

ورَجَـا الأُخَـيْطِلُ مِنْ سَـفَـاهَةِ نَفْـسِـه

مَـــــــــالَـمْ يَـكُـنْ وأَبٌ لـه لِـيَـنَـالاَ

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٠ ، واللسان (عزا) ديوانه
ويروى «يالكلب» و «ويالكعب» واعتزينا : من العَزاء والعِزوَة ، وهى دعوة المستغيث حين يقول يالفلان ، أو ياللأنصار ، أو ياللمهاجرين . يقول : خرجنا لطلبهم فلحقناهم عشية ، فاشتغاثوا بقبيلتهم ، واستغثنا نحن بقبيلتنا . والراعى من نمير بن عامر .

(٢) الكتاب ٣/١٠٧ ، وابن يعيش ٩/٩٤ ، والمغنى ٣٣ ، والتصريح ٢/٢٣٣ ، والأشمونى ٣/٢٨٦ ، والخزانة ١٠/٨٠
والشعر للمسيب بن علس يخاطب بنى عامر بن ذهل بن ثعلبة ، ويقول لهم : لو التقينا بكم فى الحرب لأظلم نهاركم فصار ليلا مفعما بالشر .

(٣) ديوانه ٤٥١ ، والإنصاف ٤٧٦ ، والتصريح ٢/١٥١ ، والهمع ٥/٢٦٧ ، والأشمونى ٣/١١٤ ، والعينى ٤/١٦٠ [يهجو الأخطل ولذلك صغره] .

وقال الآخر [١] :

أَلَمْ تَـر أن النَّـبْعَ يَـصْلُـبُ عُـــــودُهُ

ولا يَسْــتَــوِى والخِــرْوَعُ المتَــقَــصِّفُ

وهذه المسألة مُخْتَلَف فيها بين أهل البلدين ، فذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وإنما يأتى عندهم فى الشِّعْر حيث لايُقاس عليه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصل مستدلِّين على ذلك بما جاء فى الشِّعْر ، وبقوله تعالى : {فَاسْتَوَىٰ وهُوَ بِالأُفُقِ الأعلى }[٢] ، ففى «اسْتَوَى» ضميرُ عندهم ، و«هو» معطوف عليه ، أى استوى جبريلُ ومحمدُ صلى الله عليه وسلم .

وهذا عند البصريين ليس فيه دليل .

أما الشَّعْر : فظاهر ، وأما الآية فتَحتمل أن تكون الواو فى (وهو) واوَ الحال لا واوَ العطف ، والضميران معًا لجبريلَ عليه السلام ، أى استَوَى فى صورته التى خُلق عليها حالَ كَوْنِه بالأُفُق الأعلى[٣] .

وقد رأى المؤلف فى «التسهيل» و «شرحه»[٤] رأيًا ثالثا ، وهو جواز العطف فى الكلام على قلة ،

---

(١) معانى القرآن ٣/٩٥ ، وتفسير القرطبى ١٧/٨٥ ، وأساس البلاغة (قصف) والنبع : شجر ينبت فى قلة الجبل ، تتخذ منه القسيّ والسهام ، والخِرْوَع : كل نبت ضعيف يتثنى . ونبت يقوم على ساق ، ورقه التين ، وثمره حب فى عناقيد ، وله دهن كثير .

(٢) سورة النجم / آية : ٦ ، ٧ .

(٣) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٤٧٤ – ٤٧٨ (المسألة ٦٦) .

(٤) التسهيل : ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ – أ)

واستشهد على ذلك بأمرين :

أحدهما : ماجاء من ذلك في الكلام من قولهم : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدَمُ ، وفي الحديث قولُ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : كنتُ وجارٌ لي من الأنصار[1] ، وقولُ علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : كنتُ أسمعُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، كنتُ وأبو بكر وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ ، هكذا ثبت ضَبْطُها في صحيح البخاري[2] .

والثاني : أن ماجاء في الشِّعْر من ذلك منه مايُلحق بالنثر لإمكان الإيتان به على غير ضرورة ، لتمكُّن الشاعر أن ينَصب ما بعد (الواو) على المفعول معه في بَيْت ابن أبي ربيعة ، والراعي ، وجرير ، وكذلك قال المؤلف في بَيْتَي ابن أبي ربيعة وجرير ، بناءً على أصله في ذلك ، وقد مَرَّ الكلام على ما في ذلك فيما تقدم .

فإن قيل : ظاهرُ الكلام متهافِتُ ، فإنه بَيَّن أن العطف بلا فصلٍ شائعُ في الشِّعْر ، وهذا يَقتضي أنه قويٌّ في قياس الضرائر[3] ، كصَرْف مالا ينَصرف ، وقَصْر الممدود ، فقوله بعد هذا : «وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ» مضادٌّ لهذا .

وأيضًا فإن أراد أنه ضعيف في الكلام - إنْ قِيل - فهذا أيضا كذلك ، لأنه لم يَلتفت هنا إلى نَقْلٍ في النَّثْر ، ولا نَبَّه على أنه يُقاس في النثر

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم - باب التناوب في العلم ، حديث رقم (٨٩) فتح الباري ١/١٨٥ ، وفي كتاب المظالم - باب رقم ٢٥ ، حديث رقم (٢٤٦٨) فتح الباري ٥/١١٤ .

(٢) البخاري - فضائل الصحابة (الفتح ٧/٢٢) حديث (٣٦٧٧) ، ومسلم - فضائل الصحابة (٤/١٨٥٨) حديث (٢٣٨٩) .

(٣) الضرائر : جمع ضرورة ، ويراد هنا الضرورة الشعرية وهي الحالة الداعية للشاعر إلى أن يَرتكب في شعره مالايُرتكب مثلُهُ في النثر .

على ما / اخْتَصَّ بالشِّعر ، ولو نَبَّه عليه لكان متناقضا . ١٩٠/٣

ولا يقال: إنه أتى بقوله : (وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) تَتِمَّةً للبيت لا لغير ذلك ، فإن هذا أشنعُ عليه ، فثبت أن هذه التَّتِمَّةَ مُشْكلة .

فالجواب : أنه إنما أراد اعتقادَ الضعفِ فيه في القياس مطلقا ، لا بقَيْد كونِه في نَظْم أو نَثْر، فسلَّط الضعفَ على وُروده ، ولَمَّا قال ذلك ، مع النص على شِيَاعه في الشِّعْر ، دَلَّ ذلك على جواز إتيانه في النثر قليلاً ، أو يكون قوله : (وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) يريد به : في الكلام ، فكأنه يقول : إنه في الشعر قِويُّ ، وفي الكلام ضعيفُ . وعلى هذا يتفق رأيهُ هنا مع رأيه في «التسهيل» و «شرحه»[(١)] ويكون الدليل على صحة رأيه ماتقدَّم ، والله أعلم .

وأما ضمير الجر فقال في العطف عليه :

وعَوْدُ خافضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قد جُعِلاَ
ولَيْسَ عِنْدِي لازمًا إذْ قَدْ أَتَى
في النَّظْم والنَّثْر الصَّحيحِ مُثْبَتَا

عَوْد الخافض : بمعنى إعادته ، يعني أن إعاده الخافض في العطف على الضمير المخفوض - ولايكون إلا متصلا - جَعله النحويون شرطا لازما فقالوا : لايجوز العطف عليه إلا مع إعادة الخافض .

فإذا قلتَ : مررتُ بِكَ ، فأردتَ العطف عليه قلتَ: وبزيدٍ، ولا تقول : وزيدٍ ، إلا في الشِّعر ، كما في التنزيل الكريم : {قُلِ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ مِنْهَا

---

(١) التسهيل ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ}(1) ، {وَعَلَيْهَا وعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ}(2) {وَمِنْكَ ومِنْ نُوحٍ}(3) . {فَقَالَ لَهَا ولِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أوْكَرْهًا}(4) .

وكذلك إن كان الخافض اسمًا نحو : جلستُ عندكَ وعنَد زيدٍ ، وأعجبنى خروجُكَ وخروجُ زيدٍ .

وفى القرآن : {قَالُوا نَعْبُدُ إلهَكَ وآله آبائِكَ}(5) . وهو كثير أيضا .

فهذا لازم عند هؤلاء ، وهم البصريون . ورَأىَ الكوفيون أن ذلك غير لازم، بل يجوز عندهم ألاَّيُعاد الخافض فتقول : مررتُ بكَ وزيدٍ ، وجئتُ إليكَ وعمرٍو ، وتبع الكوفيين يونُس والأخفش . ونُقل عن الشَّلَوْبِين فى بعض المواضع اختيارُ هذا الرأى .

وهو الذى ذهب إليه الناظم هنا ؛ إذ قال : (ولَيْسَ عِنْدِى لازمًا) أى اشتراط إعادة الخافص غيرُ لازم فى رَأْيِى ، لكن قد يُشعر بأنه الأحسن ، ولاشك فى هذا ، فإن الغالب فى النقل إعادةُ الخافض وهو رأيه فى «التسهيل» أيضا(6) .

ومما جاء فى النثر من ذلك قراءةُ حمزة (7) :{واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بهِ والأَرْحَامِ}(8) بالخفض فى الأرحام ، وهى مَرْوِيَّة عن الحسن ومجاهد وقتادة

---

(1) سورة الأنعام / آية : ٦٤ .

(2) سورة المؤمنون / آية : ٢٢ .

(3) سورة الأحزاب / آية : ٧ .

(4) سورة فصلت / آية : ١١ .

(5) سورة البقرة / آية : ١٣٣ .

(6) ص : ١٧٧ .

(7) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات ، الإمام الحبر الكوفى ، أحد القراء السبعة (ت ١٥٦ هـ) [غاية النهاية لابن الجزرى ١/٢٦١] .

(8) سورة النساء / آية : ١ .
وانظر فى هذه القراءة : السبعة لابن مجاهد : ٢٢٦

والنَّخَعي ويحيى بن وَثَّاب والأعمش وطلحة بن مُصَرِّف[1] ، وحَمْلُها على أن (الواو) للقَسَم ضعيف .

وحكى قُطْرُب[2] : ما فيها غيرُه وفَرَسِه ، وفى البخارى : ««إنَّما مَثَلُكُم واليهودِ والنصارى»[3] ، بالجر .

---

(١) البحر المحيط ١٥٧/٣

والحسن هو الحسن بن يسار السيد الأمام أبو سعيد البصرى ، إمام زمانه علما وعملا ، وهو أحد القراء الأربعة عشر (ت ١١٠هـ)

ومجاهد هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكى ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين وله اختيار فى القراءة (ت ١٠٣هـ) .

وقتادة هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسى البصرى المفسر ، أحد الأئمة فى حروف القرآن ، وله اختيار فى القراءة (ت ١١٧هـ)

والنخعى هو إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران النخعى الكوفى ، الإمام المشهور الصالح ، الزاهد العالم (ت ٩٦هـ)

ويحيى بن وثاب الأسد الكوفى ، تابعى ثقة كبير ، من العباد الأعلام ، قال عنه الأعمس «يحيى أقرأ من بال على التراب» (ت ١٠٣ هـ) .

والأعمش هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الكوفى ، الإمام الجليل (ت ١٤٨هـ) وطلحة بن مصرف أبو محمد الهمدانى اليامى الكوفى ، تابعى كبير له اختيار فى القراءة ينسب إليه (ت ١١٢هـ) .

وانظر تراجمهم على الترتيب في (غاية النهاية) : ١/ ٢٣٥ ، ٤١/٢ ، ٢٥/٢، ٢٩/١ ، ٣٨٠/٢ ، ٣١٥/١ ، ٣٤٣/١ .

(٢) قطرب هو محمد بن المستنير أبو على المعروف بقطرب النحوى اللغوى ، أحد العلماء بالنحو واللغة ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين . ويقال : إن سيبويه لقبه قطربا لمباكرته له فى الأسحار ، قال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل (ت ٢٠٦هـ) [إنباه الرواه ٢١٩/٣] .

(٣) البخارى – كتاب الاجارة – باب الاجارة من العصر إلى الليل (٤٤٧/٤) والترمذى – باب الأدب – باء ماجاء فى مثل ابن آدم ١٥٣/٥ .

واحتج المؤلف أيضا بقوله : «وكُفْرٌ بهِ والْمَسجدِ الحَرَامِ»(١) ، وذلك لايتـعيَّن شاهدًا وأن كان قد رَجَّحه ، لأن المعنى ليس على أنهم كفروا بالمسجد الحرام ، وإنما المعنى على أنهم صَدُّوا عن المسجد الحرام ، فهو عطف علي «سَبِيل»(٢) . كالآية الأخرى : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا / ١٩١/٣
ويَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ والْمَسْجِدِ الحرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ للنَّاسِ}(٣) ، وعَيَّن الفارسيُّ في «الحُجَّة»(٤) ، حمَل الآية على هذا ، ولَمْ يعتبر ما اعتبره المؤلف والشَّلَوْبين من لزوم الفصل بين المصدر الموصول ومعموله بأجنبي ، بتقدير العطف على «سَبِيلِ اللَّهِ» .

ونقل ابن الأنباري(٥) ، عن الكوفيين الاستشهادَ بآياتٍ أُخَر لايتعيَّن فيها ماقالوا ، فهذا مما جاء في «النَّثْر الصَّحيح مُثْبَتًا» .

وأما النظم فمنه ما أنشد سيبويه من قول الراجز(٦) :

أَبَكَ أَيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ
من حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

---

(١) سورة البقرة / آية : ٢١٧ ، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٨ - أ) .

(٢) يعني قوله عز وجل في الآية نفسها : {وصَدٌّ عَنْ سبَيِلِ اللَّهِ} .

(٣) سورة الحج / آية : ٢٥ .

(٤) هو كتابه الكبير في تعليل وجوه القراءات السبع ، وانظر: ج ٣ ص ٢٣٤، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف له ٤٦٣ - ٤٧٤ (المسألة ٦٥) وفيه عرض واسع لأدلة كل من الفريقين .

(٦) الكتاب ٣٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١ ، والمعاني الكبير ٨٣٢ ، واللسان (أوب) أبك : ويلك . وأيِّهْ : ناد وادع ، وأصل التأبيه دعاء الإبل . لمصدَّر : الشديد والمصدَّر : والجِلَّة من الحمر : مسانها ، واحدها جليل . والجأب : الغليظ . والحشور : المنتفخ البطن . شبه نفسه بهذا الحمار في الصلابة والشدة .

فعَطف على الياء من (بِىَ) من غير إعادة الباء . وأنشد أيضا[1] :

فـاليـومَ قـرَّبْتَ تَهْـجُـونَا وتَشْـتِـمنُا

فـاذْهَبْ فـمـا بِكَ والأيَّامِ من عَـجَبِ

وأنشد الفراء[2]:

تُعلَّقُ فى مِـثْلِ السَّـوَارِى سُـيُـوفُنَا

فَـمـا بَيْنها والكَعْبِ غُـوطُ نَفَـانِفُ

وأنشد للعباس بن مِرْداس[3] :

أكُـرُّ على الكَتـيـبـةِ لا أُبَالِى

أحَـتْـفِى كـان فِـيـهَـا أمْ سِـوَاهـا

وأنشد قُطْرب والفَرَّاء[4] :

---

(١) الكتاب ٣٨٣/٢ ، وابن يعيش ٧٨/٣ ، ٧٩ ، والهمع ٢٦٨/٥ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٦/٢ ، والخزانة ١٢٣/٥ ، والأشمونى ١١٥/٣ .

وقربت : أخذت وشرعت . يقول إن هجاءك للناس وشتمهم صار أمرًا معروفا لايتعجب منه ، فلا عجب إذا أخذت تهجونا ، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر.

(٢) لمسكين الدارمى ، ديوانه ٥٣ ، ومعانى القرآن للفراء ٨٦/٢ ، وابن يعيش ٧٩/٣ ، والإنصاف ٤٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١ ، والأشمونى ١١٥/٣ ، والعينى ١٦٤/٣ والسوارى :جمع سارية ، وهى الإسطوانه .. وغوط : جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض . ونفانف جمع نفنف ، وهو الهواء بين الساريتين ، أو الهواء الشديد : يريد أنهم طوال القامات .

(٣) ديوانه ١١٠ ، والإنصاف ٢٩٦ ، ٤٦٤ ، وشرح الكافيه الشافية ١٢٥٢ ، والحماسة الشجرية ١٣٣/١ وأكر : أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر . والكتيبة : الجماعة من الجيش ، والحتف : الموت وقبله :

ولى نفسٌ تَتُوقُ إلى المَعَالِى سَتَتْلَـفُ أو أُبَلِّغها مُنَاهَا

(٤) معانى القرآن ٨٦/٢ ، والإنصاف ٤٦٦ ، وشرح الكافيه الشافية ١٢٥٢

وذو الجماجم : موضع . ويوم ذى الجماجم من وقائع العرب فى الإسلام .

هَلاَّ سَـــأَلْتَ بِذِي الجَـــمَـــاجِمِ عَنْهُمُ

وَأَبِى نُعَـــيْمٍ ذِى اللِّوَاءِ المُحْـــرِقِ

وقال الآخر[1] :

إذَا أَوْقَـــدُوا نارًا لحَـــرْبِ عَـــدُوِّهِمْ

فَـقَـدْ خَـابَ من يَصْلَى بَهـا وسَـعِيـرِهَا

فهذه جملةٌ أيضا من النظم[2] ، المنقولِ عنِ الثِّقات ثابتًا غيرَ نادر ، فلا بد من القول بجوازه وإن كان الأوْلَى إعادةَ الخافض فالسماعُ هو المتَّبع .

ووجه القياس فى المَنْع[3] ، فيه نظر عند المؤلف ، وذلك أنه نقَل عنهم فى ذلك وجهين :

أحدهما : أن الضمير المجرور شبيهُ بالتنوين ، ومعاقِبٌ له ، فلا يُعطف عليه ، كما لا يُعطف عليى التنوين .

والثانى : أن حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يَصْلُحا لحلول كل واحد منهما محلَّ الآخر ، وضميرُ الجر غير صالح لحلوله مَحَلَّ ما يُعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار ، ومانُقل عنهم ضعيفُ عنده جدا .

أما الأول : فيلزم على اعتباره ألاَّ يُعطف عليه وإن أُعِيد الجارُّ ، لأن التنوين لا يُعطف عليه بوجه .

وأيضًا فيلزم أن يُمنع توكيدُه والبدلُ منه ؛ إذ ليس فى التنوين ذلك ، والبدلُ والتوكيدُ من ضمير الجر جائزُ اتفاقًا ، فللعطف أسوةُ بهما .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٣ ، والعينى ١٦٦/٤
وصلى بالنار : وجد حرها . وسعير النار : لهبها .

(٢) فى الأصل و (ت) «من النثر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبته من (س) .

(٣) فى الأصل «فى المتبع» وما أثبته من (س ، ت)

وأما الثاني : فلو كان من شرط المعطوف والمعطوف عليه حلولُ أحدهما مكانَ الآخر لامتنع : رُبَّ رجلٍ وأخيه .

* وأىُّ فَتَى هَيْجَاءَ أنتَ وجَارِهَا *[(١)].

«وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها»[(٢)] ، وأمثال ذلك ، فلما لم يَمتنع فى هذه الأشياء لم يَمتنع فى مسألتنا .

هذا ماقال[(٣)] ، وكأنه نَقل تعليلَىْ سيبويه والمازنى .

أما تعليل سيبويه فمعناه أن ضمير الخفض اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أنه لايُتكلَّم به إلا معتمداً على غيره وهو الخافض ، وأنه يقع من الخافض موقعَ التنوين ، فصار عندهم بمنزلة التنوين ، فلما اجتمع فيه هذان الوجهان من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه[(٤)] .

ووجه التعليل بهذا أنه لما صار كبعض اسمٍ كرهوا العطف عليه ؛ إذ لو عَطفوا عليه مع الجار لكان من عَطْف / اسمٍ على اسم وحرف ، ١٩٢/٣
أى من عطف اسم على جارٍّ ومجرور ، وذلك قبيح ، فلم يكن بُدٌّ من إعادة الخافض لأن الكلام يقتضيه ، وللمناسبة أيضا بين المعطوف والمعطوف عليه ، حتى يكون كعطف الجارِّ والمجرور على مثله .

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ – أ).

(٢) السخلة : الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد ، والجمع : سَخْلٌ وسِخَال وسُخْلان . ويعنى ما استشهد به سيبويه فى الكتاب (٣٠٠/٢) من قولهم : كل شاة وسَخلتها بدرهم .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ – أ).

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ .

وأما تعليل المازنى فمعناه أنه حَمْل الشئ على مقابله، فكما امتنع نحو : مررتُ بزيدٍ وكَهْ[(١)] ، حتى تقول : وبِكَ ، كذلك امتنع نحو : مررتُ بكَ وزيدٍ، حتى يقال : وبزيدٍ ، ومن شأنهم أن يَحملوا النظيرَ أو المقابِلَ الذى ليس فيه مُوجِبٌ على نظيره أو مقابِله الذى فيه الموجب ، ليجرى الجميع مجرًى واحدًا ، فهذا تعليل مُشَبِّه ، كما أن تعليل سيبويه مُشَبِّه أيضا ، فلم يُجعل وقوع الضمير موقعَ التنوين علةً مستقلة ، بل مجموعُ الأمرين هو العلة كما تقدم .

وإذا تقرَّر هذا فما أتى به المؤلف من الردّ عليهما ينبغى أن يُتأمل ، وأَمْثَلُ ما يُتَعلَّق به السماع[(٢)] ، ومع هذا فقد تقدم فى باب الإضافة مايَتعلَّق به هذا الموضع والله الموفق . ثم قال :

وألفَاءُ قد تُحْذَفُ مَعْ ماعَطَفَتْ
والواوُ إذْ لالَبْسَ وَهْىَ انْفَرَدَتْ
بعَطْفِ عاملٍ مُزَالٍ قد بَقِى
معمولهُ دَفْعًا لوَهْمٍ اتُّقِى

هذا فصلُ يَذكر فيه ما يجوز حذفه من التابع أو المتبوع ، فتكلم أولا فى التابع ، يعنى أن التابع ، وهو المعطوف ، قد يُحذف مع عاطفه قليلا ، لكن فى الكلام ، ولايَختص ذلك بالشِّعْر ، ويدل على أنه قليل إتيانُه بـ (قد) إذ عادتُه أنه لايأتى بها إلا إيذانًا بالقلة . وذلك صحيح هنا ، إذ ليس له فى النقل كثرةٌ .

ويدل على أنه لايختَص بالشِّعر إطلاقُه ، إذ لوأراد الشعرَ لَبَيَّنه ، ولأنه إذا أشعر بالقِلَّة دَلَّ ذلك من قصده أنه أراد فى الكلام .

لكنه لايُحذف إلا بشرطين :

---

(١) الكاف من قوله «كَهْ» ضمير المخاطب المفرد ، وألحقت بها هاء السكت .

(٢) يعنى أن أفضل ما يعتمد عليه فى تقرير القاعدة النحوية هو السماع من العرب .

أحدهما : أن يكون الحرف (الفاءَ أو الواوَ) إذ لايجوز ذلك فى غيرهما ، فلا تقول : جئتُ زيداً لأكلِّمه ثم أجابَنِى ، تريده ثم كلمتُه ثم أجابنى ، إذ لا دليل على (ثُمَّ) وكذلك غيرها من حروف العطف ماعدا (أم) فإن الشاعر قد قال[1]:

دَعانِى إليَها القلْبُ إنِّي لأمْـرِهَا

سميعٌ فما أدرِى أرُشْدُ طِلاَبُها

يريد : أم غَىٌّ ، ولعله عنده قليل لا يُقاس عليه فلم يَعتبره .

والثانى : أن يكون فى الكلام دليلٌ على المحذوف وهو قوله : (إذْ لاَلَبْسَ) أى إنما حُذفت لأجل أن فى الكلام مايدل عليه ، فلاَ يلتبس معنى الكلام بحذفه ، فلو كان الكلامَ يلْتبس بذلك لم يُحذف أصلا .

فإذا قلت : جاءنى زيدُ فأكرمتُه ، تريد جاءنى فمدَحنى فأكرمتُه لم يَجُزْ ، إذ لا دلالة على إرادة المحذوف ، فإذا اجتمع الشرطان جاز .

فأما (الفاء) فقولك : أتيتُ زيداً لأكلِّمَه فأجابني بكذا . التقدير : فكلمتُه فأجابنى هذا محصول المعنى ولابُدَّ ، وهو مفهوم ، وفى القرآن : {اذْهَبْ بكِتَابِى هَذَا فألْقِهْ إليهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ماذَا يَرْجِعُونَ . قالتْ يا أيُّهَا المَلأُ}[2] ، فالمعنى : فذهب فألقاه فقالت . والآية شاهد / على ١٩٣/٣
حذف معطوفين اثنين وقد حُذف أكثرُ من ذلك فى قوله : { فَأَرْسِلُونِ .

---

(١) لأبى ذؤيب الهذلى ، ديوان الهذليين ٧١/١ ، والمغنى ١٣ ، ٤٣ ، ٦٢٨ ، والهمع ٢٤١/٥ ، والأشمونى ١١٦/٣ ، والمساعد ٤٧٤/٢
والرواية فى الديوان وسائر المصادر «إنى لأمره» وهو الأوفق للسياق .

(٢) سورة النمل / آية : ٢٨ ، ٢٩ .

يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا}[1] ، فإن المعنى : فأَرْسَلُوه ، فأتاه ، فقال : يوسفُ أيُّها الصِّدِّيق .

ومنه أيضا :{ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ }[2] ، المعنى : فضرب، فانفجرت . وقال تعالى {فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى}[3] أى فضربوه فحَيِيَ ، فقلنا : كذلك يُحيي اللهُ الموتَى . وقال : {ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ}[4] أى : فامتَثَلْتم ، فتاب عليكم . وهذا كله من «عطف الجُمَل» .

وأما (الواو) فهو المنبَّه عليها بقوله : (والواو) وهو عَطْف على الفاء «عطف المُفْرَدات» وذلك عندهم جائز ، كأنهم تَنَاسَوا الخبرَ للعِلم به ، ولذلك تقول العرب: زيدٌ قائمٌ لا عمرٌو ، لأن (لا) إنما تَعطف المُفْرَدات .

ويجوز أن تكون (الواو) مبتدأً محذوفَ الخبر ، لتقدم ما يدل عليه ، كأنه قال : والواوُ كذلك تُحذف مع ما عَطَفت ، فتكون المسألة من «عطف الجمل» .

ويجوز أن يُعطف على الضمير فى (تُحْذَفُ) ويُسَهِّله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

ومثال حذف (الواو) ومعطوفها قوله تعالى : {وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ}[5] . المعنى عندهم : الحرَّ والبَرْدَ ، وقال تعالى : {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ}[6] . قالوا معناه : ولَمْ تُعَبِّدْنى ، وهذا من «عطف الجمل»

---

(١) سورة يوسف / آية : ٤٥ ، ٤٦ .
(٢) سورة البقرة / آية : ٦٠ .
(٣) سورة البقرة / آية : ٧٣ .
(٤) سورة البقرة / آية : ٥٤ .
(٥) سورة النحل ./ آية : ٨١ .
(٦) سورة الشعراء / آية : ٢٢ .

وقال : { نُفرِّقُ بَيْنَ أحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ }(١) . أى بين أحد وأحد ، وقال : { لاَيَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وقَاتَلَ }(٢) . يريد : ومَنْ أنفق بعدهَ وقاتل ، يدل على ذلك قوله : {أوْلَئِكَ أعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وقَاتَلُوا} (٣) ، وقوله تعالى : { بِيَدِكَ الْخَيْرُ }(٤) . قالوا معناه : والشَرُّ ، لقوله تعلى : {تُؤْتِى الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ}(٥). إلى آخرها.

وقالت العرب : راكبُ الناقةِ طَلِيحَانِ(٦) ، يريد : راكبُ الناقةُ والناقةُ طَلِيحَان ، وأنشد سيبويه لَمَيْسُونَ بنت بَحْدَل الكلبية(٧) :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتُقَرَّ عَيْنِى
أحَبُّ إلىَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) سورة البقرة / آية : ٢٨٥.
(٢) سورة الحديد / آية : ١٠ .
(٣) سورة الحديد / آية : ١٠ .
(٤) سورة آل عمران / آية : ٢٦.
(٥) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .
(٦) من شواهد الكتاب
والطليح : المعيى والمهزول والمجهود ، والجمع : طَلّحَى .
(٧) الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وابن الشجرى ٢٨٠/١ ، والمغنى ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٤٧٩ ، ٥٥١ ، والهمع ١٤١/٤ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، والأشمونى ٣١٣/٣ ، والخزانة ٥٠٣/٨ ، والعينى ٣٩٧/٤ .
وميسون كانت زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، وكانت بدوية ، فلما تَسرَّى عليها ضاقت نفسها ، فعذلها على ذلك ، وقال : أنت فى ملك عظيم ولاتدرين قدره ، وكنت قبل اليوم فى العباءة ، فقالت شعرا جميلا منه هذا البيت
والعباءة : جبة الصوف ونحوها . وتقرعينى : تبردَ ، وهو كناية عن السرور والرضا . والشفوف : جمع شِف - بالكسر - وهو الثوب الرقيق الذى يصف البدن . ومعناه : إن لبس العباءة مع قرة العين وصفاء العيش أحب إلى من لبس الشفوف مع نكد العيش .

أى : ولاتَقَرُّ عَيْنِى ، وقال النابغة(١) :

فـمَـا كــانَ بَيْنَ الخَـيْـرِ لو جَـاءَ سـالمًا

أبُو حَـــجَــــرٍ إلا لَـيَــــالٍ قَـــلائِلُ

المعنى : فما كان بين الخير وَبَيْنِى ، وقال امرؤ القيس (٢) :

كـأنَّ الحَـصَى مِنْ خَلْفِـهَـا وأمَـا مِـهَـا

إذا نَجَلَتْــهُ رجلُهــا كَفُّ أعْـــسَـــرَا

أراد : إذا نَجَلَته رجلُها ويدُها ، والبيتُ وما قبله دالٌّ على ذلك (٣) . وقال مُساوِر العَبْسى(٤) :

قـــد سَــالَم الحَــيَّــاتُ مِنْهُ القَــدَمَــا

الأفْــعُــوانَ والشُّــجَــاعَ الشَّــجْــعَــمَــا

---

(١) ديوانه ٦٢ ، والتصريح ١٥٣/٢ ، والأشمونى ١١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعينى ١٦٧/٤ من قصيدة يرثى بها النعمان بن الحارث الغسانى ، وأبو حجر : كنيته .

(٢) ديوانه ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعينى ١٦٩/٤
والضمير فى «خلفها وأمامها .. ورجلها» يعود على الناقة . ونجلته : فرقته . ويروى «خذف أعسرا» والخذف – بالخاء – الرمى بالحصى ونحوه ، فإنه كان بالعصا ونحوها فهو الحذف ، بالحاء . والأعسر : الذى يرمى بيده اليسرى . وخصه بالذكر لأن رمية غالبا لايذهب مستقيما ، وكذلك الحصى الذى ترمى به رجل الناقة .

(٣) البيت الذى قبله هو قوله :
تُطايِرُ ظُرَّانَ الحَصَــى بمناسم صِلاَبِ العُجَى مَلْثُومُها غَيْرُ أمْعَرَا
والمناسم : الأخفاف . والعجىَ : عُصَيْبَت فى اليَدين والرجلين .

(٤) الكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمنصف ٦٩/٣ ، والمغنى ٦٩٩ ، والهمع ٨/٣ ، والأشمونى ٦٧/٣ ، والعينى ٨٠/٤ ، واللسان (شجعم ، ضرزم)
وينسب إيضًا للعجاج ، ولأبى حيان الفقعسى .
يصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما ، وأن الحيات لاتؤثر فيهما . والأفعوان : ذكر الأفاعى. والشجاع : ضرب منها . الشجعم : الطويل . والضموز : الساكنة المطرقة . والضرزم : المسنة ، وذلك أخبث لها .

* وذاتَ قَرْنَيْن ضَمُوزًا ضِرزَمَا *

أراد : قد سالم الحياتُ منه القدمَ والقدمَ ، الأفعوان وكذا وكذا ، على هذا حَمله بعضهم .

وظاهر كلامه أن مِثْل هذا الحذف يُقاس عليه وإن كان قليلا فى النقل إذ يُسْنِد ذلك إلى العرب ، بل قال : (قَدْ تُحْذَفُ) .

ويَحتمل أن يريد أنها تُحذف فى كلام العرب ، ويبقى مسكوتا عنه فى القياس.

وعلى الجملة ، فإذا تعيَّن المحذوفُ سا غ حذفه .

ثم قال : «وهى انْفَردَتْ بكذا» ، «هى» ضمير عائد على أقرب مذكور لأنه الأصل ، وأقرب مذكور هو (الواو) فيريد أن الواو انفردت عن (الفاء) بعطف عاملٍ مُزال ، أى محذوفٍ قد بَقِىَ معمولهُ ، على عاملٍ ظاهر ، وذلك ليس بجائز فى (الفاء) .

وأشار بهذه العبارة إلى نحو قوله / تعالى : {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ١٩٤/٣
وشُرَكَاءَكُمْ}(١) .فقوله : «وشُرَكَاءَكُمْ» لايصح عطفه على «أَمْرَكُمْ» إذ يلزم منه التَّشريكُ في العامل الذى هو «أَجْمِعُوا» وأنت لا تقول : أَجْمِعوا شركاءكم ، على (أَفْعَلَ) وإنما يقال : اجْمَعُوا ، ثلاثيًا و (أَجْمَعَ) مخصوصُ بالأمر والكَيْد ونحوه ، وإذا كان كذلك فلا بد من تقدير مايصح أن يكون عاملا فى «الشُّركاء» وذلك (جَمَع) الثلاثى ، فكأنه قال : فأجْمِعُوا أمركم ، واجْمَعَوا شركاءَكم ، فصارت (الواو) إنَّما عَطفت عاملا محذوفا قد بقى معمولهُ على عامل ظاهر .

---

(١) سورة يونس / آية : ٧١ .

ومن ذلك قوله تعلى : { والَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ والإيْمانَ }[1] التقدير واعتقدوا الإيمان ، إذ لايقال : تَبَوَّوا الإيمانَ - إلا على مجاز ، والأصلُ الحقيقةُ ، وأنشد النحويون [2]:

إذَا مَـــا الْغَـــانِيَـــاتُ بَرَزْنَ يَوْمًـــا
وزَجَّـــجْنَ الحَـــواجِبَ والعُـــيُـــونَا

أراد : وكَحَّلْنَ العيونَ ، وأنشد أيضا[3] :

عَلَفْـــتُـــهَـــا تِبْنًا ومَـــاءً بارِدًا
حَـــتَّى شَـــتَتْ هَمَّالَةً عَـــيْناهَا

أى : وسقيتُها ماء باردا ، وأنشدوا أيضا [4] :

يـالـيـتَ زَوْجَكِ قـــــد غَـــــدَا
مُـــتَـــقلِّدًا سَـــيْـــفًـــا ورُمْـــحَـــا

أى : وحاملاً رمحا .

---

(١) سورة الحشر / آية : ٩ .

(٢) للراعى النميرى ، والخصائص ٢/٤٣٢ ، والمغنى ٣٥٧ ، والإنصاف ٦١٠ ، والهمع ٥/٢٢٨ ، والتصريح ١/٢٤٦ ، والأشمونى ٢/١٤٠ ، والعينى ٣/٩١ ، ٤/١٩٣ ، واللسان (زجج)
ويرزن : ظهرن . وتزجيج الجواجب : تدقيقها وأطالتها.

(٣) الخصائص ٢/٤٣١ ، والمغنى ٦٣٢ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن الشجرى ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٢/٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٣٣٩ ، والخزانة ٣/١٣٩ ، والهمع ٥/٢٢٨ ، والتصريح ١/٢٤٦ ، والإشمونى ٢/١٤٠ ، والعينى ٣/١٠١ ، ٤/١٨١ .
وينسب لذى الرمة ، وليس فى ديوانه ، وشتت : أقامت فى الشتاء ، والمراد هنا : صارت .
وهمالة : من قولك : هملت العين ، إذا صبت دمعها .

(٤) المقتضب ٢/٥٠ ، والخصائص ٢/٤٣١ ، وابن الشجرى ٢/٣٢١ ، وابن يعيش ٢/٥٠ ، والإنصاف ٦١٢ ، والأشمونى ٢/١٧٢
وينسب إلى عبد الله بن الزبعرى . ويقال : تقلد الرجل سيفه ، ولايقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه .

فهذه المُثلُ مما عَطَفت فيه (الواو) العاملَ المُزالَ على الظاهر .

ومن ذلك أيضـا على رأى سيبويه [(١)] : مـررتُ بزيدٍ وعَـمْـرًا ، لايمكن أن يكون «عـمـرو» مـعطوفـا على مـوضـع «زيد» لأنه لايمكن أن يَنْفـصل الجـارُّ عنه فتقول : مررتُ زيدًا وعمرًا ، كما جاز ذلك فى قوله [(٢)] :

* فَلَسْنَا بالجِبَال ولا الحَدِيدا *

وصـحةُ العطف على الموضع متوقِّـفةٌ على صحة إظهـار الموضع ، فإنما صح : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، على أضمار فِعْل ، وذلك الفعل معطوف على (مررتُ) فدخل تحت ضابطه ، وكذلك قولك : حَسْبُكَ وزيدًا درهمٌ . حَمَل سيبويه (زيدًا) على فـعل مـضـمـر دَلَّ عليه «حَـسْبُكَ» لأن مـعناه : يَكْفِيكَ ، فكأنه فى التـقدير : يَكْفيك ويَكْفى زيدًا درهمُ ، ومثله : كَفْيُكَ وزيدًا درهمٌ ونحوه[(٣)] ، وكـذلك : وَيْلٌ له وأَبَاه ، فـ (أباه) مـفـعـول بفـعل مـضـمـر دَلَّ عليـه (وَيْلٌ له) لأن مـعناه ومـعنى المنصوب واحد ، فكأنه قال : وألزمَ اللهُ أباه الويلَ[(٤)] .

ومن ذلك قـولك : هذا ضـاربُ زيدٍ أمسِ وعمـرًا ، فإنه منصوب بفـعل دَلَّ عليـه «ضـارب» أى : وضَـرَب عـمرًا ، أو يَضْرِب عمـرًا ؛ إذ لايصح حـمله على موضـع «زيد» لأنه لاموضـع له عند المؤلف والبصريين، فتعيَّن الإضمار .

---

(١) الكتاب ١/٦٧ .

(٢) سـيبـويـه ١/٦٧ ، ٢/٢٩٢ ، ٣٤٤ ، والمقتـضب ٢/٣٣٨ ، ٣/٢٨١ ، ٤/١١٢ ، ٣٧١ ، والمغنى ٤٧٧ ، وابن يعيش ٢/١٠٩ ، ٤/٩ ، وشـرح الرضى على الكافيـه ١/٣٨٠ ، ٢/١٩١ ، والخـزانة ٢/٢٦٠ وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدى ، وصدره :

* مُعَاوِىَ إننا بَشَرٌ فأَسْجِحْ *

يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ظُلم عماله. وأسجح : ارفُق سَهِّل .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ ، وفيه «وكذلك كَفْيُكَ وقَدْكَ وقَطْكَ» .

(٤) نفسه ١/٣١٠ .

وكذلك اسمُ الفـاعل المرادُ به الحـالُ أو الاسـتقبـال إذا عُطف على مخفوضـه منصوبٌ ، سيبويه يحمله على إضـمار الفعل ، فإذا قلت : هذا ضـاربُ زيدٍ غَدًا وعـمرًا ، فـ (عمرا) منصـوب بفـعل ، وليس عطـفا على الموضع لفقد شرطه ، وهو وجود المجوِّز للنصب ، وهو هنا التَّنْوين الذى كان فى «ضـارب» وقد ذهب[1] .

فكل هذا داخل تحت قوله : (وهـى انْفَـردَتْ بعَطْفِ عـاملٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِى معْمُولُه) إذا فرضنا أن الناظم قائلٌ بمقتضـى هذه المسائل .

أما الأمثله المتقدمة فلا مِرْية / أنه قَصَد التَّنْبيه عليها . ١٩٥/٣

وأمـا مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، فيمكن أن يكون قائلاً فـيها بمذهب ابن جنِّى وابن خـروف ، وكـذلك مسـألة اسم الفـاعل لغـير الماضـى ، وقـد تقدم فى باب «اسم الفـاعل» مايُشـعر بأن لا حذَف هنالك عنده ، ويمكن فى المسـائل الأُخَر أن يقول فيـها بالنصب على المفعول مـعه ، فـلا تَتَعيَّن للتمثيل بها هنا .

فإن قيل : هذا الكلام غير بَيِّن من وجهين :

أحـدهما : أن الناظم لم يُبَيِّن فيه المعطوفَ عليه مـاذا يكون ، أهو عامـــلٌ آخرُ أم لا ؟ وإلى هذا فلعلَّه ليس مـعطوفا إلا على جملة اسـمية نحـو : هذا لكَ وأباكَ ، فإنه إنمـا يُتَصَوَّر نصب (الأب) على عامل مـقدَّر وهو فـِعْل ، ولا فِعْل فـى (هذا لكَ) لكنهـا ممنوعـة ، فإطلاقُـه يُدخلهـا فى حكم الجواز على إضمار الفعل ، وليس كذلك .

---

(١) الكتاب ١ / ١٦٩ .

قال سيبويه : وأما (هذا لكَ وأباكَ) فقبيحٌ ، لأنه لمَ يَذكر فعلاً ولا حرفًا فيه معنى الفعل ، حتى يصير كأنه قد تكلّم بالفعل[(١)] .

وأيضًا فعلى تسليم أنه ذَكَر ذلك لم يُبَيِّن أهو ظاهرٌ أم مضمر ، ولا بد أن يكون ظاهرا ، فنَقصه من العبارة (بعَطْفِ عاملٍ مُزالٍ قد بَقِي معمولُه على عاملٍ ظاهر .

والثانى : أن هذه المُثُل المتقدِّمة وما كان نحوَها إنما جاز ذلك فيها بشرط أن يكون العاملان يجمعهما معنى واحد ، وذلك هو الذى سَوَّغ الحذف ، ولأجل هذا والذى قبله قال فى «التسهيل» : وعاملٌ مُضْمر على عاملٍ ظاهرٍ يجمعهما معنى واحد [(٢)] . لأن معنى الجمع فى «أَجْمِعُوا» و «واجْمَعُوا»[(٣)] ، ظاهر ، وإن كان « أَجْمِعُوا »» مختصًا بالأمر ونحوه ، وكذا «تَبَّوؤُا الدَّارَ والإيمانَ»[(٤)] ، فيهما معنى «لازَمُوا ، أو صَحِبوا» أو نحوه . وقوله[(٥)] :

* وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا *

فيهما معنى (حَسَّنَّ) وفى قوله [(٦)] :

---

(١) الكتاب ٣١٠/١ .

(٢) التسهيل : ١٧٥ .

(٣) يقصد قوله تعالى فى سورة يونس : ٧١ { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ } وقد مرت .

(٤) سورة الحشر / آية : ٩ ، وقد مرت .

(٥) صدره :

* إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٦) عجره :

* حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

وتقدم الاستشهاد به .

* عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً باردًا *

فيهما معنى (أَعْطَيْتُها كذا) . وفى قوله [(١)] :

* مُتَقلِّدًا سَيْفًا ورُمْحًا *

معنى (حاملاً) ونحوه ، فلو كان على غير هذا لم يَجُز على ما اقتضاه كلام «التسهيل»[(٢)] ، ولم يُقَيِّدْها هاهنا ، فكان قُصُورا فى أداء معنى المسألة .

فالجواب : أن شرط الحذف كما تقدم الدلالةُ على المحذوف ، ولو كانت الجملة المعطوف عليها ليس فيها فعلٌ ولا ما يدل على الفعل لم يكن ثَمَّ دالٌّ على المحذوف ، فتكون المسألة ممتنعة من حيث أخرجها شرطُ الدلالة على المحذوف ، وإذ ذاك تبقى مسألة سيبويه [(٣)] ، خارجةً عن كلامه على مقتضى الشرط .

فإن قلت : وأين شَرَط هنا الدلالةَ على المحذوف ؟

قيل : قد تقرَّر من نظمه فى مواضع متعدده أن اللفظ لا يُحذف إلا لدليل منها البيت قبل هذا[(٤)] ، بل هذه المسألة كأنها فَرْع مما قبلها .

١٩٦/٣ فإذا ثبت هذا لم يَحتج إلى إعادة الاشتراط ، وحَصَل / أن العامل لم يُحذف حتى كان عليه دليل ، وهو العامل المتقدِّم ، فمن حيث

---

(١) صدره: * ياليتَ زوجَكِ قَدْ غَدَا *
وتقدم الاستشهاد به .

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) يقصد بها قولهم : هذا لكَ وأباكَ ، وقد تقدمت .

(٤) وهو قوله :

والفاءُ قد تُحذَف مَعْ ما عُطِفَتْ   والواوُ إذ لاَلَبْسَ وهى انفَردتْ

كان دليلاً عليه لابد أن يكون مجتمعا فى المعنى معه ، وإلاَّ فليس بدليل ، ولابد أن يكون ذلك الدليل هو المعطوف ، لأنه الأصل ، ولأنه دليل على مــا حُــذف ، ولوكان غيرَ ظاهر لم يكن دليلا ، بل محتاجا إلى ما يَدُل عليه .

والجواب عن الثانى قد تضمنه الجواب عن الأول ، لأن شرط الدلالة على المحذوف يستلزم اجتماعهما فى معنى واحد ، فلم يَفتقر إلى زيادة ، وهذا من جملة اختصاراته المستحسَنة .

وقوله : (دَفْعًا لَوهْم اتُّقِى مفعول له ، يَحتمل أن يرجع إلى قوله : (قَدْ بَقِى مَعْمُولُهُ) .

يريد أن ذلك المعمول قد بقى ولم يُحذف مثْل ماحُذف عاملُه دفعًا للوهم الذى كان يحصل بحذفه ، واللَّبْسِ الواقع بسببه ، لأنه لوحُذف المعمول مع عامله لمَ يَبْقَ مايدل على أن ثَمَّ محذوفًا ، وهذا مُتَّقًى ومحذورٌ فى الكلام ، وإن فُرض أن ماتقدم دالٌ على عامل فإنما يدل إذا تعيَّن موضعُ الدلالة ، والمعمول هو الذى يعيِّنه ، فإنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ ، ولم تذكر (عَمْرًا) بأن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ـ لم يكن ثَمَّ ما يدل على حذف عامل لـ (عمرو) وهو (لقيتُ) أو نحوه ، فلما جِئ بالمعمول اقتضى عاملاً ، لأن كل معمول لابُدَّله من عامل ، فجاء العامل المعطوف عليه بتعيينه موافقًا لذلك المعمول ، ولائقًا به ، فتقدرٌه من معناه فى نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، ونحوه[1] :

* عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا *

ومن لفظه ومعناه فى نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا على رأى سيبويه[2] .

---

(١) عجزه : * حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *
وتقدم الاستشهاد به .

(٢) الكتاب ١/١٦٩ .

ويَحـتـمل أن يكون راجـعـا إلى الحكم الأول ، وهـو عطف العـامل المُزال ، كأنه قال : انفردت (الواو) بعطف كذا دفعًا لَوهْمٍ اتُّقِي

ويَعنى أن هذا الحكم ثَبَت للواو ، وهو عطفها للعامل المحذوف على العامل المذكور دفعًا لما يَذهب إليه الوهم من عطف المعمول المذكور بعد (الواو) على ماقبلها، فإنك إذا قلت :

* عَلَفْتُها تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا *

فالوهم يَسبق إلى عطف «الماء» على «التِّبْن» من غير تقدير شيء، وليس المعنى عليه.

وإنما المعنى على تقدير عامل للثاني، والعامل هو المعطوف، وكذلك سائر مُثُل الباب، وهذا فيه نظر، والأول أوضح

ويقال : وَهَمْتُ إلى الشيء وَهْمًا ـ بإسكان الهاء ـ إذا ذَهَب وَهْمُك إليه، وهذا هو المراد، أى دَفْعًا لأن يَذهب الوهُم إلى غير المراد. وليس من (الوَهَم) المحرَّك الهاء، وهو الغَلَط.

ثم أخذ يذكر حذف المتبوع فقال :

وحَـذْفَ مَـتْبُـوعٍ بَدَا هُنَا اسْـتَـبِحْ
وعَطْفُكَ الفِـعْلَ على الفِـعْلِ يَصِحْ
واعْطِفْ على اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِـعْلاَ
وعَكْسًـا اسْـتَـعْـمِلْ تَجِـدْهُ سَـهْـلاَ

يعنى أن المتبوع، وهو المعطوف عليه، قد يجوز حذفه إذا بَدا وظَهَر معناه مع حذفه، وظاهر / إطلاقه أنه قياس وإن كان قد قال : «اسْتَبِحْ» ١٩٧/٣

وهذا لفظ يُشعْر بأن الأصل فيه المنع، ولذلك يقال فيما شأنُه أن يُمنع ويُحتاط عليه هذا حِمىً لايُسْتَباح، لكن السماع هو المُتَّبع، وقد وُجد الحذف كثيرا، فَلْيُقل به.

والمعطوف عليه هنا تارةً يحذف بعد «بَلَى، ونَعَمْ» وشِبْهِهما، وتارة يُحذف مطلقا لابَعْدَ حرف.

فالأول كقولك لمن قال : أَلَمْ تَضْرِبْ زيدًا؟ فتقول : بَلَى وعَمْرًا، أو من قال : أأكرمتَ زيدًا؟ نعم وأخاه ومنه في القرآن الكريم : {أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونَجْواهُمْ بَلَى ورسلنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ[(١)]} فالعطفُ على معطوف غير مذكور، والتقدير : بَلَى ضربتُ زيدًا وعمرا، ونَعَمْ أكرمتُ زيدًا وأخاه، وكذلك سائر الباب. وحرف التَّصْديق هو الذى قام مقام ماحُذف.

وجاء عن ابن الزُّبَير[(٢)] أنه قال للرجل الأسَدى إذ قال له: لَعن اللهُ ناقةً ساقتْنى إليك، فقال له ابن الزبير : إنَّ وراكبَها، وقال حَسَّان بن ثابت رضي الله عنه[(٣)]:

يَقُولُونَ أَعْمَى قلتُ : إنَّ وربَّمَا
أكونُ وإنِّى مِنْ فَتًى لَبَصِيرُ

---

(١) سورة الزخرف / آية : ٨٠.

(٢) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قريش في زمنه، وكان أول مولود بالإسلام بالمدينة من المهاجرين، ولى الخلافة تسع سنين، وقتل في ذي الحجة سنة ٧٣هـ (تقريب التهذيب ٤١٥/١)
والرجل الأسدي هو فضالة بن شريك الأسدي، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، أو ابنه عبدالله بن فضالة وانظر : البيان والتبيين (٢٧٩/٢).

(٣) لم أجده في ديوانه.

ومن أبيات الحماسة قول الشاعر(١):

لَعَمْرِى لقَدْ نادَى بأَرْفَعِ صوتِهِ نَعِيُّ حُيَيٍّ إنَّ فَارِسَكُمْ هَوَى

أَجَلْ صَادِقًا والقَائِلَ الفَاعِلَ الَّذِى إذا قَالَ قَوْلاً أَنْبَطَ الماءَ في الثَّرَى

فقوله : « والقائلَ » معطوف على مقدَّر، كأنه قال : قلتَ حَقًّا إنَّ فارسَنا والقائلَ الفاعلَ لَهُوَ، ويجوز الرفع على تقدير : هو فارسُنا والقائلُ والفاعلُ.

ومِمَّا يَجرى في المعنى هذا المجرى حكايةُ القرآن : {وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً(٢)} فالمعنى على تقدير : أفعلُ ذلك ومَنْ كَفر فأمتِّعه قليلا، وقوله تعالى : {وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ(٣)}. المعنى هم كذلك، وثامنُهم كلبُهم.

وحَمل السُّهَيْلى(٤) الايتين على تقدير : نَعَمْ، والمعنى واحد، وهذا هو الثاني من الضَّرْبين.

---

(١) هو سويد المراثد الحارثي، ديوان الحماسة بشرح المرزوقي (٨٤٠)
والنعيّ والناعي : الذى يأتى بخبر الميت. وأنبط الماء : أخرجه. ومعناه : وصل القول بالفعل الجالب للخير. وهو مثل لتحقيق قوله، وصلة النجاز بوعده.

(٢) سورة البقرة / آية ١٢٦.

(٣) سورة الكهف / آية : ٢٢.

(٤) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي الأندلسي الحافظ، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، عالما بالتفسير والحديث، حافظا للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم. صنف الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، وشرح الجمل، والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام (ت ٥٨١هـ)
وانظر رأيه هذا في : الروض الأنف ١/١٩٣.

ومنه أيضا قولُ بعض العرب : وبِكَ وأهْلاً وسَهْلاً، لمن قال : مَرْحَبًا وأهْلاً، أى بكَ مَرْحَبًا وأهلاً وسهلاً.

ومن ذلك عند المؤلف قوله تعالى : { وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى[1] } أى لِتُرْحَم ولِتُصْنَع على عيني، وقوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ولَوِافْتَدَى بِهِ[2] } أى لو مَلَكه وافْتَدى به.

ومنه أيضا في الفاء قوله تعالى : {اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فانْفَجَرتْ[3]» الآية.

التقدير : فضَرب، فانفجرت. وقوله : {أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفلَقَ[4]} كذلك.

وقَدَّم[5] الاستشهادَ بهذا في حذف العاطف والمعطوف لصلاحيته شاهدا في الموضعين.

وهنا تنبيهان :

أحدهما : أن معظم هذه الأمثلة في كلاَمْى متكلِّمَيْنِ اثنين، لا في كلام متكلِّم واحد.

وقد اختلفوا هل من شَرْط الكلام أن يكون من متكلِّم واحدٍ أم لا؟

فمنهم من اشتَرط ذلك بناءً على أن الكلام عملٌ / واحدٌ، فلا يكون عامله إلا واحداً. ١٩٨/٣

---

(١) سورة طه / اية : ٣٩، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ أ).

(٢) سورة أل عمران / آية : ٩١، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة :١٩٩ ـ أ).

(٣) سورة البقرة / اية : ٦٠، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ أ).

(٤) سورة الشعراء / أية : ٦٣، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ أ).

(٥) يعنى ابن مالك في «شرح التسهيل».

ومنهم من لم يَشـتـرط ذلك لأن المتكلِّمَينِ إذا اصطلحـا علـى التكلُّم بكلامٍ واحد، أحدُهـما يتكلم بجُزْئه، والآخر بالجزء الآخر ـ فـقد اشتمل على قيوده المعتبَرة، فكما لايُشترط اتحاد الكاتب [كذلك لايُشترط اتحاد المتكلم[1]].

فإن قيل : إذا لم يَتَّحد المتكلِّم لم يترتَّب على الكلام مفهوم، كما يترتب على الكلام إذا اتَّحد المتكلِّم؛ إذ لايُعلم ارتباط أحد الجزعين بالآخر، فلا يُفيد الكلام فائدة، ومن شَرْط الكلام الفائدة.

فـالجـواب : أن هذا راجع إلى السـامع لا إلى الوضَعْ، فـإن الوضع إنما كـان لحـصـول الفـائدة، وذلك هو المقـصـود، وإلاَّ لزم أن يكون الكلام من مـتـكلِّم واحد ـ إذا لم تَحْصُل به للسامع فـائدة لعدم فهمه له ـ أن لا يكون كلاما، وذلك باطل، فـأصلُ الكلام لاخَلَل فـيـه، وإنمـا الخلل فـي فـهـم السـامـع، فـلا يَكُرُّ على الكلام بـالإفـسـاد، وهذا كله إنما هو نظرٌ في أمـر قـيـاسـي، والمعـتَـمـدُ إنما هو السمـاع، فـإن سُمع كـلامٌ واحد من مـتكلِّمين فذاك، وإنْ لاَ فـلا ينبـغي أن يُهمل ذلك الشرط، وقد وجدنا كلاما من متكلِّمَينِ ، قال امرؤ القيس والتَّوْأم[2]:

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) النصف الأول من كل بيت من الأبيات الثلاثة لامرىء القيس، والنصف الثاني من كل منها للتوءم اليشكرى، ويسمى هذا النمط من الشعر «التمليط» وانظر : اللسان (ملط)

وهَبَّ وهنا : لمع بعد أن مضى حين من الليل. ونار مجوس : خصها بالذكر لأنهم عبدتها، فنارهم أعظم نار، وأشدها استعارا. وكأن هزيزه لوراء غيب : كأن صوت رعده وراء الغيب حيث لا أراه. والعشار : النوق التى أتى عليها مذحملت عشرة أشهر. ووُلَّهٌ : جمع والهة ، وهى التى فقدت ولدها فاشتد حزنها عليه، وحنينها إليه، ويكثر ذلك منها إذا لاقت عشارا مثلها. وأضاخ : موضع ومنهل مشهور عندهم. يقول : لمادنا هذا المطر لماوراء هذا الموضع ثبت فيه، واستدار به كالمتحير. وقوله : «وهت أعجاز ريقة» معناه : استرخت مآخير السحاب فسالت كما تسيل القربة حين تنشق وريق المطر : أوله، وكذلك ريق الشباب.

والشعر في ديوان امرىء القيس ١٤٧.

أَحَـــارِ تَرَى بُـرَيْـقًـــا هَـبَّ وَهْـنًا
كَنَارِ مَـجُـوسَ تَسْـتَـعِـرُ اسْـتِـعَـارَا

وفيها :

كَـــأنَّ هَـزِيـزَه لِـوَرَاءِ غَــيْـبٍ
عِـشَـارٌ وُلَّهٌ لاقَتْ عِـشَـارَا
فَلَمَّـا أَنْ دَنَا لِقَـفَـا أُضَـاخٍ
وَهَتْ أعـجَـازُ رَيِّقِـهِ فَـحَـارَا

ففي هذين البيتين الأخيرين المبتدأُ والشَّرْطُ في كلام أحدهما، والخبر والجواب في كلام الآخر، فالظاهر على هذا عدمُ اشتراط ذلك الشرط، إلا أن يقال : إن كلا من المتكلميْن إنما اقتَصر على كلمة واحدة اتّكالاً على نطق الآخر بالأخرى، فمعناها مستحضَر في ذهنه، فإذا اجتمع مع اللفظ المنطوقِ به صار المجموع كلاما، كما يكون كلاما قولُ القائل لقوم رأوا شَبَحًا : زيدٌ، أى المَرْئِىُّ زيدٌ.

فإذًا كلُّ واحد من المتكلِّمين متكلمٌ بكلام تام، لكن أحد جزءَيْه غير ملفوظ به، وهذا الاحتمال بعيدٌ وخلافُ الظاهر.

فإذا تقرَّر هذا فالعطفُ على كلام الغَيْر من هذا القبيل، فإن العطف يُصَيِّر الشيئين شيئًا واحدا في المفرَد والمركَّب.

فإذا قلنا باشتراط اتحاد المتكلِّم كان الكلام المعطوف في تلك الأمثلة ليس معطوفا على كلام الأول؛ بل على شيء آخر يُقَدَّر للثانى، ويصحُّ التمثيل.

وإذا قلنا بعدم الاشتراط لم يصح التمثيل، لأن العطف إنما هو على كلام الأول فلا حذف.

ومن أمثلة ذلك أيضا قول امرىء القيس والتَّوْأم[1]:

فَلَمْ يتْـركْ بِذَاتِ السِّـرٍّ ظَبْـيًـا

ولم يَتْـرك بَجلْهَـتِـهـا حِـمَـارَا

وليس في هذا «النظم» تصريحٌ بأحد الرأيين.

وكلامه في «شرح التسهيل» في «شرح الكلام» وقع فيه بعضُ تصريحٍ بشيء، لأنه لما نَقل قول مَن اشترط اتحاد المتكلِّم، ثم بحث معه ـ قال آخِرا : فثَبت أن الزيادة المذكورة مُسْتَغنى عنها[2].

فهذا يدل على أنه يُجيز وقوعه من متكلِمَيْن، ويلزم على ذلك ألا يقدِّر معطوفا عليه في مسألتنا، لكنه في الوجه الثاني من وجهَي البحث قَدَّر أن كل واحد من المتكَلِّمَيْن / قد تكلم بكلامٍ بعضُه ملفوظٌ به، وبعضُه مقدَّر، فَدلَّ على اشتراط اتحاد المتكلِّم، وهذا تناقض فلا يُعتبر كلامُه هناك. ١٩٩/٣

وحين مَثَّل في «الشرح[3]» هذه المسألة أتى بالأمثلة التى اجتمع فيها كلام كتكلِّمَيْن، فانظُرْ في هذا كله، وكذلك إذا جعلنا سكوتَه هنا عن اشتراط اتحاد المتكلِّم في قوله أولَ النظم : «كَلاَمُنَا لفظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ» إشعاراً بأنه لم يَرْتضِه ـ لزم من ذلك مثلُ مالزمه في «الشرح» من إسقاط هذه المُثُل، وألا يُضْمر شيئا.

---

(١) ديوان امرىء القيس ١٤٩.
وذات السر : موضع. والجلهة : ماستقبلك من الوادي إذا وافيته. يقول : لم يترك المطر بهذا الموضع ظبيا ولا حمارا إلا غرقه، أو نفاه عن موضعه.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

والثـاني من التَّنْبيهين أنه قـال : (هُنَا اسْتَبِحْ) فقَيَّـد مـاذَكر من الحُكْم بالمكان الذى أشار إليه ، وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون إشارته إلى الباب الذي هو فيه تحرُّزًا من إيهامٍ كان يَلحقه لو لم يذكره، لأنه قال: (وحَذْفَ مَتْبُوعٍ) ولفظ «المتبوع» لايتقيَّد بهذا الباب دون غيره، فإن «المتبوع» من حيث هو متبوعٌ، يَتْبعه النعتُ والبدلُ وسائرُ التوابع، وحَذْفُ المتبوع لايجوز على الإطلاق، بل في موضع دون موضع، كباب (النعت) [وهذا الباب[1]] وقد ذكر حكم النعت في موضعه حين قال : «ومَامِنَ المَنْعُوتِ والنَّعْتِ عُقِلَ يجوزُ حَذْفُه» فَبِحَقٍّ ماقَيَّد الحكمَ بهذا الموضع. ولو قال : وحذفَ معطوفٍ عليه اسْتَبِحْ إذا عُلِم لم يَحتج إي القيد المذكور.

والثـاني : أن تكون الإشارة إلى المسألة القريبة الذكْر، وهى مسألة الحذف، وقد قَيَّدها بعطف (الواو والفاء) خاصة، فكأنَّه يقول : إن حذف المعطوف عليه إذا كان العطف بالواو والفاء مستباحٌ لاحَظْر فيه، وندر ذلك مع (أو) فالنادر لايُعتد به هنا نحو قوله[2].

فهَلْ لكَ أو مِنْ والدٍكَ قَبْلَنا؟

قال : أراد فهل لكَ من أخٍ أو من والدٍ؟ فبقيت الواو والفاء، فصار كلامه هنا موافقا لما قال هنالك، واقتَصر هنا على موضع السماع.

فَدلَّ على أنه أراد هنا ماكان من المُثُل من متكلِّم واحد، بخلاف ماكان من متكلِّمين، فإنه لاحذف فيه، فلا يسوغ أن يمثِّل له به، بناءً على أنه لم يَشترط في الكلام اتحادَ المتكلِّم.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) هو أمية بن أبى عائذ الهذلي، شرح ديوان الهذليين للسكري (٥٣٧) والعيني ١٨٢/٤، والهمع ٢٧٥/٥، والدرر ١٩٣/٢، والأشمونى ١١٨/٣، وعجزه :

يُوشِّح أولادَ العشارِ ويَفْضِلُ ... ويروى « يُرشِّح، ويُوَسِّم »

والعشار : جمع عشراء، وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر. ويَفْصل : يفطم.

وأيضا فإن العطف في كلام متكلمَيْن لايُقْتَصر به على (الواو والفاء) دون غيرهما؛ إذ هو سائغ في جميع الحروف، وكذلك يسوغ في التوابع كلها، وهو لم يَذكر حذفَ المتبوع إلا في «النعت» و«عطف النسق» فبان أن مراده في كلام المتكلِّم الواحد، فكلامه هنا غير متناقض، بخلاف «الشرح» كما تقدم، والله أعلم.

«وحَذْفَ» مفعولُ «اسْتَبِحْ» و«بَدا» في موضع الصفة لمتبوع، أى لمتبوع بادِى المعنى، و«هنا» متعلق بـ«اسْتَبِح» لابـ(بدا)

ثم قال : «وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحّ»

لما تكلَّم على عطف « الأسماء » بعضِها على بعض أردف ذلك بالكلام على عطف « الأفعال » بعضِها على بعض، وعطفُ «الجمل» مفروغٌ منه على الجملة.

٢٠٠/٣ ويريد أن الفِعْل / يصح أن يُعطف على الفعل، كما يصح أن يُعطف الاسمُ على الاسم، وكما تُعطف الجملة على الجملة، من غير مانع من ذلك.

وإطلاقه عطفَ الفعل على الفعل يَقتضي أنه لايُقتصر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن يُعطف الماضِي على الماضي، والمضارع على مثِْله؛ بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافهه . وهذا صحيح.

لكنه شَرط في ذلك في «الشرح[1]» اتحادَ الزمان، فلك أن تقول : إن يَقُمْ زيدٌ وخَرجَ أخوه أُكْرِمْهُما، وإن قام زيدٌ ويَخْرُجْ أخوه أُكْرْمْهُما.

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ أ).

ومنه في القرآن الكريم : {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ[(١)]} وقوله : {تَبَارَكَ الَّذِى إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا[(٢)]} على قراءة الجزم، وهى لغير ابن كثير وابن عامر وأبى بكر[(٣)]، وأنشد سيبويه لقيس بن الخَطِيم[(٤)]:

إذا قَصُرَتْ أَسْيَافُنا كانَ وَصْلُها

خُطَانَا إلى أَعْدائِنَا فنُضَارِبِ

ومن اتفاق الفعلين قوله تعالى : {وَإِنْ تُبْدُوا مَافِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ[(٥)]} على قراءة الجزم أيضا، وهى لغير ابن عامر وعاصم[(٦)]. وقوله : {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى[(٧)]} وقوله { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ[(٨)] } وذلك كثير.

---

(١) سورة الشعراء / آية : ٤.

(٢) سورة الفرقان / آية : ١٠.

(٣) وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (وَيَجْعَلُ) برفع اللام.
وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٤٦٢.

(٤) ديوانه ٤١، وسيبويه ٦١/٣، والمقتضب ٥٥/٣، وابن الشجري ٣٢٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤، ٧٤/٧، والخزانة ٢٥/٧
ومعناه : إذا قصرت سيوفنا في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا في إقدامنا عليهم حتى تنالهم.

(٥) سورة البقرة / آية : ٢٨٤.

(٦) أما ابن عامر وعاصم فيقرآن الحرفين (فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ) بالرفع.
وانظر : السبعة : ١٩٥.

(٧) سورة البقرة / آية : ٢٨٢.

(٨) سورة المنافقون / آية : ٥.

فإن قلت : من أين يُؤخذ للناظم اشتراطُ اتحادِ الزمان؟

فالجواب : أنه لم يتعرض لهذا المقدرار من التَّفْسير، وإنما بَيَّن أن هذه المسألة صحيحة على الجملة، أو يقال : لعله لم يَعتبر هذا الشرط، وذلك أن عطف الفعل على الفعل قد يَتَعَّين وقد لايتعين.

فإذا تعيَّن فإنما ذلك إذا تَأثَّر الفعل بناصب أو جازم، أو كان في موضع مايَتأثَّر، كما تقدم في الأمثلة، فلا يصح هنالك أن يكون من «عطف الجمل» كما يَأْتِي، وإذا كان معمولاً لناصب أو جازم، ثم عُطف عليه اقتَضى دخولَه تحت مقتضى العامل من التَّخْليص إلى زمان واحد، فكان كما شَرط من اتحاد الزمان.

وإذا لم يتعيَّن فإنما ذلك إذا لم يتأثَّر فَيلْتبس إذ ذاك بعطف الجملة على الجملة نحو : قام زيدٌ ويقومُ أخوه، فيمكن هنا الوجهان كما في قولك : قام زيدٌ وخرج أخوه، ويقومُ زيدٌ ويخرجُ أخوه.

ولا مانع يمنع من تقدير هذه المسائل من عطف الأفعال بعضها على بعض، وإذا كانت جائزة في باب «العطف» لم يلزم فيها اتحادُ الزمان، فيُعطف الماضى على المضارع، وبالعكس، مع بقاء كل فعل على أصله، فلأجل هذا والله أعلم ـ لم يَشترط اتحادَ الزمان، وهو حَسَن من النَّظَر.

وبعدُ ففي هذه العبارة فوائد :

إحداها : التنبيُه على أن عطف الأفعال بعضها على بعض لا يَنْدرج تحت «عطف الجمل» بل الأفعال في ذلك كالأسماء المفَردة، وهذا مما يُفتقر إلى التنبيه عليه، لأنه في أول الأمر يُشكل، ولأجل إشكاله اعترض ابن

الضَّائع[1] / على ابن عصفور قولَه في حَدِّ «العطف» : هو حَمْل اسمٍ ٢٠١/٣
على اسم، أو فعلٍ على فعل، أو جملةٍ على جملة إلى آخره[2]، فاعترضه ابن الضائع بالتداخل، من جهة أن قوله : «أو فِعلٍ على فعل» داخلٌ تحت قوله : «أو جملةٍ على جملة» لأن الفعل لاينفرد بنفسه؛ إذ لابُدَّ له من فاعل أو نائبٍ عنه.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفَخَّار ـ رحمة الله عليه[3]: والظاهر أن هذا تحامُل على ابن عصفور، لأنك إذا قلت : إن يَقُمْ زيدٌ ويَخْرُجْ أبوه فأكرِمْهما ـ فهذه (الواو) قد شَرَّكت بين الفِعْل الثاني والفعل الأول في حرف «إنْ» منفردَيْن دون اعتبارٍ بمرفوعهما، لأن الجازم إنما يتعلق حكمه بالفعل دون توابعه، ولا حكم له في الجملة أصلا؛ إذ كان الجَزْم من خصائص الأفعال، ولو كان تعلقه بالجملة لم يُؤَثِّر فيها، لأن الجمل لاتُؤَثِّر فيها العواملُ إذا كانت مطلوبة لها طلبا واحدا.

قال الأستاذ : والمسألة فيها طالبٌ، ومطلوبٌ مطلوبٍ، فحرف الشَّرْط هو الطلب، والفِعْل بانفراده هو مطلوب الحرف، والفاعل هو الطالب الفعل، فإذًا لم يقع التَّشريك إلا بين الفعلين فقط، وماعدا الفعلين إنما هو تابع لهما. هذا كلامه ـ رحمه الله ـ وما قاله هو الصواب الذى لا إشكال فيه.

فقول الناظم : (وعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحُّ) مُنَبِّه على هذا.

---

(١) تقدمت ترجمة ابن عصفور. وأما ابن الضائع فهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في علم النحو، وله في مشكلات الكتاب عجائب، ورد على ابن عصفور معظم اختيارته، وصنف : شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وأملى على إيضاح الفارسي (ت ٦٨٠هـ).

(٢) انظر هذا الحد في شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/١.

(٣) تقدمت ترجمته .

والثـانيـة : التنبـيـه على أن «باب العطف النَّسَـقى» لايخـتص بالأسماء، كالنعت والتوكيد المعنوى؛ بل يكون بالأفعال أيضا كما تقدم ذكره.

وأحسب أنى رأيت نقلاً بجَريان «عطف البيان» في الفعل، فقول الله تعـالى : {وَمَنْ يفـعل ذلكَ يَلْقَ أَثَامًـا يُضَـاعَفْ لَهُ الْعَـذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[1]}. فقوله : «يُضَاعَفْ» يَحتمل «عطف البيان» ويَحتمل «البدل» وإذا كان البدل في الأفعال سائغا، وعطفُ البيان شبيهٌ بالبدل، فَلْيَجُزْ فيه ماجاز في شبيهه.

والنافي يقول : عطف البيان أشبهُ بالنعت منه بالبدل، ألاَ ترى أنه يَجرى على مثِله في التعريف أو التنكير، بخلاف البدل فإنه تَجرى النكرة منه على المعرفة وبالعكس.

وأيضـا : فـإن البـدل عندهم في تقـدير جـملة أخرى، والعطف في تقـدير الجزء من المعطوف عليـه، كـالنعت، فـعطفُ البـيان إذًا أقربُ إلى النعت منه إلى البدل، فيبعد أن يكون في الأفعال بخلاف البدل.

وأيضـا : فـعـامَّـة النحـويين على خلاف مـاذهب إليـه هذا القـائل، فالوجه إسقاط عطف البيان من الأفعال، كما فعل الناظم.

والثـالثـة : التنبـيهُ على أن الفـعْل إنما يُعطف على الفعل، كـمـا أن الاسم إنمـا يُعطف على الاسم، لأن عطف اللفظ على اللفظ يَقـتـضـى تشـريكَه مـعـه في مـعناه المخـتص به، أو في عـامله المخـتـص بـه، وهـذا المعنى يُوجِـب ألاَّ يُعْطَـف الاسم على الفعـل/، ولا الفعل على الاسم، ٢٠٢/٣

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨، ٦٩.

لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف اللفظ على ماليس من جنسه ولا من شكله.

ثم لَمَّا كان من الأسماء ماهو شبيهٌ بالأفعال، ويُعطى معنى الفعل ـ اقتضى هذا الشَّبَه تسويغَ عطف بعضِها على بعض، اعتباراً بالمشاركة في المعنى، فأخرجها الناظم من قاعدة الامتناع إلى الجواز فقال: «واعْطِفْ على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ فِعْلاً» إلى آخره.

يعنى أن عطف الفعل على الاسم الذى يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل، سائغٌ لسهولة الخَطْب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعلَ كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلا على فعل، فلم يَبْق فيه ماتقدَّم من المحظور، فتقول: أعجبني الضاربُ زيداً وأَكْرَمَ عمراً، وجاءنى رجلٌ ضاربٌ زيداً ويُكْرِمُ أخاه.

وتقول: إن زيداً يَقُومُ وخارجٌ. فمن الأول قوله تعالى: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا. فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا[(١)] } وقوله: { أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ }[(٢)]، وقوله: { إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ[(٣)] } الآية. وقوله: {فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا[(٤)] } على قراءة الكوفيين[(٥)]، ومن

---

(١) سورة العاديات / آية: ٣، ٤.

(٢) سورة الملك / آية: ١٩.

(٣) سورة الحديد / اية: ١٨.

(٤) سورة الأنعام / آية: ٩٦.

(٥) يعنى عاصما وحمزة والكسائى. وقرأ بقية السبعة «وجَاعِلُ اللَّيْلِ» على اسم الفاعل والإضافة ـ وانظر: السبعة: ٢٦٣.

الشعر قول الأخطل(١):

وَمَـــا الْجَـــارُ بالقَـــالِيكَ مـــادَامَ آمِنًا

وَيَدْعُـــوكَ عِنْدَ المُعْـــضِلِ المُتَـــفَـــاقِمِ

ومن الثاني : قوله تعالى : {يُخْرِجُ الحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ ومُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الحَىِّ(٢)}.

وأنشد غير واحد(٣):

* أمُّ صَبِىٍّ قد حَبَا أو دَارِجِ *

وأنشد ابن السَّراج(٤):

باتَ يُغَـــشِّـــيـــهَـــا بَعَـــضْبٍ باترِ

يَعْـــدِلُ في أسْـــوُقِـــهَـــا وجَـــائِرِ

---

(١) ديوانه (٥٠٦ - بيروت) وروايته فيه :

وما الجارُ بالرَّاعيك مادمتَ سالما ويَرْحَـــل عند المُضْلــع المتفاقم

والمعضل : الأمر الشديد المشكل، لايهتدى لوجهه. والمضلع : الثقيل، يقَال : حِمل مضلع، أى مثقل للأضلاع، وداهية مضلعة : تثقل الأضلاع وتكسرها. والمتفاقم : المستفحل الشر.

(٢) سورة الأنعام /آية : ٩٥.

(٣) ابن الشجرى ١٦٧/٢، والتصريح ١٤٢/١، ١٥٢/٢، والأشمونى ١٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢ واللسان (درج) وقبله :

* ياليتني قد زرتُ غيرَ خارجِ *

وحبا الصبي : زحف. ودرج الصبي والشيخ : مشيا مشيا ضعيفا ودبًّا. أراد أم صبي حابٍ ودارج.

(٤) الأشموني ١٢٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، والمساعد ٤٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢، والخزانة ١٤٠/٥

يصف رجلا كريما بادر بعقر إبله لضيوفه. ويعشيها : يطعمها العشاء، وهو الطعام الذى يؤكل ليلا. ويروى «يغشيها» بالغين المعجمة، من الغشاء، أى يشملها ويعمها. والعضب : السيف القاطع. والبتر : القطع على غير تمام. ويقصد : لايجاوز الحد. وأسوق : جمع ساق. جائر : من قولهم : جار في حكم، إذا ظلم.

وقال الآخر(١):

فَــأَلْفَــيْــتُــه يَوْمًــا يُبِــيــر عَــدُوَّهُ
وبَحْــرَ عَطاءٍ يَسْــتَــخِفُّ المَعَــابِرَا

وهو للنابغة.

وهذا الضَّرْب الثاني هو المراد بقوله : «وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ» أي استعمل عكسَ عطفِ الفعل على الاسم المذكور «تَجِدْهُ سَهْلاَ» وحقيقة العَكْس : واعْطِفْ عَلَى فِعْلٍ اسمًا شِبْهَ فِعْلٍ، والضمير في «تَجْدْهُ» للعَكْس.

(١) هو النابغة الذبياني كما سيأتي، ديوانه ١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/١، والعيني ١٧٦/٤

ويبير : يهلك. والمعابر : جمع مِعْبر، وهو مايعبر به النهر من فلك أو جسر أو غيرهما. يمدح النعمان بن المنذر.

البـــــدل

هذا هو النوع الرابع من أنواع التابع، وهو «البدل» وأخذ أولاً في تعريفه بالحدِّ فقال :

التَّـــابِعُ المَقْـــصُـــودُ بالحُكْمِ بِلاَ

وَاسِطَـةٍ هُـوَ المُـسَـــــــــمَّـى بَـدَلاَ

فـقـوله : «التَّـابـع» هو الجنس الأقـرب. وقـوله : «المقَـصْـودُ بـالحُكْمِ» يعنى أنه الذى قُصد بالإخبار عنه في الحقيقة دون متبوعه.

فـإذا قلت : قـام زيدٌ أخـوك، فـ(أخـوك) هو المقـصـود بـالحكم عليـه، والإخـبـار عنه بـالقيـام، ومـعنـى كَوْنه المقـصـودَ بالحكم أن البـدل يُقصـد لمعنيين :

أحدهمـا : أن يُريد المتكلم ذكَر المقصود بالحكم بخصوصه، فيأتى أولاً بما يَعُمُّه وغيرَه، ثم يأتى بالمخصوص قصداً للتأكيد، كقولك : رأيتُ قومَكَ ناساً منهم.

والثـاني : أن يُريد الإبهـامَ على المخـاطب، ثم يَبْـدُو له أن يُبَـيِّن، أو يَتَـوَهَّم أن المخـاطب عـالمٌ بمـا يريد، ثم يَشُكُّ في علمـه ، فـيـأتى بـالاسم الآخر / على جهة البيان. ٢٠٣/٣

ويلْحق بذلك معنى ثالث، وهو أن يَذكر المقصودَ بالحكم، ثم يبدو له، فيُضْرِب عنه إلى غيره. لكونه غالطا أو ناسيا أو لمعنى آخر.

وعلى كلٍّ تقدير فـالبدلُ هو المقصـود بالحكم، ومـاقبله فـي حكـم المُلْغِىٍّ وإن لم يكن كذلك.

ثم كونُه مقصودا بالحكم يشمل وجهين :

أحدهما : كونُه محكومًا عليه وهو المخبر عنه ، كما في المثال المتقدم، فالمخبَر عنه يقال فيه : إنه مقصود بالحكم.

والثاني : كونُه محكومًا به، فإنك تقول : هذا زيدٌ أخوك فـ(أخوك) مقصود بالحكم به إذًا، والمحكوم عليه (هذا) و(أخوك) مقصود أيضا بالحكم، أى بكَوْنه محكوما به، ولابد من تَحْميله المعنيَيْن معا، وإلاَّ كان قاصرا عن الغرض المقصود.

وتحرَّز بهذا القيد من «النعت» و«التوكيد» و«عطف البيان» فإن كل واحد منها ليس هو المقصودَ بالحكم، وإنما وَضْعُه لبيان الأول أو لمعنًى يصلح له، والأولُ هو المقصود بالحكم لا الثاني.

وكذلك يَخرج له بهذا القيد المعطوفُ بالواو والفاء ونحوهما، لأن قوله : «التَّابعُ المقصودُ بالحُكْمِ» هكذا معرَّفا باللام ـ مُؤْذِنٌ عند طائفة بالحَصْر، فإذا قلت : العالِمُ زيدٌ، فمعناه أنه مختص بالعلم، والمقصورُ عليه العلم، فكذلك هذا يكون معناه أنَّ المختَص بقصد الحكم هو المسمَّى بدلا، فعلى هذا كلُّ تابعٍ ليس بمُخْتَصٍّ بأنه مقصود بالحكم خارجٌ بهذا القيد عن كَوْنه بدلا، فيخرج المعطوفُ بالحروف المشركَّة في المعنى، لأن كل واحد من التابع والمتبوع فيها مقصود بالحكم، لم يَختص به التابعُ دون المتبوع، وهذا ظاهر جدا.

وقوله : «بِلاَ وَاسِطَةٍ» تحرُّز من المعطوف بـ(بَلْ، ولَكِنْ) ونحوهما، فإن المعطوف بها هو المقصود بالحكم دون الأول.

فإذا قلت : قام زيدٌ بل عمروٌ، فـ(عمرو) وهو المقصود بالحكم دون (زيد) وكذلك قولك : ماقام زيدٌ لكن عمروٌ، لأن (لكن) أو جبت لما بعدها ماتَحقَّق بطلانُه

لما قبلها، وكذلك (أمْ) المنقَطِعة والإضرابيَّة، وكذلك (أوْ) إذا كان مبْتدأُ كلامِك معها على اليقين، ثم داخلك الشكُّ نحو : قام زيدٌ، أو عمرٌو، فالشك كالإبطال لليقين الأول.

فكل واحد من هذه الحروف قد صَيَّر الثانَى هو المقصودَ بالحكم، وهو الواسطة، فلو لم يقل «بلا واسِطَة» لدخل عليه ذلك كله.

ولأجل هذا المعنى فيها جَعل سيبويه العطفَ بها من باب البدل، وبَوَّب عليها وعلى باب «بدل الإضراب» بابًا واحدًا لاجتماعهما في معنى الإضراب[1]. فلما كان رَسْمُه البدَل يشمل هذا كلَّه احتَرز منه بقوله : «بلا واسِطَة».

وقوله : «هُوَ المُسَمَّى بَدَلاً» يعنى المسمَّى في الاصطلاح الأشْهر للنحويين في هذا، إشارةً إلى تسمية سيبويه المعطوفَ بـ(بل، ولكن، وأو) بدلاً ليس باصطلاحٍ نحويٍّ اشْتَهر، وإنما هو اعتبارٌ معنوى حين اتَّفق مع (بدل الإضراب) في المعنى.

قال سيبويه : لَمَّا ذَكر بدلَ الغلَط والنِّسيان والإضراب : قولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ، ومثل / ذلك قولك : لابَلْ حمارٍ، ومن ذلك : مررت ٢٠٤/٣
برجلٍ بل حمارٍ، وهو على تفسير : مررتُ برجلٍ حمارٍ[2].

قال : ومن ذلك : مامررتُ برجلٍ بل حمارٍ، ومامررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، أبدلتَ الآخرَ من الأول، وجعلتَه مكانَه[2].

---

(١) الكتاب ٤٣٩/١.

(٢) نفسه ٤٣٩/١.

ثم قـال : ومن المبَدل أيضـا قـولك : مـررتُ برجلٍ أو امـرأةٍ، وإنما ابتَدأ بيـقين، ثم جَـعل مكانَه شكًّا أبدلَه منه، فـصـار الأول والآخِـر الادِّعـاءُ فـيـهـمـا سواءً[1].

قال : فـهذا شبيه بقوله : مامررتُ بزيدٍ ولكن عمروٍ، ابتدأ بنَفْيه، ثم جَعل مكانه يقينًا[2]، فهذا كله ـ من سيبويه تفسيرٌ معنوى لاتقريرٌ اصطلاحى، فلهذا حَقَّق الناظمُ في تقرير البدل اصطلاحًا ماحَقَّق.

و«التَّابِعُ» مبتدأ أو «المقصودُ بالحكم» صفةٌ له و«بِلاَ واسِطَةٍ» في موضع الحال من ضمير «المقصود» وخبر المبتدأ قوله : «هو المُسَمَّى بَدَلا».

مُطَابِقًـا أوبَعْـضًـا أو مـا يَشْـتَـمِلْ

عليـــه يُلْفَى أو كَـــمَـــعْطُوفٍ بَبِلْ

(مُطَابِقًا) مفعول ثان لـ(يُلْفَى) أى يُوجد البدلُ أربعةَ أقسامٍ تَرجع إلى خمسة :

أحدُها «المطابِقُ» يريد : موافقًا للأول، ومساوِيًا له في معناه، وهذا هو «بدلُ الكُلِّ من الكُلِّ» ويسمَّى أيضا : بدلَ الشَّىْءْ من الشَّىْءْ، وهما لعَيْنٍ واحدة، وذلك نحو : قام زيدٌ أخوك، ورأيت عَمْرًا أباكَ، إذا كان (زيد) هو الأخ و(عمرو) هو الأب.

ومنه في القرآن الكريم : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ[3]} وقال : {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابً[4]}. وقال : {وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى

(١) الكتاب ١ /٤٤٠.
(٢) نفسه ١/٤٤٠.
(٣) سورة الفاتحة / آية : ٦، ٧.
(٤) سورة النبأ / آية : ٣١، ٣٢.

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِى لَهُ مَافِي السَّماوَتِ ومَافِي الأَرْضِ[١]}. وقال : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ[٢]}.

ومنه في الشعر قولُ كُثَيِّر، أنشده سيبويه[٣]:

وكُنْتُ كَـذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَـحِـيـحَـةٍ
ورِجْلٍ رَمَى فـيـهـا الزَّمـانُ فَـشَلَّتِ

وهو كثير.

والثاني «البعضُ» يريد بعضَ الأول، ويسمى «بدلَ البعضِ من الكُلِّ» وذلك نحو : رأيتُ قومَك أكثَرهم، وصَرَفْتُ وجوهَها أوَّلها.

ومنه في الكتاب العزيز : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً[٤]} فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ» خصوصٌ من «النَّاسِ» لأن منهم المستطيعَ وغيرَ المستطيع.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ[٥]}.

وأنشد سيبويه[٦]:

---

(١) سورة الشورى / آية : ٥٢، ٥٣.

(٢) سورة العلق / آية : ١٥، ١٦.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب العطف».

(٤) سورة آل عمران / آية : ٩٧.

(٥) سورة الأعراف / آية : ٧٥.

(٦) الشعر للأعشى، ديوانه ٩٧، والكتاب ١٦١/١، وابن يعيش ٦٧/٣، والهمع ٣٤٨/٥، واللسان (عين) ٢ / ٢٢١ والدرر
واللهق : الأبيض. والسراة : أعلى الظهر. والمعين : الثور الذى بين عينيه سواد. يصف ثورا وحشيا شبه به بعيره في حدته ونشاطه.

وكَـــــأنَّهُ لَـهِقُ السَّـــــرَاةِ كـــــأنَّـهُ

مــــاحَـــاجِـبَـيْــــهِ مُـــعَــيَّنٌ بِسَــوادِ

فـ(حاجِبَيْه) بدل من هاء (كأنه) وهو كثير أيضا.

والثالث «مايَشْتَمِلُ عليه» يعني مايَشتمل الأولُ المتبوعُ عليه، أوما يَشْتَمِل هو على الأول، وهذا هـو المسـمَّى «بدل الاشْـتِـمَـال» أى لا يكون هو الأولَ، ولا بعضًا منه، نحو قولك : أعجبني زيدٌ حُسْنُه، وانتفعتُ بزيدٍ علمِه.

ومنه قـوله تعـالى : {يَسْـأَلُونَكَ عَنِ الشَّـهْرِ الحَـرَامِ قِـتَـالٍ فِيـهِ[1]}. وأنشـد سيبويه[2]:

وذَكَـــرَتْ تَقْـــتُـــدَ بَرْدَ مَـــائِهَـــا

وعَـــتَكُ البَـــولِ على أنْسَـــائِهَـــا

وأنشد لَعْبدة بن الطَّبِيب[3]:

فَـــمَـــا كـــانَ قَـــيْسٌ هُلْكُهُ هلكَ وَاحِــدٍ

ولكنَّهُ بُنْيَـــانُ قَـــوْمٍ تَهَـــدَّمَـــا

---

(١) سورة البقرة / آية ٢١٧.

(٢) الكتاب ١/١٥١، والعيني ٤/١٨٣، ومعجم البلدان (تَقْتُد)
ونسبه ياقوت إلى أبى وجزة الفقعسي، وروى معه ثمانية أشطار. وتقتد : ركيَّة من مياه بني سعد بن بكر. وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرت. والأنساء : جمع نسا، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. وإذا قل ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ، واشتدت صفرته.

(٣) الكتاب ١/١٥٦، وابن يعيش ٣/٦٥، ٨/٥٥؛ والحماسة بشرح المرزقي (٧٩٠ ـ ٧٩٢) والأغانى (٩/٩٣) و(١٢/١٤٨)
يرثي قيس بن عاصم المنقري أحد حكماء العرب وحلمائهم، يقول : مات بموته خلق كثير، وتقوض به عز قوم برمتهم.

وأنشد أيضا لعَدِيٍّ بن زيد[1]:

ذَرِينِى إنَّ أمــــرَكِ لَنْ يُطَاعَــــا
وَمَــا ألْفَــيْــتُنِي حِلْمِي مُــضَـاعَـا

/ وأتَى بعبارة «بدل الاشتمال» محتملةً لمذهبْين، إذ الناسُ ١٩٧/٣
مختلفون في معنى «بدل الاشتمال»

فمنهم من قال : إن الأول هو المشتَمِل على الثاني، ومعنى كونه مُشْتَمِلاً عليه أنه يصح العبارةُ بلفظه عنه، والاستغناءُ عن البدل وأنت تَعنيه.

فإذا قلت : أعجبنى زيدٌ حُسْنُه فـ(زيد) مشتمِل على (الحُسْن) بمعنى أنه يصح أن تقول : أعجبنى زيدٌ، مكتفيًا به عن ذكر (الحُسْن) وأنت تَعينه، وعلى هذا تقول :

أعجبني زيدٌ علمُه، ونَفَعنى زيدٌ علمُه أو كَرَمُه، وساءنى زيدٌ فَقْرُه، وكرهتُ المنزلَ ضيقَه.

ومنه الآية : {يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرامِ قِتَالٍ فِيهِ[2]}.

وهذا المذهب يَحتمله كلامُ الناظم، على أن يكون الضمير في (يَشْتَمِل) عائدًا على المبَدل منه، وفي (عليه) على «ما» وهى عبارةٌ عن بدل الاشتمال، كأنه قال : أوما يَشْتمل عليه.

---

(١) ديوانه ٣٥، والكتاب ١٥٦/١، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والهمع ٢١٧/٥، والخزانة ١٩١/٥، والعيني ١٩٢/٤، والدرر ١٥/٢

يقول عن تعذله على إتلاف ماله : اتركيني فإني لن أطيع أمرك لي، لأن عقلي يأمرني بذلك لاكتساب المحامد ، وما عرفت نفسي مضيع العقل فاقده.

(٢) سورة البقرة / آية : ٢١٧.

وعلى هذا المعنى لايقال : أعجبني زيدٌ عَبْدُه، لأنه لا يقال : أعجبني زيدٌ، وأنت تَعْنِي عَبْدَه، وكذلك لايقال : سُلِبَ زيدٌ عبدُه، ويجوز أن يقال : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه. وعلى هذا النَّمَط قسْ مايَرِدُ عليك . قالوا : وهذا المذهب يظهر من الفارسي في «الأيضاح»[1] وهو مذهب السِّيرافي.

ومنهم من قال : إن الثاني مشتَمِل على الأول ، ويقوِّى ذلك في بعض المُثُل : سُرِق زيدٌ ثوبُه، فـ(الثَّوْبُ) هو المشتمِل على (زيد) لا على العكس.

وهذا المذهب أيضًا يحتمله كلام الناظم على أن يكون الضمير في «يَشْتَمِل» هو العائد على «ما» وفي «عليه» عائدًا على المبدَل منه.

ولم يَرْتَضِه في «التسهيل[2]» لأن نحو : أعجبني زيدٌ كلامُه وفصاحتُه، وكرهتُ عمرًا ضَجَرَه، وساءني خالدٌ سُوءُ خُلُقِه، ونحو ذلك ـ ليس الثاني فيه مشتمِلاً على الأول، فالظاهر الأول.

وثَمَّ مذهبٌ ثالث، أن العامل هو المشتَمِل على البدل، بمعنى أن معنى العامل متعلِّق به، وإن تَعَلَّق في اللفظ بغيره، نحو أعجبتني الجاريةُ حسنُها، فالإعجابُ متعلق بالجارية، وهو في المعنى متعلق بالحُسْن، ولأجل ذلك قالوا : أعجبنى الجارية حسنُها، بغير علامةٍ في الأكثر، وهو أقربُ من الذى قَبْلَه، إلا أن بدل البعض بهذا المعنى داخل فيه، لأن المعنى مُعَلَّق بالبدل لا بالمبَدل منه، فيلزم أن يسمَّى بدلُ البعض بدلَ اشتمال.

وارتضى هذا المذهَب ابنُ أبى الرَّبيع[3]، وسلَّم أن بدل البعض والاشتمال في الحقيقة سواء، إلا أن بدل البعض خُصَّ بهذه التسمية، وأبقوا التسمية على الآخر، ولايَحتمل كلامُ الناظم هذا المذهب.

---

(١) ص : ٢٨٣.

(٢) ص ١٧٣، حيث يقول : «المشتمِل في بدل الاشتمال هو الأول، خلافا لمن جعله الثاني أو العامل».

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي له : ٢٧٩، ٢٨٠.

والنوع الرابع من أنواع البدل : الذى يُشبه المعطوف بـ(بَلْ) يريد أنه يُشبهه من جهة المعنى، ويصح فيه وقوع (بَلْ) فيكون معطوفا بها، ويخرج عن باب البدل إلى باب العطف.

وفي هذا التعبير إشارةٌ إلى أن البدل غيرُ المبَدل منه ، لأن المعطوف بـ (بَلْ) كذلك، إلا أن هذا النوع على قسمين حسبما ذكَر في قوله على إثر ذلك:

/ وذَا لِلإضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ٢٠٦/٣

وَدُوَن قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

«هذا» إشارةٌ إلى أقرب مذكور، وهو الشَّبيه بالمعطوف بـ(بَلْ) والعَزْو : النَسْبَة، عَزَوْتُه إلى الشىء أعْزُوهُ عَزْوًا، وعَزَيْتُه أعْزِيهِ عَزْيًا، إذا نسبتَه إليه.

فيَعْنِى أن هذا النوع إمَّا أن يَصحب ذكرهُ قصدَ الذكر مع المبَدل منه، بحيث يكون المبَدل منه مقصودَ الذكّر أولاً، ثم يُبدل منه، أوْلاَ يصَحب ذلك.

فإن صحب ذلك القَصْدَ فهو البدل المعزوٌ للإضراب، أى المسمَّى بدل «الإضراب» وقد يسمَّى أيضا «بدلَ بِدَاء»

وأضرب الناظم عن هذه العبارة لإبهامها في التَّسمية إذا أُضيف البدلُ إلى كلامِ مَنْ لايَليق به البَداء.

وهذا البدلُ يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث : «إن الرجلَ

لَيُصلِّي الصلاَة، وماكُتِب لها منها نصفُها ثلثُها ربعُها، إلى العُشْر[1]» والأظهر في قوله : (تَصَدَّقَ رجلٌ من دينَارِه، مِنْ دِرْهَمِه، من صاعِ بُرِّه ، من صاع تَمرِهُ[2]) أن يكون من هذا ، وكذلك قول عمر - رضي الله عنه - : صَلَّى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ، في إزارٍ وقميصٍ، في إزارٍ وقِبَاءٍ .

وإن لم يَصحب القَصْدَ، فإن تبعيتَّه للمبَدل منه إنما هى ليُسْلَب بها الغلطُ العارض للمتكلِّم، ويسمى «بدلَ الغلَط» بمعنى أن المتكلم يَنسب الحكم إلى غير مَنْ هوله، ثم يَتَنَبَّه، فيُضْرِب عما ذكر، ويأتى بمن هوله كقولك : رأيتُ رجلاً حماراً، إذا كنتَ قد رأيت الحمارَ، ثم أردتَ أن تُخبر عنه، فغلطتَ، فأخبرتَ عن الرجل، ثم استدركتَ إزالة الغلطِ بذكر الحمار.

وقالوا : إن هذا الضَّرْب لايقع في كلامٍ فصيح، ولا هو أصلُ كلام، وإنما يقع في سَبْق اللسان، والأوْلَى فيه أن يُؤْتَى بـ(بل) ثم (أتى[3]) بأربعة أمثلة لأربعة أنواع وهى في قوله :

كَــزُرْهُ خَــالِدًا وقَــبِّلْهُ الْيَــدَا

واعْــرِفْــهُ حَــقَّــهُ وخُــذْ نَبْــلاً مُــدىَ

فـ(زُرْه خالدًا) لبدل الكُلِّ من الكل، وهو من إبدال الظاهر المعرفة من الضمير الغائب. و(قَبِّلْهُ الْيَدَا) لبدل البعض، وبدلُ البعض لابُدَّ فيه من ضميرٍ عائد على المبدل منه، كما قال في : «اعْرِفْهُ حَقَّهُ» في بدل الاشتمال، فتقول : قبلتُ زيدًا يَدَهُ، وقبلتُ زيدًا اليدَ منه، وقبلتُ زيدًا يدًا لَهُ أو منْهُ.

(١) مسند الإمام أحمد ٣١٩/٤، ٣٢١.

(٢) مسلم ـ الزكاة : ٧٠، والنسائى ـ الزكاة : ٦٤.

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س).

إلا أنه قد يجوز حذف المجرور، فيبقى البدل مقدَّرا معه الضميرُ، كما يجوز ذلك في خبر المبتدأ، وفي باب الصفة المشبَّهة نحو : {فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى[1]} يريد : له. وقوله : {جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوابُ[2]} يريد : منها

(واعْرِفْهُ حَقَّهُ) لبدل الاشتمال، لأن خالدا مشتَمِل على الحق.

و«خُذْ نَبْلاً مُدَى» لبدل الإضراب إن فرضتَ البدلَ قد صَحِب القصد، أو لبدل الغلَط إن فرضتَ عدم القصد، فالقسمان يفترقان بالقَصْد وعدمه، كما نَصَّ / عليه. ٢٠٧/٣

والمُدَى : جمع مُدْيَة وهي الشَّفْرة، هذا تمام الكلام على الإبدال.

وبقي النظر فيها في مواضع :

أحدها : أن الناس شَرطوا في صحة (بدل الاشتمال) شرطين :

أحدهما : أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول يَستدعى الثانيَ ويكاد يُعطيه، فالكلام قد ظَهر منه عدمُ الاكتفاء بالأول، وسَبْقِية التشوف إلى الثاني، وإليه أشار الشَّلَوْبِين بقوله : إن من شَرْط بدل الاشتمال أن يكون الثاني مفهومًا من الأول.

ومنه قول الله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ[3]}. فمعلومٌ أن السؤال لم يتوجَّه إلى الشَّهْر الحرام من حيث هو شَهْر؛ بل إلى أمرٍ واقع فيه، وكذلك سائر المُثُل.

فإذا قلت : (أعجبنى الجاريةُ حسنُها) جاز، ونحو ذلك.

---

(١) سورة النازعات / آية : ٤١.

(٢) سورة ص / آية : ٥٠.

(٣) سورة البقرة / آية : ٢١٧.

والثاني : أن يكون الفعل يصحُّ إسنادهُ إلى الأول مقتَصَرًا عليه مع إرادة الثاني، فإن لم يصح إسناده إلى الأول مسكوتًا عن الثاني، وإن قُصد المجاز، فيمتنع البدل فلا تقول : أَسْرَجْتُ القومَ دابَّتَهم؛ إذ لا يصح فيه إسنادُ الفعل إلى الأول مقتَصَرا عليه وإن كان الثاني مفهوما من الأول، وأنَّ الفعل يشير إلى الثاني ويُفْهِمه، لأنك لاتقول : أَسْرَجْتُ القومَ، وأنت تريد : أَسْرَجْتُ دابَّتَهم، بخلاف قولك : سُرِق عبدُالله ثوبُه، أو نَفَعنى زيدٌ عِلْمُه، فإن البدل فيه سائغ، لجواز قولك : سُرِق عبدُالله ونَفَعنى زيدٌ

فهذان شرطان في (بدل الاشتمال) لابُدَّ منهما، وقد يُستغنى عن الشرط الأول بالثانى لأنه لايُستغنى بالمبدل منه عن البدل إلا وهو دالٌّ عليه، وإياه شَرط في «الشرح» خاصة[1].

وكذلك أيضا بدلُ البعض، لابُدَّ من جواز الاستغناء فيه بالأول مع إرادة الثاني وفَهْمِه منه، فتقول : جُدِعَ زيدٌ أنفُه، لأنك تقول : جُدِع زيدٌ، وأنت تريد : جُدِع أنفُه، ولا تقول : قُطِع زيدٌ أنفه ، لأنك لاتقول : قُطِع زيدٌ، وأنت تريد : قُطع أنفُه ، كما لا تقول : قُتِل زيدٌ أخوه ، كما لأنك لاتقول : قُتِل زيدٌ، وأنت تريد : قُتِل أخوه وكل هذا لم يذكره الناظم .

وقد مَنع النحويون أن يقال : مررتُ بأربعةِ رجالٍ صَريعٍ وجريحٍ ، أو مررتُ بأربعةٍ رجلٍ وامرأةٍ على البدل، بل يجب القَطْعُ ، ويَمتنع الإتباع على (بدل البعض) قالوا : لأنه لايصح إطلاقُ الأربعة والمراد اثنان، فيجب القَطْع على قَصد التبعيض.

وكذلك إذا قلت : رأيتُ رجالاً زيدًا وعمرًا، لايجوز الإتباع؛ بل يجب

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ـ أ).

القَطْع، فتقول : رأيتُ رجالاً زيدٌ وعمروٌ، وإن جاء خلاف ذلك فشاذٌّ نحوما قال النابغة[1]:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا
لِسَتَّةِ أعْوَامٍ وذا الْعَامُ سَابعُ
رَمَادٌ ككُحْلِ العَيْنِ لأيًا أُبِينُهُ
ونُؤْىٌ كَجِذْمِ الحَوضِ أثْلَمُ خَاشِعُ

يُروى برفع «رمَادٌ، ونُؤْىٌ » ونصبهما.

وقد أجاز ابن خروف الإتباعَ في المسألة على بدل / البعض، ولم ٢٠٨/٣
يَذكر سيبويه إلا القطع . ووجهُ المنع، على ماتقدم، ظاهر.

فالحاصل أن الناظم قَصّر في هذا الفصل، ثم خَتمه بمثال يقتضى خلاف ذلك، وهو قوله : «اعْرِفْهُ حَقَّهُ » إذ يُشكل أن يقال : عرفتُ زيداً، إذا عرفتَ حَقَّه، لصحة تسلُّط العِرْفان على نَفْس زيدٍ، وأنْ لايُراد الثاني.

والثاني : من مواضع النظر أن إطلاقه يقتضى أن «بدل الغلط» صحيح كثير؛ إذ لم يقيِّده بقِلَّة؛ بل أردفه في الاطلاق بـ(بدل الإضراب)

---

(١) من قصيدة له في مدح النعمان، ديوانه ٣٠، وسيبويه ٨٦/٢، والمقتضب ٣٢٢/٤، والأشمونى ٢٧٦/٢، والعيني ٤٨٢/٤

وتوهم الشيء : لم يعرفه إلا تخيلا لخفاء معالمه وانطماسها. وآيات الدار : علاماتها ومابقي منها، كالأثافي والرماد والأوتاد. ولستة أعوام : أى بعدها، كما يقال : لعشر خلون من شهر كذا.

وشبه الرماد بكحل العين، لأنه إذا قدم عهده اسوّد وقلّ، ولذلك قال : لأيًا أبينه، أى لقلته وتغيره لا أتبينه إلا بعد بطء وصبر. والنوىء : حاجز حول البيت لئلا يدخله الماء. وجذم كل شيء : أصله والأثلم : الذى تثلّم وتهدم ـ والخاشع هنا : المطمئن اللاصق بالأرض الذى ذهب شخصه .

فإن فُهِم من إطلاقه في الإضراب الشِّيَاعُ والكثرة، فَلْيُفْهمَ له مثلُ ذلك في بدل الغَلَط، وإذ ذاك يكون مخالفًا لما نَصَّ عليه غيره.

والثالث : أنه ترك من أقسام النوع الرابع قسمًا ثالثًا، وهو «بدل النِّسيان» فقد ذكره الناس، وفَرَّقوا بينه وبين الغلط، فإن النِّسيان مختصٌّ بالقلب، والغلَط مختصٌّ باللسان.

فإذا قلت : رأيتُ رجلاً حمارًا، فقد يكون مرادُك ذِكْرَ الحمار قَصْدًا، ولكن اللسان غَلَط، فنطق بزيد، فأُبْدل منه الحمار، وقد يكون مرادُك ذِكْرَ زيدٍ اعتقادًا أنه المَرئيُّ، ولم يكن هو المَرْئِيَّ في الحقيقة؛ بل الحمار، ثم لما ذكرتَ زيدًا تذكرتَ أن المَرْئى كان الحمارَ، فأبدلتَه منه، وهذا فرق واضح.

وقد ذكر سيبويه الغلطَ والنِّسيان فقال وإنما يجوز : رأيتُ زيدًا أباه، ورأيت زيدًا عمرًا، أن يكون أراد أن يقول : رأيت عمرًا، أو رأيت أبا زيدٍ، فَغلطِ أو نَسِي[1].

ثم استدرك كلامه بعد ، فأتى بـ (أو) فى قوله : « فغَلَط أو نسِى» فجعلهما قسمين . ثم أنه فى «التسهيل» لم يَذكر بدلَ النسيان كذلك .

والجواب عن الأول أن يقال : لعله لايقول باشتراط ذلك الشرط ولاسيما ومثَالاه فى بدل البعض والاشتمال لايظهر منهما ذلك ، وقد تبيَّن فى «اعْرِفْه حَقَّهُ» .

وكذلك قوله : (قَبلّهُ الْيَدَ) إذ لايقال : قَبَّلتُ المرأةَ ، إذا قبلتَ يدَها ، كما لايقال : قُطِع زيدٌ ، إذا قُطع أنفُه ، إلى غير ذلك من الأمثله ، فكأنه لم يَرَ اشتراطَ ذلك الشرط ويكون مستَنَده فى ذلك ما ذهب إليه ابن خروف : مررتُ

---

(١) الكتاب ٣٤١/٢.

بأربعةِ صريعٍ وجريحٍ ، من إجازةَ البدل وإنْ كان الأول لايُطلق فيه ويُراد الثاني .

وهذا الجواب مشكل فانظر فيه .

وعن الثاني أن سيبويه ذَكر بدَل الغلَط والنِّسيان ، ولم يُقلِّله ولا استقبحه بل أطلق القولَ فيه كسائر أقسام البدل .

وقال في أبواب الصفات : والمُبْدَل يَشْرَك المبدلَ منه في الجر ، وذلك قولك مررتُ برجلٍ حمارٍ ، فهو على وجهٍ محالٌ ، وعلى وجه حَسَنٌ .

فأما المحال فأن تَعنى أن الرجل حمارٌ، وأما الذى يَحْسُن : فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدل الحمارَ مكانَ الرجلِ فتقول : حمارٍ ، إمَّا أن تكون غَلِطتَ أو نَسِيتَ فاستَدْركتَ ، وإما أن يَبْدُوَ لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعلَ مكانه مرورَك بالحمار بعدَ ماكنتَ أردتَ غيرَ ذلك[1] .

فانظر كيف جَعل ذلك حَسَنًا ، خلافَ مايقوله غيرُه من هؤلاء المتأخرين ، غير أنه كما قال السيرافي [2] : لايقع / في شعر ولا كلامٍ ٢٠٩/٣
معمولٍ مُحَكَّك [3] ؛ بل يجيء على سَبْق اللسان إلى ما لايريده ، فيُلغيه ويَلفِظ بما يريد. وما قال لايدل على أنه ضعيف .

وقال الفارسي[4] : حَقُّ هذا أن يُستعمل فيه (بَلْ) وهذا أيضًا لايدل على ضعفه .

وعن الثالث : أن (بدل النِّسيان) قد يَدخل تحت (بدل الغلَط) لتقاربهما من جهة المعنى ، أو يقَّال في ذلك ما رأيتُ في بعض التَّقاييد ،

---

(١) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) السيرافي ٣ / ٢٤٣ .

(٣) مُحَكَّك : مُمَلَّسٌ ومُسَوًّى ، ومنه المثل المشهور « أنا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ » .

(٤) الإيضاح : ٢٨٤ .

من أن الغلَـط لِمَا كان معناه سَبْقِيَّةَ النطقِ بما لم يُرد ، ثم يتَذكَّر فيَنطق بما أراد .

قال : ويُتَصَوَّر وجوُد ذلك فى حالة واحدة ، ولذلك ذكره النحويون ، ولم يذكروا النسيان ، فإن معناه أن يكون أراد أبا زيدٍ مثلا ، فنَسِيَ ونَطق بزيدٍ ، ثم استبان له مرادُه ، فنطق بالأب[1] .

قال بعض الشيوخ: ويلزم على هذا وقوعُ النسيان والتذكُّر فى زمن فَرْد ، وهذالايُتَصَوَّر ، فلهذا عَدَل النحويون عنه للغلط ، ثُم نُزِّل إثباتُ مَنْ أَثْبتَه على أن يكون أراد أن يُخبر برؤية الأب قبل قوله : رأيتُ ، ثم نَسِي قبل إخباره بذلك ، فأخبر برؤية زيد ، ثم تذكَّر عند ذلك ، فذكَر من أراد ، فيكون النَسْيان واقعا فى غير زمان التذكُّر ، وهو مُتَصَوَّر .

فقد ظهر من هذا أن النحويين ، يعنى كثيرا منهم ، تحامَوْا ذكرَ بدل النِّسْيان لما فيه من الإشكال ، فيكون ابن مالك تَرك ذكرهَ لمثل ذلك ، فلا اعتراض عليه ، والله أعلم .

واعلم أن (بدل الغلط) وإن قيل بجوازه ، فإن الأَوْلَى عنده أن يؤتى بـ (بَلْ) وقد نَصَّ كثير من النحويين على أنه لم يُسمع ، وإنما تكلم عليه سيبويه وغيره على جهة القياس ، حتى قال المبردى[2] : وقد عُنِيتُ بطلب هذا البدل فى الكلام والشِّعْر فما وجدتُه ، ولقد طالبتُ به غيرى فما عرفه ، إلا أن بعض أصحابنا قال لى : هو فى شعر ذى الرُّمة حيث يقول[3] :

---

(١) يعنى قول من يقول : رأيتُ زيداً أباه .

(٢) سبقت ترجمته .

(٣) البيت لذى الرمة . وسبق الاستشهاد به فى باب «العطف» .

لَمْيَاءُ فى شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وفى اللِّثَاتِ وفى أنْيَابِهَا شَنَبُ

فـ (الحُوَّةُ) مبتدأ و(لَعَسٌ) بدل غلط منه ، لأن الحُوَّة غير اللَّعَس ، والحُوَّة : السوادُ بعينه ، واللعَس : سوادُ مُشْرَب بُحْمرة .

قال : وليس البيت على ماذكَر ، وإنما اللَّعَس : مصدُر وصُفت به الحُوَّة ، تقديره : حُوَّة لَعْسَاء ، كقولك : حَكَمٌ عَدْل ، وقَولٌ فَضْل . قال : فهذا أولى. هذا ماقال . وقد قيل : إن الحُوَّة واللَّعَس بمعنى واحد ، وذلك حُمْرة إلى السَّواد ، فلا دليل فيه .

والظاهر أن هذا النوع ، كما قالوا ، قياسٌ غير مسموع ، لكن هذا مايظهر من كلام الناظم .

ومِنْ ضَمِيرِ الحاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ

تُبْدِلْهُ إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ

أوِاقْتَضَى بَعْضًا أوِاشْتِمَالاَ

كَأنَّكَ ابْتَهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

هذه مسألة أشار فيها إلى أوجهٍ من البدل تُتَصَوَّر فيها ، وأفاد ذلك بذكروَجْه واحد من أوجهها ، وسكت أيضا عن التَّقْيِيد بقَيْد ، فأفاد أوْجُهًا أُخَر فى البدل ، وذلك أنه لم يَذكر / فى هذا الباب للتَّبَعِيَّة قيدًا ٢١٠/٣
بالنسبة إلى تعريف أو تنكير ، كما فَعل بالنعت ؛ بل أطلق القول كما فى العطف ، فَدلَّ على أنه لايُشترط التوافقُ فيما بينهما ، فيُتَصَوَّرُ إذًا فى كل نوع من الأنواع أربعةُ أوجه.

أما فى (بدل الكُلِّ من الكل) فيُبْدل المعرفةُ من المعرفة نحو : جاءنى زيدٌ أخوكَ ومنه فى القرآن العزيز : {إهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ}[1] ، وقوله ك {بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ}[2] ، على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر[3] .

ويُبْدَل النكرةُ ن من النكرة حو : جاءنى رجلٌ صاحبٌ لك ، وفى القرآن الكريم : { يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ }[4] ، على أحد الاحتمالين[5] . وقال كُثَيِّر[6] :

وكنْت كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

أنشده سيبويه ، وأنشد أيضا للعجَّاج[7] :

خَوَّى على مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسِ
كِرْكِرَةٍ وثَفِنَاتٍ مُلْسِ

ويُبدل النكرةُ من المعرفة كقولك : جاءنى زيدٌ أخٌ لك .

ومنه فى القرآن : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ}[8] .

---

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة إبراهيم / آية : ١ ، ٢ .

(٣) وقرأ نافع وابن عامر {اللَّهُ} بالرفع .
وانظر : السبعة ٣٦٢

(٤) سورة النور / آية : ٣٥ .

(٥) والاحتمال الآخر أن يكون عطف بيان
وقد سبق تفصيل ذلك هنالك .

(٦) سبق الاستشهاد بالبيت فى هذا الباب ، وفى «باب العطف»

(٧) سبق الاستشهاد به فى «باب العطف» .

(٨) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

ونَقل المؤلف عن الكوفيين أنهم يشترطون فى هذا الوجه وحده اتحادَ اللفظين كما فى الآية .

قال المؤلف : والعربُ لاتَلتزم هذا ، ثم أنشد الاحتجاج عليهم بيتَ حُمَيْد بن ثَوْر(١) :

وَلَنْ يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ ولَيْلَةٌ

إذا طَلَبا أن يُدْرِكَا مايَتَمَّمَا

وأنشد بيتًا آخرَ لم أقيِّده(٢) . وسكوتُه فى هذا النظم عن هذا القَيْد دليلٌ على مخالفته للكوفيين . وأما فى (بدل البعض) فكذلك أيضا ، فالمعرفةُ من مِثْلِها نحو : أكلتُ الرغيفَ ثلثَه . وضِدُّه : أكلتُ رغيفًا ثلثًا منه ، والمعرفةُ من النكرة : أكلت رغيفًا ثلثَه . وعكسُه : أكلتُ الرغيفَ ثلثًا منه .

ومن الأول : قوله تعالى : {ولِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنَ اسْتَطاعَ إلَيْهِ سَبِيلاً}(٣) .

وقوله : {قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم}(٤) . الآية .

---

(١) ديوانه ، واللسان (عصر) وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - أ)
والعصران : الليل والنهار ، أو الغداة والعشى .

(٢) هو قوله فيه (ورقة : ١٩١ - أ) :
فلاوأبيكَ خير منكَ إنــــى لَيُؤْذِينى التَّحَمْحمُ والصَّهِيلُ
والبيت لشمير بن الحارث ، وهو فى نوادر أبى زيد : ٣٨٢ ، والخزانة ١٧٩/٥ .

(٣) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ٧٥

وأما فى (بدل الاشتمال) فكذلك ، نحو : نَفَعَنى زيدٌ علمُه . ومنه ما أنشده سيبويه[1] :

* وذَكَرتْ تقْتُدَ بَرْدَ مَائِها *

وأنشد أيضا[2] :

فــمــا كــانَ قَــيْسُ هُلكُهُ هُلْكَ واحــدٍ
ولكنَّهُ بُنْيــانُ قَـــوْمٍ تَهــدَّمَــا

وأعجبنى جاريةُ حُسْنُ منها ، ومنه قول الأعشى[3] :

لَقَــدْ كــانَ فى حَــوْلٍ ثواءٍ ثَوَيْتَــهُ
تُقَــضَّى لُبَــانَاتُ ويَسْــأمُ سَــائِمُ

وأعجبنى الجاريةُ حُسْنُ منها، ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرامِ قِتَالٍ فيه}[4] . وأعجبنى جاريةٌ حسنُها . ومن ذلك كثير .

وأما (بدل الإضراب والغلط) فلم يَعْتَن الناظم بالتفريع عليه ، وكذلك غيرُه ، وإلاَّ فالصُّوَر فيه ممكنة ، فتركتُ التفريعَ فيهما لذلك . وهذا - والله أعلم - مُشعر بكونهما عنده ليسا فى رُتْبة ماتقدم ، وإن كانا جائزين على الجملة ، فهذا مأفاده تركُ التقييد المذكور .

---

(١) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وعجزه :

* وعَتكُ البَوْلِ على أَنْسَائِها *

(٢) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وهو لعَبْدة بن الطبيب .

(٣) ديوانه ٧٧ ، وسيبويه ٣٨/٣ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، وابن الشجرى ٣٦٣/١ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والمغنى ٥٠٦ .

يخاطب نفسه . والثواء : الإقامة ، وهو مجرور على البدلية من (حول) واللبانة : الحاجة ويروى (تَقَضى لبانات) بالإضافة ، وهى رواية الديوان . يقول : لقد كانت تقضى حاجات فى الحول الذى ثويت فيه ، ويسأم من أقام لطوله .

(٤) سورة البقرة / آية " ٢١٧

وأما ما أشار إليه من الأوجه ، فيتفرَّع بيانُها على بيان كلامه ، وذلك أنه نَصَّ على أن الظاهــر لايُبْـدَل من ضـمـيـر الحـاضـر ، كـان الحاضر / متكلِّمًا أو مخاطبًا ، إلا على أوجه ثلاثة : ٢١١/٣

أحدها : أن يكون البدل مفيداً للإحاطة ، وهو قوله : (إلاَّ ما إحاطةً جَلاَ) يريد أن يكون البدل هنا يفيد مايفيده (توكيد الإحاطة). فإذا كان كذلك جاز البدل من ضمير المخاطب وغيره ، مثال ذلك : جِئْنَا ثلاثتُنا ، ومُطِرنا سَهْلُنا وجَبَلُنا ، وغَنِيتُم أولكُم وآخرُكم ، وفي القرآن {تَكُونُ لَنَا عِيدًا لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا}[1] .

وإنما جاز لجَريانه مَجرى التوكيد في المعنى ، ولذلك يُطْلِق عليه سيبويه لفظَ التوكيد[2] ، والتوكيد يجرى على الضمير مطلقا ، كما يجرى على الظاهر ، فكذلك ما في معناه .

فلو لم يُفِدْ توكيدَ إحاطة فمقتضى كلامه أنه لايجوز ، فلا تقول : ضربَتُكَ زيداً ، ولاضربتَ زيدٌ عمراً ، لأن الحضور قد أغنى عن ذلك ، فصار البدل كالضائع ؛ إذ لو سكت عنه لم يُخِلَّ بمعنى ولا لفظ .

وفي هذه المسألة خلاف ، فالجمهور على ماقاله الناظم، وحُجَّتُهم ماتقدم ، وأيضًا فلا سماع يُعْتَدُّ به .

وأجازه الأخفش ، وإليه مال في «التسهيل» بعضَ مَيْل ، بناءً على السماع والقياس[3] .

---

(١) سورة المائدة / آية : ١١٤ .

(٢) الكتاب ١٥٨/١ .

(٣) التسهيل : ١٧٢

أما السماع : فنحو قول أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنه - :

«أتَيْنا النبىَّ صلَّى اللهُ عليه وسلم نَفَرٌ من الأشْعَرِيِّينَ »(١) . وقول الشاعر(٢) :

أنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُونى

حُمَيْداً قد تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

وقال الآخر(٣) :

بكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كلَّ مُعْضِلَةٍ

وأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كانَ ضِلِّيلاَ

وأما القياس فظاهر ، فإن ضمير الغائب إذا كان البدل منه جائزا ، كقول الشاعر(٤) :

على حَالةٍ لَوْأَنَّ فى القَوْمِ حاتمًا

على جُودِه لَضَنَّ بالماء حاتمُ

وعليه حُمل قوله تعالى : {وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَموُا}(٥) ، كان هنا جائزا وأيضا إذا كان جائزا فى (بدل البعض والاشتمال) وإن كان المبدل منه ضميرَ حاضر ، فلْيَجُزْ فى بدل الكُلِّ ،.

---

(١) البخارى - كتاب الأيمان والنذر - باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، حديث رقم (٦٢١) فتح البارى ٦٠٨/١١ ، وانظر كلام ابن حجر فى متن هذاالحديث .

(٢) المنصف ١٠/١ ، وابن يعيش ٩٣/٣ ، ٧٤/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ٢٤٢/٥ ، والمساعد ٤٣٢/٢

والشعر لحميد بن حريث بن بجدل . وتذريت السنام : علوته ، من الذروة ، وهى أعلى السنام .

(٣) التصريح ١٦١/٢ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ : ب)

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - أ) والمساعد ٤٣٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، ٤٤٢ .

(٥) سورة الأنبياء / آية : ٣ .

أنشد سيبويه [(١)] :

ذَرِينِى إنَّ أمَـــرك لَنْ يُطَاعَـــا

وما ألفَنَيْـتْنِى حِلْمِى مُـضَـاعَـا

وقال الآخر [(٢)] :

بَلَغْنَا السَّـمَـاءَ مَـجْـدُنَا وسَنَاؤُنَا

وإنَّا لَنَرْجُــو فَــوْقَ ذلكَ مَظْهَــرَا

وأيضا ، فإذا كان امتناعكم من البدل هاهنا لأن ضمير الحاضر لايدَخله لَبْس فينبغى أن يُمنع البدل من ضمير الغائب لأنه لايدَخله لَبْس ، ولذلك لم يُنعت المضمرُ مطلقا . ولما كان ضمير الغائب يُبدل منه ، مع أنه لالَبْس فيه ، دَلَّ على أن اللَّبس أو عدمَه غيرُ معتَبر ، وأن ضمير الغائب والحاضر فى الإبدال منه سواء .

والجواب أن ماذُكرِ من السَّماع محتملٌ ونادر ، والنوادر لايبنى عليها حكمٌ مع إمكان تأويلها .

وأما القياس : فالفرقُ ظاهر ، فإن ضمير الغائب قد يَلْتبس فيَحتاج إلى البيان ، والبدل يُؤْتَى به للبيان ، بخلاف ضمير الحاضر كما تقدم .

وأما القياس على النعت فغيرُ بَيِّن ، لأن نعت الضمير لم يَمتنع من أجل اللَّبْس وإنما امتنع من جهة نيابته مَنابَ مالايُنعت ، وهو الظاهر المعُاد ، ألاتَرى أنك إذا قلت : لقيتُ رجلاً / فأكرمتُه ، فالهاء نائبةُ منابَ ٢١٢/٣

(١) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) هو النابغة الجعدى ، ديوانه ٦٨ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣٠/٣ ، والعينى ١٩٣/٤ والبيت من قصيدة أنشدها في حضرة النبى صلى الله عليه وسلم .

إعادة «الرجل» وأنت لوقلت : فأكرمتُ الرجلَ – لم يَجُزْ نعتُ «الرجل» فتقول : فأكرمتُ الرجلَ العاقلَ ، فكذلك لايجوز نعتُ ما ناب مَنابه .

والوجه الثانى : أن يكون البدل بعضًا ، وهو قوله : (أوِ اقْتَضَى بَعْضًا) أى : دَلَّ على بعض الأول ، فهناك أيضا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فتقول : عجبتُ مِنْكَ من وَجْهِكَ ، وعجبتَ مِنِّى وَجْهِى . وقد تقدم وجه الجواز .

والثالث : أن يكون بدَل اشتمال ، وهو قوله : «أو اقْتَضَى اشتِمالاَ» نحو : عجبتُ مِنْكَ حُسْنِكَ ، وعجبتَ مِنِّى حُسْنِى ، وما أشبه ذلك .

وأتى بمثال لهذا الوَجْه ، وهو قوله : «كأنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ» .

والابتهاج والبَهْجَة : الفرح والسرور ، والاستمالة : الإمالةُ فى المعنى ، يقال : اسْتَمَالَنِى الشئُ ، واستمال بقَلْبِى ، إذا أماله اليه .

ولم يذكر ذلك فى بدل الإضراب والغلط كما تقدم ، فَلنَضْرِبْ عنه صَفْحًا كما فَعل .

وإذا تقرَّر هذا فلا بُدَّ من النظر فيما يشير إليه .

وجملةُ النظر فيه يَقتضى أن (ماعدا ماتقدَّم جائزٌ) والأوجه المتصوَّرة التى يَنْفصل عنها ماينفصل ، ويَبْقَى مايبقى أربعةُ أوجه :

إبدالُ ظاهرٍ من ظاهر ، وإبدالُ مضمرٍ من مضمر ، وإبدالُ مضمرٍ من ظاهر ، وإبدالُ ظاهرٍ من مضمر . وذلك فى كل واحد من بدل الكلِّ ، والبعضِ والإشتمال .

فأما (بدلُ الكلِّ من الكل) فتقول فى الظاهر من الظاهر : أكرمتُ زيدًا أخاك ، وفى ضدِّه زيدُ أكرمتُه إيَّاه ، فى الغائب ، وأكرمتُكَ إيَّاكَ ، فى المخاطب، وأكرمتَنى إيَّاىَ ، فى المتكلم .

وهذه الأوجه فى الضميرين جائزةٌ على البدل عنده بمقتضى كلامه هنا ، لأنه لم يتحرَّز من ذلك.

وكذلك فى باب (التوكيد) حيث قَصر التوكيدَ بالمضمر على ضمير الرفع ، إذ قال :

وَمُـضْـمَـرُ الرَّفْعِ الذى قـد انْفَـصَلْ
أكِّـدْ به كُلَّ ضَـمِـيـرٍ اتَّصَلْ

وقد مَنع ذلك فى «التسهيل» وجَعل ما جاء منه توكيدًا لفظيًا جريًا على مذهب الكوفيين[1] ، وكذلك بدلُ المضمر من الظاهر . وغيرُه من البصريين على ماذهب إليه هنا ، وقد تقدم فى «باب التوكيد» نقلُ المذاهب[2] .

والظاهرُ مافُهِم منه هنا من مذهب البصريين ، لِمَا ثبَت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيدَ أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئتَ أنتَ ، ورأيتكَ أنتَ ، ومررتُ بكَ أنتَ ، فإذا أرادت البدلَ وَفَّقَتَ بين التابع والمتبوع فتقول : جئتَ أنتَ ، ورأيتُكَ إياَّكَ ، ومررتُ بِهِ بِهِ ، فيتَّحد لفظُ التوكيد والبدل فى الرفع .

هكذا نَقل سيبويه عن العرب ، وَتلقَّاه منه غيرُه بالقَبول ، وهم المؤتَمَنون على مايَنقلون ، لأنهم شافهوا العربَ ، وعرفوا مقاصدها ، فلا يعارَض هذا بقياسٍ بأن يقال: إن نسبة المنفصل إلى المتصل فى الرُّتْبة الواحدة نسبةٌ واحده ، فكما كان فى رُتْبة الرفع توكيدًا باتفاق ، فليكن كذلك فى رُتْبة النصب أيضا ، وكذلك ينبغى فى القياس فى ضمير الجر إلا أنه متصل .

---

(١) حيث يقول فى التسهيل (١٦٦) : «ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصلُ مطلقا ، ويُجعل المنصوب المنفصل فى نحو : رأيتك إياك ، توكيدا لابدلا ، وفاقا الكوفيين».

(٢) انظر : ص ٣٧ ، ٣٨ .

وتقول فى بدل المضمر من الظاهر : أكرمتُ زيدًا / إيَّاهُ ، ومررتُ ٢١٣/٣
بزيدٍ بي ، وجاء زيدٌ هُوَ ، وهذا فى (الغائب) .

وأما (الحاضر) فمثالُه فى المتكلم : أكرمَ زيدُ عمرًا إيَّاىَ ، ومررتَ بزيدٍ لِى ، وجاء زيدٌ أنا .

وفى (المخاطب) : أكرمتُ زيدًا إيَّاكَ ، ومررتُ بزيدٍ بِكَ ، وجاء زيدٌ أنت .

والأظهرُ : أن مثل هذا لاتقوله العرب إلا على الغلط والنسيان ، لأن السماع في ذلك معدوم ، والله أعلم .

وتقول فى بدل الظاهر من المضمر ، وهو (للغائب) : زيدٌ أكرمتُهُ أبا عبدِ الله ، والذى مررتُ بهِ أبى عبدِ الله زيدٍ ، حكِى هذا مسموعا .

وأما (الحاضر): فقد مر استثناءُ الناظم له ، ووجهُ ماذهب إليه[1] .

وأيضا : فإن موضع (الحُضور) ليس موضعَ الأسماء الظاهرة ، وإنما يقع الاسمُ الظاهر على (الغـــائب) ولا يقع على (المتكلم) ولا (المخاطَب) إلا فى النداء والتَّحضيض نحو : يازيدُ ، واللهم اغفرْ لنا أيَّتُهَا العِصَابَةُ ، بخلاف غير (بدل الكلِّ) من الأبدال ، فإن ذلك فيها جائز ، كما نُصَّ عليه ، لأن مدلول الضمير الذى للمتكلم أو المخاطب ليس بالظاهر ، فوقع فى موقعه من مواضع الغَيْبة .

وأما (بدلُ البعض) فتقول فى الظاهر من الظاهر : قُطِع زيدٌ يدُه ، وفى ضِدِّه : زيدٌ يدُه قطعتُه إيَّاها ، وثلثُ الخُبْزةِ أكلتُها إيَّاه .

---

(١) انظر: ص ٢١٠ .

وفى الظاهر من المضمر : زيدٌ قطعتُه يدَه ، وزيدٌ عجبتُ مِنْهُ من وَجْهِهِ .

ومنه قوله ، أنشده سيبويه[1] :

وكـــأنَّهُ لَـهِقُ السَّـــراةِ كـــأنَّهُ
مــا حَــاجِـبَـيْـهِ مُـعَـيَّنٌ بسَــوادِ

فأبدل «الحاجَبْين» من هاء «كأنَّهُ» .

وفى (المخاطب) : عجبتُ منكَ وَجْهِكَ ، ومنه قول الله تعالى : { لَقَدْ كانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهِ والْيَوْمَ الآخِرَ}[2] .

وفى (المتكلم) : عجبتَ مِنِّى وَجْهِى ، ومن ذلك قول الراجز[3] :

أُوْعَــدَنِى بالسَّـــجْنِ والأداهِـمِ
رِجْلِـى ورِجْلِـى شَــــثْنَـةُ المنَـاسِمِ

وفى المضمر من الظاهر : ثلثُ الخُبْزة أكلْتُ الخبزَة إيَّاه ، ووَجْهُ هندٍ أعجَبْتنيِ هندُ إيَّاهُ .

ولأيَمـثِّلُ مِـثْلُ هذا إلا بتكلُّــف ، ولم يَأْتِ بِهِ سـمـــاع ، وإنما قـاسـه النحويون .

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه.

(٢) سورة الأحزاب / آية : ٢١ .

(٣) هو العديل بن الفرخ ، ابن يعيش ٧٠/٣ ، والهمع ٢١٧/٥ ، والتصريح ١٦٠/٢ ، والأشمونى ١٢٩/٣ ، والخزانة ١٨٨/٥ ، والعينى ١٩٠/٤ ، واللسان (وعد)

أوعدنى : هددنى . والأداهم : جمع أدهم ، وهو القيد.

والشثنة : الغليظة الخشنة . والمناسم : جمع مَنْسِم - كمجلس - وهو طرف خف البعير ، أو أسفل الخف ، استعاره لقدمه ، وحسن ذلك هنا لما ذكره من جلده وقوته .

ويقال فى سبب هذا الرجز أن العديل كان قد هجا الحجاج ، وهرب منه إلى قيصر ملك الروم ، فبعث الحجاج إلى الملك : لترسلنَّ به . أولأجهزن إليك خيلا يكون أولها عندك ، وآخرها عندى . فبعث به إليه . وانظر بقيه القصة فى الخزانة (١٩١/٥)

وأما (بدلُ الاشتمال) فتقول فى الظاهر من الظاهر : سُرِق زيدٌ ثوبه ، وفى ضدِّه : حُسْنُ زينبَ أعجبتْنى هُوَ .

وفى الظاهر من المضمر : زينبُ أعجبتْنى حسنُها ، وفى عكسه : حسنُ زينبٌ أعجبتْنى زينبُ هُوَ .

وهذا من قَبِيل (بدل البعض) فى التكلُّف وعدم السماع وعدم تأتِّى الإبدالِ فيه وفيما قبله فى ضمير الحاضر إلا بمضَضٍ[1] ، إن كان .

وقدَ حكى الشلَّوْبِين[2] فى هذا النوع من التفريع خلافًا فى بدل المضمر من الظاهر أو من المضمر ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهو ظاهر إطلاق الناظم . ومنهم من منعه ووجهُ الجواز ظاهرُ على طريقة من جَعل البدل على تقدير طَرْحِ الأول .

وإذاكان كذلك فقولك : ثلثُ الخُبْزَةِ أكَلْت الخُبْزَةَ إيَّاه ، أو أكلتُها إيَّاه – قد عاد فيه إلى المبتدأ ضميرُ من الخبز ، وهو قولك : إيَّاه .

فإن قيل : إن الخبر (أكَلْتُ) ولم يَعُدْ منه ضمير إلى الثلث ، والبدل خارجٌ عن ذلك ــ قيل : إن البدل فى الحكم فى موضع المبدَل منه، ولذلك قال فى حَدِّه : إنه التَّابع المقصودُ بالحكم ، أي إن الأول غيرُ مقصود ، بل الثانى ، وهو الضمير الرابط .

وقدَ مَرَّ التنبيهُ / على هذا المعنى فى باب «الاشتغال» وباب «عطف البيان»[3] . ٢١٤/٣

---

(١) المَضَض – بفتحتين – التألم ، يقال : فعلت ذلك على مضض ، أى كارها متألما .

(٢) سبقت ترجمته .

(٣) انظر : ص ٥٥ ، ٥٦ .

وإن قلنا : إن البدل على تقدير تكرار العامل فذلك أمرٌ تقديريٌ صِنَاعى ، واللفظ هو المعتبَر لا التقدير ، كما لمْ يعتبر التقديرُ فى نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرٌو .

وأما (بُدل الإضراب) وقَسيمه فقد يتأتى فيهما أوجهُ مما تقدم ، ولكننى تركته ، لأنه تَرك التنبيهَ عليه ، ولا كبيرَ فائدةٍ فى تصوير تلك الأوجه .

والهاء في «تُبْدِلُهُ» عائد على «الظاهرَ» اشْتَغل عنه بضميره .

و «الظَّاهرَ» مفعول لفعل مضمر من باب الاشتغال .

و «مِنْ ضميرِ الحاضرِ» متعلّق بـ «لا تُبْدِلْهُ» كما فى قولك : كلَّ يومٍ زيداً اضْرِبْه .

و«جَلاَ» بمعنى : أظهر ، تقول : جَلَوْتُ الشئَ ، بمعنى أوضحتُه ، وجَلَوْتُ العروسَ جَلْوَةً ، أبرزتُها لزوجها ، وجَلاً أيضا ، أي : ما أظهر معنى الإحاطة من الإبدال .

وفى هذا المثال ، وهو قوله : «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمالاَ» تنبيهُ على مسألة حَسَنة ، وذلك أنه أتى بالخبر الذى هو «اسْتَمال» جاريًا على «الابتهاج» وهو البدل ، ولو أجراه على المبَدل منه لقال : اسْتَمِلْتَ ، كأنه قال : إنكَ استملتَ ، فكأنه اعتمد فى الإخبار على البدل ، وهذا جارٍ على ما مَهَّدَ أولاً فى البدل ، من أنه المقصود بالحكم دون المبَدل منه ، ويَظهر منه ، إذا ضَمَمْنا حَدَّه للبدل ، لهذا الموضع ، أنه لازم ، وهو على الجملة صحيح .

إلا أنه يَرِد عليه إشكالات ، وبالنظر فيها يتبين هذا الموضع إن شاء الله . فمن ذلك أنه لم يعتمد فى «التسهيل» على لزوم هـذا الحكم للبدل ، بل قال هناك : والكثير كوْن البدل معتَمدا عليه ، وقد يكون فى حكم المُلْغيً[1] .

---

(١) التسهيل : ١٧٣

قال فى «الشرح»[1] ، ويقل الاعتمادُ على المبَدل منه ، وجَعْلُ البدل فى الحكم المُلْغى كقول الشاعر[2]:

وكَـــــأنَّهُ لَـهِقُ السَّـــــــرَاةِ كـــــأنَّهُ
مـــاحَـــاجِـبَـيْـــهِ مُــعَـــيَّنٌ بَســـوادِ

فجعل «حاجَبْيه» وهو بدلٌ فى حكم مالم يُذكر ، فأفْرَدَ الخبرَ ، ولو جَعل الاعتماد على البدل لثَنَّى الخبر ، كما تقول : إن زيداً يَدَيْهِ مُنبسطتان بالخبر ، ولو جعلتَ البدل فى حكم المُلْغى لقلت : إن زيداً يَدَيْهِ مُنْبَسِطُ بالخير . قال : ومثله قول الآخر[3] :

إنَّ الـسُّـــيُـوفَ غُـدُوَّهَـــا ورَوَاحَـــهـــا
تَـرَكَتْ هَوازِنَ مـــثَل قَـــرْنِ الأعْــضَبِ

فجعـل الخبـرَ للسيوف ، وألغى «غُدُوَّها ورَوَاحَها» ولو لم يُلْغِها لقال : تَركَا ، كما تقول : الجارية خَلْقُها وخُلُقُها سيَّان .

قال : ومن الاعتماد على المبَدل منه ، وجَعْل البدل فى حكم المُلْغى قولك : زيدُ رأيتُ أخاه عمراً ، وجاء الذى رغبتُ فيه عامرٌ[4]. انتهى كلامه .

فهذان نوعان يَرِدان نَقْضاً عليه هنا :

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ب)

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت .

(٣) هو الأخطل ، ديوانه ٢٨ ، والمقتضب ١٠٣/١ ، والأشموني ١٣٢/٣ ، والمساعد ٤٣٧/٢ ، والخزانة ١٩٩/٥

وهوازن: أبو قبيلة . والأعضب : الكبش المكسور القرن .

والبيت من قصيدة له ، مدح بها العباس بم محمد بن عبد الله بن العباس ، فأعطاه ألف دينار .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ – ب).

الأول : الأخبار عن المبَدل منه دون البدل ، والإخبارُ دليل على أنه المعتَمد عليه الكلام .

والآخر : عَوْدُ الضمير على المبتدأ والموصول من المبَدل منه دون البدل ، وهو أيضا دليل على جَعْله عمدَة الكلام .

وهذا الثانى ليس بقليل ؛ بل فيه كثرةٌ تُعتبر .

وأما الأول / فإن كان المؤلف قد عَدَّه قليلا ، فغيره قد جَعله جائزا جوازا يقتضى الكثرة . ٢١٥/٣

قال ابن خروف فى بيت الكتاب [1] : أعاد الضمير فى «مُعَيَّن» على اسم «كَأَنَّ» وتَرك البدل ، وكلاهما جائز ، فهذا كما ترى .

وأيضا فليس بمختَصٍ ببدل البعض، بل هو جارٍ فى بدل الاشتمال كبدل البعض حرفًا بحرف ، فتقول : هندُ وجُهها حَسَنٌ ، وحَسَنَةٌ .

ونوع ثالث ، وهو أنك إذا قلت: أعجبتْنى الجاريةُ حُسْنُها – فلك فى «أعْجَبَ» وجهان ، إلحاقُ العلامة اعتباراً بالمبَدل منه ، وعدمُ إلحاقها اعتباراً بالبدل، كلاهما جائز، فعلى إلحاقها يكون المبَدل منه هو المعتبَر ، والبدل فى حكم المُلْغِىِّ ، وليس بقليل فى الكلام .

فالحاصل: أن البدل على ضَرْبين ، منه ما يُعْتَبر، ومنه مالا يُعْتَبر . فكيف يقول فى البدل : إنه المقصودُ بالحكم ؟

والجواب عن الأول أنه قليل بحيث لايَعتبره الناظم فى مثل هذا النظم . وأيضًا ، فقد أُوِّلَ بيتُ سيبويه [1] على أنه مما أُخبر فيه بالمفرد

---

(١) يعنى قوله :

وكأنّه لهِقُ السَّراةِ كأنَّهُ ... ما حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوَادِ

وقد سبق مرارا .

عن المثنى ، ورَشَّح ذلك هنا تلازم الاثنين ، كما أُخبر عن «العَيْنَيْن» إخبارَ المفرد في قوله ، أنشده النحويون (١) :

لِـمَــــنْ زُحْــلُــوقَـــــــةٌ زُلٌّ

بِـهَـــــا الـعَـــــيْـنَـانِ تَـنْـهَـلُّ

وبابه (٢) .

وقال بعض المتأخرين : الصواب أن يُخْبَر عن البدل لا عن المبَدل منه ، إذ هو في نية الطَّرْح ، وإنما المعنى على البدل ، وجئ به آخِرًا ليُؤَكَّد به ، ويُعْتمد عليه .

فالوجُه : أن يُخْبَر عنه ، إلا أنهم أخبروا عن الأول مَنْبَهةً على أنه ليس في نية الطَّرْح البتَّةَ ، وأنه مُراعَى بتَلفُّتٍ (٣) في بعض المواطن ، والكثير الخبرُ عن الثاني ، وخرج هذا ، يعني البيت ، مَنْبَهةً على ماذكُر .

قال : ويدل على أن الأول ليس في نية الطَّرْح قولهم : زيدُ ضربتُه أبابكر ، فلو كان الأول في نيه الطرح لما جازت المسألة ، لخلوها من ضمير يعود من الخبر ، وهو جملة ، إلى المبتدأ .

---

(١) لامرئ القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ ، والمحتسب ١٨٠/٢ ، وابن الشجرى ١٢١/١ ، والهمع ١٧١/١ ، والدرر ٢٤/١ ، واللسان (ألل ، زلل) وبعده :

يُنادِي الآخِرَ الأُلُّ   ألاَ حُلُّوا ألاَحُلُّــوا

والزحلوقة : مكان متحدر مملس . وزُل : زَلَقٌ يزل من وقف على حافته . وتنهل : تفيض بالدمع . والأُلُّ – بضم الهمزة – لغة في (الأول) وقد روى ابن منظور (ألل) عن المفضل الضبى أنها لعبة للصبيان صفتها كذا وكذا .

(٢) يقصد ماتفعله العرب من وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وانظر : الهمع (١٧١/١) .

(٣) وفي الأصل و(س) «مراعى يتلفت» وما أثبته من (ت) وهو وجه الكلام .

قال : فإن قيل : إذا كان الخبر إنما يكون عن الثانى ، فإذا قلنا: أجبتْنى الجاريةُ حُسْنُها - فالصوابُ إسناد الفعل إلى الحُسْن ، لأنه بدل ، والأول مبَدل منه .

قيل : ليس كذلك ، لأن البدل فى تقدير تكَرار العامل ، فعامُل الثانى محذوف مقدَّر مسنَدُ إليه ، مُذَكَّر ، وهذا الظاهر مسنَد إلى الأول وهو مؤنث ، فالوجه التأنيث ، بخلاف الخبر الصناعى الذى الوجهُ فيه الإخبارُ عن البدل ، وقد يجوز تذكير الفعل اعتباراً بالبدل ، هذا ماقال ، وهو قد يكفي فى الجواب عن الأول والثالث .

والذى يقال هاهنا ، والله أعلم ، أنه قد تقدم أن البدل يأتى على وجهين :

أحدهما : أن يكون المتكلم أراد ذِكْرَ البدل ، فأتى أولاً بُمَوطِّئٍ له ، ليكون ذكره ثانيا بعد التَّوْطِئة له أولاً أوْفَى بالغرض .

والثانى: أن يكون ذَكَر المبَدل منه أولاً اعتقاداً أنه كافٍ ، أو إبهامًا ،
ثم بَدا أن يبيِّن مالم يكن مبيِّنا للمخاطب ، وإذا كان كذلك ، وكان / ٢١٦
الثانى هو المعتَمدَ عليه بحسب المعنيين كليهما - فَذِكْرُ المبَدل منه فى الوجه الأول بالقَصْد الثانى ، لا بالقصد الأول ، بخلافه فى الوجه الثانى ، فإنه بالقصد الأول ، لكن عَرضَ ماصَيَّره معدولاً عنه ، وكالمتروك وإن كان غيرَ متروك .

فعلى هذا التقرير ينبنى النظر هنا ، وعند ذلك فلا يخلو أن يتأخر الخبرُ أو يتقدم .

فإنْ تأخَّر كان المعتَبر هو البدل ، لأنه المقصود المقرَّر فى كلا الوجهين ، واستقام الجواب المتقدم .

وإن تقدم الخبر فهى مسألة : أعجبتْنى الجاريةُ حُسْنُها ، فإن اعتبَرت الوجهَ الأول كان تَرْك التاء هو الأوْلى ، لأن ذِكْر «الجارية» فيه وَقَع بالقَصْد الثانى والمرادُ «الحُسْن» .

وإن اعتبرتَ الوجهَ الثانى كان الأوْلَى والأحَقُّ إلحاقَها إذا كان المقصودُ أولاً ذكَر «الجاريةَ» فأسندتَ الفعل إليها على ماينبغى ، ثم بَدَالك أنَ تَذْكر «الحُسْنَ» فلم يكن إلحاق التاء قادحًا فى كون «الحُسْن» مقصوداً دون «الجارية» .

وفى الوجه الأول : كان «الحُسْنُ هو المقصود ، وإنما ذُكرت «الجارية» تبعًا أو كالتبع .

ولكن لايَمتنع فى الوجه الأول إلحاقُ التاء إعتباراً باللفظ ، ولا فى الوجه الثانى إسقاطُها اعتباراً بما انصرف القصدُ إليه .

وعلى هذا لايُحتاج إلى الاعتذار بأن البدل فى تقدير تَكرار العامل ، لأن ذلك غير بَيِّن ، وقد تقدم له تقرير .

والعاملُ عند سيبويه فى البدل والمبَدل منه واحدُ من غير تقدير عاملٍ آخر ، وحيث ظَهر منه[1] ذلك فتفسيرُ معنًى لاتقديرُ إعراب .

وأما مسألة عَوْد الضمير من المبَدل منه دون البدل فَمبْنىٌّ على أصل آخر ، وذلك أن البدل مع المبَدل منه تابعُ ومتبوع ، فحكمه حكم سائر التوابع ، من النعت ، وعطف البيان ، وغيرهما ، مع متبوعاتها ، بل هو أشبهُ بالنعت وعطف البيان ، ولافرق بينهما إلا أن المقصود في النعت وعطف البيان هو الأول دون الثانى ، وبالعكس فى البدل ، وذلك غير قادح فى جَرَيان حكم التابع عليه .

ألاتَرى أنه مفردُ جارٍ على مفرد ، وتابعُ له بحسب العامل الأول ، وكما أن النعت وعطف البيان ، وعطف النسق ، مع متبوعاتها فى عَوْد الضمير منها إلى

(١) الضمير يعود إلى سيبويه رحمه الله .

المبتدأ والموصول على حكمٍ واحد فى الجواز ، كذلك فى البدل مع المبدَل منه ، فكما يعود الضمير من النعت وإن لم يكن هو المقصود نحو : هندُ ضَرَبتْ رجلاً يحبُّها ، فكذلك يعود الضمير من المبدل وإن لم يكن هو المقصود ، وعودُ الضمير من المنعوت كعوده من البدل .

وقد منع بعض النحويين عودَ الضمير من البدل ، بناءً على أنه من جملة أخرى ، لأنه فى تقدير تَكرار العامل ، وهذا ضعيف ، وقد تقدم التنبيه عليه .

ونَصَّ ابن الضائع[1] على الجواز معتِمداً على أنه مع المبَدل منه كغيره من التوابع وبأن عود الضمير من المعطوف جائز ، فعَوْدُه من البدل أجْوَزُ لأنه بيان ، فصار كالنعت ، فيجوز إذًا أن يقال : زيدُ قام عمرٌو أخوه ، وزيدُ قام أخوه عمرٌو ، / وزيدُ مررتُ أبى عبدِ الله ، وزيدُ مررت ٢١٧/٣
به بأبى عبد الله به ، والذى مررتُ به أبى عبد الله زيدُ ، والذى مررتُ بأبى عبد الله به زيدُ ، إلا أن قولك : زيدُ قام عمرٌو أخوه ، أو قام أخوه عمرٌو – حَسَنٌ فى الكلام ، كثيرُ فى الاستعمال ؛ وفى قُوَّة ما هو كثير ، بخلاف المسائل بعدَه ، فإنها قليلة فى الاستعمال .

وسبب ذلك أن المسألة الأولى غيرُ معدولٍ بهاعن صَوْب الاستعمال ؛ إذ لم يؤخَّر ما كان حَقُّه التقديم ، فوقع البدل موقعَه من المبدَل منه ، فإن البدل لم يقع هنالك موقعَه ، فإن الأوْلى فى باب الإخبار أن يُخبَر عن البدل والمبدل منه معا ، كما يُخْبَر عن النعت والمنعوت معا ، وكما هو

(١) تقدمت ترجمته .

الأَوْلَى في المعطوف والمعطوف عليه بيانًا ، وفى المؤكَّد مع المؤكِّد . وقد نَصُّوا على ذلك فى باب «الإخبار» .

فإذا قلت : زيدٌ مررتُ به أبى عبدِ الله ، فـ (أبو عبد الله) فى الحقيقةجارٍ على (زيد) فكان الأَوْلَى أن يقال : مررتُ بزيدٍ أبى عبد الله ، أو يقال : زيدٌ أبو عبد الله مررتُ به .

وهذا كلام صحيح ، كقولك : زيدٌ قام أخوه عمرٌو ، وليس فيه من الضعف شئ ، ولذلك اختار النحويون : المازنيُّ وابن السراج وغيرهما في الإخبار أنْ يكون الإخبار عنهما جميعا ، فتقول : الذى مررتُ به أبو عبد الله زيدٌ . وهذا صحيح أيضا .

فإن قيل : فكان الوجه إذًا فى هذه المسائل أن يُعتبر فيها البدلُ فى إعادة الضمير دون المبدل منه ، أو يكون اعتباره هو الأقوى ، ويُعْتَبر المبُدل منه على ضعف ، كما قالوا فى بيت سيبويه(١) :

* كأنَّهُ .. ماحَاجِبَيْهِ مُعَيَّنُ بسَوادِ *

والأمر بخلاف ذلك .

قيل ليس هذا من قبيل البيت ، بل من قبيل : أعجبنى الجاريةُ حُسْنُها ، لأن الموصول والمبتدأ يحتاجان إلى رابط ، كما يَحتاج الفعل إلى فاعل ، فلما اعْتُبِر فى الفاعل أقربُ مذكور فى أحد الوجهين ، وكأنه راجح ، اعتُبِر أقربُ مذكور فى إعادة الضمير أيضا ، فهما فى هذا المعنى مستويان ، فصح إذًا أنه لاحُجَّة لابن مالك ، ولا لغيره ، على أن البدل قد يكون فى حكم المَلْغَى .

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو بتمامه :

وكأنَّه لِهَقُ السَّراةِ كأنَّه

ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنُ بسوادِ

وهى مسألة غامضة ، نشأ النظر فيها من القاعدة الأولى وثبت أن حَدَّ ابن مالك فى هذا النظم للبدل صحيح ، وأن قوله : (كأنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمالاً) تنكيتٌ على هذه النُّكْتة الحسنة التي « يَغْفَل عنها كثير من الناس، وأصلها لسيبويه – رحمه الله .

وبَدَلُ المُضَــمَّنِ الْهَــمْــزَيَلِى

همزًا كَمَنْ ذَا أسَعِيُد أم علَىٍ ؟

يعنى أن المبَدل منه إذا كان مُضَمَّنًا معنى الهمز ، أى همزةِ الاستفهام ، فإن البدل يقع واليًا لذلك الهمز ، يريد تَتَقدَّمه همزة الاستفهام مُوَالِيةً له ، فتقول : مَنْ هذا الرجلُ أسعُيدٍ أم علَىٌّ ؟ وهو مثاله

وكَمْ هذه الدراهمُ أعشرون أم ثلاثون ؟ وكيف أنت أصحيحُ أم سقيمٌ ؟ ولِمَ أكرمتَ زيدًا لِعلْمه أم لجُوده ؟ وأىُّ الناسِ جاءك أزيدُ أم عمرٌو أم فلان؟ وماذا أنت تَصْنَعُ أتَابُوتُ أم كُرْسِيٌ ؟

ولابُدَّ من الهمزة لأن المبَدل / منه قد تَضَمَّنها لِمَا أريد من معنى السؤال ، فلا بُدَّ إذا أُبْدِل منه أن يُؤْتَى بمعناه المراد ، والبدل يقع تفصيلاً[1] للمبَدل منه إذا اقْتَضى التفصيل ، فلا بُدَّ من ظهور الهمزة داخلةً على كل تفصيلٍ ذُكرِ ، حتى يُسْتَوْفَى المقصودُ من مدلول الاسم المضمَّن معنى الهمزة . ٢١٨/٣

وهذا الإبدال إنما يكون بالهمزة وحدها ، لأنها المُضَمَّنة فى أسماء الاستفهام ، وهى أُمُّ الباب عندهم : فلا يُضَمَّن غيرُها ، فلذلك قال : «المُضَمَّنِ الهمْزَ»

(١) فى الأصل «نقيضا» وهو تصحيف ، وما أثبته من (س ، ت) .

ويُبَـــدلُ الفِـــعْلُ من الفِـــعْلِ كَـــمَنْ
يَصِلْ إلَيْنَـا يَسْـــــتَـــعِنْ بِنَـا يُعَنْ

يعنى أن الفعل فى باب (البدل) يشارِك الاسمَ كالعطف ، فيُبْدَل الفعلُ من الفعل ، كما يُعطف الفعلُ على الفعل ، فكما تقول : مَنْ يُكْرِمْنِى ويُكْرِمْ زيدًا أُكْرِمْه ، كذلك تقول :مَنْ يَجِئْنِى يُلْمِمْ بى أُعْطِهِ .

لكنه اشتَرط فى (البدل) هنا شرطًا لم يصرِّح به، وإنما أشار إليه مِثَالهُ، لأنه أتى بالمبَدل منه فعلاً مُجْمَلا ، وهو «يَصِلْ إلَيْنَا» ثم أبدل منه فعلاً مبيِّنًا لمعنى «يَصِلْ» وهو «يَسْتَعِنْ بِنَا» فأعطى المثالُ أن الفعل يُبدل من الفعل إذا أفاد زيادةَ بيانٍ للأول .

وعلى ذلك قوله تعالى : {ومَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ويَخْلُدْ فيهِ مُهَانًا}(١) .

فقوله : {يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ} بدلُ من {يَلْقَ أثامًا} وهو بيانٌ للُقِيِّ الأثام .

ومنه ما أنشد سيبويه عن الأصمعى عن أبى عمرو (٢) :

إنْ يَبْـــخَلُوا أوِ يَجْـــبُنُوا
أو يَغْـــدِروا لا يَحْـــفِلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيْـــنَ كأنَّهمَ لم يَفْعَلَوُا

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الكتاب ٨٧/٣ ، وابن يعيش ٣٦/١ ، والمحتسب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٥٨٤ ، والخزانة ٩١/٩ ، والبيان ٣٣٣/٣ .

والشعر لبعض بنى أسد . ولايحفلوا : لايبالوا . والترجيل : تمشيط الشعر وتليينه بالدهن . وغدوهم مرجلين دليل على أنهم لايحفلون بقبيح ما يفعلون . وبعدهما :

كأبى بَراقش كلَّ يو مٍ لونُه يَتَخَيَّـــلُ

فـقـوله : {يَغـدُوا عليك} بدل من «لايَحْـفِلوا» وهـو تفـسـيـرُ له ، وأنشـد سيبويه[1] :

مَـــــتَى تَـأْتِنَـا تُلْـمِمْ بِنَـا فـى دِيَـارِنَـا
تَجِـدْ حَطَبًــا جَــزْلاً ونَـارًا تَأَجَّــجَــا

وأنشد أيضا [2] :

إنَّ عَلـىَّ اللَّـهِ أن تُبَـــــايِعَـــــا
تُؤْخَــــذَ كَـــرْهًـا أو تَجِئَ طَـائِعَـــا

فإن تَخَلَّف الشرط لم يَسُغْ لعدم الفائدة ، فإنك إذا قلت : مَنْ يَسْتَعِنْ بنا يَصِلْ إلينا يُعَنْ - لم يكن فى البدل فائدةٌ ولابيان ، فكان ضائعا ، فإذا عكستَ المسألةَ كما فى مثال الناظم ، صَحَّتْ لحصول الفائدة بذلك .

ولَمَّا سكَت عن إبدال الاسم من الفعل أو العكس دَلَّ على أنه عنده ممنوع مطلقا ، وإن كان الاسم يُشبه الفعل ، بخلاف العطف كما تقدم .

أما فى البدل: فَلاَ، لأن من حقيقة البدل أن يصح حلولُه محلَّ المبَدل منه ، ولايمكن ذلك فى الاسم مع الفعل مطلقا ، وهذا ظاهر .

واعلم أن فى كلامه هنا تقصيراً من وجهين :

---

(١) الكتـاب ٨٦/٣ ، والمقتـضب ٦٦/١ ، وابن يعـيش ٥٣/٧ ، ١٠/ ٢٠ ، والإنصـاف ٥٨٣ ، والهمع ٢٢١/٥ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة ٩٠/٩

والشعر لعبيد الله بن الحر ، أو للحطيئة (وليس فى ديوانه)

وألمَّ الرجل بالقوم إلماما : أتاهم فنزل بهم . والحطب الجزل : الغليظ ، ويختارونه كذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد ويقصدونها . وتأجج النار : توقدها ، والألف فى (تأججا) للإطلاق . يصف قومه بالجود والإمعان فى قرى الضيف .

(٢) الكتـاب ١٥٦/١ ، والمقـتـضب ٦٣/٢ ، والتـصـريح ١٦١/٢ ، والأشـمـونى ١٣١/٣ ، والخـزانة ٢٠٣/٥ وعَلَىَّ الله : علىَّ والله . وأصل المبايعة : المعاهدة والمعاقدة على الأمر ، ويراد بها هنا بيعة السلطان وطاعته .

أحدهما : أنه مَثَّل بمثالٍ غيرِ مطابِق ، لأن الذى ذكره النحويون فى الفعل ما كان الثانى فيه مع الأول غيرَ مبايِن ، كما فى الأمثلة المتقدمة . قال السيرافى [1] : لايُبْـدل الفـعل إلا من شئ هُوَ هُوَ فى مـعناه ، لأنه لا يَتَبَعَّض ، ولا يكون فيه اشتمال فـ (تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تجئَ طائعًا) هو معنى (المبايعة) لأنها تقع على أحدهما .

وقد يظهر هذا من سيبويه فـ «باب مايَرتفع بين الجَزْمَين»[2] .

والناظـم إنما مَثَّل بما الثانــى فيه غيرُ الأول ، فـ (الوُصول) إليهم هو الإتيان والمجئُ إليهم ، و (الإستعانةُ) طلبُ العونِ ، وهو غير المجئ .

والثانى : أنه لم يُبَيِّن / البدلَ فى الفعل : هل يكون فيه ماتقدَّم فى ٢١٩/٣
بدل الاسم من الأنواع أم لا ؟ بل قد قال السيرافى: ماسمعتُ .

وعلى هذا لايكون فيه إلا نوع واحد ، وهو (بدل الكُلِّ من الكل) وإطلاقه يقتضى تلك الأنواع عطف الفعل على الفعل بالنسبة إلى حروف العطف . وفى ذلك ماتَرَى .

والجوابُ : أن مثال الناظم واقعُ على بعض أنوع البدل ، وهو بدل الإضراب أو الغلط ، إلا أن يكون قَصَد (وصولاً) معنويًا ، وهو وصول (الاستعانة) فيكون واقعا على (بدل الكُلِّ) وعلى كلا التقديرين ، فالمثالُ صحيح ، فإن بدل الفعل من الفعل يُتَصَوَّر فى بدل الاسم من الاسم ،

---

(١) السيرافى ٢ / ق ١٧ .

(٢) الكتاب ٣/٨٥ ، والترجمة فيه كاملة هى «هذا باب مايرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما»

فقد يكون فيه (بدل الكُلِّ من الكل) ومنه قوله[1] :

* مَتَىَ تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا فى دِيَارِنا *

وقول الآخر [2] :

* يَغْدُوا عليكَ مُرَجَّلِينَ *

وكـذلك الآية الكريمة : {ومَنْ يَفْـعَلْ ذَلك يَلْقَ أثَامًـا} قـال الخليل : لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الأثَام[3] .

وقد يكون فيه (بدلُ البعض) كقولك : إن تُصلِّ تَسْجُدْ لله يَرْحَمْك .

و (بدلُ الاشتمال) أيضًا ، ومنه قوله [4] :

إنَّ عَلـيَّ اللَّـهِ أن تُبَـــــايِعَـــــا

تُؤْخَـــذَ كَـــرْهًـا أو تَجِيءَ طَـائِعَـــا

لأن (الأَخْذ) كَرْهًا ، و (المجئَ) طائعًا من صفات المبايعة .

وظاهرُ سيبويه يقتضى أنه أنشده شاهدًا على (بدل الاشتمال) لأنه أتى به مع قول الآخر [5] :

---

(1) عجزه :

* تَجِدْ حَطَبًا جزلاً ونارًا تأجُّجَا *

وقد سبق الاستشهاد بالبيت .

(2) البيت بتمامة هو :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيــ ـــنَ كأنَّهُـــمْ لم يَفْعَلُوا

وقد سبق الاستشهاد به .

(3) الكتاب ٨٧/٣ .

(4) تقدم الاستشهاد وبالبيت .

(5) عجزه :

* ولكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهدَّما *

وقد سبق الاستشهاد به .

* فَمَا كَان قَيْسُ هُلكُهُ هُلْكَ واَحدٍ *

وقول الآخر [1] :

* ومَا أَلْفَيْتِنى حِلْمِى مُضَاعَا *

وذلك فى بابٍ من أبواب (بدل البعض ، والاشتمال)[2] .

وإذا ثَبت (بدلُ البعض) ، ثبت (بدلُ الاشتمال) لأنه مشبَّه به ، إذ عَدُّوا وصفَ الشئ كالجزء منه .

وقد يكون فيه (بدلُ الإضراب والغَلطَ) نحو : إن تُطْعِمْ زيدًا تَكْسُه أُكْرِمْكَ .

وقد سأل سيبويه الخليل عن قولك : إنَ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ ، بجزم «تَسْأَلْنَا» . فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثْلَ الأول ، لأن الأول الفعلُ الآخرُ تفسيُر له ، وهو هو - يَعنَى ماتقدَّم فى بدل الشئ من الشئ - والسؤال لايكون الإتيانَ[3] .

قال : ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ، ثم يَتَدارك[4] .

وقال بعد : فلو قلت : إن تَأْتِنِى آتِك أَقُلْ ذاك - كان غير جائز[5] ، لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تُجيزه على ماجاز عليه «تَسْأَلْنَا»[6] .

---

(١) صدره :

* ذَرِينى إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا *

وتقدم الاستشهاد به

(٢) الكتاب ١/١٥٦ .

(٣) الكتاب ٣/٨٧ .

(٤) المرجع السابق ٣/٨٧ ، وعبارته «ثم يتدارك كلامه» .

(٥) فى الأصل «كان جائزا» وهو سهو من الناسخ ، وصوابه من الكتاب ، ونسختى (س ، ت)

(٦) الكتاب ٣/٨٧ .

فهذا نَصٌّ بجواز (بدل الغلَط والنِّسيان) وجوازُ (بدلِ الإضراب) أوْلَى .

فإذًا مـا مَثَّل به الناظم غيرُ خـارج عن أنواع البـدل ، وأنواع بدل الاسم جارية فى بدل الفعل ، وليس الأمر كما تقدم للسِّيرافى[1] ، فإطلاقُه صحيح أيضا ، والله أعلم .

---

(١) انظر ص ٢٢٩ .

النــــداء

(النِّداء) بـالكسـر، ويقـال : بالضم، وهو تصـويتُك بمَنْ تريد إقبـالَه عليك لتخاطبه، بحرفٍ من الحروف الموضوعة لذلك، هذا أصله.

وقد يُنادَى مَنْ لايُراد إقباله، ولكن على وجه التفجُّع عليه.

وقـد تُسـتـعـمل في التـعـجب هذه الحـروفُ أو بعـضُـهـا، لا لقـصـد الإقبال، كما سيُذكَرُ إن شاء الله / في موضعه. ٢٢٠/٣

وابتـدأ النـاظم ـ رحـمـه الله ـ أولاً بالتَّـعـريف بحـروف النِّداء، وهـى أدوات التَّصْوِير بالمنادَى.

ولما كـان (المنادى) ينقسم قسمين : قريب منك وبعيد ـ وضُع لكل قسم منها ما يخصه.

وعَرَّف الناظم أولاً بالقسم الذى يُستعمل للبعيد فقال :

وللـمُـنَـادَى النَّـاءِ أو كـــــالنَّـاءِيَا
وأَىْ وآكَــــذَا أَيَا ثُمَّ هَـيَـــــا
والهَـــمْـــزُ للِدَّانِى وَوَالَمِنْ نُدِبْ
أوْيَا وغَـيْـرُ وَالدَى اللَّبْسِ اجْـتُنِبْ

(النَّاءِ) هو البـعيـد، نَأَى فلان يَنْأَى نَأْيًا، إذا بَعُـد، وأراد (النَّائِى) بالياء، ولكنه نَقَصه للضرورة، كما قال[(١)]:

* وأخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصرِمْنَهُ *

وهو في نَظْمه كثير.

---

(١) هو الأعشي، وتقدم الاستشهاد بالبيت في باب «العطف» وعجزه :
ويَعُدْنَ أعْداءً بُعَيْدَ وِدَادِ

ويريد أن (المنـــادى) البعيد له أدواتٌ يُنَادَى بها، وهى خمس : (يَا) وهى أمُّ الباب، ولذلك تُستعمل حيث لايُستعمل غيرها من أخواتها، فيُنْدبَ بها مع (وَا) ولا يُندب بغيرها معها، وقد ذكر ذلك، وأيضًا لايقع في باب «الاستغاثة» «والتعجب» غيرُها. و(أىْ) وهى مقصورة غير ممدودة، على ماأتى بها النَّظْمُ مثل (كَىْ) هذا نَقْلُ سيبويه والجمهور من البصريين[1].

وحكَى المؤلف عن الكوفيين مَدَّ (أىْ) نقلاً عن العرب، وهذا، وإن كان، فقليلٌ، لذلك لم يَعْتَدَّ به هنا.

وماذَكَر من أن (أىْ) للبعيد هو أيضا مذهب جمهور البصريين، فإنه نُقل عن العرب، وقد نَقلوا أن وضعها لنداء(البعيد) فهو المقبول ولا يُعَارضَ بقياس وذهب طائفة إلى خلاف ذلك، إلا أنهم فرقتان، فمنهم من رأى أنها لنداء (المتوسِّط) وهو منقول عن ابن بَرْهان[2]. وإليه ذهب ابن أبي الرَّبِيع[3] وبعضُ تلامذته.

ومنهم من جعلها لـ(القريب) كالهمزة اعتباراً بكَوْن الصَّوْت بها قصيرا، وإليه مال الجوهرِّى في تفسير هذه الأداة[4]، وهو رأى الجُزولي في كُرَّاسَته[5]،

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٩.

(٢) هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر بن برَهان العكبري النحوي. صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب (ت ٤٥٦هـ).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) قال الجوهرى في الصحاح (أيا) : «وأىْ : مثال (كَىْ) حرف ينادى به القريب دون البعيد».

(٥) الكرّاسة : الجزء من الكتاب، وإضمامة من الورق تُهَيَّأ للكتابة فيها، والجمع : كراريس، وكراسات، وكراس. ويقصد بكراسة الجزولى مقدمته في النحو.

ونقله ابن مالك في «الشرح[1]» عن المبرد، ولم أر مذهبه في كتابه «المقتضب[2]» إلا كمذهب سيبويه والجمهور، فانظُرْ من أين نَقله؟! ، و (آ) مما نَقله المصنف عن الكوفيين، واعْتَمد عليه، لأن الثقات رَوَوْه عن العرب، وروايةُ العدل مقبولة[3].

وحُكى ذلك أيضا عن الأخفش، وذكره ابن الأنباري في «الزاهر».

و(أيَا) منقولةٌ مشهورة، و(هَيَا) كذلك، وكأنها في الأصل (أيَا) فأبدلت همزته هاءً ، كما قالوا في (أرَاق) : هَرَاقَ، وفي (إيَّاكَ) : هِيَّاكَ، ونحو ذلك.

وعلى هذا لم يكن ينبغي أن يَعُدها في جملة الحروف لأن ذلك تكرار، غير أنه رُبَّما وَقف مع ظاهر الأمر، مِنْ عدم الإبدال، وساعده عليه قاعدة التصريف أَنَّه لايَدخل في الحروف ولا ما أشبهها، كما قال[4]:

* حَرْفٌ وشِبْهُهُ من الصَّرْفِ بَرِى *

فوقف مع الأصل، وعَدّ (هَيَا) وَضْعًا آخر؛ إذ لم يَقُم عليه دليلٌ على الإبدال، وهو ظاهر.

فإذا تقرَّر هذا، فمثال (يا) ياأَيُّها الرجلُ، ياأيُّها النَّاسُ.

ومثال (أَىْ) موجودٌ في الأحاديث «أَىْ رَبِّ» وأنشد الزجَّاجي قولَ الشاعر[5]:

* أَلَمْ تسْمَعِي أىْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى *

---

(١) شرح التسهيل الناظم (ورقة : ١٩٩ ـ ب).

(٢) انظر : ص ٤/٢٣٣.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٩ ـ ب).

(٤) قال ذلك أول «باب التصريف» من الألفية، وبعده : وما سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢٣/١، وجمل الزجاجى ١٦٨، والمغنى ٧٦، والهمع ٣٥/٣، والدرر ١٤٧/١.
وعجزه : * بُكاءَ حَمامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ *
ورونق الضحى : أوله، وكذلك رونق الشباب : أوله وطراءته. وهديرُ الحمام أو الإبل : الصوت الذى يردده في حنجرته. ويروى «هَدِيلُ» والهديل: صوت الحمام.

٢٢١ / ٣ ومثال (آ) / قولك : آزيدُ، ولم أجد فيه سماعا.

ومثال (أيَا) :

* أيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلاَجِلٍ * [١]

ومثال (هَيَا) ماأنشده ابن جِنِّى من قول الشاعر[٢]:

فـأصَــاخ يَرْجُـو أن يَكُونَ حَـيًـا
ويَقُـــولُ مِنْ طَرَبٍ : هَيَـــا رَبَّا

وقال ابن الطَّثْرِيَّة[٣]:

هَيَـا رَبِّ سُقْ لِي مِنْ هَواهَا مَنِيَّـتِي
بَحْـولِكَ يَدْخُلْ حُبُّـهَا مَـعِيَ القَبْـرَا

وأما الذى قال الناظم فيه إنه (كالنَّائِى) وليس به في الحقيقة، فهو الذى يُعَبِّر النحاة عنه بالبعيد حكْمًا، وهو الذى يكون قريبا، لكنه يُعامَل معاملَة البعيد، لأمرٍ يَقتضى ذلك. وذكَر سيبويه لذلك أسبابا ثلاثة[٤]:

---

(١) الشعر لذى الرمة، ديوانه ٦٢٢، وسيبويه ٣/٥٥١، والمقتضب ١/١٦٣، وابن الشجري ١/٣٢٠، وابن يعيش ١/٩٤، ٩/١٩٩، والإنصاف ٤٨٢، والهمع ٣/٣٥، وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ وعجزه:

* وبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أمْ أُمُّ سَالِمِ *

والوعساء : رملة لينة. وجلاجل : موضع. والنقا : الكثير من الرمل. يريد أن الشبه بين أم سالم وبين هذه الظبية قريب جدا، حتى إنه لم يستطع إدراك الفرق بينهما، فاستفهم عن ذلك، مبالغة في التشبيه.

(٢) الخصائص ١/٢٩، والمغنى ٢٠، واللسان (هيا) وقبله :

وحديثُها كالقَطْـر يَسْمعُهُ   راعِي سِنِينَ تتابعت جَدْبًا

وأصاخ : استمع وأنصت للصوت. والحَيَا : المطر، لإحيائه الأرض. وقيل : الخصب، وما يحيا به الأرض والناس.

(٣) لم أجده في شعره المطبوع.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٠.

أحدها : أن يكون المنادى مُعْرِضًا عنك، بحيث ترى أنه لايُقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، ويَدخل هاهنا العاقلُ، فتقول : يازيدُ، وأَيَا زيدُ، وهو بحَضْرتك، إلا أنه مشغولٌ عنك بأمرٍ اسْتَغرق بالَه عن إجابتك سريعًا، أو غافلٌ عنك وعن ندائك إيَّاه.

والثاني : أن يكون نائمًا مُسْتَثْقَلاً، بحيث لايُجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومَدِّ الصوت، فتفعلُ ذلك، فتقول : يارجلُ، ويانائم، رجاءَ أن يستيقظ فتخاطَبه.

والثالث : قصدُ التوكيد، وذلك أن يكون المنادى مُقْبِلاً عليك، قريبًا منك، لكنك أكَّدتَ نداءَه لأمرٍ عَرَاكَ، فناديتَه نداءَ البعيد، فقلت : يازيدُ، ياأخى، لِيَسْتَبِقَ إلى إجابتك.

فهذه المواضع مما عُومل فيها القريبُ معاملةَ البعيد.

ثم أتى الناظم بالقسم الثاني وهو الدَّانِي، أى (القريب)وأتى له بأداة واحدة وهى الهمزة، فقال:«للدَّانِي» يعنى الذى يُنَادَى به الدَّانِي، فتقول : أَزَيْدُ افْعَلْ.

* أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كأنِّى خَمِرْ *(1)

(1) لامرىء القيس، ديوانه ١٥٤، والمقتضب ٢٣٤/٤، وابن الشجرى ٨٠/٢، والهمع ٤٠٨/٤، والدرر ١٠٤/٢، ١٩٧، والأشمونى ٣٢/١، والعيني ٩٥/١
ويعده : ويَعْدُو على المرء ما يَأْتَمِرْ
وحار : ترخيم حارث. والخمر : الذى خالطه داء أو حُبّ، وأصله من الخَمَر ـ بفتحتين ـ وهو كل ماسترك من شجر أو بناء أو غيره. ويعدو على المرء : يصيبه وينزل به. وما يأتمر : مايهم به ويعزم عليه. والشطر الأخير مثل سائر. انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٧٠، ٣٠٢.

* أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذا التَّدلُّلِ *[1]

ولم يقل هنا : أو كالدَّانِي، كما قال في القسم الأول : «أو كالنَّائِي» لأن هذا الاعتبار معدوم في نداء (القريب) بالهمزة، فإن العرب لاتنادى (البعيدَ) نداءَ القريب، كما تنادى القريبَ نداءَ البعيد.

قال سيبويه[2]: وقد يَستعملون هذه التى للمَدِّ ـ يعنى أدواتِ البعيد ـ في موضع الألف ـ يعنى للقريب ـ ولا يَستعملون الألفَ في هذه المواضع التى يَمُدُّون فيها.

ثم قال : (وَوَالِمَنْ نُدِبَ أَوْيَا) يعنى أن (وا) تُستعمل في نداء (المَنْدُوب) وهو المذكور تَوَجُّعًا منه أو تفجُّعًا عليه، بلفظ يدل على المعنى دلالةً مُنَبِّهة على عُذْر النادب في نُدْبته نحو : وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه.

وكذلك (يا) المتقدِّمة الذكر، تُستعمل للمندوب أيضا كقول جرير[3]:

* وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللّهِ يَاعُمَرا *

وما أشبه ذلك.

---

(١) من معلقته، وهو من شواهد ابن الشجرى ٢/٨٤، ومغنى اللبيب ١٣، والتصريح ٢/١٨٩، والهمع ٣/٣٤، والدرر ١/١٤٧، والأشمونى ٣/١٧٢، وبعده :

وإن كنت قد أزمَعْتِ صَرْمى فأجْملى

والتدلل والدَّلال : أصله أن تظهر المرأة الجرأة على زوجها، كأنها تخالفه ومابها من خلاف. يقول لها : كفي بعض تدللك عنى، وأقلى منه. وأزمعت : عزمت. وصرمى : قطيعتى وهجرانى. وأجملى : اعتدلى واتئدى.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٠.

(٣) ديوانه ٣٠٤، والمغنى ٣٧٢، والهمع ٣/٧٠، والدرر ١/١٥٥، والتصريح ٢/١٦٤، والأشموني ٣/١٣٤، ١٦٧، ١٦٩، والعيني ٤/٢٢٩، ٢٧٣ وصدره :

حَمَلْتَ امرًا عَظِيمًا فاصْطَبرتَ لَهُ

يرثي عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه، وقبله :

نَعى النعاةُ أمَيرَ المؤمنـــين لنا ... ياخيرَ من حَجَّ بَيْتَ اللّهِ واعْتَمرا

فإن قيل : إن (وَا) يَعدها النحويون في قسم مايُنَادَى به البعيد، لكنه بُعْدٌ حكمى، والناظم أخرجها عن كلا القسمين، فكان حقه أن يَعُدَّها مع أخواتها.

فالجواب : أن حقيقة (وا) في المندوب ليست على النداء بها، وإنما أُتِيَ بها أداةً لَمدِّ الصوت بذِكْر المندوب لاليُنَادَى؛ إذ كان النداء تصويتَك بمن تريد إقبالَه عليك لتخاطبه، وهذا المعنى في المَيِّت مفقود، لكن لَمَّا كان للمندوب أحكام كأحكام المنادى، وأداةٌ تشبه أداة النداء، أتى النحويون به في «باب النداء» لذلك.

فالوجه مافعل الناظم من / فَصْله بين الأدوات تنبيهًا على فَصْل ٢٢٢/٣
المعانى، فكأنه جَعل الأدوات ثلاثةَ أقسام : للمنادى البعيد قسم، وللقريب قسم، ولمن لايُقصد بالنداء، ولكن يُصَوَّت بذكرِه تفجعًا وتوجعًا ، قسم .

ثم إن (يا) لما كانت للنداء حقيقةً، ووقعت في النُّدْبة، وكانت في بعض المواضع مِمَّا يقع بها اللَّبْس بين المنادى والمندوب، فلا يَدْرِى المصوِّتُ به بـ(يا) هل هو منادًى أو مندوب ـ تحرزٌ من ذلك، فأخرج (يا) من باب النُّدْبة حيث يقع اللَّبْس فقال : «وغَيْرُ وَالَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ»

وغيرُ (وا) هى (يا) إذ لم يَذكْر مع (وا) : أَيَا، فيريد أنك تَجْتنب (يا) في النُّدْبة إذا وقع بها اللَّبْس، وتقَتصرُ على (وا) فهى المختصة ببابها.

فإذا قلت: وَامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاه ـ فجائزٌ هنا أن تأتى بـ(يا) فتقول : يامَنْ حَفَر بئَر زمزمَاه، لأنه معلومٌ كونُه مندوبًا، بما لحقه آخرًا

من مَدَّة النُّدْبة[1]، فلا يَختلط بالمنادى إذا لَحقَتْ؛ إذ لاتَلحق المنادى مَدَّةُ النُّدْبة، وإذا نَدَبْت[2] ولم تُلحق فقد يكون المندوب معلومًا، فلا يَلْتَبس بغيره، كما لو قال قائلٌ عند موت عبدالمطَّلب : يامَنْ حَفر بئرَ زمزمَ، فهذا الوصف مختَصٌّ به ، فلا يُفْهم من الكلام إلاّ النُّدْبة ، بخلاف ماإذا قلتَ : يا زيدُ ، وأمامَكَ مَنْ اسمه زيدٌ ، فلا يتعيَّن مقصودك بـ(يا) أهو نداءُ زيدٍ أم نُدْبَةُ مَنْ أردتَ نُدْبَته، ففي مثل هذا الموضع لابد من الإتيان بـ(وا) فتقول : وازيدُ، إعلامًا أن المراد الندبةُ لانداءُ مَنْ أمامك، وكذلك إذا وصلتَ كلامك، فقلت : وازيدُ الفاضلُ، على رأى سيبويه[3] لاتُلحِق هنا (يا) للَّبس، فإن تعيَّن بقرينة أنك تَندب جاز لَحاَقُ (يا) في موضع (وا) وكذلك ما أشبهه.

وقوله : (وَغَيْرَوا) منصوب بـ(اجْتِنبْ[4]) وهو واقع على (يا)

ثم لما استَوفَى ذكر الأدوات أخذ في ذكر مايَعْرِض لها من الحذف ومواضعِ الحذف فقال :

وغَــيْــرُ مَنْدُوبٍ ومُــضْــمَــرٍ ومَـــا
جَـامُـسْـتَـغَـاثًا قَـدْ يُعَـرَّى فَـاعْلَمَـا

وذَاكَ فـي اسْم الجِنْسِ والمشَـــارِلَـــهْ
قَلَّ ومَنْ يَمْنَعْـهُ فَـانْصُـرْ عَـاذِلَهْ

فالذى بَيَّن على الجملة أمران :

أحدهما : أن حرف النداء قد يُحذف مع بقاء معناه مُرادًا، لأن المحذوف معلوم.

---

(١) في الأصل و(ت) : «بما لحقه أخذا من هذه الندبة» وهو تحريف، صوبته من (س).
(٢) في الأصل و(ت) : «وإذا نويت» وما أثبته من (س).
(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٥ .
(٤) يروى البيت «وغيرُ» بالرفع، و«اجْتُنِبْ» بالبناء للمفعول، وعليه فيكون «غيرُ» مبتدأ، وجملة «اجتنب» خبره.

فقوله : «وغَيْرُ مَنْدُوبٍ» وكذا وكذا «قَدْ يُعَرَّى» يَعنى من حرف النداء، وحَذَف المجرورَ لفهم معناه، لتقدُّم مايدل عليه.

والثاني : حَصْرُ المواضع التى يجوز فيها الحذف، والتى لايجوز فيها.

وجَعل مواضعَ منع الحذف على قسمين :

قسمٌ يُمنع فيه باتفاق، وقسمٌ يُمنع فيه باختلاف، أعنى في القياس.

فأما مايُمنع فيه الحذف باتِّفاق فثلاثةُ مواضع :

أحدها : المندوب، نحو : وَازَيْدَاهْ، وياعَمرَاهْ. وإنما امتنع الحذف هنا لأن المقصود مَدُّ الصوت، والتصريحُ بالبكاء، والتفجُّع والإعلام بذلك، ولذلك لحقته الزيادة آخِراً مبالغةً في التصويت، فصار حرف النداء كالترنُّم / المقصود، فلو حُذف الحرف هنا لكان فيه نَقْضُ الغرض، وهو ممنوع. ٢٢٣/٣

والثاني : المضمر، وللمضمر، في كلامه وجهان :

أحدهما : لفظه إذا كان هو المنادى، نحو قول الأحْوَص اليَرْبوعي[(١)] حين وَفَد مع أبيه على معاوية ـ رضي الله عنه ـ فخَطب، فوَثب أبوه ليخطب، فكَفَّه[(٢)] وقال : ياإيَّاكَ، لقد كَفَيْتُك، وقول الآخر[(٣)]:

---

(١) انظر حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح ١٦٤/٢ .

(٢) في النسخ «فكف» وما أثبته من (الخزانة) هو الصواب.

(٣) هو سالم بن دارة، ابن الشجري ٧٩/٢، والإنصاف ٣٢٥، ٦٨٢، وابن يعيش ١٢٧/١، ١٣٠، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع ٤٦/٣، والأشموني ١٣٥/٣، والخزانة ١٣٩/٢، والعيني ٢٣٢/٤، والدرر ١٥١/١ وقد حرف الأول على أوجه، أصحها «يامُرُّ ياابن واقع ياأنتا» وانظر (الخزانة).

يا أَبْجَرُ بن أَبْجَرٍ ياأَنْتَا

أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

وإنما لَزمت (يا) هنا لأنها إذا حُذفت لم يَبْقَ عليها دليل؛ إذ لو قلت في (ياإيَّاكَ قد كَفَيْتُك) : إياك قد كفيتك[1] ـ لم يكن ثَمَّ دليل على أنه منادى.

والقاعدة أن الشىء لايُحذف إلا إذا دَلَّ عليه الدليل.

وفى ذِكْر الناظم هنا للمضمر دليل على جواز ندائه، إلا أنه لم يبيِّن : هل يُؤتى فيه بضمير النصب أو بضمير الرفع، والقياس عند المؤلف الإتيانُ بضمير النصب، لأنه موضع نصب بالفعل الذى نابت عنه (يا) وهو (أُنَادِى) فَوضْعُ ضمير الرفع موضعهَ شاذ، فلا يُقاس عليه.

والوجه الثاني : للمضمر أن يكون بمعنى المحذوف، وهو ماكان من المنادى محذوفا، وذلك بعد الأمر والدعاء ونحوهما، فإنه يجوز حذف المنادى هنالك قياسا.

فبعد الأمر كقراءة الكسائى : {أَلاَ يَسْجُدُوا لِلّهِ الَّذِى يُخْرِجَ الخَبْءَ في السَّماوَاتِ[2]} الآية. قالوا : أراد : أَلاَ ياهؤلاءِ اسْجُدُوا، وقال الراجز[3]:

* يادارَ سَلْمِى يا اسْلَمِى ثُمَّ اسْلَمِى *

---

(١) هذه الجملة ـ ساقطة من الأصل و(ت) وأثبتها من (س).

(٢) سورة النمل / آية : ٢٥

وانظر في هذه القراءة : السبعة ٤٨٠.

(٣) هو العجاج، ديوانه ٥٨، والخصائص ٢/١٩٦، ٢٧٩، والإنصاف ١٠٢، وابن يعيش ١٠/١٣، ولسان العرب (سمم، علم) وبعده :

بسَمْسَمٍ وعن يمين سَمْسَمِ

وسَمْسَم : اسم موضع أورملة.

وقال ذو الرُّمة[1]:

أَلاَ يَـااسْلَـمِـي يادَارَمَـيَّ علـى البِلَـى

ولازال مُنْهَـــلاً بَجْـــرعَـــائِكِ القَطْرُ

وفي الدعاء، كقول الشاعر، أنشده سيبويه[2]:

يـالَـعْنَـةُ اللَّـهِ والأقْـــــــوامِ كُلِّـهِـمِ

والصَّـالحِينَ على سَـمْـعَـانَ مِنْ جـارِ

وأنشد ابن جني وغيره[3]:

* يالَعَنَ اللَّهُ بنيِ السِّعْلاَتِ *

وفي التعجب، كقول امرىء القيس[4]:

* فَيا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا المُتَحَّمل *

---

(١) ديوانه ٢٩٠، وابن الشجري ١٥١/٢، والمغني ٢٤٣، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢، ٩٦/٤، ٣٦٧، والأشموني ٢٢٨/١، والعيني ٦/٢

والبلى : من (بلى الثوب) إذا خلق. ومنهلا : منسكبا منصبا. والجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا والكاف خطاب لمية صاحبته. والقطر : المطر.

(٢) الكتاب ٢١٩/٢، وابن الشجري ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وابن يعيش ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، والإنصاف ١١٨، والهمع ٤٥/٣، ٣٦٧/٤، والحماسة بشرح المرزوقي ١٥٩٣

يدعو على سمعان جاره بلعنة الله والناس جميعا، لأنه جار لم يرع حق الجوار.

(٣) الخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٤١، واللسان (نوت، سين) والرجز لعلباء بن أرقم اليشكري أحد شعراء الجاهلية، ويعده :

عمرو بن يربوع شرارَ الناتِ غـــير أعفَّاءَ ولا زكياتِ

والسِّعلاة : ساحرة الجن، أو الغول. ويقال للمرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سيئة الخلق : سعلاة، على التشبيه. والنات وأكيات : أصلها : الناس وأكياس، فأبدلت السين تاء.

(٤) من معلقته، وصدره :

* ويومَ عقرتُ للعَذارَى مَطِيَّتى *

والبيت من شواهد المغنى ٥٨٦/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والعيني ٥٨٦/٤ =

وهذا كثير.

فهذا النوع لايجوز فيه حذف الحرف، لأن في بقائه دليلاً على المحذوف، فلو حُذف الحرف مع المنادَى لم يبق مايدل على المحذوف، فلم يَجُزْ ذلك.

والموضع الثالث : المستَغاث، نحو : يالَزيدٍ، وياللّهِ للمسلمين. وإنما لم يجز الحذف هنا لِمَا يؤدِّى إليه من نقض الغرض؛ إذ كان القصد في (الاستغاثة)

مَدَّ الصوت، لأنه موضعُ تأكيدٍ واجتهادٍ في الاستصراخ والتصويت، لأنه المستغاث عندهم كالبعيد أو كالغافل، فالحذفُ نقيض هذا، فمنعوه، وعلى هذا المواضع نَبَّه بقوله : «وغَيْرُ مَنْدوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا جَامُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى»

وقَصر لفظ «جَاء» على قول من قال : جَايَجِي، وسَا يَسُو[1]، وهو قليل، أدَّاه إليه الاضطرارُ الشِّعرى.

وإذا تعيَّن له مايُمنع فيه حذفُ حرف النداء مطلقا ـ دَلَّ على أن ماعدا ذلك يجوز فيه الحذف، وهو الذى قال : «وغيرُ كذا قد يُعَرَّى» تقول : زيدُ افعْل كذا، وفي القرآن : {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا[2]}. {رَبِّ احْكُمْ بالْحَقِّ}[3].

{رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا[4]}. {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلانِ[5]}. وما أشبه ذلك.

= ومعناه : أنه لما نحر ناقته صارت هذه تحمل رحله، وتلك تحمل الطنفسة التى توضع فوق الرحل، فعجب لصنيعهن. وروى عن الأصمعي أنه قال : عجب لما فعل من عقر ناقته حتى اضطر إلى حمل رحلها على ناقة أخرى، كأنه سفه نفسه لذلك.

(١) انظر : سيبويه ٣/٥٥٦.
(٢) سورة يوسف / آية : ٢٩.
(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢.
(٤) سورة الحديد / آية : ١٠.
(٥) سورة الرحمن / آية : ٣١.

٢٢٤ / ٣ ووجه الحذف ظاهر، وهو العِلْمُ بالمحذوف، مع كون المنادى ـ وإن بَعُدَ ـ قد جُعل بمنزلة من هو بالحَضْرة، مُقْبِلٌ على من يناديه، لاشاغلَ له عنه، فكان تَرْكُ التصويت به تركًا لما ينوب مَنابه، وهو القَصْد والإقبال، لأنه كافٍ بالنسبة إلى المُقْبِل الحاضر. وعلى العمل على الحَصْر الذى ذكَر يُعْتَرض بأمرين :

أحدهما : أن (التعجب) الجارِيَ مَجرى (الاستغاثة) حكمهُ في امتناع الحذف حكمُ الاستغاثة، فالمتعجَّب منه لايُحذف معه الحرف ، كما لايُحذف مع المستغاث، فتقول : يالَلْعَجبِ، ويالَلْماءِ، ويالَلْفَلِيقة[1]، كما سيأتى إن شاء الله ـ ولايُحذف الحرف لأنه نَقْض الغرض ـ كما تقدم ـ في الاستغاثة، وحَصْرُه يقتضى جوازَ الحذف هنا، وهو غير صحيح.

والثاني : أن لفظ (الله) إذا نُودى لايُحذف الحرفُ معه، فتقول : ياألّلهُ، ولاتقول : اللّهُ، فإن العرب التَزمت فيه الإتيانَ بالحرف، وكلامُ الناظم لايقتضى ذلك البتَّةَ.

وأمرٌ ثالث، وهو أن ماحُكِم له من المنادَيات بحكم الغافل المتراخِي، الذى يُجتهد في التصويت به والقَصْد إليه، لايُحذف منه حرف النداء، ولذلك ينادَى نداءَ البعيد وهو قريب، فإذا كان كذلك ـ وكان قَصْدُ الحذف أن المنادى معدودٌ في عِدَاد الحاضر المُصْغِى إليك ـ كان الجمع بين الحذف والحُكْمِ للمنادى بحكم المتراخِي الغافل جمعًا بين المتنافِيَيْن، وهذا الوجه مفهوم من كلام سيبويه في تعليل المنع في المستغاث والمتعجب منه.

---

(١) الفليقة : الداهية والأمر العجب، وهو من أمثال العرب وكلماتهم السائرة.

(قال : وإنما اجتَهد لأن المستغاث عندهم مُتَراخٍ أو غافلٌ، والتعجُّب كذلك[1] ويدخل هنا المستغاث والمتعجَّب منه[2]) والمندوب.

فكان الأَوْلَى به أن يتمِّم هذا الموضع ليرتفع الإشكال، ويزول الإبهام. وقد تحرَّز في كتاب «التسهيل» فأخرج اسم (الله) والمتعجَّب منه، ولم يذكر هذا الوجه الثالث[3].

والجواب عن الأول : أن التعجب جارٍ مجرى الاستغاثة في أحكامه، ومعناه يُجامع معناه، فكأنه سكَت عنه لدخوله تحته، أو لقياسه عليه عند الناظر.

وعن الثاني : أن لفظ (الله) ليس بجارٍ على القياس في أحكام كثيرة، منها هذا، بل له خواصٌّ في كلام العرب لايَنتظمها أصلٌ، عُدَّت نحواً من خمسَ عشرةَ خاصَّة، فلا ينبغي أن يُعترض به، لأنه معدود في جملة المسموعات بحسبها، فلا ضررَ عليه في ترك ذكره.

وأما الثالث : فلم يَذكره غيرُه في معرض التَّأصيل، كما ذكَر المستغاثَ والمندوبَ وغيرهما، لأنه أشدُّ تعلقًا بعلم المعاني والبيان منه بعلم النحو، وكثيرا ما يُخَيِّر النحويون بين أمرين أو أكثر لايُخَيِّر البَيانِيُّون بينها؛ بل يوجبون أوجهَ التخيير، كلُّ وجهٍ في سِيَاقٍ يَختص فيه، لايدخل فيه الآخر.

ولقد أدخل المتأخرون، ومنهم ابن مالك، في النحو أشياءَ، علمُ البيان أخصُّ بالنظر فيها من علم النحو، وقد مَرَّ منها أشياء نُبِّه على بعضها، وكان الأَوْلَى أن لايُفعل ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، وكان الوجه الثالث من هذا القَبِيل، لم يتمكَّن الاعتراضُ به ، والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٢/٢٣١.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) التسهيل : ١٧٩.

والقسم الثاني : من قِسْمَيْ مواضع منع الحذف مافيه / اختلاف ٢٢٥/٣ وهو ضربان :

أحدهما : اسم الجنس، والثاني : اسم الإشارة، وكلاهما يجوز عند الناظم فيه الحذف، لَكِنْ قليلاً، وهو قوله : «وذاكَ في اسْمِ الجنْس والمُشَارِ لَهُ قَلَّ» الإشارة بـ(ذاكَ) إلى التعرِّى المفهوم من قوله : «قَدْ يُعَرَّى» كأنه قال : والتعرِّى في كذا قَلَّ، وهو كقوله تعالى : {وإنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ[1]} أى يَرْضَ الشكرَ لكم.

فأما اسم الجنس : فهو قليل كما قال، نحو : رَجُلُ افْعَل كذا، تريد :

يارجلُ، وفي الحديث «اشْتَدِّى أَزْمَةُ تَنْفَرِجِى[2]» وفي الحديث الآخر حكايةً عن موسى عليه السلام : «ثَوْبِى حَجَرُ»[3] يريد : ياأزمةُ، وياحَجَرُ.

ومن كلام العرب في مَثَل : « افْتَدِ مَخْنُوقُ[4]» و« أَطْرِقْ كَرَا[5]»

---

(١) سورة الزمر / آية : ٧.

(٢) الجامع الكبير ١١١/١، وعزاه للديلمي والقضاعي.

(٣) البخاري (كتاب الغسل) باب من اغتسل عريانا ـ فتح الباري ٣٨٥/١، ومسلم ـ كتاب الحيض ٢٦٧/١.

(٤) المستقصى للزمخشري ٢٦٥/١

ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٥) المستقصى ٢٢١/١، واللسان (طرق، كرا)

والكَرَا : لغة في الكَرَوان، بالتحريك، وهو طائر طويل الرجلين أغبر، نحو الحمامة، له صوت حسن، يكون بمصر مع الطيور الداجنة. وجمعه كِرْوان ـ بالكسر والإسكان ـ وكراوين.

وقال بعض علماء اللغة : إن (كرا) ترخيم (كَرَوان) وانظر اللسان (كرا)

والإطراق : أن يطأطيء عنقه، ويشخص بصره نحو الأرض.

يقال للكَرَى[1] إذا صيد: أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا، إنَّ النَّعامَ في القُرَى[2]. وقالوا : «أَصْبِحْ لَيْلُ[3]». قال بِشْر[4]:

فَــبَــاتَ يقــولُ أَصْــبِحْ لَيْلُ حَــتَّى
تَجَلَّى عَنْ صَــــرِيمَتِــــهِ الظَّلَامُ

وأنشد سيبويه للعجَّاج[5]:

* جَارِيَ لاتَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

(١) في الأصل و(ت) «يقال للكركى» وما اخترته من (س) لأن الكركي طائر آخر غير الكروان.

(٢) المستقصى ٢٢١/١، واللسان (طرق، كرا)

وقد جرت عادة العرب أن يشبهوا الكراوين بالأذلة، والنعام بالأعزة. ومعنى المثل : تطأ طأ واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك وأطول أعناقا، وهو النعام، قد صيد وحمل من البدوّ إلى القرى.

ويضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الذى لايشبهه وأمثالُه الكلامُ فيه، فيقال له : اسكت ياحقير فإن الأجلاء أولى بهذا الكلام منك.

وقال بعضهم : يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

(٣) المستقصى ٢٠٠/١.

قال الزمخشرى : «قالته امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مفركا، فبرمت به، فما زالت تقول : أصبحت يافتى، فيأبى القيام، فاستعطفت الليل لفرط ضجرها. يضرب في استحكام الغرض من الشيء».

(٤) ديوانه ٢٠٥، واللسان (صرم)

يصف ثورا . والصريمة : قطعة ضخمة من الرمل تنصرم عن سائر الرمال. وجمعها : صرائم.

وقوله : «عن صريمته» يعنى الرملة التى فيها هذا الثور. والمعنى أن الثور لما طال عليه الليل مما هو فيه من البرد تمني أن يأتى الصباح، وينقضي الظلام، وكأن لسان حاله يقول : «أصبح ليل» وهو مثل سائر.

(٥) الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، وديوانه ٢٦، والمقتضب ٢٦٠/٤، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢، والأشمونى ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢

يخاطب امرأته، يريد : ياجارية. وعذير الرجل : مايرومه ويحاوله مما يعذر عليه إذا فعله.

وذلك أنه كان عزم على سفر، فكان يرم رحل ناقته، فقالت له زوجته : ماهذا الذى ترم؟ فأجابها بهذا الشعر.

أراد : ياجاريةُ.

وأما في اسم الإشارة فقال ذو الرُّمة(١):

إذا هَمَلَتْ عَـيْني لَهـا قَـالَ صـاحِـبِى
بمِـثْـلِكَ هَـذا فِـــتْنَـةٌ وغَـــرَامُ

أراد : بمثلك ياهذا، وأنشد المؤلف قول الشاعر(٢):

ذِى دَعِـى الـلُّـوْمَ فـي الـعَـطَا
ءِ فـإنَّ اللومَ يُغْـرِى الكرامَ بالإجْـزالِ

يريد : ياذِى دَعِي اللومَ، وأنشد أيضا(٣):

لايَغُـــرَّنَّكُمُ أُولاَءِ من القَـــوْ
م جُنُوحٌ للسِّلْم فـهـو خِـدَاعُ

وأيضا فاسمُ الإشارة يُشبه العَلَم في كونه معرفةً مفردًا غيرَ مضاف ولا شبيهٍ به، فكما يجوز أن يقال : زيدُ أَقْبِلْ، كذلك يقال : هذا أَقْبِلْ.

هذا كله ممَّا يسوِّغ جريانَ القياس، وجوازَ الحذف مع هذين النوعين، لكنه قليل، فلذلك قال : «وذاكَ في اسْمِ الجِنْسِ والمُشَارِ لَهُ قَلّ»

---

(١) ديوانه ٥٦٣، والمغني ٦٤١، والهمع ٣/٤٤، والتصريح ٢/١٦٥، والأشموني ٣/١٣٦، والعيني ٤/٢٣٥، ويروى «لوعةٌ وغرامُ»

وهملت العين : فاضت وسالت. والضمير في «لها» يعود على أطلال مي صاحبته. والفتنة : الابتلاء والاختبار، والعذاب. واللوعة : وجع القلب من مرض أو حب أو حزن. والغرام : العذاب الأليم الملازم، والتعلق بالشيء تعلقا لايستطاع التخلص منه.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ ب).

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ ـ ب).

وقد تقدم أن القلة في كلامه تُشعر عنده بجريان القياس على ضَعْف.

ثم نَبَّه على الخلاف وترجيح الجواز بقوله : «ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصرُعَاذِلَهُ ».

الضمير في «يَمْنَعْهُ» عائد على (التعرِّى) المفهوم من «يُعَرَّى» وفي «عاذِلَهُ» عائد على «مَنْ» والعاذل : اللائِم، يقال : عَذَلْتُه أَعْذِلُه عَذْلاً، بالتسكين، والاسم : العَذَل بالتحريك.

يريد أن من النحويين من مَنع حذفَ حرفِ النداء من اسم الجنس والمشار له ، وهو حقيقٌ بأن يُعذل ويُلام على منعه، ويُنْصر من يَعْذِله والخلاف منقول بين البصريين والكوفيين[1] ، فرأىُ البصريين منعُ القياس في هذين النوعين، ورأىُ الكوفيين الجوازُ، وإليه صَغْوُ الناظم[2] لقوله : «وَمنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عَا ذِلَهُ» وقد تقدم ماحتج به الكوفيون[3].

إلا أن الناظم فارقَ الكوفيين بوجهٍ ما، لأنهم يُجيزون الحذف مطلقا، وهو إنما أجازه على قِلَّة اعتباراً بقلة السماع كما تقدم، وجُنُوحًا إلى عبارة سيبويه في ذلك، إذ قال على ماثبت في النسخة الشَّرْقية[4]: وقد تُحذف (يا) من النكرة في الكلام ضعيفًا[5]. ثم أتى بالشواهد. ثم قال : وليس هذا بكثيرٍ ولا قَوِىٍّ[6].

---

(١) انظر : الهمع ٣/٤٣، وابن يعيش ٢/١٥، ١٦.

(٢) الصَّغْو ـ بالفتح والإسكان ـ الميل، يقال : صَغَا إلى القوم، يَصْغُو، إذا كان هواه معهم.

(٣) انظر : ٢٤٧ - ٢٤٩.

(٤) في الأصل «الشريفة» وهو تحريف، وصوابه من (س، ت) ولعله يقصد بقوله : «والنسخة الشرقية» نسخ الكتاب ببلاد المشرق، لا النسخ التى كانت سائدة ببلاد الأندلس، وهى بلاده.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٠، ولفظه «وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر».

(٦) الكتاب ٢/٢٣١.

وعادة الناظم في كثير من المواضع أن يَعتمد على استقراءِ نفسهِ من غير / تقليدٍ لغيره، لأنه نَصَبَ نفسَه مَنْصِبَ الاجتهاد المطلق. ٢٢٦/٣

وقد استَدل مَنْ مَنع الحذفَ هنا أو استَضْعفه بأن حرف النداء صار مع (الرَّجُل) و(هذا) كأنه بدل من (أيٍّ) حين لم تَذكرْها معهما، لأن (أيًّا) في النداء لا تُوصف إلا بما فيه الألف واللام، أو باسم الإشارة، وذلك لازم في (أيٍّ) إذا قلت : ياأيُّها الرَّجُلُ، ويا أيُّهذا، فلَمَّا لزمتها على هذا الحال ثم استُغنى عنها بتعريف القصد والإشارة، وكان المعنى واحدا - صارت (يا) كأنها عِوَض من (أيٍّ) هذا معنى تعليل سيبويه[1] على مافهمه ابن خروف.

وهو يدل على أنه تعليلُ السماع، ألاَ تَرى أنه لم يجعله، أعنى حرف النداء، بدلاً من (أيٍّ) إلا بعد الاستقراء، إن الأمر كذلك، وأَنْ لا مخالفَ له ولا معارِض.

وابن مالك يقول : إن المعُارِض القياسيَّ قد ثَبت، فلا يُعتد بذلك التعليل في منع الحذف.

ووَجَّه السيرافُّى المنعَ بأن (الرجل) كان تعريفه بالألف واللام، فلايجوز حذفُ ماكان يَتَعَّرف به وتَبْقِيَتُه على التعريف إلا بعِوَض.

---

(١) حيث يقول في الكتاب (٢ / ٢٣٠) : «ولا يحسن أن تقول : هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد : ياهذا، ويارجلُ، ولايجوز ذلك في المبهم، لأن الحرف الذى ينبّه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أىٍّ حين حذفته، فلم تقل : يا أيها الرجل، ولا يا أيهذا، ولكنك تقول إن شئت : مَنْ لايزال محسنا افعل كذا، لأنه لايكون وصفا لأىٍّ » .

وأيضا : فما فيه الألف واللام يتعرَّف بالعهد، فإذا أردنا تعريفه بالإشارة نُقَدِّم قبله مُبْهَمًا، ويصير ما فيه الألف واللام صفةً له ، حتى يختلط به ، ويصير للإشارة ، كهذا الرَّجُل، و(ياأيُّها الرَّجُل) مِنْ هذا[(١)].

فإذا قلنا : يارجُل، فقد جعلناه مكان (ياأيُّها الرجُل) فلا يحسن حذف حرف النداء مع حذف (أيُّها) والألف واللام، فيكون إجحافًا[(٢)].

هذا ماقال في اسم الجنس، وهو مبني على أن السماع كذلك كما تقدم، فلا حجة فيه.

وأما (هذا أَقْبِلْ) فإنما قَبُح الحذفُ معه، لأن الإشارة إنما تقع للمخاطب إلى غير المخاطب [فإذا ناديت بالإشارة إلى المخاطب في النداء فلابد من (يا) ليعلم المخاطب][(٣)] أنك تشير إليه وأيضا فقال المازني : إن (هذا) اسم تشير به إلى غير المخاطب، فإذا ناديتَه ذهبتْ منه تلك الإشارة، فعُوِّض من ذلك التنبيهَ[(٤)]، وهذا أيضا فيه نظر.

أما الأول فيقال : هذا لازم في العَلَم، لأنه موضوع على الغَيْبة، فإذا ناديتَه فقد أقمتَه في مقام الحضور، فلابد من (يا) ليَعلم السامع أنك تناديه، ولَمَّا لم يلتزموا ذلك في العَلَم مع وجود مثلِ مافي اسم الإشارة ـ دَلَّ على أنهم لم يعتبروا ماقال.

وأما قول المازني فردَّه ابن خروف بأنه يلزم مثلُه في الأعلام، لأنها قد انقلبت إلى حُكْم الحَضْرة، كما انقلب اسمُ الإشارة عنها إلى حكم الحَضْرة، ودَخلها من المعنى مالم يكن فيها قَبْلُ، فينبغي أن يلزمها (يا).

---

(١) في شرح السيرافي «كقولنا : مررت بهذا الرجل، ورأيت هذا الرجل، وجاءني هذا الرجل، وفي النداء : يأيها الرجل هذا الباب فيه».

(٢) شرح السيرافي (المجلد الثاني ـ ورقة ٦٠ ـ أ).

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س).

(٤) شرح السيرافي (المجلد الثاني ـ ورقة ٦٠ ـ أ).

قال : وكذلك علّته في (الرَّجُل) ـ قال [1]: ماكان[2] أصله أن يعرَّف في النداء بالألف واللام، ، وهو مَعْرفة ، عُوِّض منها لزومَ التنبيه ـ فاسدٌ أيضا، لأن لزوم التنبيه ليس بالحَرْف ، وقد حذف الحرف وبقي القصدُ ولزومُ التنبيه.

وبقي النظر في قوله : «ومَنْ يَمْنَعْه فانْصُرْ عَاذِلَهُ» ماهذا المَنْع؟ وعلى ماذا يَتَوجَّه؟

وهو يحتمل أمرين من جهة اللفظ :

أحدهما : أن يكون متوجِّها على ماجاء من حذف الحرف هنا في النوعين، فكأنه / يقول : من أنكر[3] ثبوتَ الحذف هنا قليلا فانصرعاذلَه، ٢٢٧/٣
وهذا الوجه أشار إليه ابن الناظم في «شرحه[4]» فإن كان قد وقف على إنكار مُنْكِرٍ لذلك، فله وَجْهٌ، ويكون الناظم قد اعتَنى بالتَّنكْيت على المُنْكِرِ للسماع خاصة، فهذا ممكن إلا أنه بعيد من جهتين :

الأولى : كونُه تَركَ التنبيهَ على الخلاف الشهير بين الكوفيين والبصريين[5]، ونَبَّه على مُنْكِرٍ لسماعٍ لايَنْبني عليه حكم، فلا يكون في ذلك كبير فائدة.

والثانية : إنكارُ ذلك السماع بعيدُ الثبوت، وقد نَقَله سيبويه[6] والثقاتُ الأثبات.

---

(١) أي : قال المازني.

(٢) في الأصل و(ت) «ولما كان» وليس وجه الكلام، وما أثبته من (س).

(٣) في الأصل «من أثبت» وهو تحريف. والصواب ماأثبته من (س، ت).

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٦٦.

(٥) انظر : ص، ٢٥٠ وكذلك الهمع ٤٣/٣، وابن يعيش ١٥/٢، ١٦.

(٦) الكتاب ٢٣١/٢.

والثاني : أن يتوجَّه المنعُ على قبول القياس على ماسُمِع من ذلك وإن كان قليلا، وهذا هو الظاهرُ والموافقُ للمنقول، والحِرَىُّ بالقبول، والمانع هنا أهلُ البصرة كما تقدم(١)، ولم يَمنعوا المسموعَ ولا أنكروه فيما علمت، والله أعلم.

وابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا

على الَّذِى في رَفْعِهِ قد عُهِدَا

تكلم هنا على مايكون من المنادى مَبْنِيًّا، وما يكون منه معربا، وابتدأ بالذى حكمُه البناء.

ويَعنى أن المنادى إذا اجتمع فيه وصفان فحقُّه البناء :

أحدهما : أن يكون معرَّفا، والتعريف هنا على إطلاقه في تعريف القَصْد وغيره.

فإنك إذا قلت : يارجلُ ، وياقائمُ ، فالمنادى هنا صار معرفة بالقَصْد، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه مُقْبَلٌ عليه بالنداء، مقصودٌ، فصار كـ(زيد) في الاختصاص، وكذلك إذا قلت : يازيدُ، وياخالدُ.

فبَيَّن أن هذا معرَّف، إما بما كان عليه من العَلَمية قبل النداء على رَأْى، وإما بالقَصْد إليه على رأى. وأيًّا ما كان فالتعريفُ حاصل فيه.

واحتَرز بذلك من المنادى المذكور الذى يَذكره بعد، فإنه لايَنْبنى؛ بل يُعرب نَصْبًا.

والثاني : أن يكون مفردا، كزيدٍ وعمروٍ ورجلٍ، وشبه ذلك.

والمفرد هنا أطلقه في مقابلة المضاف ، وما أشبه المضاف ، نحو : ياغلامَ زيدٍ، وياضاربًا زيداً، فإنَّ ما كان من هذا الباب يُعرب نصبًا حسبما يَذكره.

---

(١) انظر : ص ٢٥٠ .

وليس المفرد في مقابلة المركَّب أيضا [فإن المركب][1] تركيبَ مَزْج حكمهُ حكمُ المفرد، فتقول إذا سَمَّيت بِبَعْلَبَك ورامَهُرمُز يابَعْلَبَكُّ، ويارَامَهُرمُزُ، هكذا مبنيًا على الضم ولابُدّ.

ولا في مقابلة المثنى والمجموع جمعَ سلامة أو جمعَ تكسير، فإنهما على حكم البناء أيضا، فتقول : يا زيدَانِ، ويازيدُونَ، وياهندات، ويارجالُ.

فإن قلت : من أين يُفهم هذا، وهو إنما أراد قَيْدَ الإفراد، وهو يطلق في مقابلة المركَّب، وفي مقابلة المثنى والمجموع ، كما يُطلق أيضا في مقابلة المضاف والشبيه به، كما تقدَّم في باب (لا)[2]؟

فالجواب : أن كلامه على أَثَر هذا يُبَيِّن ذلك، لأنه أتى في «قسم المعرب» بما يُظهر / أنها أضداد لما قَيَّد هنا، فقال : «والمُفْرَدَ المنكُورَ ٢٢٨/٣ والمُضَافَ وشِبْهَه انْصِبْ» فالمنكورُ في مقابلة المعرَّف المذكور، والمضافُ وشبُهه في مقابلة المفرد المتقدِّم، فلا يقع له إشكالٌ في أن المقصود ماذكر.

وأما المركب تركيبَ إسناد فحكمُه الحكايةُ حسبما تقرَّر في بابه.

وينبغي أن يكون «المنادَى» في كلامه بدلا من «المعَّرف» لانعتًا له، إذ المقصودُ تقييدُ «المنادى» بالقيدَيْن، وهما الإفراد والتعريف، لاتقييدُ «المعرَّف» بالنداء والإفراد. فالأصلُ أنْ لو قال : وابْنِ المنادَى إذا كان معرَّفا مفردا.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س) وبه تستقيم العبارة.

(٢) يقصد (لا) النافية للجنس، وانظر : جـ.

وأمَّا أنْ يَقصد تقييدَ المعَّرف بكونه منادى مفردا فبعيدٌ، ويصير قيدُ النداء حشواً، لأنه فيه تكلَّم، وبأحكامه أتَى، فلو قال عِوَضَ ذلك :

وابْنِ المنادَى المُفْـــرَدَ المعَّـــرفَـــا
علـــى الــذى فـي رَفْـعِهِ قــد عُــرِفَــا

ـ لكان أبْيَنَ في المقصود، وكأنه من باب تقديم النعت على أن يُعرب بدلاً، نَصَّ على ذلك في «التسهيل»[1] واستشهد عليه بقول الله تعالى {إِلَىَ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ} على قراءة الخفض[2]، وذلك بشرط صحة وِلاَية النعت العامل، والشرط حاصل هنا. ثم بَيَّن على ماذا يُبْنى فقال : «على الذى في رَفْعِهِ قد عُهِدَا» يعنى أن بناءه بعد النداء على ما كان يُعرب به قبل النداء، من حركةٍ أو حرف إن كان معربا.

ولا يريد أن نفس الحرف أو الحركة التى كان يُعرب بها هى بعينها التى يُبنى عليها، لأن حركات الإعراب غيرُ حركات البناء في الحكم[3]، وإن تماثلت في الصورة فهى متضادَّة في الحكم، كما تقدم في بابه .

وكذلك الحروف يُعرب بها غيرُ التى يُبْنى عليها وإن تماثلت في الصورة.

فإنَّما معنى قوله : «عَلَى الَّذِى في رفعْهِ قد عُهِدَا» أى على مايشبه ذلك، لكن لَمَّا كانت حركات الإعراب والبناء وحروفُهما على لفظ واحد تَجَوزٌ في العبارة، وهو تقرير اصطلاحي.

---

(١) ليس في التسهيل، وإنما هو في شرحه للناظم (ورقة ١٩١ ـ ب).

(٢) هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائى.
وانظر : السبعة : ٣٦٢، والآيتان من سورة إبراهيم عليه السلام : ١، ٢.

(٣) في الأصل و(ت) «لما كانت في الحكم» ولا معنى له، وما أثبته من (س).

والمقصود أنه إن كان المفرد المعرَّف يُرفع قبل النداء بالضمة يَنْبَنى في النداء على الضم، وإن كان يُرفع بالألف بُنى على مثل ذلك، أو بالواو فكذلك، فتقول : يازيدُ، ويارجلُ، فيما يَظهر إعرابُه وبناؤه، وياقاضِى، ويادِاعِى، ويافَتَى، إن كان ذلك تَعذّر[1].

كل هذا يشمله قوله : «علَى الَّذِى في رَفْعِه قَدْ عُهِدَا» لأن المعهود في (رجل) الضمةُ الظاهرة وفي (قاضِى، وفَتَى) الضمةُ المقدَّرة، وكذلك تقول : يازيدانِ، وياعَمْرانِ، ويارجلانِ، ويزيدُونَ وياخالدُونَ، وما أشبه ذلك.

وهذا هو المذهب المشهور الذى عليه الجمهور من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وذهب بعض المتأخرين إلى أن (يازيدَانِ، ويازيدُونَ) معربان لامَبْنيان، وكأنه على منهاج من قال من الكوفيين، وهو الكسائى، في المفرد المعرَّف في النداء : إنه مرفوع بغير تنوين[2].

ويجرى هنا الخلاف المتقدم في اسم (لا) المفرد. والخلافُ في كونه معربًا أو مبنيًّا شهيد، وقد تقدم القول فيه . ويجرى ذلك هنا.

وأيضا لو كان معربا بإعراب الظاهر لم يكن له موضعٌ من الإعراب كسائر مايَظهر فيه الإعراب، إذ ليس له ما يَطلب باللفظ والموضع معا، وإذا كان كذلك لم يَصلُح أن يجرى تابعُه على الموضع، فلايقال : يازيدانِ العاقلانِ والعاقلَيْنِ، ولا يا زيدُ العاقلُ / والعاقلَ، ولا ما أشبه ذلك، ولما ٢٢٩/٣
كان ذلك جائزا دَلَّ على أن ما في اللفظ ليس بإعراب.

---

(١) في الأصل و(ت) «إن كان ذلك تقدر» وهو تصحيف، وما أثبته من (س).

(٢) شرح الكافية للرضي ١٣٢/١.

قال الكسائى : وجدتُ النداء لامُعْرِبَ له يصحبه، من ناصبٍ ورافع وخافض[1]، ووجدتُه مفعولَ المعنى، فلم أخفضه فيشبه المضاف، ولم أنصبه فيشبَه مالا ينصرف، ويحتمل وجهين، فرفعتُه بغير تنوين، ليكون بينه وبين ماهو مرفوعٌ برافع صحيحٍ فَرْقٌ[2].

وهذا كله عند البصريين غير صحيح، وقد رَدَّ عليه ابن الأنباري والسِّيرافي[3] وغيرهما بما يطول ذكره.

وهذا كله في قسم المعرَب قبل النداء، ودَلَّ على ذلك تقسيمه، وقوله : «عَلَى الَّذِى في رَفْعِهِ قد عُهِدَا»

وأما ماكان قبل النداء مبنيًا فهو الذى يَذكره في قوله :

وانْوِ انْضِمَامَ مابَنَوْا قَبْلَ النِّدَا
وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا

يعنى أن ما كان من المنادَيات مبنيًا قبل النداء فالحكمُ فيه أن تُنْوى في آخره الضمةُ، نحو : ياهؤلاءِ، ويامَنْ فَعَل كذا، وياسِيبَوَيْهِ، يارقاشِ، ويا أنتَ، ويا إيَّاكَ، وما أشبه ذلك.

وإنما عَيَّن الضمَّ دون غيره لأنه لايمكن فيه إلا تقديرُ الضم؛ إذ لايُثَنَّى المبنِّى ولا يجمع، فيُبْنَى على الألف أو الواو.

فإن قلت : فأنت تقول : ياهذانِ؟

(١) في السيرافي «من ناصب ولارافع ولا خافض».

(٢) السيرافي (المجلد الثالث ـ ورقة ٣٥ ـ أ)

وقد نسب هذا القول ابن الأنباري في الإنصاف (٣٢٣/١) إلى الكوفيين برمتهم.

(٣) فى المسألة الخامسة والأربعين من كتاب الإنصاف (٣٢٤/١) والمجلد الثالث من شرح السيرافي (ورقة ٣٥ ـ أ).

فالجواب : أنه عنده معربٌ لا مبنيٌّ، وقد تقدم ذلك في باب الإشارة والموصول فلأجل هذا عَيَّن فيه تقديرَ الضم.

وأيضًا، لو كان معربًا لم يُعرب إلا بالضمة، فلم يكن ليُبْنَى إلا عليها، وضمير «بَنَوْا» للعرب، وإنما عَيَّن تقديرَ الضم دون ظهوره، لأن آخره قد استحقَّتْه حركةُ البناء الأول أو سكونُه، فلم يكن لِيُنْسَخ بهذا البناء الطارىء.

فإذا قلت : ياهؤلاءِ، لم يَبْقَ لفظه على الكسرة السابقة، وكذلك : ياهذا، ويامَنْ فَعل كذا، لايُبْنى إلا على السكون، وكذلك جميعُ الباب.

فإن قلتَ : ثبت في «الأصول» أن الحكم للطارئ، ألاَ ترى أنك إذا نسبتَ إلى (أُمَيَّة أو جُهَيْنَةْ) قلت : أُمَوِيٌّ، وَجُهَنِيٌّ، فاعتبرتَ الطارى وهو النَّسَب، فلم تَحْفِل بكَسْر بِنْيَة التصغير المتقدِّمة.

وإذا صَغَّرت (عَصَوِيٌّ) المنسوبَ إلى (عَصًا) قلت : عُصَيِيٌّ، فلم تَعتبر مافعلت في (أُمَوِيٌّ) فكنت تقول : عُصَوِيٌّ؛ بل اعتبرتَ الطارئَ وحده.

وهى قاعدة نَبَّه عليها ابن جِنِّي[(١)]، وهى أُصوليَّة كُلِّية، فكان الوجهُ هنا أن يُبنى على الضمة، وهو البناء الطارئ ، ويُهمل اعتبارُ ماقبل، كما أهملوا ماتقدم، وكما أهملوا في الأسماء المعربة أصلَ التمكُّن، فبَنَوْها وإن كان التمكن باقيًا.

فالجواب : أن القاعدة صحيحة في نفسها، وما فعلوا هنا صحيحٌ لايُخِلُّ بها، وذلك أن الحكم الطارىء إذا ورد على السابق، فتزاحما على محلٍّ واحد، فلم يمكن الجمع بينهما على وجهٍ لايُخلُّ أحدُهما بالآخر في شيء ـ فلابد من

(١) الخصائص ٦٢/٣ «باب في أن الحكم للطارىء».

نَسْخ الحكم / المتـقـدم، لكن على وجـهٍ لايُخَل به المتـأخِّـرُ جـملة، لأنه ٢٣٠/٣
مطلـوب أيضـا كالطارئ وذلك كمسـألة «التصـغير» مع «النَّسَب» لما كان كل واحـد منهمـا يَطْلب ببِنْيـةٍ مخصـوصـة، وحكمٍ مـخصـوص، ولم يمكن اعتبارُهما معًا فيه، لأن ياء النسب تَطلب في (أُمَيِي، وعُصَيى) بتخفيف إحدى الياءين، وقلب الأخرى واوًا، وبنية التصغير [تطلب بإثباتها، وعدم قلب الأخرى ـ تضـادًا فلم يكن بد من اعـتبـار الطارئ بحـيث لايُخِل بالمتقدم، فاعتبروا ياء النسب في: أُمَوِيّ، وبنية التصغير[1]] في : عُصَيّ ، فحذفوا هناك إحدى الياءين، وقلبوا الأخرى ولم يحذفوا هـهنا لالتباسه بالنسب إلى (عُصَيَّة)

وكذلك كل مسألة حُكم فيها للطارئ لابد أن تجتمع مع هذه المسألة في هذا المعنى.

وأمـا إذا كان كل واحد من الحكمين له وجهٌ يَجرى عليه دون إخـلال بالحكم الأول فلا يَنْصرف إلا إليه كمسـألتنا، فإنَّ الحركة قد يُؤْتَى بها ظاهرة وهو الأصل، ومـقدَّرة حيث لايزاحمـها حركة أخرى، كـالقاضِي، والفَتى، وقاضى ونحوهـا ، فمـا ظَنُّك إذا زاحمها حـركـةٌ أخـرى ، كـ (مَنْ زيدًا ؟) و(مَنْ زيدٍ؟) في باب الحكاية، فلا نُكْر في ذلك، فإذا أمكن هنا تقدير الحركة الطارئة فهذا أوْلَى.

وأيضًا فشأنُ حركات الإعراب التساهُل فيها، فلذلك يكثر تقديرها، ولاسيما عند شَغْل المحلِّ بحركة أخرى لازمة، وحركةُ البناء الطارئِ في النداء تُشبه حركة الإعـراب، ولذلك يُعتبر لفظُهـا وموضعُها، فدخلت في

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

حكم حركة الإعراب، وبَسْطُ هذا كله في «علم الأصول العربية» وإنما نبهتُ عليه تَبْيِينًا لمعنى كلام الناظم في تنبيهه على تقدير الضمة، وإشعارِ كلامه بالتَّنكْيت على حكم القاعدة.

ثم بَيَّن فائدةَ تقدير الضم في المبنيِّ قبل النداء بقوله : «وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا» يعنى أنه يَجرى على حكم المبنِّى في النداء الذى كان قبله معربًا، نحو : يازيدُ، ويارجلُ، في جميع الأحكام.

وبيانُ هذه الجملة أن المنادى المبنىَّ على الضم في النداء إذا أُتْبِع فإنه يجوز فيه الحملُ على اللفظ وعلى الموضع، حسبما يُذكر إن شاء الله.

وإنما جاز الإجراء على اللفظ وإن كان مبنيا لاطِّراد البناء على الضم في ذلك الموضع، ألا ترى أنك تقول : كلُّ منادىً مفردٍ مبنىٌّ على الضم، كما تقول : كلُّ فاعل مرفوعٌ، وكلُّ مفعولٍ به مع ذِكْر الفاعل منصوبٌ، وإذا كان كذلك فالمَجَّدُد البناءِ يَجرى فيه هذا الحكم نحو : يازيدُ الطويلُ، والطويلَ.

وأما المبنىُّ قبل النداء فقد يُتَوهم أنه لايَجرى ذلك المجريمن جهة أن لفظه على غير الضم، فليس له لفظٌ يَجرى عليه التابع، فاحتاج إلى التنبيه على أن المبنىَّ قبل النداء [إذا قُدِّر له الضم يجرى بذلك التقدير على حكم المبنىِّ في النداء المعربِ قبله، ولايمنعه البناءُ قبل النداء][1] حكم البناء الحادث الآن، ولا اعتبار حركته، وهذا من باب الحكم للطارىء المذكور آنفا، فقد أحسن الناظم في هذا التنبيه، وقَلَّ من يُنَبِّه عليه.

وقوله : «مُجْرَى» هو بالضم لأن (يُجْرِى) مبنىٌّ من الرباعي من : أجريتُه مُجْرَى كذا، أى جعلتُه يَجْرِى مَجْراه، وعلى حُكْمه.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وبقي هنا سؤال، وهو أن يقال : في أيِّ نوعٍ من أنواع البناء التى ذكَر الناظم / قبل هذا يَدخل بناءُ المنادى؟ وإنما قيل في بنائه : إنه أشبه ٢٣١/٣
الصوتَ كغَاقْ وحَوْب[1]، أو وقع مَوْقع المضمر، أو أشبه كافَ المخاطب، وهذه ليست تشبه الحرف؟

والجواب : أنا إن قلنا : إنه إنما تكلَّم هنالك على البناء اللازم فلا سؤال، أو قلنا : إنه أشار إلى بعض المُوجِبَات تنبيهًا على البعض الباقي فكذلك. وإن قلنا : حَصَر موجِبَاتِ البناء بإطلاق فعلى هذا يرد السؤال.

ويمكن أن يكون مبنيا لشبَه الحرف، وهو كافُ الخطاب المجَّردة عن الاسمية في نحو قولك : النَّجاءَك، ورُوَيْدَكَ، وأرأيتَكَ، أو حرفُ الخطاب الذى كان حقه أن يوضع له إن قلنا : إن كافَ (لكَ، ورُوَيْدكَ) ونحوه ، أصلُه الاسمية ، فإن (يازيدُ) مقصودٌ فيه معنى الخطاب، أو تَضَمَّن معنى حرف الخطاب الذى كان حقُّه أن يُوضع له حرف، وقد قيل. وهذا كلُّه مما يَدخل تحت ماذكر الناظم .

ولم يُبْنَ المنكورُ والمضافُ وشِبْهُه ـ وإن كان فيه ذلك المعنى ـ لأن المضاف قد دَخل فيه مايرجِّح جانبَ الإعراب، وهو الإضافة المختصة بالأسماء المعربة في الغالب. والذى أشبهَ المضافَ أُجْرِى مُجراه .

وأما النكرةُ فَلَمَّا لَحِقها التنوينُ طالت به، فأشبهت المضاف.

وأيضًا، فإن المنادى جارٍ مَجرى (قَبْلُ، وبَعْدُ) في أنهما يُعْربان حال إلحاق التنوين والإضافة، ويُبْنيان إذا لم يكونا فيه، ولذلك أيضا بُنى المنادى على الضم كما بُنِيا عليه.

---

(١) غَاقْ : حكاية صوت الغراب، وحَوْب : صوت تُزجر به الإبل، وانظر : ابن يعيش ٨١/٤، ٨٥/٤.

وقيل : إنه بُني على حركةٍ للمزيَّة التى له على ماأصلُه البناء، كـ(مَنْ، وكَمْ) وعلى الضم لأنها حركةٌ لاتكون له إعرابا.

وما قيل في النكرة فيه نظر.

ولما أتم الكلام على قسم المبنى، وحَصَر أنواعَه، عَطَف بذكر المعرب، وحَصَر أنواعه أيضا، فقال :

والمُفْـــــرَدَ المَنْكوَر والمُضَـــــافَـــــا

وشِـــبْـــهَـــهُ انْصِبْ عَـادِمًـا خِـلاَفَـا

يريد أن المنادى إذا كان منكورًا، أو مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف ـ فهو منصوب، ليس له إلا ذاك.

فأما (المنكور) فهو الذى كان قبل النداء نكرة، ولم يكن في النداء مقصودًا قَصْدُه، كقول الأعمى : يارَجُلاً خُذْ بيَدِى.

ومنه مايقول المُذَكِّرون بالكُسُوف : اليومَ اذكروُا اللهَ ياغَافلِين.

ومنه ماأنشده سيبويه من قول عبد يَغُوثَ بن وَقَّاص الحارثي(١):

(١) الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والخصائص ٢/٤٤٨، وابن يعيش ١/١٢٨، والتصريح ٢/١٧٦، والأشمونى ٣/١٤٠، والخزانة ٢/١٩٤، والعيني ٣/٤٢، ٤/٢٠٦

وعرضت : أتيت العروض ـ بالفتح ـ وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران. والندامى : جمع نَدْمان، وهو المشارب، أو المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران : مدينة بالحجاز من شق اليمن.

والبيت من قصيدة مشهورة هى آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني.

فَيَـاراَكِبًـا إمَّـا عَـرَضْتَ فَـبَلِّغًـا

نَدَامَـاىَ مِنْ نَجْـرانَ ألاَّ تلاقِـيَـا

وأما (المضاف) فيستوى في ذا الحكم ماكان منه معرفةً بالإضافة ومالم يكن كذلك، ولا يُبَالَى بها أكانت محضةً أم غير محضة، وكان المضاف مقصودًا بالنداء أم لا، نحو : ياضاربَ زيدٍ، وياطالعَ جَبَلٍ، وياغلامَ زيدٍ. ومنه : {رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا[1] } {يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ[2]} وهو كثير.

وأما (الذى أشبه المضاف) فالمنادى إذا كان عاملا في غيره نحو :
/ ياضاربًا زيدًا، ويامارًا بزيدٍ، وياخيرًا من زيدٍ، وياقائمًا أمسٍ، ٢٣٢/٣
ومـاأشبه ذلك من العوامل التى تتعلّق بها المعمولات، ومنه : ياحَسَنًا وجهُه ، وياقائمًا أبوه، وكذلك المعطوفُ والمعطوف عليه مُسَمَّى بهما نحو : يازيدًا وعمرًا، وكذلك ياثلاثةً وثلاثِينَ، مُسَمَّى به، فإن لم تُسَمِّ به فقولان، قولُ الفارسي : إنه مفرد معطوف على مفرد نحو : يازيدُ والرجلُ[3]. وقيل : إنه جارٍ مَجراه في التسمية.

وإنما وجب الإعراب هاهنا للطُّول بالعطف، فصار كالعامل والمعمول.

فإن قلت : هل يَدخل هنا في (شِبْه المضاف) النعتُ والمنعوتُ إذا كان المنعوت مفردا نكرة قبل النداء، نحو : يا حَليمًا لايَعْجَلُ، وياجوادًا لايَبْخَلُ، ويكون منه مارُوِى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول :

---

(١) سورة البقرة / آية : ١٢٧.

(٢) سورة يوسف /آية : ٣٩، ٤١.

(٣) الإيضاح ٢٣٥.

«ياعظيمًا يُرْجَى لكلِّ عظيمٍ[1]» وأنشد سيبويه لذي الرُّمة[2]:

أدَارًا بحُــزْوَى عَــجِتِ للعَــيْنِ عَــبْــرَةٌ
فَــمَـــاءُ الهَــوىَ يَرْفَضُّ أو يَتَــرَقْــرَقُ

إذ لم يَقصد إلا دارًا واحدة، فليس بمَنْكُور، وكذلك ماأنشده أيضا لتَوْبَة بن الحُمَيِّر[3]:

لَعَلَّكَ ياتَيْـــســـانَزَا في مَـــرِيدةٍ
مُـــعَـــذِّبُ لَيْلَى أن تَرانِى أزُورُهَا

وقال الآخر، وينسب إلى الأحْوص[4]:

ألاَ يــانَـخْـلَـةٌ مِـنْ ذَاتِ عِـــــــرْقٍ
عَلَيْكِ ورَحْـــمَــــةُ اللَّـهِ السَّـــلاَمُ

---

(١) مجمع الزوائد ٢/١٤٨.

(٢) ديوانه ٣٨٩، والكتاب ٢/١٩٩، والمقتضب ٤/٢٠٢، وشرح الرضى على الكافية ١/٣٥٦، والتصريح ٢/٢٨٠، والأشمونى ٣/١٣٩، ٤/٢١٢، والخزانة ٢/١٩٠، والعيني ٤/٢٣٦، ٥٧٩

وحزوى : جبل من جبال الدهناء. والعبرة : الدمعة. وماء الهوى : هو الدمع، لأن الهوى سببه ويرفض : ينصب متفرقا. والترقرق : أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلألؤ.

والبين مطلع قصيدة يتغزل فيها بصاحبته مَيّ.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٣، ٢١٥، والعيني ٤/٨٦

والتيس : الذكر من المعز والظب أوالوعول إذا أتى عليه حول. ونزا : وثب وتحرك عند السفاد. والمريرة : الحبل المحكم الفتل.

يتوعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها.

(٤) حواشي ديوانه ١٨٥، والخصائص ٢/٣٨٦، وابن الشجري ١/١٨٠، والمغني ٣٥٧، ٦٥٩، والهمع ٣/٣٩، ٢٤٠، ٤/٤٠٨، ٥/٢٢٨، ٢٧٥، والتصريح ١/٣٤٤، ٣٧٦، والخزانة ٢/١٩٢ وذات عرق : موضع بالحجاز. وهو ميقات أهل العراق في الحج. يُحيى النخلة لأنه كان يلتقي بحبيبته عندها. وقيل : إن النخلة كناية عن المرأة، وهي من طريف الكنايات وغريبها.

فهذا كله مما عُومل فيه المفرد معاملةَ المضاف للطُّول بالصفة، وهو ظاهر من كلام سيبويه[(١)].

ويُرَشِّح هذا احتياجُ النكرة إلى الصفة التى تُبَيِّنها، فقد صارت بذلك معها كالشىء الواحد، على حَدِّ (المضاف والمضاف إليه).

فالجواب : أن هذا ممكن، على أن يكون نُقِل إلى النداء موصوفًا، فبقي على ماكان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل، وكالمعطوف في التَّسْمية، وتعريفُ القَصْد لايَقْدح في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معا، لا على الموصوف وحده .

فإن قيل : يبقى فيه أمران :

أحدهما : لزومُ ذلك في المعرفة بغير النداء الموصوفةِ نحو : يازيدُ الكريمُ، فكنتَ تقول على هذا : يازيداً الكريمُ ، وذلك لايجوز. والناظم ليس في كلامه مايعيِّن اختصاصَ ذلك بما عُرِّف بالنداء خاصة.

والثاني : إذا سلمنا ذلك ، فإن النصب جائز غير واجب؛ بل يجوز أن تقول : يارجلاً فَعَل كذا، ويارجلُ فَعَل كذا .

ومن البناء قول الأحْوَص، أنشده سيبويه[(٢)]:

يَادَارُ حَسَّرها البِلَى تَحْسِيرَا
وسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورَا

---

(١) الكتاب ٢/١٨٢، ١٩٩.

(٢) ديوانه ١٠٣، والكتاب ٢/٢٠١
وحَسَّرها : غيرها وأذاها. والبلى : القدم. وسفت : ذَرَّت وطَيَّرت. والمُور : الغبار المتردد وقيل : التراب تثيره الريح.

وأنشد أيضا للطرِمَّاح[1]:

يادارُ أقْـوَتْ بَعْـدَ أصْـرامِـهَـا

عَـامًـا ومـا يَعْنِيكَ من عـامِـهَـا

وأنشد أيضا لعمرو بن قَنْعَاس[2]:

ألاَ يـابَيْـتُ، بـالـعَـلْـيـــــاءِ بَـيْـتُ

ولَـوْلاَ حُـبُّ أهْـلِـكَ مـــــاأتَـيْـتُ

أفلا تَرى إلى البناء مع صلاحية، مابعد المنادى لأن يجرى صفة، وقد نَصَّ في «التسهيل» على هذا المعنى فقال : ويجوز نصب ماوُصف من معرَّف بقَصْدٍ وإقبال[3]، فأتى بلفظ «يجوز»

وكـلام الناظم لايقـتـضـى / هنا إلا اللزوم، فـقـد يقـال: إن هـذين ٢٣٣/٣
الوجهين مانعان من أن يَجرى المنادى الموصوفُ إذا كان مفردا مَجرى المنادى المَطْول.

---

(١) ديوانه ١٦٢، والكتاب ٢/٢٠١، واللسان (صرم).

وأقوت : أقفرت. والأصرام : جمع صِرْم ـ بالكسر ـ وهو الفرقة من الناس ليسوا بالكثير.

ينكر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها، إذ لايجدى ذلك عليه شيئا.

ويروى «ومايُبْكيك من عامها.

(٢) الكتاب ٢/٢٠١، واللسان (بيت)

يخاطب بيتا يعيش فيه أحباب له، ويقول : لي بيت غيرك بالعلياء، ولكني أو ثرك عليه لأني أحب أهلك وأودهم، وبعده :

ألا يا بيتُ قومُك أبعدونى ... كأنى كلُّ ذنبٍ قد أتيتُ

(٣) التسهيل : ١٨٠.

فالظاهر أن ما كان من المنادى منصوبًا، وهو موصوف بصفة النكرة، نكرةٌ نحو ماتقدم من قوله : «أدَارًا بحُزْوَى»[1] وسائر النظائر، لأنه لو كان معرفة بالقَصْد والإقبال لكان لايُوصف إلا بالمعرفة.

ألا ترى أنك لاتقول في وصف نحو : (يارجلُ) إلا الكريمُ ـ بالألف واللام ـ ولاتقول : يارجلاً كريمًا، أو كريمٌ.

وقد حَكى يونس عن العرب : يافاسقُ الخبيثُ[2]، وأخبر سيبويه : أنه سمعه من العرب الموثوق بهم، أعني تعريفَ الوصف، وحَمل قوله[3]: «يادارُ أَقْوَتْ» على أن «أَقْوَتْ» استئنافٌ، لا على الوصف، وكذلك قوله[4]:

* يادارُ حَسَّرَها البِلَى تَحْسيَرا *

وسائر النظائر، وعليه رأىُ الخليل وسيبويه وغيرهما[5].

والجواب عن الأول : أنه لو سُمع في المعرفة لكان ولا مانع منه في القياس، لأن قَصْدك إلى نداء (زيد العاقل) كقَصْدِك إلى نداء (رجل عاقل) فكما تقول : يارجلاً عاقلاً، كذلك تقول : يازيدًا العاقلَ، ويكون الفرق بينه وبين (يازيدُ

---

(١) جزء من بيت ذي الرمة السابق، والبيت بتمامة :

أدارًا بحُزْوَى هِجتِ للعين عَبْرةً ... فماءُ الهَوى يَرفَضُّ أو يَتَرقْرَقُ

(٢) الكتاب ٢/١٩٩.

(٣) جزء من بيت الطرماح الذى سبق الاستشهاد به، وهو :

يَادارُ أقْوتْ بعد أصْرامِها ... عَامًا ومَا يَعْنِيكَ من عامِهَا

(٤) صدر بيت للأحوص سبق الاستشهاد به، وعجزه :

وَسَفَتْ عَلَيْها الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورا

(٥) الكتاب ٢/٢٠١.

العاقلُ) أنك في هذا وصفتَ ماكان منادى، وفي مسألتنا وصفت غير مُنادى، لكنك نقلّته إلى النداء موصوفا، فأشبه العاملَ والمعمولَ كالنكرة الموصوفة.

فالحاصل أن ماأُلزم في السؤال يُلْتزم. سلَّمنا أنه لايكون في المعرفة.

فالفرقُ عدمُ السماع، ومن جهة المعنى : أن النكرة أحوجُ إلى الوصف من المعرفة فكَوْنُ وصفِها معها كالشيء الواحد أتمُّ منه في المعرفة مع صفتها، فافترقا.

والجواب عن الثاني أن النصب على ذلك القَصْد واجبٌ لاجائز، وذلك لأن النداء تارةً يَرِدُ على الموصوف بصفته، وعند ذلك لابد من النصب، كما يَرِدُ على العامل مع معموله، والمعطوفِ مع المعطوف عليه في التَّسْمية، فلا يكون بُدٌّ من النصب.

وتارة يَرِدُ على الاسم غيرَ موصوف، فلابُدَّ من البناء، لأن الصفة إنما تَرِد على المنادى وحده، فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف على معرفة، فلابُدَّ من تعريف الصفة.

وإن لا فإذا وقع بعد المنادى جملةٌ أو مجرور، فهو على تقدير الاستئناف.

فعلى اعتبار القَصْدَيْن جاء الوجهان، وإنما تَدخل المسألةُ في المنادى المَطْوُل على التقدير الأول ولا خِيَرَة فيه، فصَحَّ كلام الناظم بدخول المسألة تحته.

وأما ماراَه في «التسهيل» فعبارته فيه تقتضي أن المنادى معرفة، وهو مع ذلك موصوف بصفة النكرة(١)، فلا يستقيم على ظاهره فهمُه.

---

(١) التسهيل : ١٨٠، وعبارته «ويجوز نصب ماوصف من معرَّف بقصد وإقبال.

وما قيل من أن «أدارًا بحُزْوَى»[١] وأشباهَه نكراتٌ ـ فغيرُ مسلَّم بأنه مشبَّه بالمعطوف والمعطوف عليه، والعامل والمعمول، وأنت تجعل (يا / ٢٣٤ / ٣ طالعًا جبلاً) معرفةً، و(يا رجلاً وامرأةً) مسمًّى به معرفة، وإن كان اللفظ لفظَ النكرة، فكذلك تجعل (يارجلاً عاقلاً) بجملته معرفةً، وإن كان اللفظ لفظَ النكرة.

فإن قيل : ماالدليلُ على أنها من المنادى المقصود دون المَنْكور؟

فالجواب : أن الدليل النقلُ عن الأئمة أنه كذلك، وأيضا فقوله[٢]:

* لعلكَ يا تَيْسًا نَزَا في مَرِيَرةٍ *

«التَّيْسُ» فيه رجلٌ بعينه، وهو زوج ليلى الأَخْيَلِيَّة، فإذا ثَبت هذا كان دخول المسألة تحت عبارة «شبْهِ المضاف» ظاهرا.

فثَبت من كلامه أن المعَرب من المنادَيات ثلاثة أنواع : المَنْكور المفرد، والمضاف، والشَّبِيه بالمضاف.

والنحويون يَعُدُّون من ذلك بحسب الإعراب نوعًا رابعًا، وهو المجرور باللام في «الاستغاثة». وفي «التعجُّب» الشبيه بها.

وهو غير داخل على الناظم؛ إذْ قَيَّد إعرابَها بالنصب، وهو مجرور، وسيَذكره في موضعه.

---

(١) يعنى قول ذي الرمة :

أدارًا بحُزْوَى هِجتِ للعين عَبْرةً ... فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يترقرقُ

وقد سبق الاستشهاد.

(٢) لتوبة بن الحمير، وعجزه :

مُعَذَّبُ لَيْلَى أنْ تَرانِي أزورُهَا

وسبق الاستشهاد به.

وقوله : «عادِمًا خِلافًا» حال من ضمير «انْصِبْ» يريد أن نصب هذه الأنواع الثلاثة اتفاقٌ من النحويين، لاخلاف بينهم في ذلك.

فإن قيل : فما فائدة التنبيه على نفي الخلاف هنا؟

فالجواب : أنه نبَّه به على خلافٍ ضعيفٍ في المسألة، لايَنْتَهِض خلافًا، وذلك أن «ثعلبا»(١) أجاز النصب والرفع في المضاف الصالح للألف واللام نحو : ياحسنَ الوجهِ، وياقائمَ الأبِ، فيجوز عنده ضَمُّ «حَسَن» و«قائم» لأنه لما كانت إضافته في نية الانفصال كانت كالمعدومة.

قال المؤلف في «الشرح(٢)» وأظنه قاسَ ذلك على رواية الفَرَّاء عن بعض العرب : يامُهْتَمٌّ بنا لاتَهْتَم ـ بضم مُهْتَمٌّ ـ مع أنه شبيه بالمضاف.

ثم أَوَّل الحكاية على أن «بِنَا» يتعلَّق بـ(لاتَهْتَم) لا بـ(مُهْتَم) وإذا كان كذلك فلابد أن يكون قائلاً أيضا بجواز الضم قياسًا في نحو : يامُهْتَمٌّ بِنَا لاتَهْتَم.

فالخلاف حاصل في المضاف، والشبيه به، لكنه خلاف شاذ، فكأنه الناظم يقول : هذا المذهب غيرُ مَرْضِيٍّ ولا معتدٌّ به أن يكون خلافًا ، فلا خلافَ في الحقيقة، وكذا عادةُ بعض المصنِّفين يَحكون الوِفَاقَ نفيًا للخلاف الضعيف، وابنُ الحاجب(٣) ممَّا يفعل ذلك في مواضع من «مختَصره» الفقهي(٤)، نَبَّهنا على ذلك بعضُ شيوخنا، فيكون هذا الموضع من ذلك.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفى عام ٢٩١هـ.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٠ ـ ب)بتصرف يسير.

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب المصري. كان مقرئا نحويا مالكيا، أصوليا فقيها، صاحب تصانيف منقحة.

برع في الأصول والعربية، وكان من أذكياء العالم. وصنف في الفقه مختصرا، وفي النحو الكافية وشرحها ونظمها، وفي التصريف الشافية وشرحها. (ت ٦٤٦هـ).

(٤) يسمى «جامع الأمهات» في فقه المالكية، اختصر فيه ستين كتابا من كتب الفقه.

فإن قيل : فَثَمَّ أيضا خلافٌ غير ضعيف في المفرد المُنْكور، وذلك أن المازنّى يجعل ماجاء من ذلك في السماع مونًّا ضرورةً لاقياسًا، والقياس عنده الضمُّ فتقول : يارجلُ خُذْ بِيَدِي، وما أشبه ذلك.

قيل : قد يكون هذا الخلاف عنده ضعيفا لايُعْتَدُّ به، وأيضًا خلافُ المازنِّى في أصل المنكور، وذلك أنه يقول : لايُتَصَوَّر نداءُ منادًى غيرِ مُقْبَلٍ عليه؛ بل لابد من القَصْد إليه، وإذا ثبت القصدُ إليه صار معرفة به، / ٢٣٥/٣ فلايكون فيه إلا الضم في غير ضرورة.

فهو غير قائل بالضم في النكرة إلا بناءً على أنها معرفة، هذا إن ثبت خلاف المازنىِّ في النقل، وإن لا فيكون الأمر أسهلَ في طلب الاعتذار. والله أعلم.

ويحتمل أن يكون قوله : «عَادِمًا خِلاَفَا» يَرجع إلى توافق السماع، [يريد أن السماع(١)] لم يأتِ بخلاف ماذكرتُ لك من النصب، تنكيتًا على مارَوَاه الفَرَّاء، وما أجازه ثعلب، وهذا الاحتمال ظاهر أيضا.

ولم يتعرَّض الناظم للناصب ماهو، ولا للمَبْنِيِّ هل هو في موضع نصب أم لا؟

أما هذا الثاني فقد يُسْتَشعر من كلامه في التابع، حيث أجاز الحَمْلَ على الموضع.

وأما الأول : فالجمهور من البصريين على نصبه بفعل مضمر لازمِ الإضمار، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بأداته الظاهرة، إلا أنهم اختلفوا فيها، فذهب الفارسيُّ في «التذكرة» إلى أن النصب بها، مع أنها حروف، هذا ظاهر كلامه.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وذهب بعض المتأخرين إلى أنها (أسماء أفعال) نَصبت مابعدها، والكلامُ على ترجيح المذاهب غيرُ لائق بالشرح :

وَنَحْـــوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْـــتَـــحَنَّ مِنْ
نحـــوِ أزيدُ بنَ سَـــعِـــيـــدٍ لاتَـهِنْ

والـضـمُّ إن لـم يَـلِ الابْـنُ عَلَـمَـــــا
أَوْيَلِ الابْنَ عَلَمٌ قـــد حُـــتِـــمَـــا

هذه مسألة المنادى إذا وُصف بـ(ابْنٍ) ما حكمُه؟

فأشار إلى أنه إذا اجتمعت للمنادى الموصوف بـ(ابنٍ) خمسةُ شروط جاز في المنادى وجهان :

أحدهما : بقاؤه على ماكان عليه من الضم الذى استحقه بكَوْنه مفرداً معرفة، سواءٌ أكان غيرَ موصوف أم موصوفًا بغير (ابن) فتقول : يازيدُ بنَ عمروٍ.

والثاني : فتحهُ إتْباعًا لـ(ابْنٍ) في فتحه نحو : يازيدَ بنَ عمروٍ، وبهذا الوجه الأخير امتازت هذه المسألة عن غيرها، ولأجله ذُكِرَتْ.

الشرط الأول : مانَبَّه عليه تمثيلُه بقوله : «ونحَو زَيْدٍ» وهو في الحقيقة موضوعُ المسألة، لأن المضاف والشبيهَ بالمضاف لايصح فيه الضم، والمنكورُ لايُوصف بابن فلان، لعدم تعريفه في الأصل.

والثاني : كون الضمِّ فيه ظاهرا، وذلك مانَبَّه عليه المثال أيضا، لأن (زيدا) اسمٌ ظهر فيه الضم، ففيه وفي أمثاله يصح هذا الحكم، فلو كان ضمه مقدَّرا فلا يُنْوَى الفتحُ فيه.

قال المؤلف[(١)]: إذ لافائدة في ذلك، ثم حَكى عن الفراء أنه أجاز في قوله تعالى : {يَاعِيسَى بْنَ مَرْيَمَ[(٢)]} الوجهين ـ الضمَّ والفتحَ ـ فإذا اعتبرنا هذا الشرطَ أخذًا من المثال، وكثيرا مايعتمد الناظم على الأمثلة، فيترجَّح مذهبه بما قال في «الشرح» : إنه لافائدة في تقدير الإتْبَاع .

ومن وجهٍ آخر، وهو أن الإتْباع أمرٌ لفظي لايُحكْمى، ألا ترى أنه تناسبٌ يحصل بإتباع الفتح الفتح بخلاف ماإذا لم يُتْبَع، / فإن الضم ٢٣٦/٣ والفتح غيرُ متناسبين، وهما ملتقيان أو كالملتقيَيْن. ومن عادتهم تحصيلُ التناسب اللفظي، وأما التقدير فلا تناسبَ بينه وبين اللفظ، ولذلك جاء نحو : مُنْتُن[(٣)]، و(الحَمْدِ لِلَّهِ) و(الحمدُ لُلَّهِ)[(٤)] بِعِيرٍ[(٥)]، ونحوه.

فالصواب مارآه من التَّقْييد بالظهور، وإنما يَحسن تقديرُ الأمور الحُكْميه، كالإعراب والبناء وغيرهما.

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ ـ أ).

(٢) سورة المائدة / آية : ١١٦

والوجهان في معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٣) أورد هذه الكلمة ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) في باب «الإدغام الأصغر»وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت، وروى فيه ثلاث لغات.

(٤) نسب ابن جني في المحتسب (٣٧/١) القراءة الأولى ـ أعنى كسر الدال واللام ـ إلى ابراهيم بن بن أبى عبلة، وزيد بن علي رضي الله عنهما، والحسن البصري رحمه الله. ونسب القراءة الثانية ـ أعنى ضم الدال واللام ـ إلى أهل البادية، وقال عنهما : «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال» وانظر كذلك : الخصائص (١٤٤/٢).

(٥) ذكرها ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) مع كلمات آخر، هى : شَعير ورَغيف وزَئير ووَعيد، وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوتمع حروف الحلق، حيث تروى بحر أوائلها للتناسب اللفظي بينها وبين ثوانيها.

والثالث : أن يكون التابعُ له (الابْنَ) لاغيرَه من الأسماء. نَبَّه على هذا مثالُه أيضا، فلو كان التابع غيرَ (الابْن) لزم في (زيد) الضمُّ خلافًا للكوفيين، حسبما يُذْكر.

والرابع : أن يقع قبل (الابْن) عَلَمٌ يكون واليًا له، وذلك قوله : (إن لَمْ يَلِ الابُن عَلَمَا) وهذا الشرط يَحترز به من أمرين :

الأول : ألاَّ يكون ماقبل (الابْن) علمًا نحو : ياغلامُ ابنَ عمروٍ، ويافاضلُ ابن زَيدٍ فهذا لابُدَّ فيه من الضم حتما، لأنه لم يل (الابُن) علماً، فنَصُّ كلامه أن الضم مُتَحتِّم عند فَقْد العَلَمية مما قبل (الابنُ) يُفْهَم منه أن علميَّة ماقبله شرطٌ في جواز الوجهين.

والثاني : أن يكون ماقبله علمًا، لكن غيرَ والٍ له؛ بل فُصِل بشيء آخر بينه وبينه، نحو : يازيدُ الفاضل ابنَ عمروٍ، فلابد من ضم (زيد) بمقتضى قوله : «إن لَمْ يَلِ» وإطلاقُه (الولاَيَة) هنا يريد بها أن يكون بعده متصلاً به.

والخامس : أن يقع بعد (الابن) عَلَمٌ أيضا، فإن لم يقع بعده عَلَم فلا بُدَّ من الضم في المنادى نحو : يازيدُ ابنَ الرجل، وياعمرُو ابنَ صاحبِنا، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت الشروط جاز الوجهان كما تقدم.

ومن ذلك ماأنشده سيبويه من قول الشاعر(١) :

* ياحَكَمُ بنَ المُنْذرِ بنَ الجَارُودْ *

---

(١) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ٢٠٣/٢، والمقتضب ٢٣٢/٤، وابن يعيش ٥/٢، والتصريح ١٦٩/٢، والأشموني ١٤٢/٣، والعيني ٢١٠/٤، واللسان (سردق)

وبعده : * سُرادِقُ المَجْدِ عليك مَمْدُودْ *

والحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي، أحد ولاة البصرة لهشام بن عبدالملك.

وأنشد أيضا للعجّاج[١]:

* يا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ *

ويدخل تحت هذا الشرط ماإذا كان (الابن) بين علمَيْن، كما مَثَّل، أو بين لقبَيْن نحو : ياكُرْزُ بنَ بَطَّة، أو بين علم ولقب نحو : يازيدُ بنَ كُرْزٍ ويا كُرْزُ بنَ زيدٍ، لأن الألقاب أعلام، وكذلك الكُنَى كما تقدم له في «باب العلم[٢]».

ووجهُ الفتح الإتباعُ لحركة نون (ابن) لأن الاسمين لما كَثُر استعمالُهما صارا كالاسم الواحد، فجاز فيهما من الإتباع ماجاز في الاسم الواحد نحو : امرِىءٍ وابْنِمٍ، فإنك تُتبع في ذلك ماقبل الآخرِ الآخرَ، نحو : هذا امْرُؤٌ وابْنُمٌ، ورأيت امْرَأً وابْنَمًا، ومررتُ بامرِئٍ وابْنِمٍ .

ولأجل أنهما استُعملا كثيرا، فصارا كالشيء الواحد، لم يَجُز هذا الحكم عند مافَصل فاصل.

ولأجل أنهما استُعملا كثيرا، والأولُ عَلَمٌ، والثاني كذلك لم يَسُغ ذلك مع غير الأعلام إذْ توسَّعوا في الأعلام مالم يَتَوسَّعوا في غيرها، ويدلُّك على ذلك في الأعلام أنك تقول في غير النداء : هذا زيدُ بنُ عمروٍ، فتَحذف التنوين، وهذه هندُ بنتُ عمروٍ، فيمن صَرف (هندًا) فتحذف أيضا.

فإذا قلت : هذا زيدٌ ابنُ أخينا، لم تَحذف التنوين، / وكذلك : هذا ٢٣٧/٣
غلامٌ ابنُ زيدٍ، فلا تَحذف.

---

(١) ديوانه ١٨، والكتاب ٢/٢٠٤
وعمر : هو عمر بن عبيدالله بن معمر القرشي، كان سيد أهل البصرة وواليها. ولا منتظر :لا انتظار يحثه على إعطائه وتسريحه.

(٢) انظر : الجزء ١ / ٣٥٧.

فإن قلت : لَمْ يَذكر هنا حكم (بِنْت) إذا وقع موقع (ابن) مع أن حكمهما واحد، فما المانع من ذِكْره؟

فالجواب : أن التصرف في (ابن) أكثرُ، والكلامَ به أشهر من (بِنْت) فلم يتعرَّض له، وعلى أن القياس على (ابن) سائغٌ فيها على ماتقدَّم من التعليل، وهو رأى أبى عمرو بن العَلاء.

ومعنى قوله : «والضمُّ إنْ لَمْ يَلِ».. البيت، أن الضم في المنادى لازمٌ إذا لم يقع (الابن) بين علمَيْن مُواليَيْنِ، فإن وقع كذلك لم يَلزم الضمُّ على ماتقدم في البيت قبله.

وقوله : (أويَلِ الابنَ عَلَمٌ) فعلٌ معطوف على «يَلِ» الأول، داخلٌ تحت حكم الجزم بـ«لم» أى : ولم يَلِ الابنَ عَلَمٌ، و(حُتِمَ) معناه : أُوجِب .

وقوله في البيت قبله : « ونحوَ زَيْدٌ» معمول في المعنى للفعلين بعده، تنازعاه، والمعمَل فيه هو الثاني، وهو «افْتَحنَّ» لأنه بغير ضمير منصوب، و«لاتَهِنْ» من : وَهَنَ يَهِنُ، إذا ضَعُف، أى لاتَضْعُف عن أمرك، وهو من تمام المثال.

واعلم أن هذا الاشتراط إنما هو في القياس وعلى رأى البصريين، أما في السماع فَلاَ.

فقد قالوا : يافلانُ ابنَ فلان، وليس الاسم واقعا بين علمَيْن، وياسَيِّدُ ابنَ سَيِّدٍ وياضُلُّ ابنَ ضُلٍّ .

وفي تَمام الشروط رَوى الأخفش عن العرب. ضَمَّ نون (ابن) فتقول : يازيدُ بنُ عمرٍو ، وهو نظير قراءة من قرأ : «الحمدُ لُلَّهِ» بضم لام (لُلَّه[1]).

---

(١) نسبها ابن جني في المحتسب (٣٧/١) إلي أهل البادية، وقال عنها إنها شاذه في القياس والاستعمال. وقد سبق الحديث عنها منذ قليل.

وأما مخالفة البصريين، فذُكر عن الكوفيين أنهم لايقتصرون في فتح الموصوف على (الابن) بل يقولون : يازيدَ الكريمَ، ودليلهم على ذلك قول الشاعر، وهو جرير[1]:

فما كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى
بأجْودَ منك ياعُمَرَ الجَوادَا

رَوَوْه بنصب راء (عُمَر) ومثلُ هذا شاذٌ لايعتَدُّ به.

ويَرِد عليه اعتراضٌ هنا، وهو أنه تَرك شرطا معتبرا في الحكم الذى قَرَّر، فإن جوازالوجهين لايكون إلا إذا أُعرب (الابن) صفةً للأول، فحينئذ يُحكم له بحكم الإتباع.

وأما إذا كان بدلاً، أو على تقدير نداءٍ آخر - فلا يصح فيه إلا وجهٌ، وهو ضم الأول، وذلك قولك : يازيدُ ابنَ عمروٍ، فـ(ابنُ عمرو) تُعربه بدلا، فلا بُدَّ من ضم (زيد) لأن البدل هو المقصود بالحكم دون الأول، فلا يتأتى فيه مايتأتى في الصفة مع الموصوف، وكذلك إن قَدَّرْتَ قبل (الابن) حرفَ نداء فهو أولى بالانقطاع من الأول وكلامُه ليس فيه مايُعطى هذا الشرط، وقد أشار في «التسهيل»[2] إلى هذا الشرط، وهو حقيقٌ بالاشتراط.

والجواب : أنه فَرض المسألةَ سماعية، لأنه قال : «ونَحْوَ كذا» ولم يَفْرضها صِناعية، وإذا كان كذلك فالمثالُ الذى ذكَر، وما أشبهه، جائزٌ فيه الوجهان على

---

(١) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ٢٠٨/٤، وابن يعيش ٢٩٩/٢، ١٤٣/٣، والمغنى ١٩، والهمع ٥٤/٣، والتصريح ١٦٩/٢، والأشموني ١٤٣/٣، والخزانة ٣٩٩/٩، والعيني ٣٥٤/٤ والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

(٢) انظر : ص ١٨٠.

الجملة، لأنك إن فرضت (الابن) صفة، فهو ذاك، وإنْ لاَ، فأحدُ الوجهين لازم، فقد حصل جوازُ الوجهين، إلا أن أحدهما وهو الأصل على ثلاثة تقديرات، والآخر على تقدير / واحد، ولا خلَل في عدم تفصيل الأوجه ٢٣٨/٣
الصِّنَاعية. والله أعلم.

واضْمُمْ أوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا

مِمَّالَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

أَخبر في هذين الشَّطْر أن الشاعر إذا اضْطُرَّ إلى تنوين المنادى الذى كان مستحِقٌ للبناء على الضم، وهو المفرد المعرفة، جاز له وجهان :

أحدهما : بقاؤه على ضَمِّه، وهو الذى ابتدأ به في قوله : «واضْمُمْ» لأن التنوين عارض للضرورة، فلا يُعتد به، بل يُجعل كالمعدوم، فَيْبقى على ضمه.

وأيضًا : فيقوِّيه شَبَهُ حركة البناء في المنادى بحركة الإعراب.

والثاني : رَدُّه إلى أصله من النصب، ولذلك قال : «أو انْصُبْ» ولم يقل : أو افتح، كما قال : «واضْمُمْ» إشعارا بأن الفتحة إعرابٌ لابناء.

ووجهُ ذلك أن البناء إنما كان لشبَهه بالمضمر، أو وقوعهِ موقعَ (كاف) الخطاب، أو تضمُّنِه معناها.

وعلى كل تقدير فقد ضَعُف بالتنوين لأنه من خصائص الأسماء كالإضافة، ومِثْلُ هذا الاسمُ الذى لا ينصرف، إذا نُوِّن ضرورةً رُدَّ إلى

الجر بالكسرة، كقول امرىء القيس[1]:

* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *

وهذا الوجه أقيسُ من الأول، إذ لم يُبْقِ عربيٌّ الاسمَ على جَرِّه بالفتحة حين اضطُرَّ إلى صَرْف مالا ينصرف [كذلك ينبغي أن يكون المنادى.

وأيضا فإنه بالتنوين أشبه المطوَّل، فكان الوجه فيه النصب، غير أن البقاء على الأصل أكثرُ في السماع، ولذلك لم يَسمع سيبويه النصب حسبما حَكى عن نفسه[2].

وكأن الناظم قَدَّم الضم على النصب إشعاراً بأنه الأوْلى عنده، واعتماداً على ترجيح السماع.

والمسألة مختلف في المختار فيها من الوجهين، ولاخلاف في جوازهما.

فالخليل وسيبويه يختاران بقاءه على الضم، لما تقدم من القياس، ولشبهه بالمرفوع الذى لا ينصرف][3] ولأن السماع عليه[4]، أنشد سيبويه للأحوص[5]

---

(١) من معلقته، وهو من شواهد المغنى ٣٤٣، والتصريح ٢/٢٢٧، والأشمونى ٣/٢٧٤، والعيني ٤/٣٧٤ وعجزه :

فقالت لك الويلاتُ إنك مرجلى

والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلى : تاركي أمشى راجلة.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٢، وديوانه ١٧٣، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، ابن الشجري ١/٤٣١، والإنصاف ٣١١، المحتسب ٢/٩٣، المغنى ٣٤٣، التصريح ٢/١٧١، الأشموني ٣/١٤٤، الخزانة ٢/١٥٠، العيني ١/١٠٨، ٤/٢١١ وكان الأحوص يهوى امرأة، فتزوجها رجل يقال له : مطر، فلحقته الحسرة لذلك، وقال هذا الشعر هجاء له.

سَـــــلامُ اللَّـهِ يامَـطَـرٌ عَلَيْـــــهَـــــا

وَلَـيْـسَ عَـلَـيْـكَ يـامَـطَـرُ الـسَّـــــــلامُ

وقالت بنت النَّضْر بن الحارث، واسمها قُتَيْلة، حين قَتلِ النبي صلى الله عليه وسلم أباها[1]:

أَمُـــحَـــمَّـــدٌ والضِّنْءُ ضِنْءُ نَجِـيـبَـةٍ

في قَـوْمِـهَـا والفَـحْلُ فـحلٌ مُـعْـرِقُ

وقال لَبِيد بن أبي ربيعة[2]:

قَـــدِّمُـــوا إذْ قِـــيلَ : قَـــيْسٌ قَـــدِّمُـــوا

وارْفَـــعُـــوا المجَـــد بـأطرافِ الأسَلْ

أراد : يا قيسُ.

وأما أبو عمرو وأتباعه[3] فيختارون النصب، لما تقدَّم من القياس، والسماع أيضا، كقول عَدِيّ بن ربيعة أو أخيه مُهَلْهِل[4]:

---

(١) الروض الأنف ٣٨٨/٥، والعقد الفريد ٢٦٥/٣، ٢٧٩/٥، واللسان (ضنأ، عرق) والضنء : الولد، والأصل والمعدن. ومُعْرِق : عريق في النسب أصيل، وعرق كل شيء : أصله، ويقال : رجل معرق في الحسب والكرم.

(٢) ديوانه ١٩٢، وروايته «إذ قال» و«واحفظوا المجد»

والأسل : الرماح، والواحد أسلة، وسميت الرماح أسلاً تشبيها بالأسل، وهو نبات له أغصان كثيرة دقاق بلا ورق. ووجه الشبه بينهما الطول والاستواء .

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء المازني، رحمه الله. وأتباعه هم عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأبو العباس المبرد، رحمهم الله، وانظر (الأشموني ١٤٥/٣).

(٤) المقتضب ٢١٤/٤، وابن الشجري ٩/٢، والمنصف ٢١٨/١، وابن يعيش ٨/١٠، ١٠، والأشموني ١٤٥/٣، المساعد ٤٩٦/٢ ، والخزانة ١٦٥/٢

وإليَّ : بمعنى (لى) وعدي : هو اسم مهلهل بن ربيعة أخى كليب. والأواقى : جمع واقية وهى الحافظة. يريد أنها تعجبت من حالى إلى هذه الغاية مع مالقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل. والضرب على الصدر من عادة النساء في حالة الدهشة والانزعاج.

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهـا إليَّ وقـــالتْ

يـاعَـــدِيًّا لقـــد وقَـــتْكَ الأوَاقِـي

وقال كُثَيِّر[1]:

لَيْتَ التـحـيَّـةَ كـانَتْ لي فـأشْكُرَها

مكانَ ياجَـمَـلاً حُـيِّـيتَ يارَجُلُ

ويُروى «مكانَ ياجَمَلُ» على اختيار الخليل وسيبويه، وقال الآخر[2]:

ياسَـيِّـدًا مـاأنتَ مِنْ سَـيِّـدِ

مُـوَطَّـأِ الأكْنـافِ رَحْبِ الـذِّرَاعْ

وهنا مسائل ثلاث :

إحداها : أن قوله : «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ» أراد به كلَّ حَقُّه أن يُبْنى، والذى هو كذلك المفردُ العَلَم كما تقدم تمثيله، والنكرةُ المقصودةُ المفردة نحو : يارجلُ، وعليه بيت كُثَيِّر، والبيت بعده، فكأنه نَبَّه على أنه لايُستثنى من المبني على الضم شيء .

وظاهرُ كلام النحويين كظاهر هذا النظم في تعميم الحكم في العَلَم وغيره مما يجب بناؤه.

وذهب علماء سَبْتَة[3]، فيما حَدَّثنا شيخنا

(١) ديوانه ١/١٥٩، والهمع ٣/٤٢، والدرر ١/١٤٩، والأشمونى ٣/١٤٤، والعيني ٤/٢١٤
وقبله :

حَيَّتْكَ عزةُ بعدَ الهَجْرِ وانْصَرَفتْ   فَحيِّ وَيْحكَ مَن حَيَّـاكَ ياجَمَلُ

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في «باب التعجب».

(٣) سَبْته ـ بفتح فسكون ـ مدينة مغربية تطل على البحر الأبيض، ونُسِبَ إليها جماعة من أعيان أهل العلم.

الأستاذ(١) ـ رحمة الله عليه ـ إلى أن ذلك مختص بالعَلَم، وَعلّلُوا ذلك بأن المعرَّف بالقَصْد والإقبال لاضرورة تَلْحق فيه، لأنهم إن / أرادوا تنوينَه ٢٣٩ / ٢ قَدَّروه منكَّرًا فانتصب.

وروايةُ بيتِ كُثَيِّرٍ يَرِدُ عليهم(٢)، وأيضًا، فإن التنكير لايتأتَّى في كل موضع؛ بل لابُدَّ من موضعٍ يكون قَصْد التنكير فيه مُخِلاً بمقتضى الحال، فالأصح عموم الحكم.

و(ما) من قوله : «ما اضْطِرارًا نُوِّنَا» منصوبةُ المحل على المفعولية، تَنازَعها الفعلان قبلها.

والثانية : أنه قال :«ممَّا له اسْتِحاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا» فخُتم بقوله : «بُيِّنَا» وهو في موضع الصفة لـ « ضَمٍّ » بمعنى : ضَمٍّ أُظْهِر وفائدة هذا التقييد التَّحرُّزُ من الضَّم المقدَّر، فإنه، وإن كان مقدَّرا، يلحقه التنوين على الجملة، كقاضٍ وفَتًى، فأخرج الضمَّ المقدَّر من هذا الحكم، لئلا يُتَوَهَّم أنه ينوَّن ضرورةً، وليس كذلك؛ لاضرورة تدعو إلى ذلك، لأنه إما مبنى أو معرب، وعلى كلا التقديرين لايُضطر إلى تنوينه، لأن الحرف الذى قُدِّرت فيه الضمةُ ساكنٌ، نحو : ياقاضِي، ويافَتَى، فإذا نُوِّن حُذف لالتقائه ساكنًا مع التنوين، فلم يُفِدِ التنوين في وزن الشِّعر شيئا، كما أفاد إذا كانت الضمة ظاهرة، وفي هذا البحث نظرٌ يتبيَّن في باب مالا ينصرف إن شاء الله.

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، النحوي (ت ٧٥٤هـ) وقد ذكره الشاطبى في كتابه هذا في مواضع كثيرة.

(٢) يعنى رواية «ياجملٌ» بالرفع، وقد سبق البيت والرواية .

والثالثة : أن هذه المسألة من المسائل المختصة بـ «الضرائر الشِّعرية»[1] وكلامُه فيها بناءً على أن تنوين المنادى جائز في الشعر، لأن الكلام في حركته المتبوعة ثانٍ عن كونه تابعا لحركة، وأن ذلك حاصل، وهذا صحيح.

ولكن الكلام في أصلها، بالنسبة إلى هذا المختصَر، كـ«الفَصْل» الذى لايُحتاج إليه، لأنه قد تَرك من أحكام الكلام كثيرا، فكيف يَذكر أحكَام الشِّعر، وأحكامُ الكلامِ آكدُ بِلاَشَكٍ؟

فيُعْترض من جهتين، من جهة كلامه في «الضرائر» وهى أحكام أقليَّة، ومن جهةَ تْركه أحكامًا أكثريَّة، وقواعَد ضروريَّة، وكان قادرا على وضعها موضعَ تلك الأقليَّة.

والعذر عن هذا من وجهين :

أحدهما : عام، وهو أن الاحتياج إلى أحكام «الضرائر» اكيدةٌ بالنسبة إلى الشعراء، كما كانت أحكام «الاختيار» أكيدةً بالنسبة إلى الجميع، فلابد من الإلْمَاع بشىء منها في أثناء الأبواب، ليَعمل عليها مَنْ كان من أهلها؛ إذ ليس كلام النحويين مختصًا بأحكام «الاختيار».

إلا تَرى أن سيبويه بَوَّب على أحكام «الضرائر» على الجملة[2]، ثم نَبَّه في الأبواب على تفاصيلها، فاتَّبعه المصنِّفون على ذلك فني كتبهم المطَّولة والمختصَرة، كالزجَّاجي وغيره، عِلْمًا منهم بأن الاحتياج إليها لأهلها لايَقْصُر عن الاحتياج للجميع، فلابُعْد في أن يكون الناظم قد اتَّبعهم في هذا المقصد.

---

(١) الضرورة في الشعر : الحالة الداعية إلى أن يُرتكب فيه مالا يرتكب في النثر، كصرف مالا ينصرف، ومد المقصور، وقصر الممدود، وجمعها : ضرائر.

(٢) الكتاب ٢٦/١، وترجمته «هذا باب مايحتمل الشعر».

وأيضا فقد تكون المسألة شهيرة طُبُولِيَّة[1]، فينبِّه عليها لشُهْرتها، ولاتقصير في هذا.

والثاني : خاص، وهو أن لَحاق التنوين للمبنيِّ في غير التنكير غريب، ويكاد يكون غيرَ معترَفٍ به؛ إذ كان تنوينَ صَرْف، وتنوينُ الصرف إنما يَلحق حركةَ الإعراب اللاحقة للمتمكِّن من الأسماء، الذى لم يُشبه الحرفَ ولا الفعل، فأنت ترى حركةَ الإعراب / لايَتبعها تنوينٌ مع شَبَه [الفعل[2]] المعرَب، نحو : أحمدُ، وإبراهيمُ، فَأَوْلَى[3] ألاَّ يَتْبع حركةَ البناء لشبَه الحرف.

فلما كان الأمر كذلك، وكانت العرب قد ألحقت هنا تنوينَ الصرف، أراد أن يُنَبِّه على ذلك، وأنه جارٍ على وجهٍ قياسي، لِيَبْنى على ذلك القولَ في أحكام التوابع، لأن التابع في هذا الباب يُحمل على لفظ، وهو اللفظ المَبْنى، وذلك أن حركة البناء هنا شبيهةٌ بحركة الإعراب، ذلك أن الحركات في أواخر الكَلِم لغير التقاء ساكنين ثلاثةُ أضرب : ضَرْبٌ حَدَثَ بشىء، وضربٌ حَدَثَ دون شىء، وضَربٌ لم يَحْدُث بشىء ولا حدَث دون شىء.

فالأول : هو الإعرابُ، وهو يَحدث بالعامل.

والثاني : هو البناءُ، ويَحدث من غير عاملٍ ولا غيره.

والثالث : المبنيُّ هنا وفي باب (لا) فإنها تَحدث عند حدوث حرف النداء و(لا) ولا تحدث بهما؛ إذ ليس حرف النداء بعاملٍ مطلقا، ولاحرفُ النفي بعاملٍ نصبًا في مفرد يَقبل التنوين من غير تنوين.

---

(١) لعله يقصد أنها في شهرتها كصوت الطبول في انتشاره، وقرعه لجميع الآذان. والله أعلم.

(٢) في الأصل «شبه الحرف» وهو سهو من الناسخ، وما أثبته من (س، ت).

(٣) في الأصل «فالأولى» وما اخترته من (س، ت).

فقد صار الضم في (المنادى) حادثًا بحدوث شيء، وبهذا أشبه حركةَ الإعراب، وغَيَّر أثر العَامل، وبذلك دخل في حركات البناء، ومن حيث أشبه حركةَ الإعراب، ولم يَلحقه تنوينٌ أشبه حركةَ مالا ينصرف، فلما كان كذلك لحقه التوينُ في الضرورة، كما لحق مالا ينصرف في الضرورة.

هذا وجه لَحاق التنوينِ على الجملة، إلا أن بعضهم حَكَّم الشَّبَهَ بما لاينصرف، فرَدَّ عند (الضرورة) إلى الأصل من النصب، كما يَرُدُّ في حالة الجر مالا ينصرف إلى الأصل من دخول الجر بالكسرة.

وبعضهم اعتبر مجردَ شَبَه الحركة بحركة الإعراب في المنصرف، فأتبعها على لفظها، كما تُتْبع حركةُ المنصرف.

وكلاهما له نظر، فقد يمكن أن يكون الناظم جعل هذا مقدِّمة لإتباع (المنادى) على اللفظ، كأنه يقول : إن الضم هنا كالرفع، ولذلك نُوِّن، فكذلك يُتْبَع على اللفظ، والله أعلم.

وبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَاوَأَلْ
إلاَّ مَعَ اللَّهِ وَمْحِكِيِّ الجُمَلْ
والأكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعْوِيضِ
وشَذَّيَا اللَّهُمَّ في قَرِيضِ

يعنى أن حرف (النداء) لايُجمع بينه وبين الألف واللام، وهى (أل) في حالة «الاختيار» أصلا، وإنما يُخَص ذلك بالاضطرار الشِّعري، إلا ما استُثْنى، وذلك لأن (يارجُل) معناه كمعنى (ياأيُّها الرجلُ) فصار معرفة بالقَصْد والإشارة إليه، فاستَغنى بذلك عن الألف واللام، كما استَغْنَتْ «أسماءُ الإشارة» بتعريف الإشارة عن الألف واللام، وكما استُغنى بـ(اضْرِبْ) عن (لِتَضْرِبْ) فصار القَصْدُ

والإشارة في النداء كالعِوَض من الألف واللام، فلا يُجمع بينهما في الكلام، فلا يجوز لك أن تقول : ياالرجلُ، وياالغلامُ. وهذا مذهب سيبويه والبصريين(١).

وأجاز ذلك الكوفيون مطلقا، وأجاز بعض / النحويين دخولَ (يا) ٢٤١/٣ عليها إذا كان ثَمَّ تشبيه، نحو : ياالأسدُ شِدَّةً، ياالخليفةُ جُودًا.

ودليل البصريين ماتقدَّم مضافًا إلى السماع. وأما الكوفيون فاحتجوا على ذلك بالقياس والسماع(٢).

وأما القياسُ فقاسوا ذلك على لفظ (اللّه) إذ جاز دخول (يا) مع الألف واللام فيه بإجماع، وليستا من أصل الكلمة، وإنما هما زائدتان، فكذلك يجوز أن تقول : ياالرجلُ، ويالغلام ، وياالفاضِلُ، ونحو ذلك.

وأما السماع فقد أنشدوا(٣):

فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا

إيَّا كُمَا أن تَكسِبَانِي شَرًّا

وهذا، على طريقة ابن مالك، يمكن أن يدخل في قَبِيل «الاختيار» لتمكُّن قائله من أن يقول :

فَيَا غُلاَمَانِ اللَّذانِ فَرَّا

---

(١) الكتاب ١٩٥/٢، ١٩٧، والإنصاف (٣٣٥/١).

(٢) الإنصاف (٣٣٥/١) المسألة السادسة والأربعون.

(٣) المقتضب ٢٤٣/٤، وابن الشجري ١٨٢/٢، والإنصاف ٣٣٥، وابن يعيش ٩/٢، والتصريح ١٧٣/٢ والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥١/١، والأشموني ١٤٥/٣
وقائله مجهول، ومعناه واضح، وفي الشطر الثاني روايات .

وأنشدوا أيضا[1]:

مِنَ اجْلِكِ ياالتَّي تَيَّمْتِ قَلْبِي
وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوُدِّ عَنِّي

وهو من أبيات الكتاب، ولم يَرْتَضِ الناظم البناءَ على مااحْتَجُّوا به.

أما القياس على (ياأللَّهُ) فغيرُ صحيحٍ عنده، فلذلك استَثْناه من المسألة فقال : «إلاَّ معَ اللَّهِ» وذلك لأن هذا الاسم قد اختَصَّ بأشياء خارجة عن القياس، منها هذا.

وأيضًا، فلدخول (يا) عليه، مع الألف واللام، وجهٌ من القياس ليس في غيره، حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى.

وأما البيتان فهما من الشذوذ بالمكان المَكِين، وإنما شأنُ العرب إذا أرادت نداء ما هما فيه، إن لم تُرِدْ حذفَهما، أن تأتي بـ(أيّ) فتقول : ياأيُّها الرجلُ، أو تأتي أيضا باسم الإشارة فتقول : ياهذا الرجلُ، ولاتقول : ياالرجلُ ونحوه، إلا في «الاضطرار» كما قال.

وأما جواز (ياالأسَدُ شِدَّةً) فقال ابن مالك في «الشرح» هو قياس صحيح، لأن تقديره : يامثْلَ الأسدِ، ويامثلَ الخليفة. قال فحَسُن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام[2].

---

(١) سيبويه ١٩٧/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، والإنصاف ٣٣٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥٢/١، والخزانة ٢٩٣/٢

ومن أجلك : أي من أجلك قاسيتُ ما قاسيت . وتيمت قلبي : أذللته واستعبدته. وعني: عليَّ، من باب « نيابة الحرف عن الحرف ».

وقال ابو سعيد السيرافي : « كان أبو العباس - يعني المبرد - لايجيز (ياالتي) ويطعن على البيت. وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنامن يقول : إن قوله : « يا التي تيمت قلبي » على الحذف، كأنه قال : يا أيتها التي تيمت قلبي » فحذف وأقام النعت مقام المنعوت».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠١ - ب) وقبله : « وأجاز ابن سعدان يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً ونحوه مما فيه تشبيه، وهوأيضا قياس صحيح»

وفيما قاله ابن مالك نظر؛ إذ ليس تقدير (مِثْل) بمُزيلٍ لقُبح الجمع بين (يا) والألف واللام، وإلاَّ فكان يلزمه أن يجيز (ياالرجلُ) لأنه في معنى (يا أيُّها الرجلُ) وليس مذهبه ذلك .

ويلزمه أنْ يقول : يا القَرْيةُ ، لأنه في تقدير (ياأهلَ القريةِ) وما أشبه ذلك. ولايقول به ابن مالك ولا صاحب المذهب المذكور[1]، فَدلَّ على أن هذا كله غير صحيح، وأن ماذَهب إليه هنا، من مَنْع إدخال (يا) على مافيه الألف واللام، هو الصحيح إلا فيما استثنى.

والذى استَثْنى من ذلك فأجاز اجتماعَهما فيه شيئان :

أحدهما : لفظ (اللّه) فإنه لايَختص اجتماعُهما فيه بـ(الاضطرار) فيجوز ذلك فيه في (السَّعَة) فتقول: ياألّلهُ اغفرْلي.

وعَلَّل ذلك سيبويه بأن الألف واللام لايفارقانه، وهما فيه عِوَضٌ من همزة (إله) فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، وليس بمنزلة (الذى قال ذاك) لأن (الذى قال : ذلك) يعنى الموصول، وإن كان لاتفارقه الألف واللام، ليس باسمٍ غالبٍ على مُسَمَّاه كزيدٍ وعمرٍو ، لأنك تقول : ياأيُّها الَّذِي قال : ذاك كما تقول : ياأيُّها الرجلُ ، فامتنع أن تقول : ياالذى قال : / ذاك، كما امتنع (ياالرجلُ) ولا يجوز أيضا: ياالصَّعِقُ، ٢٤٢/٣
ولا ياالدَّبَران[2]، وإن كانت الألف واللام لاتفارقانه لأنهما ليسا

(١) هو ابن سعدان .

(٢) الصَّعق الكلابي أحد فرسان العرب، واسمه خويلد، وسمي بذلك لأن صاعقة أصابته فقتلته، والصعق أصلها صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب على هذا الرجل، حتى صارت علما عليه كزيد وعمرو. =

عِـوَضًـا عن شيء من نفس الكلمـة، كـمـا كـان ذلك في لفظ (اللّه) حين عُوِّضتا من همزة (إلاه) هذا محصول تعليل سيبويه[١].

والذى يصحح تنزُّلَهَما منزلة ماهو من نفس الكلمة [قطعُ الهمزة][٢] كما قال[٣]:

مُـــبَـــارَكٌ هُوَ ومَـنْ سَـــمَّـــاهُ

علـى اسْـــــــمِكَ اللَّـهُـمَّ يـاألـلّـهُ

كما أن الفعل الذي أوله همزةُ وصلٍ إذا سُمِّى به قطعتَ فقلت : جاءنى أَقْتُلُ وإِضْرِبْ، ولو كانت في تقدير الاَنفصال لقالوا : (يااللّهُ) موصولَ الهمزة، فهذا !وجهُ ماجاء فيه.

والثاني : من المستَثْنيَيْنِ محكِيُّ الجمل، يَعنى به المنادى المسمَّى بالجملة التى تَلزم حكايتُها بعد التسمية إذا كان في أولها الألف واللام، كما إذا سميتَ رجلاً بقولك : الرجلُ قائمٌ، فإنك تقول : ياالرجلُ قائمٌ . قال سيبويه : لأنه بمنزلة (تَأَبَّطَ شَرًا) لأنه لايتغير عن حاله؛ إذ قد عمل بعضُه في بعض[٤].

يَعنى أنه جملة يجب أن تُحْكَى ولاتُغَيَّر عن حالها.

= [اللسان – صعق]

وأما الدبران فهو نجم بين الثريا والجوزاء، وسمى بذلك لأنه يدبر الثريا، أي يتبعها، وهو من منازل القمر لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشئ بعينه [اللسان – دبر].

(١) الكتاب ١٩٥/٢ ، ١٩٦ ، بتصرف في الألفاظ.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، واثبته من (س، ت).

(٣) المساعد ٥٠٩/٢ ، والإنصاف ٣٣٩ ، واللسان (أله).

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

وعَلَّل ذلك المؤلف بأن معناه : يامقولاً له : الرجلُ قائمٌ. قال : وقاس المبِّرد[1] عليه دخولَ (يا) على المسمَّى به من موصولٍ فيه الألف واللام نحو : ياالَّذِى قام. قال : وهو قياس صحيح[2]. يعنى من حيث هو في التقدير في معنى : يامقولاً له كذا.

ولم يعلِّل سيبويه إلا بما تقدم، فَمنع دخولَ (يا) على (الذى قام) مسمًّى به، كما لايجوز أن تنادى (الضاربُ أبوه) إذا كان اسما، لأنه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام ، فكذلك (الذي) وما بعده من صلته بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام ، كالحارث والنَّضْر ونحوهما، مما فيه الألف واللام .

وظاهر كلام الناظم هنا موافقةُ سيبويه ومخالفةُ رأيه في «شرح التسهيل[3]» لأنه قال : «ومَحْكِيُّ الجُمَلْ». و(الذى قام) ليس من محكيٍّ الجمل، لأنه يَجرى بوجوه الإعراب، وصلتُه، وإن كانت جملةً داخلة فيه كالجزء.

وإذا كان كذلك خرج عن مراده من ذلك اللفظ، فهذا الموضع من المواضع التى خالف فيها «التسهيلَ» و«شرحَه» وكان فيها مصيبا؛ إذ ليس التقدير ماقَدَّره المؤلف، وإلاَّ لزم ذلك في كل منادى، فيقدَّر فيه : يامقولاً له كذا، لأن الحكاية في التَّسْمية بها وغيَرها سواء، فزيدٌ وعمرٌو ونحوهما في النداء لايقدَّر معهما شيء، فكذلك كل ماجرى مَجراها من الأعلام.

وأما الموصول فاسمٌ واحد كالاسم المبدوء بالألف واللام [فلم يَسُغ فيه إلا ماساغ فيه][4] ثم قال : «والأكثرُ اللَّهُمَّ» لَمَّا قَدَّم أنه يقال في النداء : ياألله، في فصيح الكلام، ذكر الآن أن الأكثر في الكلام التعويضُ، وهو إلحاق الميم

---

(١) المقتضب ٢٤١/٤.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ – ب).

(٣) ورقة (٢٠١ ـ ب).

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبته من (س).

المشدَّدة آخرَ الاسم عِوَضًا من (يا) في أوله، فيقال : اللَّهُمَّ، فإذًا الوجهان جائزان، والأكثر (اللّهُمَّ)، فعليه معهودُ الاستعمال، ولذلك لم يقع في القرآن إلا (اللّهُمَّ)

وفي قوله : «بالتَّعْوِيض» تنبيهٌ على أمرين :

أحدهما : التنبيه / على المذهب الراجح في هذه (الميم) وهو كونُها ٢٤٣/٣
عِوَضًا من (يا) قال سيبويه : وقال الخليل رحمه الله : اللهمَّ نداءٌ، والميم هاهنا بدل من (يا[1]) قال : فهى هنا فيما زعم الخليل آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن (الميم) هنا مَبْنِيَّة في الكلمة، كما أن نون (مُسْلِمِينَ) في الكلمة بنيت عليها[2]. وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن (الميم) ليست عوضا من (يا) وإنما هى مختصرة من (أُمَّ) وأصل الكلام : ياالله أُمَّنَا بخيرٍ، إلا أنهم لما كثر استعمالُهم لذلك، وجرى في ألسنتهم، حَذَفوا بعض الكلمة للتخفيف، كما قالوا : (هَلُمَّ) في : هَلْ أُمَّ، و(وَيْلُمِّه) في : وَيْلُ أُمِّه، و(عِمْ صَبَاحًا) في : أنْعِمْ صباحًا، و(أَيْشٍ) والأصل : أيُّ شيءٍ، وذلك كثير.

ولو كانت عوضًا من (يا) لم يُجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما كما سيُذكر، فَدلَّ على أنها غير عِوَض، لأن العرب لاتَجمع بين العِوَض والمعوَّض منه.

وقول البصريين أصْوَبُ، لأن المستفاد من قولك : اللَّهُمَّ، هو عين المستفاد من قولك : ياالله، فلو كان في الكلام معنى زائد لَعُلِم، وكل ماقَدَّره الكوفيون لادليل عليه، فوجب اطِّراحُه. وما جاء من الجمع بينهما

(١) الكتاب ٢/١٩٦.
(٢) نفسه ٢/١٩٦.

فشاذٌ لايقاس عليه، وقد أفْسَدوا دعوَى الكوفيين بأشياء أكثرها ضعيفة، فلا حاجة إلى إيرادها[1].

والأمر الثاني : أن التعويض يقتضي ألاَّ يُجمع بين الميم و(يا) فلا يُقال : ياالّلهُمَّ لأن الجمع بين العوض والمعوَّض منه غير سائغ.

ويقتضيه أيضا قوله : « وَشَذَّ ياالَّلهُمَّ في قرِيضِ» لأن الشاذ هو الذى لايجوز في الكلام قياسا، وهذا رأى البصريين أيضا أن ذلك لايجوز.

وذهب الكوفيون إلى جواز الجمع بينهما، وأن يقال في السَّعَة : (ياالّلهُمَّ) وماقالوه[2] مرجوح، فإن القياس إنما يَجرى إذا فهمنا من العرب إجراءَ القياس، وذلك يكون بوجوده مسموعًا كثيرا جدا في النثر والنظم، أو بمجرَّد سماعه من غير وجود معارِض له، وليس مانحن فيه كذلك، لأن السماع إنما فَشَا بعدم الجمع، ولم يوجد الجمع إلا في الشِّعر، ولا وُجد في الشعِّر إلا شاذا، كما قال الناظم : «وشَذَّ يَاالّلهُمَّ في قَرِيضِ».

فأخبر أنه شاذٌ في نفسه، وأن ذلك الشاذ إنما أتى في الشِّعر لا في الكلام، وكل واحد منهما قد كان كافيا على الجملة عند اشتهار عدم الجمع، فقد فُهم بسبب ذلك أن العرب لاتجمع بينهما في السَّعَة.

ولم يَعتبر الكوفيون هذا، وهو حقيقٌ بالاعتبار، فإن القياس لاينبغي أن يُعْمَل جُزَافًا وكيف اتَّفق؛ بل يُنظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح، والتتبُّع الحسَن، فما وُجد مشهورا عندهم، لايُتَحاشي من استعماله في النثر والنظم،

---

(١) انظر أدلة الكوفيين والبصريين في هذه المسألة في الإنصاف ٣٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٢) في النسخ التى نرجع إليها «وماقاله» على الإفراد، وما أثبته هو الذى يوجبه السياق.

ساغ القياس عليه، كان له معارضٌ أولا، لكن إن كان المعارِض نادرا اطُّرِح ذلك المعارض، وأُعمل القياس فيما اشْتهر، وإن كان مشتَهِرا مثلَه أُعْمِلا / معًا. ٢٤٤/٣

وما وُجد عندهم غيرَ مشهور بل كان نادرا، فإن كان لمعارِضٍ أَشْهَرَ تُرك الأَنْدَرُ للأشهر.

وإن لم يكن له معارِضٌ أصلاً أُعْمل، وإن كان إنما سُمع في الشعر؛ إذ لم يقم دليل على أنه مِمَّا اختَصَّ بالشعر، فيُحمل على أنه من مطلَق كلامها، حتى يوجد مايعارضه، ويدل على أنه مما اخْتَصَّ بالشعر، قاله الشلَّوْبِين(١).

وقد تقدم التنبيهُ منه على شيء من هذا، ومحلُّ بَسْطه «الأصول» فالكوفيون لم يَعتبروا هذا الأصل؛ بل تلقَّوْا كلَّ ماجاء في كلامٍ أو شعرٍ نادرًا أو شهيرًا، فقاسوا عليه، وجُد له معارِضٌ أو لم يوجد، فلم يَلتفتوا إلى المعارِض.

وبسبب ذلك اتسع عندهم نطاقُ القياس، وانخرمت عليهم أشياءُ من الضوابط الاستقرائية.

ولما رأى أهلُ التحقيق البناءَ على مثل هذه «الأصول» المحققة الاستقرائية مطردًا عند الخليل وسيبويه، وغيرَ مطرد عند الكوفيين ـ اعتمدوا على قياسهما، واعتمدوا على نقلهما وتحقيقهما، ونِعِمًّا فَعَلوا.

وقوله : « وشَذَّ يااللَّهُمَّ في قَرِيض» يريد أن الجمع بين (يا) والميم شَذَّ في القريض وهو الشِّعر وهو (فَعِيل) بمعنى (مفعول) من : قرضتُ

---

(١) سبقت ترجمته.

الشعرَ، أقْرِضُه قَرْضًا، فهو قَرِيض ومنه قول عَبيد بن الأبْرص : «حَالَ الجَرِيضُ دونَ القَرِيضِ[1]» قاله الجوهري[2].

وقد يطلق (القَرِيض) في مقابلة (الرَّجَز) وهو نوع من الشعر، قال الأخفش : هو كل ماكان على جزءين أو ثلاثة من أوزانهم، وأنشد ابن الأنباري للأغْلب العِجْلي[3]:

أرَجَزًا تُرِيدُ أم قَرِيضَا
أمْ هكذا بَيْنَهُمَا تَعْرِيضَا

ومراد الناظم الأول

فممًّا جاء في الشعر من ذلك ماأنشده الكوفيون وأبو زيد[4]:

إنِّى إذا ماحَدَثٌ ألَمَّا
دَعَوْتُ ياالّلهُمَّ ياالّلهُمَّا

---

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣١٩، واللسان (جرض، قرض) والجريض : الغصة. والقريض : الشعر، وحال : منع.
والمثل قاله عبيد حين اشتنشده المنذر قوله : «أقفر من أهله ملْحوبُ» وقد هَمَّ بقتله. ويضرب لكل أمر يعوق دونه عائق.

(٢) الصحاح (جرض، قرض).

(٣) أو لحميد الأرقط، والرجز في مجالس ثعلب ٧٢، والهمع ١٦/٢، والدرر ٧٤/١، واللسان (روض) وبعده :

* كلاهما أُجِيدُ مُسْتَرِيضَا *

(٤) نوادر أبى زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمحتسب ٢٣٨/٢، وابن الشجري ١٠٣/٢، وابن يعيش ١٦/٢، والمغنى ٢١٣، والتصريح ١٧٢/٢، والهمع ٦٤/٣، والأشموني ١٤٦/٣، والخزانة ٢٩٥/٢، والعيني ٢١٦/٤، واللسان (أله)
والحدث : مايحدث من أمور الدهر. وألمَّ : اقترب.

وأنشد الكوفيون أيضا قولَ الراجز[1]:

وما عَبَيْكِ أن تَقُولِي كُلَّمَا

سَبَّحتِ أو هَلَّلْتِ ياأللّهُمَّا

أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

وقال الآخر[2]:

غَفَرْتَ أو عَذَّبْتَ يااللّهُمَّا

وهذا شاذ كما قال.

فصل في تابع المنادى

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ

أَلْزِمْهُ نَصبًا كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

وما سِوَاهُ ارْفَعْ أو انْصِبْ واجْعَلاَ

كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلاَ

وإن يَكُنْ مَصحُوبَ أَلْ مانُسِقَا

فَفِيهِ وجهانِ ورفعٌ يُنْتَقَى

---

(١) الإنصاف ٣٤٢، والخزانة ٢/٢٩٦، واللسان (أله)

يروى «أوصلّيتِ» و«يااللّهُمَّ مَا»

وما عليك : «ما» استفهامية، ولكن معنى الكلام على الأمر. والتسبيح : تنزيه الله وتعظيمه وتقديسه.

وهللت : قلت : لا إله إلا الله. وصليت : دعوت، أو أديت الصلاة الشرعية.

والشيخ هنا : الأب أو الزواج. ومسلما : اسم مفعول من السلامة.

(٢) الإنصاف ٣٤٣.

في النسخ التى نرجع إليها «فصل» فقط، وما أثبته من بعض نسخ الألفية، وهو أوضح.

هذا الفصل يَذكر فيه التوابعَ الخمسة، وهي النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، وذلك إذا تَبِعت المنادى، لأن لها في تَبَعيَّته حكمًا زائدا على ماتقدَّم.

ولما كان النعت داخلا في التوابع بمقتضى إطلاقه ظهر أنه مخالفٌ للأصَمْعَى في منعه نعتَ المنادى مطلقا، ومخالف لسيبويه في تفصيله؛ إذ مَنع نعتَ ماكان مختصًا بالنداء نحو : يامَلأمانُ، ويالَكَاعِ، واللَّهُمَّ. ومن / ٢٤٥/٣
ثَمَّ أعرب (فاطَر) من قوله تعالى : «قُلِ اللَّهُمَّ فاطرَ السَّماوَاتِ والأرْضِ[1]» منادًى ثانيا أو بدلا[2].

فالناظم موافق للمبرد المُجيز لنعت المنادي بإطلاق[3].

وحجة المؤلف أن المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة، فلا مانع من نعته.

وأيضا فإن في القرآن : {قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّماوَاتِ والأرْضِ عَالِمَ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ[4]} والظاهر أنه نعت. وتقديرُ استئناف النداء خلافُ الظاهر، و(البدل) في المشتق خلافُ الأصل، وإنما بابُ التابع المشتق أن

---

(١) سورة الزمر / آية : ٤٦.

(٢) الكتاب ١٩٦/٢
ومَلأمانُ : لئيم، يقال للرجل إذا سُبَّ : يامَلأمَانُ، ويالُؤْمَانُ، ويا مَلأَمُ ، وهو خلاف يامَكرَمَانُ. ولَكاع : الأمة أو اللئيمة.

(٣) المقتضب ٢٣٧/٤ ـ ٢٣٩.

(٤) سورة الزمر / الآية : ٤٦.

يكون نعتا. وحكَى يونس : يافاسقُ الخبيثُ[1]، إلى غير ذلك من المسموع. وقال الشاعر[2]:

فـمـا كَـعْبُ ابنُ مَـامـةَ وابنُ سُـعْـدى
بأجْـــوَدَ مِنْكَ ياعُـــمَـــرُ الجَـــوادَا

فالقياسُ والسماع مُتَعاضِدان على الجواز مطلقا، فيما اختَصَّ بالنداء وفي غيره .

وما احتَجَّ به الأصْمَعى من أنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت ، مردودٌ بأن مشابهة المنادى للمضمر عارضة، فمقتضى الدليل ألاَّ تُعتبر مطلقا، كما لم تُعتبر مشابهةُ المصدرِ الأمرَ في نحو : ضربًا زيدًا، لكن العرب اعتَبرت مشابهةَ المنادى للضمير في البناء استحسانًا، فلم يَزِد على ذلك.

كما أن (فَعَالِ) العَلَم لَمَّا بُنى حملاً على (فَعَالِ) المأمور به[3] لم يَزِد على بنائه شيئًا من أحوال ماحُمِل عليه، ونظائر ذلك كثيرة.

وأيضا فإن سلِّم أنه يُعتبر في غير البناء اعتبارَ الضمير ـ فعلى الجواز لا على اللزوم .

وسبب ذلك أن العرب قد أبقت عليه حكمَ أصله في أحد الاعتبارَيْن، ألا ترى أنهم قالوا : يازيدُ نفسُه، على الغَيْبة، ويازيدُ نفسُك، على الخطاب ، فلو اعتبروا وقوعه موقع المضمر البتَّةَ لاقتصروا على الخطاب كما يلتزمون : ياأنتَ نفسُك، فلا يقولون : ياأنتَ نفسُه .

---

(١) الكتاب ٢/١٩٩.

(٢) هو جرير، يمدح عمر بن عبدالعزيز، رضي الله عنه. وسبق الاستشهاد بالبيت في باب «النداء».

(٣) (فَعَالِ) العلم مثل : قَطامِ، حَذَامِ، ورقاشِ، أسماء نساء.
و(فعال) المأمور به مثل : نَزالِ، وتَراكِ، ودَراكِ، بمعنى : انْزِلْ واتْرُكْ وأدْرِكْ، وهى أسماء أفعال.

وإذا ثبت الاعتبار ان لم يمتنع أن يُنعت اعتبارًا بحال الاسم الظاهر، ولايُمنع القولُ بإطلاق الجواز، حسبما يَظْهر من الناظم.

وبَسْطُ حكمِ التوابع على مايُعطيه كلامه، بمنطوقه ومفهومه[1]، أن المنادى إذا أُتْبِع على قسمين :

أحدهما : أن يكون منصوبا، كالمضاف، والشبيهِ به، والمنكور، فهذا القسم لايَختلف حكمُ التابع معه في جميع ماتقدَّم في التوابع، فالنداءُ وغيرُه في ذلك سواء، وهو النصب في التابع، لأن المتبوع منصوب، لكن إذا كان نعتًا، أو توكيدا، أو عطفَ بيان، نحو : ياغلامَ زيدٍ الطويلَ، وياضاربًا أبوه الفاضلَ، وكذلك ياأبا عبدِ اللّهِ محمدًا، ويابَنِي تميمٍ أجمعين لايجوز غير ذلك.

وهذا مفهوم من تقييده هنا في قوله : «تابعَ ذِي الضَمِّ حُكْمُه كذا» فقَيَّد موضع المخالفة الذى يُحتاج إلى ذكره، فبقي غيرُ ذي الضم على الأحكام المتقدمة.

وخرج من هذا الإطلاق البدلُ، وعطفُ النسق، بقوله : «وَاجْعَلاَ كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلاَ».

فيكون التابع في قوله : «تابعَ ذِي الضمِّ» لايُريد به عمومَ التوابع؛ بل التوابع / الثلاثة : النعت، وعطف البيان والتوكيد، فلا يُؤْخذ له على إطلاقه، لتداخل التقسيم، فكأنه قال : تابعُ ذِي الضمِّ إذا كان أحدَ الثلاثة حكمُه كذا، وأما إذا كان بدلاً أونَسَقا فحكمُه حكمُ المستَقِلِّ. ٢٤٦/٣

---

(١) المنطوق ـ عند علماء الأصول ـ هو مجرد دلالة اللفظ، دون نظر إلى مايستنبط منه ـ أو بعبارة أخرى : هو مادَلَّ عليه اللفظ في محل النطق ـ وهو خلاف المفهوم، الذى هو مادَلَّ عليه اللفظ في غير محل النطق.

والثاني من القسمين : أن يكون مبنيا على الضمِّ، وهو الذى أخذ الآن في الكلام على تابعه، وجَعَله على ضربين :

أحدهما : أن يكون التابع مضافا من غير أن تَلحقه الألف واللام، فحكمُ هذا النصبُ مطلقا، وذلك قوله : (المُضَافِ دونَ ألْ) و«المضاف» في كلامه صفة لـ «تابع» فتقول في (النعت) : يازيدُ ذا الجُمَّةِ[1]، وياعمروُ ضاربَ زيدٍ، ويارجلُ صاحبَ عمروٍ. وَمثَّله الناظم بقوله : أزيدُ ذا الحِيَلِ.

وفي (العطف البياني) : يازيدُ أبا عبدالله، عمرُو أخانا. وفي (التوكيد) : ياتميمُ كُلَّهم.

ووجه ذلك في النعت أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وحرفُ النداء لايعمل في المضاف إلا النصب، وكذلك عطفُ البيان، هو كالنعت في وجه النصب، والتوكيدُ أيضا كالنعت في المعنى.

والضرب الثاني من قسمى تابع المبنىِّ على الضم ماسوى ماتقدَّم، وذلك التوابع الثلاثة، وما فيه الألف واللام من المضاف.

وحكمها جواز وجهين، وهما الرفعُ حملاً على اللفظ.

فتقول في (النعت) : يازيدُ الفاضلُ، ويابكرُ الكريمُ. وفي (البيان) : ياغلامُ زيدٌ، ويارجلُ بكرٌ. وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعون.

والنصبُ حملاً على الموضع، فتقول في (النعت[2]) : يازيدُ الفاضلَ، وفي (البيان) : ياغلامُ زيداً، وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعِين[3].

---

(١) الجمة ـ بضم الجيم ـ من الإنسان : مجتمع شعر ناصيته، وماترامى من شعر الرأس على المنكبين.

(٢) في الأصل و(ت) «النصب» وهو تصحيف، وما أثبته من (س).

(٣) في الأصل و(ت) «أجمعون» وهو تحريف، وما أثبته من (س).

وعلى الوجهين في (عطف البيان) أنشد سيبويه لرُؤْبَة[١]:

إنِّـــي وأَسْــطَــارٍ سُــطِــرْنَ سَــطْــرًا
لَقَــائِلٌ يانَصْــرُ نَصــرٌ نَصْــرًا

يُروى هكذا[٢]. ويُرْوى: «يا نصرُ نصرًا نصرا[٣]» بالرفع والنصب على (عطف البيان) ويرُوى أيضا بالضم على (البدل[٤]).

ويدخل في هذا القسم ماأستُثْنى في القسم الأول، وهو المضاف المصحوب بألْ نحو: يازيدُ الحَسَنُ الوجهِ [وياعمرُو الطَّويلُ القامةِ، يجوز في (الحسَن، والطويل) الوجهان، الرفع، والنصب، فالنصب حملا على الموضع، لأن موضع المبني نصب فتقول: يازيدُ الحسنَ الوجه][٥] والرفع حملا على اللفظ نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهِ.

وإنما جاز فيه الرفع وَهو مضاف، لأن إضافته في نية الانفصال، ولذلك دخلت عليه الألف واللام، فكأنه غير مضاف، وهذا كله معنى قوله: «وماسِوَاهْ ارْفَعْ أو انْصِبْ» أى ماسوى المضاف العارِى من الألف واللام، من التوابع

---

(١) الكتاب ١٨٥/٢، وملحقات ديوانه ١٧٤، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وابن يعيش ٣/٢، ٧٢/٣ والمغني ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧، والهمع ٥٢/٤، ١٩٠/٥، والخزانة ٢١٩/٢، والعيني ١١٦/٤ وسطرن: كتبن. والأسطار: أسطار المصحف الشريف، يعنى آيات القرآن الكريم. ونصر: هو نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية، أو حاجبه، وبعده:

بَلَّـغك الله فبلِّـغ نصــرًا
نصــرَ بن سَيَّـارٍ يُثِـبْنِى وَفْـرَا

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) الكتاب ١٨٥/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٤) المرجع السابق ١٨٦/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

الثلاثة، يجوز فيه الرفعُ والنصب معًا. وعلى هذا يجوز الوجهان في التابع المطوَّل نحو : يازيدُ الضاربُ عمرًا، والضاربَ عمرًا، فإنه أيضا في حكم المفرد.

وإذا كان المضاف إضافة غير محضة يجوز فيه الوجهان لشبهه بالمطوَّل][١] وهو : الحسَنُ الوجهِ فالمطوّل أوْلَى، وهذا صحيح.

والقسم الثاني من التوابع : البدلُ، وعطفُ النَّسَق، وحكمه، حسبما نَصَّ عليه، حكمُ المستَقِلِّ بالنداء، وقد تقدَّم ذلك، وأن المنادى إن كان مفردا معرَّفا بُنى على ماكان يُرفع به، وإلا أُعْرب نصبا، فكذلك يكون البدلُ هنا، وعطفُ النسق، وذلك قوله : «واجْعَلاَ كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدلاً».

(نَسَقًا وبَدلاً) نَصْب على المفعول الثاني لـ(اجْعَلْ). والمفعول / الأول ٢٤٧/٣ الكاف في «كمُسْتَقِلٍّ» على حَدِّ قول امرىء القيس[٢] :

وإنَّكَ لم يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ

ضَعِيفٍ ولم يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

فالكافُ اسمٌ كـ (مِثْل) والنَّسَق : أراد به المَنْسُوق، ويريد أن هذين التابعين لهما حكمُ أنفسهما، لا حكمُ التبعيَّة، فإن كانا مفردَيْن مقصودَيْن بالنداء بُنِيَا على الضم مطلقا، إلا ما استُثْنى في المنسوق.

فتقول في (المعطوف) : يازيدُ وعمرُو، وياخالدُ ومحمدُ.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) ديوانه ٤٤

يقول : إنه إذا فخر عليك الفاخر الضعيف عظم عليك فخره واشتد. وإذا غلبك المغلوب فغلَبتُه غلبة سوء، لأن النفس تأنف من أن يغلبها من هو دونها، ويعظم عليها ذلك، فهذه المرأة ضعيفة، إذ كان الضعف من أخلاف النساء، وقد فعلت بك فعل المغلوب إذا غلب وقدر.

وكذلك إن كان المنادى معربا نحو : ياعبدَالله ومحمدُ، أو كان المعطوف عليه معربا أيضا والمعطوفُ مفردٌ أو مضاف نحو : ياعبدَالله وزيدُ، وياعبدَالله وأبا بكر.

وكذلك البدل نحو : يازيدُ أخانا، ويارجلُ زيدُ، وياعبدَالله أخانا، ويأبا عبدالله زيدُ، وما أشبه ذلك.

ووجه ذلك أن حرف العطف لما كان مُشَرِّكا بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجب أن يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء، وكذلك البدل، لأنه المقصود بالحكم، فكأنَّ الحرف قد باشره، سواءٌ أقلنا : إنه على تقدير تكرار العامل أم على تقدير طَرْح الأول.

وقد ظهر من هذا الكلام موافقةُ الناظم للجمهور من البصريين في مسألتين إحداهما : مسألة عطف النسق، فإن مذهبهم، كما تقدَّم، اعتبار المنسوق بنفسه، كما لو وَلِيَ حرف النداء.

وذهب المازنِّي، ونقله المؤلف عن الكوفيين، إلى جواز إجرائه مُجرى النعت يجوز فيه الرفع والنصب، فيقولون : يازيدُ وعمرُو، وعمراً، كما تقول باتفاق : يازيدُ والنَّضْرُ، والنضرَ، وياخالدُ والغلامُ، والغلامَ.

وماقالوه مخالف للسماع، والفرق بين هذا وبين المعطوف ذى الألف واللام أن هذا صالح لوِلَاية (يا)، فلم يكون بُدٌّ من اعتباره بذلك، بخلاف مافيه الألف واللام، فإنه غير صالح لذلك، فأشبه التوكيد والنعت .

قال المؤلف في «شرح التسهيل[1]» : مارأوه غيرُ بعيد من الصحة إذا لم تَنْوِ إرادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يَقصد إيقاعَ نداءٍ واحد على الاسمين، كما يقصد تشريكَهما في عامل واحد، نحو : حسبتُ زيدًا وعمرًا حاضرَيْن، وكأنَّ خالدًا وسَعْدًا أسَدان.

وما قاله غير ظاهر، لأنك لوقصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد المُثَنَّى، وذلك يُصَيِّره مَمْطُولا، فلا يَسُوغ فيه على ذلك التقدير إلا النصب، لأنه يشبه ماإذا سَمَّيْتَ بـ(زيدٍ وعمروٍ) فإنك تقول : يازيدًا وعمرًا، ليس غيرُ، فصار مثلَ ندائك ثلاثةً وثلاثين رجلاً، فإنك تقول على كونهما كالشيء الواحد : ياثلاثةً وثلاثينَ، وهو أحد القولين، وعلى كونهما أشياءَ منفصلة متعدِّدة : ياثلاثةُ والثلاثون، وهو قول الفارسي[2].

والوجهان جائزان عند ابن خروف، فليس لك في (زيدٌ وعمرٌو) إلا وجهان، كلاهما خارج عما قال المؤلف، وهما البناءُ فيهما، أو / النصبُ ٢٤٨/٣ فيهما.

وأما البناء في أحدهما دون الآخر فمُشْكل. فإن قيل : فَلْيَكُن كالنعت والمنعوت وغيره قيل : النعت غير مقصود بالنداء لنفسه، وإنما هو من تمام الأول، كالتوكيد وعطف البيان، بخلاف المنسوق، فإن كل واحد منهما مقصود، فصارا شيئين مُنْفَكَّيْنِ ، فالصواب ماذهب إليه هنا. والله أعلم.

---

(١) ورقة (٢٠٢ – ب).
(٢) الإيضاح : ٢٣٤.

والثانية : مسألة البدل، فإن الناس فيها على ماتقدم، وأجاز ابنُ مالك في «الشَّرْح[١]» أن يُجْرَى مُجْرى النعت والبيان والتوكيد، لأن للبدل عنده حالين، حالاً يجعل فيها كمستقلٍّ، وهو الكثير كما تقدم، وحالاً يُعطى فيها الرفعَ والنصب، لشبهه فيها بالتوكيد، وعطف البيان، والنعت، وعطف النسق المقرون بأل، في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله.

قال : وصحةُ هذه المسألة مُرَتَّبةٌ على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[٢].

وقد بَيَّن ذلك في (باب البدل) فإن القائلين بأن العامل في البدل والمنسوق غير العامل في المبدل منه والمعطوف عليه استَدلُّوا بضم (زيد) في النداء في قولهم : يا أخانا وزيدُ، وياأخانا زيدُ.

قال المؤلف : والجواب أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزَيْن في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيهًا على أنهما في غير النداء في حكم المستقلِّ بمقتضى العامل، فلم يَجُز لنا أن نخالف ماالتزَمتْه.

هذا مقصود مااحتَجَّ به، فإن كان مقصوده بالإجازة ما أجاز الجَوازُ القياسي الذى لايَعتبر التكلَم به لأنه لم يُسمع ـ فذلك لا يَقدح فيما قال هنا، مع مافيه من الإشكال المتقدم.

وإن أراد الجواز الذى يُتكلَّم به فقد صَرَّح في (باب البدل) من «الشرح[٣]» على المنع من ذلك، فوافق كلامَه هنا، فلا خلاف في المقصود، والله أعلم.

---

(١) ورقة (٢٠٢ ـ ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٢ ـ ب).

(٣) انظر : ؟

ومسألة ثالثة، وهي أن ابن الأنباري أجاز رفعَ النعت المضاف إذا كان المنعوت مبنيًا نحو : يازيدُ صاحبُنا(١).

وردَّه المؤلف باستلزامه تفضيلَ فرعٍ على أصل، لأن المضاف لو كان منادى لم يكن بُدٌّ من نصبه، فلو جُوِّز رفعُ نعته مضافًا لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال(٢).

وفيما قاله نظر، فإن ذلك لازم في النعت المطوَّل، فلو اعُتبر ماقال لم يكن في نحو : يازيدُ الضاربَ الرجلِ، والضاربُ الرجلِ، والوجهان جائزان، مع أنه لو باشر حرفُ النداء لم يكن فيه إلا النصب.

والذى ينبغي الردُّ به حكايةُ سيبويه عن العرب كلِّهم أنهم يقولون : «أزيدُ أخَا ورْقاءَ»(٣) بالنصب وهو عَيْنُ مسألتنا، فالظاهر من النقل مخالفة ابن الأنباري.

ثم في عبارته شىء، وهو أنه خصَّ «التابَع» هنا بـ«ذي الضم» دون غيره، وهذا يقتضى بظاهره أن هذا الحكم لايكون في المبنىِّ على الألف أو الواو نحو : يازيدَانِ، ويازيدُونَ، وهذا الاقتضاء غير صحيح؛ بل الحكم المذكور جارٍ في

---

(١) قال في شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ ـ ب) : «وأجاز أبو بكر ابن الأنباري أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافا، نحو : زيدُ صاحبُنا».

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ ـ ب).

(٣) جزء من بيت أورده سيبويه بالكتاب (١٨٣/٢) وهو بتمامه :

أَزَيْدُ أخاوَرْقَاءَ إن كنـتَ ثائرًا فقد عَرَضَتْ أحْنَاءُ حَقٍّ فخَاصِمِ

وهو أيضا من شواهد ابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا)

وورقاء : حي من قيس. ويقول : فلان أخو تميم، إذا كان من قومهم. والثائر : طالب الثأر.

وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها، وكذلك ماتشابه منها، مفردها حِنْو بالكسر فالسكون.

ومعناه : إن كنت طالبا لثأرك فقد أمكنك ذلك، فاطلبه وخاصم فيه.

المبنيِّ كُلِّه، فإنك تقول : يازيدانِ القائمانِ والقائمَيْنِ، / ويازيدونَ القائمون ٢٥٠/ب
والقائمِينَ، إذا نُعت بالمفرد.

فإن نُعت بالمضاف قلت : يازيدَانِ صاحَبْى عمرٍو، ويازيدُونَ أصحابَ عمرٍو، هذا هو اللازم.

وكذلك سائرُ التوابع، يجرى فيها مع المبنىِّ على غير الضم مايجرى مع المبني على الضم من الحكم، ولذلك قال في «التسهيل» حين أخذ في الكلام على التابع : «لتابعِ غيرِ (أىٍّ) واسمِ الإشارة، من منادًى كمرفوع، إن كان غيرَ مضاف الرفعُ والنصبُ» إلى آخره[1]، فقال : «كمرفوع» ولم يقل : من منادى مضموم.

وبَيَّن في «الشرح» مرادَه من ذلك[2]، فكان من حقه هنا أن يحررِّ عبارته فيقول : تابعَ ذي البناءِ، أو مايُعْطِي معنى مرادِه.

فلو قال مثلا : تابعَ مبنىٍّ مضافًا دون ألْ ـ لأعَطْى العموم في الجميع، وصَحَّ الإطلاق.

ثم استَثْنى من المنسوق ماكان منه بالألف واللام بقوله : « وإنْ يَكُنْ مصحوبَ ألْ مانُسِقَا» إى آخره.

يعنى أن ماعُطف على المنادى المضموم عطفَ النسق، وكان فيه ألف ولام، ففيه وجهان : الرفعُ والنصبُ، فإذا قلت : يازيدُ والرجل ـ جاز لك في (الرجل) الرفع والنصب، فتقول : يازيدُ والرجلُ، ويازيدُ والرجلَ.

---

(١) التسهيل : ١٨١.

(٢) حيث قال فيه (٢٠٢ ـ أ) : «وقد تقدم أيضاً أن نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناء على ضمة ظاهرة أو مقدرة، أو على ألف أو على واو، فهو بذلك مرفوع، فلذلك قلنا : من منادى كمرفوع».

ومنه القراءتان : {يَاجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ والطَّيْرَ[(١)]}برفع (الطّيْر) وهى قراءة الأعرج، وأبى نَوْفل، وأبى يحيى، وأبى عبدالرحمن[(٢)]. وبنصبه وهى قراءة السَّبْعة.

وأنشد الزجاجى[(٣)]:

ألاَ يازَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيَرا
فَقَدْ جَاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ

هذا بيان جواز الوجهين على الجملة.

وأما المختار منهما فاختلفوا فيه على أقوال أربعة :

أحدها : أنه الرفعُ مطلقا، وهو الذى رآه الناظم إذ قال : «ورَفْعٌ يُنْتَقَى» أى يُختار. انْتَقَيتُ الشىءَ، بمعنى : اخترتُه، ونَقَاوَة الشىء: خِيَارُه.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والمازنى[(٤)].

والثاني : أن المختار النصبُ مطلقا، وهو مذهب أبى عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، والجَرْمي[(٥)].

والثالث : التفرقةُ، فإن كان المنادى نكرةً مُقْبَلاً عليها فليس إلا الرفع، وإن كان على غير ذلك ـ فكما قال الخليل، وهو مذهب الأخفش[(٦)].

---

(١) سورة سبأ / آية : ١٠.

(٢) البحر المحيط ٢٦٣/٧.

(٣) الجمل ١٦٥، وابن يعيش ١٢٩/١، والهمع ٢٨٢/٥، والدرر ١٩٦/٢، واللسان (خمر) والخمر ـ بالتحريك ـ ماواراك من الشجر والأبنية والجبال ونحوها، ووهدة يختفى فيها الذئب .

(٤) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧، والمقتضب ٢١٢/٢.

(٥) المقتضب ٢١٢/٤.

(٦) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .

والرابع : أنه إن كانت الألف واللام لِلَمْح الصفة[1] فكما قال الخليل، وإن كانت لمجرد التعريف فكما قال أبو عمرو، وهو مذهب المبرد[2]، واختاره ابن عبدالمنعم السَّبْتى[3]، حسبما أخبرنا شيخُنا الأستاذ، رحمةُ الله عليه[4]، بذلك.

ووجهُ اختيار الرفع مطلقا مافيه من مناسبه اللفظ المتقدِّم، وهو لفظ المعطوف عليه، لأن البناء فيه شبيُه بالإعراب، والتابعُ ليس بمضاف ولا شبيهٍ بالمضاف.

وأيضًا فإنه مفرد، والأصل في هذا التابع إذا كان مفردا ألاَّ يُنصب.

وأيضا فإن الرفع هو الأكثر في السماع، كانت الألف واللام للتعريف أو غيرِه، كان المنادى نكرةً أَوْلاَ قال سيبويه لَمَّا حَكى مذهب النصب : فأما العربُ فأكثَر مارأيناهم يقولون : يازيدُ والنَّضْرُ[5] ـ يعنى بالرفع ـ فإذا كان يَحكى عن العرب أن الأكثر هو الرفع، وأن النصب ليس في كثرة الرفع، كان / اختيارهُ أوْلَى، ولذلك اختاره الناظم لأنه ٢٥٠/٣
منقادٌ للسماع في قياساته، ومذاهبه، وهو صواب، لأن القياس آتٍ من وراء السماع، ولذلك يقول سيبويه : قِفْ حيثْ وَقَفُوا، ثم فَسِّرْ[6].

(١) مثل الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين.

(٢) المقتضب ٢١٢/٤.

(٣) سبقت ترجمته في الجزء الأول.

(٤) هو الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار، رحمه الله، وسبق ذكره غير مرة.

(٥) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٦) في (ت) «ثم قس» والنص في الكتاب ٢٦٦/١ بالروايتين.

وهذه «قاعدةٌ» موضعُ شرحها «الأصولُ» فكلُّ ما عَلَّل به أربابُ المذهب الأُخَر لاتَنْهض مع السماع إلا بمقدار موافقتها له.

وقوله أولَ الفصل «تابعَ ذِى الضمِّ» منصوب بإضمار فعل من باب «الاشتغال» مُفَسِّره (أَلْزِمْهُ) أى انصب تابعَ ذي الضم المضافَ دون أَلْ أَلْزِمْه نصبًا و«الحِيَل» جمع حِيلة و«مانُسِقَ » اسم «يكن» و«مَصْحُوبَ أَلْ» هو الخبر. والصحوب هو الذى صَحِبَه غيُره، أى صحبته الألف واللام.

وأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ
تَلْزَمُ بالرَّفْعِ لَدَى ذِى المَعْرِفَهْ

هذا من تمام الكلام على «التوابع» فإن لـ(أىٍّ) واسمِ الإشارة هنا حكمًا غيرَ ماتقدم ويريد أن (أيًا) الموصولةَ بهاء التنبيه إذا وقع عليها النداءُ فإن الذى يَتْبعها لزوما أحدُ ثلاثة أمور :

إمَّا الاسمُ المصحوب بالألف واللام، وإمَّا اسمُ الإشارة، وإمَّا الموصولُ الذى في أوله الألف واللام.

وذلك أن (أيًا) إنما جيء بها ليُتَوصل إلى نداء مافيه الألف واللام؛ إذ كانت أدوات النداء كما تقدَّم ـ لاتَجتمع معهما، فأتَوْا بـ (أىٍّ) لذلك، كما أتوا بـ(ذى) التى بمعنى (صاحب) ليُتَوصَّل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ثم ألحقوها هاءَ التَّنبيهِ عوضًا من الإضافة والصلة، وتوكيدًا للتَّنبيه الذى في (يا) ثم أتوا بما أرادُوا نداءَه فقالوا : ياأيُّها الرجلُ، وياأيتُها المرأةُ، ونحو ذلك، وألزموها إيَّاه لأنه المقصود بالنداء من جهة المعنى، وأجْرَوْه صفةً لـ(أىٍّ).

فقوله : «أيُّها» مبتدأ، و«مصحوبَ أَلْ» إن كان مرفوعًا، مبتدأٌ ثان، خبرُه صفةٌ .

و«تَلْزَم» من صفةِ قولِه : «صِفَةٌ» أى صفةٌ لازمة.

و«بعدُ» متعلِّق (مصحوبَ) و(بالرَّفْعِ) في موضع نصب على الحال من ضمير (تَلْزَمُ) العائدِ على (صفة).

والتقدير : هذا اللفظ الذى هو أيُّها، مصحوبُ ألْ بعدَها صفةٌ لازمةٌ لها حالة كونها مرفوعةً ، عند ذي المعرفة .

ومعناها أن (أيُّها يلزمها الوصف بما فيه الألف واللام مرفوعا ، وهذا هو النوع الأول، وهو الأصل كما تقدَّم.

وقوله : «لَدىَ ذِى المَعْرِفَة» يريد أهلَ المعرفة من النحويين، وإنما أتى بها تنكيتًا، لأنه حَشْوٌ بغير فائدة؛ بل فيه فائدة، لكن هذا القول إمَّا أن يكون راجعا إلى ماتقدَّم من الأوصاف(١)، لأنه قَدَّم لـ(أيُّها) أوصافًا، منها ماهو مُتَّفَق عليه، ومنها ماهو مختلَف فيه، ولكن أهل الحِذْق والمعرفة التامة أثبتوا ذلك لـ (أىٍّ) فأما المتَّفَق عليه فهو وقوعُ مافيه الألف واللام بعدها، وكونُه لازما لايُستغنى عنه، فلا أعلم خلافا في صحة قولك : ياأيُّها الرجلُ، وأنَّ صفة (أىٍّ) لايجوز تركُها، فلا يقال : (ياأيُّها) مقتَصَرًا عليه.

وأما المختلَف فيه منهافكونُه صفةً، وكونُه مرفوعا.

أما كونُه صفةً فالخلاف فيه من موضعين :

أحدهما : أن الجمهور يَنْفُون عنه كونَه / صفة؛ إذ ليست (أىٌّ) ٢٥١ / ٢
عندهم موصولة، وإنما هى اسم تامٌّ مبهَم يُتَوَصَّل به إلى نداء ذي الألف واللام.

---

(١) لايخفى مافي هذه العبارة من خطأ، لأنه لم يكرر «إما» التى تفيد التفصيل هنا، على أنه قد ذكر ـ فيما يلى ـ الاحتمال الثاني لهذا التنكيت بقوله : «وأما رجوع التنكيت على هذا الأخير فممكن أيضا» وذلك بعد كلام طويل عن الاحتمال الأول، وبلفظ «أما» المفتوحة الهمزة.

وكان ينبغي أن يقول هنا : لكن هذا القول إما أن يكون راجعا إلى ما تقدم من الأوصاف وإمَّا أن يكون راجعا إلى ماذهب إليه المازنى من جواز الرفع والنصب في تابع «أى» ـ ثم يفصل الاحتمالين بعد ذلك ـ والله أعلم.

وذهب الأخفش إلى إجازة كونِها موصولةً، وأن مابعدها صلةٌ لها، لكن حُذف المبتدأ منها، وبقي الخبر والتقدير : ياأيُّها هو الرجُل، كأنَّه : يا الَّذِي هو الرجُل، ولايُتكلَّم به .

ورُدَّ عليه بأمور :

أحدها أنه يلزمه النصبُ لأنه منادى مطوَّل . قالوا : وهذا لايَلْزم ، لأن الصلة لاموضع لها من الإعراب، وإنما يَطُول الاسم بالمعمول.

وأيضًا لو كان كذلك لَلَزم النصب في (بَعْلَبَكَّ) ونحوه إذا نُودِي، وليس كذلك.

والثاني : أنه لو جاز كونها موصولةً لجاز أن ظهور المبتدأ، ولكان أوْلَى من الحذف، لأن كمال الصلة أوْلَى من اختصارها، فأنْ لم يَفعلوا ذلك قَطُّ دليلٌ على أنها على غير ماقال.

والثالث : أنها لو كانت موصولةً لجاز يُغْنِىَ عن المرفوع بعدها جملةٌ فعليةٌ، وظرف ومجرور، ولجاز أن يكون بغير ألف ولام، كما يجوز ذلك في (أىٍّ) في غير النداء، وفي جميع الموصولات مطلقا وإن قَلَّ. لكنهم التَزموا معها ذا الألف واللام دون زيادة، فَدلَّ على أنها غير موصولة.

والثاني : أن ذا الألف واللام الواقعَ بعد (أىٍّ) صفةٌ مطلقا، كان مشتقًا أو جامدًا .

أمَّا إذا كان مشتقًا فظاهرٌ إن قلنا: إنه ليس على حذف الموصوف، نحو: ياأيُّها الفاضلُ.

وأمَّا إذا كان جامدا فكذلك أيضًا، إلا أنهم استجازوا هنا الوصفَ بالجامد، وهو قول النحويِّين المتأخِّرين ونَصُّهم.

وأمَّا (ابن مالك) فقد ذكَر أن تابع اسم الإشارة إذا كان جامدًا عطفُ بيانٍ لاصفة، ويَجرى مذهبه في (أىٍّ) وهو نَصَّ ابنهِ في «شرح هذا النظم[1]». وقد تقدم استدلالُه على أنه عطف بيان في «باب عطف البيان»[2] وتقدَّم أن ظاهر «هذا النظم» أنه عطف بيان[3]. ونَصَّ هنا على الصفة.

ولَّا كان كذلك أمكن أن يكون رأيُه كرأى النحويِّين في كونه صفةً وإن كان جامدًا، ويكون مستثنًى من حَدِّه المتقدِّم في «عطف البيان» فإنه كالعموم، أو كالإطلاق، ويكون ماهنا كالتَّخصيص، أو التَّقييد، وهو الأَوْلَى.

ويمكن أن يكون أطلق هنا لفظَ الصفة، والمرادُ عطفُ البيان، كما فَعل في «التسهيل[4]» اتكِّالاً على اشتراطه في «باب النعت» أن يكون النعت مشتقًّا، فلا يدخل له (هذا الرجلُ) ولا (أيُّهَا الرجلُ) وأما كَوْن ذي الألف واللام مرفوعًا فذلك لازم فيه عند الجمهور.

وذهب المازني[5] إلى إجازة الرفع والنصب فيه، فتقول : ياأيُّها الرجلَ، وياهذا الرجلَ، كما يجوز في سائر الصفات إذا قلت : يازيدُ الفاضلُ، والفاضلَ.

قال الزجَّاج في «معانيه» : ولم يُجِزْ أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ قبلَه، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهو مَطْروح مردود لمخالفة كلام العرب.

---

(١) شرح ابن الناظم للألفية ٥٧٦.

(٢) انظر : ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) انظر : ص ٤٣ .

(٤) ص ١٨١.

(٥) انظر : شرح السيرافي (المجلد الثالث ــ ورقة ٣٨ ــ ب).

وهذا صحيح، فإن مخالفة العرب والنحويين جميعًا خطأٌ، فلأجل هذه المسائل ـ والله أعلم ـ/ نَبَّه بقوله : «لَدىَ ذِى المَعْرِفَة». ٢٥٢/٣

وأما رجوعُ التَّنْكيت على هذا الأخير، فممكنٌ أيضا، ولاسيما وهو رأىٌ ضعيف جِدًا لا يليق بمَنْصِب المازنى.

وإنما لزم الرفعُ في الصفة هنا لأمرين :

أحدهما : أنه المنادى في التقدير كما تقدم، والمنادى المفرد لايَنتصب.

والثاني : أن الشيء إنما يُحمل على الموضع في الأمر العام بعد تمام الكلام، و(أىٌّ) لم تَتِمّ بعدُ، فلا تقول : ياأىٌّ، ولاياأيُّها، وتسكت، لأنه مُبْهَم يلزمه التفسير، فصار هو و(الرجلُ) بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت : يارجلُ.

والنوع الثانى مِمَّاتُوصَف به (أىٌّ) اسمُ الإشارة، وهو الذى نَبَّه عليه في قوله :

وأىُّ هَذَا أيُّهَا الَّذِى وَرَدْ
ووَصْفُ أىٍّ بِسِوَى هَذا يُرَدْ

يَعنى أنه قد ورد عن العرب وصفُ (أىٍّ) باسم الإشارة الذى هو (ذا) نحو : ياأيُّهذا الرجلُ، ومنه ماأنشد سيبويه[1].

(١) الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، والمحتسب ٦٩/٢، وابن الشجري ١٥٢/٢، وابن يعيش ٧/٢
والبيت لذى الرمة (ديوانه ١٢٢) ومعناه : كأن هذا المنزل لدروسه، وتغير اثاره، وانطماس معالمه لم يقم فيه أحد.

ألاَ أَيُّهَــــــذَا المَـنْزِلُ الـدَّارِسُ الَّذِى
كـــأَنَّكَ لم يَعْـــهَـــدْ بِكَ الحَىَّ عَـــاهِدُ

وإنما وُصفت (أىٌّ) بـ(ذا) وهى مبهَمة مثلَها، لأن (ذا) لما وُصفت بما فيه الألف واللام، فصارت هى وصفتُها بمنزلة شىء واحد ـ صَحَّ أن يوصَف بها (أىٌّ) التى لاتُوصف إلا بما هما فيه.

بهذا وَجَّهها سيبويه[1]، وعلى هذا نَبَّه الناظم بقوله: «وأَيُّهذَا أيُّها الذى وَرَدْ» أى ذلك ثابتٌ في النقل، فلا ينبغي أن يُعترض عليه، فإن العرب تَتَوَسَّع في كلامها كما شاءت.

ورُوِى عن الفارسي أنه قال : كنت قديمًا أستَوْحِش من وصف (أىٍّ) بـ(ذا) وأرى أنه لا فائدة فيه، لأنهما معًا مُبْهَمان، حتى رأيت لأبى عمروٍ في بعض كتبه مثلَ الذى أنكرتُ.

قال بعضهم : قلت لأبى علي : إلا أن انضمام (الرَّجُلِ) إليه هو الذى يفيده اختصاصا قال : فهذا يقع بـ(الرَّجُل) فأىُّ حاجةٍ بنا إلى (هذا)؟

قال ابن خروف[2]: وهذا من أبى عمروٍ وأبى عليٍّ تحكُّم، وردٌّ لِما قالت العربُ واستَحْسَنَتْهُ ، ومنه[3].

* ألاَ أيُّهَذا الْمَنْزِلُ *

قال : وما يأتى على طريق التأكيد في كلامهم أكثرُ من أن يُحصى، مع أن (هذا) يقرَّب به[4]، و(أىٌّ) أكثر إيهامًا منه.

---

(١) الكتاب ٢/١٩٢.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبق البيت بتمامه.

(٤) في (ت) «يقرب منه».

دليل ذلك أن (هذا) يَتبعه عطفُ البيان، ولا يَتْبع (أيًا) ويُوقف عليه، ولا يوقَف على (أيٍّ)

قال : وقد قال سيبويه في «باب وصف المُبْهَمة»: وكأنك أردتَ أن تقول : (ياالرجل) ولكنك قَرَّبْت بـ(ذا[1]) انتهى.

فهذا وجهُ ثبوت الوصف بـ(ذا) مع ماتقدم قبله.

والنوع الثالث : الاسمُ الموصول الذى في أوله الألف واللام نحو : ياأيُّها الذى قامَ، ومنه في القرآن الكريم : {وقَالُوا يَاأيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إنَّكَ لَمَجْنُونٌ[2]} وإنما وُصل بـ(الذى) اعتبارًا بصورة الألف واللام، وكونهِ يعامَل في النعت به معاملةَ ماهما فيه، ولشَبَهها بالألف واللام الموصولةِ في اسم الفاعل والمفعول، نحو : ياأيُّها القائمُ، وياأيُّها الفاعلُ. وهذا النوع هو المراد بقوله: «أَيُّهَا الَّذِى».

وقوله : «وَرَدَ» خبرُ قوله : «وأَيُّهَذَا» وهو على حذف العاطف أى «وأَيُّهَا ذَا» و(أيُّها الَّذِى) وَرَدَ في كلام العرب. وكان الأَوْلى أن يقول : وَرَدَا، بضمير المثنى، لكن أعاد ضميرَ / المفرد على معنى ماذَكَر، ٢٥٣/٣ كقوله[3]:

فيها خُطَوطٌ من سَوادٍ وبَلَقْ

كأنَّهُ في الجِلْدِ تَوْليعُ البَهَقْ

---

(١) سيبويه ؟

(٢) سورة الحجر / اية : ٦.

(٣) سبق الاستشهاد بالشعر على المسألة نفسها في «باب التوكيد».

ولم يقل : (كأنهما) لأنه على معنى ماذُكر.

ثم في هذين المثالين تنكيتٌ على أمرين :

أحدهما : أنه قال : «وأيُّهَذَا أيُّهَا الذِى وَرَد» يعنى : وَرَدَ سماعًا، فكأنَّهما على غير الاستعمال المستمرِّ؛ إذ كان الأصل هو النوعَ الأول، وماسواه قليل بالنسبة إليه.

وعلى هذا يَظهر أنه لم يجئ في المؤنَّث، ولا في المجموع غيرَ (الَّذِين) ونحو ذلك، فلم يَأْتِ (ياأيَّتُها ذِى) ولا (ياأيُّها أُوَلاءِ) وكذلك لم يأت (ياأيُّها اللَّذَانِ) ولا (يا أيَّهُا التي) ولا (يا أيَّتُها اللائى) ولا ماأشبه ذلك.

ولكن القياس على ماسُمع من ذلك فيه نظر، تَركه الناظم تحت الاحتمال، بإحالته على السماع، بخلاف مافيه الألف واللام، فإنه مُطْلق الاستعمال كما نَصَّ عليه.

والثاني : أنه أتى بـ(ذا) غيرَ مَكْسُوَعة[1] بـ(الكاف) فكان في ذلك إشارةٌ إلى أن (الكاف) كالمُنَافية للنداء، وكذا نَصَّ عليه السيرافي في (أولئك) قال : (أولئك) لاينادَى، لأن الكاف للمخاطَب، و(أولاءِ) غيرُ الذى له الكاف، فكيف ينادَى مَنْ ليس بمخاطَب؟[2].

وما قال لازمٌ في كل اسم إشارة لحقته (الكاف) فيمكن أن يشير الناظم إلى هذا المعنى، فكأنَّه إنما أشار بقوله : «وَرَدَ» إلى هذه المعانى المتقدمة، ولم يَلتزم فيها قياسا، لما فيها من النظر.

---

(١) مكسوعة : متبوعة، يقال : كَسَعَ الشيءَ بكذا وكذا، إذا جعله تابعًا له، ويقال : وردت الخيل يكسع بعضها بعضا.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث ــ ورقة ٣٨ ــ ب).

ثم قال : «ووَصْفُ أيٍّ بسِوَى هذا يُرَدّْ»

يعنى أن (أيًا) في هذا الباب لاتُوصف بغير ماذكَر من الأنواع الثلاثة [وأن وصفها بسواها][(1)] مردودٌ لايُقبل، لأنه ليس من كلام العرب، فلا يجوز أن يقال : ياأيُّها ذُو الجُمَّةِ، ولا ياأيُّها صاحبُ الرجلِ، ولا يَاأيُّها زيدٌ، ولا : ياأيُّها مَنْ جَاءَنِى، ولا ماأشبه ذلك.

وفي كلام الناظم في المسألة اعتراض من وجهين أو ثلاثة :

أحدها : أنه أطلق القول في (ألْ) وما صَحِبَتْه، ولم يقيدٌ ذلك بالجِنْسيَّة، وهم قد نَصُّوا أنها لاتكون إلا التى للجنس .

فـ (ألْ) الغالبةُ على الاسم، كالصَّعِق، والنَّجْم، والدَّبَران[(2)]، والتى للَمْح الصفة، كالحارثِ والحَسَنِ ـ لايجوز وصفُ (أىٍّ) بها، فلا يقال : ياأيُّها الصَّعِقُ، ولا : ياأيُّها الدَّبَرانُ، ولا : ياأيُّها الحارثُ.

وكذلك (ألْ) التى يُجْبَر بها فَقْدُ العلَمِيَّة نحو : الزَّيدانِ، والزَّيْدُونَ، والهِنْدات، فلا تقول : ياأيُّها الزيَدانِ، أو الزيدُونَ، ولا : ياأيَّتُها الهِنْداتُ، ولا ماكان مثلَ ذلك.

وقد نَبَّه على هذا في «التسهيل» فقال : ويُوصف بمصحوبها الجِنْسى[(3)]، فَتَرْكُ هذا التَّقييد إخلالٌ بلا بُدٍّ .

والثاني : إطلاقُه أيضا في الوصف بـ(ذا) وهى عند سيبويه وغيره من النحويين إنما تُوصف بـ(ذا) التى وُصفت بذى الألف واللام .

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في نسخ الكتاب التى بين أيدينا .

(٢) مَرَّ تفسير المراد بهذه الكلمات الثلاث.

(٣) التسهيل : ١٨١ ، وفيه «بمصحوبهما».

وتأمَّلْ ماتقدَّم للفارسي والجَرمي في الوصف بـ(ذا) فإنه مُشعــر بهذا المعنى[١] .

فظاهر كلام الناظم صحةُ الاقتصار على اسم الاشارة فى وصف (أىٍّ) وذلك مفتقِرٍ إلى / النَّقل ، ومخـالفُ للناس ، ولو فرضنا ذلك لكان ٢٥٤/٣ على خلاف القياس ، كما قال الفارسى والجَرمى[١] .

والثـالث : أن قـوله : «وأيُّـها مَـصْـحُـوبَ ألْ بَـعْـدُ» فـأطلق فى (أىٍّ) بالنسبة إلى مافيه الألف واللام ، فإنه تارةً يكون مذكَّرا ، وإطلاقُ (أىٍّ) بالنسبة إليه صحيح ، وتارةً يكون مؤنَّثا ، وإطلاقُ (أى) بالنسبة إليه غير صحيح ، فإنك تقول : يا أيَّتُها المرأةُ ، ويا أيُّها الرجلُ ، ولايقال : يا أيُّها المرأةُ .

وكلام الناظم يقَتضى جوازَ ذلك ، وأنه المقولُ خاصَّة ، ولاسيما وقد قـدَّم فى (أىٍّ) الموصـولةِ نحـوَ هذا ، وهو فـيـها صـحـيح ، وهاهنا غيـر صحيح ، قـال الله تعالى { يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطمَئنة }[٢] الآية ، فعدمُ تقييد (أىٍّ) هنا على ما يَنبغى خَلَلُ ظاهر .

والرابع : أن (ذا) و (الذى) إذا وقـعَـا صـفـتَـيْن فـهـمـا مـرفـوعـا الموضعِ ، لأنهما كالمعرَّف بالألف واللام ، وإذا كان الأمر كذلك فقد يُتَوهم أنهما ليسا كذلك ، والحكم فى الأنوا ع الثلاثة واحد ، ولابُدَّ لها من الرفع إلا على قـول المازنى[٣] ، وهــو مـردودُ عند الناظم ، فلوَ بيَّن ذلك لكان أوْلَى ، ويتأكد ذلك بسبب ذكر الصفة بعد (ذا) نحو : يا أيُّهذا الرجلُ .

---

(١) انظر : ص ٣١٥ .

(٢) سورة الفجر / آية : ٢٧ .

(٣) إذ يجيز فى التابع النصب كذلك ، وقد مَرَّ مذهبه ، وانظر : ص ٣١٣ .

والخامس : أن قوله : «ووَصْفُ أيٍّ بسِوَى هذا يُرَدُّ» حَشْوٌ لا فائدة ، فيه لأنه لوَبيَّن أنها تُوصف بالأنواع الثلاثة ، ثم سكت لكان الاقتصار عليها مفهوما من كلامه ، كما أنه لَمَّا ذكَر مايقع فاعلا لـ (نعم ، وبئس) وسكت فُهِم له أن غير ذلك لايقع فاعلا لهما ، فكذلك هذا الموضع ، مع أن عادته فى أمثال هذا أن يكون تحت تنبيهِه فائدةٌ أو فوائد . فما الذى أفاد بهذا الكلام ؟

والجواب عن الأول : أنه يمكن أن يكون أطلق القولَ اعتباراً بالأصل فى الألف واللام ، من أنها ليست للَمْحِ الصفة ولا للغَلَبه ، ولذلك تَرجع التى للَمْحِ الصفة إلى التى للتعريف المطلق ، وكذلك الغالبة هى المعرِّفة فى الأصل ، لكن عَرض لهما عارضٌ طارئ ، فاعتمد الناظم على الأصل ، وعلى كثرة الاستعمال فيه ، وألغى غيرَها لذلك . وهذا جواب ضعيف .

وعن الثانى : أن الذى اقتضاه كلامه من انفراد (ذا) عن الوصف قد يُلتزم ، فقد نَصَّ عليه بعض النحويين ، وأنك تقول : ياأيُّهَا ذا ، لأن (ذا) يَجْرَى مَجرى ما فيه الألف واللام ألاتَرى أن قولك : (مررتُ بزيدٍ هذا) فى معنى قولك : (مررتُ بزيدٍ الحاضرِ) فكما تدخل على مافيه (أل) فكذلك تدخل على ما فى معناه .

وأيضا فقد أشار فى «الشرح»[(١)] ، إلى عدم التزام وصف (ذا) وأنشد على ذلك [(٢)] :

---

(١) ورقة (٢٠٢ – أ) .

(٢) مجالس ثعلب ٥٢ ، وشرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ – أ) ، والهمع ٥٠/٣ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، وشذور الذهب ١٥٤ ، والعينى ٢٣٩/٤ ، والدرر ١٥٢/١

ويروى «فيمن وَغَلْ» والواغل : هو الذى يدخل على القوم فى طعامهم أو شرابهم من غير أن يدعوه إليه ، أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا .

أيُّهَـــذَانِ كُـــلاَ زَادكُـــمَـــا

ودَعـــانِى واغـــلاً فـــيـــمَنْ يَغِلْ

ثم قال : والأكثر أن يُجمع بين الإشارة والألف واللام ، ثم أنشد على ذلك بيتًا للفرزدق صدره [(١)] :

* ألاَ أيُّهَذَا السَّائلِى عن أرُومَتِى *

ونظيره قول طَرفة[(٢)] :

ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِى أحضَر الْوَغَى

وأن أشهدَ اللذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِى

وقول جَميل بن مَعْمر[(٣)] :

ألاَ أيُّهَـذَا اللاَّئمِى أن أُحِـبَّـهـا

تَـأمَّلْ كـــذا إنِّى رأيـتُكَ أعْنَفُ

/ فلم يَلتزم الفصل ، ولذلك لم يُقَيِّده أيضا فى «التسهيل»[(٤)] ، ٢٥٥/٣ ويكون وجه الجواز فى قولك : (ياأيُّهَذَا) ماتقدم آنفا ، وما فى كلام ابن

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ – أ) وديوانه ٣٢٤/٢ ، وعجزه :

* أجِدَّكَ لم تَعْرِفْ فتُبْصِرَهُ الفجْرَا *

ومعنى (أجدَّك) أبجِدٌ ، كأنه يستحلفه بجده وحقيقته ، ولايتكلم به الإمضافا ، يريد أن أرومته ، أى أصله ، واضحة كالفجر .

(٢) من معلقته ، ديوانه ٨٢ ، وسيبويه ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، والمحتسب ٢٣٨/٢ والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، والمغنى ٣٨٣ ، والهمع ١٢/١ ، ٥١/٣ ، ٤٢/٤ والخزانة ١١٩/١

والزاجرى : الذى يكفنى ويمنعنى . والوغى : الحرب . وأشهد اللذات : أحضرها وأباشرها . يقول : يا من يلومنى فى شهود الحرب لئلا أقتل ، وفي إنفاق مالى لئلا أفتقر ، وما أنت مخلدى إن قبلت منك ، فدعنى أمارس الحرب ، وأنفق مالى ولا أخلفه لغيرى .

(٣) شعر جميل بن معمر – لم أجده فى ديوان بيروت .

(٤) ص ١٨١ .

خروف على استشكال الفارسى والجرمى[1] ؛ إذ ليس اسم الإشارة فى الإبهام كأىٍّ .

وأما الثالث : فلا جواب لى عنه .

والجواب عن الرابع أنه قد يُفهم له الرفع باقترانه بما لهُ الرفْع ، وهو ذوا الألف واللام .

وأيضا فقد يقال : لما أَتَى بهما فى أسلوب النَّقْل المحض لم يَتعرض لإعرابهما ، وتَرك ذلك للناظر القائس ؛ إذ لافرق فى وصف (أىٍّ) بين (الرَّجُلِ) وغيره باعتبار الأحكام اللفظية .

وعن الخامس [2] :

وذُو إشــــارةٍ كـــأىٍّ فى الصِّـــفَــــهْ

إن كـــانَ تَرْكُـــهَـــا يُفِـــيتُ المَعْـــرِفَـــهْ

يعنى أن اسم الإشارة حكمهُ فى الصفة حكمُ (أىٍّ) فى التزام وصَفْه ، لكن بشرط أن يكون اسم الإشارة مفتَقِرًا إلى التفسير ، لإبهامه عند المخاطب ، فهو يُفيت تَرْكُ الصفةِ معرفةَ المشارِ إليه عنده ، فحينئذٍ لابُدَّ من وصفه ، كما لابُدَّ من وصف (أىٍّ على الإطلاق ، وهذا معنى قوله : «إن كات تَرْكُهَا» يريد : تركُ الصفة (يُفِيتُ المَعْرِفَة) . فتقول : ياذا الرجلُ ، ويا هذه المرأةُ .

ووجهُ ذلك : أن اسم الإشارة مُبْهَم كأىٍّ في الأصل ، فيلزمه من التفسير مايلزمها ، إلا أن يكون معه ما يعيِّنُه .

---

(١) انظر : ص ٣١٥

(٢) بعده فى جميع النسخ بياض بمقدار ثلاثة أسطر ، وكتب على هوامشها «هكذا وجد فى نسخة المؤلف بياض» .

ومن ذلك قول خُزَزَ بن لَوْذَانَ السَّدُوسى ، أنشده سيبويه [1] :

ياصَـــاحِ ياذَا الضَّـــامِــرُ العَنْس

والرَّحْلِ والأقْـــــتَـــــابِ والحِلْس

وأنشد أيضا لعَبِيد بن الأبْرَص مُجِيبًا لامرئ القيس فى قوله [2] :

* واللّهِ لاَيذْهَبُ شَيْخِى باطلاَ *

يَاذَا المُخَــوفُنَا بَمــقْــتَلِ شَــيْــخِــه

حُــجْــرٍ تمنِّىَ صَــاحِب الأحْــلاَمِ [3]

وأما إذا كان اسم الإشارة مستغنيًا عن الصفة ، لكون تَرْكها لايُفيت المعرفة بل هى حاصلةٌ دونها ، فلا تَلْزم الصفة ؛ بل يجوز لك أن تقول : ياهَذا ، وتسكت ، ولك أن تأتى بها فتقول : ياهذا الرجلُ ، وهذا ظاهرٌ من مفهوم كلامه.

والألف واللام فى « الصِّفة » للعهد ، يريد الصفة المذكورة فى (أىٍّ) لا الصفةَ مطلقا ، وعلى هذا فكلُّ ماتقدم فى صفة (أىّ) من لزوم الرفع ، وعدم الاستغناء عنها ، وغير ذلك من الأمور المتقدمة ، جارٍ هنا .

---

(١) الكتاب ١٩٠/٢ ، والمقتضب ٢٢٣/٤ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، وابن الشجرى ٣٢/٢ ، ٢٢٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٢٢٩/٢ .

والبيت لخزز بن لوذان السدوسى أو لخالد بن المهاجر

والضامر : قليل اللحم . والعنس : الناقة الشديدة الصلبة . والرحل : كل شئ يعد للرحيل ، من وعاء للمتاع ، ومركب للبعير ، وحِلْس ورَسَن . والأقتاب : جمع قتب - بالتحريك - وهو رحل صغير على قدر السنام . والحلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وجمعه : أحلاس .

(٢) ديوانه ١٣٤ ، قاله حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه .

(٣) الكتاب ١٩١/٢ ، وديوانه ٢٠ ، وابن الشجرى ٣٢٠/٢ ، والخزانة ٢١٢/٢

يخاطب امرأ القيس ، وكان قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه بالشعر الذى أوله البيت المذكور قبل هذا ، ويقول له : ماتمنيته لن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام .

إلا أنه ، على هذا التقرير ، معتَرضٌ من جهة أنه أحال فى التزام الصفة فى اسم الإشارة على (أىٍّ) وقد قَدَّم فى (أىٍّ) أنها توصف بثلاثة أشياء : ما فيه الألف واللام ، واسم الإشارة ، والموصول المصدَّر بالألف واللام ، فلا بُدَّ أن يوصف اسم الإشارة على مقتضى كلامه بالثلاثة . ووصفه بالأول لا أشكال فيه ، وكذلك الثالث ، إذ لا يمتنع أن يقال : ياهذَا الذِى قام .

وأما وصفه باسم الإشارة فغيرُ صحيح ، لاسماعًا ولاقياسًا ، فعدم / السماع ظاهر . ٢٥٦/٣

وأما القياس : فلو قلت : (ياهذا ذا الرَّجُلُ) لكان تكرارًا من غير فائدة ، والفائدة إنما حصلت بـ (الرجل) وكذلك إذا قلت : (ياهَذا هَذا) فلا يفيد الثانى غيرَ ما أفاده الأول ، وقد فرضناه مفتقِرا للبيان ، فتكرارُه لابيان فيه .

والجواب عن هذا: أنه قَدَّم فى (أىٍّ) ثلاثة أنواع من الصفة ، واعتمد علي واحد منها وهو الأول ، وأتى بماعداه فى معرضِ أنه سماع ، فالسماع لا يُحال عليه إذا لم يكن قياسا ، وهو إنما قال فيه : (وَرَدَ) ولم يَحتم فيه بقياس ، فلا إحالة عليه .

فإن قلت : فأنت تصف (هذا) بـ (الذى) قيل : إن كان ذلك فليس فى قوة ذى الألف واللام ، فلم يَحْفِل به ، أو يقال : إنه أحال علي الأنواع الثلاثة على الجملة ، وترك إخراج اسم الإشارة لأنه معلوم، والله أعلم .

واعلم أنه إنما قال : (كَأىٍّ فى الصِّفَة) لأنه لايستَوى حكم (أىٍّ) واسمُ الإشارة على الإطلاق ، ولا أيضًا يستويان فى أحكام (هذا الباب ، أعنى بابَ النداء .

ألاترى أن (أيًّا) يجوز حذفُ حرف النداء معها ، ولايحسُن مع اسم الإشارة ، إلى غير ذلك . ولأيضا يستويان فى جميع أحكام[1] التوابع وإن ساوَاها فى الافتقار إلى الصفة ، ألا ترى أن (أيًّا) لا يجوزأن يجَرى عليها من التوابع سوى ماتقدم إلا عطفُ النسق ، والبدلُ ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن التأكيد ، وعطف البيان ، يَجريّان عليه أيضا زيادةَ على جَرَيان البدل ، وعطف النسق .

وهذا كله مبيًّن فى غير هذا الموضع ، وإنما القصد بيان أن تقييد الحكم بالصفة فى كلامه ضروريٌ لابُدَّ منه . والله تعالى أعلم .

فى نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الاوْسِ يَنْتَصِبْ
ثانٍ وضُمٌ وافْتَحَ أوَّلاً تُصِبْ

هذه مسألة أيضا تتعلَّق بـ (فَصْلْ التوابع) وهى مسألة تَرجم عليها أبو القاسم فى «الجمل»[2] ، « باب الاسَميْن اللَّذَيْن لفظُهما واحد والآخرُ مضاف منهما »[3] ، وذكر الناظم فيها أن (سَعْدًا) الثانى ، وهو (سَعْدَ الأوْسِ) ينتصب لاغير ، إذ لمَ يَذكر فيه سوى ذلك .

وأما « سَعْدٌ » الأول ، فذكر فيه وجهين :

أحدهما : الضَّم ، فتقول : (يا سَعْدُ سعدَ الأوْسِ)[4] ، ومثله : يا زيدُ زيدَ عمروٍ .

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) فى الأصل و ،ت) «وهى مسألة ترجم عليها مثل ماترجم عليها أبو القاسم فى الجمل» وما أثبته من (س) هو الصواب .

(٣) انظر : ص ١٥٧ (نشرة جامعة اليرموك).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

الوجه الآخر : الفتح ، فتقول : ياسَعْدَ سَعْدَ الأوْسِ ، ويا زيدَ زيدَ عمرٍو .

ومثله ما أنشد سيبويه لجرير (١) :

يـاتَـيْـمُ تـيْـمَ عَـــــــدِىٍّ لا أبَـا لـكُـمُ
لا يُلقِــــيَنَّكُمُ فى سَــــوْءَةٍ عُــمَــــرُ

وأنشد أيضا (٢) :

* يازَيْدُ زَيْدَ اليَعْملاتِ الذُّبَّلِ *

وأنشد الفراء(٣) :

---

(١) الكتاب ١/٥٣ ، ٢/٢٠٥ ، وديونه ٢٨٥ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والخصائص ١/٣٤٥ ، وابن الشجرى ٢/٨٣ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٣/٢١ ، والهمع ٥/١٩٦ ، والأشمونى ٣/١٥٣ ، والخزانة ٢/٢٩٨ ، والعينى ٤/٢٤٠

ولاأبالك : أصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما له واحتقارا ، ثم كثر استعماله حتى جعل فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب . ولايلقينكم : من الإلقاء ، وهو الرمى . والسوءه : الفعله القبيحة . وعمر : هو عمر بن لجأ ، شاعر كان ممن يهاجيه جرير . ومعناه : امنعوه من هجائى حتى تأمنوا أن أوقعكم فى بلية شديدة .

(٢) الكتاب ٢/٢٠٦ ، والمقتضب ٤/٢٣٠ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، والمغنى ٤٥٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ والهمع ٥/١٩٦ ، والأشمونى ٣/١٥٣ ، والخزانة ٢/٣٠٣ ، واللسان (عمل) وبعده :

* تَطاوَلَ الليلُ عليكَ فانْزِلِ *

وينسب إلى عبد الله بن رواحة ، أو إلى بعض ولد جرير . واليعملات : الإبل القوية على العمل . والذبل : الضامرة من طول السفر . وأضاف (زيدا) إلى (اليعملات) لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحدائها .

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢/١٥١ ، ١٥٣ ، والإنصاف ٩٩ ، وابن يعيش ٢/٢٤ ، واللسان (عدى) والبيت للأخطل ، ديوانه : ١٢٨

وعدى : متباعدين لا أرحام بينهم ، وعدًى : أعداء . وآخر الدهر إلى آخر الدهر على «نزع الخافض»

ألاَ يا اسْلَمِى ياهِنْدُ هندَ بَنِى بَدْرِ

وإن كان حَيَّانَا عِدًى آخرَ الدَّهْرِ

وقدَّم الضمَّ على الفتح لأنه القياس والأصل ، بخلاف الثانى .

هذا تصوير ما صَوَّر الناظم ، وبقى وجهُ ذلك لم يَتعرض إليه بالنص ، لأنه بالنسبة إلى المقصد من تصوير كيفيَّة النطق غيرُ ضرورى ؛ إذ مَنْ يعرف ما قال يَنْحُو فى المسألة نحوَ كلام العرب وإن لم يَعرف وجهًا لضم ولافتح ، وكذلك فعل فى «التسهيل»[1] / ولكنه قد أشار هنا ٢٥٧/٣
إلى شيءٍ من توجيهها واختيارِ بعض التأويلات على بعض ، فلا بُدَّ من ذِكْر ذلك وشَرْحه ، لأن أرباب المختَصرات ، كالجزولى وغيره ، يشيرون إلى التوجيه ، فَلْيُحْذَ حَذْوُهم على الاختصار بحسب مايليق بالموضع ، والله المستعان .

فأما إذا كان الأول مضموما فوجهُه ظاهر ، وينتصب الثانى إذ ذاك من خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون (عطفَ بيان) على الأول على الموضع .

والثانى: أن يكون (بدلاً منه) كأنه فى تقدير المباشَرة لحرف النداء .

والثالث : أن يكون على (نداءٍ) مستأنَف حُذف منه حرفالنداء .

والفرق بين هذا الوجه وما قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ، ولا يجوز ذلك فى البدل .

وإن قيل : إنه على تقدير تكرار العامل ؛ إذ هو عند ذلك العاملِ كالتقدير المعنوى الذى لاُيَتكَلَّم به ، بخلاف الآخر فإنه تقدير لفظى .

---

(١) ص ١٨٢ .

والرابع : أن يكون منصوبا بإضمار (أعْنِى) كأنه لما قال : يا سَعْدُ ـ قيل له : مَنْ تَعْنِي ؟ فقال : سعدَ الأوسِ . وهذا الفعل هو الذى يقدَّر فى مواضع البيان .

والخامس : أن يكون (نعتًا) للأول كأنه قال : ياسعدُ المنسوبَ للأوس . وهذا الوجه ضعيف ، لأن الوصف بالجامد ، على توهُّم الاشتقاق ، موقوف على السماع فلا يُقال به ما وجد عنه مَنْدوحة ، وقد وجَدنا ذلك : بجواز ما تقدَّم من الأوجه .

وقد يُحتمل على ضعفه ، بناءً على ما أصَّله ابنُ جِنِّي بقوله : لايَمْنَعنَّك قوةُ القويِّ من إجازه الضعيف ، وبنَى ذلك على أصلٍ عربى حَسَن[1] .

وأما إذا كان الأول مفتوحا: فذلك عند الناظم فتحُ بناءٍ أو ما أشبه البنَاء ، لافتحُ إعراب ؛ إذا لو كان فتحَ إعراب لقال : وضُمَّ وانْصِبْ أوَّ لاَ تُصِبْ .

وإذا كان فتحَ بناء ، والثانى : عنده معربُ بالنصب لاَمَبنِيٌّ لقوله : (يَنْتَصِبْ) ولم يقل : يَنْفَتِح – كان ظاهرَ المَيْل لمذهب السِّيرافى ، وهو أن يكون أتبع حركةَ الأولِ المبنىِّ حركةَ الثانى المعرب ، لأن (سعدَ الأوسِ) فى بيانه للأول مثلُ (ابن عَمْرو) ولاجتماع الأوَّلَيْن منهما فى أنهما مبنيان مناديان[2] .

---

(١) الخصائص ٢/٤٨٨ «باب اللفظ يرد محتملا لأمرين من صاحبه أيجازان جميعا فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه.

(٢) قال السِّيرافي فى شرحه (المجلد الثالث – ورقة ٤٧ – أ) «مذهب سيبويه أن قولك : يازيد زيد عمرو ، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثانى هو توكيد للأول وتكرير له ، ولاتأثير له فى المضاف إليه . ومذهب أبى العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثانى مضاف الى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو وزيد عمرو ، وحذف «عمرو» الأول للاكتفاء بالثانى» قال السيرافى : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحدًا ذكره ، وهو قوى فى نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يازيدُ زيدَ عمرو ، فيكون «زيد عمرو» الثانى نعتا للأول ، مثل قولنا : يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبنى حركة الثانى المعرب» ا هـ .

وأجاز ذلك ابن خروف أيضا، فالفتحُ فى الأول بناءٌ ، وفى الثانى إعرابٌ، ولعمرى إنه ظاهر ، وثبت له نظير فى «باب النداء» متفق عليه .

والمسألة مُخْتَلَف فيها على ثلاثة أقوال من التأويل ، أحدها: هذا .

والثانى : مذهب سيبويه(١) : أن الاسم المضاف إليه مخفوضٌ بالأول ، والاسم الثانى : مُقْحَمُ بين المضاف والمضاف إليه . ونَظَّر ذلك بمسألة (لاأباَلكَ) فى إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، وفى قوله(٢) :

* يَابُؤْسَ لِلحَرْبِ *

وقولهم : ياطلحةَ أَقْبِلْ ، وقول النابغة (٣):

* كِلِينِى لِهَمٍّ ياأُمَيْمةَ ناصبِ *

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٠٧ ، والخصائص ٣/١٠٦ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، ١٠٥ ، ٤/٣٦ ، ٥/٧٢ ، وابن الشجرى ١/٢٧٥ ، ٢/٨٣ ، والمغنى ٢١٦ ، والتصريح ١/١٩٩ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٥٠٠ وهو جزء بيت لسعد بن مالك البكرى ، والبيت بتمامه :

يَـابُـؤْسَ لِـلْـحَـرْبِ الـتـى
وَضَـعتْ أراهطَ فـاسْـتَـراَحُـوا

من قصيدة لسعد فى الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب لمقتل كليب ، وفيها يحضض على الحرب ، ويعرض بالحارث بن عباد البكرى الذى كان قد اعتزل الحرب .

ووضعت أراهط : حطت أقدار قوم بالقعود عنها ، وأسقطتهم عن مرتبة الشرف . وفاستراحوا : آثروا السلامة كالنساء ، ولم يعانوا أخطار المجد والسيادة .

(٣) ديوانه ٢، والكتاب ٢/٢٠٧ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٠٧ ، وابن الشجرى ٢/٨٣ ، والهمع ٣/٩١ ، والأشمونى ٣/١٧٣ ، ٤/٢٠٠ ، والخزانة ٢/٣٢١ ، والعينى ٤/٣٠٣ ، وعجزه :

* وليلٍ أقاسيهِ بَطئِ الكواكب *

وكلينى : اتركينى . وناصب : ذو نصب وتعب . وبطئ الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة فى سيرها .

وهذا كله قد خولف فيه ، ونقده المبرِّد(١) من وجهين :

أحدهما : أن اطِّراد الفصل بين المضاف والمضاف اليه مخصوص بالشِّعْر ، بشرط أن يكون / الفصل بظرف أو مجرور ، وقولُ سيبويه ٢٥٨/٣ يلزم عليه الفصلُ بالثانى بين الأول ومخفوضِه وليس بظرفٍ ولامجرور ، ولا الفصلُ فى شعْرٍ ، فوجب القول بخلافه .

والثانى : أن الاسم الثانى غيرُ مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير منوَّن ، ولو كان على مايقول سيبويه لكان منوَّنا ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك ، وهذا وإن كان المنتصرون لسيبويه قد أجابوا عنهما فالتأويلُ المذكور لايَقْوَى قوَةَ الأول .

والثالث : مذهب المبرِّد(٢) ، وهو أن المضاف إليه مخفوض بما يليه وهو «سَعْد» الثانى ، ومخفوضُ الأول محذوفٌ لفظا ، مرادٌ معنى ، وإنما حُذف لدلالة ما بعده عليه وهو نظيرُ ما ذهب إليه فى نحو : قَطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ من قالها ، وقول الشاعر(٣) :

* بَيْنَ ذِرَاعَىْ وجَبْهَةُ الأسَدِ *

وقد نُقد عليه من ثلاثة أوجه :

---

(١) المقتضب ٢/٢٢٧ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٢٧ .

(٣) هو الفرزدق ، ديوانه ٢١٥ ، وصدره :

* يامَنْ رَأىَ عَارضًا أسَرُّ به *

وهو من شواهد سيبويه ١/١٨٠ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، والخصائص ٢/٤٠٧ ، والمغنى ٣٨٠ ، ٦٢١ ، وابن يعيش ٣/٢٠ ، والتصريح ١/١٠٥ ، والأشمونى ٢/٢٧٤ ، والخزانة ٢/٣١٩ ، والعينى ٤/٤٥١ والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد: كوكبان نيران ينزلهما القمر . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج ، وهما من أحمد أنواء العرب ، إذا سقطا فى جهه المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك قال : «أسرُّ به» .

أحدها : أنه لو كان المضافُ إليه الأولُ محذوفًا لوجب رجوعُ التنوين ، لزوال ما أوجب حذفَه ، لأنه إنما حُذف للإضافة ، فلما حذف المضاف إليه المعاقِب للتنوين وجب ردُّه ، كما فى (كُلٌّ ، وبعضٍ) ونحوهما .

والثانى : أنه لو كان كذلك لم يَختص هذاالحكمُ بالنداء ، فكنتَ تقول : هذا زيدُ زيدُ عمرٍو ، ونحو ذلك ، لأن مخفوض الأول عنده محذوفٌ لدلالة الثانى عليه ، وهو مُطَّرِد فى «باب الإعمال»[1] ، فكونهُ اختَصَّ بالنداء دليلٌ على خلاف ما قال .

والثالث : أن تَأَخُّر الدليل عند الحذف على خلاف الأصول ، فكان ما ذهب إليه من هذا الوجه مرجوحًا .

هذا ما اعتُرِضٍ به وإن كان فيه نظر ، فما ذهب إليه أرجحُ ، لأن رأى سيبويه والمبِّرد فيهما مخالفةُ القياس ، وما ذهب إليه جارٍ على باب مَقِيَس فى النداء .

فإن قيل : فقد ذهب الناظم إلى مذهب المبرد فى نحو : قَطَعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها ، حسبما تقدم فى «باب الإضافة»[2] ، وجَعلة قياسا ، فلِمَ لَمْ يُلحق هذا الموضع بذلك كما ألحقه المبرد ؟ بل الناظمُ أَوْلَى بهذا من المبِّرد ، لأنه يرى هنالك جريانَ القياس ، فلو حمَل المسألةَ هنا على حذف المضاف من الأول لَحَملها على وجه مَقِيس أيضا ، فكأنَّ عدولَه عن ذلك إلى وجه آخر ترجيحٌ من غير مُرَجِّحٌ .

فالجواب بأمرين :

---

(١) يعنى باب «التنازع في العمل»

(٢) انظر : ٤ / ١٦٦.

أحدهما : أنه قد شَرط فى مسألة الإضافة أن يكون فى الثانى عطفٌ فى قوله :

بشَــرْطِ عَطْفٍ وإضــافــةٍ إلى

مــثلِ الذى له أضَــفْتَ الأوَّلاَ

ومسألة «النداء» لاعطف فيها وإنما فَرَّق بينهما ، والله أعلم ، لأن السماع إنما كَثُر مع العطف لادونه فلو أجْرى هذه المسألةَ على ذلك لكان قد أجرها على ماليس بقياس ، مع إمكان إجرائها على القياس .

والذى يُرَجِّح هذا أن حــذف المضــاف مع عــدم العطف قليلٌ بالاستقراء ، ومثلُ (ياسَعْدَ ياسَعْدَ الأوْسِ) ليس بقليلٍ قِلَّتَه فى غير النداء ، فدل ذلك على اختلاف البابين عند العرب .

والثانى : أنا لو سلَّمنا استواءهما لكان حَمْلُها على ما / حَمَلَها 259/3

عليه أوْلَى بمسائل «النداء» وحملُ بعضِ الباب على بعضٍ أوْلَى من حَمْله على باب آخر . وأيضًا فإن هذا المَحْمل لاتقديَر حذفٍ فيه ، فهو أوْلَى ممَّا يقدَّر فيه الحذف ، لأن الحمل على الظاهر أوْلَى ، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه ، وهى من أصول العربية التى اعتمدها ابن مالك ، وأخذها بكلتا يَدَيْه ، فهذا ما اختار هنا .

وإذا ثبت هذا فيجوز فى (سَعْد) الثانى على رأيه وجهان : النعتُ كـ (يازيدُ بنَ عمروٍ) وعطفُ البيان خاصة .

ولا يجوز البدل لأنه فى حكم الانفراد عن الأول ، أعنى بالنسبة إلى الاستقلال بالعامل ، وكذلك إن كان على نداءٍ ثانٍ أو على إضمار فعل ، والتركيب ينافى ذلك كله .

وسعدُ الأوْسِ هو سعدُ بنُ معاذ – رضى الله عنه – وهو سعد بنُ معاذ بن النُّعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشْهَل بن جُشَم بن الحارث بن الخَزْرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وهو أخو الخَزْرج بن حارثة بن ثَعْلبة [بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزْد . وقوله : «سعدَ الأوْسِ» وقوله : «وافتَحَ أوَّلاً» جاء بهما على نقل][1] ، والحركة وبذلك يستقيم الوزن ، إذ لو لم يَنقل لانكسر[2] .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

(٢) بعد هذا فى نسخة (س) مايلى : «نجز السفر الثالث الذى من خمسة أسفار من المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية ، من تأليف الإمام العالم الأوحد أبى إسحاق الشاطبى قدس الله روحه ، وأسكنه من الجنان فسيحه ، ووافق الفراغ من نسخه ضحوه يوم السبت الثانى والعشرين من ربيع الثانى عام خمسة وتسعين وألف ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم» .

{المنادى المضاف إلى ياء المتكلم}

بَوَّب هنا على الإضافة إلى الياء ، وإن كان قد وَضع لها فضلاً فى «باب الإضافة» لأن لها فى «باب النداء» حكمًا زائدا على ماتقدَّم هنالك ، كما فَعل هنا فى التوابع ؛ إذ كان لهاحكمُ مختص بالنداء .

وذكَر هنا ثلاث مسائل هى المشهورة فى الباب:

إضافة المنادى إلى الياء مباشرةً ، [وإضافتهُ إلى المضاف إليها][1] ، وإضافتهُ إلى الياء مع حذفها ، والتعويض منها .

فأما المسألة الأولى فهى التى فى قوله :

وَاجْـعَلْ مُنَادًى صَحَّ إن يُضَفْ لِيَـا[2]

كَـعَـبْـدِ عَـبْـدِي عَـبْـدَ عَـبْـدَا عَـبْـدِيَا

يريد أن المنادى إذا أضيف إلى الياء – يعنى ياء المتكلم – فإنه يجوز لك أن تجعله كهذه الأمثله الخمسة ؛ لكن بشرط أن يكون صحيحَ الآخِر ، فإن المنادى تاره يكون صحيحَ لآخر ، وتارة يكون معتلَّه .

فإن كان معتلَّ الآخِر بالألف ، فلك فيه وجهان :

إبقاءُ الألف على حالها ، وفتحُ ياء المتكلم بعدها على حَدِّه لو لم يكن منادى نحو : يافَتَاىَ . وقَلْبُها ياءً وإدغامُها فى ياء المتكلِّم ، وفتحُ ياء المتكلم نحو : يافَتَىَّ ، وهو لغة هُذَيْل . وإن كان معتلَّ الآخِر بالياء أدغمتَها فى ياء المتكلم ، وفتحتَ فقلت : ياقاضِىَّ .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

(٢) فى بعض نسخ الألفية والكتاب « إن تُضفْ ليَا» بأسلوب الخطاب .

وهذا كله قـد تقدَّم فى «باب الإضافة»(١) ، فلم يَحتج إلى إعـادته هنا ؛ إذ لا يَختلف الحكم فيه بالنداء . وإن كـان صـحيحَ الآخـر : فـهـو المقصود ، لأنه الذى يُتَصَوَّر فيه تلك الأوجه ، وهـى خمسة :

أحـدها : أن تَحـذف اليـاء ، وتُبـقى الكسـرةَ دليـلاً عليـهـا ، وهو مقتضى المثال الأول ، ومنـه فى القرآن الكريم : { يَاعِبَادِ فاتَّقُـونِ }(٢) ، { قَـال رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ }(٣) ، على قراءة السبعة(٤) . {وقَـاَل نُوحُ رَبِّ لاَتَذَرْ}(٥) . وهو كثير جدا .

ووجه حذفها أنها عِوَضُ من التنوين ؛ إذهما متعاقبان . وأيضًا . فالياء حرف واحد كاتنوين ، وأيضًا لاتقوم بنفسها / حتى تُوصل بغيرها ٢٦٠/٣ كالتنوين ، وأيضًا موضعُها الطَّرَفُ كالتنوين ، فلما أشبهت التنوينَ من هذه الوجـوه ، وكـان التنوين يحـذف فى النداء – حُـذفتُ اليـاء كـذلك ، ولامَحظور فى ذلك ؛ إذ الكسرُة التى كانت قبلها باقيُة لتدلَّ عليها .

والثـانى : إثبـات اليـاء سـاكنة نحـو : ياغُـلامِى ، وهو الذى أعطى مثالُه الثانى ومنه مارُوى عن أبى عمرو : {يَاعِبَادِى فاتَّقُونِ}(٦) . وقرأ هو ونافعُ وابن عامر : { ياعِبَادِى لاخَوْفُ عَلَيْكُمُ اليَوْمَ }(٧) .

---

(١) انظر : ٤ / ٢٠٨.

(٢) سورة الزمر / آية : ١٦ .

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢ .

(٤) وقرأ أبو جعفر {قُل رَبُّ احْكُمْ} بضم الباء . وقرأ ابن عباس وعكرمة ويحيى بن يعمر والجحدرى والضحاك وابن محيصن {رَبِّى أَحْكَمُ} بياء ثابتة ، وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، على صيغة اسم التفضيل .

وانظر : المحتسب ٦٩/٢ – ٧١ ، والكشاف ٢٣/٣ .

(٥) سورة نوح عليه السلام / آية : ٢٦ .

(٦) سورة الزمر / آية : ١٦ وانظر : النشر لابن الجزرى ٣٦٤/٢ .

(٧) سورة الزخرف / آية : ٦٨

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٥٨٨ .

وحكى سيبويه عن يونس أنها لغة[1] ، ثم أنشد لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي[2]:

وكُنْتَ إذْكُنْتَ إلهِى وَحْـــــدَكَـــــا

لم يَكُ شىءٌ ياإلـــهِي قَـــــــبْلَكَا

ووجه إثباتها أنه الأصل ، لكنها أُسْكِنت لأنها شبيهه بالتنوين فى تطرُّفه وكونِه على حرف واحد ، والتنوين ساكن ، فأسْكِنت لذلك .

وأيضًا : فالحركة مستثقَلة على حرف العلة على الجملة ، وذلك من أسباب إعلاله كقَامَ وبَاعَ ، فحذفت الحركة لذلك ، وهذه العلة غير مختصة بالنداء؛ بل هى جارية فى إسكان ياء المتكلم على الإطلاق .

والثالث : حذفُ الياء وإزالةُ الكسرة وبناءُ الاسم على الضم ، وهو الذى ينبغى أن يُضبط به المثال الثالث فى كلام الناظم ، فإنه يمكن فى ضبطه الضمُّ . والفتحُ بغير ألف ، وإن كانَ محْكِيًا فى المسألة ، فهى لغة ضعيفة لم يحكها سيبويه بخلاف لغة الضم ، فإنها قوية فتقول : ياغلامُ ، إذا ناديتَ غلامَك ، حكاها سيبويه عن بعض العرب[3] .

(١) الكتاب ٢٠٩/٢ .

(٢) الكتاب ٢١٠/٢ ، والمقتضب ٢٤٧/٤ ، والمنصف ٢٣٢/٢ ، والمغنى ٢٧٩ ، وابن يعيش ١١/٢ ، والهمع ٢٨١/٤ ، والتصريح ٣٦/٢ ، والعينى ٣٩٧/٣ ، والدرر ٦٠/٢ .

(٣) الكتاب ٢٠٩/٢ .

ومنه ما حكى فى قراءة : { قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالحَقِّ } . وهى قراءة أبى جعفر[1] . وقرأ أيضًا : { قالَ رَبُّ انْصُرْني بما كَذَّبُونِ }[2] . وشبه ذلك بضم الياء ، أراد (ربِّي) ولم يُردِ المنادى المفرد ، بدليل حذف حرف النداء ؛ إذ حذفُه كذلك قليل ، كما تقدم ، فلا يُحمل عليه مع وجود غيره .

وقد قالت العرب : ياأبَتِ وياأُمَّتِ ، والتاء فيهما عوض من الياء ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله -[3]: هذا الوجه ينبغى ألاَّ يجوز إلا فى موضع البيَان لئلا يلتبس بغير المضاف ، حتى يكون مثل قراءة من قرأ : {قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالحق} بضم الباء ، لأن الداعى مُقِرٌّ بالعبودية ، لأنه فى مقام الخضوع والاستكانة.

قال : وحذفُ حرف النداء هنا دليلُ آخر ، لأنه لايطَّرد حذفه من النكرة المقصودة ، واطِّرادُ حذفه فى هذا الوجه دليلُ على أنه ليس بنكرة مقصودة .

وقد حَمل ابن جنِّى القراءةَ على أنها مثل : «افْتَدِ مَخْنُوقُ» و «أَصْبِحْ لَيْلُ»[4] ، والأظهر خلافه .

ووجهُ هذه اللغة التكملةُ لشبَه الياء بالتنوين من حيث أُزيلت الكسرةُ المحرِزةُ لها حينَ لم يكن للتنوين عندهم مُحرِز .

---

(١) سورة الأنبياء / آية : ١١٢
وانظر : النشر لابن الجزرى ٣٢٥/٢ .

(٢) سورة المؤمنين / آية : ٢٦ .
وانظر : النشر ٢ / ٣٢٥ ، البحر ٦ / ٤٠٢ .

(٣) يريد أبا عبد الله الفخار ، رحمه الله ، وقد ذكره مرارا ، وسبقت الترجمة له .

(٤) تقدم تخريج هذين المثلين ، وتفسيرهما فى أول باب النداء .

ويمكن أن يكون نَبَّه على لغة الفتح وإن كانت نادرة ، وذلك قولك : ياعبدَ ، تريد ياعَبْدَى ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر(١) :

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مــــافَــــاتَ مِنِّى
بِـلَـــهْـفَ ولابِـلَـيْـت ولالَـوَانِّــى

قالوا : أراد (يالَهْفَا) فحذَف الألف / اجتزاءً بالفتحة منها ، كما اجتُزِى بالكسرة من الياء فى : ياعَبْدِ . ٢٦١/٣

والرابع من الأوجه : تحويلُ كسرة ماقبل الياء فتحةً ، وقلبُ ياء المتكلم ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو : ياغلامَا أقبلْ ، وهو مقتضى المثال الرابع .

قال سيبويه : وقد يُبدلون مكانَ الياء الألف(٢) ، ثم قال : وتقول : ياعَمَّا لاتَفْعَل ، ويا أُمَّتَا لاتفعَلِى ، أخبرنا بذلك يونس ، عن العرب الموثوق بهم . ثبت هذا فى النُّسْخة الشَّرْقية(٣) .

ووجهُ هذه اللغة : الفِرارُ من الياء المتحركة المكسور ماقبلها ، مع كَثْرة الاستعمال .

وكل ما تقدَّم من التصرُّفات وأنواعِ الحذف إنما أعانهم عليه كَثْرةُ الدوَران على ألسنتهم ، فإن للنداء في ذلك كثرةً ، ولذلك وقع فيه الترخيمُ وغيرُه ، وإذا وقفتَ فى هذا الوجه وقفتَ بهاء السَّكْت فقلت : ياغُلاَمَاهْ ، وياعمَّاهْ ، فيُضاهِى المندوب .

---

(١) الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، والإنصاف ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ ، والتصريح ١٧٧/٢ ، والإشمونى ٢٨٢/٢ ، ١٥٥/٣ ، والخزانة ١٣١/١ ، والعينى ٢٤٨/٤ ويروى «فلست بمدرك» .

(٢) الكتاب ٢١٠/٢ .

(٣) يقصد نسخ الكتاب التى كانت متداولة عند المشارقة .

والخامس : البقاء على الأصل من إثبات الياء وفتحها ، وهو مفهوم المثال الأخير من أمثلته فتقول : ياغلامِى أقبلْ ، وياعَبْدىَ لا تَقُمْ .

ووجه ذلك أن ياء المتكلم فى مقابلة كاف المخاطَب ، فوجبت لها الحركةُ لذلك ، وكانت الفتحة لخفتها على الياء دون الكسرة .

وقوله : (كَعَبْدِ عَبْدِى) إلى آخره ، على حذف العاطف ، أى كعَبْدِ ، وعَبْدِى ، وعَبْدُ ، وَعَبْدا ، وعَبْدِىَ .

* * *

وأما المسألة الثانية من هذا الباب : فهى إضافة المنادى إلى المضاف إلى الياء ، وذلك قوله :

وفَـتْحُ أوْ كَسْرٌ وحَذْفُ الْيَا اشْتَهَرْ
فى ياابْنَ أُمَّ ياابْنَ عَمَّ لاَمَفَرْ

ومقصوده أن (الابنَ) المنادى إذا كان مضافا إلى (الأمّ) أو إلى (العَمّ) وهما مضافان إلى الياء ، ففيه من أوجه الاستعمال ماذُكر .

وبيان ذلك ، على مقتضى كلامه ، وإشارته ، أن المنادى إذا أضيف إلى الياء فحكمهُ كحكم غير المنادى . هذاهو الأصل كما تقدَّم فى «باب الإضافة»(١) .

إلا أن العرب استَثْنت من هذا الحكم اسمًا واحدا ، وهو (الإبن) إذا أضيف إلى (الأمّ) أو (العَمّ) نحو : يا ابنَ أُمّى ، ويا ابنَ عَمّى .

ويُلحق بهما ما أضيف اليهما (الابنة) عِوضَ (الابن) فإن هذا له حكمٌ آخر سيذكره .

---

(١) انظر ٤/ ١٩٣.

وبقى ماسوى ذلك على ماتقدَّم ، نحو : ياابنَ غلامِى ، ويا ابنَه أخِى ، وياأخَا أُمِّى، وياصاحبَ عَمِّى ، وياغلاَمَ أخِى ، وما أشبه ذلك .

والذى ذَكر الناظمُ فى هذين اللفظين بالنصِّ وجهان :

أحدهما : فَتْح الميم من (أُمَّ) فتقول : يا ابْنَ أُمَّ ، وياابْنَ عَمَّ ، ومنه قراءة الحَرَمِيَّيْنْ وأبى عمرو وحفص . عن عاصم (قَالَ ابْنَ أُمَّ إن الْقَوْم اسْتضْعَفُونِى)[1] . الآية . (قال ياابْنَ أُمَّ لاَتأْخُذْ بِلحْيَتِى ولا بِرَأسِي)[2] .

والثانى : كَسْر الميم من غير ياء ، فتقول : ياابْنَ أمِّ ، وياابْنَ عمِّ ، ومنه قراءةُ مَنْ سِوَى المذكورين من السبعة[3] .

وهذا الوجه هو قوله : (أو كَسْرُ وحَذْفُ اليا) . فقوله : (وحَذْفُ الْيَا) قيدُ للكسر فقط ، لأن الياء لاَتثْبت / مع الفتحة ، فلا يصح نفْى ٢٦٢/٣
مالا يصحُّ ثبوته حقيقةً أو توهُّمًا .

ويمكن أن يرجع حذفُ الياء إلى الفتح والكسر معا ، لأن الألف أصلها الياء ، فكأنه اعتُبر مع الفتح أصلها ، فيكون على هذا التقدير قد أشار فى الكسر والفتح إلى وجهين ، كما سيُذكر .

---

(١) سورة الأعراف / آية : ١٥٠
وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٩٥ .
(٢) سورة طه / آية : ٩٤ .
وانظر : السبعة ٢٩٥ .
(٣) السبعة : ٢٩٥ .

ومِثْلُ هذا فى إطلاقه لفظَ الياء على الألف المنقلبة عن الياء إطلاقُ سيبويه على الألف هنا لفظَ الياء وهى ألف ؛ إذ قال: وإن شئتَ قلتَ : حَذفوا الياء لكثرة هذا فى كلامهم[1] . قال : وعلى هذا قال أبو النَّجْم[2] :

* يَاابْنَةَ عَمَّا لاتَلُومِي واهْجَعِي *

يريد فى (يا ابْنَ أُمَّ) و (ياا ابْنَ عَمَّ) حال الفتح .

وقاله الجَرْمُّى في بيت أبى النَّجْم قال : يمكن أن يريد (ياابْنَ أُمِّي) ثم قلب الياء ألفا ، ثم حُذفت استخفافا .

وقال ابن خروف : يريد سيبويه بقوله : (حَذَفوا الياءَ) قَلَبوا الياءَ ألفًا ، ثم حذفوها ، فعلى هذا يكون قول الناظم : (حَذْفُ الْيَا) من هذا القَبِيل .

وقوله : (اشْتَهَر) الضمير فيه عائد على الفتح ، أو الكسر مع حذف الياء ، فاعتبَر لفظ (أو) ويريد أن هذين الوجهين هما اللذان اشتهرا فى الكلام ، فهما أحسن من غيرهما .

واقتضَى هذا الكلامُ أن هنالك من الأوجه مالم يَشْتَهر ، وقد أشار مفهومُ الصفة فى قوله : (وحَذْفُ اليَا) إلى ذلك ، لأن التقدير أن الفتح والكسر مع حذف الياء اشتهر ، فهما إذًا مع عدم حذفهما لم يَشتهرا ، وهذا صحيح ، فقد قالوا : يااينَ أُمِّى ، وياابنَ عَمِّى ـ بإثبات الياء ـ ويجوز فيها الفتح والإسكان . وقالوا: ياأبن أُمَّا ، وياابنَ عَمَّا، فالمجموع خمسة أوجه، هذه الثلاثة منها قليلة.

---

(١) الكتاب ٢/٢١٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢١٤ ، والمقتضب ٤/٢٥٢ ، والمحتسب ٢/٢٣٨ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٣ ، والهمع ٤/٣٠٢ ، والتصريح ٢/١٧٩ ، والأشمونى ٣/١٥٧ ، والعينى ٤/٢٢٤ ، والدرر ٢/٧٠ يخاطب امرأته ، وكانت ابنة عمه . والهجوع : النوم بالليل خاصة .

فمن إثبات الياء قولُ أبى زُبَيْد الطائى أنشده سيبويه[١] :

ياابَن أمِّى وياشُــــقَّـــيقَ نَفْـــسِى

أنتَ خَلَّيْـــتَنِى لأمْـــرٍ شَـــدِيدِ

وقال مَعْدِ يكَرِب المعروفُ بغَلْفَاء[٢] :

يَاابَن أُمِّى ولَوْ شَـــهِـــدْتُكَ إذْتَدْ

عُـوتَمِـيـمًـا وأنتَ غَـيْـرُ مُـجَـابِ

ويَحتمل ألاَّ يكون لقوله : (وحَذْفُ اليا) مفهومٌ ، لأنه فى قوة مفهوم اللَّقَب[٣] ، ويكون قوله : (اشْتَهر) هو المُشير إلى مايَشْتَهر .

وفى تقريره «الشُّهْرَة» فى الوجهين ما ينبِّه على خلاف ما يظهر من الزجَّاجى فى «الجمَل»[٤] ، من أن أثبات الياء أجودُ من حذفها ، والأمر عند النحويين بخلاف ما قال ، وقد اعترضوا عليه فى هذا الموضع .

ويبقى النظر هنا فى مسألتين :

إحداهما : فى تَنْزيل هذه الأوجه وتوَجْيهها ، فأما من يُبقى ذلك على الأصل ، فلا إشكال فيه ، ووجهُه ظاهر ، فالنداء عنده لم يُحدث أمرا زائدا على

---

(١) الكتاب ٢١٣/٢ ، وديوانه ٤٨ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، وابن الشجرى ٧٤/٢ . ١٣١ ، والهمع ٣٠١/٤ ، والتصريح ١٧٩/٢ ، والأشمونى ١٥٧/٣ ، والعينى ٢٢٢/٤ ، والدرر ٧٥/٢ . واللسان شقق من قصيدة له يرثى بها أخاه . وشُقَيق : تصغير شقيق وهو الأخ . صغره دلالة على قربه من نفسه ، ولطف محله من قلبه . خليتنى لدهر شديد : تركتنى لدهر صعب أكابده وحدى ، وقد كنت لى عونا عليه ، وركنا أستند إليه .

(٢) المقتضب ٢٥٠/٤ ، والجمل للزجاجى ١٦٢ ، وابن الشجرى ٧٤/٢ ، ١٩٣ ، والوحشيات ١٣٣ والأغانى ١٢ / ٢١٢

والبيت من قصيدة قالها فى رثاء أخيه شرحبيل .

(٣) مفهوم اللقب – عند الأصوليين – هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، وهو أحد أنواع مفهوم المخالفة .

(٤) انظر : ص ١٦٢ (نشرة جامعة اليرموك)

ماكان قبل ، والأسمان فى هاتين اللغتين - أعنى لغةَ فتح الياء ولغةَ إسكانها - غيرُ مركبَّين ؛ بل جاريان بالإعراب على ما ينبغى .

وأما ما عداهما : فالاسمان فيهما مركبَّان ، جُعلا كاسمٍ واحد لكثرة الاستعمال ؛ إذ / كان استعمالهم لهذين اللفظين كثيراً ، حتى ٢٦٣/٣ صاروا يستعملونهما فى غير موضعهما ، فيقولون للأجنبى : يا ابنَ أُمَّ عَمَّ ، فلما كان كذلك صَيَّر وهما كخمسةَ عشرَ ، ولذلك يجوز كَتْبُهما موصولَيْن هكذا : ياابْنَؤُمَّ وياابْنَعَمَّ ، تشبيها بَبْعلَبَكَّ ، وكذا وقع رَسْمُه فى المصحَف(١) .

ثم منهم : من أبقى الاسمَ على كَسْره بعد حذف الياء ، كما قالوا : ياغُلاَمِ وياعَمِّ .

ومنهم من قَلبها ألفا ، كما قَلبها فى : ياغلاَمَا .

ومنهم : من حَذف وفتح الآخِر إِتْباعًا لحركة نون (ابن) على العكس من : يازيدُ بنُ عمرو .

أو بَنَى على الفتح تشبيها بخمسةَ عشَر .

وقد نزَّل ابن أبى الرَّبِيع(٢) هذه الأوجه فى التركيب على اللغات الخَمْسَ فى (ياغُلاَمِ) فَمن أثبت الياء فى (غُلاَمِى) ساكنة أو متحركة ، أثبتَها هنا ، ومن حَذف وكَسر فى ياء (غُلاَمِ) قال هنا : ياابَن أُمِّ .

ومن فتح هناك مع إثبات الياء مقلوبةً ألفا فَعَل كذلك هنا .

---

(١) رسمت موصولة فى سورة طه (آية : ٩٤) وأما التى فى سورة الأعراف (آية : ١٥٠) فقد رسمت مفصولة .

(٢) سبقت ترجمته .

وأما من ضَمَّ فى (ياغلامُ) فلا يمكنه هنا إلا الفتح ، لأن الضم مختص بالمفرد ، و (ياابنَ أُمَّ) غير مفرد ، فبُنِى على الفتح .

وتبعه على هذا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار شيخنا ، رحمه الله[1].

وللنحويين هاهنا اختلافٌ فى التوجيه كثير ، فتأمّلْه .

والثانية : فى حكم (ابْنَة) فى هذا الباب ، ولم يذكر الناظم ذلك ، فيوُهِم أن حكمها مخالفٌ لحكم (ابن) وليس كذلك ، ولذلك استشهد سيبويه ببَيْتِ «أبى النَّجم » فى الكلام على (ابن) فأتى فى الشاهد (بابنة)[2] ، فهذا دليل على جَرَيانهما مَجْرًى واحداً مع (الأمِّ ، والعَمِّ) فتقول : ياابنَةَ أُمِّى ، ويا ابنَةَ أُمَّ ، ويا ابنَةَ أُمِّ ويابنةَ أُمَّا ، كما فى (الابن) سواء . وقد نَصَّ ابن عصفور على ذلك .

فهذا فيه ماترى ، ولاجواب لى عنه ، إلا إذا ثَبت أن ماقاله ابنُ عصفور ليس كما قال . أو يقال لَمَّا لم يَذكر ذلك الجمهورُ ، ولم يُفَصِّلوا القولَ فى (ابنَه) كما فَصَّلوه فى (ابن) داخَلَهَ الرَّيْبُ فى إثبات ذلك الحكم له . وهكذا فعل فى «التَّسْهيل» و «الفوائد المَحْوِيَّة»[3] ، والله أعلم بما أراد .

وأما المسألة الثالثة من هذا الباب فهى فى إضافة المنادى إلى الياء مع حذفها والتعويض منها ، فقال فيها:

---

(١) سبقت ترجمته .

(٢) وهو قول أبى النجم السابق :

* ابْنَةَ عَمَّا لاتَلُومِى واهْجَعِى *

(٣) منه صورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى برقم (٣٦٥/نحو) مأخوذه عن نسخة المكتبة العامة بالرباط (رقم ٢٨٨/ق) وانظر فيه ص ٦٨ .

وفي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ

واكْسِرْأوافْتَحْ ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

ويريد أن (الأبَ ، والأمَّ) هما المختصان بهذا الحكم ، وهو إلحاق التاء لهما عِوَضًا من ياء المتكلم ، وذلك أن الأصل : ياأبِى ، وياأُمِّى ، إلا أنه كَثُر فى ألسنتهم ، واستعملوهما كثيرا ، فحذفوا الياء على عادتهم ، فكأنهم أرادوا ألاَّيُخِلُّوا بالاسم حين حُذفت الياء منه ، فألحقوا هاءَ التأنيث من ذلك المحذوف، كما أَتَوْا بها فى (الزَّنَادِقة) عوضًامن ياء (زَنَادِيق)[1] ، واختَصَّ النداء بهذا الحكم ، كما اختص بأشياء كثيرة ، فلأجل هذا المعنى قال الناظم : (ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ) فإذًا لايصح الجمع بينهما / ، ٢٦٤/٣

فلا يقال : يا أَبَتِي ، ولا : يا أُمَّتِى ، كما لايُجمع بين ياء (زَنَادِيق) وهاء (زَنَادِقة) غير أنك إذا لمُ تُلحق التاءَ عوضًا . فلك فى (الأب ، والأم) مالك فى المضاف إلى ياء المتكلم ، من تلك الأوجه الخمسة ، فتقول : ياأبِى ، ويا أبَ ، ويا أبُ وبا أبَا وياأبِىَ ، فلذلك قال : (وفى النَّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ)

ولمْ يلزم ذلك الحكم ؛ بل جَعله عارضًا وواردًا على مايُتَصَوَّر من الأوجه فى مثله ، قاله السيرافى[2] .

فإذا تقرَّر هذا ففى تحريك التاء عنده وجهان نَصَّ عليهما ، وهما الكسرُ والفتحُ ، فتقول : يا أبتِ ، ويا أُمَّتِ ، ويا أبتَ وياأُمَّتَ ، وقد قُرِئ

---

(١) فى (ت) «من ياء زنديق» وهو تصحيف.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ٤٩ - ب) .

بهما: { يَاأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا }[1] ، { يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالاَيَسْمَعُ ولايُبْصِرُ}[2] . وذلك كثير . والفتح لابن عامر ، والكسر للباقين من السبعة[3] ، وقد حُكى الضمُّ فى التاء وهو قليل ، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا أشار إليه .

وقوله : (ومِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ) قَصَر الياءَ والتاء على عادته ، و«التاء» مبتدأ خبره (عِوَض) و (من الياء) متعلِّق به ، لأنه بمعنى مُعَوَّض ، على حد قولهم : زيدًا أجله مُحْرِزٌ .

* * *

(١) سورة يوسف / آية : ٤ .

(٢) سورة مريم / آية : ٤٢ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

أسماء لازمت النّداء

هذا الباب يَذكر فيه ألفاظا لم تُستعمل إلا في النداء، وإنما تُذكر في العربية، مع أنها مجرّد لغة، لأن منها مايَطّرِد، ومايقرب من الاطّراد.

وذَكر معها كلماتٍ هى موقوفة على السماع، وهذا شأن النحوىّ، قال :

وفُلُ بَعْضُ مـــــايُخَصُّ بالنِّدَا
لُؤْمَـــانُ نَوْمَـــانُ كَـــذَا واطَّرَدَا

فـي سَبِّ الانْثَى وَزْنُ ياخَـــبَـــاثِ
والأمْـــرُ هَكَذَا مـن الثُّـــلاَثِـى

وشـــاعَ في سَبِّ الذُّكـــورِ فُـــعَلُ
ولا تَقِسْ وجُـــرَّ في الشِّـــعْـــرِفُلُ

ماذكره في هذا الباب على ضَرْبين :

أحدهما : ماجاء منقولاً نقلاً لايَجرى فيه قياسٌ البتَّةَ، وذلك ثلاثة ألفاظ :

أحدهما : (فُلُ) وهو بمعنى (فلان). قال ابن خروف: «يَحتمل أن يكون محذوفا من (فلان) وأن تكون كلمة مُرْتَجلة[1] استُعملت في النداء كناية عن رجل». انتهى.

---

(١) في جميع النسخ «محذوفة» وهو خطأ، والصواب ماأثبته من حاشية (ت).

يقال : يافُلُ أَقْبِلْ، بمعنى : يافلانُ، وفي الحديث : «أَىْ فُلُ هَلُمَّ»
وقول الكميت[1] :

وجَـــاءَتْ حَـــوادِثُ فـي مِـــثْلِهَـــا
يُقَـــــالُ لِمثْلـىَ وَيْـهًـــــا فُـلُ

فـإذا بَنَيْنا على أنها كلمـةٌ مُرْتَجلة بمعنى (رَجُل) فـهى مـخـتـصَّة بالنداء بإطلاق، وإذا بَنينا على أنها مـحـذوفة من (فُـلاَن) فـاسـتـعمـالُـها محذوفةً هو المختصُّ بالنداء.

وأما إذا استُعملت تامةً ففي النداء وغيره، وماجاء في الشعر في غير النداء من استعمال (فُلُ) فلا يُقاس عليه، وسيذكره.

وقد يقال : (يافُلَةُ) للمؤنث بمعنـى : يافلانةُ، وعلى هـذا نَبَّه بقوله : «وفُلُ بعضُ مـايُخَصُّ بـالنِّدَا» أى إن هذا اللفظ من الألفـاظ المخصـوصِ استعمالُها بالنداء.

والثـاني : (لُؤْمَـانُ) من اللُّؤْم، بمعنى : لئِـيم، واللئـيم هو الدَّنِىُّ الأصلِ، الشحيحُ النفسِ. يقال لَؤُمَ لُؤْمًا، ولامةً ، ومَلأَمةً .

ولُؤْمَانُ ـ كما / قال ـ لايُستعمل إلا في النداء. ٢٦٥/٣

والثـالث : (نَوْمَـانُ) وهو من النَّوْم، ويُطلق على الكثـيرِ النَّوْمِ، لأن (فَعْلان) للكثرة والامتلاء نحو : غَرْثَانُ، وشَبْعَانُ، وغَضْبَانُ.

قـال الجـوهري : ويقـال : يانَوْمَـانُ، للكثـيـر النَّومِ، ولاتَقُل : رجلٌ نَوْمَانُ، لأنه يَختص بالنداء[2].

---

(١) ديوانه ٣٥/٢، وابن يعيش ٧٢/٤، واللسان (فلن)
يقول : إننى أنتدب لجسام الأمور وعظائمها، ولقد حدثت حوادث مهمة، وعرضت أمور يقال فيها لمثلى : أسرع ولا تبطىء.

(٢) الصحاح (نوم).

فهذا معنى قوله : «لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذا» أي كـ : (فُلُ) لايستعملان إلا في النداء.

والضرب الثاني : ماجاء من ذلك مَقيساً أو قريبًا من المقيس، وهو ثلاثة أنواع، النوعان منها من هذا الباب، والثالث : ليس منه، لكنه أدخله معهما بالتَّبَع :

أحدها : (فَعَالِ) في سَبِّ المؤنث، وذلك قوله : « واطَّرَدَا في سَبِّ الآنْثَى وَزْنُ ياخَبَاثِ» من الخُبْث، يعنى أن ماكان على (فَعَالِ) مما يُسَبُّ به المؤنث فهو مختصٌ بالنداء، وهو مطرِدٌ فيه مَقيس، لأنه كثر في السماع كثرةً يُقاس على مِثْلها، نحو : (ياخَبَاثِ) من الخُبْث، و(يافَسَاقِ) من الفِسْق، و(ياغَدَارِ) من الغَدْر ، و(يالَكَاعِ) من اللؤم بمعنى (لَكْعَاء) وهى اللَّئيمة، وما أشبه ذلك.

فيجوز لك على إطلاق القياس أن تقول : يَالاَمِ، ويانَجَاسِ، وياقَذَارِ، ويارَجَاسِ، من اللُّؤم، والنَّجسَ، والقَذَر، والرِّجْس.

وكذلك كل ماكان سَبًا من الفعل الثلاثى يجوز فيه بناء (فَعَالِ) منه، فيَختص بالنداء، ولايقال في غيره.

وهذا النوع مختلف فيه، فمنهم من يجعله قياساً كالناظم، ومنهم من يَقِفُه على السماع. وهذا الخلاف أصلُه الشهادةُ بكونهَ بلَغ في الكثرة مبلغَ القياس أوْلا، والناظم شَهِد بالأول، فلذلك قاسه.

والثاني : وزن (فَعَالِ) المرادُ به الأمرُ المبنيُّ من الفعل الثلاثي، وهو قوله : «والأمْرُ هَكَذا من الثُّلاَثِى».

«الأمْــرُ» مــعطوف على «وَزْن» و«هكذا» الإشـــارة بـــ (ذا) إلى وزن (خَبَــاثِ) كــأنـــه قـال : واطَّرَد الأمـــرُ مـثلَ (فَـعَــالِ) من الثـلاثـــي من الأفعـــال، فأراد أن ذلك مُطَّرِد أيضًا مَقيس، كما اطَّرد في اختصاصه بالنداء حين كان وصفا.

والاطِّراد في الشيء : تَبَعِيَّةُ بعضِه على بعض حتى لايتخلَّف، يقال : اطَّرَد الأمرُ، إذا استقام، واطَّرَد الشرُّ[(١)] : تَبِعَ بعضُه بعضا، ومنه اطِّراد النَّهْرِ، وهو جَرَيانه.

فأراد أن ذلك استقام في القياس ولمَ ينكْسر[(٢)].

ومثال ذلك : (نَزَالِ) من : انْزِلْ، و(حَذَارِ) من : احْذَرْ، ومنه ماأنشد سيبويه للأعشى[(٣)]:

مَنَاعِهَا مِنْ إبلٍ مَنَاعِهَا

ألاَ تَرىَ المَوْتَ لَدَى أرْبَاعِهَا

وأنشد أيضا قولَ الآخر[(٤)]:

---

(١) في الأصل «واطرد الشيء» وما أثبته من (س، ت).

(٢) في (ت) «ولم ينكس» وصحح على حاشيتها بـ«ينعكس» وكلاهما غير صواب.

(٣) الكتاب ٢٤٢/١، ٢٧٠/٣، وابن الشجرى ١١١/٢، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦١/٥

ولم يعزه أحد للأعشى، ولاهو في ديوانه. ومناع : اسم فعل أمر بمعنى : امنع. والأرباع : جمع رُبَع وهو ولد الناقة الذى تلده في الربيع، ويمكن أن يكون جمع : رَبْع، وهو المنزل أو الدار بعينها. وانظر : شرح الشاهد التالى.

(٤) الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥، وابن يعيش ٥٠/٤، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك)

وينسب لطفيل بن يزيد الحارثي، وذلك أن كندة كانت قد أغارت على إبله، فلحقهم، وجعل يقول ذلك مهددالهم. وذكر البغدادى في الخزانة عن أبي عبيد أنهم كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة، فلحقها أربابها قالوا للسائقين لها : * تراكِها من إبل تراكها * أى خلوا عنها. فيقول السائقون :

* أماترى الموتَ على أوراكها *

أى مآخيرها، أى إنا نحميها. وبعضهم يقول :

* مَنَاعِها من إبل مَنَاعِها * فيجاب بقوله :

أما ترى الموت لدى أرباعها * قال : وأولاد الإبل تتبعها. والقتال يشتد إذا لحق الإبلَ أصحابُها.

تَراكِـــهَـــا مِنْ إبلٍ تَراكِـــهَـــا

أَلاَ تَـرىَ المَوْتَ لَدَى أَوْراكِـــهَـــا

فـ(مَنَاع) من : امْنَعْ، و(تَراكِ) من : اتْرُك، وانشد أيضا لأبى النَّجم(١):

* حَذَارِ من أَرْمَاحِنَا حَذَارِ *

أى : احْذَرْ، وأنشد أيضا لرُؤْبة(٢):

* نَظَارِكَى أَرْكَبَها نَظَارِ *

أى : انْظُر، بمعنى انْتَظِر، وأنشد لزهير(٣):

ولَنِـعْمَ حَـــشْـــوُ الدِّرْعِ أنتَ إذَا

دُعِـــيَتْ نَـزَالِ ولُجَّ فـي الذُّعْـــرِ

(١) الكتاب ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٣٧٠، وابن الشجرى ٢/١١٠، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (حذر) وبعده :

حتَى يَصيرَ اللَّيْلُ كالنَّهارِ

(٢) الكتاب ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٣٧٠، وابن الشجرى ٢/١١٠، والإنصاف ٥٤٠

ومعناه : انتظر حتى أركبها.

(٣) ديوانه ٨٩، وسيبويه ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٣٧٠، وابن الشجري ٢/١١١، وابن يعيش ٤/٢٦، ٥٠، ٥٢، والخزانة ٦/٣١٦

يمدح هرم بن سنان المرى. ومعناه : أنك مقدام شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب حتى نادى الأقران : نزالِ نزالِ. ولج الناس في الذعر : أى تتابعوا في الفزع، وهو من اللَّجاج في الشيء، والتمادى فيه.

وأنشد أيضا(١):

نَعَاءِ ابنَ لَيْلَىَ للسَّمَاحةِ والنَّدىَ

وأَيْدِى شَمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَامِلِ

/ وأنشد لجرير(٢): ٢٦٦/٣

نَعَاءِ أبا لَيْلَى لكلِّ طِمِرَّةٍ

وجَرْداءَ مِثْلِ القَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

أى : انْعَ ، من النَّعْى وهو خبر الموت.

فهذا البابُ أيضا مقيسٌ عند الناظم، فتقول على هذا (ضَرَابِ) من : اضْرِبْ، و(خَراجِ) من : اخْرُجْ، و(عَمَالِ) من : اعْمَلْ و(جَبَارِ) من : اجْبُرْ، و(قَتَالِ) من (اقْتُلْ) ونحو ذلك.

وقد اختُلف في هذا النوع أيضا، فحكَى السِّيرافي عن بعض النحويين، ويُذكر ذلك للمبّرد، أنه لايَجعل الأمر من الثلاثيُ مطَّرِدا؛ بل يَقِفُه على السماع(٣).

---

(١) الكتاب ٣/٢٧٢، والإنصاف ٥٣٨ .

وهو مجهو القائل. ونعاء : اسم فعل أمر، بمعنى : انْعَ. والسماحة : الجود، وكذلك الندى.

والشمال : ريح تهب من جهة شمال. والأنامل : أطراف الأصابع، الواحد : أنملة.

وباردات الأنامل : تصرد أطراف أصابع الناس فيها.

يقول : انعه للندى والكرم عند شدة الزمان، وهبوب تلك الرياح التى هى أبرد الرياح، وأخلفها للجدب.

(٢) الكتاب ٣/٢٧٢، والإنصاف ٥٣٨، وليس في ديوانه .

والطمرة : الخفيفة السريعة من الخيل. والجرداء : القصيرة الشعر. وهذان الوصفان من الأوصاف الي توصف بها جياد الخيل وعتاقها. وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال، يريد أنه كان يجهدها في الحروب والغارات حتى هزلت. والحجول : جمع حَجْل، وهو القيد، يريد أنها كانت مذللة خاضعة للتقييد.

(٣) انظر : شرح الكتاب (المجلد الرابع ـ ورقة ١١٩ ـ ب).

والذى ذهب إليه سيبويه في هذا النوع، وفيما قبله، أنهما مُطَّرِدان كمذهب الناظم، نَصَّ على ذلك في أبواب «مالا يَنْصرف» فقال : واعلم أن (فَعَالِ) ليس بمطَّرِد في الصفات، نحو : حَلاَقِ، ولا في مصدر، نحو : فَجَارِ، وإنما يَطَّرد الباب في النداء، وفي الأمر(١).

وقد مال الشَلَّوْبين(٢) إلى رأى المبرِّد، وحَمل عليه كلام سيبويه، وزعم أن القياس أدَّاه إلى ذلك، قال: لأن باب الأمر أن يكون بالفِعْل، والعَدْلُ عنه إلى الأسماء ليس بقياس. وعلى هذا المعنى اعْتَمد، ثم تأوَّل كلام سيبويه على أن المراد بالاطِّراد الكَثْرة، وأراد بإطلاق الجواز أنه يريد الجوازَ على الجملة، على معنى قوله في الاطِّراد.

وهذا كله خلافُ الظاهر من كلامه، وما عَلَّل به منعَ القياس لايلزم إذا كان السماع بحيث يَصلح أن يُقاس عليه لكثرته؛ لكن سيبويه شرط في اطراده شرطا، وهو أن يكون مبنيًا من الفعل الثلاثي، فقال : واعلم أن (فَعَالِ) جائزمن كل ماكان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) أو (فَعِلَ) قال : : ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تَسمع شيئا فتجيزَه فيما سمعتَ، ولاتجاوزَه(٣).

وهذا الشرط هو الذى شَرط الناظم في قوله : «من الثُّلاَثِى» فلا يجوز أن تقول : (كَرَامِ) من : أَكْرَمَ، ولا (خَرَاجِ) من أَخْرَجَ، ولا نحو ذلك. وما جاء منه

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٠.
(٢) سبقت ترجمته.
(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٠.

فَمَسْموع نحو : (دَرَاكِ) من : أَدْرَكَ، و(بَدارِ زيداً) من بادرتُه، لأنه يقال : بَدَرْتُ إليه، وبَادْرتُه، فهو من (بادَرْتُه) المتعدى.

وأنشد يعقوب، قال : أنشدوا[1]:

بَـــدَارِهَـــا مِـــنْ إبِـــلٍ بَـــدَارِهَـــا
قـــد نَزَلَ الموتُ لَدَى صِـــغَـــارِهَا

وحَذفوا الزيادة لأنها لما كانت غيرَ أصل استَسْهلوا ذلك فيها.

ولم يمكن ذلك في (قَرْقَـارِ) بمعنى قَرْقِـرْ، أى صَـوِّتْ، و(عَـرْعَـارِ) بمعنى عَرْعِرْ، أى اجْتَمِعُوا لِلَّعب، لأصالة جميع الحروف، فخرج بذلك عن بناء (فَعَالِ) إلى ماقرب منه وهو (فَعْلَالِ) أنشد سيبويه لأبى النَّجم[2]:

قَالَتْ له رِيحُ الصَّبَا : قَرْقَارِ

وقال النابغة[3]:

---

(١) انظر : معجم شواهد العربية ٤٨٣.

(٢) الكتاب ٣/٢٧٦، وابن يعيش ٤/٥١، والأشموني ٣/١٦٠، والخزانة ٦/٣٠٧، واللسان (قرر) يصف سحابة، وقبله :

حـــــتـى إذا كـــــان عـلـى مُـطَـار
يمنـاه واليـــســـرى عـلـى الثُّـــرثـارِ

والصبا : ريح تهب من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار. والمعنى : قالت تلك الريح للسحاب : صب ما عندك من الماء مقترنا بصوت الرعد، يعنى : ضربته ريح الصبا فدَرَّ لها، فكأنها قالت له وإن كانت لاتقول.

(٣) ديوانه ٣٥، وابن يعيش ٤/٥٢، والأشموني ٣/١٦٠، والخزانة ٦/٣١٢
ومتكنِّفي جنبي عكاظ : مقيمين في كنفي جانبيه، والكنف : الناحية. وعكاظ : سوق قريبة من مكة، كانت تقام في الجاهلية. والضمير في قوله : «بها» عائد على عكاظ. وعرعار : لعبة للصبيان. والمعنى : أنهم آمنون هنالك في إقامتهم، لعزهم وكثرتهم، وصبيانهم يلعبون هذه اللعبة لرفاهيتهم وأمنهم. والبيت من شعر للنابغة يحذر به عمرو بن المنذر ابن ماء السماء ملك الحيرة من قومهويقول له : إنهم نزلوا بعكاظ، وهم كثيرون يستعدون من لقتالك.

مُـتَكَنِّفِي جَنْبَى عُكَاظَ كِلَيْـهِـمِـا

يَدْعُـو صَـبِـيُّـهُمُ بهـا عَـرْعَـارِ

وكـأن الناظـم أراد نقلَ نَصِّ سـيـبـويه في المسـألة؛ إذ أتى بلفظ الاطِّراد، وشَرَط كون الفعل ثلاثيا، فعلى هذا كلُّ ماجَرى لشرَّاح الكتاب في عبارة سيبويه من النظر جارٍ هنا من أوله إلى آخره، فهو شرح لكلام ابن مالك هنا.

/ والنوع الثـالث : (فُـعَلُ) في سَبِّ الذكور، يعنى صـفـةَ نظيـرِه ٢٦٧/٣
(فَعَـالِ) في سَبِّ الأناث، فـيـريد أن ذلك شـائع في كـلام العـرب، وكَثُـر واشتـهر، لكن مـختـصا بالنداء أيضـا، كنظيـره في سَبِّ الإناث، نحـو : ياغُدَرُ، ويافُسَقُ، ويا خُبَثُ .

لكن لما كـان هذا النوع عنده لـم يكثـر كـثـرةَ نظيـرِه، لم يُطلق فـيه القيـاس، بل قـال : «ولاَ تقِسْ» فمنَع من القيـاس فيـه، ووَقَفه على النقل وإن كثر وشاع.

وما ذهب إليه مذهبُ طائفة من النحويين، ومنهم من يجعله قياسا فـيـقول : ياكُذَبُ ويالُوَمُ، ومـاأشبـه ذلك. والتحـاكمُ في هذا أيضـا إلي السماع .

ثم حَكى مافى (فُلُ) شـاذًا، وهو مجيئه في غير النداء ؛ فقال : « وجُرَّ في الشِّعر فلُ » يعني أنه يستعمل في غير النداء لكن في الشـعر ضرورة .

وعَيَّن موضـعَ السمـاع، وهو كونه جاء مجرورا، تحـرِّيًا في النقل، وتعيينًا لموضع الشاهد، وتنبيهًا أنه إنما جاء في موضع واحد وإشارته

بذلك إلى بيت أبى النجم[1]:

* في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنًا عن فُلِ *

وهنا تَمَّ قصدُه إلا أنه يَرِد عليه السؤال من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن هذا النظم إنما المقصودُ به الإتيانُ بالأمور القياسية دون السماعية، إلا أن يُنَبِّه على السماع تكملةً بعد تحصيل المراد من القياس، وهو لم يَفعل ذلك هنا؛ بل تَرك من الأبنية ماهو عند طائفة من النحويين قياسٌ مطرد فيما يختص بالنداء، كـ(فَعَالِ) عنده، وأتي بألفاظ شاذَّة عِوَضَ ذلك، وهى : فُلُ، ولُؤْمَانُ، ونَوْمَانُ.

فقالوا : إن (مَفْعَلاَن) في هذا الباب قياس نحو : مَكْرَمَان، ومَلأَمَان، ومَكْذَبَان، ومَخْبَثَان، فهذا من المسموع.

وأجازوا أن يقال : على هذا : مَفْسَقَانُ، ويا مَغْدَرانُ، ويا ملْكعَانُ ، هذا إن اقتصرنا بالقياس على مابُنى للذم (وهو قول بعضهم : إن مَفْعَلاَن) يختص بالذم[2]) ورُد عليه بقولهم : يامَكْرَمانُ، فيقال قياسًا عليه أيضا : يامَشْرَفَانُ، من (شَرُفَ) ويامَفْقَهانُ، من (فَقُهَ) وما أشبه ذلك .

وإذا سلَّمنا أنه غير قابل للقياس. ففيه من الشَّيَاع في الاستعمال، ومن الكثرة، مايَسْتحق به أن يُذْكر مع (فُعَل) فَتَركُه لمثل هذا، وذكرُه لمثل (فُلُ، ولُؤْمَانُ) عكس ماعليه الحِكْمة الصناعية.

---

(١) سيبويه ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، والمقتضب ٤/٢٣٨، وابن الشجري ٢/١٠١، والتصريح ٢/١٨٠، والأشموني ٣/١٦١، والخزانة ٢/٣٨٩، والعيني ٤/٢٢٨

واللَّجة ـ بالفتح ـ اختلاط الأصوات في الحرب. وأمسك فلانا عن فُل : يقال فيها : خذ هذا بدم هذا، وأسِر هذا بهذا. أو احجز بينهم.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

والثاني : أنه حين تعرَّض لذكر الألفاظ المسموعة كان حقه أن يَذكر جميعَها أو أكثرها، كما فعل في «التسهيل[1]» فأتى بـ(فُلُ، وفُلَة، ومَكْرَمان ومَلأمان، ومَلأم، ولُؤْمَان، ونَوْمان).

وحَكي غيره : مَخْبَثَان، ومَكْذَبَان، وأشياءَ غيرَ هذه.

وإن سلمنا الإتيان ببعضها فكان حقه أن يأتى بأشهرها في النقل، وأكثرِها تداولاً بين النحويّين، كَمَكْرمَان، ومَلأمَان، ونحو ذلك، ويترك ذكر (لُؤمَان، ونَوْمَان).

والثالث : أنه ذكَر الشذوذ في (فُلُ) وهو من الأفراد المسموعة التى لو أهَمل ذكرَها لم يُلَم على ذلك، وتَرك ذكرَ الشذوذ في (فَعَالِ) المطَّرِد عنده، لأنهم قد استعملوا (لَكَاعِ) / في غير النداء، وأنشد النحويون على ذلك[2]: ٢٦٨/٣

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوِي
إلى بَيْتٍ قَعِيدتُه لَكَاعِ

وقد تقدَّم أيضا شذوذُ باب (فَعَالِ) في الأمر[3]، وهو لم يُنَبِّه على ذلك، مع أنه آكَدُ من ذكر الشذوذ في (فُلُ).

---

(١) ص ١٨٧.

(٢) للحطيئة، ديوانه ١٢٠، والمقتضب ٢٣٨/٤، وابن الشجري ١٠٧/٢، وابن يعيش ٥٧/٤، والهمع ٢٨٢/١، ٦٣/٣، والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦٠/٣، والخزانة ٤٠٤/٢، والعيني ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤ قعيدة البيت : ربته وصاحبته، لقعودها فيه، وملازمتها له. ولكاع : لئيمة متناهية في اللؤم.
قاله يهجو امرأته، ومعناه : أسعى نهارى كله في طلب الرزق، فإذا أويت عند الليل أويت إلى بيت ربته في غاية اللؤم.

(٣) انظر : ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

والجوابُ عن السؤال الأول : أن القياس في (مَفْعَلانَ) غيرُ ثابت عنده؛ إذ لم يَبلغ ماسَمِع منه مبلغَ ذلك، فيكون ذاهبًا فيه مذهبَ من اقتَصر على المسموع. وهذا لا اعتراض فيه.

وأما كونُه لم يَذكره فيما شاع اختصاصُه بالنداء (كما ذكَر فُعَل) فإنما ذلك، والله أعلم، لأنه لم يَتَحقق عنده اختصاصُه بالنداء)[1] ابتداءً، وذلك لأنه قد حُكي : رجلٌ مَكْرَمان، ورجل مَلأَمَان، وامرأة مَلأَمَانة.

وحَكى ابن خروف عن أبي الحسن أنه قال في «باب من التأنيث» : فأما مَفْعَلانَ نحو : مَكْرَمان ، ومَلأَمان، ومَخْبَثان، ومَلْكَعان، ومابُني على هذا البناء، فإذا جعلتَه للمؤنث ألحقتَ فيه الهاء، نحو : مَكرَمانَة ومَخْبَثَانة، وهذا يُجعل معرفة، تقول : هذا مَكْرَمانُ مُقْبِلاً، ومَكْرَمانةُ مقبلةً.

قال ابن خروف : وفي هذا شيئان :

أحدهما : استعمالها في غير النداء، الثاني : استعمال الباب في المدح. انتهى.

فإذا كان الحكم هكذا فأيُّ شِيَاعٍ يَثبت لـ(مَفْعَلان) في استعماله مخصوصا بالنداء؟

والجواب عن الثاني : أنه إنما قَصد أن يأتى بالبعض مُنَبِّهًا على الباب، وموضعُ استيفاء المُثُل كتبُ اللغة أو المطوَّلات في النحو، فالتنبيه في مثل هذا المختصَر بالبعض يكفي، وقد بَيَّن أن ماذكره بعضٌ من جُمْلة حين قال : «بَعْضُ مايُخَصُّ بالنِّداء» فعليكَ أنت بالبحث عنها.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

وأما كونُه لم يأتِ بالمشهور من تلك الألفاظ فذلك، والله أعلم، لأن ماأتى به هو الذى تَحَقَّق عنده أنه لم يُستعمل في غير النداء، إذ كان غيرها قد نُقل فيه الاستعمالُ في غيره حسبما وقع التنبيه عليه آنفا، ولم يكن ذلك كختصًا بالضرورة كما قال في (فُلُ) بل استُعمل في الكلام فلم يَعبأ به، وأتى بما يَتَخلَّص به من الاعتراض عليه، وهو الألفاظ الثلاثة التى ذكَر.

والجواب عن الثالث : أنه ذكَر الشذوذ في (فُلُ) ولم يَذكره في المَقيس وهو موجود فيه، لأن المقيس إذا اطَّرد لم يَضِره المخالفُ الشاذ في اطِّراده؛ بل يبقي على حاله من الاطراد، ويُوقَف المسموعُ على مَحَلِّه، بخلاف المسموع إذا عارضه في استعماله استعمالٌ آخر نحو : (فُلُ) فإن للقائل أن يقول : قد استُعمل في النداء وغير النداء، فليس مختصا، فيعارَض بذلك، فلا يتخلَّص له المثال من الاعتراض، فَبيَّن أن ماجاء في غير النداء إنما جاء في محل (الضَّرُورة) لا في محل (الاختيار). ولذلك لم يُسمع في غير بيت أبى النَّجم[(١)]، كما نَبَّه عليه بقوله : «وجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ» وبقي ماعدا هذا الموضع مشتعمَلا فيه (فُلُ) في النداء خاصة استعمالاً شهيرا، يَشهد فيه أنه اختَصَّ بالنداء.

وهذا النوعُ من المسموعات الموقوفاتِ على النقل قدَ يتَّفِق كثيرا. ألا ترى إلى استغنائهم بـ(تَرك) عن / (وَذَرَ، ووَدَعَ) وذلك مسموع، ثم ٢٦٩/٣

(١) يعنى قوله : * في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ *
وقد تقدم.

إنهم حكموا (وَدَعَ) ولم تكن حكايته بمُخرجةٍ له عن قاعدة الاستغناء، لأن الاستغناء عنه شهير، وتَرْكُ الاستغناء غيرُ شهير، فكذلك مسألتنا، ولها نظائر كثيرة.

فتأمَّل مقصدَ الناظم في التنبيه على الشذوذ في (فُلُ) وعدمِ التنبيه عليه في (فَعَالِ) يَظهر لك أنه لو عكس الأمر لتوجَّه الاعتراضُ عليه، وهذا حَسَنٌ من التنبيه، وبالله التوفيق.

الاستغاثة

الاستغاثة : هى دعاء المُسْتَنْصِرِ المُسْتَنْصَرَ به، والمُسْتَعِينِ المُسْتَعَانَ به.

فهى تختَصُّ بالنداء، فلذلك أتى بها في أبوابه، لكن لها حكمٌ مختص بها دون ماتقدم في النداء، فلابُدَّ من ذكره.

والاستغاثة لها متعلِّقان، وهما المُسْتَغاثُ به، والمُسْتَغاث من أجله، فابتدأ بذكر المُستَغاث به، فقال :

إذَا اسْتُغِيثَ اسمٌ مُنَادًى خُفِضَا

باللاَّمِ مفتوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى

يعنى أن الاسم المنادى إذا استُغِيث به فحكمُه أن يَدخل عليه لامُ الجر فيجرَّ بها، لكنها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها في غير النداء؛ بل تَرجع إلي أصلها من التحرك بالفتح؛ إذ كان الأصلُ، فيما كان من الحروف على حرفٍ واحد يُبتدأ به، أن يُحَرَّك بالفتح، لأنها أخفُّ الحركات، فرُوجِع هنا الأصل.

وفي قوله : «خُفِضَ باللاَّمِ» تنبيه على مسألتين :

إحداهما : أن المنادى المفردَ المبنى، والمنادى المعرَب، في هذا الحكم على حَدٍّ سواء، وهو الرجوع إلى الإعراب والخفضِ باللام، فلا يبقي المبني مبنيًا كما كان قبل دخول اللام، لأن اللام مُعَارِض في وَجْه سبب البناء، فلا يصح بقاؤه، فتقول : يالَزَيْدٍ، وفي المثنى : يالَلزَّيدَيْنِ، وفي المجموع : يالَلزَّيدِينَ، وفي المضاف : يالَعبدِالله، ويَالأميرِ المؤمنينِ، ونحو ذلك.

وأما ما كان مبنيا قبل النداء فلا سبيلَ إلى إعرابه كغير المنادى.

والثانية : التبيهُ على أن هذه اللام هى الجارة لقوله : «خُفِضَ باللَّامِ» ولم يقل : خُفِض بغيرها، وذلك أن مذهب أهل البصرة أن هذه اللام ليست مختصرة من شيء؛ بل هى لام الجر التى في (لزَيْد، ولِعَمْرٍو).

وذهب الكوفيون إلى أنها ليست بلام الجر، وإنما أصلها (آل) بمعنى : أهْل، ثم اختُصر ذلك لكثرة الاستعمال[1]، كما في

أيْشٍ، ووَيْلُمِّهِ، واللَّهُمَّ، في قولهم[2]، فالأصل أن يقال: ياآلَ فلان، فلما اختُصر صار : يَالَ فلا ن.

ومن دليلهم على هذا فتحُها، لأن لام الجر لاتُفتح إلا مع المضمر، وليس هذا بمضمر.

وأيضًا فإن العرب وقفت عليها دون مابعدها، كما قال، أنشده ابن جِنِّى[3]:

---

(١) انظر : السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٥٢ - أ).

(٢) أصل «أيش»عندهم أىُّ شيءٍ

وأصل «وَيْلُمِّه» وَيْلَ أمِّه، فحذفت لام (ويل) وهمزة (أُمّ)

وأصل «اللهم» ياألله أمِّنا بخير. وانظر : الإنصاف ٣٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٣) الخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والمغنى ٢١٩، ٤٤٥، والهمع ٧٤/٣، والخزانة ٦/٢، والعيني ٥٢٠/١، والدرر ١٥٦/١

وهو لزهير بن مسعود الضبي، وبعده :

ولم تَثِق العوائقُ من غَيُورٍ بغَيْرته وخَلَّيْنَ الحِجَالاَ

والمثوب : الذى يدعو الناس للحرب يستنصرهم. وقوله : «يالا» يريد : يالبَنى فلان - والعواتق : جمع عاتق، وهى الجارية التى لم تتزوج. وخلين الحجالا : خرجن من الحجال من الفزع، فلا يثقن بأن يمنعهن الأزواج والاباء والإخوة. يقول : نحن عندهن أوثق منكم.

فَــخَــيْــرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

إِذَا الدَّاعِي الْمُثَــوِّبُ قَــالَ يَالاَ

ولام الجر لايُوقف عليها باتفاق.

ولاحجة في هذا، أما البيت فقال المؤلف[1]: يَحتمل أن يكون الأصل فيه : ياقوامُ لافِرَارَ، أولا تَفِرُّوا،/ ثم اختُصر الكلام اكتفاءً بأوله، ٢٧٠/٣ ونظيره قوله[2]:

بالخَــيْــرِ خَــيْــرَاتٍ وإنْ شَــرًّا فَــا

ولاَ أُرِيدُ الــشَّــــــــر إلا أَنْ تَــا

يريد : إنْ شَرًّا فَشَرٌّ، ولا أُرِيدُ الشَرَّ إلا أن تشاء.

وأما فتح اللام فعَلَّله البصريون بأوجه :

منها أنها فُتحت فرقًا بينها وبين لام المستَغاث من أجله، لأنها لو بقيت على كسرها، واللامُ الأخرى مكسورةٌ أيضا، لوقع اللَّبْس بينهما.

ومنها أنها فُتحت تشبيهًا للمنادى بالمضمر، ولذلك بُني لوقوعه موقعَه، فلما تَمَّحض شَبَهُه به عومل معاملتَه في دخول اللام، وهذا الوجه مكمِّل للأول.

ومنها : أن أصل اللام الفتحُ، وإنما كُسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء حيث لايَظهر الإعراب، نحو : لِهَذا غلامٌ؛ إذ لو بقيت مفتوحةً لم يُعرف معنى هذا الكلام، فلما وَقعت في النداء، وهو موضع لاتدخل فيه لام الابتداء، روُجع الأصلُ فيها.

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٤أ).

(٢) سيبويه ٣٢١/٣، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢، والهمع ٢٢٠/٦، والدرر ٢٣٦/٢، واللسان (تا) والرجز للقيم بن أوس.

قالوا : ومن الدليل على قولهم الرجوعُ إلى الأصل وجوبًا في المعطوف دون إعادة (يا) نحو : يالَزيدٍ ولعمروٍ، كما سيأتي.

ولو كانت بعضَ (آل) لم يكن لكسرها هنالك موجب.

وأيضًا فلو كانت بعضَ (آل) لم تَدخل على مالم تدخل عليه (آل) نحو : ياللَّهِ، ويالَلنَّاس، ويالَهؤلاءِ، ونحو ذلك.

وأيضًا فما ادَّعَوْه خلافُ الظاهر بغير دليل، والحملُ على الظاهر هو الأصل، حتى يدل دليلٌ على خلافه.

فالصحيح إذًا ماذهب إليه الناظم ومُوافِقُوه، من كَوْنها حرفَ جَرّ.

وقوله : «كَيَا لَلْمُرْتَضَى» مثالٌ من ذلك.

وفيه تنبيه على معنيين :

أحدهما : أنه أتى بـ(يا) دون غيرها، ولم يُنَبِّه على سواها إشارةً إلى أن الاستغاثة مخصوصة بـ(يا) فلا يُستعمل فيها الهمزة، ولا (أيَا) ولا (هَيَا) ولا غير ذلك من الأدوات، لأنها أمُّ الباب، فتقول : يالَزيدٍ، ويالَعمروٍ، ويالَعبدِالله، وما أشبه ذلك.

والثاني : أنه أتى في المثال بما فيه الألف واللام، فأشعر أنه ينادَى في هذا الباب، وإن لم يُنَادَ في غيره كما تقدم، فتقول : ياللَّهِ، ويالَلْمسلمِين، وقال(1) :

---

(1) المقتضب ٤/٢٥٦، والجمل للزجاجي ١٨٠، والهمع ٣/٧٢، والأشموني ٣/١٦٥، والخزانة ٢/١٥٤، والدرر ١/١٥٥

ويبكيك : يبكي عليك. والنائي : المراد به بعيد النسب. والكهول : جمع كهل، وهو مَنْ جاوز الثلاثين إلى نحو الخمسين والشبان : جمع شاب. ومعناه : يبكي عليك الغريب، ويسر بموتك القريب، وهو أحد الأعاجيب.

يَبْكيكَ ناءٍ بَعيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ

يالَلْكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجبِ

وأنشد سيبويه[1]:

يالَعَطَّافِنَا ويالَرِيَاحِ

وأبى الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ

وهو كثير.

فلا يُفتقر في نداء مافيه الألف واللام إلى مافتُقر إليه قَبْلُ، وكأنه لما دَخلت اللام وفَصلت بين (يا) والمنادى زال قبحُ اجتماعِ أداتَيْ تعريف.

وقوله : «إذا استُغيثَ اسْمٌ» فعَدَّى «استَغَاثَ» بغير باء ـ مقصودٌ منه، قال في «الشرح[2]» المعروف في اللغة تَعَدِّى فِعْله بنفسه نحو : استَغاث زيدٌ عمرًا، قال الله تعالى {إذْ تَسْتَغيثُونَ رَبَّكُمْ فاسْتَجابَ لَكُمْ[3]} وقال : {فاسْتَغاثَهُ الَّذِى مِنْ شيعَتِهِ على الَّذِى من عُدُوِّهِ[4]}.

---

(١) الكتاب ٢١٧/٢، والمقتضب ٢٥٧/٤، وابن يعيش ١٢٨/١، ١٣١، والهمع ٧٢/٣، والأشموني ١٦٥/٣، والخزانة ١٥٤/٢، والعيني ٢٦٨/٤

وقبله :

يالَقَومي مَن للنُّهَى والمَساعِى

يالَقَومي مَن للنَّدَى والسَّماحِ

وعطاف ورياح وأبو الحشرج : أسماء رجال من قومه. والنفاح : الكثير النفح، أى العطية.

يرثي رجالا من قومه، ويقول : لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم.

(٢) ورقة (٢٠٣ ـ ب).

(٣) سورة الأنفال / آية : ٩.

(٤) سورة القصص / آية : ١٥.

قال : فالدَّاعِي مُسْتَغِيث، والمَدْعُوُّ مُسْتَغَاث.

قال : والنحويون يقولون : استغاث / به، فهو مُسْتَغَاثٌ به، وكلام ٢٧١/٣
العرب بخلاف ذلك.

وما قاله ظاهرٌ في معظم النقل، إلا أن سيبويه يستعمله في كتابه بالباء، فلعله لم يقله إلا عن مُسْتَنَد، أو يكون مِمَّا لم يُسمع.

وقد قال ابن سِيدَة : إن «الاختِزال» بمعنى «الحَذْف» لم يجده إلا في كلام سيبويه، فانظره فيه.

وافْـتَحْ معَ المَعْطُوفِ إن كَرَّرْتَ يَا
وفي سِـوىَ ذلك بالكَسْـر ائْتِـيَـا

يعنى أن اللام المذكـورة إذا دخلت على المعطوف، فـلا يخلو أن تُكَرَّر (يا) أولا تُكَرَّر، فإن كُرِّرت فالفتْح المذكور باقٍ مع المعطوف.

فإن قلت : يالَزيدٍ ويالَعمروٍ، فتحتَ لام (عمرو) كما فتحتَ لام (زيد) لأن سبب الفتح حاصل، وهو دخولها على منادًى مُستغاث. ومنه قـول عمـر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حين طَعنه العِلْج فَيْروز لعنة الله(١): يالَلَّهِ ويالَلْمسلمين، وأنشد سيبويه(٢):

يـالَـعَـطَّـافِـنَـا ويـالَـرِيَـاحِ
وأبى الحَـشْـرَجِ الفَـتَى النَّفَّـاحِ

(١) هو أبو لؤلؤة المجوسي النهاوندي، غلام المغيرة بن شعبة رضي الله عنه. طعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. رضي الله عنه في خاصرته حين كبر لصلاة الصبح.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأما إذا لم تُعَدْ (يا) فإن اللام تكون على أصلها من الكسر، فتقول : يالَزيدٍ ولِعمروٍ فلام (عمرو) لا تكون إلا مكسورة.

وهذا معنى قوله : «وفي سِوَى ذلك بالكَسْرِ ائْتِيَا، أى في سوى المعطوف المكرَّر معه (يا) ومن ذلك قول الشاعر[1]:

* يالَلْكُهول ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجبِ *

وإنما كُسِرت وإن كانت داخلة على المستغاث المستحِق للفتح، لأنه لما عُطف أحدُ الاسمين على الآخر عُلم أن الثاني داخل في حكم الأول، لأن خاصَّة (الواو) التشريكُ بين المعطوف والمعطوف عليه، لفظا ومعنى، فأَغْنَى عن فتحها، فلم يقع لَبْس بين (لام) المستغاث و(لام) المستغاث من أجله.

وهذا التعليل لمن جَعل الفتحَ للفرق، ومن جَعله لوقوعه موقعَ المضمر اعتَلَّ بأنه قد يجوز في المعطوف مالايجوز في المعطوف عليه ، فلا يلزم الفتح في الثانية ، لأن الموضع غيرُ مُوجب وإن كان على التشريك في العامل كقولهم : رُبَّ رجلٍ وأَخِيه، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم، ومررتُ بزيدٍ وعَمْرًا . ومن ذلك كثير.

وهاهنا سؤال مُضَمَّنُه دعوى الإخلال[2]، وهو أن الناظم ذكر في هذا الباب حكم المستغاث، ومايتعلق به في نفسه، ولم يَنص على حكم المستغاث من أجله، وهو ركن من أركان الباب، لأن الاستغاثة تفتقر إلى الكلام في ركنين [لايتم حكم الباب إلا بذكرهما، وهما المستغاث والمستغاث من أجله، فالعالمُ

---

(١) صدره :

يَبْكِيكَ ناءٍ بَعيدُ الدارِ مُغْتَرِبُ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) في الأصل «مضمن معنى الإخلال» وما أثبته من (س، ت).

بأحدهما دون الآخر غيرُ عالم بباب الاستغاثة على الكمال، بل لابد من العلم بأحكام الركنين معا][1] وحينئذٍ يكْمُل .

ولا يضر كون ذلك الكلام في أخصر مايمكن، فالناظم اختصر هذا الباب اختصارا، أفضى به إلى الاقتصار على مالا يستقل به الباب دون ماترَك.

والجواب : أن يقال أولا : إن الكلام في المستغاث من أجله ليس بجزء من الباب يَختص به حكمٌ فيه دون حكمه في غيره، وإنما المستغاث من أجله اسم مجرور باللام المكسورة، على حَدٍّ سائر المجرورات باللام، فلم يكن فيه أمر زائد يَتَكلم عليه هاهنا .

وأيضا : فلا يلزم في الاستغاثة الإتيانُ بالمستغاث من أجله؛ / بل ٢٧٢/٣
يجوز الاقتصارُ على المستغاث دونه، كقول عمر ـ رضي الله عنه ـ ياللّهِ، ويالَلْمسلمين، وقول مهلهل، أنشده سيبويه[2]:

يَالَبَكْرٍ أنْشِــرُوا لى كُلَيْــبًــا

يَـالَبَكْـرٍ أيْـنَ أيْـنَ الـفِــــرارُ؟!

فلم يذكر المستغاث من أجله باللام، وإن كان قد أتى به [لأنه جائز أن يأتى به[3]] على غير وجهٍ واحد، فتقول : يالَزيدٍ ادْفَعْ عَنِّى الأسَد، ويالَزيدٍ خفتُ الأسَد، ويالَزيدٍ قَتَلنى الأسدُ، إلى غير ذلك من العبارات، كما أنه قد يُذكر بلام العلّة. فتقول : يالَزيدٍ للأسدِ، كقول أميَّة بن أبى عائذ، أنشده في الكتاب[4]:

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) تقدم الاستشهاد به في «باب التوكيد».

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢١٦، وديوان الهذليين ٢/١٧٢ ═══

ألاَ يالَقَـــوْمِي لِطَيْفِ الخَــيـــالِ

أرَّقَ، مـــــن نَـــــــازِحٍ ذِي دَلالِ

وأنشد أيضا لقيس بن ذَريح[1]:

تَكَنَّفَنِى الوُشَـــاةُ فـــأزْعَــجَـــونِى

فَـــيَـــــاللَّنَّاسِ للـوَاشِـى المُطَـاعِ

والنحويون إنما ذكروا المستغاث من أجله مع المستغاث إذا أَتَى باللام، لينبِّهوا على اختلافهما.

قال السِّيرافي : حين تَكَلَّم في هذه اللام، وفي أصلها : ثم عَرِض دخولُها في النداء على معنيَيْن مختلفين، فاحتِيج إلى الفصل بينهما فيمن تستغيث به ، وتَستغيث له[2]، فإذا كان كذلك ، وكانت لامُ المستغاث من أجله غيرَ لازمة، وإذا أُتِي بها بقيت على أصلها الاستعمالى من الكسر، لم يُحتج إلى النَصِّ عليهما .

وأيضـا : فإن معنى الكلام يُبَيِّنهما، لأنك إذا قلت : يالَزيدٍ لِلأسدِ، فمعنى الكلام يَستدعى هنا لاَم التعليل، كأنك قلت : أدعو زيداً للأسدِ، أى لأجل الأسد.

= والطيف : مايطيف بالإنسان في نومه من خيال من يهوى. وأرَّق : منع من النوم. ونازح : بعيد، يعني حبيبته. ودلال المرأة : حسن حديثها ومزجها.

(١) الكتاب ٢/٢١٦، والجمل ١٧٩، وابن يعيش ١/١٣١، والعيني ٤/٢٥٩

وينسب كذلك لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

وتكنفني : أحاط بي، والكنف : الجانب والناحية. والوشاة : جمع واشٍ، وهو النمام.

وأزعجوني : أقلقوني . يعني أن الوشاة أفسدوا ما بيني وبين صاحبتي، وهى تطيع هؤلاء الوشاة، وتصدق كلامهم.

(٢) نص السيرافي (المجلد ٣ ـ ص ٥١ ـ ب) هو : «ثم عرض دخولُها في النداء على معنيين مختلفين، فاحتيج إلى الفصل بينهما. والمعنيان المختلفان أنك تدخل اللام على من تستغيث به، وهو منادى كقولك : يالزيد وياللقوم، إذا استغثت بهم فناديتهم، وتدخلها على من تستغيث له إذا دعوتَ قوما إلى إعانته، كقولك : ياللضعيف وياللمظلوم، كأنه قال لمن بحضرته : أدعوكم للضعيف وللمظلوم».

فإن قلت : فمن أين تَتَعيَّن اللامُ دون غيرها من حروف التعليل، فربما يقول القائل : آتِي بالباء أو (فى) ويَبنى على ذلك أن يقال : يالَزيدٍ بالأسدِ، أى بسبب الأسد، وذلك لايقال.؟

فالجواب : أن في كلام الناظم مايشير إلى اللام، وأنها التى تتعيَّن دون غيرها، لأنه قال : «وفي سِوَى ذلك بالكَسْرِ ائْتِيَا» وهذا الشَّطْر لو كانت فائدته أن المعطوف غيرَ المكرَّر معه (يا) تكْسر لامه، ولم يفد غير ذلك، لكان حشوا؛ إذ كان ذلك مفهوما من الشطر الأول، وهو قوله : «إنْ كَرَّرْتَ يَا» لأنه يعطى بمفهوم الشَّرْط أنها لاتُفتح إن لم تكرَّر (يا) فَلمَّا لم يَجْتَزِئ بالمفهوم دون أن يَذكر ذلك نَصًّا، وأتى بأداة الشمول وهى (ما) في قوله: «ومَا سِوَى ذلك» دَلَّ على أن ثَمَّ لامًا أخرى غيرَ لام المعطوف، وماذاك إلاَّ لامُ المستغاث من أجله.

فهذا وجهٌ ثانٍ من الاعتذار، ولا تَسْتَبْعِدْ هذا، فإن لابن مالك في هذا «النظم» إشاراتٍ يَجتَزئ بها عن صريح العبارت، وقد مَرَّ من ذلك أشياء، وسترى أُخَرى فيما يأتى إن شاء الله تعالى. ثم قال :

ولامُ مَا اسْتُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ
وهَكَذَا اسْمُ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

يعنى أن لام المستغاث في أول الاسم تُعاقب الألفَ في آخره، فَتلحق هذه تارةً كما تقدم، وتَلحق هذه أخرى فتقول : يازيدَاهْ، بمعنى : يالَزيدٍ، وأنشد المؤلف في «الشرح»(١):

يايَزِيدًا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ
وغِنًى بَعْدَ فاقَةٍ وهَوَانِ

(١) المغنى ٣٧١، والتصريح ٢/١٨١، والأشموني ٣/١٦٦، والدرر ٢/٢٠
والفاقه : الفقر. والهوان : الذل والصغار.

ولا يجوز أن يُجمع بينهما فيقـــال : يالَزَيْدَاهْ، لأنها كالعوض من اللام، ولا يجـمع بين / العـوض والمعـوَّض منه، كـمـا لا تجـتـمـع هاء ٢٧٣/٣ (الجَحاجحة) مع ياء (الجَحَاجِيح[١]) ولا ألف (يَمَـــانٍ) مع ياء (يَمنِيٍّ) ولاميم (اللهمَّ) مع حرف النداء، وأشباه ذلك كثير[٢].

وهذه الألف هى اللاحقةُ في المندوب، وعلى ذلك الحَدِّ تَلحقه، كما سيأتى إن شاء الله، إلا أنها هنا عِوَض، وهناك غيرُ عِوَض.

وجاء قوله : «عَاقَبَتْ أَلْف» على لغة من يقف على المنصوب بحذف التنوين، فيقول : رأيتُ زَيْدْ[٣]، ومنه[٤]:

* وأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ *

ثم قال : «ومِثْلُه اسْمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلْفِ» ضـمـيـر « مـثْلُه » عـائد على المستغاث، فيريد أن الاسم الذى يُتَعجَّب منه يكون حكمه حكمَ الاسم المستغاث في جميع ماتقدم، فَتلحقه اللامُ مفتوحةً، وإذا عطفتَ عليه مع إعـادة (يا) فـتـحتَ لام المعطوف، وإن لم تُعِدْها كسرتَها، وإذا أردتَ

---

(١) الجحاجحة والجحاجيح : جمع جَحْجاح، وهو السيد الكريم.

(٢) الخصائص ٢/٣٠٢، ٣٠٥ «باب في زيادة الحرف عوضا من حرف آخر».

(٣) هى لغة ربيعة، وانظر : الخصائص ٢/٩٦، ٩٧.

(٤) للأعشى، وصدره :

إلي المرء قَيسٍ أُطِيلُ السُّرَى

من قصيدة له مدح بها قيس بن معد يكرب.

والبيت في ديوانه ١٩، والخصائص ٢/٩٧، وابن يعيش ٩/٧٠، وشرح شواهد الشافية ١٩١، والخزانة ٤/٤٤٥

والعصم ـ بضمتين ـ جمع عصام، وعصام القربة : وكاؤها أو عروتها. يعني عهدا يبلغ به ويعز ويروي «عِصَم» بكسر ففتح، جمع عصمة، وهى السبب والحبل، أي العهد.

الإتيانَ بالمتعجَّب منه أتيتَ بلامه مكسورةً والخلاف الذى في اللام هنالك جارٍ هنا، وتعويضُ الألفِ آخرًا من اللام كذلك.

وبالجملة فجميع تلك الأحكام جاريةٌ هنا، وأعطى ذلك من كلامه النصُّ على المماثلة، فتقول : يالَلْعجبِ، ويالَزيدٍ لِلْعجبِ، ويالَلْعجبِ ويا لَلْماءِ، وياعَجباهُ، ومن ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه[1]:

لَخُطَّابُ لَيْلَى يالَبُرْثُنَ مِنْكُمُ
أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانبِ

ثم قال سيبويه : وقالوا : يالَلْعَجبِ، ويالَلْفَليقة.

يعنى الداهية، كأنهم رَأَوْا أمرًا عجبًا، فقالوا : يالَبُرْثُنَ، أى مثلكُم يُدْعَى للعظائم[2].

قال : وقالوا : يالَلْعَجبِ، ويالَلْماء، لَمَّا رأوا عجبًا، أو رأوا ماءً كثيرا، كأنه يقول : تعالَ يا ماءُ، أو تعالَ ياعَجَبُ، فإنه من أيَّامِك وزَمانك[2].

قال : ومثل ذلك : يَاللَّدوَاهِي، أى تَعَالَيْنَ، فإنه لايُسْتَنكر، لَكُنَّ، لأنه من إبَّانِكُنَّ وأحيانِكُنَّ[3].

---

(١) الكتاب ٢١٧/٢، وابن يعيش ١٣١/١، واللسان (برثن)
والشعر لفرار الأسدي، أو قيس بن الملوح، أو قران الأسدي.
وليلى : امرأته.
وبرثن، قبيله، أوحى من أسد. سليك : هو سليك بن السلكة، أحد عدائى العرب وصعاليكهم
والمقانب : جمع مقنب، وهو الجماعة من الخيل، وكان سليك يسمى «سليك المقانب»
وكانت قبيلة برثن قد داخلوا امرأته، وأفسدوها عليه، فقال هذا متعجبا من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها عليه، وانتزاعها منه أهدى من السليك.

(٢) في الكتاب (٢١٧/٢) «دُعِيَ للعظائم» بصيغة الماضي.

(٣) الكتاب ٢١٧/٢.

ثم حَكى عن الخليل تعويضَ الألف من اللام في الاستغاثة والتعجب معًا[1]، وقال الأعشى[2]:

بَانَتْ لِتَحْزُنَنا عَفَارهْ

ياجَارتَا ماأنتِ جَارَهْ

وقوله : «أُلِفَ» في موضع الصفة للتعجُّب، كأنه يقول : ومثلُه اسمٌ ذو تعجبٍ مألوفٍ في ذلك الاسم، تحرُّزًا من أن يكون غيرَ مألوفٍ في التعجب، وهذا يُتَصوَّر حيث لايَعرف السامع مع ماأراد بذلك النداء، إما بأن يكون المتعجَّب منه نكرة، نحو : يالَرجلٍ، فإن مثل هذا لاتألفه العرب في التعجب كما لا تألفه في الاستغاثة، فلا يجوز ذلك.

وإما بأن يكون معرفةً ولا قرينَة تدل على قصد المستصرِخ، لالفظيةً ولا معنوية وذلك أن ماتقدَّم من أمثلة العرب يَعرف السامعُ منها قصدَ المتكلم.

فالقرينة اللفظية في البيت دليل ، ويا لَلْعجبِ ويا لَلْفَلِيقة ـ كذلك ، لأن العجب لايستغاث إذا وقع واشتهر ، وكذلك ذِكْرُ الداهية كذلك يدل عليها ، وكذلك : يالَلْماءِ، إذا كان الماء الكثير ظاهرًا للعِيَان، أو في معنى ذلك، وهكذا سائرها.

---

(١) نفسه ٢/٢١٧.

(٢) ديوانه ١١١، وابن يعيش ٣/٢٢، والأشموني ٣/١٧، والخزانة ٣/٣٠٨

[وبانت : فارقت. وتحزننا : يكون من : حَزَنه يَحزُنه، وهى لغة قريش، أو من أحزنه يُحزنه، وهى لغة تميم، وقد قرىء بهما. وعفارة : اسم إمرأته. وياجارتا : التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله : ياجارتي، فقلبت الياء ألفا. وجارة الرجل : امرأته التى تجاوره في المنزل.]

وسبق الاستشهاد به في «باب التعجب».

بخلاف ماإذا قلت : يالَصَاحِبنا، وليس ثَمَّ مايدل على أنه متعجَّب منه، فإنه لايقال، كما لاتقول : جاءني إنسانٌ، لأنه لافائدة فيه.

وإذا كان كذلك فلابد من اشتراط كَوْنه معروفا في التعجب منه، وهو / معنى كونه ذا تعجبٍ مألوفٍ، وعلةُ ذلك تُشبه علةَ «المَنْدُوب» التى ٢٧٤/٣ تُذكر في بابه إن شاء الله.

فإن قيل : فقد سقط للناظم هذا الشرطُ من المستغاث، وهو مُفْتَقر إليه كما في التعجب؛ بل التعجب فرعُ الاستغاثة، والمعنى فيهما واحد، فكان حقه أن يُنَبِّه على أنه لايُستغاث إلا معروفٌ، تحرُّزًا من النكرة؛ إذ لايستغاث مَن لايُعرف، فلا يقال : يالَرجلٍ، ولايَاَلإنسانٍ، وكذلك المعرفةُ إذا لم تتعيَّن [فلايقال][1] يالَمَنْ جَاءَني، ويلَ مَنْ قام أبوه، وما أشبه ذلك، وإطلاقُه يَقتضي هذا كلَّه.

فالجواب : إما أن يقال : إن ذلك غير مشتَرط لا في التعجب ولا في غيره إلا في المندوب، لأن النحويين لم يشترطوه هنا، واشترطوا ذلك في المندوب، فلو كان معتبَرًا لَذكَروه، ويُحمل قول الناظم على إطلاقه، وقوله : «أُلِفَ» لايريد به زيادَة معنى.

وإما أن يكون عنده معتبرًا حسبما تقدَّم في التعجب، واتَّكلَ على مايُعطيه مثالُه في قوله : «ياللْمُرْتَضى» والمسألة بعدُ في محل النظر، لم أجد فيها ماأعْتمِد عليه.

وثَمَّ سؤال ثانٍ، وهو أنه شَبَّه المتعجَّب منه بالمستغاث وحَكم له بحكمه، فاقتضى أنه ليس له إلا ذاك، كما ليس للمستغاث إلا ماقال،

---

(١) زيادة تستقيم بها العبارة.

وليس للمستغاث إلا ماقال، وليس كذلك، لجواز خُلُوٍّ ذى التعجب من اللام والألف، فقد تقول : ياطُولَ شَوْقى إلى زيد، وياحُسْنَه، وياعجبًا منه، وما أشبه ذلك، وهو كثير.

والجواب : أن المؤلف جَعل هذا في «التسهيل» من قَبِيل النادر فقال : ورُبَّما استُغْنى عنهما في التعجب(١)، وأنشد على ذلك بيتا فيه(٢):

* فَيَاطُولَ ماشَوْقِى *

وإذا كان نادرا عنده لم يَضِرْه تركُه، والله أعلم.

---

(١) التسهيل : ١٨٤

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة، وهو بتمامه :

أوانسُ يَسلُبْنَ الحليمَ فـــــؤادَه فياطولَ ماشَوْقِى وياحُسْنَ مُجْتَلَى

[شرح التسهيل ـ ورقة ٢٠٤ ـ أ].

{الندبة}

النُّدْبَة : هى الاستِصْراخ بالمفقود ، أو ما أُقيم مُقامة ، على جهة التفجُّع أو التوجُّع ، لا لأن يُجيب .

فإذا قلت : وَازَيْدَاهْ ، وهو مَيِّت ، فأنتَ لم تَقصد بندائه أن يُجيبك ، وإنما قصدُك التصويتُ باسمه تفجُّعا لفقده .

وكذلك إذا كان غيرَ مَفْقُود ، لكن تَنَزَّل منزلتَه كقول عمر - رضى الله عنه - حين أُعلم بجَدْبٍ شديدٍ أصاب قومًا من العرب : وَاعُمَرَاهْ ، واَعُمَراهْ ، وكقول الخَنْساءِ ومَنْ أسَر معها من آل صَخْر ، وهو غائب غيرُ مَرْجُوٍّ الحضورِ : وَاصَخْرَاهْ ، وكقول الشاعر(١) :

فَـــواكَـــبِـــدِي مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِـــبُّنى
ومِنْ عَـــــبَـــــراتٍ مــــــالَهُنَّ فَنَـاءُ

فـهذا كله من المندوب الذى ليس بمَفْقُود ، ولكنه حُكمٍ له بحكم المفقـود ، لاجتماعهما فى بُعْد رَجَائه بالنسبة إلى الأمر المقصود .

وابتَدأ الناظم ببيان الحكم العام للمندوب وغيره ، فقال :

مَـــالِلمُنَادَى اجْـــعَلْ لِمَنْدُوبٍ ومَـــا
نُكِّرَ لم يُنْدَبْ ولا مَـــا أُبْهِـــمَـــا

---

(١) هو مجنون ليلى ، قيس بنو الملوح العامرى ، ديوانه ٤١ ، والتصريح ٢٨١/٢ ، والمساعد ٥٣٤/٢ والعبرات ك جمع عبرة ، وهى الدمعة .

وَيُنْدَبُ المَوْصُـولُ بالذى اشْـتَـهَـرْ

كـبِـئْـرَ زَمْـزَمٍ يَلِىَ وامَنْ حَـفَـرْ

يريد أن ما للمنادى من الأحكام المتقدِّمة يُجعل للمندوب ، يعنى إلا ما يَذكره الآن من الأحكام / المخالفة لحكم المنادى ، وماتقدَّم ذكرهُ من ٢٧٥/٣ الإختصاص بالمندوب ، لأن مايذكره هنا زيادةٌ على مايَشترك فيه المندوبُ مع غيره .

وبيانُ ذلك أنه ذكر فى المنادى أنه إن كان مفردًا معرفة بنُى على الضم إن رُفع بالضم ، وإلاَّ فما كان يُرفع به قبل النداء .

وإن كان مضافًا أو شبيها بالمضاف نُصب .

وإن كان مبنيًا قبل النداء يقدَّر فيه الضمُّ بعده ، وأنَّ ما نُوِّن ضرورةً فيه وجهان ، وأنه لايُجمع بين (يا) والألف واللام ، وكذلك حكمُ التوابع كلِّها ، وحكمُ المضاف إلى ياء المتكلم ، وغيرُ ذلك مما تقدم ، فيَجْرِى هنا .

فإن قلت : كيف يَجْرِى وكثيرُ منه ينافى لَحاق ألف النُّدْبة كالمَبْنى على الضم ، إذ ا لحقته الألفُ بُنِى على خلاف ذلك البناء ، وكذلك المنادى المضاف ، كان المضاف إليه معربًا بالخفض ، فلما جاءت الألف زال ذلك ، فلا يَسْتَتِبُّ ماذكَر ، وقد تقدم له من أحكام المندوب أنه لاينادىَ من الحروف إلا بـ «وا» أو (يا) وأنه لايُحذف معه حرف النداء فقد خالف المنادى من هذه الوجوه ، وقد يمكن وجودُ غيرها؟

فالجواب : أن ماتقدم للمنادى قد استثناه ، فخرج بدليله ، وما عدا ذلك فداخلُ فى المندوب على الجملة ، لأن فى المندوب استعمالين :

أحدهما : ألاَّتزيد فيه على ما تقدَّم في باب النداء من الإختصاص شيئًا ، فتقول : وَازيدُ ، ووَازيدُ الظريفُ ، والظريفَ ، ووَا عبدَ اللهِ العاقلَ ، وما أشبه ذلك .

فهذا هو الذى يجرى بجميع أحكام المنادى ، وقد نَبَّه على هذا الاستعمال فى الباب الذى نحن فيه .

والثانى : أن تَزيد فيه هذه الأحكامَ التى تُذكر هاهنا ، وهى المخالفة لما تقدم ، ولمْ يردِ هو هذا الاستعمالَ بقوله : (ما لِلْمنادَى اجْعَلَ لِمَنْدُبٍ) وهو الأظهر ، على أنه مانع من جَرَيان تلك الأحكام ، إلا أنها تارةً تكون ظاهرة فتقدَّر ، وتارةً تبقى على ظهورها .

ألاترى أنك إذا قلت : وَازَيْدَاهْ ، فالضم مقدَّر فى آخر الاسم ، ولا يقال : إنه مبنىٌ على السكون أو على الألف ، وكذلك : وَاغُلاَمَاهْ ، فى : (ياغُلاَمِ) المضافِ إلى الياء ، والإعرابُ مقدَّرٌ فى آخره ، ولايقل : هو مبنى ، إذلا موُجِب لبنائه وهو مضاف ، كوَا غُلاَمِيَاه ووَاغلامَ زيَداهْ .

نعم ، قد يُحذف من آخره لالتقاء الساكنين ، كما إذا نَدبْت من اسمه (يَحْيَى) فقلت : يايَحْيَاه ، أو من اسمه (غُلاَمِى) فقلت فى أحد الوجهين : وَاغُلاَمَاه .

والمحذوف هاهنا فى حكم الثابت ، كما إذا حذفتَه فى الدَّرج ، نحو قولك : يَحْيى العاقلُ ، وغُلاَمِى الفاصلُ .

وماعدا ذلك فعلى هذه الوجوه يَجْرِى ، فلا تَفُوت فيه أحكامُ المنادى بإطلاق ، حتى التنوينُ الاضطرارى ، ألا ترى إلى قوله[1] :

* وَافَقْعَسًا وأينَ مِنِّى فَقْعَسُ *

ولو قال : (وافَقْعَسُ) لجاز ؛ فما أَتَى به من الإطلاق المتقدم صحيحٌ ، إلا ما استَثْنى هناك ، وذلك أمران .

والذى استَثْنَى هنا من قاعدة ما ينادَى فإنه أخرج من ذلك ثلاثة أنواع .

أحدها : النَّكِرة ، وذلك قوله : (ومانُكِّرَ لم يُنْدَبْ) يعنى أن ما / كان ٢٧٦/٣ قبل النداء نكرة ، وإن كان مقصوداً بالنداء ، لايصح أن يُندب كرجلٍ وامرأةٍ وغلامٍ ، إذا لم تقصد إضافتَه ، فلا تقول : وَارَجُلاَه ، ولا : وَامْرَأَتَاه ، ولا : ياغُلاَمَاه ، ولا ما أشبهه .

والثانى : المُبْهَم ، وذلك قوله : (ولاَ مَا أُبْهِمَا) وأراد بالمبهَم اسمَ الإشارة [والضمير ، لأن أسماء الإشارة][2] ، تسمى مُبْهَمات ، من حيث كانت تقع على كل مشار إليه ، وإنما يَتَعيَّن اسمُ الإشارة بالقَصْد إليه أو بالنعت ، نحو (هذا) فلا يجوز أن تقول : وَاهذا ، وكذلك الضمائر أيضا مُبْهَمات ، من حيث كانت صالحةً لكل مخاطَب ، ولكل متكلِّم ، ولكل غائب ، وأُلزمت التفسير ، فلا بُدَّ لها منه فوَضْعُها على الافتقار إليه ، فهى فى أنفسها ، مع قَطْع النظر عن التفسير ، مبهماتٌ ، كما أن

---

(١) مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والهمع ٣٦/٣ ، والدرر ١٤٨/١ ، ١٥٥ ، والأشمونى ١٦٨/٣ والرجز لرجل من بنى أسد ، وبعده :

* أإبلىَ يأخُذُها كَرَوَّسُ *

وفقعس : حى من أسد . وكرَوّس : اسم رجل كان قد أغار على إبله .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

أسماء الاشارة موضوعة بقَيْد الإشارة إلى المشار إليه ، فإذا قُطع النظر عن ذلك القيد استُبْهِمت ، فلا يجوز أن تقول : ياهُواه ، ولاَ : وَأنتَاه ، ولا ما أشبه ذلك .

والثالث : الموصولُ من الأسماء بصلةٍ لا تعيِّن المقصودَ عند الجمهور وذلك مفهوم قوله : (ويُنْدَبُ المَوصُولُ بالذى اشْتَهَر) يعنى أن الموصول إما أن تكون صلته شهيرةً بين الناس ، وتُميِّزه من غير أَوْلاَ ، فإن كانت كذلك جازت نُدْبَتُه ، كالممثَّل به فى قوله : (كبِئْرَ زَمْزَم يَلِى وَامنْ حَفَر) ، [وترتيبه : وَامنْ حَفَر] (١) ، بئرَ زَمْزَماه وهو مَقُول فى نُدْبة عبِد المطَّلب - جَدَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم - لأنه هو الذى اشْتَهر بحَفْرها واستخراجها ، وقد كانت داثرة ، أُمِر بذلك(فى النوم ، وعُيِّن له موضعُها ، فَفَعل ، فصارت مَعْلَمًا بعد ما كانت قد ذهب أثُرها وعَيْنُها ، فلما اشتهَر بها صار ذلك كالعَلَم له . فوَصل موصولهَ بها فى النُّدْبة (٢) .

ويَجْرِى ذلك المجرَى كلُّ موصول بما شُهِر به ، من قولٍ أو فعل أو صفة .

فإن كانت الصفة مالا يُعَيِّن ولايَشْتَهر فلا يجوز أن يُندب ، فلا تقول : وَامَنْ فى الدَّاراَه ، ولا وَامَنْ ذَهَبَاه ولا ما أشبه ذلك ،وهو مفهوم ماشْتُرِط .

والعلةُ فى منع نُدْبة هذه الأنواع الثلاثة واحدة ، وهى أن الندبة حُزْنٌ ونَوْحٌ وعدمُ تصبُّر على فائتٍ لاعوَضَ عنه عند النَّدبِ ، من فَضْلٍ أو شجاعةٍ ، أو كَرَمٍ أو قيامٍ بأمر لايقوم بمثله غيرُ صاحبه المفقود .

وإظهارُ البكاء والجزَع ضعفٌ مِمَّنْ يَظهر ذلك منه ، لأنه شأن النساء ، ولذلك قال الأخفش : النُّدْبة لاتعرفها العرب ، أولا يعرفها أكثرُ العرب ، وإنما

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

(٢) في (ت) «فى النداء» .

هى من كلام النساء ،أى إن التصبُّر والتعزِّى يُغنيان عنها ، والرجالُ بذلك أَوْلَى من النساء ، فهم محتاجون إلى تعظيم الذى حَزِنُوا له، والإتيانِ بأَشْهر أسمائه ، وأحمدِ خصاله ، ليكون عذرًا لهم فيما أظهروا من الحزن والجَزَع ، فلاَ يَحْسُن أن يأتوا فيها من اللفظ بما لايُعرف .

فإذا ثبت هذا فجملةُ مايجوز نُدْبته من الأسماء : ماكان عَلَمًا ، كزيدٍ وعمروٍ ، وعبدِ المَلِك ، ورجلُ سميتَه بمعطوف ومعطوف عليه ، أو كان فى جملة ذلك الاسم مَايَدُلُّ على فضيلة وشرف ، كمَنْ حَفَر بئر / ٢٧٧ / ٣ زَمْزَم ، وأميرِ المؤمنين ، وما كان نحو هَذا ، وهو الذى يتخلَّص بعد إخراج الأنواع الثلاثة التى أخَرج الناظمُ عن حكم النُّدبة .

وظهر بذلك موافقتُه فى هذه الجملة للبصريين ، وذهب الكوفيون إلى نفى اشتراط التعريف ، فأجازوا نُدْبة النكرة مطلقًا[(١)] .

وأشار ابن خروف إلى تفضيل ، وهو أن النكرة إن ظهر بنُدْبتها عُذْرُ جازَ ، وإلاَّ فَلاَ ، كما فى الموصول .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الناظم القياسُ والسماع .

أما القياس فما تَقدَّم ، وأيضًا فقال سيبويه : ولو قلتَ هذا - يعنى ماكان مِثْلَ : يامَنْ فى الدَّارَاهْ ، أو يارَجُلاَهْ - لقلتَ : وَامَنْ لايَعْنِينى أَمْرُهُوهْ[(٢)] . قال فإن كان ذا تُرِك ، لأنه لا يُعْذَر بأن يُتَفَجَّع عليه ، فهو لا يُعْذَر بأن يَتَفَجَّع ويُبْهِم[(٣)] .

وعلى ماقال سيبويه من بيان العُذْر فى التَّفَجُّع دارت الندبة .

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٣٦٢ (المسألة الحادية والخمسون) .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٨ .

(٣) نفسه ٢/٢٢٨ .

وأما مَنْ فَصَّل الأمر فيقول : قد يُوجد فى النكرة ما يكون فيه عُذْر .

وقد حَكى الجَرْمى عن بعضهم : يارجلاً حَمَانَاه .

قال ابن خروف : لأن فيه عذرًا ، وإذا كان كذلك، مع أنه نكرة ، فلا ينبغى أن تُمنع ندبة النكرة علي الإطلاق ، وعليه قد يقال : وَارجلاً أَطْعَمْنَاهْ ، ويارجلاً يُكْرِمُ الضِّيفَانَاه ، ونحو هذا .

فإن قيل : هذا من المندوب الموصوف ، وليس للناظم نصٌ فى أن علامة الندبة تلحقه ، فرأى سيبويه ألاَّتَلْحق الصفات[1] .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن مذهب الناظم غير متعيَّن الرجوعِ لمذهب سيبويه ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثانى : على فَرْض المنع من ذلك لايَمتنع أصلُ الندبة من النكرة ؛ بل يجوز ، ويكتفى بدخلو (وَامَنْ) أولَ الاسم ، كما يكُتفى بذلك إذا قلت : وَازيدُ الظريفُ.

فعلى كل تقديرٍ يصحُّ أن تُندب النكرة ، إمَّا بالاقتصار على (وَا) وإما بها مع الألف فى آخر الصفة .

وعلى أن ابن خروف قال فى هذا المثال : إنه ليس مثلَ الصفة التى أجاز يونس[2] ، وماقاله صحيح ، بدليل نصب (الرجل) وعدم بنائه ؛ إذ صار مثْل ماتقدَّم فى قوله[3] :

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٥ .

(٢) قال سيبويه (٢/٢٢٦) : «وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيدُ الظَّرِيفاهْ ، وَاجُمْجُمَتَىَّ الشامِيَّتَيْنَاهْ» .

(٣) سبق الاستشهاد به «باب النداء» وعجزه :

* فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرقْرقُ *

* أَدَارًا بجُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً *

أيضا ، فقد تُندب النكرة من غير وصف ، ويظهر العُذْر كقولك : وَاعلِمَاه ، واكَرِيماهْ ، وَاصلِحَاهْ ، وَآمِيَراهْ ، وَاسَيِّدَاهْ ، من غير قصد إضافة . ٢٧٨/٣

فهذا وماكان مثلَه لايمتنع ، لظهور العُذْر به ظهورًا بَيِّنًا ، فالوجهُ التفصيلُ ، هذا مايُحتج به لهذا القول .

والناظم لم يُفَصِّل ، لأن عمدته السماع ، ولا سماعَ فى المسألة يُعْتَدُّ به ، والتعليلُ إنما يَنْهض[2] ، من ورائه . هذا كله فى النكرة .

وأما الموصولُ . فالذى ذَهب إليه الناظمُ فيه رأى سيبويه .

وحَكى ابن الأنبارى فى «الإنصاف» الجوازَ مطلقا عن الكوفيين ، والمنعَ مطلقا / عن البصريين[3] ، فيظهر أن مذهب التفصيل ثالث ، ولا أَتَحقَّق صحةَ هذا النقل عن البصريين ، فإن سيبويه هو رأسُهم .

وقد قال حين بَيَّن [أن] النكرة واسم الإشارة : لايُنْدَبان وكذلك : وَامَنْ فى الدَّارَاهْ فى القُبْح[4] .

قال : وزَعم - يعنى الخليل - أنه لايَسْتقبح (وَامَنْ حَفَرَ بئَر زَمْزَمَاهْ) لأن هذا معروف بعينه[4] .

---

(١) فى الأصل «إنما يظهر» وما أثبته من (س ، ت) .

(٢) الإنصاف : ٣٦٢ (المسألة الحادية والخمسون) .

(٣) الكتاب ٢٢٨/٢ ، وما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى الأصول .

(٤) الكتاب ٢٢٨/٢ .

قال : وكأنَّ التبيينَ فى الندبة عذرُ للتفجُّع ، فعلى هذا جرت الندبةُ فى كلام العرب ، هذا ما قال[1] .

ولايَظهر منه المنعُ ولا وقوفُ الجواز على السماع ، ولم أر من الشُّرَّاح من وَقَفه على السماع ، فانظر فى نَقْل ابن الأنبارى .

ووجه التفصيل ظاهر مما تقدَّم فى تفصيل ابن خروف فى النكرة وقوله : (بالَّذِي اسْتَهَرْ) يريد اشتهَر به ، فحذَف الضمير المجرور لتكرُّر الجار مع الموصول ، وهو قليل ، لكن الناظم أجازه مطلقا من غير شرط سوى تكرُّر الحرف الجارّ .

ومُنْتَهَى المَنْدوُبِ صِلْهُ بالألِفْ
مَتْلُوَّهَا إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ
كذاك تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ
من صِلَةٍ أو غيرِها نِلْتَ الأمَلْ
والشَّكْلَ حَتْماً أوْلِهِ مُجَانِسَا
إنْ يكُنِ الْفَتْحُ بوَهْمٍ لابِسَا

مُنْتَهى الاسم آخرهُ ، يعنى أن آخر الاسم المندوب يوُصل بالألف فى النُّدبة ، فقال : وَازَيْدَاهْ وَاغلامَ زَيْدَاهْ ، وما أشبه ذلك ، وهو ظاهر على الجملة ، إلا أن المنْتَهى يختلف الأمر فيه ، وكله داخل تحت عموم لفظه ، فيشمل أنواعا من المندوبات :

أحدها : المفردُ ، وهوبيِّن ، نحو : وَازيدَاهْ ، وقول جَرير يرثى عمر بن عبد العزيز ـ رضى الله تعالى عنه ـ[2] :

---

(1) المرجع السابق ٢٢٨/٢ .

(2) سبق الاستشهاد بالبيت فى «باب النداء» ، انظر ص ٢٣٨ .

حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرتَ لَهُ

وقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرا

والثانى : المضافُ ، كان عَلَمًا كعبد المَلِك ، وامْرِئ القَيْس ، أو كُنْيةً كأبى عَمْرو ، أو غيرَ ذلك كغلام زيدٍ ، وصاحب الأميرِ ، فآخرُ الاسم فى الجميع هو آخر المضاف إليه .

أما فى العَلَم فظاهر ، فتقول : وَاعبدَ المَلِكَاهْ ، وامْرأ القَيْسَاهْ ، ونحو ذلك.

وأما فى غير العلَم : فلأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقعَ تنوين المضاف ، فتقول : واغلامَ زَيْدَاهْ ، وأمير المُؤْمنينَاهْ .

والثالث : الاسمُ المَمْطُول مسمًّى به ، فإنه بمنزلة الصلة والموصول ، وبمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فى إن ماتَعلَّق به صار معه كالشئ الواحد ، ولذلك يُعرب فى النداء كإعراب المضاف ، فتقول : وَاحَامِيًا الذِّمَاراهْ ، وَامُطْعِمًا الضِّيفَاناهْ ، وَامفْضِلاً على الفَقِيَراهْ، وما أشبه ذلك .

أما إذا لم يكن مسمًّى به فلا يقع هنا ، لأنه نكرة قبل النداء ، ولا ينادَى وفيه الألف واللام ، وكذلك المعطوفُ والمعطوف عليه نحو : وَازيداً واعُمَراهْ ، وَاثلاثًا وثَلاثينَاهْ .

وقد مَثَّل المؤلف فى «الشرح»[1] بقوله : وَاضَرُوبًا رءوسَ الأعداء ، وَاثَلاثًا وثلاثين ، وبلَحاق الألف ، ولم يقَيده بالعلميَّة ، وكذلك الأُبَّذى[2] / ٢٧٩ / ٣
فى «شَرحْ الجُزُلِيَّة» أجاز نُدْبة المَمْطول من غير تقييد ، فانظر فى ذلك .

---

(١) شرح التسهيل [ورقة ٢٠٤ – ب] .

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد بن عبدالرحيم الخشنى الأبذى ، وسبقت ترجمته .

والرابع المثنى والمجموع ، نحو : زَيْدان وزَيْدُونَ وهِنْدات ، فتقول : وَازَيْدانَاهْ ، وَازيدُونَاهْ ، وَهِنْداتَاهْ ، وهذا داخل تحت المفرد .

والخامس : الموصول ، وآخره آخِر الصلة ، لأن الموصول لايَتِمُّ اسمًا مُخْبَرا عنه إلا بصلته ، نحو : مَنْ أكْرَمنا ، ومَنْ حَفَر بئر زَمْزَم ، فتقول : وَامَنْ أكْرَمَنَاهْ ، وَامَنْ حَفَر بئر زَمْزَمَاه .

والسادس : المركَّب ، اخرهُ آخرُ الكلام ، وهو ثلاثة أقسام :

مُرَكَّب تركيبَ مَزْج ، نحو مَعدِ يكَرب ، بلالآبَاذ ، فتقول : وَامَعْدِ يكَرِبَاهْ وابلالآبَاذَاهْ .

ومُرَكَّب تركيبَ إسناد ، نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا ، فتقول : وَاتَأَبَّطَ شَرَّاهْ .

ومُرَكَّب من معطوف ومعطوف عليه ، وقد تقدم.

وهذا كله ظاهرُ الدخول تحت قوله : (ومُنْتَهَى المَنْدوبِ صِلْه بالألِفَ) لأن المنتَهَى فى ذلك كله ظاهرُ إما حقيقةً وإما حكما ، وأشعر بذلك أيضًا قولُهُ : (كذاكَ تَنْوِينُ الذى به كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها) .

وبقى قسم سابع يحتمل الدخول ، وهو الموصوفُ بصفته ، أو عدمَ الدخول لأن الصفة من حيث هى بيانٌ لموصوفها كالشئ الواحد معه ، فتُشْبه المضافَ والمضاف إليه ، والصلةَ والموصولَ ، فكما تَلحق آخرَ المضاف إليه وآخر الصلة ، كذلك تلحق آخرَ الصفة ، ويُرَجحٌ ذلك أن الصفة قد جَرت مَجرى الموصوف فى قولهم : هذا زيدُ بنُ عمرو ، فلمُ يلحقوا الموصوف تنوينًا ، توهمًا أنه وَسَطُ الاسم .

وفى قولهم : لارجلَ ظريفَ لك ، فبنُيت الصفةُ مع الموصوف كما ترى اعتباراً بأنها كجزء منه . وجاء بعض الموصوفات ملازماً له الصفةُ مثل : يا أيُّها الرجلُ ، والجَمَّاءُ الغفيرُ ، فإذا جرت الصفة مَجرى الموصوف ، أو مجرى جزء الموصوف فى هذه المواضع- جرت مَجراه فى النُّدْبة ؛ إذ الصفةُ من الموصوف فى المعنى ، ولأن التفجُّع والتوجُّع والتأسُّف قد تقع على صفات المندوب ، كما تقع على ذاته ، فلا يَمتنع أن تَلحقها العلامة ، وقد جاء ذلك عن العرب ، فقال بعضهم : وَاجُمْجُمَتَىَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ ، وهما القَدَحان .

وقال الشاعر (١) :

ألاَ يَا عَمْرُو وَعَمْرَاهْ
وعَمْرَو بنَ الزُّبَيْرَاهْ

فَلحِقت كما ترى صفَة المندوب ، وتوكيدَ المندوب ، وفى المضاف إليه نعتُ المعطوفِ على المندوب ، وهذا رأيه فى «التسهيل»(٢) ، وهو رأى يونس والكوفيين ، وللصفة أيضا نظرٌ آخر من حيث إنها ليست مثلَ المضاف إليه ، ولا مثلَ الصلة ، ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع جزءٍ يُحذف له من المضاف ، وهو التنوين ، فيقوم مَقامه بخلاف الصفة ، وكذلك الصلةُ هى من الموصول كالجزء ، بحيث لايجوز السكوتُ عنها ، بخلاف الصفة فإنك بالخيار فى الإتيان بها وعدمه ، وهذا كافٍ فى صحة الانفصال حكْمًا .

---

(١) الأشمونى ١٧١/٣ ، والمساعد ٥٣٨/٢ ، والعينى ٢٧٣/٤ .
(٢) ص : ١٨٥ .

وأيضًا ، إن ظَهر لاتصالها بموصوفها وجهٌ فى : هذا زيدُ بن عمروٍ ، / وما ذُكر ، فقد ظَهر وجهُ انفصالها[1] منه فى :يازيدُ الطويلُ ، فتُعْرِب الصفة وتَبْنى الموصوف ، وتشبيهُ صفةِ المندوب بصفة المنادى أَوْلَى ، من جهة ما اجتمعا فيه من النداء ، من تشبيهها بما ليس من بابها ، وما ذُكر من السماع فنادرٌ لايُعَتَدُّ به فى القياس ، وهذا رأىُ الخليل وتلميذه[2] . وقد بسَط الفارسىُّ فى «التذكره» الاحتجاجَ للمذهبين فطالعه هنالك . ٢٨٠/٣

فإن كان الناظم ذهب هنا مذهبَه فى «التسهيل»[3] ، فقد تبين وجههُ ، وإن كان مذهبه الرأى الآخر ، فقد ظهرت حجتُه ، والله أعلم .

وهنا مسائل :

إحداها : أنه ظهر من الناظم أن هذه الألف أصلية ، ليست هى الألفَ المنقلبةَ عن التنوين ، ولايُعَوَّض منها .

ونقل بعضهم عن بعض الكوفيين أنها ألف الندبة ، ولكن يُعَوَّض منها التنوينُ فى الوصل ، فيقولون : يازيدًا وعَمرًا إذا وصلوا ، ويستدلون بقول الشاعر[4] :

* وَافَقْعسًا وأيْنَ منِّى فَقْعَسُ *

وهذا شاذٌ ، مع أنه مما نُوِّن فى الضرورة ، فنصب كقول الآخر[5] :

* ياعَدِ يًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأوَاقِى *

(١) فى الإصل و (ت) «وجه اتصالها» وما أثبته من ·س) هو الصواب .

(٢) الكتاب ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) ص ١٨٥ .

(٤) سبق الاستشهاد بالرجز فى الباب نفسه ، وفى «باب النداء» أيضا .

(٥) هو عدىُّ بن ربيعة (مهلهل) وسبق الاستشهاد به فى «باب النداء» وصدره :

* ضَرَبَتْ صَدْرَها إلىَّ وقالت *

والثانية أن قوله : (صِلْهُ بالألِفْ) فجَعل مَدَّة النُّدْبة ألفا ، ولم يقل : بالواو والياء ، فإن الجميع مَدَّاتٌ تَلحق آخر المندوب ، إيذانًا بأنها الأصل فى الباب ، لأن الأصل فيها المدَّةُ المجهولة التى تكون بحسب ماقبلها ، كما يَظهر من بعض النحويين والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : أن الغرض مَدُّ الصوت والإبعادُ فيه ، للمعنى المراد من النُّدْبة والألف فى ذلك أَمَدُّ صوتًا من غيرها . قاله ابن جِنّى[1] .

والثانى ، أن الحركات اللازمةَ معها وغيرَ اللازمة على سواء ، إذا لم يكن لَبْس فلا تُعتبران معها ، فتقول واغلامَ زَيْداه ، ولاتعتبر الكسرة ، وكذلك إذا سَمَّيتَ بـ (قام زيدُ) أو بـ (رأيت زيدًا) لاتَعتبر الضمة ولا الفتحةَ ؛ بل تقول : وَاقامَ زَيْدَاهْ وارأيتُ زَيْداهْ .

وكذلك حركاتُ البناء فتقول فى (يازيُد) المبنى : يازيدَاهْ وفى (رَقَاشِ) يارَقَاشَاهْ ، وما أشبه ذلك . ولو كانت مَدَّةً مطلقة لكانت تَجْرِى مع الحركات بإطلاق ، كما تجرى مَدَّةُ الإنكار والتذكُّر[2] ، وغيرهُما من المَدَّات ، وهى نحوٌ من عشرة ، ذكرها ابن خروف .

وأيضا ، فلو كانت مَدَّةً تَصير إلى الواو والياء كان ثَمَّ لَبْس أولا ولم يفعلوا ذلك ؛ بل التزموا الألف وحذفوا لها التنوين وياء المتكلم ، ولم يَصيروا إلى غيرها إلا عند خوف اللَّبس ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثالثة : أنه لما أطلق القولَ فى إلحاق الألف دَلَّ على أنه لم يَعتبر ما اعتبره فى «التسهيل» من استثنائه ما آخرُ ألفُ وهاء ، فإنه قال : ويستغنى

---

(١) الخصائص ١٢٧/٣ ، ١٥٥ .

(٢) انظر فى مده الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ ، ٥١ ، وشرح الكافية ٤٠٩/٢ ، وفى مدة التذكر : ابن يعيش ٥٢/٩ ، وشرح الكافية ٤١١/٢ .

عنها – يعنى الهاء – وعن الألف فيما آخره ألفُ وهاء[1] ، فلا يقال عنده فى (عَبْد اللّهِ) : ياعَبْدَ اللّهَاهْ ، ولا فى (جَهْجَاه)[2] : ياجَهْجَاهَاهْ ، ولا فى (أوَّاه)[3] ، مسمًّى به : ياأوَّاهَاهْ . وعَلَّل ذلك بالثقل الذى فيه .

وهذاَ يَحتاج إلى توقيف وظاهرُ / النحويين الإطلاقُ كما هنا ، فلا ٢٨١/٣ يُدَّعى استثناؤه إلابدليل ، والاستثقال هنا ضعيفُ الاعتبار ، ولو لاعتُبر فيما كثرت حروفُه كَفَرَزْدَق ، أو فيما آخره هاءكمَهْمَهٍ[4] ، مسمًّى به ، فكان يمتنع : وَافَرزْدَقَاهْ وَامَهْمَهَاهْ ، وما أشبه ذلك . أو يقال : لما كان مثلُ هذا المستثنَى نادرَ الاستعمال عامله معاملة النوادر .

ثم قال : (مَتْلُوَّهَا إن كان مِثْلهاَ حُذِفْ) أخذ يذكر هنا ما يَعرض للاسم عند إلحاقها، ويعَرض لها إذا لَحِقت هى أيضا بالنسبة إلى آخر الاسم ، وبالنسبة إلى وصلها أو الوقف عليها ، فذكَر هنا ، مما يُحذف لها ، الإلفَ والتنوين ، وفى آخر الفصل ذكَر حذفَ الياء فى نحو : غلامِى ، ولم يَذكر غير ذلك ، فدَلَّ على أنه لايُحذف عنده من آخر المندوب غيرُ ذلك ، وبذلك ظهرت مخالفتُه للكوفيِّين فى حذفهم همزةَ التأنيث ، فيقولون : يازَكَرِيَّاه ، وفى رجلٍ اسمه (حَمْراء) ياحَمْراه ، وهذا لادليل عليه ، فلا سبيل إلى القول به .

---

(١) التسهيل : ١٨٥ .

(٢) يقال : جَهْجه بالأبل والسبع وغيره ، إذا صاح به ليكف ، وتَجَهجَهْ عنى ، أى انْتَهِ . والجهَجْاَه كأنه مركب من هذا .

(٣) الأوَّاه : الكثير التأوه والدعاء .

(٤) المَهْمَه : المفازة البعيدة ، والبلد القفز .

أما الألف فإنها تُحذف كما ذكَر ، فتقول فى (موسى) : واموُسَاهْ ، وفى (يَحْيى) : يا يَحْيَاه ، وفى (مُثَنَّى) : يامُثَنَّاهْ ، وكذلك الألف فى (ضَرَبَها) مسمًّى به ، تقول : واضَرَبَهاهْ ، وفى (ضَرَبَكُما) : واضَرَبكُمَاهْ . وكذلك الألف المبدَلة من ياء المتكلم عند من يقول : ياغُلاَمَا ، فتقول : وَاغُلاَمَاهْ ، فتَحذف الألفَ وتأتى بألف النَّدبْة .

فقوله : (مَتْلُوَّهَا) الضمير فيه عائد على «الألف» فى قوله : (صِلْهُ بالألِف) و (مَتْلُوُّها) هو السابق عليها الذى يجاورها من حروف الأسم ، وذلك الحرف لأخير .

وقوله : (إنْ كَانَ مِثْلَها حُذِفَ) يريد : إن كان ذلك المتلوُّ ألفًا مثلَ الألف اللاحقة حُذف ، وإنما حذفت ألفُ الاسم دون اللاحقة ، لأنك لما أتيتَ بها اجتمع ساكنان وهما الألفان ، فلا بد من حذف إحداهما لأن الألف لاتقبل الحركة ، فتحرِّك إحداهما ، وإذا وجب حذف إحداهما ، فلو حذفتَ ألف النُّدْبة لزم من ذلك نقضُ الغرض فلم يَبْق إلا حُذف آخر الاسم .

وأيضا ، فإن ألف النُّدْبة سِيقت لمعنًى يُقصد فيها ، وألفُ الاسم لم يُؤْت بها لمعنًى بخصوصه على الجملة ، فإذا حُذفت بقى دليلُ عليها وهو ما بقى من الكلمة ، وإذا حُذفت ألفُ النُّدْبة لم يكن منها خَلَفُ ، واخْتَلَّ ماجِئ بها لأجله ، فلم يكنْ بُدٌّ من حذف الألف السابقة .

وأيضا ، فإن إلحاق ألف النُّدْبة حكمُ طارئ على الكلمة والقاعدةُ أن الحكم للطارئ ، ولو فرضتَ الأولى لمعنًى لكان إيثارُ الطارئ أَوْلَى .

فإن قلت : هَلاَ قَلَبوها ياءً أو واوًا ، فحرَّكوها كما فعلوا فى التثنية وجمع المونث السالم ، وهو أوْلَى من الحذف ، لأنه رَدٌّ إلى الأصل ؟

فالجواب أن التثنية لابد من الإتيان بعلامتها ، فالضرورة داعية إلى تغيير اللفظ لأجلها ، بخلاف علامة النُّدْبة ، فإنك فى إلحاقها وعدمِ إلحاقها بالخيار ، / فلمَ تَدْعُ ضرورةٌ إلى تغيير اللفظ ، بل صارت الألف ٢٨٢/٣
تسقط كما سقطت فى قولك المُثَنَّى الظَّرِيفُ .

وأيضا ، لو حُذفت من المُثَنَّى أو المجموع لالتبس بالمفرد إذا قلت : موُسَانِ أو حُبْلَات ، بخلاف النُّدْبة .

وأما التنوين : فيُحذف أيضا من آخر الأسم وذلك قوله : (كَذاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَل ... مِنْ صِلَةٍ أو غَيْرِهِا) يعنى أن التنوين اللاحق فى آخر تكملة الاسم كانت تلك التكملةُ صلةَ الموصولٍ أوغيرَ ذلك ، من مَمْطول ، أو مُرَكَّب ، أو مضاف ومضاف إليه ، أو معطوف ومعطوف عليه – لابد من حذفه أيضا عند لحاق ألف النُّدْبة ، فتقول : وَامَنْ أَكْرَمَ زَيْدَاهْ ، وامَنْ ضَرَبَهُ عَمْراهْ ، أوَ تأبَّطَ شَرَّاهْ ، وازَيْدًا وعَمْراهْ ، واغلاَم زيْدَاهْ . وهذا رأى البصريين .

وأجاز الكوفيون إثبات التنوين (التابع لحركة الإعراب ، فيقولون : واغلاَم زَيدِنِيْه أو زَيْدَنَاهْ ـ بتحريك التنوين)[1] بالكسر أو الفتح . وذلك غير موجود فى الكلام ، فلا يعوَّل عليه .

وإنما حُذف التنوين معها ، وإن كان الأصلُ أن يَثْبت ويحرَّك لالتقاء الساكنين ، لأن ألف النُّدْبة ليست بمنفصلة من المندوب ، ولا فى تقدير الانفصال ، وإنما يَثْبت التنوينُ إذا كان الساكن منفصلا أوفى تقدير الانفصال ألاترى أنك تقول : زَيْدُونِ العاقلُ ، فتُثْبته محرَّكا لأن

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

الساكن منفصل . وكذلك : أزيدُ نيَهْ (فى مَدَّة الإنكار[1] ، يَثْبت التنوين ، لأن علامة الإنكار فى تقدير الانفصال . فإن قلت : كيف تفرّق بين المدَّتيْنِ وهما على حَدٍّ واحد ، لأنهما أتيا بهما لمدٍّ عَرض آخر الاسم ، فإما أن يكونا عندك فى تقدير الانفصال فيجئ منه قول الكوفيين ، وإما أن يكون معا متصلين فيحذف التنوين فى أزيدُنيَهْ)[2] ، وهو خلاف الإجماع . وأما التفرقة فلا يظهر لها وجه ، فكان تحكُّما ؟

فالجواب : أن التفرقة بينهما قد ظهرت فى استعمال العرب . كما تقرَّر ، فلو كانا معا على حدٍّ واحد فى الاتصال أو الانفصال لم يُفرقوا بينهما ، فاستَدْلَلْنا بتَفْرقتها على أن الحكم عندها كما قال البصريون ، وهذا من باب «الاستدلال بالأثَر على المؤثِّر»ولذلك قالت العرب : أزيدُانيَهْ ، ففصلت بـ (إن) حقيقة .

ووجه التفرقة من جهة المعنى . أن فى الإنكار شيئًا من الحكاية ، لأنه جارٍ مَجرى الاستثْبات ، ولذلك جاء بهمزة الاستفهام بحركة الإعراب المتقدمة فى الكلام المُنْكَر ، ولابد إذْ أتيتَ ، وحافظتَ عليها ، وجعلتَ المَدَّة تابعة لها ، أن تحافظ على تَمام الاسم ، ومن تمامه التنوين ، كما حافظتَ على ذلك فى الحكاية ، بخلاف النُّدْبة ، فإن القصد مجردُ مَدَّ الصوت ، وعلى ذلك بنُى الكلام لا على حكايته ، فكانت المَدَّة مبنيًا عليها قَصْدا ، فلم يكن بُدٌّ من البناء عليها حُكما ، والتنوين لايلحق وَسْط الاسم ، فتعيَّن حذفه والله أعلم . وسيَذكر حذَف الياء بعد .

---

(١) انظر فى مدة الإنكار : ابن يعيش ٩/٥٠ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت) .

وقوله : (نِلْتَ الأَمَلَ) دعاءٌ للمخاطب ، كَمَّلَ به البيت ، وهذا النوع ، من التكميل الذى لايفيد معنى ، قليلٌ جدا فى هذا النظم .

ثم قال : (والشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِساً) إلى آخره ، يعنى بالشَّكل الحركة . والحَتْمُ : اللازمُ ، وأراد الحركة اللازمة التى هى حركة بناء .

و «لازمًا» حالٌ من هاء «أَوْلِه» أو من «الشَّكْل» . وتقدير الكلام : أَوْلِ الشَّكْل مُجَانِسًا من الحروف حالةَ كَوْنه لازما .

ومعنى «أَوْلِه» اجْعَلْه يَلِيه . والمجانِس هو / المشاكِل ، وهو هنا ٢٨٣
حرف المَدّ الذى يَتبع الحركة إذا مُطِلت ، كالألف للفتحة ، والواو للضمة ، والياء للكسرة ، فإذا مُطِلت الفتحةُ صارت ألفًا ، أو الضمةُ صارت واوًا ، أو الكسرة صارت ياءً ، كما قال الشاعر[1] :

* أَعُوذُ باللَّهِ من العَقْرَابِ *

وقال[2] :

* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ *

---

(١) المغنى ٣٧٢ ، والتاج (عقرب) وبعده :

* الشائلاتِ عُقَدَ الأذنابِ *

(١) الإنصاف ٢٤ ، والهمع ٣٣٣/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩/١ ، والخزانة ١٢١/١ ، والدرر ١٠٧/٢ ، واللسان (شرى)

وهو عجز بيت من بيتين هما بتمامهما :

الله يعلَـــم أنَّا فـــى تلفُّتنـا ... يومَ الفراقِ إلى أحبابنـا صُـورُ

وأننى حيثما يَثْنى الهوى بَصَرِى ... مِـن حَيْثُما سلكوا أدنـــوفأنظـــورُ

يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه فى التفاته إلى الجهه التى يسكنونها .

وقال [1] :

* نَفْىَ الدَّراَهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ *

[فإذا][2] ، كانت الحركة مع حرف المَدَّ هكذا سُمُّيت مُجانسة لها .

ويريد أن آخــر المندوب إمــا أن يكون سـاكنا أو مـتـحـركـا ، فـإن كـان ساكنا ألحقتَ الألف ، فَتَّحرك ذلك السـاكنُ بالفتح لضـــرورة لألـــف وذلك إذا كان يَقبل الحركة ، كالقاضِي والداعِي إذا ندبتَه فقلت : ياقاضِياهْ ، مالم يكن تنوينا أو ياءَ المتكلم ، فـــإن التنوين - كــمــا قـــال - يحـذف ، وياءُ المتكلم سيأتـــى ذكرها أن شاءالله . فإن لم يَقبل الحركة فلا بد من حذفه كالألف ، وقد تقدم .

فإن كان متحركا فإما أن تكون الحركة إعرابية أو بِنَائِيَّة ، فإن كانت إعرابية ألحقت الألف ولم تعتبرها ، وذلك داخل تحت قوله : (ومُنْتَهى المَنْدوبِ صِلْهُ بالألِفْ) وقد تقدم مايَظهر منه عدمُ اعتبار حركة الإعراب .

وإن كانت بِنَائِيَّة فإما أن يكون إلحاق الألف للاسم يُوقع فى المندوب لَبْسًا أوْلاَ ، وذلك بأن يُعَوَّض من تلك الحركة الفتحةُ لأجل الألف . فإن لم يُوقِع لَبْسا

---

(١) هو الفرزدق ، وصدره :

* تَنْفِي يَداها الحَصَى فى كُلُّ هَاجِرة *

ديوانه ٥٧٠ ، وسيبويه ١/٢٨ ، والمقتضب ٢/٢٥٨ ، والخصائص ٢/٣١٥ ، والمحتسب ١/٦٩ ، ٢٥٨ ، ٢/٧٢ ، وابن الشـــجـــرى ١/١٤٢ ، ٢٢١ ، ٢/٩٣ ، ١٩٧ ، وابن يعـــيش ٦/١٠٦ ، والإنصاف ٢٧ ، ٢١ ، والتصريح ٢/٣٧٠ ، والأشموني ٢/٢٨٩ ، والخزانة ٤/٤٢٦ ، والعينى ٣/٥٢١ ، ٤/٥٨٦ وتنفى : ترد تثير . والضمير يعود على ناقة الفرزدق . والهاجرة : وقت اشتداد الحرفي الظهيرة . ونفى الدراهم :إثارتها للانتقاء. والتنقاد : مصدر بمعنى النقد ، وهو التمييز بين جيد الدراهم والدنانير ورديئها . يصف سرعة سير ناقته فى الهواجر ، فيداها لشدة وقعها فى الحصى تنفيان فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها الصير فى . وخص الهاجرة لصعوبة السير فيها .

(٢) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

فحكمها حكم حركة الإعراب فى عدم اعتبارها ، فتقول : يازيدُ يازيداهْ ، ولاتقول : يازَيْدُوه ، كما تقول : أعَمْرُوهْ فى الإنكار ، لأن الألف هى الأصل كما تقدم فإذا قُدِر على إلحاقها وفتح ماقبلها من غير معارِض لم يُعدل عنه ، وكذلك تقول في (رَقَاشِ وحَذَامِ) : وارقَاشَاهْ واحَذَامَاهْ ، ولاتقول : واحذَامِيَهْ ، ولايارَقَاشِيَهْ ، لعدم اللَّبس . وأجاز ذلك الكوفيون ، أعنى فى الكسرة . وماقالوه لم يُسمع من كلامهم ، فلاتُسْمَعُ دعواهم ، وهذا حكم المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من قال فى (النداء) : ياغلام ـ بالكسر ـ أو ياغلامُ ـ بالضم ـ فالضم والكسر ليسا بإعراب ، مع أنهما غير معتَبرين ، فإنك تقول : يا غلاماهْ ، لأن الكسر لايقع بـ (غلام) المنكَّر لأنه لايُندب .

وإن كان الفتح وإلحاق الألف يُوقِع لَبْسًا فاتْرُكْ آخرَ المندوب على حاله من ضم أو كسر ، وأتْبِعه من حروف المد ما يُجانس تلك الحركة ، فتأتى بعد الضم بالواو ، وبعد الكسر بالياء ، وهو قوله :

والشَّكْلَ حَتْمًا أوْلِهِ مُجَانِسَا

إن يَكُنِ الفَتحُ بوَهْمٍ لاَبِسَا

يعنى باللاَّبس الخالط ، يقال : لَبَستُ عليه الأمَرَ ألبْسُه ، إذا خلطتَه عليه ، فلم يَعرف وجهه . ومنه قوله تعالى : {ولَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مايَلْبِسُونَ}[1] ، أى إن يكن الفتَح يَلْبِس المقصودَ من الكلام بما يَذهب إليه الوَهْمُ وهو غير مقصود .

(١) سورة الأنعام / آية : ٩ .

والوَهْم : ذَهاب ظَنّ الإنسان إلى الشئ وهو يريد غيره ، يقال: وهَمْتُ فى الشئ - بالفتح / أهِمُ وَهْمًا ، بالإسكان ، إذا ذهب ٢٨٤
وَهْمُك إليه وأنت تريد غيره .

وأما (وهِمَ فى الحساب) فهو بالكسر ، يَوْهَم وَهَمًا - بالفتح - إذا غَلِط وسَهَا فيه ، فهو غير الأول ، فإتيانُ الناظم بالوَهْم الساكن الهاء صواب

ومثال ذلك ما إذا ندبت : غُلامَكِ ، أو غلامَكُم أو غُلامَه ، أو غُلامهُم ، وما أشبه ذلك ، فإنك تقول: واغلامَكيهْ ، واغُلامكُمُوهْ ، وَاغُلامَهُمُوهْ . ولاتقول: وَاغُلامكَاهْ ، فإنه يَلتبس بنُدبة غلامكَ - بفتح الكاف - ولاغُلامَكُمَاهْ لأنه يَلتبس بندبة غُلامكُما ، وكذلك ما بقى .

وقد تحصَّل من هذا أنكَ إذا سمعت فى كلام العرب (واغُلامَكَاهْ) علمت أن الكاف كانت مفتوحة خطابًا للمذكر ، وكذلك (واغُلامَهَاهْ) ، تعلم أنه ضمير المؤنث ، وكذلك (وَاغُلامَكُمَاهْ) ، هو ضمير المثنى ، وما أشبه ذلك مثلهُ .

واعلم أنه قد مَرَّ آنفا أن آخر المندوب إن أُلْحِقِ الألفَ فوقع اللَّبْسُ امتنع ذلك ، وأتيتَ بمجانس الحركة ، وكان عنده المُثَنَّى ، حسبما ذكر فى «الشرح»[١] ، مما يقع فيه اللَّبْس إن لحقته الألف ، كان من الداخل فى هذا الحكم ، فالأولى عنده أن يقال فى الزيدَيْن : وازَيْدَنيَهْ ، خلافا للبصريين المانعين هذا .

قال فى «الشرح»[٢] : والبصريون يلتزمون فتح نون التَّثْنية فى

---

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٥ - أ) .

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٥ - أ) .

ندبة المثنى ، فيقولون : يازيدَانَاهْ ، والكوفيون يُجيزون هذا ، ويجيزون إيضًا : يازيدَانيَهْ قال : وهو عندى أَوْلَى من الفتح وسلامة الألف لوجهين :

أحدهما : أن فى الفتح وسلامة الألف إيهامَ أن اللفظ ليس لفظَ تثنية ، وإنما هو من الأعلام المختَتَمة بألف ونون مزيدتين كسلْمان ومَرْوان .

والثانى : أن أبا حاتم[1] ، حكى أن العرب تقول فى نداء «هَنٍ» مُثَنًّى : ياهَنَانِيهْ ، ولم يَحْكِ : ياهَنَانَاهْ ، والقياسُ إنما يكون على ماسُمع لا على ما لم يُسمع ، هذا ما قال . وهو يشير إلى التزام الكسر خلافا لمن التَزم الفتح أو أجاز الوجهين ، وهم أهل البصرتَيْن[2] .

فإن كان مذهبه هذا ، فهو حَسَنٌ بأن يُدْخِل المثنى تحت قوله : (أَوْلِه مُجانِسًا) إن كان ثَمَّ لَبْس . وقد زعم أن هذا ملْبس ، فلا مرْية فى أرادته .

ثم يبقى عليه سؤال : وهو أنه قَدَّم أولَ الفصل أن آخر المندوب تَلحقه الألف ، وأن الألف والتنوين يُحذفان لها ، وذكَر هنا أن الحركة اللازمة تَتْبعها المَدَةُ عند خوف اللَّبس ، فأعطى مجموعُ الموضعين أن ما آخره ياءٌ ، سوى مايَذكره إثْر هذا ، أو واوٌ لايحُذف بلُ يحرَّك بالفتح للألف اللاحقة ، فتقول فى نحو (قَامُوا) أو (قُومِى) مسمًى بهما : واقَامُوَاهْ ، واقُومِيَاهْ ، وكذلك فى (ضَرَبتنى) على لغة من أثبت الياء : ياضَربتْنِيَاهْ ، وفى (ضَرَبني) : واضَرَبَنِياهْ إلى أشباه ذلك ، كما تقول فى (القاضى) ياقاضِيَاهْ ، وفى (غلامى) فى أحد الوجهين : واغلامِيَاهْ . وهذا كله باطل لايقوله عربى ، وإنما حكمه أن تُتْبَع الحركةُ بمجانسها ، فإذا اجتمع المثلان من الياءين أو الواوين ، كان الحكم

---

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستانى كان إماما فى علوم القرآن واللغة والشعر (ت ٢٥٠) .

(٢) يريد البصرة والكوفة ، فثنى على التغليب ، كما يقال : القمران للشمس والقمر والعمران ، لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما .

حكم / الألفين ، ، وذلك حذف إحداهما فتقول : واقَامُوهْ ، واقُومِيَهْ ، ٢٨٥/٣
واضَرَبْتِيَهْ ، واضَرَبَنِيَهْ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يقال : لعله رأى نظَر المبرِّد فى هذا متوجَها ، وذلك أن المبرد ألزم سيبويه القولَ بتحريك الواو والياء ، كما حرَّكها مع ياء المتكلم ، وأن يقول : وَاضَرَبْوَاهْ ، وَاضَرَبَتْنِيَاهْ ، ونظائره . وتابعه عليه ابن وَلّاد[1] المُسْتَنْصِر لسيبويه ، وقال : هذا الفصل صحيح ، ولاجواب فى هذا احسنُ منه ، فكأنَّ ابن وَلّاد مال إلى هذا ، وجَعله رأيا صحيحا ، فيمكن ، على بُعده ، أن يُذهب إليه ،

والثانى : أن الواو والياء فى هذه المواضع لم يَعتبرها لعدم اعتبار ما هى فيه ، لأن قصده فى هذا الباب الكلامُ على المشهور الاستعمالِ من الأسماء التى شأنُها أن تُندب ، ولاشك أن لمشهور منها فى الاستعمال ما آخرهُ ألف أو تنوين أوياءُ متكلم ، أو ياءُ أصلية .

فالأصلية كالقاضِى حكمُها ظاهر . وياء المتكلم الثابته الساكنة سَيذكرها . وما آخره ألف أو تنوين قد ذكره . وماسوى ذلك دَخِيل فى الكلام ، غيرُ مستعَمل عند العرب ، وإنما أجرى الناسُ فيه القياس كيف كان لوسُمِّى بـ (قومِى ، أو ضَرَبتْنى ، وقامُوا) ونحو ذلك مما هو نادرٌ الاستعمالِ ، غيرُ ضروريٍّ الذكر .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاد النحوى . كان بصيرا بالنحو أستاذا ، وكان شيخه الزجاج يفضله على أبى جعفر النحاس . صنف المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد (ت ٣٣٢ هـ) .

وأيضا ، فما آخره واوٌ من المعرَبات لا يوجد فى الكلام إلا أن يُسَمَّى بجملة فيها ضمير رفع اختُتمت به .

وهذا كله وظيفةُ أرباب المطوَّلات ، ولذلك لمُ يُبوَّب فى هذا النظم على «باب التَّسْمية» فلا ينبغى أن يمثَّل له هذا الفصل إلا بما هو مستعمل عند العرب ؛ وإذا ذاك لايَبقى عليه فى المسألة إشكال .

وهذا هو الأوْلَى فى الجواب ، وهو مَقْصدٌ فى كلامه حسنٌ ، وتنقيحُ لمحل الفائدة وإنما مَثَّل فيما آخره الحركةُ بـ (غُلاَمِهِ وغُلاَمِكُمْ وغُلاَمِهِم) لتحرُّك الآخِر فى الأصل ، وسقوط الصَلات فى أكثر الكلام ، وإلاَّ فـ (غلامُكَ ، وغُلامُكِ) ونون المثنى كافٍ فى التمثيل ، ويكون (غُلاَمُه وغُلاَمُكم) ونحوه مِمَّالم يَقْصدْ لقلة استعماله والله أعلم .

وقوله : (إنْ يَكُن الفتحُ بوَهْم لاَبسًا) أتى بـ (يكن) المضارع ، وموضعه للماضى ، لأنه لاجواب له يَنْجزم ، فلا يُؤْتَى فيه بامضارع إلا قليلا ، وقد تقدم مثله . وكذلك قوله :

ووَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إن تُرِدْ
وإن تَشَأُ فَالمدَّ والهَا لاتَزِدْ

فأتى بـ (إنْ تُرِدْ) والوجه : إن أردتَ ، و(واقفًا) حال من فاعل (زِدْ) أى زِدْ هاءَ سَكْت حالةَ كونك واقفا .

ويعنى أنك إذا وقفت على آخر المندوب ، وقد ألحقتهَ الألف أو الياء أو الواو ، زدتَ هاءً تقف عليها ، وتسمى هاءَ السكت ، فتقول : يازيدَاهْ ، ياعَبْد المِلَكَاهْ وأميَر المؤْمنينَاهْ ، فتكون تلك الهاء لاحقة للقَصْد الذى لَحِقت لأجله فى نحو : {يَالَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ}[1] ، لبيان ماقبلها ، فإذا لَحِقَتْ فى نحو :

(١) سورة الحاقة / آية : ٢٥ .

{كِتَابِيَهْ} . فلبيان الحركة ، وإذا لحقت الألفَ فى النُّدْبة فلبيان الحرف الذى بمنزلة الحركة لضَعْفه .

وقـوله : (إن تُرِدْ) راجع إلى إلحـاق الألف والهـاء ، فكأنه قـال : ومُنْتَـهى المندوبِ صِلَهُ بكذا مطلقـا ، وبالـهـاء إذا/ وقفتَ إن شئتَ ذلك ، ٢٨٦/٣ وإن شئتَ فلاتُزِدْ شيئـا من ذلك ، بل تأتي بالاسم المندوب على حَدِّه لو كان منادًى غيرَ مندوب ، فتقول : وازيدُ ، واعبدَ الملكِ ، واغلامُ ، وما أشبه ذلك ، وأنشد سيبويه لابن قَيْس الرُّقَيَّات(١) :

تَبْكِيـــهِمُ دَهْمَــاءُ مُـــعْـــوِلَةً
وتَقُـــولُ سَلْمَـىَ وَارَزِيَّتِـــيَـــهْ

إلا أن لَحاق المَدَّة أكثرُ ، وإن كان الوجهان معًا سائِغَيْن ، فكأنه قَدَّم أحد الوجهين تنبيها على أَوْلَوِيَّته .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تَحمل التخييرَ على إلحاق الهاء ، وذهبتَ إلى ذلك المَحمل البعيد ، وقد لاتَلْحق الهاء فى الوقف ، كقول جَرِير(٢) :

حُمِلْت أمرًا عَظِيمًا فاصْطَبَرْتَ لَهُ
وقُـمْتَ فِـينا بـأَمْـرِ اللَّهِ ياعُـمَـرا

فوقف بغير هاء كما ترى ؟ فالجواب أن الوقف بغير هاء غيرُ معروف فى الكلام ؛ بل الهاء لازمة في الوقف ، وهو مقتضى كلام النحويين .

---

(١) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢٢١/٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، والتصريح ١٨١/٢ ، والمساعد ٥٣٥/٢ ، والعينى ٢٧٤/٤ يرثى سعدا وأسامة ابنى أخيه ، وكانا قتلا فى المدينة يوم الحرة . والدهماء : السوداء ، وهى أيضا : العدد الكثير من الناس : ومعولة باكية . والرزية : المصيبة ، وأصله من المهموز (رَزِيئة) .

(٢) سبق الاستشهاد به فى «بابى النداء والندبة» .

وأيضـا ، فـمـا فى بيت جـرير لاحُـجَّـة فـيـه ، لأنه جـارٍ مَـجـرى الوصل لا مجرى الوقف ، وإلى هذا فهو نادر غيرُ معتدٍّ به .

ثم هنا مسألتان :

إحـداهـمـا : إنه لما قـال : «وواقـفًـا زِدْ هَـاءَ سَكْتٍ» فـقَـيَّـد ذلك بـالوقف، دَلَّ بمفهومه على أنها لاتُزاد في الوصل، وإنما اللاحقُ الألفُ خاصة، وذلك صحيح فتقول : واغلامًا أين ذهبتَ؟ وازيدًا مَنْ لى بِكَ؟

وأنشد سيبويه لرُؤْبة[1]:

* فهى تُنَادِي بِأَبَا وابْنِيمَا *

هكذا رُوِى في بعض الروايات[2]، حكايةً للنُّدبة، وهو كثير.

والثـانيـة : أنه لمـا سَمَّـاهـا هـاءَ السكت أفـهم ذلك أنهـا سـاكنة لاتُحَـرَّك، وأنها إذا وُصِل بهـا سَقَطت، وهذا ظـاهر، إلا أن يَشِذَّ شىء فـيحُفظ، ويُنشـدون هنا[3]:

* يامَرْحَبَاهَ بِحَمارِ ناجِيَهْ *

ومنه أيضا[4]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٣، وملحقات ديوانه ١٨٥، والمقتضب ٤/٢٧٢، وابن يعيش ٢/١٢، واللسـان (بنى، رثا) وقبله :

بكاءَ ثَكْلَى فقدتِ حَمِيمَا

(٢) ويروى «بأبِى وابْنِيما» و«بأَبَا وابْنَاما» ويروى «تَرَثَّى» بدل «تنادى».

(٣) الخصائص ٢/٣٥٨، والمنصف ٣/١٤٢، وابن يعيش ٩/٤٦، والهمع ٥/٢٤٦، والخزانة ٢/٣٨٧

ويعده : إذا أتى قَرَّبتُه للسانيهْ

وناجية : اسم شخص. والسانية : الدلو العظيمة وأداتها، والناقة التى يستقى عليها من البئر.

(٤) سبق الاستشهاد به.

ألاَ يَـاعَــــمْــــروُ عَــــمْــــرَاهُ

وعَــــمْــــرَو بـنَ الـزُّبَـيْــــراهُ

على أن يكون هاء «عمراهُ» متحركة.

وقائـلٌ وَاعَبْـدِ يَـا وَاعَبْـدَا

مـضنْ في النِّدَا الْيَـا ذا سُكُونٍ أبْدىَ

«مَن» في قوله : «مَنْ في النِّدَا» مبتدأ، و«أبْدَى» صلته، و«في النِّدَا» متعلق بـ(أَبْدَى) و(الْيَا) مفعول به، و(ذَا سُكُونٍ) حال من (الْيَا)، وفاعل (أَبْدَى) هو العائد على (مَنْ) (وقائلٌ) خبر المبتدأ، و(واعَبْدِيَا) وما عطف عليه مفعول (قائل) وحُذف العاطفُ ضرورةً.

والتـقـدير : الذى (أَبْدَى) في النداء اليـاءَ ذاتَ سكونٍ قـائلٌ في الندبة :واعَبْدِيَا واعَبْدَا.

ويعني أن مَنْ لغتهُ من العرب إثباتُ الياء في (ياعَبْدِى) ساكنةً لا متحركة، فإن له في نُدْبة هذا المضاف وجهين :

أحدهما : تحريك الياء بالفتح، فيقول : واعبديَاهْ، واغُلاَمِيَاهْ، واسَيِّدِيَاهْ، لأن الألف لما كانت ساكنة، والياءُ ساكنةٌ أيضا، لم يكن بُدٌّ من تحريك الياء أو حذفها، فحرَّكوها لأن أصلها الحركة، فزال المحظور، فوافق في هذا الوجه لغةَ من يحرِّك الياءَ.

والثاني : أن تُحذف الياء فتقول : ياعَبْدَاهْ، واغلامَاهْ، واسَيِّدَاهْ، ومأشبه ذلك، لأنها لما التقت ساكنةً مع الألف، وقَرُب شَبَهُها بالتنوين على ماتقرَّر قبل هذا، حذفوها كما حذفوا التنوين وإن كانت مُرادة .

وأما من أثبتها متحركةً فلا إشكال في دخولها تحت الأصل المتقدم في قـوله : « ومُنْتَـهى المَنْدُوبِ صِلْهُ / بالألِفْ » وكـذلك لغـةُ من يقـول : ٢٨٧/٣ ياغلامُ ، أو ياغلامِ ، وفي لغة من قال : (ياغلامًا) تدخل تحت الاستثناء بقوله : «مَتْلُوَّها إن كان مِثْلَها حُذِفْ».

فقد تَبيَّن أن خَمْس اللغاتِ في المضاف إلى ياء المتكلم مأخوذٌ حكمُها من كلامه على اختصاره. وما ذكَر في هذه المسألة من جواز الوجهين هو مذهب المبرِّد[(١)]. وأما سيبويه فمذهبه تحريك الياء مطلقا في هذه اللغة[(٢)]، لأنه رأى تحريكَها، وهي اسم معتبَر محافظٌ عليه، هو الوجه. ولِمَا ذَهب إليه الناظمُ وجهٌ آخر كما تقدم. وكأن تقديمه لقوله : «واعَبْدِيَا» بإثبات الياء مشعرٌ (٣) بأنه أقوى من الوجه الآخر، وجعله في «شرح التسهيل[(٣)]» على العكس، وأن إثباتها قليل. والظاهر ما أشعر[(٤)]) به هنا. ولذلك لم يذكر سيبويه غيره[(٥)].

---

(١) انظر المقتضب ٤/٢٧٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٢١.

(٣) ورقة (٢٠٤ ـ ب).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٥) الكتاب ٢/٢٢١.

الترخيم

الترخيم في اللغة : التسهيل والتليين، رَخُمَ مَنْطِقُها : لاَنَ .

قال الجوهري[1] : ويقال : هو الحذَفْ. قال ومنه ترخيمُ الاسم في النداء .

والمعروف في أصل اللغة ماتقدَّم، ومنه بيت ذي الرّمة المشهور[2] :

لَهَــا بَشَــرٌ مِــثْلُ الحَــرِيرِ ومَنْطِقٌ
رخـــيمُ الحَـــواشِي لا هُـرَاءٌ ولا نَزْرُ

أى رقيق الحواشِي سَهْلُها .

وعلى أصل اللغة، مع الإحالة على الاصطلاح ، استعمله الناظم إذ قال :

تَرْخِــيــمًــا احْــذِفْ آخِــرَ المُنَادَى
كـيَـاسُـعَـا فِـيَـمنْ دَعَـا سُـعَـادَا

أى تسهيلاً وتيسيرًا .

وذلك أن المنادَى يلحقه الترخيمُ تخفيفًا من اسمه إذا طال، لكثرة النداء في كلامهم، ولأنك محتاج إليه أبدًا في كل كلام تُخاطب به إنسانا لتعَطفه على الاستماع منك لأمرك ونَهْيك وإخبارك.

وترخيمُه : نَقْصُه عن تمام الصوت به، فهو في الاصطلاح حذفُ بعض حروف الاسم، ولذلك قال : «احْذِفْ آخِرَ المنادَى» ففَسَّره بالحذف، وإنما قال : «آخَرَالمُنَادَى» فقَيَّده بالنداء، لأن ترخيم المنادَى هو المُطَّرِد في القياس .

---

(١) الصحاح (رخم).

(٢) ديوانه ٢١٢، والأشمونى ١٧١/٣

والبشر : جمع بشرة، وهى ظاهر الجلد ورخيم الحواشي : لين نواحي الكلام. والهراء : الهذيان والكلام الكثير بدون معنى. والنزر : القليل. يصفها بأن كلامها بين القليل والكثير.

وأما غير المنادَى فلا يُرَخَّم إلا في الضرورة، كما وقع تنبيهُه عليه في آخر الباب.

وقَيَّد الحذف بالآخر احترازًا من الوسَط والأوَّل، فلا يقع فيه ترخيم النداء.

وأيضا، فالترخيم بمعنى (الحَذْف) في اصطلاح النحويين على وجهين :

أحدهما : ترخيم النداء هذا، ولايقع إلا في آخر الاسم كما قال.

والآخر : ترخيم التصغير، وهو حذف زوائد الاسم لتقع بِنْيَةُ التصغير على أصول الكلمة، ويسمَّى التصغير هنالك تصغيرَ الترخيم، وقد ذكره الناظم في بابه فقال :

ومَنْ بتَرخْيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى

بالأصلِ كالعُطَيْفِ يَعْنِى المِعْطَفَا

وهذا قد يُحذف فيه الأولُ كالعُطَيْف، والوسطُ كفُطَيْمَة في (فاطمة) والآخِرُ كأُرَيْط في (أَرْطَى)(١) وأما المختص بالآخِر فهو ترخيم النداء، فلذلك عَيَّنه.

وأفاد أيضا بقوله : «آخَر المنادَى» فائدة أخرى، وأحال فيما بعد عليها، وهى الإشعار بأن أصل (الترخيم) أن يكون بحذف حرفٍ واحد، لأن الآخِر إنما يُطلق بالحقيقة على الحرف الآخِر وحده .

---

(١) الأَرْطَى : نبات شجيري، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصى، ورقة دقيق، وثمره كالعناب، والواحد : أرطاة.

وأما ماقبله فلايُطلق عليه أنه الآخر إلا مع الآخرِ / مجازًا لاحقيقة، ٢٨٨/٣
ولذلك لايُحـذف غيرُ الآخـرِ مع الآخرِ إلا إذا كان مـعه كالحـرف الواحد حسبما يتبيَّن في موضعه إن شاء الله.

ومن هنا، والله أعلم، أتى بمثال من الترخيم الذى فيه حذف الآخر حقيقة، وهو (ياسُعَا) في قولك : (ياسعادُ) فحذَف الدال. ومثله (ياسَعِي) في (ياسَعِيدُ) و(ياثَمُو) أو (ياثَمِي) في (ياثَمُودُ) و(يافاطمُ) في (يافاطمةُ) ومن ذلك كثير.

وسيأتى بيان الترخيم تفصيلاً، وإنما هذا بيان جُمْلى.

وقوله : «فيمَنْ دَعَا سُعَادَا» يريد : فيمن نَادَاها.

وجَــوِّزَنْهُ مُطْلَقًــا في كُلِّ مَــا
أُنِّثَ بالهَــا والَّذِى قَـدْ رُخِّـمَـا
بَحـذْفِـهَـا وفِّـرْهُ بَعْـدُ واحْظُلاَ
تَرْخِيمَ مـا مِنْ هَذِهِ الهَـا قَدْ خَـلاَ
إلا الرُّبَاعِىَّ فَــمَــا فَــوقُ العَلَمْ
دونَ إضَــافَــةٍ وإسْنَادٍ مُــتَمْ

قَسَّـم النـاظـم الاسـم المنـادي بالنسـبة إلى ترخيمه ثلاثة أقسام :

قسمٌ لايُحذف منه إلا الحرفُ الأخير.

وقسمٌ يُحذف منه الأخيرُ مع ماقبله.

وقسمٌ يُحذف منه عَجُزه، ولا يكون ذلك إلا في مركَّب .

فأما القسم الأول : وهو الذى لايُحذف منه إلا حرفٌ واحد، فهو الذى شَرع الآن في ذكره، وجعله على ضربين :

أحدهما : مايُحذف منه الآخِر من غير شرط، وهو قوله : «وجَوِّزَنْهُ مطلقًا في كذا» فأراد بالإطلاق عدمَ التقييد بشرط، يعني أن ذلك جائزٌ، من غير شرط، في كل اسم مؤنث بالهاء، كان علَمًا أو غيرَه، فتقول في (فاطمة، وعائشة) : يافاطمُ، وياعائشُ أقبلي، ومنه قول امرىء القيس(١):

أَفَــاطِمَ مَــهْــلاً بَعْضَ هذا التَّــدَلُّلِ

وإن كُنْتِ قد أَزْمَعْتِ صَرْمِى فأَجْمِلِي

وقول القُطامي، أنشده سيبويه(٢):

قِــفِى قَــبْلَ التَّــفَــرُّقِ ياضُــبَــاعَــا

ولايَكُ مَــوْقِفُ مِنْكِ الوَدَاعَــا

أراد : أفاطمةُ، وياضُبَاعَةُ.

---

(١) من معلقته، وانظر : وابن الشجري ٢/٨٤، والمغني ١٣، والتصريح ٤/١٨٩، والهمع ٣/٣٤، والأشموني ٣/١٧٢، والعيني ٤/٢٨٩، والدرر ١/١٤٧
والتدلل والدلال إظهار المرأة الجرأة على زوجها كأنها تخالفه، ومابها من خلاف. والتدلل والدلال من المرأة أيضا : حسن حديثها ومزحها . وقوله : «مهلا بعض هذا التدلل» أى كفي بعض ذلك عنى، وأقلى منه. وأزمعت : عزمت وأجمعت. وصرمي : قطعيتي. وأجملي : اعتدلى واتئدى .

(٢) الكتاب ٢/٢٤٣، وديوانه ٣٧، وابن يعيش ٧/٩١، والهمع ٢/٩٦، ٣/٩٢، والأشموني ٣/١٧٣ والخزانة ٢/٣٦٧، والعيني ٤/٢٩٥
وضباعة : بنت زفر بن الحارث الذى مدحه القطامي بهذه القصيدة ـ ولايك موقف : لاتجعلي هذا الموقف وداعا منك لي. أو على الدعاء، كأنه قال : لاجعل الله موقفك هذا وداعًا لي.

وتقول في غير العلَم : يامُسْلِمُ أقبلي، وياضاربُ أقيمي، ومنه قول العَجَّاج، أنشده سيبويه(١):

* جَارِيَ لاتَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

وكذلك تُحذف الهاء على مقتضى إطلاقه، كان الاسم الذى هى فيه على ثلاثة أحرف أو أقلَّ أو أكثر، فيجوز أن تقول : ياطَلْحُ أقبل، وياثُبُ أقبلي، إذا سميتَ امرأة : ثُبَة. وكذلك ياشَا أقبلي، إذا سميتَ بشاة، وكذلك إذا لم تُسَمِّ. ومن كلامهم : ياشَا ادْجُنِي(٢)، أراد شاةً بعينها، ومعنى (ادْجُنِي) أقيمي.

يقال : دجن بالمكان : إذا ثبت وأقام فيه.

ولم يكثر الترخيم في شيء كثرتَه فيما آخره هاء التأنيث، لأن الهاء شيء مضاف إلى الاسم، وليس من بِنْيته، لأنها لاتعود في جمعٍ مُكَسَّر، ولا جمعٍ سالم، كما تعود ألف التأنيث، ولأنها لايُكْسَر الحرف الذى قبلها إذا وقعت بعد ياء التصغير، كما في : رُعَيْشِنٍ وأُرَيْطٍ(٣). ودخولُها في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، فكان حذفها أولى؛ إذ لايختل الكلام بحذفها.

---

(١) ديوانه ٢٦، والكتاب ٢٤١/٢، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢، والأشموني ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢، والعيني ٢٧٧/٤، واللسان (شقر، عذر) وبعده :

سَيْرِى وإشْفَاقِي على بَعِيرِي

يخاطب امرأته. وعذير الرجل : مايرومه ويحاوله من الأعمال التى يعذر عليها إذا فعلها، وفسر في الشطر الذى بعده. وذلك أنه كان قد عزم على السفر، فأخذ يصلح حلسا لجملة، ويعده لذلك السفر، فرأته امرأته فأنكرت عليه ذلك، وهزئت منه، فقال لها هذا الشعر.

(٢) الكتاب ٢٤١/٢.

(٣) رعيشن تصغير رعش والرعشن : المرتعش، وجمل رعشن : سريع لاهتزازه في السير. والنون فيه زائدة.

وأريط : تصغير أرطى، وهو نبات شجيري ينبت بالرمل، ومرتفسيره. والألف في (أرطى) زائدة للإلحاق.

ومع زيادة النون والألف عومل الاسم معاملة الرباعي في التصغير، بخلاف ماإذا وقعت تاء التأنيث بعد ياء التصغير.

ثم خَتم الكلام فيما فيه الهاءُ بُحكْمٍ لابد من ذكره فقال : « والَّذِي قَدْ رُخِّمَا : بَحذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ».

يريد أن مارُخِّم بحذف الهاء لايجوز / أن يرخَّم بعد ذلك، وإن كان قابلا للترخيم لَوْ لَمْ تَدخل الهاء، فلا يجوز أن تقول في (فاطمة) : يافَاطِ، ولا في (مَرْوانةَ) : يا مَرْوَا، إذا سميتَ بها ولا ماأشبه ذلك؛ بل يُكتفى بحذف الهاء، قَلَّت الحروف أو كثرت، كان ماقبل الهاء زائدًا أوْلاَ، وما جاء من ذلك نحو قول العَجَّاج، أنشده سيبويه(١): ٢٨٩/٣

لَقَــدْ رَأى الرَّاءون غَــيْــرَ البُطَّلِ

أنَّكَ يامُــعَــاوِيَا ابْنَ الأفْــضَلِ

حمله سيبويه والفَرَّاء على أنه رُخِّم بعد حذف الهاء، وأن (يا) نداءٌ ثانٍ، لأنه لو كانت اليـاء من تمام الاسم لم يصلح نعـتُــه؛ إذ المرخَّم لايُنْعَت.وأجاز الفراء حذفَ ماقبل الهاء إن كان زائدا، فيجوز عنده في (مَرْوَانة) يامَرْوَ، وفي (مَرْجَانة) يامَرْجَ. والسماع بذلك معدوم.

ووجه ماقال الناظم : أن ماقبل الهاء إن كان أصليًّا، فالمنع ظاهر، لأن الحذف بعد الحذف إخلال، وإن كان زائدا لايصلح للحذف، كالألف والنون في (مَرْجَانة) فإنهما صارا بدخول الهاء عليهما كالأصلي الذى ليس بزائد.

ومن هاهنا احتَجَّ سيبويه على الفراء بأنه لو جاز حذف الزوائد لكان ينبغي أن يقول في (فاطمة) يافاطِ .

(١) ديوانه ٤٨، والكتاب ٢/ ٢٥٠، والخصائص ٣/٣١٦، والهمع ٣/٨٦، والخزانة ٢/٣٧٨
ويروى الثاني في الديوان «أنك يايزيدُ يا ابن الأفْحَلِ»
يريد يزيد بن معاوية، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

قال : من قِبَل : أن الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت : يافاطِ، كما تقول : ياجارِ، فأنت تحذف ماهو من نفس الحرف، كما تحذف الزوائد[1].

يعنى : وهذا لايقال باتفاق من الخَصْمين، فكذلك ينبغي في الزوائد التى قبل الهاء.

وقوله : «وَفِّرْهُ» أى استَكْمِله واستوفِ حروفه، ولا تحذف منه بعد حذف الهاء شيئا. يقال : وَفَّرْتُ عليه حَقَّه، إذا استوفيتَه له، وهذا من ذلك، لأن عدم الحذف منه استيفاءٌ له، واسنكمالٌ لحروفه. هذا تمام الكلام على هذا الضَّرْب.

ويظهر أن الناظم أخلَّ به من جهة عدم الاشتراط فيه، وذلك أن المؤنث بالهاء يُشترط في ترخيمه بحَذْفها سبعةُ شروط :

أحدها : ألا يكون مضافًا ولا مضافًا إليه المنادى، لأن المضاف إليه من المضاف بمنزلة الصلة من الموصول، وإذا رخمتَ فإما أن يقع الترخيم في آخر المضاف أو في آخر المضاف إليه، فإن وقع في آخر المضاف فقلت مثلا في (ضارِبَة زيدٍ) : ياضاربَ زيدٍ، لم يصلح، لأن الترخيم لايقع إلا في المغيَّر في النداء، وذلك المفردُ المبني، لأن النداء لما غَيَّره وصَيَّره مبنيا بعد أن كان معربا في غير النداء تَجرَّؤُوا عليه، فغَيَّروه بالترخيم، (لأن النداء باب تَغْيِير، والترخيم تغيير، والتغيير عندهم يَأْنَسَ بالتعغيير ، فما لم يتغيَّرْ بالنداء لا يتغيَّر بالترخيم)[2] وهذا من ذلك.

وأيضا، فإن الاسم المضاف لم يَتِمَّ دون المضاف إليه، فلو رُخِّم المضاف لم يكن الترخيم آخِرَ، ولوقوع الالتباس بـ(ضاربِ زيدٍ) وهو في هذا الباب محظور كما في غيره.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، وفيه «قد تحذف».

(٢) مابين القوسين ساقط من (س).

وإن وقع في آخر المضاف إليه فقد وقع في غير منادى لأن المنادى إنما هو المضاف، وأما المضاف إليه فسِيقَ لتعريف المضاف أو تخصيصه، فليس به وما جاء من الترخيم فيه فشاذٌ كقول رُؤْبة ، أنشده سيبويه(١) :

إمَّا تَرَيْنِى اليومَ أمَّ حَمْزِ
قارَبْتُ بينَ عَنَقِي وجَمْزِى

/أراد : أمَّ حَمْزة. وأنشد أيضا لزُهَيْر(٢): ٢٩٠/٣

خُذُوا حَظَّكُمْ ياآلَ عِكْرِمَ واذْكُروُا
أواصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

وأنشد الكوفيون(٣):

---

(١) ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٤٧/٢، والمقتضب ٢٥١/٤، وابن يعيش ٦/٩، والإنصاف ٣٤٩ العنق : ضرب من السير فسيح سريع، للإبل والخيل. والجَمْز : ضرب من السير أيضا قريب من العدو، كالوثب والقفز.
يصف كبره وعلو سنه، وأنه أصبح يقارب خطوه في عنقه وجمزه.

(٢) ديوانه ٢١٤، والكتاب ٢٧١/٢، وابن الشجري ٢٢٦/١، ٨٨/٢، وابن يعيش ٢٠/٢، والإنصاف ٣٤٧ ، والأشموني ١٧٥/٣ ، والخزانة ٣٢٩/٢ ، وخذوا حظكم : صونوا نصيبكم من صلة القرابة، ولاتفسدوا مابيننا وبينكم والأواصر : جمع آصرة وهى كل صلة تعطف الرجل على الرجل، من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف. والرحم : موضع تكوين الولد.
وتخفف حاؤه بالسكون مع فتح الراء أو كسرها. ثم سميت القرابة من جهة الولاء رحما، فالرحم خلاف الأجنبي.

(٣) ابن الشجري ١٢٩/١، وابن يعيش ٢٠/٢، والإنصاف ٣٤٨، والتصريح ١٨٤/٢، والخزانة ٣٣٦/٢، والعيني ٢٨٧/٤
ولاتبعد : لا تهلك ، يقال : بَعِد الرجل ـ بكسر العين ـ (يَبْعَد) بفتحها (بَعَدا) بفتحتين، إذا هلك. والميتة ـ بكسر الميم ـ الحالة التى يموت عليها الإنسان ـ يرثيه ويدعو له بأن يبقي ذكره ولا ينسى ، فكل إنسان لابد له من الموت، فإن ذكر بالجميل فكأنه لم يمت .

أياعُـــرْوَ لاتَبْـــعَـــدْ فكُلُّ ابنِ حُـــرَّةٍ
سَـيَـدْعُـوهُ دَاعِي مِـيـتَـةٍ فَـيُـجِـيبُ

وما أشبه المضافَ مثلُ المضافَ ، فلايجوز أن يقال في (ضاربٌ طلحة) : ياضاربًا طَلْحَ، ولا في (ضاربةٌ زيدًا) : ياضاربَ زيدًا ، وما أشبه ذلك.

والثاني : ألا يكون نكرة غير مقصودة بالنداء، فلايقول في (مُسْلِمة) إذا ناديتَها نداء التنكير : يامُسْلِمَ خُذْ بيدى، ولا في (امرأة) : يا امْرأَ خُذْ بيدى[1]، إذا ناداها الأعمى، لأن المنادى هنا لم يتغيَّر في النداء، فلا يَلحقه تغيرُ الترخيم كما تقدم.

والثالث : ألا يكون موصولا نحو : يامَن هى ضاربةٌ، فلا يقال : يامن هى ضاربُ، ولاضاربَ، لأن (ضاربة) ليس بمنادى، وإنما جىء به في الصلة بيانًا للمنادى.

والرابع : ألا يكون مركَّبا بواحد من التراكيب الثلاثة :

أما (تركيب المَزْج) فكما إذا سميتَ رجلا بـ(خمسَ عشرةَ) فإنك لاتقول : ياخَمْسَ عَشَرَ، فتحذف الهاء، وإنما تقول : ياخَمْسَ، إذا رخمتَ فتحذف العَجُز.

وأما (تركيب الإسناد) فلا يرخم بحذف الهاء أبدا ، فلو سميتَ رجلا : (جاءَ طَلْحَة) لا تقول: أصلا لأنه ، إما أن يُلتزم فيه منعُ الترخيم رأسا ، كما ظهر من سيبويه في أبواب الترخيم، فلا يرخَّم بحذف هاء ولاغيرها ، لأنه مما لايغيِّره النداء، فلم يُغَيَّر بالترخيم، فصار كالمضاف وغيره.

---

(١) في جميع النسخ «خذ» بصيغة خطاب المفرد المذكر في الموضعين. والصواب «خذى» لأنه يخاطب مفردا مؤنثًا .

قال سيبويه في «تأبَّطَ شَرًّا» ونحوه : ولو رخمتَ هذا لرخمتَ رجلا يسمى[1] :

* يادارَعَبْلَةَ بالجِواءِ تَكَلَّمى *

وإما أن تَبْنى على دخول الترخيم فيه : فلايكون إلا بحذف العَجزُ كله؛ لا بحذف الهاء، فالترخيم بالهاء لايدخله البَتَّةَ، لأن مالحقه الهاء ليس هو المنادى.

وأما (تركيب العطف) كما لو سميتَ رجلا بـ (عَمْرو وطَلْحة) فلا يرخَّم أيضا، لأنه في النداء معربٌ كالمضاف إليه والمنكَّر.

وأيضا، فإن الهاء ليست في آخر المنادى، وإنما هى في آخر الكلمة المركَّبة مع ماقبلها فلاتقول : ياعَمرًا وطَلْحَ، ولا : يازيدًا وحَمزَ.

والخامس : ألاَّ يكون مندوبا، فلا تقول في (وَاطلحةُ) : واطلحَ ، ولا في (واحمزةُ) : واحَمْزَ لأن علامة الندبة ، وهى الألف ، إن أُلحقت فيه ، فإذا حذفت صار ذلك جمعًا بين حذفين وهو إجحاف.

وأيضا، ففي حذفها بعد الإتيان بها نَقْضُ الغرض، لأنه إنما أُتى بها لَمدِّ الصوت، والترخيمُ قَصْرٌ للصوت بالمندوب، ولأنها، أعنى الألفَ، كالتنوين، فإذا ثبتت لم تُحذف قاله سيبويه[2]. وإن لم تَلحق الألف فهي بصَدَد أن تَلحق، ولذلك كان الأكثر إلحاقَها، فصار المندوب كأنه محذوف منه، فلا يكرَّر عليه الحذف.

والسادس : ألاَّ يكون مستغاثا ولاجاريًا مَجراه وهو المتعجَّب منه ، فلا يقال في (طلحة) : يالَطَلْحَ ، ولا في (حمزة) : يالَحَمْزَ، إذا كان مجرورا باللام، فأشبه المضاف إليه، ولأنه لم يتغيَّر في النداء، فلم يصح تغييُره بالترخيم .

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٩، وفيه «يسمى بقول عنترة»

والبيت مطلع معلقة عنترة، وعجزه :

وعِمِى صَبَاحًا دارَ عَبْلَةَ واسْلَمِي

(٢) الكتاب ٢/٢٤٠.

والسابع : ألاَّ يكون موصوفا، لأن الترخيم حذفُ آخر الاسم للعِلْم به، والصفة بيانٌ للموصوف لعدم العلم به، فهما متدافعان، ولذلك قال سيبويه[1] في:

* أنكَ يامُعَاوِيَ بْنَ/ الأفْضَلِ * ٢٩١/٣

إنه ترخيم بعد ترخيم. وقد نَصَّ على هذا الرُّمَّاني، وتبعه ابن خروف، وقال في البيت : لايَصلح فيه النعت لأنه منادى مرخَّم، فهو في نهاية التعريف، فَنعْتُه بعيد، فعلى هذا يكون قول يَزِيد بن مُخَرِّم، أنشده سيبويه[2]:

فَقُلْتُمْ تعَالَ يايَزِى بنَ مُخَرِّمٍ

فَقُلْتُ لَكُمْ إنِّى حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد يَزيد بن مُخَرِّم ـ شاذًا[3].

ويجري مَجرى النعت على هذا التقدير التوابعُ كلها، من العطف البياني، والتوكيد، إلا البدلَ، ففيه بحث، وإلا العطفَ النَّسَقي، فإن كل واحد منهما، أعني من المعطوف والمعطوف عليه، مستقِلٌّ بالعامل من جهة المعنى، وفيه نظر أيضا.

---

(١) سبق الشعر، وهو للعجاج، وانظر : الكتاب ٢/٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٣، وابن الشجري ٢/٨١، والخزانة ٢/٣٧٨

والحليف : المحالف والمعاهد. وصداء : حي من اليمن. وقيل : اسم فرس له.

يذكر أنه دعي إلي الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصداء، ويحالف غيرهم. أو : أراد أنه لايحتاج، مع فرسه والاعتزاز به إلى حليف.

(٣) لا يخفى أن قوله : «شاذا» خبر قوله : «يكون».

فهذه الشروط السبعة في ترخيم (المؤنَّث بالهاء) لازمة لابد منها، وأكثرها مشروطٌ فيما ليس فيه الهاءُ مما يُرَخَّم بحذف آخره، كما سيُذكر بحول الله.

والناظم لم يُنَبِّه على شيء منها، وإنما نَبَّه على اشتراط (النداء) في مطلق الترخيم خاصة.

ثم إن في كلامه إيهامًا بمفهوم، لأنه اشتَرط فيما ليس فيه الهاء ألا يكون مضافا ولا ذا إسناد، فاقتَضى، حين خَصَّ به هذين الشرطين، ألاَّ يُشترطان في ذي الهاء، كما أنه لما اشتَرط الزيادة على الثلاثة والعَلَمية أفهم ذلك أنهما لايُشترطان أيضا في ذي الهاء.

واعلم أن هذه الشروط المذكورة التى لم يَنُص عليها راجعةٌ في التحصيل إلى ثلاثة شروط، وهى أن يكون منادى، قد تَغَيَّر في النداء بالبناء، غيرَ مندوب.

فأما كونُه منادى فقد نص الناظم عليه أول الباب بقوله : «تَرْخِيمًا احْذِفْ آخرَ المنادَى» فيسقط به من الشروط السبعة : الأولُ، والثالثُ، والرابعُ، والسادسُ على وَجْه.

أما الأول : فلأن الترخيم إنما يَلحق آخرَ المضاف إليه، وهو تمامُه. وإليه ذهب أهل الكوفة حسبما يُذكر إن شاء الله، والمضاف إليه منادى، كما تقدم في توجيهه، وإنما المنادي : هو الأول، فخرج باشتراط النداء. ولايَلحق آخرَ المضاف لأن المضاف إليه من تمامه كالتنوين، فليس بآخر الاسم، والترخيم إنما يَلحق آخر الاسم.

وأما الثالث : فكذلك أيضا، لأن الصلة ليست هى ولا جزءً منها منادى، والمنادى هو الموصول، فقد خرج هذا باشتراط النداء.

وأما الرابع : فكذلك، لأن الجزء الأخير من المركَّب هو الذى آخره الهـاء، وليس بمنادى؛ بل المنادى هـو المجـمـوع، والهـاء لاتُنسب إلى المجموع؛ إذ ليس شأنُ الهاء أن تَدخل على الجملة أو ما أشبهها، وإنما تدخل على المفرد، والمفرد في نفسه غيرُ منادى، فخرج هذا أيضا باشتراط النداء.

وأما السادس : فإن سيبويه شَبَّه المستغاث الداخلَ عليه اللامُ بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله[1]، فكأنه غير منادى؛ إذ لم تَعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه.

ويُقَوِّى هذا قولُ من يقول :إن اللام متعلقّة بفعلٍ مقدَّر لا بـ(أنادِى) / ولا بـ(يا) وكأنه يقول : ألجأُ لزيدٍ، إذا قلتَ : يالَزيدٍ. وقد يكون هذا الشرط راجعا إلى الشرط الآخَر، وهو أن يكون قد تَغَيَّر بالنداء، فقد سقطت إذًا الشروطُ الأربعة باشتراط النداء. ٢٩٢/٣

وأما الشرط الثاني : من السبعة، وهو الثاني من الثلاثة، فالاعتراض به لازم على الناظم وكذلك السادس؛ إن لم تَعتبر شَبَه المستغاث بالمضاف إليه، وهو داخل تحت شرط حدوث البناء بالنداء.

وأما الشرط الخامس من السبعة، وهو الثالث من الثلاثة، فلازمٌ له كذلك؛ إذ ليس له مايخرجه.

وأما السابع فمنازَع في اشتراطه. وأجاب الشلَوْبين[2] بأنه قد يتوَجَّه العِلْمُ المشترَط في الترخيم على الاسم، وعدمُ العِلْم على المسمَّى، فلايتدافعان.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٠.

(٢) سبقت ترجمته.

وأما بيت سيبويه[1]: فلعلَّه إعرابٌ من سيبويه، إذ كان الوجه الآخر لاغرابة فيه[2]، أو لعله اختيارٌ منه لذلك الوجه، لأنه موضع مدح، فتكريرُ النداء فيه أفخمُ من الإتيان به وصفا، هذا ماقال[3].

ويقوِّيه أن سيبويه أنشد[4]:

*فَقُلْتُمْ تَعَالَ يايَزِى بْنَ مُخَرَّمٍ *

على أنه ليس من الشاذ؛ بل على أنه من الجائز بإطلاق، وهو مع ترخيم الهاء أَجْوَزُ.

ومثله قول امرىء القيس[5]:

أَحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْ
ويَعْدُو على المَرْءِ ما يَأْتَمِرْ

وهذا الشاهد دالٌّ على جواز ترخيم الموصوف من باب الأَوْلى، لأنه من الموصوف بـ(ابن) وتقرَّر في الكلام صَيْرورَةُ (ابن) مع الموصوف في حكم المركَّب، بدليل حذف التنوين، فإن كان هذا يجوز ترخيمه، فمن باب أَوْلى جوازُ ترخيم نحو : ياطلحةُ الفاضل، حارثُ الفاضل، فتقول : ياطَلْحَ الفاضل، وياحارِ الفاضل، وكذلك المعطوف، والمؤكد، والمبدَل منه.

---

(١) يقصد قول العجاج :

فَقَدْ رَأَىَ الرَّاءُونَ غَيْرَ البُطَّلِ   أنكَ يامُعَاوِيا ابْنَ الأَفْضَلِ

وقد سبق الاستشهاد به.

(٢) يريد بالوجه الآخر أن تكون الياء من قوله : «يابن» ياء «معاوية» فلما رخم قيل : مُعَاوِىَ، وعلى هذا الوجه تكون (ابن) خبر (أن) لامنادى.

(٣) يعنى الشلوبين.

(٤) البيت ليزيد بن مخرم ـ وقد سبق، وعجزه * فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ *

(٥) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب النداء» ، انظر ص ٢٣٧ .

فالحاصل : أنه ترك من الشروط الثلاثة شرطين. فلو قال أول الباب مثلا :

تَرْخيمًا احْذِفْ آخرَ المَبْنِيِّ في ندَى سوَى المَنْدُوبِ فالحَذْفُ كُفِى

- لحصل له في ذلك الشروطُ الأُوَل المذكورة في حذف آخر الكلمة، فيكون مايذكره بعدُ من الشروط تاما.

وفي قوله : «وجَوِّزَنْهُ» أى الترخيم مايُبَيِّن أن ذلك ليس بلازم؛ بل هو من الجائز الموقوف على الاختيار الذى لك تركُه وإبقاءُ الاسم على حالة تامًّا إن شئت، وهذا حَسَنٌ من التَّنْبيه.

* * *

والضرب الثاني : من المرخَّم الذى لايُحذف منه إلا حرف واحد، وهو مالا يُحذف منه ذلك الحرف إلا بقيود وشروط، وذلك (ماليس فيه الهاء) فقال فيه : «واحْظُلاَ ترخيمَ مامِنْ هذه الهَا قدخَلاَ» إلى آخره.

يعنى بـ(الحَظْل) المَنْع، وهو بالظاء المُشَالة، يقال : حَظَل عليه الأمَر يَحْظُله - بالضم - إذا منعه منه، ،حَظَل الشيءَ، إذا كَفَّ بعضَه، والحَظْل : المنعُ من التصرُّف والحركة، أى امْنَعْ ترخيمَ كذا.

ويريد أنه لايجوز ترخيم مالم يكن مؤنَّثا بالهاء إلا بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون رُبَاعِيًّا فما فوقه، كان رباعيا / مع زوائد تلحقه ٢٩٣/٣

أولا، فلا يريد أن يكون رباعيا بالنسبة إلى الحروف الأصول فقط، وكذلك فيما فوق الرباعي، فيجوز لك في (قَاسِم) ياقَاسِ، وفي (مَالِك) يامالِ، وفي (أحمد) يا أَحْمَ، وفي (سَعِيد) ياسَعِي. كما يجوز في (جَعْفَر) ياجَعْفَ، وفي (فَرَزْدَق) يافَرَزْدَ.

والترخيم هنا إنما هو كما قال أولاً ، بحذف الحرف الأخير وحده؛ إذ هو الذى أشار إليه أولا، فلابد من استصحابه.

فلو كان الاسم ثلاثيا لم يَجُزْ ترخيمه بمقتضى مفهوم هذا الشرط، فلايقال في (يازيدُ) : يازَىْ، ولا في (قَمَر) اسمًا : ياقَمَ، ولا نحو ذلك. وماقَرَّره رأىُ البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون محرَّك الوسَط، إلا الكسائى منهم، فيمتنع عندهم : يازَىْ في (يازيد) ويجوز في (أسَد، ونَمِر، وزُفَر) ياأسَ، ويانَمِ ويازُفَ . وهذا مردود بالقياس والسماع[1].

أما القياس : فإن الاسم المرخَّم عند العرب لابد أن يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل : الترخيم، من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر، لأن الأسماء المعربة لاتكون على أقلَّ من ذلك إلا ماحُذف منه، كابْنٍ واسْمٍ ودَمٍ ويَدٍ، وهو نادر.

وأما السماع : فإن العرب لم تَتْرك مرخَّما في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر ، ولم يُوجد لها اسمٌ تركتْه بعد الترخيم على أقلَّ من ذلك، فكان مايُؤَدي إلى مخالفة السماع مُطَّرَحا، وقد احتجوا على أنه بعد الحذف يبقي على حرفين بأنه وجُد في الأسماء ماهو على حرفين، حُذف الثالثُ منه تخفيفا، كَيدٍ ودَمٍ وأخواتهما، فكما حُذف من (يَدٍ ودَمٍ) تخفيفا إن قلنا : إنهما على (فَعْل) في الأصل ، وكان ذلك في غير النداء، فكذلك في النداء وهو أَوْلَى .

---

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في (ترخيم الاسم الثلاثي) في الإنصاف ٣٥٦/١ (المسألة التاسعة والأربعون).

ويُؤَيِّد ماقالوه : أن العرب حَذفت من الرباعي المزيد حتى صار على حرفين أصليين نحو : ياقَاسِ، وياحَارِ في (قاسِم، وحارث) وكذلك البابُ كله، وليس في كلام العرب اسم يَتَكَمَّل ثلثه[1] بالزائد مستقلاً بنفسه إلا في الترخيم، فكذلك مانحن فيه، فإذا جاز هذا جاز الآخَر، وإن امتنع [الآخر][2] امتنع هذا، لكنه غير ممتنع باتفاق، فَلْيَكُنْ هذا مثلَه.

وأجيب عن ذلك : بأن تلك الأسماء المحذوفة قليلةُ الاستعمالِ، غيرُ قابلةٍ للقياس، فلا يُلتفت إليها. والفرق بين نحو (نَمِر، وزُفَر) ونحو (قاسم، ومالك) أن نحو (مالك، وقاسم) محفوظُ الصورةِ التى يَنتهى إليها، وهى صورة الثلاثي، بخلاف نحو : (نَمِر، وزُفَر) فإنها غير محفوظة. ومن شأنهم في المحافظة على الثلاثي أن يَعتبروا الزائد[3] حتى يكون هو ثالثَ الحروف. ألا ترى أنهم يَجتزئون[4] به في إقامة بِنْية التصغير، فيقولون في تصغير (هارٍ) : هُوَيْر، وفي مَيْت : مُيَيْت، وما أشبه ذلك، فلم يَرُدُّوا الأصل اجتزاءً بالزائد في إقامة بناء الثلاثة في الصورة، فكذلك هذا، فهو غير مُسْتَنْكَر في كلامهم، ويُسْتَنْكَر أن يصير بناءُ الثلاثة إلى بناء الحرفين من غير ضرورة /، وذلك لأنهم التزموا أن لايُجاوزوا الثلاثة، لأن قصدهم ٢٩٤/٣
في الترخيم أن يقرِّبوا الاسم إلى بنات الثلاثة، فما كان على خمسة أحرف صَيَّروه إلى الأربعة ، وما كان على أربعة صَيَّروه إلى الثلاثة،

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من (ت).

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من (ت).

(٣) في (ت) «الزوائد».

(٤) في النسخ الثلاث «يجتزون» بدون همز، وأراه تصحيفا.

والثلاثةُ أخفُّ الأسماء عندهم، فكرهوا أن ينتقصوه؛ إذ كان قصدُهم أن ينتهوا إليه. والقاطعُ في المسألة عدمُ السماع بما قال الكوفيون.

وقولُ الناظم : «فما فَوْقُ» مقطوعٌ عن الإضافة، أى فما فوقَ الرباعي، وهو الخُماسي والسُّداسي والسُّباعي.

والشرط الثاني : أن يكون الاسم عَلَما كجَعْفَر وقاسِم وخالِد ، فتقول : يا جعفُ ، وياقاسِ ، وياخالِ .

وقد كثر الترخيم في بعض الأعلام لكثرة دورانها، قال سيبويه : وليس الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماء ألزمَ منه لحارثٍ ومالكٍ وعامرٍ، وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر، وأكثروا التسميةَ بها للرجال[1]. وأنشد قولَ مُهَلْهِل بن رَبِيعة[2]:

يا حَارِ لا تَجْهَلْ على أشْيَاخِنا
إنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ والأحلامِ

وأنشد أيضا لامرىء القيس[3]:

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٥١، وابن يعيش ٢/٢٢

يخاطب الحارث بن عباد الذى قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير، الذى قتله مهلهل، وقال فيه المثل السائر : «بؤبشسع نعل كليب» والجهل : الحمق والسفه. والسُّورة - بالفتح - الحدّة والخفة عند الغضب. والحلم : الرزانة والوقار. يقول : فينا إباء وحدة عند الغضب، وحلم وزانة عند الرضا.

(٣) من معلقته، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٥٢، وابن الشجري ٢/٨٨، وابن يعيش ٩/٨٩، والإنصاف ٦٨٤، واللسان (كلل، حبا) ===

أحَـــارِ تَرىَ بَرْقًـــا أُرِيكَ وَمِـــيــضَـــهُ

كَلْمـعِ اليَـــــدَيْنِ فـي حَـــــبِيٍّ مُكَّـلـلِ

وأنشد للنابغة[1]:

فَـصَـــالِحُـونَا جَـمِــيـعَـــاًا إنْ بَدالَكُمُ

ولاتَقُـــولوُا لنا أمْـــثَـــالهَـــا عَـــامِ

قال : وهو في الشعر أكثر من أن أُحْصيه . انتهي.

وقرىء في الشاذ : «ونادَوْا يامَالِ لَيِقْضِ عَلَيْنَا ربُّك»[2].

وقد جاء في غير هذه الأسماء، وهو جائز فيها، كقول يَزِيد بن مُخَرَّم[3]:

*فَقُلْتُم تَعالَ يايَزِى بْنَ مُخَرِّمٍ *

البيت. وأنشد سيبويه لمجنون بني عامر[4]:

ألاَ يَـالَيـلَ إن خُـــيِّـــرتِ فِـــينَـا

بِنَفْـــسِي فَـــانْظُرِى أينَ الخِـــيَـــارُ

= والوميض : اللمعان الخفي. وقوله : «كلمع اليدين» شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما . والحبى : السحاب المعترض بالأفق. والمكلل : الذى في جوانب السماء كالإكليل، أو المتراكب بعضه فوق بعض.

(١) ديوانه ٧١، والكتاب ٢/٢٥٢

يخاطب بني عامر بن صعصعة، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد، ومحالفتهم دونهم، فقال لهم : صالحونا جميعا، نحن وإياهم إن شئتم ، فلا ننفرد بصلاحٍ معكم دونهم .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٢.سورة الزخرف / آية : ٧٧، وتنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما ويحيى والأعمش. وانظر : المحتسب ٢/٢٥٧.

(٣) سبق البيت، عجزه : فقلتُ لكم إنِّي حليفُ صُدَاءِ

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣، وديوانه ١٢٢

بنفسي : أفديك بنفسي. يقول لها : إن خيرتِ بيني وبين غيري فانظري طويلا، فإن لي أملا في أن أحظى باختيارك.

أراد : يَالَيْلى. وأنشد لأوْس بن حَجَر(١):

* تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي *

أراد : لَميس، وهو كثير أيضا.

وهذه الأمثلة صالحة للشرط الأول والثالث أيضا لاشتمالها على الجميع.

فإن كان الاسم غير علَم لم يصح ترخيُمه، فلا تقول في (ضارب) : ياضارِ، ولا في (مُسْلِم) : يامُسْلِ.

وإن جاء من ذلك شيء فشاذٌ لايقاس عليه، وذلك قولهم : ياصاحِ، يريد : ياصاحبُ، لأنه لما كثر استعمالهم لهذا اللفظ حَذَفوه، كما حَذَفوا (يَكُ، ولا أَدْرِ، ولم أبَلْ(٢)) وكذلك قولهم : (يافُلُ) إن قلنا : إنه مرخَّم من (فُلاَن) وهذا أقرب إلى العلَمية؛ بل هو من الأعلام، وهو بعدُ من الفصل الذى يَلِي هذا وإنما التُزم ألاَّ يقع هذا العمل إلا في علَم، لأن الأعلام أكثرُ في كلامهم، وهم لها أكثرُ استعمالا، ولأجل ذلك حذفوا منها في غير النداء، كقولهم : هذا زيدُ بنُ عمرٍو، بحذف التنوين، ولم يقولوا : هذا غلامُ ابن أخيك، ولا هذا زيدُ بنُ أخيك، لَمَّا لم يكثر كثرةَ الأول، ففي النداء أولى أن يَحذفوا؛ إذ هو محل التغْيير لكثرة الاستعمال.

---

(١) ديوانه ١١٧، والكتاب ٢٥٤/٢، وآمالي ابن الشجري ٨١/٢

وعجزه :

وبعد التَّصَابى والشباب المكرَّم

وتنكر : تغير عن حاله أو عن زيه حتى يُنكر. وتنكرَ لي فلان : أخذ يسيء إليَّ بعد أن كان يحسن.

والتصابي : تكلف الصبا. يقول لها : تغيرت عن حالك معي لما كبرت سني، وتجاهلتني بعد أن كنت تعرفينني وتودينني زمان شبابي.

(٢) انظر سيبويه ٢٥/١، ٢٦٦، ٢٩٤، ١٤٠/٢، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٥٠٦/٣، ١٨٤/٤، ٣٩٩.

والشرط الثالث : أن يكون مفردا ليس بمضاف، ولا أصلُه الجملة، وذلك قوله : «دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتَمْ» أى قد تَمَّ ذلك العمل(١) من غير أن يكون فيه إضافة ولا إسناد كالأمثلة المتقدِّمة، فإن كان مضافا /، ويدَخل ٢٩٥/٣ فيه ماأشبه المضافَ، أو مركَّبا تركيبَ إسناده، لم يصح أن يُحذف من آخره شيء، فلايجوز أن يقال في (ابن مالك) : ياابنَ مالِ، ولا في (صاحب جَعْفر) : ياصاحبَ جَعْفَ.

وأيضا، فلايقال في (تأبَّطَ شرًا) : ياتَأبَّطَ شَرَّ، ولانحو ذلك.

ويدَخل له هنا العلَمُ المركَّب تركيبَ مزج ، فإنه يرخَّم ولكن على مايُذكر بعد هذا من حذف عَجزُه، فلذلك لم يخرجه عن الترخيم جملة، ووجه ذلك ماتقدم.

وقال السيرافي : لما كان المفرد حكمُه في غير النداء مخالفًا لحكمه في النداء، وكان الترخيم إنما سَوَّغه النداء جاز فيه، بخلاف غير المفرد، فإنه لما كان حكمه في النداء وغيره حكمًا واحدا لم يُؤَثِّر فيه الترخيم، من حيث كان الترخيم لايجوز في غير النداء(٢).

وقد جاء الترخيم في المضاف في آخر المضاف إليه شاذا، أنشد سيبويه(٣) :

---

(١) في (ت) «ذلك العلم» وهو تحريف.

(٢) عبارة السيرافي كاملة هى : «وأما شرطنا الاسم المفرد فلأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، فأوجب بناءه بعد أن كان معربا في غير النداء، والاسم المضاف معرب، وكذلك المضاف إليه اعرابه في النداء وغير النداء واحد، فلما كان حكم المفرد في النداء يخالف حكمه في غير النداء، وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز فيه. ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لايجوز فيه الترخيم لم يجز فيها» [المجلد ٣، ورقة ٦٥ ـ أ].

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥، ونسبه سيبويه لبعض العباديين، وقال : هو مصنوع على طرفة. وسعد بن مالك : حي من بكر بن وائل، وهم رهط طرفة بن العبد.

أسَــعْــدَ بنَ مــالٍ ألم تَعْلَمُــوا

وذوُ الرأيِ مَــهْــمــا يَقُلْ يَصْــدُقِ

وكذلك شَذَّ في آخر المضاف، لكن في الهاء، أنشد المؤلف في ذلك[1]:

*ياعَلْقَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالتْ إقَامَتُنَا *

وهذا يمكن أن يكون على طريقة المؤلف في حذف الهــاء للإضافة، كمـا قال في نحــو : { وَإقَامِ الصَّلاَةِ }[2]. وقوله تعالى : {لأَعَدواُّ لَهُ عُــدَّهُ[3]} على قراءة معاوية ومحمد بن عبدالملك بن مروان[4]. والذى يَثْبت من ذلك في الشذوذ الأوَّلْ .

وقد تعلَّق بذلك الكوفيون، وبأبياتٍ نحوهِ لاتخرج عن الشذوذ، فأجازوا ترخيمَ المضاف في آخر المضاف إليه ، ولا وجه لذلك إلاّ ما يلزم مثلُه في الترخيم من غير النِّداء ، فإن أجازوا هنا الترخيم ، أعنى في آخر المضاف إليه والمضاف [إليه[5]] ليس بمنادى ، وإنما سيق لتعريف الأوَّل أو تخصيصه ـ كان ينبغي أن يجوز ذلك قياسا أيضا في غير النداء، وهذا لايكون، ولا أعلم في المنع من ذلك خلافا، فالصحيح ماذهب إليه الناظم والبصريون[6]. والله أعلم .

---

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٨ ـ أ) والأشموني ٣/١٧٣، والمساعد ٢/٥٦٤
ويُنسب لأوس بن حجر، وعجزه :

هل كان مِنَّا إلى ذي الغَمْر تسريحُ

وذو الغَمْر : موضع.

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٧٣، والنور / آية : ٣٧.

(٣) سورة التوبة / آية : ٤٦.

(٤) انظر في هذه القراءة وتوجيهها : المحتسب ١/٢٩٢.

(٥) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها المعنى ، والله أعلم.

(٦) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في : الإنصاف لابن الأنباري ١/٣٤٧ [المسألة الثامنة والأربعون].

وفي هذا الموضع على الناظم نَحْوٌ مِمَّا عليه في المسألة قبلها، فإن ماليس فيه الهاء يُشترط فيه، زيادةً على ماذكره، خمسةُ شروط :

أحدها : ألاَّ يكون موصولا، فلا يجوز حذف آخر الصلة.

فإن قلت : هذا الشرط يَخرج باشتراط العلَميَّة لأن الموصول ليس بعلَم ـ فالجواب : أنه ليس بخارج، لأنه قد يكون علما وهو موصول، وذلك إذا سُمِّي به، فقد نَصَّ سيبويه في أبواب «مالا ينصرف»(١) على أن الموصول، إذا سُمِّي به، جارٍ مَجراه قبل التَّسْمية به، لأنه اسم مفرد ليس بجملة، ولذلك أجرى (الذى قامَ أبوه) مُجْرى (الضارب أبوه) فلم يُدخل (يا) عليه، وإذا كان كذلك صح أن اشتراطه صحيح.

والثاني : ألاَّ يكون مركَّبا تركيبَ مَزْج ؛ إذ لا يجوز : يامَعْد يكَرِ، ولا يامَارَ سَرْجِ في (مَعْدِيكَرِب ، ومارَسَرْجِسَ)(٢) ونحو ذلك. وكذلك إذا سميت بخمسةَ عشرَ، فإنما يكون الترخيم فيه بحذف عَجزِه.

وكذلك يُشترط ألا يكون تركيبه من معطوف ومعطوف عليه، كرجل سميته بـ(زَيْدٍ وعَمْرٍو) وقد / تقدم بيان امتناع ترخيم هذين النوعين(٣). ٢٩٦ / ٣

والثالث : ألاَّ يكون مَندوبا.

والرابع : ألاَّ يكون مُستغاثا.

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٣.

(٢) مارَسَرْجِس : اسم نبطي سَمَّى جريرٌ تغلبَ به نفيًا لهم عن العرب، حيث يقول :

لِقيتُم بالجزيرة خيلَ قَيْسٍ ... فقلتم مَارَ سَرْجِسُ لاقِتَالاَ

وانظر : الكتاب ٣/٢٩٦.

(٣) في الأصل «وقد تقدم بيان امتناع الترخيم فيه بحذف» وفي (ت) «امتناع ترخيم هذين الموضعين» وما أثبته من (س).

وهذه الشروط هى المتقدمة، وكذلك الخامس وهو ألا يكون موصوفا، ويَزيد هنا شرطٌ سادس، وهو ألاَّ يكون المنادى مَبْنِيًا بحكم الأصل.

وهذا الشرط نَبَّه عليه ابن عصفور، وزعم أن الترخيم لايكون في الأسماء المتوغِّلة في البناء، فعلى ماقاله لايجوز الترخيم في نحو (حَذَامِ، وَرقَاشِ) في لغة أهل الحجاز، ولا في نحو (حَذَارِ) مسمًّى بها في اللغتين معا.

والجواب : أن الأول والثاني داخلا تحت اشتراط كَوْنه منادى، فلا يُعترض بهما.

والثالث والرابع والسادس : ترجع إلى الشرطين الباقيين من الثلاثة المتقدمة، ألاَّ يكون مندوبا، وأن يكون قد تغيَّر في النداء بالبناء.

وهذا في السادس إن سُلِّم أن ماقال ابنُ عصفور صحيح، وماتقدم في الشرطين من الثلاثة جارٍ هنا، فالموضع غير مُخَلَّص في كلام الناظم، فلو قال أولَ الباب معنى ماتقدَّم ذكرهُ لزال هذا الشَّغْب، والله أعلم.

و«مُتَمًا» حال من «الرُّبَاعِيِّ العَلَم» أى حالة كَوْنه مُتَمًا بلا إضافة ولا إسناد، وجاء على لغة (رأيتُ زَيْدْ)(١).

وأما القسم الثاني، وهو مايُحذف منه الآخرُ وماقبله، فذلك قوله :

ومَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِى تَلاَ

إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلاَ

---

(١) وهى لغة ربيعة، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون، كما مثل. وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

أَرْبَعَـــةٌ فَـــصَـــاعِـــدًا والخُلْفُ في

واوٍ وياءٍ بِهَـــمِـــا فَـــتْحٌ قُـــفِى

يَعنى أنك تَحذف مع الحرف الأخير أيضا ماقَبْلَه، يَليه، إن اشتمل على شروط أربعة زائدةٍ على الشروط المتقدمة قَبْلُ، ويُؤخذ له أن مامَرَّ من الشروط مرادةٌ هنا من محصول قوله : «ومَع الآخِرِ احْذِفْ» كأنه قال : مع الآخِرِ المشتَرطِ في جواز حذفه تلك الشروطُ تَحذف أيضا ماقبل الآخِرِ إن كان فيه أربعة شروط زائدة :

أحدها : أن يكون ماقبل الآخر زائدا لا أصليًّا، فلو كان أصليا لم يَجُز، فلايقال في (فَرَزْدقَ) : يافَرَزْ، ولا في (جَحْمَرش)(١) مسمًّى به : ياجَحْمَ، ولا في (مُخْتار) : يامُخْتَ، ولا في (مُنْقَاد) : يامُنْقَ، إذا سُمِّى بذلك، ولا مأأشبه ذلك.

وهذا الشرط يمنع جواز نحو : ياقِمَ، في (ياقِمَطْرُ)(٢) وياهِرَ، في (هِرَقْل) وقد تقدَّم مايَرِد على من قال بجواز ذلك(٣).

والثاني : أن يكون الزائد حرفَ لِين. وحروفُ اللِّين هى الواو، والألف، والياء، وذلك قوله : «إنْ زِيدَ لَيْنًا».

فقوله : «إن زِيدَ» هو الشرط الأول.

وقوله : «لَيْنًا» هو هذا، أى حالةَ كون الزائد ذالَيْنٍ، فإن كان الزائد غيرَ حرف لِين لم يجز حذفه مع الآخِرِ، فلا تقول في (ضَفَنْدَدٍ، وخَفَيْدَدٍ)(٤): ياضَفَنْ

---

(١) الجَحمرس من النساء : الثقيلة السمجة، أو العجوزة الكبيرة.

(٢) القِمَطر : الجمل القوي السريع، ورجل قمطر : صغير. والقمطر أيضا ماتُصان فيه الكتب.

(٣) انظر : ص ٤٢٠ .

(٤) يقال : امرأة ضَفَنْدد، إذا كانت ضخمة الخاصرة، مسترخية اللحم. ورجل ضفندد كثير اللحم ثقيل مع حمق.

والخَفَيْدد : السريع، والظليم الخفيف.

ولا يا خَفَىْ ولا في (رخْودٌ)(١): يارخْوَ، ولا ماأشبه ذلك.

والثالث : أن يكون حرفُ اللِّين ساكنا، وذلك / قوله : «ساكنًا» وهو نعت لـ(لَيْن) فإذا سَكَن حرفُ اللِّين، جاز حذفه ، فإن تحرك لم يجز أن يُحذف فتقول في (قَنَوَّرٍ) ياقَنَوَّ، وفى (هَبَيَّخ) : يا هَبَيَّ ـ بتشديد الواو والياء(٢) ـ ولاتقول : يا هَبَىْ ، ولاياقَنَوْ ، وكذلك تقول فى (حَوْلَايَا ، وبَرْدَرَايَا)(٣) : ياحَوْلَاىَ ، ويابَرْدَراىَ ، ولاتحذف فتقول : ياحَوْلاَ ، ويابَرْدَرَا ، وكذلك ما أشبهه . ٢٩٧/٣

والرابع : أن يكون ذلك الحرف الذى قبل الآخر مكمِّلا للأربعة ، أى يكون رابعَ الأحرف المتقدمة فأكثر ، وهو قوله : (مُكمِّلاً أربعةً فَصَاعِداً) مثل أن يكون خامسها أو سادسَها .

فكونُه رابعا مثل : حَمْراء وعُثْمان ، وكونُه خامسا مثل : عَنْتَرِيس(٤) ، ورجل اسمه «مُسْلِمُون» ونحو ذلك ، وكونه سادسا نحو : زكَرِيًّا .

فلو كان الحرف لايَبلغ أن يكون مكمِّلا للأربعة ، فلا يجوز حذفه مع الآخِر نحو : عِمَاد ، وسَعِيد ، وثَمُود ، فلا يجوز أن تقول : ياسَعِ ، ولاياعِمَ ، ولايَاثَمُ .

---

(١) الرُّخْوَدُّ من الرجال : اللَّيِّن العظام الرُّخْوُها، الكثير اللحم. ويقال : رجل رِخْوَدُّ الشباب أى ناعمه، وامرأة رِخْوَدَّة : ناعمة.

(٢) القَنَوَّر – بتشديد الواو – الشديد الضخم الرأس من كل شئ ، وكل فظ غليظ الهبيَّخ – بتشديد الياء – الأحمق المشترخى .

(٣) فى الكتاب (٢/٢٦١) «وذلك قولك فى رجل اسمه حَوْلايَا أوبَرْدَرايَا» .

(٤) العَنتريس : الداهية ، والشجاع ، والناقة الصلبه الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجريئة ، وقد يوصف به الفرس .

وخالف هاهنا الفراءُ فأجاز ذلك ، وهو مردود عند البصريين ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى نظير هذا الشرط فيما تقدم فى قوله : «إلا الرباعيَّ فما فوقُ العَلَم»(١) .

وبقى شرط خامس نَبَّه عليه بعد هذا الشَّطر ، يتبيَّن عند ذكره إن شاء الله ، وهو أن يكون حركة ماقبل الآخر مجانسًا له .

فإذا توفَّرت هذه الشروط جاز حذف ما قبل الآخر ، كان الآخر أصليًا أو زائدًا .

فأما كونه أصليًا فقولك فى (مَنْصُور) : يامَنْصُ ، وفى (شِمْلَال) اسم رجل : ياشِمْلَ ، وفى مسمى بقِنْدِيل : ياقِنْدِ ، وفى (عَنْتَرِيس) : ياعَنْتَرِ ، وفى (عَضْرَ فُوط) (٢) : ياعَضْرَفُ .

وأما كونُه زائدا : فقولُك فى (عُثْمان) : ياعُثْمَ و (أَسْمَاء) : يا أَسْمَ ، وفى (مَرْوان) : يامَرْوَ ، ومنه قول الفرزدق ، وأنشد سيبويه(٣) :

يامَرْوَإنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ
تَرْجُو الحِباءَ وَرَبُّها لم يَيْأَسِ

يريد : يامروانُ ، وأنشد أيضا(٤) :

* يانُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لاتَدِينُها *

---

(١) انظر : ص ٤٢٠ .

(٢) العَضْرَ فوط : دويبه بيضاء ناعمة. أو ذكر الغطاء أو ضرب منه..

(٣) الكتاب ٢/٢٥٧، وديوانه ٤٨٢ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والتصريح ٢/٢٢٦ ، والأشموني ٣/١٧٨ ، والعيني ٤/٢٩٢.

ومروان : هو مروان بن الحكم ، والى المدينة من قبل معاوية رضى الله عنه. والحباء : العطاء. واسند الرجاء الى الناقة على سبيل المجاز. وانظر قصة هذا البيت في حاشية « الكتاب ».

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧.

وتدِقِها : تجازيها.

يريد : يانُعْمان ، وأنشد أيضا للَبِيد ، وقال ابن السِّيد[1] : هو لأبى زُبَيْد الطائى[2] :

يأَسْمَ صَبْرًا عَلَى ما كَانَ مِنْ حَدَثٍ
إنَّ الحَوادِثَ مَلْقِىٌّ ومُنْتَظَرُ

يريد : ياأسماءُ وقال عمر بن أبى ربيعة[3] :

قِفِى فانْظُرِى يأَسْمَ هل تَعْرِفِينَهُ
أهَذا المُغِيرِىُّ الذى كان يُذْكَرُ ؟

ويَنتظم فى هذا السِّلْك ما إذا سَمَّيت رجلا بمسلمين ومسلمُون وبقُرَشِىّ ، فإنك تقول : يامُسْلِم ، ويا مسلمُ ، وياقُرشِ ، ونحو ذلك .

وإنما اشتُرِطَتْ هذه الشروط لأسباب قياسية وافقها السماع ، فاشتراط زيادةِ ما قبل الآخر لأن الزائد أسهلُ شأنًا من الأصلى ؛ إذ كان حذف الأصلى بعده هَدَمًا لبِنْية الكلمة .

واشتراطُ كونِه حرفَ لِين لأنه أضعف من الحرف الصحيح .

واشتراطُ كونِه ساكنا لأنه أضعف أيضا ، بخلاف المتحرك ، فإنه قوىٌّ بالحركة ، وأيضًا فإنما يكون المتحرِّك زائدا للإلحاق ، فهو واقع فى مقابلة الأصلى ، فكأنه أصلى ، فلم يُحذف لذلك .

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٣٦.

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢ ، وابن الشجري ٨٧/٢ ، والتصريح ١٨٦/٢ ، والأشموني ١٧٨/٣ ، والعينى ٢٨٨/٤.

وانظر : ملحقات ديوان لبيد ٣٦٤ ، وملحقات ديوان أبي زبيد ١٥١.

والحدث : واحد أحداث الدهر ونوائبه. يقول لها : اصبري على ما يحدث لك من مصائب الدهر، فإنها مترادفة على الناس، مها ما نزل ، ومنها ما هو منتظر متوقع.

(٣) ديوانه ٨٥ ، ، والجمل للزجاجي ١٨٥ ، وابن الشجري ٨٧/٢، وابن يعيش ٢٢/٢ ، والحلل ٢٣٨ والمغيري : نسبة الى المغيرة، جد والد الشاعر. وهي تعني الشاعر

واشتراطُ كونه مكمِّلا للأربعة فصاعدا قد تقدم وجههُ(١) .

وهذا تعليل قد يَنْهض ، والتعليلُ الجارى على رأى سيبويه هو أن الحرفين لايُحذفا فى الأصل إلا إذا كانا / زيادتين زيدتا معًا ، كألفَى ٢٩٨/٣ صحراء ، والألف والنون فى (مَروان ، وعمران) فإنهما فى مقابلة الألفين فى صحراء ، وكيائَىِ النَّسَب ، وزيادتَىِ التثنية وجمع السلامة فى المذكر والمؤنث(٢) .

ومعنى كونهما زيدتا معا أن إحداهما لم تتقدم على الأخرى ، كما تقدمت الألف فى نحو (سِعْلَاةُ)(٣) على هاء التأنيث ، لأن الهاء أتت لاحقةً للإسم بعدما تَمَّ بناؤه ، فالألف مما بُنيت عليه بخلاف ماتقدم ، فإن الكلمة إنما بُنيت عليهما معا ، وكذلك زيادتا التثنية والجمع وياءُ النَّسَب ، لم تُزَد واحدةٌ بعد أخرى ، فلما كان كذلك لم يكونوا ليحَذفوا واحدا ويَبقى الآخرُ فى زيادتين كالزيادة الواحدة ، ثم أنهم ألحقوا بذلك نحو (مَنْصُور) لأنهم لما كانوا مِمَّا يحذفون الآخِر فى الترخيم ، فصار لذلك كالزائد العريق فى الزيادة ، من حيث كانا يُحذفان تارةً ، ويَثبتان تارةً ، كان الزائد قبل الأخِر [مع الآخِر](٤) ، يشبه الزيادتين اللتين زِيدتا معا ، فُحذفا معا .

هذا أصل المسألة ، فالأصلان على هذا لايُحذفان لأنهما ليسا بمنزلة حرف واحد زائد ، وكذلك الزائدُ الآخِرُ مع أصليٌّ قبله نحو :

---

(١) انظر : ص ٤٢٠

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢

(٣) السِّعلاة – بكسر السين – الغول . وقيل : ساحرة الجن ، وجمعه سعالي.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت).

حُبارَى[١] ، فإن الألف إنما زيدت بعد تمام الكلمة بأصولها ، فالراء قبلها بائنةٌ عنها ، أصليةٌ دونها .

وكذلك الزائدان إذا لم يُزادا معا ، تحرك الأول منهما أو سكن ، كقَنَوَّر وحَوْلاَيَا ، ومثل : سِعْلاَة ، فإن واو (قَنَوَّر) جُعلت فى مقابلة أصلىٍّ بعد ما كانت البِنْية قد كَمُلت أصولها دونه ، فلم يكن الآخِر معها بمنزلة زيادتين زِيدتا معا ، وكذلك (يا حَـوْلايا) مع الألف بعدها ؛ إذ لو زيدتا معـا لكانت الياء ألفا ، والألف همزة ، كما فى (حَمراء) لأن ماجُعل مِمَّا قبل الآخِر مع الآخِر كالزيادة الواحدة ساكنُ لايتحرك ، بخلاف واو (مَنْصور) ونحوه ، وكذلك (سِعْلاَة) لوكانت الألف مع التاء بمنزلة زائدٍ واحد لقلتَ فى تصغيره: سُعَيْلاَة ، كما تقول : عُثَيْمان ، أو سُعَيْلِيت ، كما تقول : سُرَيْحِين . ولما كنتَ تقول : (سُعَيْلِيَة) دَلَّ على الانفكاك بينهما .

وأصل الزيادتين اللتين بمنزلة الزيادة الواحدة هما اللتان يكون أولهما حرفَ لِين ساكن ، لأن المتَّحرك فى ذلك الموضع لايكون إلا زائدًا للإلحاق أو شبهه ، فلا يكون مع ما بعده بمنزلة الزيادة الواحدة ، فلايُحذف إلا الأخير .

هذا وجه حذف الزيادتين ترخيمًا ، وهو من أسرار «الكتاب»[٢] التى لاتوجد إلا فيه ، أو فى كتابِ مَن نَقل منه ، وإنما أتيت به ، وإن كان فيه طُول ، لأنه قاعدة الباب وسِرُّه ، وبه يَحصل بيان ما اشترطه الناظم حصولا تاما . والله المستعان . ثم قال : (والخُلْفُ في واوٍ وياءٍ بهما فَتْحٌ قُفِى)

قُفِيَ : من قَفَوْتُه ، أى اتَّبعته ، يريد : اتُّبِع الفتحُ بهما .

يَعنى أن الواو والياء اللذين يقعان قبل الآخِر إذا كان ما قبلهما مفتوحا ، ففى جواز حذفهما مع الآخِر ومنعِه خلافٌ بين النحويين .

---

(١) الحبارى :طائر طويل العنق ، رمادى اللون . على شكل الأوزة ، ذو منقار طويل .

(٢) يعنى «كتاب سيبويه» رحمه الله .

فمنهم من يُجيز حذفَهما معه ، ويَحكم لهما بحكمِ مالو كان قبلهما من التحريك من جِنْسهما ، وهذا مذهب الفرَّاء والجَرْمى ، فيقولان فى (فِرْدَوْس) مسمًّى به : يافِرْدَ ، وفى (إدْرَوْن) ياإدْرَ ، وفى (غِرْنَيْق): " ياغِرْنَ، وفى (زُمَّيْل): يازُمُّ[1] .

ومنهم من يمنع ذلك، ولا/ يجيز إلا حذف الآخِر، فيقول: يافِرْدَوْ، ٢٩٩/٣
وياإدْرَوْ ، وياغِرْنَىْ ، ويازُمَّىْ .

فالمجُيز يقول : هذا زائد زِيد قبل الآخِر ، وهو حرف لِين ساكن ، فيُحذف وإن كان حركةُ ما قبله ليست من جنسه .

وأيضًا ، فالواو والياء المفتوح ماقبلهما يَجريان مجراهما لو كان ما قبلهما من جنسهما ، ألاترى أنهما لايقعان قبل حرف الروِىّ[2] ، مع الحرف الصحيح ، فلا يجمع فى القافية بين (العَقْل ، والمَيْل ، أو القَوْل) .

وأيضا ، فيقعان رِدْفَيْن[3] كحَرْفَىِ المدّ ، ويُجمع معهما بين الساكنين كمُدَيْقّ ونحوه[4] ، فلما كانا كذلك عوملا معاملة حرف المد .

---

(١) الإدْرَوْنُ : حبل تشد به الدابة فى محيسها ، والأصل ، أو الخبيث منه خاصة ، ويقال : رجع إلى إدْرَوْنه ، أى إلى وطنه .
والغُرْنَيْق – بضم الغين وفتح النون – وكذلك الغُرنوق : طائر أبيض ، وقيل : طائر أبيض ، وقيل : طائر أسود من طير الماء ، طويل العنق ، وإذا وصف بها الرجل فواحدهم غِرْنَيق وغِرْنَوْق ، بكسر الغين وفتح النون ، وهو الشاب الناعم
وأما الزُّمَّيْل فهو الضعيف الجبان الرَّذْل .

(٢) الروىُّ فى علم العروض : الحرف الذى تبنى عليه القصيدة ، وإليه تنسب فيقال : قصيدة بائية ، إذا كان رويها الباء .

(٣) الرِّدف فى الشعر : حرف لين ومد ، يقع قبل الروىّ متصلا به .

(٤) يعنى المضاعف الذى قد أدغم أحد الحرفين منه الآخر إذا صغر ، مثل : مُدُقّ وأصَمّ وأنظر : الكتاب ٤١٨/٣ .

وأما المانع فيقول : الواو والياء فى مثل هذا ليسا مع مابعدهما بمنزلة زيادتين زيدتا معا ، لأنهما إنما زيدتا بعد ما أستقلّت الكلمة بأصولها .

وأيضا ، فليستا للمد ؛ بل لتَكْثير الكلمة أوللإلحاق ، فالياء للتكثير ، وزيادةُ التكثير كزيادة الإلحاق ، إنما تَلحق بعد حصول أصول الكلمة والواو للإلحاق ، فلم تَعُد مع بعدها كواو (مَنْصور) مع مابعدها ، فلم يَنْبَغِ أن يكونا كحرفى النداء . وهذا هو مذهب سيبويه ، وهو الجارى على القياس المتقدم ، فعلى هذا لابد فى مذهبه من الشرط الخامس ، وهو أن تكون حركة ماقبلهما من جنسهما ، كما تقدَّم تمثيله . وكُلُّ ما كان هكذا فلا خلاف فيه ، فقولك فى (مَرْوان) : يامَرْوَ ، فى (قِنْدِيل) : يا قِنْدِ ، وفى (مَنْصور) : يامَنْصُ ، مما يُتَّفق عليه بمقتضى كلام الناظم ، وإنما الخلاف فيما وراءه . ولم يَختر هنا مذهبا معيَّنا ، كما فعل في «التسهيل»[1] ، حيث ارتضى مذهب سيبويه ، ولعله قَوَّى عنده قياسَ الجَرْمى . والله أعلم.

* * *

وأما القسم الثالث من أقسام المرخَّم ، وهو ما يرخَّم بحذف عجزه ، فهو الذى قال فيه :

والعَجُزَ احْذِفْ من مُرَكَّبٍ وقَلْ
تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وذا عَمْرٌو نَقَلْ

والمرخَّم هكذا هو المركَّبُ دون غيره ، وقد تقدم أن المركب على ثلاثة أقسام :

أحدها : المركَّب من المعطوف والمعطوف عليه .

والثانى : المركَّب تركيَب مَزْج وخَلْط .

---

(١) ص : ١٨٨ .

والثالث : المركَّب تركيب إسناد.

فأجاز هنا الترخيَم فى الثانى والثالث ، فاقتضى أن الأول لايصح فيه هذا الترخيم ، كما أنه لايصح فيه الترخيم المتقدم ، ووجه ذلك إنه معَرب لم يتغيَّر فى النداء عن حاله قبل النداء ، فجرى مَجرى الاسم المَطْوُل ، ومجرى المضاف إليه ، بخلاف غيره فإنه إنما جرى مَجرى المضموم فى النداء .

فأما المركب تركيَب مَزْج فأجاز فيه الترخيمَ مطلقا من غير قِلَّة ، ولم يُشترط فيه هنا شرط ، لأن ما تقدم فى القسم الأول لايُحتاج إليها فيه ، لما يَذكره على إثْر هذا بحول الله ، لكن هذا الترخيمَ بحذف العَجُز ، وهو خلاف الصَّدْر، لأن المركب، تركيَب مَزْج أو تركيبَ إسناد ، له صَدْرُ وعَجُز ، فصَدْرُه نظيرُ صَدْر الكلمة المفردة ، وعَجُزه نظير عجزها .

وأيضا ، فالجزء الثانى مشَّبه بهاء التأنيث التى تُحذف فى الترخيم / وذلك نحو : مَعْدِ يكَرِب ، ورامَهُرْمُز ، وبلا لاَباذ ، تقول: ٣٠٠ / ٣
يامَعْدِى ، ويارَامَ ، ويابِلاَلَ ، وكذلك فى (عَمْرَوَيْه) : يا عَمْرَ ، وفى رجل اسمه (خَمْسةَ عَشَر) : ياخَمْسَةَ . ومن ذلك كثير .

وإنما حُذف العَجُز هنا لأنه قد جرى فى كلامهم مجرى هاء التأنيث فى كثير من الأحكام وذكر سيبويه (١) من وجوه الشبه بينهما أربعة أوجه :

---

(١) الكتاب ٢٦٧/٢ وما بعدها .

أحدها : التصغير ، لأن الاسمين إذا جُعلا اسمًا واحدا صُغِّر الصدر ، ثم أُتى بالعجز على حاله ، كما يُفعل بالهاء .

والثانى : النَّسَب ، يُحذف له العَجُز فى المركَّب ، كما تُحذف الهاء .

والثالث : أن العَجُز لايُلْحق بناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولابناتِ الأربعة بالخمسة . كما أن الهاء كذلك .

والرابع : أن العَجُز لايغيِّر مادَخل عليه ، ولايُفسد بِنْيتَه كالهاء سواء وثَمَّ وجه آخر ، وهو فتح ماقبل العَجُز ، كما يُفتح ما قبل هاء التأنيث . فلما جرى مجراها عومل معاملتها .

واعلم أن هنا نظرين :

أحدهما : أنه أطلق على المركب تركيبَ مَزْج لفظَ المركَّب مطلقا من غير تقييد ، وكان الأولى أن يقيِّده بتركيب المَزْج .

والجواب : إن ابن الضائع[1] ، حَكى أن المركَّب فى اصطلاح النحويين هو المركَّب تركيبَ مَزْج ، فإن كان كذلك فلا إشكال ، لأن الناظم إذ ذاك اعتَمد على الاصطلاح .

والنظر الثاني : أنه لم يَشترط هنا في ترخيم المركَّب شرطا ، ولابد فيه من شروط ثلاثة ، وهى ألاَّ يكون مندوبًا كما تقدَّم فى نظائره ، وألاَّ يكون مستغاثًا ولامتعجبًا منه ، وقد تقدَّم أيضًا ، وإن يكون عَلَمًا ، فإنه إن لم يكن علما لم يُرَخَّم ، فلا يقال فى رجال عِدَّتُهم خمسةَ عشرَ : ياخمسةَ ، وإنما يجوز ذلك في الأعلام . وإطلاق الناظم يقتضى أن يكون ذلك فى كل مركَّب علمًا كان أو غيَره ، وذلك غير صحيح .

---

(١) سبقت ترجمته .

وكذلك المركَّب تركيبَ إسناد لابد فيه من الشروط الثلاثة ، ولم يَذكر شيئًا من ذلك ، فكان كلامه معترَضًا .

والعذر أن يقال : لعله اكتفَى بذكر المركب عن اشتراط العَلَمية ، فكأنه على حذف الموصوف ، أى : مِنْ عَلَمٍ مركَّب ، لأن غالب التركيب فى الأعلام ، وينتهض هذا جِدًا فى المركَّب تركيَب إسناد ؛ إذ لا يُتصور أن تُنَادَى الجملة من حيث هى جملة ، وإنما ينادَى الاسم .

وأما كَوْنه غيرَ مندوب أو مستغاث : ففيه ما تقدَّم قبلُ فى نظائره .

ثم قال : (وقَلَّ ترخيمُ جُمْلَة) أى بحذف عجزها لتقدُّم ذكرِه ، يعنى أن المركب تركيَب إسناد قَلَّ فيه الترخيم ، فيقال فى (تأبَّطَ شَرًا) : يَا تأَبَّطَ ، وفى (بَرَقَ نَحْرُهُ) : يابَرَقَ ، وما أشبه ذلك ، والأكثر في كلام العرب التزامُ حكايته ، ووجهُ ترخيمه تنزيلُه منزلةَ المركب تركيبَ مَزْج لشبهه في التَّسْمية بأكثر من كلمة واحدة .

وجمهور النحويين يمنعون ترخيم ذي الإسناد استنادًا منهم لقول سيبويه بالمنع من ذلك في « أبواب الترخيم » إذ قال : واعلم أن الحكاية لا تُرحَّم ، لأنك تريد أن ترحِّم غيرَ منادَى وليس مما يغييره النِّداء ، وذلك نحو : تأبَّط شرٌ ، وبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك .

قال ولو رَخَّمت هذا لَرَخَّمْتَ رجلاً يسمى: (يادارَ عَبْلَةَ بالجِوَاء تَكلَّمِى)[1]. يعنى يُلَقَّب بهذا / البيت ، فجرى الناس على هذا المذهب . ٣٠١ / ٣

فجاء ابن مالك هنا وفى كتاب «التسهيل»[2] فنَصَّ على جواز ترخيمه نقلاً عن سيبويه ؛ إذ قال: (وذا عَمْرُو نَقَلْ). قال فى «الشرح»[3] : ونَصَّ – يعنى سيبويه – فى باب النَّسَب على أن من العرب من يُرَخِّمه

(١) الكتاب ٢٦٩/٢ ، وسبق التعليق على بيت عنترة .

(٢) ص : ١٨٨ .

(٣) انظر : (ورقة ٢٠٦ – أ) .

فيقول فى (تَأَبَّطَ شَرًا): ياَتَأَبَّطَ ، ورتب على ترخيمه النسبَ إليه قال: ولاخلاف فى النسب إليه انتهى .

فلا شتهار المنع فى المسألة عن سيبويه اعتَنى بذكرها ، والتنبيه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب ، والذى نُقل عن سيبويه وقع له فى «باب الإضافة إلى الحكاية»

قال : فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركتَ الصدر بمنزلة عَبْد القَيْس وخمسةَ عَشَرَ ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك فى تَأَبَّطَ شَرًا : تَأَبَطِىٌّ .

قال ك ويدلك على ذلك أن من العرب من يفُرد ، فيقول : ياتَأَبَّطُ أقبلْ ، فيَجعل الأول مفردا ، فكذلك تُفْرده فى الإضافة[١] .

هذا نصه فى المسألة ، وهو كما قال ابن مالك ، لكنه أسْعَدُ بكلامه هنا منه بكلامه فى «التسهيل» إذ قال هنا : (وقَلَّ) فوافق قولَ الإمام[٢] : « من العرب مَن يقول كذا » .

وقال فى «التسهيل» : ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه[٣] ، فأطلق الجواز .

وأيضا ، فإن كلامه هنا أقربُ إلى مساعدة التأويل فى الجمع بين الموضعين فى كلام الإمام من كلامه فى «التسهيل» ؛ إذ ظاهره أن ماقاله فى «باب الترخيم » خطأ وأن الصواب ما قاله فى «النَّسَب » .

ولا بد هنا من بَثٍّ القاعدة الأصوليَّة باختصار ، فهى محتاج إليها . فى هذا الموضوع ، وذلك أن العالِم إذا صدر عنه قولان ، ظاهرُهما التضاد ،

(١) الكتاب ٣/٣٧٧ .
(٢) يعنى سيبويه رحمه الله .
(٣) ص : ١٨٨ .

فطريقةُ ابن جنِّى أنه إما أنَ يَنُصَّ على الرجوع عن أحدهما أوْلاَ ، فإن نَصَّ على الرجوع فظاهرٌ ، وإن لم ينص ، فإما أن يكون أحدهما مُرْسَلا والآخرُ مُعلَّلا أوْلاَ ، فإن كان كذلك أخُذ له بالمعلَّل ، وإن لم يكن كذلك ، فإن كانا مُرْسَلين بُحث عن التاريخ وأخُذ بالمتأخِّر ، فإن جُهل التاريخ وجب البحث عن مَدراكهما ، فأخذ له بالأقوى ، وجُعل مذهَبه تحسينًا للظن بالأئمة ، فإن تساويا اعْتُقِدَا رَأيَيْن ، فإن الداعى إلى التساوى عند الناظر هو الداعى لصاحبهما إلى القول بهما ، هذا بمقتضى العُرْف وإحسان الظن ، وأما القَطْع : فعلمه عند الله[1] .

قال ابن جنِّى : وقد كان أبو الحسن[2] لاَيَتَحشَّم من سلوك هذا المَسْلك ، يعنى اعتقادَ القولين ، وأكثرُ كلامه عليه ، ثم حكى عن الفارسى[3] فى (هَيْهَات) نحوًا من ذلك .

هذه قاعدة ابن جنِّى فى القولين ، فَلْنَبْن الآن عليها اصطلاحًا ، وإن كان فيها نظُر متشعِّب ، فكأن المؤلف ، والله أعلم ، اعتقد أن آخر القولَيْنِ لسيبويه ما قاله فى « النَّسَب » أو أنه المَعْضُود بالسماع فاعتمده ، ولم يَعتمد القياس فى المنع فى «باب الترخيم» لأنه لم يَعْضُده بسماع ، ولانَفىَ عن العرب القولَ به . فَقَوْلَهُ / الجوازَ مطلقا لذلك . ٣٠٢ / ٣

والذى ينبغى التعويلُ عليه هنا أن يقال : إن النظر فى القولين ثانٍ عن ثبوتهما قولين : إما نصًا وإما ظاهرًا ، كما يقول سيبويه فى تاء (بنْت وأُخْت) مرة : إنها للتأنيث ومرةً إنها ليست للتأنيث ونحو ذلك ،

---

(١) الخصائص ٢٠٥/١ ، وانظر فيه أيضا ٤٩١/٢ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة الأخفش ، انظر : الخصائص ٢٠٥/١ .

(٣) هو أبو على الفارسى أستاذ ابن جنى ، وانظر : الخصائص ٢٠٦/٢ .

فيثْبت على الجملة من كلامه فيها قولان ، فينظَر فى تأويلهما إن أمكن ، وإلاَّ عُدَّا قولَيْن على ماظهر .

أما «مسألة الترخيم» فلم يَثْبت بعدُ فيها قولان ، فكيف يُنظر فيما لم يَثْبت؟ وبيان ذلك أن سيبويه تكلم فى أبواب «الترخيم» على وجه القياس ، وأنت تعلم شِدَّة متابعته للسَّماع فى وَضْع القياسات ، فلابد أن يكون مَنْعُه لترخيم ذى الإسناد مستنداً إلى كلام العرب ، وأن أكثر العرب على منعه . ثم لما جاء إلى باب «النَّسَب» وهو باب يُحذف فيه عَجُز الاسم مطلقا فى كل مركَّب أنَّس جوازَ حذف العَجُز فى ذى الإسناد فى «النَّسَب» بحذفه عند بعض العرب فى «الترخيم» تشبيهًا بالمركَّب تركيبَ مَزْج ، ولم يقل : إن ذلك قياس فيه ، ولا إن قياس «النَّسَب» مبنى على «الترخيم» ؛ بل كما يأتى فى مواضع بالمُثُل القليلة الاستعمال والنادرة تأنيسًا فى مواضع القياس وفى أبواب «النداء» من ذلك حَظٌّ صالح .

وإذا كان كذلك فالذى حَكى عن العرب من ترخيم ذى الإسناد قليل ، وذلك مفهوم من قوله : «من العرب من يفعل كذا» ولم يقل : والدليل على ذلك : أن العرب تفعل كذا ، أو ما أشبه ذلك ، فإذًا لايَقْدح ما نَقل فى «النَّسَب» فيما اعتمد من المنع فى «باب الترخيم» وإذا رَجع كل واحد من الكلامين إلى معنًى ظاهرٍ من لفظه لم يصلح أن يُحمل على أنهما قولان متضادان ، فإشارته فى «هذا النظم» جارية على كلام سيبويه ، وكلام سيبويه غير متضاد ، فالأحسنُ مافعَل هنا ، ولايُحتاج إلى إثبات قولين ، وطلبِ التَّرجيح بينهما أو التأويل . والله أعلم .

وقوله : (وذَا عمرٌو نَقَل) هو سيبويه ، وهو : عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، مولًى لبنى الحارث بن كعب بن عمرو . و (سيبويه) لقبٌ له .

وزعم بعضهم أن معناه ثلاثون رائحة . قالوا : لأنه كان طيبَ الرائحة .

كان - رحمه الله - ثقةً ثَبْتًا فيما ينقله ، محققا فى علمه ، لم يُرَ فى زمانه مثلُه فهمًا لكلام العرب ، وشَرْحًا لمقاصده ، وهو أَثْبَتُ مَن أخذ عن الخليل على صغر سنه ، وكان سُنِّيًّا فى مذهبه .

أخذ عن جماعة من أهل النحو واللغة والقرآن والحديث ، ولازم الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وعليهما عَوَّل فى النحو ، وأخذ عن عيسى بن عُمَر ، والأخفش الأكبر ، وأبى زَيْد سعيد بن أَوْس البصرى المصادرى ، وأبى عبيدة معمر بن المثنَّى ، واللَّحيانى ، والأصمعى ، وابن أبى إسحاق ، وهارون القارئ .

روى عنه الأخفش الأوسط سعيد بن مَسعدة .

تُوفى سنه ثمانين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنه .

٣٠٣/٣ / وإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ماحُذِفْ
فَالْبَاقِيَ استَعْمِلْ بِمافِيهِ أُلِفْ
واجْعَلْهُ إن لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا
لَوْ كانَ بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

هذه المسألة يَذكر فيها حكمَ آخر الاسم بعد دخول الترخيم فيه .

وللعرب فيه وجهان :

أحدهما : أن تَنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدِّره أنه موجود لم يُحذف ، فيَبقى الاسم بعد الحذف على حُكْمه لو لم يُحذف منه شئ ، وهذا الوجه يسمَّى «لغةَ مَنْ نَوىَ» وإليها أشار بقوله : (وإن نَوَيْتَ بعدَ حذفٍ ماحُذف) .

والثانى : ألاَّ تنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدِّره كأنه لم يكن ، فتعامل الاسمَ بعد الحذف معاملتهَ لو كان كذلك فى الأصل لم يُحذف منه شئ . وهذا الوجه يسمى «لغةَ من لم ينْوِ» وإليها أشار بقوله : (واجْعَلْه) . يعنى الباقى بعد الحذف «إن لم تَنْوِ مَحْذوفًا كما لو كان بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا»

والأكثر فى الترخيم الحَمْلُ على «لغة من نَوى» ولذلك كانت مُطَّردة فى كل شئ ، بخلاف «لغة من لم ينْو» فإنه لايحمل عليها إلا إذا لم يُؤَهد اعتبارُها إلى لَبْس ، كما سَيذكر إن شاء الله .

ولهذا ، والله أعلم ، قَدَّم الناظم هنا «لغةَ من نَوى» على الأخر .

وقد شبِّهت هذه اللغة بقولهم فى جمع (جارِية) : جَوَارٍ - ببقاء الكسرة - دليلاً على ثبوت الياء تقديرا ، وأن الإعراب منوىٌّ بها وشُبُهِّت الأخرى بحذف آخر المعتلِّ ، ، وجَعْل ماقبله حرفَ إعراب كَيَدٍ ودَمٍ ، ولاشك فى اطِّراد الأول وعدم اطراد الثانى ، فلذلك كَثُر الترخيم على اللغة الأولى ، ولم يَكْثر على الأخرى .

ومعنى كلامه : أن كِلاَ الوجهين المذكورين جائزين قياسا ، إلا أنك إذا رَخَّمْتَ على «لغة من نَوَى» فالباقى مستعمل على ما كان أُلِفَ فيه قبل الترخيم ، لازيادةَ على ذلك ولانقصان .

وأما إن رخمتَه على اللغة الأخرى : فإن مابقى من الأسم يُعامَل معاملة الاسم التامَ وَضْعًا ، الذى لم يُحذف منه شئ ، فما لَزِم فيه فى العربية ، من إعراب أو تصحيح أو إعلال أو غير ذلك ، لَزِم فى آخر هذا المُرَخَّم .

هذا معناه على الجملة من غير تمثيل ولا تفصيل ، ثم أخذ فى التمثيل فقال :

فَـــقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فـى ثَمُـــوَدَ يَا

ثَمُــوُ ويَاثَمِى على الثَّـــانِى بِيَـــا

يعنى أن الوجه الأول إذا اعتبرتَه فإنك تقول فى ترخيم (ثَمُود) : ياثمُو ، فتَترك آخرَ الاسم المحذوف على حاله ، كما كان قبل الحذف . ولو كانت الدال ثابته لقلت : ياثَمُودُ – بإثبات الواو – فكذلك تقول : ياثَمُوُ ، بإثباتها على حالها غيرَ منقلبة ، لأنها فى وسط الاسم لافى آخره ، وعلى هذا تقول فى (طَلْحَة) : ياطَلْحَ ، فتُبْقى الحاء على فتحها ، كما لو كانت التاء ثابته ، وفى (حَمْزَة) : ياحَمْزَ ، وفى (قاسم) : ياقاسِ / ـ بكسر ٣٠٤/٣
السين ـ إذ لو ثَبتت الميم لكانت السين مكسورة ، وكذلك فى (حارث) : ياحارِ .

وعلى هذا الترتيب يجرى سائر الأسماء ، فتقول فى (مَرْوان) : يامَرْوَ ، وفى (أسْمَاء) : ياأسْمَ ، وفى (مُسلِمَان) : يامُسلِمَ ، وفى (مُسلِمُون) : يامُسْلِمُ . ومن ذلك قراءة : (ونَادَوْا يامَالِ)[1] . ومنه قول امرئ القيس[2] :

أحَــارِ تَرَى بَرْقًــا أُرِيكَ وَمِــيضَــهُ

كَلمْعِ اليَــدَيْنِ فـى حَــبِىٍّ مُكَلَّلِ

وقال[3] :

أحَــارِ بنَ عَــمْــرٍو كــأنِّى خَــمِــرْ

ويَعْـــدُو على المَرْءِ مَـــا يْأتَمِـــرْ

(١) سورة الزخرف / آية ٧٧ : وتلك قراءة على بن ابن طالب وابن مسعود رضى الله عنهما والأعمش ، وقد مر التمثيل بالقراءة المذكورة ، وانظر : المحتسب ٢/٢٥٧ .

(٢) من معلقته ، وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٣) تقدم الاستشهاد به في بابى «النداء ، والترخيم» .

وأنشد سيبويه للقُطَامى[1] :

قِـفِى قَـبْلَ التـفـرُّق ياضُـبَـاعَـا

ولايَكُ مَـــوْقِفُ مِنْكِ الوداَعـا

وأنشد أيضا لابن الخَرِع[2] :

كَـادَتْ فَـزَارةُ تَشْـقَى بِنَا

فـأَوْلَى فَـزارةُ أَوْلَى فَـزارَا

وهو من ترخيم غير النداء ، وكذلك تقول فى (كَنَهْوَر) : ياكَنَهْوَ ، وفى (فِرْدَوْس) : يافِرْدَوْ ، وفى (غِرْنَيْق) :ياغِرْنَىْ ، وفى (حَوْلاَيَا) : ياحَوْلاَىَ ، وفى (كَرَوان) : ياكَرَوَ ، وفى (نَفَيَان) : يانَفَىَ ، وفى (هِرَقْل) : يا هِرَقْ ـ بالسكون ـ وكذلك ما أشبهه[3] ، كل ذلك يُعد فيه المحذوفُ كالموجود .

وعلى هذا الاطلاق فى الوجه الأول يتعلق النظر بأمرين:

أحدهما : بيانُ أنه مخالف للكوفيين فى امتناعهم من إبقاء آخرِ الكلمة بعد الحذف ساكنا مالم يَحذفوا الساكن مع الآخرِ ، فيقولون فى (قِمَطْر ، وهِرَقْل) :ياقِمَ ، وياهِرَ ، ولايقولون : ياقِمطْ وياهَرِقْ .

والدليل على صحة مذهب البصريين[4]: أن الفريقين اجتمعوا على أن حركة ماقبل الاخرِ بعد الترخيم باقيةٌ فى هذه اللغة على ماكانت عليه بعده ،

(١) تقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) هو عوف بن عطية بن الخرع التيمي ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٣/٢ ، وانظر المفضليات ٤١٦ وتشفىْ بنا : نوقع بها فتشقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهديد . ومعناه : الشر أقرب إليك .

(٣) الكَنَهْوَر : السحاب المتراكم . والغِرْنَيْق من الرجال : الشاب الناعم . والكروان : طائر لاينام الليل ، يشبه البط ، وله صوت حسن . والنُّفَيان – بفتح الفاء – السحاب ينفى أول شئ رَشًّا وبَرَدًا . وهرقل : اسم لملك الروم .

(٤) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الإنصاف ٣٦١/١ (المسألة الخمسون) .

مِنْ ضَمٍّ أو فتح أو كسر ليكون فيها دليلٌ على المحذوف ، فكذلك ينبغى فى الإسكان ، لأن فيه أيضا ذلك المعنى ، فالتفرقة بينهما تفرقةٌ لغير معنًى .

فإن قيل : إنَّما مَعْنَى حذفِ الآخر دون الساكن حَذَرًا من أن يُشبه الأدواتِ بسكون آخر ذلك الاسم ، وذلك محظور .

قيل : لو كان هذا معتبَرا لامتنع ذلك فيما إذا كان قبل الآخر مكسورا ، فكان يجب حذفه أيضا مع الآخرِ ، لئلاَ يُشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، ولَمَّا لم يكن ذلك مُغْتَفرًا دون الإشعار بالمحذوف وجب أن يكون فى مسألتنا كذلك .

والثانى : أن هذا الاطلاق ظاهر في أن ما قبل المحذوف لايزول عن حالته التى كان عليها لقوله: «فالبَاقِي استَعْمِلْ بما فيه أُلِفُ» يريد ماألف قبل الحذف ، فاقتضى لذلك أن تقول فى (قاضُونَ ، ومُصطَفَوْن) على هذه اللغة : ياقاضُ ـ بالضم ـ ويامُصْطَفَ ـ بالفتح ـ من غير رَدِّ شئ مما حُذف لأجل سكون الواو ، إذ كان الأصل : قَاضِيُونَ ، ثم نُقلت حركة الياء لالتقائهما ، وكذلك (مُصْطَفَوْن) أصله : مُصْطَفَيُونَ ، ثم مُصْطَفَاوْنَ ، ثم مُصْطَفَوْنَ.

وهذا الرأىُ رآه المؤلف ، وخالف فيه النحويِّين : الخليلَ وسيبويه ومَن دونهما ، ونَصَّ فى «التسهيل»[1] على المخالفة .

ورأيهم فى ذلك أن تقول : ياقاضى ، ويامصطَفى ، / برد ٣٠٥/٣
المحذوف للساكنين ، لأن الساكن الثانى لما حُذف للترخيم لم يكن لبقاء

---

(١) انظر : ص ١٨٩ .

الأصليِّ ، غير مرجوعٍ ، وجهٌ ؛ إذ كان مُوجِب الحذف قد زال ، كما أنك تقول فى الدَّرَج (غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ)[1] فتحذف ياء (مُحلِّى) فإذا وقفتَ عليها أثبتَّها ، فقلت : (مُحِلِّى) لزوال ما أوجب حذَفها ، هذا تعليل سيبويه[2] . وألزم المؤلفُ عليه أن يُعاد إلى كل متغيِّر بسبب الترخيم ماكان يستحقه لولم يكن ذلك السبب موجود أصلا ، فكان يقال فى ترخيم (كَرَوان ، نَزَوان) : ياكَرَا ، ويانَزَا ، قولاً واحدا . قال : لأن سبب تصحيح واوهما هو تلافى الساكنين وقد زال ، ومع ذلكُ يبقون الحكم المرَّتب عليه لكون المحذوف مَنْوِيَّ الثبوت .

قال : ولافرق بين نِيَّة ثبوته ونية سبب حذف ياء (قاضُون) وألف (مُصْطَفَوْن) حين يرخمان[3] .

ونَقل أيضا : احتجاجهم بالتشبيه بَردّ ما حُذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفا كقول الواقف على (تَفْعَلُنْ) : هل تَفْعَلُون ، بردِّ واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفها ، وهو ثبوت نون توكيد وصلا .

قال : وهذا التشبيه ضعيف ، لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم ، فيصح معه أن يُنْوى ثبوت المحذوف[4] .

هذا ما احَتَّج به الجمهور ، وما رَدَّه به المؤلف ، ومن هنا لمَ يَرتض مذهَبهم .

---

(١) سورة المائدة / الآية الأولى .

(٢) الكتاب ٢/٢٦٣.

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٦ ـ ب).

(٤) المصدر السابق (ورقة ٢٠٦ ـ ب) وبعده «وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يصح أن ينوي ثبوت المحذوف».

وظاهر هذا النظم اعتقادُ هذا النظر ، فإن كان مقصوده ماظَهر دَخل عليه أن يقال فى ترخيم (رَادٍّ) مسمًّى به : يارَادْ ـ بإسكان الدال – وفى ترخيم (تُضَارٍّ ، ومُضَارٍّ ، وأَسْحَارٍّ)(١) . ومسمًّى بها: ياتُضَارْ ، ويامُضَارْ، وياأسْحَارْ ، كما تقول فى (مِكرٍّ ، ومِفَرٍّ) يامِكَرْ ، ويامِفَرْ ، لكنه إنما يقال فيه : يارَادِ ، وياتُضَارِ ، أو تُضَارَ إن كان مبنيا للمفعول ويامُضَارِ ، أو مُضَارَ ، فتحركها بحركة الأصل ، وياأسْحَارَ ، فتفتحها ، لمناسبتها للألف ، وإذا كان كذلك فلم يُستعمل الباقى بما أُلِف فيه ، من حيث كان المألوف فيه السكون ، فتُرك إلى التحريك . وبموافقة الجماعة يقول فى هذا ، فيلزمه فى « التَّسْهيل » و «شرحه» التناقض .

فإن قيل : إن هذا لايلزم ، لأن التحريك فيه ضرورى ؛ إذ لايجتمع ساكنان فى مِثْله مالم يكن الثانى مدغما ، بخلاف نحو (قَاضُونَ ، ومُصْطَفَوْنْ) فإنه لاضرورة تدعو إلى رد المحذوف ، فوجب التنبيه عليه دون الأول .

فالجواب : أن الأمر فى الجميع واحد ، إذ هو حُكْمُ لفظى ، فإن اعتَبْرتَ اللفظَ بعد الحذف ، لزم أن يقال : ياقاضِى ، لزوال الساكن ، وكذلك يامُصْطَفَى ، كما تعتبره فى التقاء الساكنين هنا ، فتقول : يامُضَارَ ، وإن اعتبرتَ المحذوف لزم أن تقول : يامُضَارْ – بالسكون – كما تقول : ياقاضُ ، ويامُصْطَفَ ، لا فرق بين الموضعين ، فإن التزم هذا هنا حسبما يَقتضيه ظاهرُ لفظه خالف الناس.

والحق في أصل المسألة مع غيره. ويَدُ اللهِ مع الجماعة.

(١) الإسحارُ والأسحَارُ يقبحَ الهمزة وكسرها ـ بَقْل تسمن عليه الإبل، وواحدته، إسْحَارَةٌ وأَسْحارَةٌ.

/ وقد تكلم معه شيخنا الأستاذ ـ رحمه الله ـ في « شرح ٣٠٦/٣
الجمل»[١] بما لاحاجة إلى ذكره هنا لخروجه عن قصد الشرح. والله الموفق.

وأما إن اعتبرت الوجه الثاني، وذلك « لغة من لم يَنْوِ» فتقول في (طَلْحةَ) : ياطَلْحُ ، وفي (حَمْزَة) : ياحَمْزُ، وفي (مالك) : يامَالُ، وفي (قاسِم) : ياقاسُ فتبنى ذلك على الضم، لأنك لو فرضتهَ غير محذوف منه ما تعدَّيْتَه، وكذلك تقول في (مَرْوَان) يا مَرْوُ، وفي (أَسْمَاء) : يا أَسْمُ. ومن ذلك قول عَنْترة أنشده سيبويه[٢] :

يَدْعُـونَ عَنْتـرُ والرِّمـاحُ كـأَنَّهـا
أَشْطَانُ بِئْــرٍ فى لَبَــانِ الأَدْهَمِ

يُروى بضم الراء ، وأنشد أيضا للأسْوَد بن يَعْفُرَ تصديقًا لهذه اللغة[٣] :

---

(١) شرح الجمل لأبي عبد الله ابن الفخار . وقد حققه الدكتور : حمّاد الثمالي ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى .

(٢) من معلقته، وفي الكتاب ٢٤٦/٢، والمحتسب ١٠٩/١، وابن الشجري ٩٠/٢، ١٧٠، والمغني ٤١٤، والهمع ٨٨/٣، والدرر ١٦٠/١

والأشطان : جمع شَطَن ـ بالتحريك ـ وهو الحبل الذى يستقي به. واللبان : الصدر. والأدهم الأسود، يعنى فرسه. يقول : يستنصرونني في الحرب وينادونني، وقد تعاورت الرماح فرسي الأدهم، وشرعت في صدره شروع الدلاء في الماء.

(٣) الكتاب ٢٤٦/٢، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وابن الشجري ١٢٧/١، والتصريح ١٩٠/٢، والمخصص ١٩٥/١٤

والمتعلل : التعلل، وهو اللهو والشغل. يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائبا، لا يشغله شيء عما يريد أن يفعل. وهو يذهب ببهجة الإنسان وشبابه، وكنى عن الشباب بالرداء لأنه أجمل الثياب. ثم نادى مالك بن حنظلة مستغيثا بهم لأنه منهم.

ألاَهَلْ لهــــذا الدَّهْرِ من مُـــتَــــعلَّلِ

عن الناسِ ، مَـهْـمَـا شـاءَ بالنَّاسِ يَفْـعَلِ

وهـذا رِدَائِى عِنْدَهُ يَســـتَــعِـيـــرهُ

لِيَــسلُبِنى حَـــقِّى أمَــال بنَ حَنْظَلِ

يريد : حَنْظَلَة .

وإنما قال [١]: «تصديقا» لأنه ترخيم فى غير النداء ، وكذلك أنشد قول رُؤْبة[٢] :

إمَّـــــا تَرَيْنِى اليــــوم أُمَّ حَــمْــزِ

قــــارَبْتُ بـين عَنَقِى وجَــــمْــــزِى

أراد : حمزة .

وعلى هذه اللغة تقول فى (ثَمُودُ) : ياثِمَى - بالياء - كما نَبَّه عليه الناظم ، لأن الواو فى هذه اللغة وقعت كأنها فى آخر اسمٍ متمكِّن ، والحكمُ أن الواو لاتقع كذلك فى أواخر الأسماء المتمكِّنة ، فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفض حسبما يأتى فى التصريف إن شاء الله . فقُلبت الواو ياءً ، والضمة كسرة .

وكذلك إذا رخمتَ (بَنُوَن) قلت : يابَنِيِ ، فقلبت الواو ياء ، والضمة كسرة كذلك ، وإذا رخمتَ (قَـمَـحْدُوَةٌ) تَقلب الواوَ ياء ، والضمـة كسرة فقلت : ياقَمَحْدِى ، وفى عَرْقُوَة : ياعَرْقِى ، وفى (قَتُولٍ): ياقَتِى ، وفى (قَطَوَانَ) : ياقَطَا ، لأنك لما حذفت الألف والنون بقى الاسم (قَطَو) فوجب انقلاب الواو ألفا

---

(١) يعنى سيبويه (الكتاب ٢/٢٤٦).

(٢) سبق الاستشهاد بالرجز في الباب نفسه.

لتحـركها وانفتـاح مـاقبلها ، كمـا تقول فى (فَتًى) : فَتَا ، وكذلك فى (نَفَـيَـان) : يانَفَـا وقـولهم : (أَطْرِقْ كَـرَا ، أَطْرِقْ كَـرَا . إن النَّعـامَ فى القُرى)[١] .

وكذلك مَن اسمُه (عَلاَوَةَ) تقول فيه : يا عَلاَء ، لأنك لما حذفتَ التاء وقعت الواو طرفا بعد ألف زائده ، فوجب قلبهـا همزة ، كمـا قلت فى (كِسَـاءٍ) وكان أصله (كِسَاو) وكذلك فى (عِنَايَة) : ياعِنَاءُ ، كما قلت : رِدَاءَ ، والأصل رِدَاى . وتقـول فى (هَرِقْل) : ياهـرَقُ ، وفى (مُـضَـارٌ ، وتُضَـارٌ ، وأسَحْارٌ) ونحـو ذلك مسـمًّى به يا مُضَارُ ، وياتُضَـارُ ، ويا أسْحَـارُ . وتقـول فى (قَـاضُوَن) : ياقاضِى ، وفى (مُصْطَفَوْن) : يا مُصْطفَى ، فتردُّ المحذوف .

وتستوى اللغتان لفظا فى نحو : يامَنْصُ – ترخيم (مَنْصُور) إلا أن الحركتين مختلفتان حُكْما .

وكلامه يقتضى أنه لمَ يَعتبر عدمَ النظير فى وزنٍ أو غيره إن أدَّى إليه الحكم فى هذا الوجه ، فتقول فى (سَفَرْجلٍ) على مذهبه : ياسَفَرْجُ ، وإن أدىً إلى وزن (جَـعْـفَـر) وهو مـثـال غـيـر مـوجـود ، وكذلك فى (طَيْلِسَـان) على لغة كسـر اللام : ياطَيْلِسُ ، وإن أدَّى إلى وزن (فَـيْعِلِ) وهو بناء غير موجود إلا فى المعتل العين نحو : سَيِّد ومَيِّت .

وتقول أيضا فى (حِذْرِيَةٍ)[٢] : ياحِـذْرِى ، (و (فِـعْلِى) ليس فى الكلام ، وفى (حَبْلَوِى) : / ياحَبْلَى ، فتقلب الواو ألفا ، فيؤدِّى إلى وزن ٣٠٧/٣

---

(١) من أمثالها السائرة. وأطرق : طَأْطِئ رأسك. ويقال ذلك إذا أريد اصطياده. ومعناه : تواضع أيها الكروان، فإن أكبر منك وأطول أعناقا، وهى النعام، قد صيدت، وحملت من الدوّ إلى القرى. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع منه أشرف منه ، وانظر : المستقضى للزمخشري ١/٢٢٢، واللسان (طرق، كرا).

(٢) الحِذْرِيَة : الأرض الخشنة الغليظة.

(فَعْلَى) وفَعْلى ، إذا كانت ألفه لغير التأنيث ، غيرُ موجود ، وكذلك (حَمْرَاوِى) تقول : ياحَمْرَاء ، فتُقلب الواو همزة ، فيؤدى إلى كون همزة التأنيث منقلبة عن الواو، وذلك غير موجود فيها ، فليست للتأنيث ، و(فَعْلاَء) إذا كانت همزته لغير التأنيث معدومٌ أو كالمعدوم .

هذا كله جائز على ظاهر كلامه ؛ إذ لمَ يَستثن من ذلك إلا ما يُوقع اللَّبْسَ خاصة كما يأتى ، وهذا مذهب الإمام والجمهور .

وذهب المبرِّد إلى امتناع ترخيم ما أدَّى ترخيمه إلى عدم النظير فى هذه اللغة[1] ، وارتضاه المؤلف فى «التسهيل»[2] ، وإنما يرخَّم عندهما على «مَنْ نَوَى» ليبقى مُحْرِزًا بِنْيَتَه الأصليه ، فلايَبْقى محذور[3] ، وكأن المبرِّد شَبَّه اعتبارَ البِنْية باعتبار الإعلال ، والوجه ماقاله غيرهما .

قال السِّيرافى : لمَ يذكر سيبويه هنا شيئًا اعتَير فيه بناءَ مايبقى ؛ بل اعتَبر ما إذا عرض فى الكلام غَيَّرته العرب من حَرْف إلى حرف كما تقدم ، لأنه حكم مُتْلَئِبٌّ مستمر[4] ، التغيير فى جميع ما تقدم ونحوه .

قال : فأما البِنْيه العارضُة فى كلامهم ، الخارجةُ عن أبنيتهم ، فلا يلتزمون تغييرَها إلى أبنيتهم ، ولا إخراجَها من كلامهم كإبراهيم ، وإسماعيل ، وقابيل ، وإبْرَيْسَم ، ونحو ذلك ، فكذلك (طَيْلَس ، وحُبْلى) إنما هو شئ عَرَض ، هذا اعتذاره عن سيبويه باختصار[5] . ثم أخذ فى الرد على المبرِّد بأنه يقال له : ماوزن (حارُ) ؟ فإن قال : (فاعل) فيلزم أن يكون (طَيْلَس) فَيْعَلاَن ،

(١) المقتضب ٤/٤.
(٢) انظر : ص ١٨٩.
(٣) في (س) «محظور».
(٤) المتلئبُّ : المستقيم.
(٥) شرح الكتاب (المجلد ـ ورقة ٧١ ـ ب).

وإن قال : (فَاعُ) فليس فى الكلام . وإن قيل : (فَعَل) قيل له : قد علمت أن الألف زائدة لا أصلية ، ويلزم أن يكون (مَنْص) فَعْلُ ، و (مُنْذِ) ترخيم (مُنْذِرِ) فُعْلِ ، ويلزمه ألاَّ يُجيز ترخيَم شئ من هذه الأسماء ، وألاَّ يُرَخِّم (خِضَمّ) لأن وزنه : فِعُ ولا (قَمَحْدُوَة) لأن : فَعْلى ليس فى أصول الأبنية ، فالقول ألا يُعتبر الوزن .

وهذا للسيرافى حَسَنُ من الإلزام[1] ، وهو لازم للمؤلف أيضا فى «التسهيل» ولله دَرُّه فى هذه الأرجوزة[2] ، فإنهَ يلتزم فيها مخالفةَ رأيه فى «التسهيل» فى مواضع كثيرة ، فتكون مخالفتُه أحقَّ من موافقته ، وقد مضى من ذلك مواضع .

ثم استثنى فى هذا الوجه الثانى ما يؤدِّى إلى اللَّبس فقال :

والْتَزِمِ الأوّلَ فى كَمُسْلِمَهْ

وجَوِّزِ الوجهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ

يعنى أن الوجه الأول وهو «لغة مَنْ نَوَى» المحذوف ملتَزم فيما كان نحو : مُسْلِمَة ، تأنيث مُسْلِم ، فتقول : يامُسْلِمَ - بفتح الميم - فى اللغتين جميعا . ولاتقول : يامُسْلِمُ ، لأن «لغة من نَوىَ» لالَبْس يقع بسببها لبقاء الفتحة دليلاً على المحذوف ، ولو قلت : يامُسْلِمُ - بضم الميم ـ لأوقع ذلك اللَّبْسَ بنداء (مُسْلِم) المذكَّر ، فامتنع ذلك ، لكنه قال : (الْتَزِمِ الأولَ فى كذا) أى فى هذا المثال وما أشبهه / مما يقع به اللَّبس بين صفة المذكرة ٣٠٨/٣

---

(١) المصدر السابق (المجلد الثالث ـ ورقة ٧٢ ـ أ).

(٢) يقصد « الألفية » .

المؤنث ، كمُسْلِمٍ ومُسْلِمة ، وصالحٍ وصالحة ، ومُسْتَكْبِرٍ ومُسْتَكْبِرة ، وما أشبه ذلك من الصفات غيرَ الأعلام[1] .

وهذا مِّما تُعطيه قوةُ المثال ، وعلى ذلك لو كان الاسم عَلَما جاز الترخيم على «لغة من لم ينْو» من غير اعتبار بلَبْسٍ أو عدمِه ، لأن الأعلام ليست بموضع لَبْس ، لجواز تسميه المذكر بما فيه الهاء ، وتسمية المؤنث بما لا هاء فيه ، وهذا المعنى هو الذى أشار إليه بقوله : (وجَوِّزِ الوجهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ) أى فيما كان عَلَمًا مطلقا نحو : (مَسْلَمة) فتقول : يامَسْلَمُ على «لغة من لم ينْو» كما تقول : يامَسلَمَ ، على لغة من نَوى» ، وكذلك تقول فى (حَمْزة) : يا حَمْزُ ، وفى (طَلْحة) : ياطَلْحُ . قال عنترة[2]:

* يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِّمَاحُ كأنَّها * ... البيت

فالحاصل أنه فرَّق فى إجازة «لغة من لم ينْو» بين العلم الذى لالَبسْ معه والصفة التى يقع معها اللَّبس ، وهو المعتَبر عند النحويين .

قال سيبويه بعد ما أطلق الجواز فى ترخيم الأعلام على «من لم ينْوِ» : واعلم أنه لايجوز أن تَحذف الهاء ، وتَجعل البقيَّة بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسمًا خاصًا غالبا ، من قِبل أنهم لو فعلوا ذلك التَبس المونث بالمذكر ، وذلك أنه لايجوز أن تقول للمرأة : ياخَبِيثُ أقْبِلى .

قال : وإنما جاز فى الغالب - يعنى العَلَم - لأنك لاتذكِّر مؤنثا ، ولا تؤنِّث مذكرا[3] .

---

(١) في (س) «دون الأعلام».

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه، وعجزه :

أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهمِ

(٣) الكتاب ٢/٢٥١.

قال السيرافى[١] : الاسمُ الذى هو مؤنَّث فى الحقيقة إنما تدخله هاء التأنيث لتفصل بين المذكر والمؤنث ، فكرهوا اللَّبس . قال : وهى فى الأعلام لم تَدخل فاصلة ، فإنه قد يسمَّى الرجل بخبيثة ، والمرأةُ بخبيثٍ فلا لَبْس .

وذهب المؤلف فى «التسهيل»[٢] ، و«شرحه»[٣] ، إلى امتناع «لغة من لم يَنْوِ» فى الأعلام ، فذكر أنك إذا سميتَ امرأة أو رجلا بضَخْمةٍ أو عَمْرَةٍ ، لم يجز ترخيمه على «لغة من لم يَنْوِ» لأنه يلتَبس إذا قلت ياضَخْمُ ، ويا عَمْرُ بنداء (ضَخْم ، وعَمْرٍو) لأن الذهن يسبق إلى أنه نداءٌ لرجلٍ موصوف بالضَّخامة ، أو لمسمَّى بعمرو ، وكأنه عنده مخالف لَمسْلَمة ونحوه ، لأنك إذا قلت فيه : يا مُسْلَّمُ - بالضم - لم يقع فيه لَبْسَ ؛ إذ ليس فى المذكَّرين ما ينطلق عليه لفظ : مَسْلَمُ بغير هاء . وكذلك تقول فى (طَلْحة) : يا طلحُ ، وفى (حَمْزة) : ياحَمْزُ ، إذ ليس فى مستعملاتهم رجل يُسمَّى بطَلْح ولاحَمْز ، ولايُعتبر دون هاء . فهذا رأيه فى هذا الموضع ، كما ترى مخالفا للنحويين . والصواب : ماذهب إليه غيره ، والله أعلم .

ولكن يمكن أن يكون رَأىَ هنا ما رآه فى «التسهيل» من مراعاة اللَّبس فى الأعلام ، ولذلك مثل بمَسْلَمة ، فيكون مثاله مُشْعِرا بذلك ، فإن كان مرادُه هذا فَلِمَا قاله وجهٌ إن كانت المسألة غيرَ مُجْمَع عليها ، وهو أنهم قد استَقَرَّ منهم مراعاةُ اللبس ومجانبُته ؛ بل قد ثبتت مراعاتهُ فى هذا الباب ، كما فى (مَسْلَمة) .

والمعنى الذى فى (مَسْلَمة) موجود في (ضَخْمة ، وعَمْرة) وما أشبه ذلك ، فلابد من مراعاة ذلك . والله أعلم .

---

(١) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٦٩ - ب) بتصرف.

(٢) ص : ١٨٩.

(٣) ورقة (٢٠٦ - ب).

ولاضْطِرارٍ رَخَّـــمُـــوا دونَ نِـدَا
مَـــااللِنِّدَا يَصْلُح نحـــو أحْـــمَـــدَا

يعنى أن العرب قد وقع لها الترخيمُ في غير النداء، وذلك على وجه «الضرورة الشِّعرية» لا في «الاختيار» فلا يُقاس عليه، إلا إن قيل به في شعر إن بَلَغ مبلغَ القياس.

والترخيم القياسيُّ إنما يَختص بالنداء، وعلى أنه لايكون في الاضطرار إلا فيما صلح لأن يكون منادًى، ومباشِرًا لحرف النداء، فإذًا لايجوز أن يرخَّم مافيه الألف واللام، فلا يجوز أن يُقال في نحو ماأنشده سيبويه من قوله العَجَّاج(١):

*أوَ الِفًا مَكَّةَ من وُرْقِ الحِمَى *

يريد «الحَمام» أنه رَخَّم ضرورةً، لأنه لايصلح أن يدخل عليه حرف النداء، لما فيه من الألف واللام، وكذلك كلُّ ماهما فيه إن اتَّفق في الضرورة حذفُ آخِره فليس بترخيم، وإنما هو حذفُ على غير جهة الترخيم الاصطلاحي.

ومن ذلك أيضا قولُ لَبيد(٢):

---

(١) الكتاب ٢٦/١، ١١٠، والخصائص ١٣٥/٢، ٤٧٣، والمحتسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩، وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٥، والهمع ٧٧/٣، ٣٤٤/٥، والتصريح ١٨٩/٢، والأشموني ١٨٣/٣، والعيني ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، واللسان (حمم) وديوانه ٥٩

ويروي «قواطنًا» وقبله :

وربٌ هذا البلدِ المحَــــرم   والقاطنات البيْتَ غَيرِ الريَّم

ويريد بالقاطنات البيت ـ أى الكعبة ـ الحمام. والوُرْق : جمع ورقاء، وهى الحمامة التى لونها سواد في غبرة .

(٢) ديوانه ١٣٨، والخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، والهمع ٣٣٤/٥، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧، والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦١/٣، والعيني ٢٤٦/٤ =

دَرَسَ المَنَا بمُتَالعٍ فأَبَانِ
فتَقادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبَانِ

أراد «المنَازِلَ».

فأما إذا صلُح للنداء فيجوز فيه الترخيم للضرورة، ومَثَّل ذلك بـ(أحمد) وهو علَم يصلح لمباشرة أداة النداء.

ويتعلق بهذا الموضع التنبيهُ على ثلاث مسائل :

إحداها : أنه لما أطلق القول في هذا الترخيم، ولم يقيِّده بلغةٍ دون لغةٍ دَلَّ على جوازه على كلتا اللغتين. أما على «لغة من لم يَنْو» فمتَّفق عليه، كقول الأسْوَد بن يَعْفُر(١):

وهذَا ردَائِي عندَهُ يَسْتَعِيُرهُ
لِيَسْلُبنَى حَقِّى أمَالِ بْنِ حَنْظَلِ

يريد «ابن حَنْظَلَة» وأنشد أيضا لامرىء القيس(٢):

لَنِعْمَ الفتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه
طَرِيفُ بنُ مالِ ليلةَ الجوُعِ والخَصَرْ

= ودرس عفا وذهب أثره. ومتالع وأبان : جبلان، ويقال لهما : أبانان على التغليب، كالعمرين والقمرين. وتقادمت : قدمت. والحُبْس : موضع. والسوبان : واد.

(١) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤، وديوانه ١٤٢، والهمع ٣/٧٧، والتصريح ٢/١٩٠، والأشمونى٣/١٨٤، والعيني ٤/٢٨٠ وعشا إلى النار : رآها ليلا على بعد فقصدها مستضيئا بها ليصل إلي أهلها. والخَصَر : شدة البرد. وكان طريف بن مالك قد أجاره حين استجار به، بينما كانت القبائل تتحاماه خوفا مما كان يطالب به من الملك.

أراد «ابن مالك» وأنشد أيضا لرجلٍ من بني مازن(١):

عليَّ دِمَـــاءُ البُـــدْنِ إن لم تُفَـــارِقِي

أبا حَــرْدَبٍ لَيْــلاً وأصْــحَــابَ حَــرْدَبِ

أراد «حَرْدَ بَه» وأنشد أيضا(٢):

أسَـــعْـــدَ بنَ مَـــالٍ ألم تَعْلَمُـــوا

وذو الرَّأيِ مَـــهْـــمَـــا يَقُلْ يَصْـــدُقِ

وأما على «لغة من نَوَى» فرأيُ الجمهور كذلك، ومنه قول ابن أحمر، أنشده سيبويه(٣):

أبـــو حَـــنَـــشٍ يُـــؤَرِّقُـــنَـــا وطَـــلْـــقٌ

وعَـــــــــــمَّــــــــــارٌ وآونَــةً أُثَـالاَ

يريد «أُثَالَة» وأنشد أيضا لجرير(٤):

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٥، وابن الشجري ٢/٨٩، ٩١.

والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة التى تتخذ للذبح. يخاطب ناقته، ويحثها على مفارقة أبى حردبة الذى كان لصا قاطعا، ويقول لها : إن لم تطيعيني في فراقه فعليَّ أن أنحر البدن بمكة نذرامني. وهو – وإن كان يخاطب الناقة – إنما يخاطب نفسه، على المجاز والاتساع.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠، والخصائص ٢/٣٧٨، وابن الشجري ١/١٢٦، ١٢٨، والإنصاف ٣٥٤، والأشموني ٢/٣٣، والعيني ٢/٤٢١

وهو عمرو بن أحمر الباهلي. والبيت من قصيدة له يرثي بها جماعة من قومه، وهم أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالة. ويؤرقني : يسهرني. وبعده :

أراهم رُفْقَتى حتىَّ إذا ما ... تجافَى الليلُ وانخزل انخزالاَ

إذا أنا كالـــذى يجرى لورْدٍ ... إلى آلٍ فـــلم يُدْرِكْ بِلاَلا

(٤) ديوانه ٥٠٢، والكتاب ٢/٢٧٠، وابن الشجري ١/١٢٦، ٢/٧٩، ٩١، والإنصاف ٣٥٣، والتصريح ٢/١٩٠، والأشموني ٣/١٨٤، والخزانة ٢/٣٦٣، والعيني ٤/ ٢٨٢، ٣٠٢ ويريد بالجبال هنا : أسباب الوصال. والرمام : جمع رمم، وهو الخلق البالي. والشاسعة : البعيدة. يريد أن حبال الوصال بينه وبين أمامة قد تقطعت بسبب الفراق والهجر.

الترخيم، كما لو قلت : مررت بسَفَرْ، تريد : (سَفَرْجَل) مسمًّى به، لأنه لم يَشترط إلا أن يَصلح لمباشرة حرف النداء حسبما فَسَّر في «شرح التسهيل[1]»، وسكت عن اشتراط ما / تقدَّم في الترخيم. ٢١١/٣

وعلى هذا التوجيه المذكور يجوز أن يقال مثلا :

*أوَالِفًا مكةَ من وُرْقِ الحمَا *

*ودَرَسَ المنازِ أو المَنازُ *

والجواب : أن قوله : «ماللنِّدَا يَصلُح» يريد : مع ترخيمه بحيث لو باشره حرفُ النداء كان مرخَّما ترخيما صحيحا، فَجمع بين الموضعين ولم يُرِدْ أحدَهما، وقد نَبَّه على اعتبار ذلك في «الشرح[2]» فعلى هذا يستقيم كلامه على مقتضى التوجيه، فيجيء منه اشتراط الأمرين، وهما ألاَّ يكون بالألف واللام، وأن يكون الحذف لائقا بطريقة الترخيم، ويلزم على اعتبار هذا ألاَّ يُحذف من غير العلَم إلا هاءُ التأنيث خاصة، وأن يكون الحرف الأصلى أو الحرفان في عَلَم خاصة، وهو ظاهر.

وبالله التوفيق.

والحمدلله الذى بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

---

(١) ورقة (٢٠٧ – ب).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٢٠٧ – ب).

{ الاختصاص }

{ الاختصاص }

معنى الاختصاص عند النحويين : أن تأتى بـ(أيُّها) المختصَّة بالنداء من غير حَرْف نداء، تُفيد تأكيد الاختصاص للمتكلِّم بما ذكُر في الخَبَر.

والباعثُ عليه إمَّا فخر «أو تواضعٌ أو زيادةُ بيان. هذا أصله، وهو شبْه النداء، كما قال الناظم :

اَلاِخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا
كَأَيُّهَا الْفَتَى بإِثْرِ ارْجُونِيَا

أما كونُه يشبه النداء فلأوجه :

أحدها : إفادةُ الاختصاصِ بالمتكلِّم دون غيره، كما أن النداء أفاد اختصاصَ المخاطَب دون غيره بالأمر والنَّهي والإخبار.

والثاني : أن كل واحد منهما لايكون إلا بالنسبة إلى الحاضر، فالنداءُ للمخاطَب، والاختصاص للمتكلِّم، وقد يكون للمخاطَب قليلا، ولم يَذكره الناظم لقلته، ولايكون للغائب، [كما أن النداء لايكون للغائب](١).

والثالث : أن الاختصاص واقع في معرِض التأكيد للكلام المتقدِّم، والنداء يكون كذلك أيضا، لأنك قد تقول لمن كان مُقْبِلا عليك، مُنْصِتا لكلامك، مُسْتَمِعا له : كان الأمر كذا يافلان، فأثبتَّ بالنداء توكيدا، وبهذا شَبَّه سيبويه(٢).

ولَمَّا أشبه الاختصاصُ النداءَ من هذه الأوجه الثلاثة أتَوْا له بالأداة المختصة بالنداء وهى (أيُّها).

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من (س).

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٣٦.

فمن هاهنا أخبر الناظم أن الاختصاص مثل النداء، نحو مامَثَّل به من قولهم : ارْجُونِي أيُّها الفَتَى، وهو قوله : «كأيُّها الفَتَى بإثْرِ ارْجُوا نَوالِي ».

ومعناه : أيُّها الناسُ ارْجُوني، أي أرْجُوا نَوالِي فإنِّي فَتًى، أي كريم.

والفُتُوَّة : السَّخاء والكرَم، يقال : فَتًى بَيِّنُ الفُتُوَّة، وقد فَتِيَ، وتَفَاتَى، ووقع «أيُّها» على ضمير المتكلم في «ارْجُونِي» أي ارْجُوني أيُّها الكريم.

وقوله : « دونَ ياءٍ» لَمَّا أخبر أنه مثلُ النداء أو شِبْهُه تَوَهَّم أن قائلا يقول : فلابُدَّ إذًا أن تدخل عليه أداةُ النداء، وهي (يا) أو غيرُها، فأزال التوهُّمَ بقوله : «دونَ» يريد أن حرف النداء لايَدخل على (أيُّها) فلا يقال : ارْجُوني ياأيُّها الفَتَى.

ومن عادة الإمام[1] إذا شَبَّه شيئًا بشيء، وقَرَّب أوجهَ التشبيه أن يُبَيِّن أوجهَ التفرقه، لئلا يَتَوهم مُتَوِّهم أنه هو. فالناظم حَذا هنا حَذْوَه.

و«يا» في كلامه مثالٌ عَبَّر به عن حرف النداء مطلقا؛ إذ لا يريد أن «يا» وحدها هي الممنوعةُ الدخولِ على «أيُّها» دون غيرها كـ(أيَا، وهَيَا) ونحوهما، وإنما / قَصْدُه نفيُ الأداة مطلقا.

وإنَّما لم تَدْخل أداةُ النداء لأنك لاتريد أن تُنَبِّه غيرَك ليستمع كلامك، لأن (أيُّها) واقعة على المتكلِّم، و(يا) لاتكون إلا تنبيهًا لمخاطَب، ٣١٢/٣
وهذا تعليل الكتاب[2]، وهو ظاهر.

---

(١) يقصد سيبويه إمام الصنعة، رحمه الله.

(٢) سيبويه ٢/٢٣٦.

ومن الأمثلة في هذا الفَصْل قولك : أمَّا أنا فأَفْعَلُ كذا أيُّها الرجلُ، ونحن نَفْعَلُ كذا أيُّها القومُ. وقالوا : اللهمَّ اغْفِرْ لنا أيَّتُهَا العِصَابَةُ(١).

ولما أتَى بـ هذا المثال المذكور ظَهر أنه أَحْرز به أشياء :

أحدها : أن المختص واقعٌ بعد ضمير المتكلم لقوله : «ارْجُونِى» فلا يكون بعد ضمير غائب البتَّةَ، فلا يقال : زيدًا ارْجُوه أيُّها الفَتَى، ولابعد ظاهرٍ نحو : أكْرِمُوا زيدًا أيُّها الفَتَى، ولا ماكان نحو ذلك.

فإن قلت : فقد حَكى سيبويه أو مَثَّل بقولهم(٢): على المُضَارِبِ الوَضِيعةُ أيُّها البائعُ، فـ (أيُّها) اختصاص راجع إلى «المُضَارِب» وهو ظاهر، ولمَ يأتِ به على أنه شاذٌّ ولا ضرورة، وإنما أتى به على حَسَب التمثيل لمطلق الباب :

فالجواب : أن هذا المثال ليس على ظاهره، لأن سيبويه نَصَّ بعد ذلك على أن الاختصاص لايكون للغائب.

قال(٣): ولايجوز أن تقول : إنهم فَعَلُوا أيَّتُها العصابةُ، إنما يجوز هذا للمتكلِّم والمكلَّم المنادى.

وإذا كان كذلك عنده فقالوا : إنه من وَضْع الظاهر موضعَ المضمر، كأنه قال : عليَّ الوَضِيعةُ أيُّها البائعُ. وقيل : إن الرواية : وعَلَيَّ صارت الوَضِيعةُ أيُّها البائعُ، أو أيُّها المُضَارِبُ .

---

(١) هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢.

(٣) المرجع السابق ٢/٢٣٦.

قال السيرافي : وهو أشبه بالصواب[1]، فإذاً لا اعتراض به على الوجهين.

فإن قيل : مفهوم هذا القَيْد المِثَالى يَقْتضى أن الاختصاص لايكون مع ضمير المخاطَب، فلا يقال : أنتَ تَفْعَلُ كذا أيُّها الفاضلُ. وهذا غير مستقيم، لأن الاختصاص يقع مع ضمير المخاطَب، وقد نَصَّ عليه الناس، وحَملوا ماكان نحو قول امرىء القيس[2]:

* ألاَعِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي *

على الاختصاص، وعلى النداء، وليس بينهم في جوازه للمخاطَب خلافٌ أعلمُه، فكيف يُقَيِّده بالمتكلِّم خاصَّة ؟

فالجواب : أن تقييد المثال لايَقْصِر الحكمَ على المتكلِّم؛ إذ لنا أن نقول : لا مفهوم له، فيبقي مع ضمير المخاطَب مسكوتًا عنه، لأنه عنده قليل، ألاَ ترى إلى قوله في «التسهيل»[3]: «وقد يَلِى هذا الاختصاصَ ضميرُ مخاطَبٍ، فأتى بـ(قَدْ) المفيدةِ للتقليل، فَلْم يَعْتبره في هذا المختصر.

أو يقال : إن المثال قد يَشمل ضميرَ المخاطَب؛ إذ لنا أن نعتبر في ضمير المتكلِّم الوصفَ الأعمَّ وهو الحُضُور، كأنه يقول : كهذا المثال وما أشْبَهه مِمَّا فيه

---

(١) شرح الكتاب (مجلد ٣ ص ٦١ ـ ب).

(٢) مطلع قصيدة طويلة له في ديوانه : ٢٧، وعجزه :

وهلْ يَعَمِنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخَالِي

وعم صباحا : انْعَم صباحا. والطلل : مابقي شاخصا من آثار الديار ونحوها.
يدعو للطلل بالنعيم، وأن يكون سالما من الآفات، وهذا من عادتهم، وكأنهم يعنون بذلك أهل الطلل.
وقوله : «وهل يَعَمِنْ...» معناه : قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيَّرت بعدم عما كنت عليه، فكيف تنعم بعدهم! وكأنه يعنى بذلك نفسه، فضرب المثل بوصف الطلل.

(٣) ص : ١٩١.

ضــمــيرُ حُــضــور، ولايَسْــقط له شيء، ولا يَضُــرُّنا في ذلك قِلَّةُ أحــد الحُضُورَيْن، وهو حضورُ الخطاب، وكثرةُ الآخَر، وهو خصوص المثال، فقد يَقْصد هذا المعنى.

والأمر الثاني :

وقوعُ ذِى الاختصاصِ غيرَ مُبْتَدإٍ به الكلامُ.

وإلى هذا المعنى أشار بقوله : «بإثْر ارْجُونِيا» فقَيَّد (أيُّها) بكونه آتِيًا بإثر (ارْجُونى) / لامتقدِّما عليه. ٣١٣ / ٣

وهذا قيدٌ صحيح؛ إذ لايجوز أن يقال : أيُّها الفَتَى ارْجُونِى، لأنه واقع موقعَ التوكيد، ومحلُّ التوكيد بعد تقرير المؤكَّد لاقبله.

والأمـر الثـالث : الإتيـان له بـ(أىٍّ) كـالنداء، وهو قـوله : (كَـأَيُّهَـا الفَتَى) وقد تضمَّن هذا القيدُ ما تضمَّنته (أىٌّ) في باب النداء، من لزوم «ها» التَّنْبيهِ معها، ولزومِ وَصْفها بما فيه الألف واللام، وكَوْنِها مع المذكَّر المفردَ أو المثَّنى أو المجموع على لفظ (أىّ) ومع المؤنَّث المفَرد أو المثَّنى أو المجموع على لفظ (أيَّةُ) وما أشبه ذلك.

وعلى ذلك قوله : «كَنِدَاءٍ دُونَ يَا» فشَبَّه الاختصاصَ بالنداء، فلابد أن تكون (أىٌّ) مـعـه كمـا هى مع النداء، وهو ظاهر أيضـا، لكنه لما أتى بـ(أىٍّ) في المثال خاف أن يُتَوَهَّم لزومُها للاختصاص، فأخذ يتحرزٌ من هذا اللُّزوم المتوهَّم، فقال :

وَقَـــــدْ يُرَى ذَا دُونَ أىٍّ تِلْوَ أَلْ

كَمِثْلِ نحنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

يعنى أنه قد يُوجد في كلام العرب هذا الاختصاصُ دون أن يُؤْتي فيه بـ(أى) المذكورة [وذلك قليل[1]]، ولذلك قَيَّده بـ(قَدْ) وقِلَّتُه بالنسبة إلى كَثْرته بـ (أىّ).

وشرطُ ذلك أن يكون المختصُّ تاليًا لألْ ، يريد تابعًا للألف واللام، أى ذا ألف ولام، نحو قوله : نحن العُرْبَ أسْخَى مَنْ بَذَلَ، فـ«العُرْبَ» منصوبٌ على الاختصاص، والسَّخَاء : ضِدُّ البُخْل، والبَذْل : العَطَاء، أى نحن أَسْخَى مَنْ تَسَخَّى وبَذَل المالَ.

ومنه : نحن العلماءَ أحقُّ الناسِ بالعَمَلِ، ونحن العربَ أقرَى الناسِ للضَّيْف.وإنما اشتَرط أن يكون تِلْوَ (ألْ) لأن (أيًا) إنما تَدخل على مافيه (ألْ) فإذا حُذِفت (أىٌّ) بقي مادَخلت عليه.

وأيضا : فإن الموضع لايُعْتَبر فيه صلاحيتُه للنداء، فيجوز دخول الألف واللام على المختص.

وهذا الموضع فيه إشكالٌ من وجهين :

أحدهما : أنه اشتَرط شرطًا لم يَشترطه النحويون، ولا هو ممَّن يُساعد عليه كلامُ العرب، وهو : تُلُوُّ المختصِّ لأل، وذلك أن العرب تَنصب على الاختصاص أحدَ ثلاثة أشياء :

الأول : مافيه الألف واللام، وهو الذى مَثَّل به، وقَيَّد المختصَّ به.

والثاني : ماكان مضافًا إلى ماهما فيه، كقولك : إنَّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا. وفي الحديث : «نحن معَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»[2]. وقالوا : إنَّا أصحابَ

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) أخرجه البخاري في الخمس ١، وفضائل أصحاب النبي ١٢، والمغازي ١٤، ٣٨، والنفقات ٣، ومسلم في الجهاد ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٦، وأبو داود في الإمارة ١٩.

الشّاءِ لايَبْقَى لنا مالٌ، ولا تَصْبر أموالُنا على السَّنَة. ثبت هذا في النُّسخة الشَّرْقية[1]. وقالوا : (إنا معشرَ الصَّعاليكِ لاقُوَّةَ بنا على المُروءَة)[2].

والثالث : العَلَم، والمضاف إلى العلمَ، نحو ماأنشده سيبويه من قول عَمْرو ابن الأهْتَم[3]:

إنَّا بَنِي مِنْقَرٍ قومٌ ذَوُو حَسَبٍ
فِينا سَرَاةُ بَنِي سَعْدٍ ونَادِيَها

وأنشد أيضا للفرزدق[4]:

ألَمْ تَرَ أنَّا بَنِي دَارِمٍ
زُرَارَةُ مِنَّا أبو مَعْبَدِ

وأنشد أيضا لرُؤبة[5]:

* بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ *

---

(١) لم أجده في المطبوع، ولا في شرح السيرافي!

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٣، وابن يعيش ٢/١٨، والهمع ٣/٣١، والدرر ١/١٤٧

وبنو منقر : حى من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. والسراة : السادة، والواحد سَرِيٌّ، والنادى : مجلس القوم. يقول : فينا سادة بني سعد، وعندنا يجتمعون لتدبير أحوال العشيرة وإصلاح أمورها.

(٤) ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٢/٢٣٤

وزُرارة : والد معبد بن زراره، وكنيته : أبو معبد. وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٣٢.

(٥) ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢/٢٣٤، وابن يعيش ٢/١٨، والخزانة ٢/٤١٣، والعيني ٤/٣٠٢، والأشموني ٣/١٨٣

والضباب : جمع ضبابة، وهو ندى كالغبار يغشى الأرض بالغدوات، وضرب الضباب مثلا لغمة الأمر وشدته، أى بنا تكشف الشدائد في الحروب وغيرها.

/ وقال الآخر[١]:

نحن بَنِي ضَبَّةَ أصحابُ الجَمَلْ

الموتُ أحْلَى عِنْدَنا مِنَ العَسَلْ

فهذه كلها أمثلةٌ تَدُلُّ على خلاف تَقْييده، فيكون غيرَ صحيح.

والوجه الثاني : أنه تَرك النصَّ على شرط مُعْتَبر، وهو أن يكون المختصُّ المفسَّر ضميرَ متكلمٍ أو مخاطب على ماتقدَّم في (أيٍّ) فإنه قد يُشكل الأمرُ في غير (أيٍّ) والحكم واحد، فالذى يُشترط مع (أيٍّ) يُشترط هنا.

فإن قلنا : باختصاصه بالمتكلِّم فذاك، وإن قلنا : بدخول المخاطَب، فيكون كما تقدَّم.

ومنه قول بعضهم[٢]: بِكَ اللهَ نَرْجُو الفضلَ، وسُبْحانَكَ اللهَ العظيمَ، ونحو ذلك.

وقد شَرطوا أيضا في المنصوب أن يكون غيرَ نكرة ولا مُبْهَم، فلايقال : أنا هذا أفْعَلُ كذا وكذا، ولا أنا رجلاً أقْرِي الضيفَ، وإنما يُؤْتى بالأسماء الظاهرة، والألفاظ الواضحة المعروفة، لأن الأسماء إنما تَذكرها توكيدًا وتوضيحا للمضمرَ المتقدِّم، فإذا أُبْهِم فقد سِيق ماهو أَشْكَلُ من المضمر، وذلك خلاف المقصود، ونقضُ الغرض، وكذلك النكرةُ بهذه المنزلة.

---

(١) الهمع ٣/٣٠، والدرر ١/١٤٦، والأشموني ٣/١٨٧، والعقد الفريد ٤/٣٢٧، والطبري ٥/٢١٧، واللسان (بجبل)

قاله الحارث يم وقعة الجمل.

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

ولكن هذا الشرط قد تقيَّد باشتراطه في المنصوب (أل) فيبقى اقتصارُه على ذلك، وتركُه ماهو محتاج إليه.

والجواب عن الأول : أن القسَمين الأخيَرين عند المؤلف قليلةُ الاستعمال، والأمر العامُّ ماذكر، فكأنه لم يَعْتَنِ بالبناء عليه.

وأيضًا فما أُضيف إلى ذى الألف واللام بمنزلته، ألاَ ترى أنه كذلك في الحُكْم في «باب اسم الفاعل، والصفة المشبهة» حين جاز : مررتُ بالضَّاربِ صاحبِ الغلامِ، ومررتُ بالحسنِ وجهِ الأخِ، كما جاز : مررتُ بالضاربِ الغلامِ، والحسنِ الأخِ، وإذا كان بمنزلته في الحُكْم، فقد يكون مقصودَ الدخول في «تلْو ألْ» والله أعلم.

وعن الثاني : أن ما تقدَّم اشتراطُه مُسْتَصْحَبٌ هنا حتى يظهر نَسْخُه، ولاسيما وقد مَثَّل بما يَقتضيه وما قبل هنالك.

فإن قيل : باشتراط كَوْنِ المنصوب غيرَ نكرةٍ ولا مُبْهَم، هل يَجْرِى فيما تقدَّم أولاَ؟

فالجواب : أنه غير محتاج إليه لأنه لازم؛ إذ لابُدَّ من وصف (أىّ) ولاتوصف بمُبْهَم ولانكرة ، وإنما تُوصف بذى الألف واللام، وقدَ مرَّ ذلك في بابه، فلامَزيد عليه.

واعلم أنه ذَكر هنا النصَب، ولم يَذكر وجهَه، وقد يُفهم من تسميته اختصاصاً أنه على تقدير : أَخُصُّ، أو أعْنِى، وهذا التقدير ظاهر في المنصوب، وجارٍ في (أيُّها) لأن موضعه نصبٌ، وإن كان لفظَ المرفوع كالنداءِ بغير فَرْق.

التحذير والإغراء

التَّحذيرُ والإغْراءُ متساويان في الأحكام، وإنما يفْترقان في المعنى.

فالإغراءُ هو الإلزام والتَّسْليط، يقال : أغرَيْتُ الكلبَ بالصَّيْد، إذا أرسلتَه عليه، وحَرَّضْتَه وسَلَّطْتَه.

والتَّحذير بضِدٍّ هذا، وهو التَّخْويفُ من الشىء، والحَذَر[1]، والحَذَر : التَّحرُّز، يقال : حَذِر وحَذُرَ من الشىء، إذا تحرَّزَ منه، وابتدأ الناظم بالتَّحذير فقال :

إيَّاكَ والشَّرَّ ونَحْوَهُ نَصَبْ

مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

«إيَّاكَ والشَّرَّ» في موضع نَصْبٍ بـ«نَصَبَ» وما في قوله : «بِمَا اسْتِتَارُه وَجَبَ» واقعة على الفعل المضمرَ الناصبِ لـ«إياك» في مثاله، ولـ « نَحْوَه ».

ويعنى أن «إيَّاكَ» إذا عُطف عليه، ولايُعطف عليه إلا بالواو خاصَّة، يُنْصَبُ هو ما عُطف عليه بفعلٍ مستتِرٍ لايَظْهر أبداً.

وبيانُ ماقَصد من ذلك أنه أتَى في هذين الشَّطْرَيْن وما بعدهما بأقسام خمسة، يتفق الحكمُ في بعضها، ويختلف في بعضها، وجملتُها محمولةٌ على كلامه أنك إذا أتيت بـ(إيَّا) معطوفًا عليها أو غيرَ معطوف عليها، فالفعل لازمُ الإضمار، وهو الناصب لهما، وإن لم يَأْتِ بـ(إيَّا) فإن لم تَعْطف ولاكَرَّرت فلا يلزم إضمارُ الفعل؛ بل يجوز الإضمار، وإن عطفتَ أو كَرَّرت فلابُدَّ من الإضمار، ولايجوز الإظهار، وهذا بيان الأقسام على الجملة.

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

وأما على التفصيل فالقسم الأول : الإتيانُ بالأداة المشهورة في التَّحذير، وهى (إيَّا) الضميرُ المنصوبُ المنفصل، معطوفًا عليها، نحو مامَثَّل به، من قوله : «إيَّاكَ والشَّرَّ» فهذا القسم يَنتصب فيه (إيَّا) بفعلٍ واجبِ الاستتار، تقديره : إيَّاكَ بَاعِدْ والشَّر، أو أيَّاكَ اتَّقِ والشرَّ، أو إيَّاكَ نَحِّ، أو ما كان بهذا المعنى.

ومِثْل ذلك : إياكَ والأسَد، فالمعطوف والمعطوف عليه معًا ينتصبان بذلك الفعل، كما قاله الناظم، لأن واو العطف شَرَّكت بينهما في العامل، وكأنَّ العرب جَعلت هنا (إيَّاكَ) بدلَ اللفظ بالفعل الناصب، فلا يَظهر معه أصلا.

وما مَثَّل به الناظم فيه قيدان معتبران :

أحدهما : تقييد (إيًا) بالخطاب، فلا تقول : إيَّاهُ والأسدَ، ولا إيَّاىَ والشرَّ، وسيأتى كلامه على هذا، وإنما يقال : إيَّاكَ والشرَّ، أو إيَّاكم والشرَّ، وكذلك إيَّكُمْ ، وإيَّاكُنَّ. وسيأتى توجيهُه عندما يُنَبَّه عليه إن شاء الله.

والثاني : تقييد العطف بالواو من بين سائر حروف العطف، فلاتقول : إيَّاكَ فالشرَّ، ولا إيَّاكَ ثم الشرَّ، لأن المقصود التحذيُر من جَمْع هذين، وليس المراد أن تُحَذِّر هَذا ثم هَذا، ولا أن تحذِّر هَذا فهذا، وإنما القَصْد أن تحذِّر هَذا من هَذا.

فإن قلت : إن العطفُ يعطى أن كلَّ واحدٍ منهما مُحَذَّر منه أو مُحَذَّر، لأن المعطوف شريكُ المعطوف عليه في معنى العامل، وإذا كان كذلك فلا فَرق بين الواو وبين الفاء وَثُمَّ .

فالجــواب : أن معنى التَّشْريك فيه ليس على حقيقته، لأن (إيَّاكَ) مُحَذَّرٌ لا مُحَذَّرٌ منه، و«الأسدَ» مُحَذَّر منه لا محذَّر، فلا يجرى هذا الحكْم ٣١٦/٢ في غير / الواو، وإنَّما جاز في الواو بلَحْظ التَّشْريك في مجرَّد التَّحذير، وإن كان التحذير بالنسبة إليهما مختلفا، هذا مُحَذَّر، وهذا مُحَذَّر منه.

ونَظَّره السِّيرافي بقولك : خَوَّفْتُ زيدًا الأسدَ، فزيدٌ مُخَوَّف، والأسدُ مُخَوِّف، وليس معناهما واحدا، لأن الأسدَ مُخَوَّفٌ منه، وزيدٌ مُخَوَّف، على [معنى][(١)] أنه يجب أن يَحْـــذَر [منـه][(١)]، ولفظ «خَـوَّفْتُ» قـد تناولهـمـا جميعـا، فـ(إيَّاكَ والأسدَ) الناصبُ لهـمـا معنىً واحدٌ، وطريقُ التخويف مُخْتَلِفٌ فيهما[(٢)].

وإذا كان كذلك فقد يُحْتَمل هذا في الواو بعد السَّماع، ولايُحْتَمل في غيرها من حروف العطف.

وقـد حَرَّر ابن الضـائع هذا المعنى تحـريرا حَسَنًا، فطالِعْـه في موضعه من كتابه.

والقسم الثاني : أن تَأْتي بـ(إيَّا) دون عطف، وذلك قوله :

---

(١) الكلمتان بين الحواصر زيادة من شرح السيرافي، وليستا في النسخ، وهما ضروريتان لاستقامة الكلام.

(٢) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (مجلد٢ ورقة ٦٦ ـ أ) ما نصه : «فإن قال قائل : إذا جعلت الأسد عطفا على إيَّاك بالواو فقد شاركه في معناه، لأن المعطوف بالواو أو يشارك المعطوف عليه، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيداً وعمراً، فالضربُ واقع عليهما جميعا، فينبغي أن يكون الأسد مشاركا لإياك، فيكون الأسد مشاركا مَخُوفا كما كان المخاطب، ويكون المخاطب محذورا مَخُوفا كما أن الأسد محذور مخوف ـ قيل له : لايُستنكر أن يكون التخويف واقعًا بهما وإن كان طريق التخويف مختلفا، ألا ترى أنك تقول : خَوَّفتُ زيدا الأسدَ، فزيد مُخَوَّف، والأسد مخوِّف، وليس معناهما واحدا، إلا أن الأسد مخوَّف منه، وزيد مخوَّف، على معنى أنه يجب أن يحذر منه، ولفظ «خَوَّفت» قد تناولهما جميعاً، وكذلك إياك والأسدَ، المعنى الناصب لهما معنى واحد، وإن كان طريق التخويف مختلفا فيهما» أ.هـ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَاإِ يَّا انْسُبْ وَمَا
سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ أو التَّكْرَارِ
كَالضَّيْغَم الضَّيْغَمَ ياذَا السَّارِي

فيريد أن (إيًّا) إذا أَتَتْ من غير عطف فانْسُبْ إليها مانُسِب إلى (إيًّا) المعطوفِ عليها، وهو لزوم اسْتِتار الفعل، فـ(ذا) إشارةٌ إلى النصب بما استتارهُ وَجَب، فلا يجوز إظهارُ الفعل فتقول : إيَّاكَ يازيدُ، أو إيَّاكَ لاتَفْعَلْ كذا[1]. كأنَّك قلت : إيَّاكَ نَحِّ، أو إيَّاكَ بَاعِدْ.

وإنما لم يَظهر فيه الفعل لأنهم لما كَثُر هذا في كلامهم ألزموه الحذفَ اختصارًا لِفَهْم المعنى.

ولم يذكر مع (إيًّا) هذه مايقع بعدها، وهي في ذلك على ثلاثة أوجه : ألاَّ يقع بعدها شيء كما مَثَّل، وأن يقع بعدها المحذَّرُ منه مُصَرَّحًا به غيرَ معطوف، نحو : إياكَ الأسدَ، وإياكَ الشرَّ، وأن يقع بعدها (أنْ) والفعل، نحو قوله [2]:

فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا
إِيَّاكُمَا أنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

وهو مع (أنْ) كثير.

فإمَّا أن يكون سكَت عن ذلك جملةً، لما في تفصيل الحكم فيه من الخلاف والشَّغْب[3].

---

(١) في (س) : «إيَّاك يازيدُ لاتفعلْ كذا».

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر في «باب النداء».

(٣) الشغب ـ بالفتح والإسكان ـ تهييج الشر وإثارة الفتن والاضطراب، والجلبة والخصام.

وإما أن يكون اعتقد أن المنصوب بعدها من جملة أخرى، كأنه على إضمار فِعْل آخر، وإن كان ذلك قليلا إلا أنه[1] يصلح للقياس، كالذى أنشده سيبويه عن ابن أبى إسحاق[2]:

إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ
إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

فنصب (المِرَاءَ) على معنى : اتَّقِ المِراءَ.

وكذلك ماأنشده الفراء من قول الجَعْدى[3]:

ألاَ أبْلِغْ أبَا عَمْرٍو رَسُولاً
وإيَّاكَ المَحَاينَ أنْ تَحِينَا

ويَحتمل المعنى فيما إذا وقعت (أنْ) بعد إياك، نحو : إيَّاكَ أن تَفْعلَ، فيقدِّره منصوبا بـ(اتَّقِ) ونحوه، ولايَجعله على حذف الجارّ. ومنه ماأنشده يونس لجرَير[4]:

إيَّاكَ أنْتَ وعَبْدَ المَسِيحِ
أنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

---

(١) في الأصل و(ت) «لأنه» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وابن يعيش ٢٥/٢، والخزانة ٦٣/٣، والعيني ١١٣/٤، ٣٠٨ وينسب الشعر للفضل بن عبدالرحمن القرشي، يقوله لابنه. والمراء : المجادلة والمخالفة في الكلام، واللحاجة فيه.

(٣) معاني القرآن ١٦٦/١.

(٤) سيبويه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وقصيدة البيت بالديوان ١٢٧، ولكن ليس من بينها هذا البيت.
ويعنى بعبد المسيح الأخطل، ويخاطب الفرزدق بهذا البيت لميله إلى الأخطل.

وأنشد الفراء[1]:

فَــبُحْ بالسَّــرَائِرِ في أهْلِهَــا

وإيَّاكَ في غَـيْـرِهِمْ أن تَبُـوحَـا

وأنشد الكوفيون[2]:

فَــيَــا الغُــلاَمَــانِ اللَّذَانِ فَــرَّا

إيَّاكـمـا أنْ تَكْسِـبَـانِي شَـرًّا

أو يكون على حذف الجار أيضا، لكن هو مع (أنْ) كثير، أعنى وقوعَ (إيَّاكَ) قبل (أن) بخلاف نحو: إيَّاكَ المِرَاءَ، / وإذا فَرَضْناه على ٣١٧/٢ الإضمار فذلك المضمرَ يجوز إظهارُه، فهذان الوجهان يمكن أن يكون الناظم قد ذَهب فيهما مَذْهبَ الجُمَل، لا مذهبَ المفردات، فيكون (إياك) جملة، و(المِرَاءَ) جملةٌ أخرى.

وكذلك (أنْ تفعلَ) بعد (إيَّاكَ) جملةٌ أخرى، والجمل قد يُترك عطفُها بعضِها على بعض، لاسِيَّما إن جَرت مَجرى التوكيد لما قبلها، وعلى تقدير الجملتين وَجَّه سيبويه والشرَّاحُ بيتَ ابن أبي إسحاق[3]؛ إذ قَدَّرُوه بفعلَيْن، فكذلك نقول نحن في كل ماجاء من هذا، وإنَّما مَنع سيبويه والجمهورُ المسألةَ على أنها من عطف المفردات، فإذا قَدَّرناها جملتين لم يَمْتنع.

---

(١) معانى القرآن ١/١٦٥.

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر.

(٣) يعنى قول الفصل بن عبدالرحمن القرشي لابنه:

إيَّاكَ إيَّاكَ المِــــــــراءَ فإنَّهُ ... إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ

وسبق استشهاد الشارح به.

قال ابن خَروف : لايجوز حذفُ حرف العطف من الأسماء المفردة إلا في الشِّعْر، ويجوز حذفُه من الجمل. قال : وهو في القرآن كثير، كقوله : { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارَبُّ الْعَالَمِينَ[1] }. إلى آخر الآيات.

قال : وإنما حذف مع الجمل لأن كل جملة قائمةٌ بنفسها.

هذا ماقال ابن خروف، والمعنى المقصودُ من كلامه صحيح، وهذا المعنى يَظهر من كلامه في «التَّسْهيل»حيث قال : ولايُحذف العاطف بعد (إيَّا) إلاَّ والمحذورُ منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرورٌ بمِنْ[2].

فظاهرُ هذا الكلام جوازُ حذف العاطف قياسا، ولا عَلَيْنا أن يكون ذلك قليلا.

وإذا ثَبت هذا كله فالناظم لم يتكلم على هذا، لأنَّا إن فَرضنا وقوعَ المنصوب بعد (إيَّا) فعلى جملة أخرى من القِسْم التالى، لهذا كُرِّرت توكيدا، فلا حاجة إلى عاطف معها، وإن وقع بعدها (أنْ) والفعل فعلى ذلك أيضا، أو على إضمار الجار؛ إذ يجوز ذلك مع (أنْ، وأنَّ) كما تقدَّم في بابه.

وقد يجوز أن يقال : إيَّاكَ من الأسدِ، على تقدير : بَاعِدْ نفسكَ من الأسدِ، وهذا الحكم لايختص بهذا الباب، فلم يَذكره هاهنا؛ إذ هو مُحَالٌ به على موضعه، فعلى كلا الوجهين لاحاجة إي ذِكْر شيء من ذلك في هذا القِسْم، للاستغناء عن ذلك بذكره في موضعه.

وما تقدَّم من النصِّ عن «التسهيل» رُبَّما يَبحث عنه الناظرُ فيه، فلا يجدهُ في النُّسَخ المستعَملة بأيدينا، لأن «باب الإغراء والتحذير» غير موجود فيها، وهو موجود في النُّسْخة الكبرى منه.

---

(١) سورة الشعراء / آية : ٢٣.

(٢) التسهيل : ١٩٢.

وقد ذكَر أبو حَيَّان (بن حَيَّان)[1] في شَرْحه للتسهيل : أن هذا الباب يَثْبت في بعض النسخ، ويَعنى النسخةَ الكبرى.

والقسم الثالث : ماعَد (إيًّا) لكن من غير عطف ولاتكرار، وذلك قوله : « ومَا عَدَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا ».

الضمير في قوله : «عَداه[2]» عائد على (إيًّا) على الوجهين، أى وما عَدا (إيًّا) كانت بعطفٍ أو بغير عطف ، لن يلزم سَترُ فعله إلا مع كذا.

يريد أنك إذا أتيتَ بما تُحَذِّر به دون (إيًّا) فيجوز أن يكون ناصبه مقدَّرًا / ويجوز أن يكون ظاهرا. ٣١٨/٣

فإذا قلت : نَفْسَكَ يازيدُ، فهو منصوب بفعل مضمر، تقديره : نفسَك اتَّقِ، أو نفسَك احْذَرْ، ويجوز أن تُظهر ذلك الفعلَ، فتقول : اتَّقِ نفسَك، أو احْذَرْ نفَسك.

ومثله : الجدارَ ياهذا، والأسدَ يافَتى، والشَّريافَتى، أى اتَّقِ الجدارَ، واتَّقِ الأسَد، واحْذَرِ الشرَّ، وما أشبه ذلك ، ولك أن تُظهر ذلك كلَّه .

وإنَّما جاز إظهارُه هاهنا لأنه الأصل في كل مضمَر مقدَّر، ولأن هذه الأشياء ونحوَها لم تَكْثُر في كلامهم كثرةَ (إيَّاكَ) وحدَها، أو مع العطف.

---

(١) مابين القوسين ساقط من (س).

(٢) في بعض نسخ الألفية «سِوَاهُ»

ومن أمثلة الإظهار في هذا النحو قولُ جرير، أنشده سيبويه[1]:

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِى المَنَارَ بِهِ
وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيثُ اضطَرَّكَ القَدَرُ

والقسم الرابع : ماعَدا (إيَّا) إذا صَحِبَه العطف، وهو أحد مااسْتُثْنى في قوله : «إلاَّ مَعَ العَطْفِ أو التَّكْرارِ».

واستثناؤُه هذا القسمَ والذى بعدَه من جواز إظهار الناصب دليلٌ على أنه لايجوز الإظهارُ فيهما؛ بل يَلزم الاستِتَارُ فيما إذا أَتَيْتَ بالمحذَّر معطوفًا عليه محذَّرٌ آخر، وذلك قولك : رَأْسَكَ والحائِطَ، ونَفْسَكَ والشرَّ، على تقدير : اتَّقِ نفسَكَ والشرَّ، أو : بَاعِدْ نفسَك والشرَّ. والعطف هاهنا منزَّل على العطف مع (إيَّا) من حيث كان كل واحد منهما محذَّرا على الجملة، وإن كان المعنى على أن أحدهما محذَّر، والآخر منه لا على الاشتراك الحقيقي.

فإن قيل : إن هذا الإطلاق يقتضى أن الإضمار هنا لازمٌ مع العطف كيف كان، فيدخل فيه ماتقدَّم، ويَدخل فيه أيضا ماإذا كان المعطوف مُشَارِكًا للأوَّل في كونه محذَّرا، كقولك : الأسد والذئبَ، أو قولك : رَأْسَك وجَنْبَك ، أو قلت : نَفْسَك وغيرَك، أو نَفْسَك ووَلَدك، أو ما أشبه ذلك، مما يَصلح أن يُؤتى بعده بالمُتَّقَى منه، فهل يكون هذا مثلَ ذلك،، فيلزم الإضمارُ، أم يكون حكمُ هذا حكمَ المفرد، فلا يلزم الإضمار، ويكون إطلاقه مُشْكِلا؟

---

(١) الكتاب ٢٥٤/١، والعيني ٣٠٧/٤، وابن الشجري ٣٤٢/١، وابن يعيش ٣٠/٢، وديوانه ٢٨٤، واللسان (برز).

والبيت من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ. والمنار : جمع منارة، وهى أعلام الطريق. وبرزة : أم عمر بن لجأ، أو إحدى جداته. يقول له : تنحَّ عن سبيل الشرف، ودعه لمن هو أجدر به منك، ممن يعمره، ويبني مناره وأعلامه، وابرز بأمك برزة هذه حيث اضطرك القدر من لؤم وضعه.

فالجواب : أن العطف المعتَبر هنا إنما هو ماكان نحو : رَأْسَكَ والحائطَ، ونَفْسَك والشرَّ، فهو الذى يلْزِم الإضمار، وأما ماكان غيرَ ذلك فلا، لأنك إذا قلت : الأسدَ والذئبَ، فهما اسمان في حكم الاسم الواحد، كأنك تقول : هَذَيْنِ اتَّقِ، فكما أنك تَنصب المثنَّى في التَّحذير إذا لم تَعْطِف عليه بما يجوز إظهارُه، فكذلك ماكان في تقديره. ألاَ تَرى أنه يجوز لك أن تعطف المحذَّر منه عليهما، فليس إطلاق العطف بمستقيم، غير أن هذا لايَرِدُ على الناظم، لأنه قال : «إلاَّ مَعَ العَطْفِ» فالألف واللام قد تكون للعَهْد فيما تقدَّم من قوله : «إيَّاكَ والشرَّ ونَحْوَه» وإذا كانت للعهد فيما تقدَّم خَرج عن ذلك ماكان العطف فيه مُرَادِفًا للتثنية، وهذا حَسَن.

والقسم الخامس : ماعدا (إيًّا) إذا صحبه التكَّرار، وهو تكرارُ الاسم الأول بلفظه ، فالإضمار هنا لازمٌ ، نحو قولك : الأسدَ الأسدَ والجِدَارَ الجدارَ، أى احْذَر الأسَد، واتَّقِ الجِدارَ./ وتقول : الصبىَّ ٣١٩/٣ الصبىَّ، أى لاتُوطِىء الصبىَّ، وإنما لم يَظهر الفعل في هذين القسمين، لأن اللفظ الأول من اللفظَيْن كأنَّهم جعلوه بَدَلاً من اللفظ بالفعل، فصار كـ(إيَّاكَ) في قيامه مقامَ الفعل.

ونظيرُ ذلك في الأول من القسمين قولهم : ماأنتَ إلا سَيْرًا ، وإنما أنتَ سَيْرًا[١].

وفي الثاني : قولهم : زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا ، وقد مَرَّ ذلك[٢].

---

(١) انظر : سيبويه ١/٣٣٥.

(٢) انظر «باب المفعول المطلق» وسيبويه ١/٣٣٥.

قال سيبويه: فلو قلت : نفسَك، أو رأسَك، أو الجدارَ، كان إظهارُ الفعل جائزا نحوَ قولك : اتَّقِ رأسَك، واحفظ نفسَك، واتَّقِ الجدارَ.

قال : فلما ثُنِّيت صار بمنزلة إيَّاكَ، وإيَّاكَ بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحو : الحَذَرَ الحَذَر[1].

وقوله : «كالضَّيْغَمَ ، الضَّيغَمَ » مثالٌ من التكَّرار، و«ياذَا السَّارِيَ تمامُ المثال، اسمُ فاعل من : سَرَى يَسْرى، وهو سَيْر الليل خاصةً. والضَّيْغَم : الأسدَ.

وشَــذَّ إيَّــاىَ وإيَّاهُ أشَــذْ وعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

لَمَّا ذكَر أولاً أن التَّحذير إنما يكون للمخاطَب على حَسَب ماأشار إليه في المثال المتقدِّم نَبَّه هاهنا على مايُخالف ذلك المثالَ أنه شاذّ، وأتى في هذا القَصْدْ بمسائلَ ثلاث :

إحداها : بيانُ شذوذ (إيَّا) المتصلة بياء المتكلم، نحو : إيَّاىَ، وإيَّانَا، فلا يقال عنده : إيَّاىَ والأسَد، ولا إيَّاىَ واالشرَّ، وإنما لم يَجُزْ ذلك لأن الإنسان لايَأمر نفسَه، ولايَنهى نفسَه، وإنما الأمرُ والنهي للمخاطَب، وما جاء من ذلك فشاذٌ يُحفظ ولايُقاس عليه.

ومن ذلك قولهم : إيَّاىَ وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ، حكاه سيبويه[2]، ومعنى الحَذْف أن يَرْميه بسَيْفٍ ونحوه.

وحكِى أيضًا عن بعض مُلوك اليمن : إيَّاىَ وإيَّا الرَّكْب.

وحَكى أيضا سيبويه[3]: أن بعضهم يقال له : إياك، فيقول : إيَّاىَ، كأنه قال : إيَّاىَ أَحْفَظُ وأَحْذَرُ.

(١) الكتاب ١/٢٧٥.
(٢) المرجع السابق ١/٢٧٤.
(٣) الكتاب ١/٢٧٤.

فَحمل هذا على الخبر، ولم يَحمله على الأمر، بخلاف الأول، وهو إيَّاىَ وأن يَحْذِفَ، فإنه حَمله على أنه أمرٌ للمخاطَب، كأنه [قال] : إيّاىَ باعِدْ أيها المخاطَب وحذفَ الأرنب، ولم يأمر نفسَه؛ إذ لايصح ذلك، ولذلك لايصحُّ إضمارُ فعل، فهذا عند الناظم شاذّ.

والثانية : بيانُ أن (إيَّا) المتصلة بهاء الغائب أشذُّ من (إيَّاىَ) وذلك قوله : «وإيَّاهُ أشَذُّ» يعنى من (إيَّاىَ».

وذلك أن العلة في منعهما معًا واحدة، من حيث كان الأمر والنهى مُخْتَصَّيْن بالمخاطب، فما جاء على خلاف ذلك نادرٌ شاذّ. وإشارتُه بذلك لِمَا حَكى سيبويه عَمَّن لايَتَّهمه عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وأيَّا الشَّوَابِّ[1]، أى إيَّاه حَذِّرْ والشوابَّ، فهو أمرٌ للمخاطَب، كما في (إيَّاىَ).

وهذا المثال شاذٌّ من وجهين : من الوجه الذى أشار إليه الناظم، ومن جهة إضافة (إيَّا) إلى الظاهر، ولذلك قال في «التسهيل» : وشَذَّ «إيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ» من وجهين[2].

والثالثة : إخبارهُ بأن هذا الذى ذكرَ أنه شاذٌّ لايُقاس عليه، ومَن قاس عليه فقد أشَدَّ عن سبيل جماعة النحويين، وذلك قوله : «وعَنْ / سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ أَشَدَّ» أى إنَّ من قال بالقياس فقد خَرج عن السَّبِيل القاصد، والطريق المستقيم. ٣٢٠/٣

وهذا الكلام قد يُشعر بوجود خلاف في هذه المسألة، وهو خلافٌ لا أتحقَّقُه منصوصًا عليه إلا ما أذكره لك.

---

(١) المرجع السابق ٢٧٩/١.

(٢) التسهيل : ١٩٢.

وذلك أن سيبويه[1] أتى بـ(إيَّاكَ ، وإيَّايَ ، وإيَّاهُ) في مُطْلَق التَّمثيل غيرَ مقيَّد بشذوذٍ ولا قلِّة، فقال في «باب التحذير» : ومن ذلك قولك : إيَّاكَ والأسدَ، وإيَّايَ والشرَّ، كأنه قال : إياكَ فاتَّقِيَنَّ والأسدَ، وكأنه قال : إيَّايَ لأتَّقيَنَّ والشرَّ، فـ(إيَّاكَ) مُتَّقًى، و«الأسدُ والشرُّ» مُتَّقيَان.

قال : ومثله : إيَّايَ وأن يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ .

قال : ومثله : إيَّاكَ، وإيَّاهُ، وإيَّايَ، كأنه قال : إيَّاكَ باعِدْ، وإيَّاه، أو نَحِّ .

قال وزعم أن بعضهم يقال له : إيَّاكَ، فيقول : إيَّايَ، كأنه قال : إيَّايَ أَحْفَظُ وأَحْذَرُ[2].

فهذه العبارة من سيبويه تُشعر بأن تحذير المتكلِّم والغائب قياسٌ كتحذير المخاطَب، والشُرَّاح، كالسِّيرافي وابنِ خَروف، حَملوه على ظاهره[3]، ولم يُقَيِّدوه إلا بأن التحذير هنا راجعٌ للمخاطَب، لا للمتكلِّم ولا للغائب.

قال السِّيرافي : مامعناه : إن القائل : إيَّايَ والشرَّ، ليس يُخاطب به نفسَه ولا يأمرها، وإنَّما يخاطب رجلا، يقول له : إيَّايَ بَاعِدْ عن الشر، فيَنصب (إيَّايَ) بـ(بِاعِدْ) وما أشبهه، ويَحذف حرفَ الجر من «الشر» ويُوقع الفعلَ المقدَّر عليه، فيَعطفه على الأول، لأن الفعل قد وقع على الأول، قال : ومثلُه : إيَّايَ وأنْ يحذفَ أحدُكم[4].

---

(١) في (ت) : «وهو أن سيبويه».

(٢) الكتاب ٢٧٤/١.

(٣) في الأصل «على ذلك» وما أثبته من (ت، س).

(٤) شرح السيرافي (مجلد ٢ورقة ٦٦ ـا).

قال الشلَّوْبِين : هذا الذى قاله السّيرافي واضح، لأن إضمار فعل المتكلَّم في الأمر وفعل الغائب لايكون.

قال : وقد نَصَّ سيبويه على أن فعل المخاطَب هو الذى يُضمر فيما تقدَّم. قال : ولكن يمكن أن يكون الإنسان يخاطب نفسَه، فيقول : احْذَرِى إيَّاىَ والشرَّ، فلا يُحذف إلا فعلُ المخاطب. وقال ابن خروف : ليس هذا أمرًا بنَفْسه، إنما خاطبَ رجلاً، فحذَّره نفسَه والشرَّ، أى بمُبَاعدتها من الشر.

قال : والمعنى لاتَقْرَبِ الشرَّ فيأتيكَ منِّى ماتكره، أى اتَّقِ الشرَّ، واتَّقِ مُعَاقبتى لك عليه.

وأجاز الشلَّوْبِين في قوله[1]: (ومثلُه إيَّاكَ ، وإيَّاهُ، وإيَّاىَ أن يكون أراد : ومثلُه أن تَقْرِن إيَّاكَ مع الشرِّ، وإيَّاهُ مع الشرِّ، وإيَّاىَ كذلك، يعنى أن لاتكون (إيَّاهُ) معطوفةً على (إيَّاكَ) وعلى (إيَّاىَ) وإن كان الأظهر أن يكون معطوفا وَقع موقعَ الظاهر في قولك : إيَّاكَ زيدًا، وإيَّاى زيدًا، فجعلَه مُحْتَمِلا لأن يكون سيبويه يُجيز : إيَّاىَ والشرَّ، وإيَّاهُ والشرَّ.

فكلام الشلوبين أقربُ لتجويز القياس، وإن كانت عباراتهم لاتَأْباه كما تقدَّم .

وقد أجاز ابن خروف في (إيَّاىَ والشرَّ) أن يكون خبرا، كأنه قال : إياىَ أحْذَرُ وأحْفَظُ، كأنه جوابُ مَنْ قيل له : إيَّاكَ والشرَّ. فقال : إيَّاىَ والشَّر، وجَعله تأويلاً لكلام سيبويه، قال : وهو صحيح، يعنى هذا الوجهَ من التأويل.

---

(١) أي قول سيبويه، وقد سبق للشارح نقله.

فقد ظهر من مجموع هذا الكلام أن (إيَّاىَ والشَّر) جائزٌ على الوجهين، على الأمر وعلى الخَبر، وكذلك (إيَّاهُ) على ماظَهر من /كلام ٣٢١/٣ الشَّلَوْبِين، فإن كان الناظم أراد بالقائِس مَنْ تقدَّم ذكرهُ والا فلا أدرى مَن المُخَالِفُ في المسألة. والمستَندُ الذى عَوَّل عليه الناظم هو السماع، لأن الذى اشتهر في الكلام تحذيرُ المخاطَب (إيَّاكَ) لا بـ(إيَّاىَ) ولا (إيَّاه) وعلى أنه قد أجاز في «التسهيل»[(١)]: إياىَ والشرَّ، ومَنعه هنا، وهذه عادتُه في اضطرابه في الاختيار، وقد جعله في «الفوائد» نادرا.

والسبيل : الطريق. والقَصْد : العَدْل، والقَصْد أيضا : إتيانُ الشيء والذهابُ نحوه. واتْتَبَذَ فلان، أى ذهب ناحيةً، فكأنه قال : ومَن قاسَ فقد خَرج عن طريق العَدْل والصواب، أو خَرج عن الطريق القاصد الموصِّل إلى الصَّواب والحق.

وكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إيَّا اجْعَلاَ
مُغْرًى بِهِ في كُلِّ ماقَدْ فُصِّلاَ

لَمَّا أتمَّ الكلام على أحكام التحذير، شَرع في التَّنبيه على أحكام الإغراء.

ولَمَّا كان التحذير والإغراءُ مَعًا يجريان مَجْرًى واحدا أحَالَ في حُكْمه على حكم التَّحذير، ويعنى أن الاسم المُغْرَى به حكمُه حكمُ الاسم المحذَّر في جميع ماتقدَّم تفصيلُه من الأحكام، من لزوم إضمار الناصب وعدم لزومه، وفي كونه مكرَّرا أو معطوفًا عليه، وغيرِ ذلك. إلا في حُكْم واحد، وهو الإتيان بـ(إيَّا) فإنها لاتقع في الإغراء، كما تقع في التحذير [لأن معناها مختص بالتحذير، فلا موقع لها في غيره.

---

(١) ص : ١٩٢.

وقد تقدم في كلامه في التحذير][1] خمسة أقسام، اثنان منها مع (إيًّا) وثلاثة مع غيرها، فالتى مع (إيَّاكَ) هى قولك :

إيَّاكَ والأسدَ، بتابعٍ معطوف، إيَّاكَ، بغير تابعٍ أصلا.

وهذان غير داخلَيْن في الإغراء. لاختصاصهما بـ(إيًّا) فبقي الثلاثة الأُخَر، وهو الإتيانُ بالمَحذور وحده، أو به مع معطوف، أو به مُكَرَّرا، فهذه هى الأوجهُ التى تُتَصَوَّرُ في الإغراء.

فالقسم الأول، وهو الإتيان بالمُغْرَى به وحده، فنحو قولك : شَأْنَكَ يازيدُ، وأمرَكَ ياعمرُو، تريد : الْزَمْ شأنَك، والْزَمْ أمرَك. وتقول : زيدًا، أى : الْزَمْه، ومنه قول أبى ذُؤَيب[2]:

جَـــمَـــالَكَ أيُّهـــا القَلْبُ القَـــرِيحُ
سَـــتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَـــتَـــسْـــتَـــرِيحُ

أى الْزَمْ تجمُّلَك وحَيَاءك. ويجوز هنا إظهارُ الفعل، لأن الاسم إذا أُتِي به مفردا لم يَجْرِ مَجرى المكرَّر، لكثرة الاستعمال في المكرَّر بخلاف هذا، فأُلْزِمِ المكرَّرُ الحذفَ لذلك دون المفرد.

فإن قلت : فقد نَصُّوا على لزوم الإضمار وإن كان مفردا، نحو قولك : حِذْرَك يازيدُ، وعَذِيَرك مِنْ زيدٍ. قال عَمْرو بن مَعْدِ يكَرِب ، أنشده سيبويه[3]:

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (ت، س).

(٢) ديوان الهذليين ٦٨/١.

(٣) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٢٦/٢، والهمع ٢١/٣، والدرر ١٤٥/١، والأغاني ٣٢/١٤ يقول لأبىّ المرادى، أو لقيس بن مكشوح المرادي.
والحباء : مايكرم الرجل به صاحبه، وهو كذلك الاختصاص بالتكريم. وعذيرك : هات عذرك. ويروى «حياته».

أريدُ حِـــبَـــاءَهُ ويُرِيدُ قَـــتْلِي

عَـــذِيَرك مِنْ خَلِيلكَ مِنْ مُـــرَادِ

والعَـذِيرُ : بمعنى العُـذْر والمَعْـذِرة. وأنشـد أيضًـا لِذِى الإصْـبَع العَدْوَانى[1]:

عَـــــذِيرَ الحَىِّ مِنْ عَـــدْوَا

نَ كـــانُوا حَـــيَّـــةَ الأَرْضِ

ونحـو هذا، إنَّمـا هو على مـعنى : الزَمْ حِـذْرَك، والْزَمْ عَـذِيَرك، أى عُذْرَك /، وهو مِمَّا لايَظهر فيه الفعل، فقد خالف بهذا «بابَ التَّحذير». $\frac{٣٢٠}{٣}$

فالجواب : أن هذا ليس من باب (الْزَمْ) وإنما هو من باب المصادر التى عملت فيها أفعالُها، فصارت مثل : ضَرْبًا زيدًا، وإذا كانت كذلك خرجت عن كَوْنها منصوبةً من «باب الإغراء»

وأيضا، فـهذا إنما يكون في بعض الأشياء التى يَكثر في الكلام استعمالُها، فـهى خارجةٌ بكَثْرة الاستعمال عن جواز الإظهار، وهى مع ذلك مَوْقُوفة على السماع.

والقسم الثاني، وهو الإتيان بالمُغْرىَ به مع العطف عليه، نحو قولك : شأنَكَ والعِلْمَ، وشأنَكَ والحجَّ.

---

(١) الكتاب ١/٢٧٧، والعيني ٤/٣٦٤، والخزانة ٥/٢٨٦، والأصمعيات ٧٢، واللسان (حي) يذكر تفرق عدوان وتشتتهم في البلاد مع كثرتهم وعزتهم، بعد أن كانوا يُخشون ويُهابون كما تخشى الحية المنكرة. ويقال : «فلان حية الوادى» وإذا كان شديد الشكيمة، مانعا لحوزته.

ومن ذلك «أَهْلَكَ واللَّيْلَ[1]» أى الْزَمْ أهلَك، أوبادِرْ أهلكَ والليلَ، يعنى بادِرْهم قبلَ الليل.

وهذا تَمامُ مايَلزم فيه إضمارُ الفعل، فلا يجوز أن تقول : الْزَمْ شأنَك والحجَّ، كأنهم جَعلوا المفعولَ الأول بدلاً من اللفظ بالفعل، والعِلَّةُ هنا وفي التحذير واحدة، ولذلك أتى بهما سيبويه مُخْتَلِطَيْن، لم يفرِّق بينهما، لأن أحدهما أمرٌ والآخر نَهْى.

والقسم الثالث : الإتيانُ به مُكَرَّرا بلا عطف، نحو: اللَّيْلَ اللَّيْلَ، أى الْزَمْه وأدْرِكْه، والطريقَ الطريَق، إذا أردت : الْزَمْه، وأخاكَ أخاكَ، وأنشد سيبويه لِسْكِين الدَّارِمي[2]:

أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لا أَخَالَهُ

كَسَاعٍ إلى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

ومنه قولك : اللَّهَ اللَّهَ في أمْرِى، أى الْزَمْ تعظيمَه والوسيلةَ به.

وهذا أيضا لايجوز فيه إظهار الفعل، وقد تقدَّم تعليلُ ذلك في التَّحذير.

وهذا البابُ كلُّه، أعنى (بابَ الإغراء) مختصٌّ بالمخاطَب، لايكون لمتكلم ولا لغائب، فلا يقال : شَأْنِى والحجَّ، لأن الإغراء أمرٌ، كما أن التحذير نَهْى، وهما يختصان بالمخاطَب.

---

(١) مثل سائر، أورده أبو هلال العسكري في الجمهرة (١٩٦/١) وقال : «أىَ أدرك أهلك مع الليل، وهو على مذهب قولهم : استوى الماء والخشبة، وقال الجرمى : بادر أهلك قبل الليل. وقال ابن درستوية : يريد الحق أهلك، لأنه لايجوز أن يعنى : بادر أهلك، إنما يبادر الليل ويسابقه، وانظر سيبويه ٢٧٥/١.

(٢) الكتاب ٢٥٦/١، والهمع ٢٨/٣، والأشموني ١٩٢/٣، والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٣٠٤/٤، والأغاني ٦٩/١٨، وديوانه ٢٩

والبيت من الأمثال الشعرية السائرة. والهيجا : الحرب، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الخلان فإنهم عون على الزمان، وإن من عَدِمهم كمن شهد الحرب ولاسلاح معه.

فإن قلت : إن كلام الناظم يُعطى بعمومه أنه قد جاء (الإغراءُ للمتكلِّم والغائب، وأنه اختُلف في القياس عليه، وأن رأيه عدمُ القياس لقوله : إن)[1] الإغراء كالتحذير في كل ماقد فُصِّل، وهذه المسألة مما قد فُصِّل قبل.

فالجواب : أن هذه مغالطة، لأن الشذوذ إنما نقله في (إيَّا) وقد استَثْنى هو (إيَّا) في قوله : (بِلاَ إيَّا) فسقطت حكايةُ الشذوذ، والخلافُ في القياس عليه.

على أنه قد جاء الإغراء للغائب، ومنه في الحديث «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُم البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ »[2] ثم قال : « وإلاّ فعليه بالصوم فإنَّه له وِجَاءٌ » . فأغرى الغائب ، وكذلك جاء إغراء المتكلِّم، كقولهم : عليَّ زيدًا ، وقال سيبويه[3]: وحَدَّثني مَن سَمع أن بعضهم قال : عَلَيْهِ رجلاً لَيْسَنِي وهو من إغراء الغائب، ولكن هذا قليل، ومُتَـأوَّل على أن الأمر للمخاطَب، كأنه قال : بَصِّرُوه ودلُّوه على الصوم، وعليَّ زيدًا ، أى آخِذْنِي زيدًا ، أى اجعلني آخُذُه، وكذلك : عليه رجلاً لَيْسَنِي، وكل هذا شاذ، كما تقدَّم .

---

(١) مابين القوسين ساقط (ت).

(٢) أخرجه البخاري في الصوم ١٠، والنكاح ٢، ٣، ومسلم في النكاح ١، ٣.

(٣) الكتاب جـ ١/ ٢٥٠ ، ونَصُّ سيبويه في الكتاب : « وحدثني مَنْ سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً لَيْسَنِي . وهذا قليلٌ شبهوه بالفعل » .

أسماء الأفعال والأصواتِ

مَـانَابَ عن فِـعْلٍ كَشَـتَّـانَ وَصَـهْ

هُوَ اسْمُ فِـعْلٍ وكَـذَا أَوَّهْ ومَـهْ

/ اسم الفِعْل : هو الاسم الموضوعُ بالأصالة موضعَ الفعلِ نائبًا عنه فيما لَه من عَمَلٍ ومَعْنى. ٣٢٣/٣

واسم الصَّوْت : هو اللفظُ المخاطَب به مالا يَعْقل، أو الموضوعُ حكايةً لصوته. فهذا البابُ مشتمل على ثلاثة الأنواع.

وابتدأ الكلام في النوع الأول، وهو اسم الفعل، ويُريد أن ماكان من الأسماء نائبًا عن فِعْل من الأفعال، قائمًا مَقَامه يُسَمَّى (اسمَ فعل). والمراد بالنِّيَابة هنا النيابةُ المعنوية، أى ماناب في أداء معناه حقيقةً، ولايريد النيابةَ مطقا، في المعنى والعملِ وغيره، لأنه قال بعد هذا : «ومَالِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا»

فلو كان المراد هو النيابةَ في العمل أيضا لكان معنى الكلام : ولأسماء الأفعال النيابةُ عن الفعل في العمَل ماللفعل من عَمَل، فيكون إخبارًا بأنها تنوب عنه فيما هى نائبةٌ عنه، وهذا تكَرار لا طائلَ تحته، فالمقصود نيابةُ المعنى خاصةً.

وقوله : «مانَابَ عَنْ فِعْلٍ» مُشْعر بأن اسم الفعل نائبٌ عن الفعل بلا واسطة، فحصَل من ذلك مسألتان مُخْتَلَفٌ فيهما :

إحداهما : أن (شَتَّان، وصَهْ، ومَهْ) ونحوَها أسماءٌ لا أفعال[1]؛ إذ لايقال في الفعل : إنه ناب عن فِعْل .

وهذا مذهب البصريين، وذكُر عن الكوفيين أن أسماء الأفعال أفعالٌ حقيقة، وهو مذهبٌ غير جارٍ على طريقة صِنَاعة، لأن الأفعال تَتَّصل بها ضمائر الرفع البارزة، فتقول : اضْرِبَا يازيدانِ، واضربُوا يازيدُون، وأنت تقول : صَهْ يازيدُ، وصَهْ يازيدانِ، وصَهْ يازيدُون، لاغير، فلو كانت أفعالا لاَتَّصلت بها الضمائر.

والثانية : أنها نائبة عن الأفعال أنفسِها بلا واسطة، وهو مذهب الجمهور.

وذهب قوم إلى أنها نائبةٌ منابَ المصادرِ النائبةِ منابَ الأفعال، فقولك : (صَهْ) نائبٌ منابَ قولك : سُكُوتًا، و(سُكُوتًا) في موضع (اسْكُتْ) وكذلك سائرها.

فعلى الأول لاموضع لها من الإعراب.

وعلى الثاني هى في موقع نَصب، لوقوعها موقعَ ماهو في موضع نَصب.

وما ذهب إليه الناظمُ أوْلَى، لأنها لو كانت موضوعة موضعَ المصادر لَجَرتْ بوجوه الإعراب كالمصادر، لأنها لم تكن دَالَّةً إلا على مايَستحق الإعراب، فكونُهم التزموا بناءَها دليلٌ على خلاف ماذهبوا إليه، وصحةِ ماмال إليه الناظم.

وقد استَدل من ذهب إلى ذلك بأن الاسم يَجرى مَجرى المسمَّى في معهود اللغة، وهذه الأسماء يَلحقها مالايَلحق الأفعالَ، من التنوين نحو : صَهٍ، ومَهٍ، وأفٍّ، وإيهٍ، ومن الألف واللام نحو : النَّجَاءكَ، والتصغير نحو : رويدا، والتَّثْنية

(١) في الأصل و(س) : «أسماءُ الأفعال» بالإضافة، وهو تحريف، وما أثبته من (ت).

نحو: «دُهْدُرَّيْن سَعْدُ القَيْنُ(١)» أى هَلَك سعدُ القَيْنُ(٢)، والتركيب نحو: هَلُمَّ، وحَيَّهَلْ(٣).

فلو كانت مُعَاقِبَةً للفعل، ونائبةً منابَه وبمعناه من كل وجه ـ لَمَا ساغت فيها هذه الأحكام التى لاتكون إلا للاسم(٤).

وهذا ضعيف، / فإن مايقومَ مَقامَ الشيء لو أُعْطِى حكمَ ذلك ٣٢٤/٣
الشيء من كل وَجْه لكان إيَّاه، وهذا فاسد، بل الذى يقوم مَقام الشيء، وكان من غير جِنْسه، يقوم مَقامه فيما لايُخِلُّ بحكْمه في نفسه، فأسماءُ الأفعال يُعامل لفظُها معاملةَ الأسماء، ويُعامل معناها معاملَة الأفعال، لأن معانيَها معانى الأفعال. فالأصحُّ ماذهب إليه الناظم.

ثم أتى بأربعة أمثلة نَبَّه بها على مسألتين:

---

(١) أمثال أبى عبيد ٨٣، وجمهرة الأمثال ١/٤٤٨، ومجمع الأمثال ١/٢٢٦، والمستقصى ٢/٨٣، واللسان (دهدر)

(٢) اختلف العلماء في لفظ هذا المثل ومعناه اختلافا شديدا. وأصح ماقيل في معناه: أن الدهدر معناه الباطل. وأصله أنَّ القين ـ وهو الحداد ـ يضرب به المثل في الكذب، ثم إن قينا ادَّعى أن اسمه سعد، فدُعى به زمانا، ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك. أى جمعت باطلين ياسعد القين. ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب في السُّرى، وقد انضم إليه الكذب في انتحال الاسم، فاجتمع كذبان. ويضرب لمن جاء بباطلين.

و«دهدرين» مفعول به لفعل محذوف تقديره «جمعت» و«سعدُ» منادى مبنى على الضم لأنه علم مفرد، و«القين» نعت له، يجوز رفعه ونصبه.

وانظر تفصيل القول في المثل: حاشية كتاب الأمثال لأبي عبيد.

(٣) هَلُمَّ: اسم فعل أمر بمعنى: إيت وتعال، وهى مركبة ـ على الأصح ـ من (ها) التى للتنبيه، و(لُمَّ) من قولهم: لَمَّ اللهُ شعثه، أى جمعه، كأنه أراد: لُمَّ نفسَك إلينا، أى اقترب منا.

وحَيَّهَلَ: اسم فعل أمر كذلك، معناه الحث والاستعجال، وهو مركب من: (حَيَّ) و(هَلْ) وفيه لغات أخرى. وانظر: (ابن يعيش ٤/٤١ ـ ٤٥).

(٤) في جميع النسخ «لاتكون إلا للفعل» وما أثبته ـ من عندي ـ هو الذى لايستقيم المعنى إلا به والله أعلم.

إحداهما : أن النيابة المُرادة هنا هى الوَضْعِيَّة، فإن النيابة على وجهين :

أحدهما : النيابةُ في مَعْهود الاستعمال، لا في أصل الوَضْع، كنيابة المصادر عن أفعالها، نحو : ضَرْبًا زيداً، وهو أخِي حَقًّا، وما أشبه ذلك، فالأسماءُ النائبة هذه النيابةَ ليست أسماءَ أفعال، وإنما هى على أصل وَضْعها، لكن عَرضَ لها نيابةٌ في الاستعمال، ولم تَخْرج بذلك عن حقيقة أصلها، ولذلك ظهر فيها تأثيرُ العامل التى نابت عنه.

والثاني : النيابةُ في أصل الوضع، وهى النيابة التى صَيَّرت الأسماءَ على حُكْم الأفعال في العمل وغيره؛ بل على حُكْم الحروف التى وُضعت نائبةً عن الحرف، كـ (إنَّ) وأخواتِها كما تقدَّم. وهذه هى النيابةُ المرادةُ هنا، أحرز ذلك تمثيلُه.

والمسألة الثانية : إشارتُه إلى أنواع اسم الفعل، وذلك أن اسم الفعل ينقسم بانقسام الفعل، والأفعال ثلاثة : أمرٌ، وماضٍ، ومضارع، فكذلك أسماء الأفعال ثلاثة :

أحدها : اسمُ فعلِ الأمْر نحو (صَهْ) بمعنى : اسْكُتْ و(مَهْ) بمعنى : انْكَففْ، و(إيْهِ) بمعنى : حَدِّثْ و(نَزَالِ) بمعنى : انْزِلْ، و(قَرْقَارِ) بمعنى : قَرْقِرْ، و(حَيَّهَلَ) بمعنى إيتِ، نحو : إذا ذُكِر الصالحون فَحيَّهلاَ بِعُمَر[1]. وقد نَبَّه عليه بمثالين، وهما (صَهَ، ومَهْ).

والثاني : اسم الفعل الماضي، نحو (هَيْهَاتَ) بمعنى: بَعُدَ، و(هَمْهَامِ) بمعنى : فَنِيَ، و(دُهْدُرَّيْنِ) اسم : هَلَكَ، أو بَطَل، و(سَرْعَانَ) بمعنى : سَرُعَ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦، وأبو عبيد في غريب الحديث ٨٧/٤.

ورأت امـرأةٌ من العـرب شـاةً سـال أنفـهـا، فـقـالت : «سَرْعَـانَ ذِى إهَالَةً[1]» أى سَرُعَ شحمُ هذه الشاة.

والإهالة : الشَّحْم ، و (وَشْكَانَ) بمعنى : سَرُعَ أيضـا، و (شَتَّانَ) بمعنى : افْتَرق، وهو مِثالُه الذى نَبَّه عليه به. و(بُطْآنَ) بمعنى : أبْطَأَ.

والثـالث : اسم الفـعل المضـارع، نحـو : (وَاهًا) بمعنى : أعْـجَبُ، و(وَىْ) كـذلك. و(أَوَّهْ) بمعنى : أتوجَّعُ، و(أفٍّ) بمـعنى : أتَضَـجَّـرُ، و(كخٍّ) بمعنى : أتَكَرَّهُ، و(هَا) بمعنى : أُجِيبُ، و(بَجَلْ، وقَطْ) بمعنى : أكْتفى ، و (حَسٍّ) بمعنى: أتَوجَّعُ.

فإن قلت : إطلاقُه يَقتضى أحد أمرَيـن ، كلٌّ منهما محظور، وذلك أنه لايخلو إما أن يريد بالنِّيابة هنا النيابةَ بالأصالة أوْلاَ.

فـإذا أراد النيـابةَ بالأصـالة، فـلا تَدخل تحت إطلاقه سـوى مـاكان من نحـو (صَهْ، ومَهْ، ونَزَالِ، وهَيْهاتَ) ونحـو ذلك مما تقدَّم ذكره، ويبقى (إلَيْكَ، وعَلَيْكَ، ودُونَكَ، وعِنْدَكَ، ولَدَيْكَ) ومـا كـان نحـوَها غـيـرَ داخلٍ، لأن كونها أسـمـاءَ أفـعـالٍ ليس بِحَقِّ الأصل؛ إذ كـان أصلُها أن تكون ظروفًا ومجروراتٍ، نحـو : جئتُ إليك، واعتمدتُ عليك، ونزلتُ عندَك / ونحو ذلك، ٢٢٥/٣ وهو قد نَصَّ على دخولها في الباب على أنها من أسماء الأفعالِ بقوله :

(١) أمثال أبي عبيد ٣٠٥، وجمهرة الأمثال ١/٥١٩، ومجمع الأمثال ١/٢٢٧، واللسان (سرع، وشك) ويروى «لوَشكَانَ ذا إهالة»

وأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء، وكان رُغامها يسيل من مَنخريها لهزالها، فقيل له : ماهذا الذى يسيل من منخريها؟ فقال : هذه إهالة، فقال السائل : «سرعان ذي إهالةً» أراد أن ودكها قد عجل بسيلانه من قبل أن تذبح ، وقبل أن تمسها النار. يضرب للرجل يخبر بكينونة الأمر قبل وقته.

والْفِـــعْلُ مِنْ أسْـــمَـــائِهِ عَلَيْكَا

وهَـــكَـــذَا دُونَـــكَ مَـــعْ إلَـــيْـــكَـــا

فجعلها أسماءَ أفعال كالذى قدَّم، فيُنَاقض إطلاقُه أوَّلاً كلامَه آخرًا، وإن أراد النيابة على أعمَّ من ذلك، فَيدخلُ له (عَلَيْكَ، وإلَيْكَ) ويدخل معه المصادرُ النائبة عن أفعالها لزومًا، نحو : ضَرْبًا زيدًا، وحَمْدًا، وشُكْرًا، وعَجَبًا، وما كان من ذلك، وهو كثير جِدًا ـ فَيقتضى أنها أسماءُ أفعالٍ اصطلاحًا، وداخلةٌ في أحكامها، وهذا كما تَرى ليس كذلك، فإن نيابة هذه المصادر عن الأفعال عارضةٌ، وفي حالٍ ما، وهى باقية على بابها الأصلى، ولذلك لم تُبْنَ كما تُبْنَى أسماء الأفعال، فلابد من الإشكال على كلا التقديرَيْن.

فالجواب : أن المراد النيابةُ الأصلية وماجَرى مَجراها، فالأصلية مافى (صَهْ، ومَهْ، وهَيْهاتَ).

وأما اللاحقة بها فـ(دُونَكَ، وعِنْدَكَ، وإلَيْكَ) ونحوها، وذلك أنها تَمَحَّضَت للنيابة وإن كان أصلها غير ذلك، بخلاف (ضَرْبًا زيدًا) ونحوه، فإنه نَابَ في بعض الأحوال، ويَظهر الفعلُ في أحوال أُخَر.

والدليل على عُرُوض النيابة بقاءُ الإعراب، فإنها لو تَمَحضَّت لذلك لَبُنِيَتْ.

فإن قلت : فـ(عِندَكَ، وقُدَّامَكَ، ووَرَاءَكَ) ونحوُه مُعْربةٌ أو مَبْنية؟

فإن قلت : مُعْرَبة، فهى مثل (ضَرْبًا وزيدًا)

وإن قلت : مَبْنية، فمن أين لك هذا وهى باقيةٌ على ماكانت عليه قبل النيابة من كَوْنها منصوبةً بفعلها الذى نابت عنه؟

فالجواب : أنها مَبْنِيَّة لما سيُذكر عند ذِكْر الناظم له إن شاء الله.

وفي (أوَّهْ) لغات ، إحداها : ماذكَره الناظم ، وأوْهِ ، وأوِّهْ ، وأوِّهِ ، وآوَّهْ ، وآهِ[1].

وما بِمَعْنَى افْعَلْ كآمِينَ كَثُرْ وغيرُه كَوَىْ وهَيْهَاتَ نَزُرْ

يريد أن اسم الفعل، بمعنى فِعْل الأمر، كَثُر في كلام العرب، نحو ماذكُر في التمثيل قبل هذا.

ومنه : أمِينْ، وآمِينْ، ممدودا، وهو مثاله، ومقصوراً أيضا. فمن الممدود قوله[2]:

يارَبِّ لاتَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أبَدًا

ويَرْحَمُ اللّهُ عَبْدًا قالَ آمِينَا

ومن المقصور قوله[3]:

تَبَاعَدَ مِنِّى فُطْحُلٌ إذ سَألْتُهُ

أمِينَ فَزادَ اللّهُ مابَيْنَنَا بُعْدَا

ومنه أيضا (هَا، وهَاءَ) مقصوراً وممدوداً، و(هَاكَ، وهَاءَكَ) وكُلُّها بمعنى : خُذْ. ومنه بلا كاف : { هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ[4] } .

---

(١) انظر في هذه اللغات : ابن يعيش ٣٨/٤، ٣٩.

(٢) ابن الشجري ٢٥٩/١، ٣٧٥، وابن يعيش ٣٤/٤، والأشموني ١٩٧/٣، واللسان (أمن) ونسبه صاحب اللسان إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، كما أنه ينسب لمجنون ليلى أيضا (ديوانه ٢٨٣).

(٣) ابن يعيش ٣٤/٤، والأشموني ١٩٧/٣، واللسان (أمن)

ويروي «إذ رأيته» و«وآبن أمه»

وفُطحُل : اسم رجل بعينه. والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظرى عليه تباعد عنى، ونأى بجانبه، فأنا أدعو الله أن يستجيب لي دعائى، بأن يزيد البعد بينى وبينه.

(٤) سورة الحاقة / آية : ١٩.

و(هَلُمَّ) الحجازية[1]، بمعنى : أقبلْ، أو أحْضِرْ، ومنه قوله تعالى : {والْقَائلِينَ لإخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إلَيْنَا}[2] وقوله : {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءكَمُ[3]}.

و(تَيْدَ، وَرُوَيْدَ) كلاهما بمعنى : أمْهِلْ. و(حَيَّهَلَ) بمعنى : إيتِ، نحو : فحَيَّهَلاَ بعُمر[4]، بمعنى : أقبل. و(هَيْتَ، وهَيْتُ، وهَيَّا، وهَيْكَ، وهَيَّكَ، وهِيكَ) بمعنى : أسْرِعْ، و(بَلْهَ) بمعنى : دَعْ، وذلك كثير.

وأما ماكان بمعنى الماضي أو المضارع فقليلٌ كما ذَكر.

وقوله : «كَوَىْ» مثالٌ من اسم فعل المضارع، وهو بمعنى : أَعْجَبُ. ومنه عند الخليل وسيبويه. قوله تعالى : {وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ[5]} الآية. وأنشد سيبويه[6]:

وَىْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبُ يُحْـــ ـبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٌّ / ٣٢٦/٣

(١) مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث. أما مذهب بني تميم فهو تغليب جانب الفعل، فيثنون ويجمعون، ويذكرون ويؤنثون.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١٨.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٤) الحديث بتمامة «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر» ومَرَّ الاستشهاد به وتخريجه في صدر الباب.

(٥) سورة القصص / آية : ٨٢.

(٦) الكتاب ١٥٥/٢، والخصائص ٤١/٣، ١٦٩، وابن يعيش ٧٦/٤، والهمع ١٢٤/٥، والخزانة ٤٠٤/٦، والأشموني ١٩٩/٣

والبيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وقبله :

سالَتَانِي الطلاقَ أنْ رأتاني قَلَّ مالى قد جئتماني بنُكْرِ

يعنى زوجتيه اللتين ذكرهما في بيت قبله وهو :

تلك عُرْسَاىَ تنطلقان على عمـــ ـــدٍ إلى اليوم قولَ زُورٍ وهَتْرِ

والنشب : المال.

وقد تقدَّم بعض الأمثلة، ومنه باب (فَعَالِ) ثلاثيًا وهو قياس، ورباعيًا وهو سَماع، نحو : قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ.

وقوله : «هَيْهَاتَ» مثالٌ من اسم الفعل الماضي، وفيه لغات : هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتِ، فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم وأسد.

ومن العرب من يَضُمُّها، ومنهم من يُنَوِّن في اللغات الثلاث، وقُرِئ بجميع ذلك قولُه تعالى : {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ}[(1)]. فبالكسر لأبي جعفر المَدني، ومع التَّنْوين لأبي حَيْوَة، وروي عنه الضمُّ بالتنوين وعدمه، والفتحُ بلا تنوين للجماعة، وبالتنوين لخالد بن إلياس، ورُوِى سكونُ التاء عن أبي عمرو، والأعرج، وعيسى بن عمر، وهَيْها بلا نون، وأيْها، وأيْهَانَ، وهَيْهانَ، وأيْهَاتِ. هذه كلها لغاتٌ منقولة[(2)].

وإنما كَثُر ذلك في الأمر، لأن باب الأمر والنهي لايكون إلا بالفعل، فلَمَّا قوِيت الدِّلالة فيه على الفعل حَسُنَت إقامةُ غيره مُقامه، بخلاف الخبر لأنه لايُخَصُّ بالفعل؛ إذ كنتَ تأتي بالخبر من غير فعل، نحو : زيدٌ أخوك، وعمروٌ صاحبُك، والأمرُ لايكون ذلك فيه، فلما ضَعُفت الدلالة على الفعل في الخبر قَلَّ ذلك فيه. ونَزُرَ الشيءُ، نَزارةً ونُزُوراً، إذا قَلَّ.

والْفِعْلُ مِنْ أسْمَائِهِ عَلَيْكَا
وهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إلَيْكَا
كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ
ويَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

---

(١) سورة المؤمنون / آية : ٣٦

(٢) انظر : المحتسب ٢/٩٠ ، وابن يعيش ٤/٦٥.

يعنى أن من أسماء الأفعال ظروفًا ومجرورات وفيرَها، وعَدَّ منها خمسة :

أحدها : (عَلَيكَ) نحو : عليكَ زيدًا، بمعنى : الْزَمْ زيدًا، ومنه قوله تعالى : {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكَمْ}[1].

والثاني : (دُونَكَ) نحو : دُونَكَ زيدًا، بمعنى : خُذْ زيدًا.

قالت تميمٌ للحجاج : أَقْبِرْنَا صالحًا[2]، وكان قد صَلَبَه، فقال : دُونَكُمُوهُ[3].

ومنه قول الشاعر، أنشده أبو زيد[4]:

أَعَيَّاشُ قَدْ ذَاقَ القُيُونُ مَرارَتِى
وأَوْقَدْتُ نَارِى فَادْنُ دُونَكَ فَاصطَلِ

والثالث : (إِلَيْكَ) نحو قول المَرَّار[5]:

إِلَيْكُمْ يالِئَامَ النَّاسِ إِنِّى
تُشِعْتُ العِزَّ في أَنْفي تُشُوعَا

أى : اذْهَبُوا وتَنَحَّوْا، وقول القطامي[6]:

---

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) في الأصل و(س) «صلحا» وهو تحريف. وما أثبته من (ت) واللسان (دون).

(٣) الخبر في اللسان (دون).

(٤) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق وعياش بن الزبرقان، ديوانه ٦٢/٢، والإيضاح للفارسي ١٦٥، واللسان (دون)
والقيون : جمع قين، وهو الحداد، ثم أطلق على كل صانع. وادْنُ دونَك : اقترب مني.

(٥) اللسان وأساس البلاغة (نشع) والنُّشُوع ـ بفتح النون ـ السَّعُوط، وبضمها : المصدر، يقال : نَشَعتُ الرجل، إذا سَعَّطته.

(٦) ديوانه ٤٤، واللسان (تيز) يصف بكرة اقتضبها، وأحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمنت، وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها، لقوتها وعزة نفسها. وقبله : =

* إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا *

والرابع والخامس على وجهين، تارةً يكونان اسمَيْ فعل، وتارةً مصدرَيْن.

فأما كونُهما اسمَيْ فعل فَينصبان المفعولَ، وهو قوله : «كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ».

فأما : (بَلْهَ) فمعناها : دَعْ، ومنه في الحديث :«أعددتُ لِعَبادى الصَّالِحينَ مالاَ عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَر على قَلْب بَشَرٍ، بَلْهَ ما اطَّلَعْتُم عليه»(1). ويَحتمل المصدَر، وقال ابن هَرْمَةَ(2):

تَمْشِي القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا
مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا

ويُروى :

* مَشْيَ الجَوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا *

= فلما أن جرى سِمَنٌ عليها كما بَطنَت بالفَدَن السِّياعا
أمرتُ بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لاتستطاعا
إذا التيَّارُ ذو العضَلاتِ قلنا إليك إليك ضاق بها ذراعا

والتياز : الرجل فيه غلظ وشدة. والعضلات : جمع عَضَلة، وهى كل لحمة غليظة شديدة في ساقٍ أو غيره.

(1) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة ٣٢، والتوحيد ٣٥، ومسلم في الجنة ٢، ٥، وأحمد في مسنده ٢/٣١٣، ٤٣٨، ٤٦٦، ٤٩٥.

(2) ديوانه ٥٧، وابن يعيش ٤/٤٩، واللسان والتاج (بله).

والقطوف من الدواب : التى تسىء السير. والحداة : جمع حاد، وهو الذى يسوق الإبل بالحُداء، وهو الغناء لها. والنجيبة واحدة النُّجُب والنجائب، وهى خيار الإبل. والجِلَّة من الإبل : مسانُّها.

وأنشد اللّحْياني(١):

بَسَطْت إلى المَعْروفِ كَفًا عَرِيضَةً
تَنَالُ العِدَى بَلْهَ الصَّدِيقَ فُضُولُهَا

وأنشد قوله(٢):

* بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لَمْ تُخْلَقِ *

بالنصب والجر.

وأما (رُوَيْدَ) : فمعناها : أمْهِلْ، نحو : رُوَيْدَ زيداً، وأنشد سيبويه للهذلي(٣):

---

(١) سبقت ترجمته ١ / ٣٢٦.

(٢) ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، والخزانة ٦/٢١١، والمغنى ١١٥، والتصريح ٢/١٩٩، والأشموني ٢/١٢١، ٣/١٠٣، والهمع ٣/٢٩٧، والدرر ١/٢٠٠

والبيت لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة له يوم الخندق (ديوانه ٢٤٥) وتمامه وقبله :

نصلُ السيوف إذا قَصُرْنَ بخَطْونا ... قُدُمًا ونُلحقها إذا لم تَلْحَقِ
فترى الجماجم ضاحيًا هاماتُها ... بله الأكف كأنها لم تُخلق

ورواية بيت الشاهد كما ترى «فترى الجماجم» وإنما ينشدونه «تذر الجَماجم» حتى لايكون له تعلق بما قبله.

والجماجم : جمع جُمجمة، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ. وضاحيا : بارزا. والهامات : أعالى الرءوس. والمعنى : اترك الأكف ولا تسأل عنها إذا كانت الجماجم قد أطارتها سيوفنا.

(٣) الكتاب ١/٢٤٣، والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨، وابن يعيش ٤/٤٠، والأشموني ٣/٢٠٢، واللسان (جدد، مين) وديوان الهذليين ٣/٤٦

والبيت للمعطل الهذلي. وعلى : قبيلة من كنانة. وجُدَّ : قُطع. والمين : الكذب، ويقال : فلان متماين الود، إذا كان غير صادق فيه.

يذكر الشاعر قطيعة بينهم وبين هؤلاء القوم، على مابينهم من قرابة وأخوة.

ويقال : جُدَّ ثدى أمهم إلينا، أى بيننا وبينهم خئولة وقرابة من جهة أمهم، وهم منقطعون إلينا بها. ويروى «ولكن وُدُّهُمْ» وهو الأنسب للمعنى. والله أعلم.

٢٢٧ / رُوَيْدَ عَلِيًّا جُـدَّمَا ثُدْىُ أُمِّـهِمْ
إِلَيْنَا ولَكِنْ بُغْضُـهُمْ مُـتَـمَـايِنُ

قال[١]: وسمعنا من العرب من يقول : واللهِ لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُكَ، رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ، يريد : أرْوِدِ الشعرَ، كقول القائل : لو أردتَ الدراهَم لأعطيتُكَ فَدَعِ الشِّعْرَ.

ومن هذا النوع (عَلَيَّ) بمعنى : أَوْلِني، نحو : عَلَيَّ زيداً، وعليَّ بزيدٍ.

ومنه (عِنْدَكَ) بمعنى خُذْ، نحو : عِنْدَكَ زيداً.

ومنه (لَدَيْكَ) بمعنى : خُذْ أيضا ومنه قول ذي الرُّمة[٢]:

فَـدَعْ عَنْكَ الصِّـبَـا ولَدَيْكَ هَمًّـا
تَوقَّشَ فـي فُـؤَادِكَ واخْـتِـبَـالاَ

أي : وخُذْهما.

منه (وَرَاءَكَ) بمعنى : تَأَخَّرْ، و(أَمَامَكَ) بمعنى : تقدَّمْ.

ومن كلامهم : «وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لك » أي تأخَّر وائْتِ أَوْسَعَ لك.

وقال الفرزدق[٣]:

---

(١) الكتاب ١/٢٤٣.

(٢) ديوانه ٤٣٧، واللسان (وقش)
ورواية الشطر الأول في الديوان «فعَدِّ عن الصِّبا وعليك هما» ورواية الثاني في اللسان «واحتيالا» بالحاء والياء.
وتوقش : تحرك، ويقال : سمعت وَقْشَه، أي حِسَّه وحركته.

(٣) ديوانه ٢/٣٠٧ (بيروت)
وجشأت النفس : جاشت من حزن أو فزع. واللهازم : جمع لهزمه ـ بكسر اللام ـ وهي عظم ناتىء في اللحى تحت الأذن ـ واستعارها لوسط النسب والقبيلة.

إذَا جَشَأَتْ نَفْسِي أَقُولُ لَهَا ارْجِعِي

وَرَاءَكِ فَاسْتَحْيِ بِيَاضَ اللَّهَازِمِ

ومنه (مَكَانَك) بمعنى : اثْبُتْ، قال الشاعر، وهو ابن الإطْنَابة(١):

وقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وجَاشَتْ

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

ومنه ماحكان ابنُ جني من (كَذَاكَ) بمعنى : احْفَظْ، أو اتَّقِ، وأنشد(٢):

أَقُولُ وقَدْ تَلاَحَقَت المَطَايَا

كَذَاكَ القَوْلَ إنَّ عَلَيْكَ عَيْنَا

أى : اتَّقِ القولَ أو احْفَظْه.

ثم قال الناظم بعد ذكر (بَلْهَ ورُوَيْدَ) : «ويَعْمَلاَنِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْن» يَعنى أنهما يكونان مصدَرْين منصوبيْن بفعلَيْن لازمَيِ الإضمار، فيعملان إذ ذاك الخفضَ فيما بعدهما على الإضافة.

والدليل على كَوْنهما غيرَ اسمَيْ فعلٍ إذا خَفَضا مابعدهما : أن أسماء الأفعال لاتُضاف أبدا، كما تُضاف أسماءُ الفاعلِين والمفعولِين والمصادر.

وَحكى الفارسي عن أبى عَمْرو الشَّيْبانى : مابَلْهَكَ لاتفعلُ كذا، أى مَالَكَ، وأنشدوا في الخفض بـ(بَلْهَ) لكَعْب بن مالك(٣):

---

(١) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٧٤/٤، والمغني ٢٠٣، والعيني ٤١٥/٤، والتصريح ٣٤٣/٢، والهمع ١٢٦/٤، والدرر ٩/٢، والأشموني ٣١٢/٣

وجشأت النفس : نهضت وارتفعت من شدة الفزع أو الحزن. وجاشت : اضطربت من حزن أو فزع.

(٢) الخصائص ٣٧/٣، والعيني ٣١٩/٤، واللسان (لحق) وديوانه ٥٧٩ وتلاحقت المطايا : لحق بعضها بعضا. وعينا : جاسوسًا يتسمَّع إليك. وروايته في اللسان «كفاك القول» أى ارفق وأمسك عن القول.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُها

بَلْهَ الأكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

ويقال في (رُوَيْد) : رُوَيْدَ زيدٍ ـ بالخفض ـ قال سيبويه[1]: حدثنا من لانَتَّهم أنه سمع من العرب من يقول : رُوَيْدَ نفسِه، جعَله كقوله : «فَضَرْبَ الرِّقَابِ[2]». وكقوله[3]:

عَذِيرَ الحَيِّ.

وقد تأتى صفةً أيضا كقولك : ساروُا سَيْرًا رُوَيْدًا، هذا بيانُ كونِهما غيرَ اسمَيْ فِعْل.

وأيضًا هما مصدران، كما قال، أما (رُوَيْدًا) فتصغير (إرْوَاد) مصدر: أرْوَدَ إرْوَادًا، تصغير التَّرخيم، بمعنى (إمْهَالاً) فـ(رُوَيْدَ زيد) مرادفٌ: إمهالَ زيدٍ.

وأما (بَلْهَ) فقولهم : مابَلْهُكَ؟ أى : ماحالُك؟ ـ يُرشد إلى معنى المصدريَّة.

وقد أشعر كلام الناظم أنهما لايَعملان النصب وهما مصدران، وهذا مذهب أبى العباس، أن النصب بها ممتنع، فلا يقال عنده : رُوَيْدًا زيدًا، لأجل التصغير، كما لايقال : ضُوَيْرِبٌ زيداً.

---

(١) الكتاب ١/٢٤٥.

(٢) سورة محمد عليه الصلاة والسلام / آية : ٤.

(٣) هو ذو الإصبع العَدْواني، والبيت بتمامه :

عَذِيرَ الحَيِّ من عَدْ ... وانَ كانوا حَيَّةَ الأرْضِ

وهو في سيبويه ١/٢٤٦، والعيني ٤/٣٦٤، والخزانة ٥/٢٨٦، والأصمعيات ٧٢، والأغاني ٣/٤، والحيوان ٤/٣٣، واللسان (حيا) وعذيرَ الحى : هاتِ عذر الحى عدوان. وكانوا حية الأرض : كانوا في شدة شكيمتهم، وحمايتهم لحوزتهم، كحية الأرض أو حية الوادى.

قال ابن خروف : وهذا ليس مثلَ ذلك، لأن اسم الفاعل عَمِل بشَبَه الفعل، والفعل لايُصَغَّر، فلم يَعمل مُصَغَّرا، والمصدر عمل بنفسه، من حيث كان حَدَثًا لايُشْبه الفعل، فلا يَمنع التصغيرُ عملَه، ونَقَل اجازةَ سيبويه[1]: رُوَيْدَكَ عبدَالله، وذِكْرَه له في «باب : حَذَرَكَ» وأنه إنما هو نَصْبٌ بـ(رُوَيْدٍ) المصدر، / فقد أجاز النصبَ به. ٣٢٨/٣

ولم يُعَرِّج عليه الناظم، وكأنَّه رأى النصب على خلاف القياس مع عدم السَّماعِ أو ظَنِّه.

ومَا لِمَا تَنُوبُ عنه مِنْ عَمَلْ
لَهَا وأَخِّرْ مَالِذِى فِيهِ الْعَمَلْ

يعنى أن هذه الأسماء التى سُمِّيت بها الأفعالُ لها من العمل ماللأفعال التى نابت عنها، فلابُدَّ لها من مرفوعٍ على الفاعلية، إما ظاهراً إن كان مِمَّا يصح ظهورُ فاعله، كاسم الفعل الماضي، وإما مضمراً إن لم يصح ذلك فيه، كاسم فعل الأمر.

فمثالُ ماظهر فيه الفاعل قولُ الشاعر[2]:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ
وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

---

(١) الكتاب ٢٥١/١.

(٢) هو جرير، ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والعيني ٧/٣، ٣١١/٤، والهمع ١٤٥/٥، والدرر ١٤٥/٢، والتصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢ والبيت من قصيدة يجيب فيها الفرزدق على إحدى نقائضه.

والعقيق : اسم لمواضع كثيرة ببلاد العرب، وهى أودية شقتها السيول فأنهرتها ووسعتها.

وقال الآخر[1]:

تَذكَّرْتَ أيَّامًا مَضَيْنَ من الصِّبَا

فَهَيْهاتِ هَيْهَاتٍ إلَيْكَ رجُوعُهَا

ومثال المضمر قوله تعالى : {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أنَّ اللّهَ حَرَّمَ هَذَا[2]} وهو كثير.

فإذًا كلُّ اسمِ فعلٍ لازمٌ له الفاعلُ كالفعل، ثم بعد ذلك ينقسم إلى مايَنُوب عن مُتَعَدٍّ، وإلى ماينوب عن لازمٍ غيرِ متعد.

فأما ماناب عما يَتَعَدَّى : فنحو قولك : رُوَيْدَ زيدًا، وهَلُمَّ زيدًا، بمعنى : قَرِّبْه.

وقد يكون بمعنى مالا يتعدَّى نحو قوله تعالى : {هَلُمَّ إلَيْنَا}[3] أى : تَعَالَوْا، وحَيَّهَلِ الثَّرِيدَ، وبَلْهَ زيدًا، وتَراكِهَا، ومَنَاعِهَا، وعليكَ زيدًا، ودونَكَ عَمْرًا.

وأما ماناب عما لايتعدَّى فكثير، نحو : صَهْ، ومَهْ، وهَيْتَ، ونَزَالِ، وآمِينَ، وهَيْهَاتَ، وسَرْعَانَ، ووَشْكَانَ، وهَمْهَامِ، ونحو ذلك.

وعلى هذا إذا كان الفعل يتعدَّى بالحرف تعدَّى اسمُه كذلك، ولذلك قال : إذا ذُكِرَ الصالحون فَحيَّهَلاَ بعُمَرَ[4]، لَمَّا كان اسما لـ(عَجِّلْ) وقالوا : حَيَّ على الصلاة، لَمَّا كان اسما لـ(أَقْبِلْ) وقالوا : حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ، اسما لـ(إيتِ)

---

(١) البيت للأحوص، ديوانه ١٥٠، وابن يعيش ٦٥/٤، ٦٦، وروايته في الديوان «وهيهاتَ هيهاتًا» والمعنى : تذكرت مامر من أيام شبابي، وتمنيت رجوعه، ولكن كيف برجوع مافات وانقضى.

(٢) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب / آية : ١٨.

(٤) سبق الاستشهاد بهذا الأثر وتخريجه.

وظاهر هذا الإطلاق أن كل مايكون للفعل من عملٍ في ظرف، أو مجرور، أو حال، أو مستثنى، أو تمييز، أو غير ذلك ـ فاسمُ الفعل قائمٌ مقامه فيه، فتقول على هذا : نَزالِ عِنْدى، بمعنى : انْزِلْ عندي. ومنه في العمل في المجرور(١):

* تَرَاكِهَا من إبِلٍ تَراكِهَا *

ومن العمل في الحال : ماأنشده سيبويه للكُمَيْتِ(٢):

نَعَاءِ جُذَامًا غيرَ مَوْتٍ ولا قَتْلِ

ولَكِنْ فِرَاقًا للدَّعَائمِ والأصْلِ

فـ(غيرَ مَوْتٍ) حال، أى انْعَهُمْ غيرَ مَوْتَى ولا مَقْتُولِين.

وكذلك في الاستثناء : هَلُمَّ الشهودَ إلا زيداً، وفي التمييز، نحو قول المرأة « سَرْعَانَ ذِى إهَالَةً (٣) » وكذلك تعمل أيضا في جواب الأمر نحو :

مَكَانَكِ تُحْمَدِى أو تَسْتَرِيحِى(٤).

---

(١) سيبويه ١/٢٤١، ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٣٦٩، ٤/٢٥٢، وابن الشجري ٢/١١١، ١٣٥، والإنصاف ٥٣٧، وابن يعيش ٤/٥٠، والخزانة ٥/١٦٠، ٢٨٧، واللسان (ترك)

والرجز لطفيل بن يزيد الحارثي ، وكانت كندة قد أغارت على نعمه، فلحقهم، وجعل يقول مهدِّدا لهم :

تراكهـا من إبل تراكِها ألاَ ترى الموتَ لدى أوراكِها

(٢) الكتاب ١/٢٧٦، وابن يعيش ٤/٥١، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (نعا) والكميت من بني أسد بن خزيمة، وكذلك جذام، ولكنهم لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم، وكان الكميت متعصبا لمضر، هجاء لليمن فقال هذا البيت.

ومعناه : انع جذاما غير ميتين ولامقتولين، ولكن مفارقين لأصلهم ودعامتهم من مضمر، ومنتسبين إلى غيرهم من اليمن.

(٣) سبق الاستشهاد بالمثل.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لابن الإطنابة، وصدره :

وقَوْلِى كلَّمَا جَشأَتْ وجاشَتْ

وأنشد ثابتٌ في «دَلائله[1] » قولَ الشاعر[2]:

رُوَيْدَ تَصَـاهَلْ بالعِـرَاقِ جِـيَـادَنَا

كـأنَّكَ بالضَّـحَّـاكِ قَـدْ قَـامَ نَـادِبُهْ

وأما النصب بعد الفاء فلا يكون فيها، لأن ذلك يَحتاج إلى تقدير العامل بالمصدر نحو : جِئْنِي فـأكرمَك، أي : لِيَكُنْ منكَ مجيءٌ فـإكرامٌ منِّي، وهذا لايتـأتَّى في اسم الفعل، وعلى أن مثل هذا لم يَقصد إليه الناظم فلا اعتراض عليه به.

و«ما» في قوله : «ومَا لِمَا تَنُوبُ» مبتدأ، خبره «لها» وهي واقعة على العمل، / و«ما» الثانية للفعل، أي: ماللفعل المَنُوبِ عنه مستقرٌّ ٣٢٩/٣
لأسماء الأفعال.

ثم قال، «وأَخِّرْ مَالذِي فِيهِ العَمَل»

لَمَّا كان إطلاقه في قيام اسم الفعل مَقام الفعل في العمل يُوهم جوازَ التصرُّف في المعمول بالتَّقديم ـ نَبَّه على عدم هذا التوهُّم، وأنه لايجوز فيه تقديُم المعمول، فلاتقول : زيدًا عَلَيْكَ، ولا عمرًا رُوَيْدَ، ولا نحو ذلك، وهذا مذهب البصريين والفَرَّاء .

وذهب الكسائي إلى جواز التقديم في الباب مطلقا، مُحْتَجًا في ذلك بقوله تعالى : { كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ [3] } لأن المعنى عنده : عليكم كتابَ

---

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم السرقسطي، كان بصيرا بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر، وله كتاب «الدلائل في غريب الحديث» (ت ٣١٣هـ).

(٢) جمهرة الأمثال ٤٨٣/١، ٤٨٩، واللسان (رود) دون نسبة.

(٣) سورة النساء /آية : ٢٤.

اللهِ، أي الْزَمُوا، كما قال في الآية الأخرى { عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ }[1] وبقول الراجز[2]:

يَاأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

فالمعنى عنده : دُونَكَ دَلْوِي.

وما اسْتَشْهد به لايتعيَّن فيه ماقال، والظاهر في الآية أن «كِتَابَ اللَّهِ» منصوبٌ على المصدر، أى كَتَب اللهُ عليكم كتابًا، ودَلَّ عليه قولُه تعالى قبل ذلك : {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ[3]} وكذا وكذا، كما انْتَصبَ (صِبْغَةَ اللَّهِ[4])فـ(صُنْعَ اللَّهِ)[5] ونحوُه على مِثْل ذلك.

وأما البيت فعلى إضمار الفعل، كأنه قال : الْزَمْ دَلْوِي، دُونَكَ دَلْوِي، وإذا أمكن هذا لم يكن فيما ذكَر مُتَمَسَّكٌ مع فَقْد السماع.

وأيضًا فالقياسُ مانعٌ من ذلك، وذلك أن اسم الفعل لايُشبه الفعل لفظًا، ولا يتصرف تصرُّفَه ، ولذلك لاتتصل به ضمائر الرفع البارزة ، ولاتَلحقه نون التوكيد ولا نونُ وِقَاية فى غير الشذوذ ، ولا أداةٌ من أدوات الأفعال .

---

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) الإنصاف ٢٢٨، وابن يعيش ١١٧/١، والخزانة ٢٠٠/٦، والمغنى ٦٠٩ ، ٦١٨ ، والعينى ٣١١/٤ ، والتصريح ٢٠٠/٢ ، والهمع ١٢٠/٥، والدرر ١٣٨/٢، والأشموني ٢٠٦/٣، واللسان والتاج (ميح)

والرجز لرجل جاهلى من بني أسِّد بن عمرو، بن تميم. والمائح : هو الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء. فإن كان وقوفه على شفيره، ينزع الدلاء ويجذبها فهو ماتح، بالتاء. ودونكا : خذ. وبعده :

يُثْنُونَ خيرًا ويُمَجِّدُونَكَا

(٣) سورة النساء / آية : ٢٣.

(٤) سورة البقرة / آية ١٣٨.

(٥) سورة النمل / آية : ٨٨.

وإذا كان كذلك لم يَسُغْ أن يجرى مَجْراه ، ولا أن يتصرف تصرفَه فى المعمول وهذا ظاهر[1] .

و«ذى» فى قوله : «وأَخِّرْ مَالِذِى» إشارةُ إلى أقرب مَذكور ، وهو اسم الفعل المُشْتَغل بذِكْره .

وفى بعض النسخ : «وأَخِّرْ مَالِذَا فِيه العَمَلْ» فالأول إشارة إلى الأسماء والثانى إشارة الأسم ، ووقع فى قافية البيت الأول «عَمَل» وفى الثانى «العَمَل» معرَّفا ، وليس بإيطاء[2] ، وقد تقدَّم مثله.

وَاحْكُمْ بَتنكِيـــــــرِ الَّذِي يُنَوَّنُ
مِنْهَـــا وتَعْـــريِفُ سِـــوَاهُ بَيِّنُ

يعنى أن ما كان من هذه الأسماء قد دَخله التنوينُ فهو نكرة ، ومالم يدَخله التنوينُ فهو معرفة . والتنوينُ الذى يدَخلها يسمَى «تنوين التَّنْكير» .

وأسماء الأفعال بهذه النِّسْبة على ثلاثة أوجه :

أحدهـــا : مالايَأتى إلاَّ معرفة ، فلا يَدخله تنوين نحو : رُوَيْدَ ، بلْـهَ ، وآمِينَ .

والثانى : مالايَأتى إلانكرة ، فيَلزمه التنوين نحو (إيهًا) فى الكَفِّ ، و(واهًا) فى التعَجُب و (وَيْهًا) في الإغراء و (فَداءٍ لَكَ)[3] بالكسر والتنوين.

---

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢٢٨/١ «المسألة ٢٧».

(٢) الإيطاء فى الشعر هو أن تتكرر القافية لفظا ومعنى فى القصيدة الواحدة ، وهو عيب من عيوب القافية .

(٣) جزء من بيت من الرجز يقول :

وَيْهًا فداءٍ لك يافضالهْ   أجرِه الرمحَ ولاتُهَالَهْ

وانظر فيه نوادر أبى زيد ١٦٣ ، وحاشيته .

والثالث : مايجوز فيه الوجهان ، والتنكيرُ : فيَلحقه التنوين ، والتعريفُ : فلا يَلحقه ، نحو : إيهِ وإيهٍ ، وصَهْ وَصهٍ ، ومَهْ ومَهٍ .

وحكى الفارسى فى «التَّذكْرة» عن أبى عثمان ، / عن أبى زيد ، أنه ٣٣٠
سمع أبا السمَّاك يقول : هَؤلاءٍ قومُك ، فَنَوَّن على جهة التنكير . وهذا غريبٌ فى أسماء الإشارة .

ومعنى التنكير أن يكون مدلولُ اسم الفعل غيرَ معهود عند المَأْمُور أو المَنهيِّ ، فكأنه يأمره بأمرٍ غيرِ مُعَيَّن أو يَنهاه عنه ، والتعريفُ بخلافه ، وهو أن يكون مدلولُه معهوداً عند السماع .

فإذا قال : إيهِ ، بغير تنوين ، فكأنه قال له : حَدِّثَ الحديثَ الذى أنت فيه ، وإذا قال إيهٍ ، فكأنه قال له ك حَدَّثْ بكل ماتريد .

وكذلك إذا قال : صَهْ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن هذا الذى أنتَ تَذكُر ، وإذا قال : صَهٍ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن كل حَدِيث . وكذلك سائر أسماء الأفعال.

وقوله : (وتَعْرِيفُ سَوَاهُ بَيِّنُ) أى وتعريفُ ما سوى المحكوم بتَنْوينه بَيِّنُ لا إشكال فيه .

ويشعر قوله : (وأحْكُم بينْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا) بأن هذا موقف على السَّماع ، كأنه يقول : ماجاء فى السَّماع منَوَّنا حكمتَ عليه بالتَّنكير ، ومالم يُنَوَّن فاحكُم عليه بالتعريف ، فجَعل إليك الحكمَ بالتنكير أو التعريف عند وجود التنوين أو عدمه ، ولم يَجعل لك إلحاقَ التنوين فيما ليس فيه ، ولاحَذْفَه مما هو فيه ولو أراد هذا لقال : إذا أردتَ التنكيرَ فألْحقِ التنوين ، وإذا أردتَ التعريفَ فاحْذِفْه أو لاتُلحقه .

وما أشار إليه هو الحق ، لأن ذلك مُتلَقًّى من السماع ، ليس للقياس فيه مَدْخل .

وكذلك أصلُ هذا الباب إنما هو السماعُ ، والأحكامُ القياسيَّة فيه قليلةٌ كما رأيت .

واعلم أن هذا الكلام يَقتضى أن مالم تُنَوِّنه العربُ فهو معرفة ، وأن ذلك بَيِّن ظاهر .

وهذه المسألة تحتاج إلى نظرٍ فيها و وتَتَبُّع لكلام الأئمة ، هل الأمر كذلك أم لا ؟

وهنا فَرَغ من الكلام على النوع الأول من أنواع هذا الباب ، ثم أخذ فى النوع الثانى والثالث فقال :

وَمَابِهِ خُوطِبَ مَالا يَعْقِلُ
مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِى أجْدَى حِكايةً كَقَبْ
والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

وهذا النوع الثانى هو ماخُوطب به غيرُ العاقل على سبيل الزَّجْر أو الحَثّ أو الاستِدعاء ، أو غير ذلك ممَّا يُراد منها ، فقال : إن هذا النوع ممَّا خُوطب به مالا يَعقل يُسَمَّى صَوْتًا ، وإنما سُمَّى صوتًا ، ولم يُطلق عليه أنه اسم فعل ، لأنه لم يُضع ليدل على فِعْلٍ وينوبَ مَنابه ، وإنما وُضع ليَحصل به زَجْرُ البهيمة ، أو دُعاؤها ، أو نحو هذا ، لأن الكلام إنما يُوضع للعاقل الذى يَفهم الخطاب .

فلو قيل : إنها تَدُلُّ على معانى أفعالٍ – لصَحَّ أن يقال إن العرب وضَعت لغير العاقل كلامًا تخاطبهُ به ، وهذا غير صحيح ، فلذلك يسمى صوتا .

فإن قيل : فقد أُطلق عليها لفظُ القول فى نحو قول عَدِىٍّ بن الرِّقاع[1] :

هُنَّ عجم وقد عرفن من القو
لِ هَىَ واجدمى وياى وقومى

وهذه أسماء أصوات / لزَجْر الإبل ، فجَعلها من جملة مايُطلق ٣٣١
عليه القول ، والقول لايكون إلا دَالاً على معنى ، كما مَرَّ من أنه يَعُمُّ الكلمةَ والكَلِمَ والكلاَم ، وكل واحد من هذه تدل على معانٍ وُضع له ، فهذه الأصوات إذًا دالَّةٌ على معنٍ ، ومعانيها الأفعالُ بلا شَكٍّ ، فقد اسْتَوَتْ مع أسماء الأفعال .

فالجواب : أنه أُطْلق عليها لفظَ القول مَجازا ، كما جُعِل البكاء قولاً فى قول الشاعر[2] :

وقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وطاعةً
وحَدَّرتَا كالدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبِ

وجُعِل مايُفهم من حال الشئ قولاً فى قوله [3].

امْتَلأَ الحَوْضُ وقَالَ قِطْنِى
مَهْلاً رُوَيْدًا قد مَلأتُ بَطْنِى

---

(١) لم اهتد إليه .

(٢) اللسان (قول) الخصائص ٢٢/١

وحَدَّرتا : أسالتا . والدر : اللؤلؤ العظيم الكبير . وجعله غير مثقب ، لأن ذلك أصفى له ، وأتمُّ لحسنه .

(٣) الخصائص ٢٣/١ ، ابن الشجرى ٣١٣/١ ، ١٤٠/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، ١٢٥/٣ ، والعينى ٣٦١/١ ، والأشمونى ١٢٥/١ ، واللسان (قطط ، قول) وقطنى : حسبىُ .

وقول الآخر[1] :

قَـــالَتْ لَهُ الطَّيْـــرُ تَقَـــدَّمْ راشِـــدًا

إنَّـكَ لاتَـرْجِـعُ إلا حَـــــامِـــــدًا

فـهذا كله من الإطـلاق المَجازِيِّ الذى لايُعَدُّ فى الإطلاقات الحـقيقية التى كلامُنا فيها .

لكنه لما كـانت مُفْرَدَاته شبيهةً بألفـاظ التخـاطب بين العقـلاء ؛ إذ ليست بأصوات مُطْلَقة كالمَدَّات والترنُّمات ، وكانت مقاصدها كمقاصد الأمرِ والنهي فى خطاب العقلاء ، وألفاظها لاتُوازِن الأفعال ، أشبهت أسماءَ الأفعال من هذه الأوجه ، فأتي بها الناظم وغيرُه مع أسماء الأفعال وقال فيها : (مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ) أى مُشْبِهه بالأوجه المذكورة ، و«يُجْعَل» فى قوله : (صَوْتًا يُجْعَلُ) بمعنى يُسَمَّى ، تقول :

جعلتُ وَلَدِى زيدًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هم عِبَادُ الرَّحْمنِ إِنَاثًا﴾[2] ، فَسَّره الجوهرى بـ (سَمَّوْا)[3] ،

فمِمَّا وضُع منها للزَّجْر (هَلاً) للخيل ، قال الشاعر[4] :

* وأىُّ جَوادٍ لايُقَالُ لَهُ هَلاَ *

و(عَدَسْ) للبَغْل ، قال ابن مُفرِّغ[5] :

---

(١) الخصائص ٢٢/١ ، ٢٥/٣ ، والخزانة ٣١٢/٤ ، واللسان (قول) والرجز لأبى النجم .

(٢) سورة الزخرف / آية : ٢٠ .

(٣) الصحاح (جعل) .

(٤) اللسان (هلل) وروايته «وأىُّ حصَانٍ»

(٥) المحتسب ٩٤/٢ ، وابن الشجرى ١٧٠/٢ ، والإنصاف ٧١٧ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٧٩ ، والخزانة ٤١/٦ ، والهمع ٢٩٠/١ ، والدرر ٥٩/١ ، والعينى ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، ٣١٤/٤ ، والتصريح ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، ٢٨١ ، ٢٠٢/٢ ، والأشمونى ١٦٠/١ ، ٢٠٨/٣ ، واللسان (عدس) وديوانه ١١٥ ==

عَـــدَسْ مـــالِعَـــبَّـــادٍ عَلَيْكِ إمَـــارَةٌ
نَـجَـــــوْتِ وهَـذَا تَـحْـــــمِلِينَ طَلِيقُ

و (هَيْدَ) و (هَادِ) زَجْرٌ للإبل ، وأنشد أبو عمرو[1]:

* وقَدْ حَدَوْنَاهَا بِهَيْدٍ وهَلاَ *

و (هِيجِ) زَجْرٌ للناقة ، قال الشاعر [2] :

* تَنْجُو إذا قَالَ حَادِيها لَها هِيجِ *

وكذلك (عَاجِ قال الشاعر[3] :

كـــأنِّىَ لَمْ أَزْجُـــرْ بِعَـــاجٍ نَجِـيــبَــةً
ولم أَلْقَ عن شَـحْطٍ صَـدِيقًـا مُـصَـافِـيـا

ومِمَّا وضُع منها للدعاءُ (هِئْ ، وهُوْ) دعاءٌ للإبل إلى العَلَف .

و (عَوْ) دعاءٌ للجَحْش، و (بَسْ) للغنم، و (جَوْتِ) دعاءُ الإبل إلى الماء.

و (هِدَعْ) لصغار الإبل ، المُسَكِّنَـة عند النِّفار . ولا يقال : ذاكِ لجِلَّتها ولامَسَانِّها ويكفى هذا المقدار فى التمثيل .

= والبيت أول أبيات ليزيد بن مفرغ الحميرى يخاطب بها بغلة . وعدس : زجر للخيل لتسرع . وعباد : هو عباد بن زياد أخو عبيد الله بن زياد .

(١) ابن يعيش ٤/٨٠ ، والخزانة ٦/٣٦٩ ، واللسان (هيد)

والرجز لغيلان بن حريث أو القتال الكلابى ، وبعده :

* حتى يُرى أسفلُها صار عَلاَ *

(٢) اللسان (هيج)

(٣) اللسان (عوج)

والنجيبة : الناقة التى تفضل غيرها من النوق . ونجائب الإبل : خيارها .

والشحط : بعد المكان ونحوه . والمصافى : الذى يخلص فى الإخاء والمودة وروايته فى اللسان «خليلاً» .

ثم قال : «كَذَا الَّذِى أجْدى حِكَايةً» .

«أجْدىَ حكايةً» بمعنى أعطى قَصْدَها وأصل ذلك من (الجَدْوَى) وهى العَطِيَّة . والجَادِي : السائل ، وأجْدَيْتُه : أعطيتُه الجَدْوَى يعنى أن ما كان من الألفاظ يُعطى قصدَ الحكاية ، ويُفهَم منه يُسَمَّى صوتًا أيضا .

وهذا هو النوع الثالث من التنويع الأول ، وهو عند الناظم ، مع ماقبله ، نوعُ واحد ، لأنه يُشْبِهه فى كونه لفظًا غيرَ مرادٍ به معنى من المعانى المرادة فى التخاطب ، لكن الأول يَزِيد على هذا بكونه زَجْرًا أو دعاءً ، وهذا ليس كذلك ، وإنما المقصودُ به أن يُحْكَى به صوتُ مَا واقعُ فى الوجود ، من حيٍّ أو غيره ، فالذى من الحيِّ كـ (غَاقْ) فى حكاية صوت الغراب ، و (شِيبْ) / فى حكايــة صوت مَشَافر الإبل للشُّرْب ٣٣٢/٣ قال الشاعر [(١)] :

تَدَاعَيْنَ بِاسمِ الشِّيب فِى مُتَثَلِّمٍ

جَوانِبُهُ من بصْرَةٍ وسِلاَمِ

و (عِيطِ) فى حكاية صوت الفِتْيان إذا تَصايحوا فى اللعب .

و(طِيخِ) فى حكاية صوت الضَّحِك .

---

(١) ابن يعيش ١٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١٠٤/١ ، ٣٤٣/٤ ، والأشمونى ٢١١/٣ ، واللسان (شيب ، بصر) وديوانه ٦٠٩

والضمير فى «تداعين» يعود على «النوق» التى سبق ذكرها . وتداعين : دعا بعضهن بعضا . والشيب : حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب . والمتثلِّم : المتكسِّر والمتهدِّم ، يريد : حوضا متثلِّما . والبَصرة : حجارة رخوة فيها بياض ، وبها سميت البصرة . والسلام : جمع سَلِمة ، وهى الحجارة .

و (مِصٍّ) فى حكاية صُوَيْتٍ يخرج من ضَمِّ الشَّفَتَيْن ، معناه (لا) وفيه إطماع . والذى من غير الحَيِّ وما فى معنى غيرِ الحَيِّ نحو (طَاقْ) في حكاية صوت الضَّرْب ، تقول العربُ : سمعت طِاقْ طَاقْ ، و (طَقْ) فى حكاية صوتِ وقع الحجارة ، و (قَبْ) فى حكاية صوت وقع السَّيْف . وهذا مثال الناظم .

ومنه أيضا (خَازِ بَازِ) للذُّباب ، أصله حكايةُ صوته ، قال ابن أحمر [1] :

تَفَقَّأُ فَوْقَهُ القَلَعُ السَّوارِى

وجُنَّ الخَازِ بَازِ به جُنُونَا

و(خَاسِنَ ماسِنِ) للقُماس ، كأنه حكاية صوته إذا حُرِّك .

وأتى بالمثال لفائدة ، وذلك أن الحكاية تُطلق عند النحويين على وجهين معناهما واحد :

أحدهما : حكايةُ الأصوات الواقعةِ فى الوجود وهى التى تكلَّم فيها الآن .

والثانى : حكايةُ الكلام ، وهو الذى يُحكى بالقول وغيرِه ، نحو : قلتُ : زيدٌ قائمٌ . ويقال لزيد : ابنُ فلان ، [ومن زيدًا؟][2] ومَنْ زيدٍ؟ ونحو ذلك . فلو لَمْ يأتِ بالمثال لأَوْهَم أن المراد غيرُ ما قُصِد له ، فعَيَّن مقصودَهُ . بمثاله .

ثم قال : «والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ» .

---

(١) سيبويه ٣/٣٠١ ، والإنصاف ٣١٣ ، وابن يعيش ٤/١٢١ ، والخزانة ٦/٤٤٢ ، واللسان (فقأ ، خوز)

يصف روضة . وتفقأ : أصله : تتفقأ ، أى تنشق . والضمير فى قوله : «فوقه» يعود على «الهَجْل» فى بيت سابق ، وهو المطمئن من الأرض والروض أحسن مايكون فى مطمئن ، لأن السيول تجتمع فيه والقلع : جمع قلْعة ، وهى القطعة العظيمة من السحاب . والسوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تنشأ ليلا . والخازِ بازِ هنا : إما نبت ، وجنونه : طوله وسرعة نباته. وإما ذباب يطير فى الربيع يدل على خصب السنة . وجنونه : هزجه وطيران . والضمير فى «به» يعود على الهَجْل» فى البيت السابق .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

أراد بالنوعين أسماءَ الأفعال وأسماءَ الأصوات ، يريد أن بناء هذين النوعين لازمٌ على كل حال ، لأن سبب البناء موجود ، فلا بد من وجود مُسَببه.

فأما (أسماءُ الأفعالِ) فسببُ بنائها مختلف فيه ، فمنهم من جَعله تَضَمُّنَها معنى لام الأمر ، وهذا إنما يَمْشِي فى أسماء فِعْل الأمر .

فإذا قلت : (نَزَالِ) فهو بمعنى : لِتَنْزِلْ ، وكذلك (صَهْ) بمعنى : لِتَسْكُتْ ، و (مَهْ) بمعنى : لِتكفُفْ ، وكذلك سائرها . فلما تضمَّنت معنى الحرف بُنِيت كما بُنِيتْ أسماءُ الشَّرْط، وأسماءُ الاستفهام ، لتضمُّنها معنى «إنْ» والهمزة .

واعْتَذر قائلُ هذا عَمَّا جاء منها للماضى والمضارع بأَنَّ الأصلَ والبابَ للأمر ، وماعداه محمولٌ عليه . وهذا رأىُ جماعة .

ومن النحويين مَنْ جَعل سببَ البناء فيها مُنَاسَبَتَها لِمَا وقَعَت موقَعه ، وهى الأفعال المبنية .

وضَعَّفه المؤلف بأن مالا يُعرب من الأفعال شَبِيهٌ بالمعرب ، لوقوع الماضى موقعَ المضارع فى مواضعه المذكورة ، ولذلك لمَ تَلْحقه هاءُ السَّكْت ، إذ كانت لاتَلحق معربًا ولاشبيهًا به ، ولِكَون الأمر جاريًا فى أحكامه مَجرى المجزوم ، فَيُسَكن آخرهُ حيث يُسَكَّن آخرُ المجزوم ، ويُحذف حيث يُحذف ، بخلاف غيره من المَبْنيات كـ (الَّذِي والَّتِى) وأيضا فمنها ماوَقع موقعَ المضارع ، وهو مبنىٌّ بخلاف فِعْله .

والذى ارتضاه المؤلف فى بناء هذه الأسماء ماقاله أولَ الرَّجَز من كون هذه الأسماء . نابَتْ عن الأفعال ، وكانت عاملةً غيرَ معمولة ، فأشبهت (إنَّ) وأخواتها ، فبُنِيت ، وذلك قوله : (وكَنِيَابَةٍ عن الفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ) وقد تقدَّم شرحه(١) .

---

(١) انظر : ج ١ ص .

وهو أوْلَى مِمَّا ذَهب إليه غيره .

فإن قلت : / إنه قد تقدَّم من جُمْلة هذه الأسماء (عَلَيْكَ ، ودُونَكَ ، ٣٣٣
وإلَيْكَ) وما جُلِبَ معها ، فاقتضى هذا العمومُ أنها مَبْنيَّة ، وظاهرُها أنها ليست بمَبْنِيَّة ، لظهور النصب فيما كان أصلهُ النصبُ منها كـ (دُونَك ، وأمامَكَ ، ووَراءَكَ) ونحو ذلك ، فمَنْ لكَ ببنائها؟

وأيضًا ، هى مُضافات ، والمضاف لايُبنى ، لأن الإضافة تُعارض البناء .

وأيضًا ، فإن البناء إنما يكون فيما كانت النيابة بَحقٍّ الأصل والوَضْعِ الأوَّل ، كصَهْ ، ونَزَالِ، وأما ما كانت النيابة فيه عارضةً فَلاَ .

وهذه الأشياء من هذا القَبِيل الثانى ، لأن (دُونَكَ ، وأمامَكَ ، وإلَيْكَ) ونحوها استُعملت غير نائبة ، ثم عَرَضت لها النيابةُ ، فهى مثلُ (ضَرْبًا زيدًا) وبابهِ فى هذا المعنى ، فأحدُ الأمرين لازم ، إمَّا بناءُ الجميع ، فيُبْنَى (بابُ ٠ضَرْبًا زيدًا) ، وإمَّا إعرابُ الجميع ، فيكون (دُونَكَ) وبابهُ معربًا ، لكن الأول باطلُ بالإجماع ، فثَبَت الثانى ، وهو إعراب الجميع .

وقد حَكى ابن خَروف الاتفاقَ على أنها مُعْرَبه ، ونَصْبَها بالأفعال التى صارت أسماءً لها .

ولايمكن أن يقال : لم يُرِدْها فى عَقْد البناء لقوله قبل : «والفِعلُ من أسْمَائِه عَلَيْكَ .. إلى اخره» فلم يَجعله جِنْسًا خارجا عنها، بل أدخله فيها ، فهذا مُنَاقض لما قالوه ، وكذلك فَعل فى «التسهيل» الصغير والكبير(١) .

---

(١) انظر : ص ٢١٢ .

فالجواب : أن القول بإعرابها مِمَّا ينبغى أن يُنظر فيه ، وذلك أنهم أطلقوا على هذه الألفاظ أنها أسماءُ أفعال ، ولم يُطلقوا ذلك على قولك : ضَرْبًا زيدًا ، وسَقْيًا لزيدٍ ، ورَعْيًا لَهُ ، فدلَّ على المخالفة بينهما فى الأحكام .

وإيضًا، فإنَّ (عَلَيْكَ ، ودونَكَ) وبابَه قد تحمَّلت ضمائر مَرفوعة لابُدَّ منها ، كالأفعال وأسماء الأفعال ، كقولهم : عليكَ أنتَ نفسُكَ زيدًا ، ودونَكَ أنتَ نفسُك ، وعنْدَكَ أنتَ وزيدُ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك ، فوكَّدُوا وعَطَفُوا عليها ، وأجْرَوْها مُجْرى الأفعال .

وأنت لاتقول فى (ضَرْبًا زيدًا) وبابِه : إنه قد تَحَمَّل ضميرا فاعلا ، فتفعل فيه هذه الأشياء ؛ بل جَرَتْ (عَلَيْكَ) وأخواتُها مَجرى (صَهْ ، ومَهْ ، وهَلُمَّ) ونحوها فى ذلك ، وإذا كانت كذلك فلا مَحْذور فى دعوى البناء فيها كلها ، كسائر أسماء الأفعال ، لأنها - وإن كان أصلُها المصادرَ والظروفَ ونحوَها - قد خرجت عن ذلك الباب إلى باب آخر ، وإلى وضَعْ آخر لازمٍ لها ، فليس ذلك بُمخْرجٍ لها عن باب مادَخلت فيه فى حكم من الأحكام .

ومِمَّا يُحقِّق لك تَمَحُّضَها فى أسماء الأفعال أنها لايصح تعلُّقها بالفعل إذا ظهر ، فإن القائل : (عَلَيْكَ زيدًا) بمعنى : أَلْزَمْه - لو أظهرتَه . فقلت : الزمْ زيدًا عَلَيْكَ ، لم يصح ، كما صَحَّ فى (ضَرْبًا زيدًا) أن تقول : اضْرِبْ زيدًا ضَرْبا، وكذلك (إلَيْكَ) لو قلت : (تَنَحَّ إلَيْكَ) لم يَسُغْ ، وفى (دونَكَ زيدًا) خُذْ زيدًا دونَكَ ، وإن ساغ فى بعضها لمَ يطَّرِدْ فى سائرها .

وهذا دليل على عدم مراعاتهم لأصلها / ، وعلى تَمَحُّص النيابة ٣٣٤، كما فى (صَهْ ، ومَهْ) ونحوه ، فلا فارقَ فى البناء بين البابَيْن .

وأما كَوْنُها مُضافاتٍ . فلا يُخْرِجها ذلك عن حكم البناء ، وذلك لأن من المضاف ما هو مبنيُ كـ (كَمْ») فى قولك : كَمْ رجلٍ عندك؟

وأما موافقتُها المعربَ لفظًا : فلا يَلزم منه كونُها معربةً ، كما كان (لا غُلاَمَيْنِ فى الدارِ) ونحوُه موافقًا لقولك : (مررتُ بغلاَمَيْنِ) ولم يَمنع ذلك من القول ببنائه مع (لا) ولذلك فى العربية نظائر .

قال الفارسى : فإن قيل : ماتُنكِر ألاَّ تكون هذه الأشياء مبنيةً لأن فيها جارًا ومجرورًا ، نحو (عَلَيْكَ ، وإلَيْكَ) والجارُّ والمجرور إنما يقع فى موقع المعرب ، ألاترى قولهم : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ؟

فالجواب : أن ماذكرَ لادليلَ فيه ، لأن الجار والمجرور قد يقعان موقعَ المبنى ، ألاترى قولهَم : يالَزَيْدُ ، ويالَرِجَالُ ، فقد وقعا مفردَينْ مبنيين نحو : يازيدُ ، ويارجالُ ، فكما جاز وقوع هذا موقعَ المَبْنيَّة ، وكذلك (عَلَيْكَ ، وإلَيْكَ) .

وإيضًا ، فإذا ادُّعِى فيها الإعرابُ لم يَخْلُ من أن يكون العاملُ فيها فعلَها أو غيرَه . أما غيرُه فغيرُ عاملٍ فيه باتفاق . وأما فِعلُها : فقد تَضَمَّنَتْه ، فهى العاملةُ دونَه ، والشئ لايَعمل فى نَفْسه .

وإن قلت : إنها لم تَتَضَمَّنه (مطلقا – لزم ألا تكون أسماءَ أفعال ، وقد فُرِض أن الأمر كذلك ، هذا خُلْف .

وأيضا ، يَلزم فى (صَهْ ، ومَهْ) ونحوها أن تكون معمولةً لعاملٍ هو الفعل الذى تَضَمَّنته)[1] ، وذلك فاسد .

---

(١) مابين القوسين ساقط من (س) .

فإن قلت : فهذا الذى زعمتَ خَرْقٌ للإجماع الذي نَقله ابنُ خروف ، وخَرْقُ الإجماع ممتنع ، وصاحبه مُخْطئ قطعًا ، لأن يَدَ الله مع الجماعة .

فالجواب أن يقال : أمَّا أوَّلاً فادِّعَاءُ الإجماع لايصح ، وذلك أنى أظن أنه مَرَّ علىَّ ما تقدَّم فى كلام ابن جِنِّى فى بعض كتبه أن شيخه الفارسىَّ قال بالبناء فيها ، مُحْتجًا بما تقدَّم من تَمَحُّضها للدلالة على الأفعال حتى دخَلت فى أسمائها ، ثم رأيتُه منقولا عن أبى الحسن[1] ، تحقيقًا لاظَنًّا ، ذكره عنه الفارسى فى « التَّذْكِرة » فالإجماع الذى ادَّعاه ابنُ خروف غيرُ ثابت .

وأما ثانيا ، فإن سلَّمناه فليست المخالفة للإجماع فى حكمٍ من الأحكام المتقررَّة التى يَلزم عنها المخالُفة فى قياسٍ أو سماع ، لأن (عِنْدَكَ ، وَوَرَاءكَ) ونحوهما مع القول بالإعراب والبناء على حَدٍّ سواء ، فإنما حقيقةُ الخلاف فى تأويلٍ لا فى حكمٍ ، إذ كانت هذه الأشياء لازمةً للإضافة لايجوز إفرادُها ، فلم يَظهر فيها فرقٌ بين الإعراب والبناء .

وأما لو كانت المخالفة فيما يوجبُ حكمًا ظاهرًا لكانت المخالفة حينئذ محظورة : وعلى هذا النحو جاءت مخالفةُ ابن جنى فى نحو : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[2] ، إنما خالفهم فى تأويل لا فى نفسِ حكم قياسىٍّ أو سماعى .

وقد نَصَّ الأصوليون ، فى مسألة إحداثِ دليلٍ أو تأويلٍ مخالفٍ لِمَا أجمعوا عليه مع الموافقة في مَحْصُول الحكْمْ ، على الخلاف .

ورَجَّح المحققون منهم الجوازَ ؛ إذ لا مخالفةَ فى الحكم . وهذه المسألة مذكورة في «الأصول » وهذا أقصى ما ظهر فى بيان هذه المسألة ، والله الموفِّق للصواب .

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : الخصائص ٣/٢٢٠ .

وأما (أسماءُ الأصواتِ) فسببُ بنائها أنَّها لاتكون فى الكلام عاملةً ولا معمولةً ؛ إذ لايَدخلها معنى من المعانى التى تَسْتَحقُّ بها دخولَ العوامل ، فصارت فى الحكم كـ(هَلْ وبَلْ ، وقَدْ) ونحوها ، فاستحقت البناء لذلك .

فإن قلت : فأين ذَكَر الناظمُ هذا السَّبَب؟

فالجواب : أنه قد يَدْخل له تحت قوله «وكَنِيَابَةٍ عن الفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرِ» لأن أسماء الأصوات تُعطى من المقصود ، فى الزَّجْر والاستدعاء ، ما يُعطيه الفعلُ لو كان المَزْجور أو المُسْتَدْعَى مِمَّن يُخَاطَب ، فأشبه اسمُ الصوت اسمَ الفعل (لذلك ، فكان داخلا تحت نيابة الفعل بلاَ تَأَثُّر ، أو يكون لها عدمُ التأثُّر علةً تامة)[1] على ما تقرّضر فى «باب المعرب والمبنى» .

وأما (حكايةُ الأصواتِ) كغَاقْ ، وقَبْ ، فَحملت على أسماء الأصوات المَزْجُورُ بها ، أو المَدْعُو بها ، على اعتبار شَبَهها بأسماء الأفعال ، أو يُجْعَل عدمُ التأثُّر لها علةً تامة مستقلة ، كما مرّ والله أعلم .

---

(١) مابين القوسين ساقط من (ت)

{نونا التوكيد}

لِلْفِــــعْلِ تْوكـــيــــدٌ بِنُونَيْنِ هُمَــــا
كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ واقْـــصِـــدَنْهُـــمَـــا

أخذ يتكلم فى نُونَيِ التوكيد ، الشديدةِ والخفيفةِ ، ومايَلحق الفعلَ معهما من الأحكام ،

وابتَدأ بالتعريف بهما ، وبكَوْنهما مُخْتَصَّيْن بالفعل .

فأما اختصاصُهما بالفعل فنَبَّه عليه بقوله : «لِلْفِعْلِ تْوكيدٌ بنونَيْنِ» .

يريد أن التوكيد بهما مختصٌ بالفعل . وأشعر بذلك تقديمُه المجرورَ ، لأن التقديم مُؤذِنٌ بالاختصاص كقوله : «إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِينُ»[1] ، معناه : مانعبد إلاَّ إيَّاك ، وما نستعين إلا إيَّاك .

وما ذكَره من الاختصاص صحيح ، وقد تقدَّم به فى «باب الكلام ومايتألف منه» أن النون من مُعَرِّفات الفعل ومن خَواصِّه فى قوله :

بِتَــــا فَــــعَلْتَ وأتَتْ ويَاافْــــعَلِى
ونُونِ أقْــــبِلَنَّ فِــــعْلٌ يَنْجَلِى

وما جاء على خلاف ذلك فشاذٌ لايقاس عليه ، نحو ما أنشده ابن جنى[2] :

---

(١) سورة الفاتحة / آية : ٥

(٢) الخصائص ١/١٣٦ ، والمحتسب ١/١٩٣ ، والخزانة ١١/٤٢٠ ، والمغنى ٣٣٩ ، والعينى ١/١١٨ ، ٣/٦٤٨ ، ٤/٣٣٤ ، والتصريح ١/٤٢ ، والأشموني ١/٤٢ ، ٣/٢١٢ ، وملحقات ديوان رؤبة ٧٣ وأريت : أصله : أرأيت ، بمعنى : أخبرنى . والأملود : الناعم ، يقال : غصن أملود ، ورجل أملود . ومرجَّلا : مسرَّح الشعر مزينه . والبرود : جمع برد ، وهو كساء مخطط يُلتحف به . ===

أَرَيْتَ إنْ جَـــــاءَتْ بِـه أُمْـلُـودَا

مُــــرَجَّـــلاَ ويَلْبَسُ الْبُــــرُودَا

* أَقَائِلُنَّ أحْضِرِوَا الشُّهُوَدا *

وأنشد أيضا(١) :

ياليتَ شِــعْـرِى عَنْكُمُ حَنِيـفَــا

أشَــاهِرُونَّ بعَـدنا السُّـيُوفَــا ؟

وقوله : «هُمَا كَنُونَىْ كَذا» هـذا هو التعريف بهما وبموضعهما ، يعَنى أنهما نُونَانِ يُشبهان النونَيْن فى «اذْهَبَنَّ ، واقْصِدَنْهُما» فالأولى مشدَّدة ، والثانية مخفَّفة .

وإنما قال : «كَنُوَنْى كَذا» ليعيِّن عينَهما وموضعَهما ، فإن النُّونَات التى تَلحق الفعل ثلاثةُ أنواع : هذا أحدُها .

والثانى : نونُ المضارعة فى نحو (نَفْعَلُ) وموضعُها أوّل الفعل .

والثالث : نونُ الرفع ، وذلك إذا اتصل بالفعل ألفُ اثنين / نحو : ٣٣٦/٢ يَضْرِبَانِ ، أو واوُ جماعةٍ نحو : يَضْرِبُون ، أو ياءُ واحدةٍ مُخَاطَبة نحو : تَضْرِبينَ ، وموضعُها الآخِرُ ، إلا أنها لاتُشْبه ماتقدَّم من جهة التَّشديد فى إحداهما ، والتَّسكين فى الأخرى ، ومن جهة المعنى أيضًا ، لأن هذه تُفيد التأكيدَ ، بخلاف نون الرَّفْع .

= ويروى «جئتُ» و «أحضرى» ومعناه : أرأيت إن ولدت هذه المرأة رجلا هذه صفته أيقال لها : أقيمى البينة أنك لم تأت به من غيره؟!

(١) الخزانة ٤٢٧/١١ ، والعينى ١٢٢/١ ، واللسان (شهر) وملحق ديوان رؤبة ١٧٩
وليت شعرى : ليت علمى . وحنيفا : منادى مرخَّم من حنيفة ، وحرف النداء محذوف . وحنيفة أبو قبيلة من العرب . وشهر الرجل سيفه : سلَّه وأبرزه من غمده .

ومن أمثلة الشَّديدة : قوله تعالى {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمْ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ اليَقِينِ . ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عن النَّعِيمِ}(١) . وقوله تعالى : {قُلْ بَلَى وربِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّأُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ}(٢) .

ومن أمثلة الخفيفة قوله تعالى : {لَنَسْفَعًا بالنَّاصِيَةَ}(٣) .واجتمعتا فى قوله تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا من الصَّاغِرِينَ}(٤) . ومن ذلك كثير .

ونَبَّه بقوله : (واقْصِدَنْهَا) على أن ضمير النصب ، وإن كانُ مُتصلا بالفعل ، فهو كلمةُ أخرى تَلحق النون قَبْله ، وهذا بخلاف ضمير الرفع ،فإنه ، وإذا اتَّصل ، كالجزء مِمَّا اتَّصل به ، ولذلك يُسَكَّن له آخر الفعل ، فلا تلحق النون إلا بعد الضمير ، كما سيَتَبَيَّن فى أثناء كلامه فى الباب.

ثم أخذ يَذكر ماتَلْحَقانِ من الأفعال ، وفى أى حالٍ تَلْحَقان ، فقال :

يُؤكِّـــدَانِ افْـــعَلْ ويَفْـــعَلْ آتِيَـــا
ذا طَلَبٍ أوْ شَـــرطًا امَّـــا تَالِيَـــا

أوْ مُـــثْـبَـتًـــا فى قَـسَـمٍ مُـسْـتَـقْـبـلاً
وقَلَّ بَـعْـــــدَمَـــــا ولَـمْ وبَـعْـــــدلاَ

---

(١) سورة التكاثر / آية ٦ ، ٧ ، ٨ .
(٢) سورة التغابن / آية : ٧ .
(٣) سورة العلق / آية : ١٥ .
(٤) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢ .

وغَــيْــرِ إمَّـــا مِنْ طَوَالِبِ الجَـــزَا
وَآخِـــرَ المُؤَكَّـــدِ افْـــتَحْ كَـــابْرُزَا
وَاشْكُلْهُ قَــبْلَ مُــضْــمَــرٍ لَيْنٍ بِمَـــا
جَـــانَسَ مِنْ تَحـــرُّكٍ قَـــدْ عُلِمَـــا

فعَيَّن أولاً أنها تَلحق من الأفعال : الأمرَ والمضارعَ ، بقوله : «يُؤكَّدإنِ افْعَلْ ويَفْعَلْ» .

يريد أنهما مختصَّان بهذين الفعْلين ، فيَخرج الماضى عن أن تَلْحقاه ، فلا تقول : قَامَنَّ زيدُ ، ولا اسْتَكَبَرنَّ بَكْرٌ ، ولانحو ذلك ، وسواء أكان الماضى فى معنى المستقبل أم لم يكن فى معناه .

أما مع كَوْنه على أصله من المُضِيِّ ، فذلك ظاهر .

وأما إذا كان بمعنى المستقبل فقديقال : إنه ليس كذلك ؛ بل تلحقه النُّونانِ إذ ذاك .

وقد استَشْهد عليه فى «شرح التسهيل» بما جاء فى الحديث من قوله عليه السلام : «فإمَّا أدْرَكَنَّ أحدُ مِنْكُم الدَّجَّالَ»(١) . فلحقت «أدْرَكَنَّ» وهو ماضٍ حين كان بمعنى المستقبل ، وأنشد عليه(٢) :

دَامَنَّ سَــعْــدُكِ إنْ رَحِـمْتِ مُــتَــيَّـمًــا
لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ للصَّـــبَـــابةِ جَـــانَحِـــا

---

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الفتن وأشراط الساعة ، ٦١/١٨ .

(٢) المغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ، ٣٤١/٤ ، والتصريح ٤١/١ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والدرر ٩٩/٢ ، والأشمونى ٢١٣/٣

والمتيَّم : من استعبده الحب ، وذهب بعقله . والصبابة : المحبة والعشق . والجانح : المائل .

فلحقت (دامَ) لَمَّا كان دُعاءً ، وقال الآخر فى (أفْعِلْ) فى التعجُّب (١) :

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيَا صُرَيْمةً

فـأحْـرِبه لِطُولِ فَـقْـرٍ وأحْـرِيَا

أراد «وأحْرِيَنْ» و«أَفْعِلْ» فى التعجب عنده ليس بأمر ، وإنما هو خبرُ فى الأصل كـ (أفْعَلَ) وأنت ترَى أن الماضى كالمضارع فى هذا . والناظم لم يذكر ذلك .

ويجاب عن هذا بأن دخول النون على الماضى قليلٌ فى الاستعمال ، لم يَذكره النحويون ، ولاعَوَّلوا على ماجاء منه ، وكذلك فَعَلَ هنا ، وذكَر ماتَدخل عليه النُّونان ، وهو الأمر والمضارع . ٣٣٧ / ٣

وأطلق الحكم فى الأمر ولم يُقَيِّده ؛ إذ / قال : «يُؤكَّدانِ افْعَلْ» أى مطلقا ، وقَيَّد المضارعَ بقيود ؛ إذ قال : (ويَفْعَلْ آتِيًا كذا وكذا» فـ (آتيًا) حال من (يَفْعَلْ) ، (ذَا طَلَبٍ) حالٌ من ضمير (آتيًا) .

وسَكَّن لام (يَفْعَل) إمَّا إجراءً للوصل مُجرى الوقف ، وإما ضرورةً لتصوُّر (عَلُ) بصورة (فَعُل) و (فَعُل) يجوز تسكينُ عينه ، و(فَعِل) كذلك ، وقد جاء فى مشابهة (فَعِل) قول الشاعر ، أنشده أبوزيد(٢) :

---

(١) سبق الاستشهاد به فى «باب التعجب».

(٢) النوادر ١٧٠ ، والخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٢٣٧ ، والشافية ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، واللسان (بخس)

والرجز للعذافر الكندى ، وبعده :

* وهات بُرَّ البَخْسِ أو دِقِيقًا *

والسويق : طعام يُتخذ من مدقوق الحنطة والشعير . والبَخْس : الذى يزرع بماء السماء .

* قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقًا *

أما (الأمر) فكونُه أمرًا هو المسوِّغ لدخولهما فيه توكيدًا له ، فتقول : أَكْرِمَنَّ زيدًا ، وأَكْرِمَنْ زيدًا ، أنشد سيبويه للأعشى[1] :

وإيَّاكَ والْمَـيْـتَـاتِ لاتَقْـرَبَنَّهَـا
ولا تَعْـبُـدِ الشَّـيْطَانَ واللَّهَ فـاعْـبُـدَا

أراد (اعْبُدَنْ) وأنشد أيضا لزُهَيْر بن أبى سُلْمى[2] :

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَـمْـرُ اللَّهِ ذَا قَـسَـمًـا
فـاقْـصِـدْ بِذَرْعِكَ وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

وهو كثير .

وفى معنى الأمر الدعاءُ ، نحو قول كَعْب بن مالك ، أو عبدِ الله بن رَواحة ، رضى الله عنهما[3] :

(١) الكتاب ٥١٠/٣ ، وابن الشجرى ٣٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، ٨٨ ، ٢٠/١٠ ، والعينى ٣٤٠/٤ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، وديوانه ١٠٣
والبيت من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عزم على الإسلام ، ولكن غلبت عليه شقوته فمات على كفره .

(٢) الكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والخزانة ٤٥٠/٥ ، ٤١/١٠ ، ١٩٤/١١ ، والهمع ٢٦٣/١ ، وديوانه ١٨٢والبيت من قصيدة يقولها للحارث بن ورقاء الصيداوى ، وكان قد أغار على قومه ، فأخذ إبلاً له وعبدا فتوعده بها إن لم يرد عليه ما أخذ . وتعلم : اعلم . و«ها» حرف تنبيه فصل بينهما وبين (ذا) الإشارية بالقسم ، وهو قليل واقصد بذرعك : مثل من أمثالهم ، ومعناه : لاتتكلف مالاتطيق ، ولاتتجاوز قدرك وتتعد طورك ، يتوعده بذلك . والانسلاك : الدخول فى الأمر ، ومعنى العبارة : لاتدخل نفسك فيما يعنيك ، ولايجدى عليك .

(٣) سيبويه ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٣/٣ ، والتصريح ٢٠٢/٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، وسيرة ابن هشام ٧٥٦
والسكينة : ماتسكن به النفس وتأنس به . والمراد : ثبتنا على الإسلام بنصر نبيك صلى الله عليه وسلم .

فَـــــــأَنْـزِلَـنْ سكِـينَـةً عَلَـيْـنَـا

وثَـبِّتِ الأَقْـــــدامَ إنْ لاَقَـــــيْنَـا

وأما (المضارع) فَقُيِّد لَحاق النونَيْن له بمواضعَ معلومة ، منها مالَحاقُهما فيه كثير ، ومنها مالَحاقُهما فيه قليل .

فأما مالَحاقُهما فيه كثير فثلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون المضارع تاليًا أداةَ طَلَب ، وذلك قول الناظم : «تَالِيًا ذا طَلَب» أى تابعًا حرفا ذا طلب .

والأدوات الطَّلَبية أربع :

أحدها : لام الأمر نحو : لِتَفْعَلَنَّ كذا وكذا ، ولْتُكْرِمَنَّ زيدًا

والثانية : (لا) النهى ، فإنها طَلَبية أيضا نحو : لاتُكْرِمَنَّ زيدًا ، ومنه قوله تعالى : {ولا تَتَّبِعَانِّ سبيلَ الَّذِين لايَعْلَمُونَ}(١) .

وقوله : {ولاَتَقُولَنَّ لِشَىْءٍ إنِّى فَاعِلٌ} الآية(٢) .

وقوله : {فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ المُمْتَرِينَ . ولاَتَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا} الآية (٣) .

وأنشد سيبويه للأعشى(٤) :

أبـاثَـابِـتٍ لا تَـعْـلَـقَـنْـكَ رِمَــــــاحُـنَـا

أبا ثَابتٍ واقْــعُــدْ وعِــرْضُكَ سَــالِمُ

---

(١) سورة يونس / الآية : ٨٩ .

(٢) سورة الكهف / آية :٢٣ .

(٣) سورة يونس / آية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) الكتاب ٣/٥١٠ ، وديوانه ٥٨

وأبو ثابت : كنية يزيد بن مسهر ، ناداه بكنيته استخفافا لاتعظيما . ولاتعلقنك رماحُنا : لاتتعرض لقتالنا ، فتنشب فيك رماحنا . جَعل النهى للرماح مجازا ، والمنهىُّ فى الحقيقه هو المهجو .

وقال أيضاً[1] :

* وإِيَّاكَ والمَيْتَاتِ لاتَقْرَبَنَّهَا * .. .. البيت

والثالثة : حروف الاستفهام ، وهى (الهمزة) نحو : أتقومَنَّ يازيدُ؟

وأنشد سيبويه[2] :

* أفَبَعْـدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيـلاَ *

و (هَلْ) نحو : هل تُكْرِمَنَّ زيدًا ؟

وأنشد سيبويه للأعشى[3] :

فَـــــهلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَـــادِى البِـــلاَ
دَ مِـن حَـــــــــذَرِ المَـوْتِ أنْ يـأْتِـيَـنْ

وأنشد أيضا[4] :

---

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو للأعشى ، وعجزه :

* ولاتَعْبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدَا *

(٢) الكتاب ٣/٥١٤ ، والخزانة ١١/٣٨٣ ، والتصريح ٢/٢٠٤ ، والهمع ٤/٣٩٨ ، والدرر ٢/٩٦ ، والأشمونى ٣/٢١٤

وهو عجز بيت لامرئ القيس (ديوان ٣٥٨) وصدره :

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَك مَدْحَهُ *

وحَلِّ شعرك مدحه : كُفَّ واعدل عن مدحه . والمحلأ : المطرود عن الماء .

وكندة : قبيلة من اليمن . والقبيل : الجماعة من قوم مختلفين ، وأراد به هنا القبيلة بنى الأب الواحد .

(٣) الكتاب ٣/٥١٣ ، والمحتسب ١/٣٤٩ ، وابن يعيش ٩/٤٠ ، ٨٦ ، والعينى ٤/٣٢٤ ، والهمع ٤/٣٩٨ ، والدرر ٢/٩٦ ، وديوانه ١٤

والارتياد : المجئ والذهاب . والمعنى : لايمنع التجول فى أرجاء الأرض حذراً من الموت أن يأتينى، ولا الإقامة في الديار تقربه قبل وقته ، فاستعمال السفر أجمل بى مادام الأجل واحدا .

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧ ، ٣/٥١٤ .

ونُعْم : ترخيم نعمان . وتدينها : تجازيها .

* هَلْ تَحْلِفَنْ يانُعْمَ لاتَدِينُهَا *

و (متى) نحو : متى تقومَنَّ ؟ وانظر متى تَفْعَلَنَّ ؟

و (كيف) نحو : كيف تقولَنَّ لزيد؟

وأنشد سيبويه قولَ الشاعر (١) :

فأقْبِلْ عَلَى رَهْطِي ورَهْطِكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِيَنا حَتَّى نرَى كَيْفَ نَفْعَلاَ

ومن نحو قولك : مَنْ يُكْرِمنِّى فأكرمَه ؟

و (ما) نحو: ماتَصْنَعَنَّ يازيدُ؟

وعلى الجملة ، فحروفُ الاستفهام داخله فى هذا المعنى .

وإنما لَحِقَتَا مع الاستفهام لأنه طَلَب ، فَلِحق بـ (افْعَلْ) فى المعنى.

والرابعة : أدوات العَرْض والتَّحضيض ، لأنهما يرجعان فى المعنى إلى الطَّلبَ نحو : هَلاَّ تقومَنَّ؟ وألاَ تقولَنَّ كذا؟ ولولا / تقولَنَّ؟ ٣٣٨/٣ وكذا سائرها .

الموضع الثانى : أن يكون المضارع فعلَ شرطٍ تالِيًا لـ (إمَّا) المكسورة ، وذلك قوله : «أوْشَرْطًا إمَّا تَالِيَا» .

يعنى أن النون تَلحق المضارع إذا كان فعلَ شرط وقع قبله «إمَّا» وحقيقة (إمَّا) هاهنا أنها (إنْ) زيد عليها (ما) توكيدا ، وليست (إمَّا) التى لأحد الشيئيْنِ ، لكن اخْتَصرذلك مُجْتَزِئًا باللفظ على عادته.

---

(١) الكتاب ٥١٣/٣ ، والخزانة ٣٨٥/١١ ، والعينى ٣٢٥/٤ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والأشمونى ٢١٤/٣

ورهط الرجل : قومه وعشيرته الأقربون . ونبحث : نفتش ونستقصى .

والمساعى : المناقب والمآثر التى يحصل عليه الإنسان لِسعيه . يقوله لمن يفاخره .

ومثال ذلك : إمَّا تُكْرِمَنَّ أحدًا فأكرِمْ زيدًا .

ومنه قوله تعالى : {فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فى الْحَرْبِ ، فَشَرِّدْ بِهِمْ} .. .. الآية (١) .

وقولـه تعالـــى : { وإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِن رَبِّكَ } .. .. الآية (٢) .

وقوله : {إمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ}(٣) . وهو كثير .

ولحَاق النون هو الأكثر وقد لا تَلْحَق نحو قول حَسَّان(٤) :

إمَّـــا تَـرَىْ رأسـى تـغـــيَّــــر لونـه

شـمطا فـأصـبح كـالـثـغـام المُخْلِس

وأنشد الفارسى فى «الإغفال» (٥) .

إمَّـــا تَرَىْ شَـــمَطًا فـى الرَّأسِ لاَحَ بِهِ

مِنْ بَعْــدِ أَسْـــوَدَ دَاجِى اللَّوْنِ فَــيْنَانِ

فَـــقَـــدْ أَرُوع قُلُوبَ الـغَـــانِيَـــاتِ بِهِ

حَـــتَّى يَملْنَ بأجْـــيَـــادٍ وأعْـــيَـــانِ

قال : وذلك كثير فى الشعر .

---

(١) سورة الأنفال / آية :٥٧

(٢) سورة الإسراء / آية : ٢٨

(٣) سورة الإسراء / آية :٢٣

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٤١٠/٣ ، وهمع الهوامع ٣٩٩/٤ وديوانه ص ١٨٠ والرواية فيه ..... كالثغام المُحمول .

(٥) الشعر لرومى بن شريك الضبى ، نوادر أبى زيد ١٩٢ ، والمقتضب ١٩٧/٢ ، والمنصف ٥١/٣ ، واللسان (فين) والشَّمَط فى الشعر : اختلافه بلونين من سواد وبياض . والداجى : الشديد السواد.

والفينان : الشعر الكثير الأصول ، أو الطويل الحسن . وأروع : أعجب . والأجياد : جمع : جيد ، وهو العنق ، والأعيان : جمع عين .

وهذه المسألة فيها قولان لأهل العربية :

أحدهما : مذهب أبي العباس[1] أن النون هنا لازمة مع (إمَّا) ولاتكون (إمَّا) دونها إلا في الشعر ، والاستقراءُ يَشهد لهذا القول .

والثاني : التخييرُ في النون وعدمها ، وهو مذهب سيبويه[2] ، وكأنَّ الناظم توسَّط بين المذهبين ، فجعله أكثريًا ، أعنى لحَاق النون مع (ما) وقليلاً بعد (ما) و (لم) وبعد (لا) وغير (إمَّا) من طوالب الجزاء لأن السماع عنده كذلك .

ووجهُ كثرة لَحاقها مع (ما) أنهم شَبَّهوا (ما) هاهنا في التوكيد بها باللام الداخلة في جواب القَسَم .

وحَكى الفارسي في «الإغْفَال» عن أحمد بن يحيى[3] ، أن النون أُدخلت هنا ليُفْرقَ بينها أنْ تكون حَشْوًا ، وبينها أنْ تكون في معنى (الذى) وكذلك «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ»[4] ، إذا أسقطوا (ما) أسقطوا النون .

قال[5] : وهذا فاسد ، لأنه لو لم تدَخل النون لجُزِم مابعدها ، فتبيَّن به أن (ما) ليست بموصولة .

الموضع الثالث : أن يكون المضارع في القَسَم مُثْبَتا غيرَ منفي ، مستقبلا في المعنى ، وذلك قوله : «أوْ مُثْبَتًا في قَسَم مُسْتَقْبَلاَ» .

---

(١) يعنى المبّرد ، وانظر : المقتضب ٣/١٣ .

(٢) الكتاب ٣/٥١٥ .

(٣) هو ثعلب .

(٤) مثل سائر ، وانظر : جمرة الأمثال ١/٢٣٦ ، والمستقصى ٢/١١ .
ومعناه : اعجل وكن كأنى أنظر إليك . يضرب في استعجال الرسول .

(٥) أى أبو على الفارسي .

«مُثْبَتًا» عطفُ علي «شَرْطًا» وهو حال من «يَفْعَلُ» وهو الضمير في «آتيًا» و«مُسْتَقْبلاً» من صفة «مُثْبَتًا» و«في قَسَمٍ» في موضع نصب على الحال ، يعني أن النون تَلحقه أيضا كثيرًا إذا كان موصوفا بهذه الأوصاف الثلاثة ، يعني فيما سوى ماتقدم :

أحدها : أن يكون مُثْبتًا غيرَ منفي ،فإنه إن كان منفيًا ، فذلك قليلُ فيه إن جاء منفيًا بـ (ما) أو (لم) أو (لا) على حسب مايَذكره هَذا .

فقولك: (لم يَقُومَنَّ زيدُ) قليلٌ ، وكذلك (لايقُومَنَّ زيدُ) إذا كان نفيًا ، و (ما يَقُومَنَّ زيدُ) كذلك .

والثاني: أن يكون في قَسَم ، يعني جوابَ قَسَم ، نحو: لَتَفْعَلَنَّ كذا ، فإنه إن كان مُثْبَتا في غير / قَسَم لم يَجْز لَحاق النون له ، فلا يقال : ٣٣٩ / ٣
يَقُومَنَّ زيدٌ ، ولا : يَخْرُجَنَّ أبوك ، وما جاء من ذلك فشاذٌ محفوظ غيرُ مَقيس ، أو قليلُ نادر .

فمن ذلك ماحكى سيبويه من قولهم : بِجَهْدٍ مَا تفعلَنَّ كذا[1] . وفي مَثَل[2] :

---

(١) الكتاب ٣/٥١٦ .

(٢) سيبويه ٣/٥١٧ ، وابن يعيش ٧/١٠٣ ، ٩/٥ ، ٤٢ ، والخزانة ٤/٢٢ ، ١١/٢٢١ ، والتصريح ٢/٢٠٥ ، والأشموني ٣/٢١٧ ، واللسان (شكر ، عضه) وكتاب الأمثال لأبي عبيد ١٤٥ وهو صدر بيت عجزه

* قديمًا ويُقْتطُ الزِّنادُ من الزَّنْدِ *

ويروى عجزًا لبيت صدره :

* إذا مات منهم سَيِّدٌ سَرَق ابنُه *

والعضة : واحدة العِضاه ، وهو شجر عظام . والشكير : ماينبت حول الشجرة من أصلها .

وقيل : صغار ورقها . ومعناه : أن الصغار إنما تنبت من الكبار . ويضرب في مشابهة الرجل أباه .

«فى عِضَةٍ مايَنْبُتَنَّ شكَيرُها»

وقالوا في مَثل : «بألَمٍ ما تُخْتَننَّهْ»[1] ، وأنشد لجَذيمة الأبرش[2] :

رُبَّمَـــــا أوْفَـــــيْتُ فـىَ عَلَـمٍ

تَـرْفَـــعْنْ ثَوْبِى شَـــمَـــالاَتُ

وهذه المواضع قد لزمتها (ما) لِتَصرُّفها إلى غير الواجب ، فيتوجَّه لَحاقُ النون .

وقد حكى أيضًا سيبويه عن يونس أنهم يقولون : رُبَّمَا تقولَنَّ ذلك[3] .

فهذه الأشياء ليست بقياس ، وهى قليلة نادرة ، فلا اعتبارَ بها ، فتَقيِيدُ الناظم المُثْبَتَ بكونه فى قَسَم لابُدَّ منه فى القياس .

والثالث : أن يكون مستَقبلاً فى المعنى لا حالاً ، فإنه إن كان حالا لم يَجُزْ لَحاق النون ، لأن النون من الأدوات المُخَلِّصة الفعلَ للاستقبال ، فلا يَصلح أن تَلحق ما هو حالٌ فى المعنى ، فإذا جاء فى القَسَم ما المرادُ به الحالُ أُتِى باللام دون النون ، فتقول : والله لَيَقُومُ زيدٌ ، أى : لهو يَقُومُ ، كذا قَدَّره ابن أبى الربيع وغيرُه على حذف المبتدأ . والمؤلف لم يَلْتزم هذا .

---

(١) ختن الرجل الصبى خَتْنًا ، وختانًا ، وختانة : قطع قُلْفته وكذلك الصبية . ومعنى المثل : لا تُخْتَنين إلا بشرط الألم . ويضرب لمن يطلب أمرًا لايناله إلا بمشقة .

(٢) الكتاب ٥١٨/٣ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وابن الشجرى ٢٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والعينى ٣٣٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، ٤٠١ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ، والأشمونى ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣

والعلم " الجبل . والشمالات : جمع شَمال ، وهى الريح التى تهب من جهة الشمال . يفخر بأنه يحفظ أصحابه فى رأس جبل إذا خافوا العدو ، فيكون طليعة لهم .

(٣) الكتاب ٥١٨/٣ .

ومثالُه فى الحال قراءةُ البَزِّى[1] : «لأقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامة»[2] ، «ولأقْسِمُ بَهذا الْبَلَدِ»[3] .

وأنشد المؤلف على ذلك قولَ الشاعر[4] :

لِئَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لِيَعْلَمُ رَبِّى أنَّ بَيْتِىَ واسِعُ

وأنشد أيضاً[5] :

وعَيْشِكِ ياسَلْمَى لأوقِنُ أنَّنِى
لِمَا شِئْتِ مُسْتَحْلٍ ولَوْ أنَّهُ القَتْلُ

وأنشد أيضاً[6] :

لَعَمْرِى لأبْغُضُ كُلَّ امْرِئٍ
يُزَخْرِفُ قَوْلاً ولايَفْعَلُ

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة ، فمقتضى كلام الناظم أن النون تَلحق الفعل المضارع إذ ذاك ، نحو قوله تعالى : {وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ ماآمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ}[7] .

---

(١) فى السبعة لابن مجاهد (٦٦١) أن هذه القراءة لقنبل لا للبزى .

(٢) سورة القيامة / آية : ١

(٣) سورة البلد / آية : ١

(٤) التصريح ٢/٢٥٤ ، والأشمونى ٣/٢١٥ ، ٤/٣٠ ، والخزانة ١٠/٦٨ .

(٥) لم أجده فى معجم الشواهد .

(٦) العينى ٤/٣٣٨ ، والتصريح ٢/٢٠٣ ، والأشمونى ٣/٢١٥

وروايته فيها «يمينا لأبغض» وأبغض : أكره وأمقت . ويزخرف : يزين . يقسم أنه يمقت كل من يزين أقواله بحلو المواعيد ، ثم لايفعل ما يعد به .

(٧) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢

وقوله : {ولَيَحْمِلُنَّ أثْقَالَهُمْ وأثْقَالاً مَعَ أثْقَالِهِمْ ولَيُسْألُنَّ يَوْمَ القِيَامَةِ عَمَّا كانُوا يَفْتَرُونَ}(١) . وقوله : { ولَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بعدِ خَوْفِهِمْ أمْنًا }(٢).

وأنشد سيبويه للبِيَد(٣) :

فَلَتَصْلِقَنَّ بَنِي ضَبِينَةَ صَلْقَةً
تُلْصِقْنَهُمْ بِخَوالِفِ الأطْنَابِ

وأنشد أيضا للنابغة الذبيانى(٤) :

فَلَتَأتِيَنْكَ قَصَائِدُ ولَيَرْكَبَنْ
جَيْشٌ إلَيْكَ قَوادِمَ الأكْوَارِ

وذلك شائع كثير .

وفى كلام الناظم فى هذه لمسألة نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أن قوله : «يُؤَكَّدانِ افعَلْ» إلى آخره ، لايخلو أن يُريد : على الجواز ، أو على اللزوم ، وعلى كلا التقديرَيْن الإطلاقُ غير صحيح .

---

(١) سورة العنكبوت / آية : ١٣

(٢) سورة النور / آية : ٥٥

(٣) الكتاب ٥١٢/٣ ، واللسان والتاج (ضبن) وليس فى ديوانه .

وضَبينة : حى من قيس . والصَّلْقة : الصدمة فى الحرب . والأطناب : جمع طُنُب - بضمتين - وهو الطويل من حبال الأخبية . والخوالف هنا : مآخر الأطناب

والمعنى : لتصبحن الخيل هذا الحى فتجحرهم فى البيوت منهزمين حتى تلحقهم بمآخيرها .

(٤) الكتاب ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والمنصف ٧٩/٢ ، والإنصاف ٤٩٠ ، وديوانه ٣٥ ، ويروى «ولَيَدْفَعَنْ» يقوله لزرعه بن عمرو الكلابى ، يرد به على توعده وتهدده ، والأكوار : جمع كُور ، وهو الرحل بأداته . والقادمة للرحل كالقربوس للسرج. وكان من عادتهم أنهم يركبون الإبل فى بدء الغزو حتى يحلوا بساحة العدو ، فينزلون عنها إلى الخيل .

ومن رواه «وليَدْفَعنْ جيشًا إليك قوادمُ الاكوارِ» جعل الإبل هى التى تدفع الجيش ، وجعل الدفع للأكوار مجازا .

أمـا إن أراد على الجَـواز ، وأن تُلْحِق إن شـئـت - فـيَـبْطل ذلك بالنوع الثـالث ، وهو الفـعل المُثْبَت فى القَـسم ، فـإن النون فـيـه ، إذا اجتمعت الشرائطُ لازمةٌ ؛ إذ لايجوز أن تقول : واللهِ لَيَقُومُ زيدٌ ، وأنت تريد الاستقبال ؛ بل لابُدَّ من النون نحو : والله لَيَقُومَنَّ زيدٌ .

وأما إن أراد اللزومَ فباطلُ أيضًا ، لأن (افْعَلْ) إنما تلحقه النون / جـوازا ، وكـذلك (يَفْعَلُ) عند كَوْنه طلَبا ، وعند كونه فعل شـرط قـد ٣٤٠/٣
تقدَّمه (إمَّا) فإنه يجوز أن تقول : إمَّا تَقُومَنَّ فافْعَلْ كذا ، وإمَّا تَقُمْ فافْعَلْ كذا

قال سيبويه[1] : وإن شـئت لم تُقْحِم النون - يعنى مع (إمَّـا) - كما أنك إن شئت لم تَجِيء بها ، يعنى بـ (ما) مع (إنْ) .

وإذا كان كذلك كان إطلاقُه مُشْكلا جدا ، لايقال : إنه أراد الوجهَ الأول ، وهو جـواز لحَـاقـهــا مطلقــا ، لأن النون ، وإن لزمــت فــى القسَم ، فذلك أمـر « أكثرىٌّ » ، ولايَمتنع عـدمُ اللَّحاق، فإنه قد جاء فى الحديث من قوله عليه السلام: « لَيَرِدُ علىَّ أقومٌ أعْرِفُهُم وَيَعْرِفُوننى »[2] ، فلم يأتِ بالنون وهو مستقبَل ، لأن الورود يومَ القيامة . وعادتُه[3] البناءُ على الحديث، واعتبارهُ فى القياس وإن كان قليلا، وقد جاء منه الشعر ، قال الشاعر ، أنشده ابن خروف وغيره[4] :

---

(١) الكتاب ٥١٥/٣

(٢) أخرجه البخارى فى الفتن ١ ، ومسلم فى الفضائل ٢٦ ، وأحمد فى مسنده ٤٨/٥ ، ٥٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ .

(٣) أى الناظم .

(٤) المقرب٢٦/١ ، والخزانة ٦٥/١٠ ، والهمع ٢٤٦/٤ ، والدرر ٤٦/٢ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٥٥٧ ═══

تَـألَّى ابْن أَوْسٍ حَلْفَـــةً لَيَـــرُدُّنِـى

إلى نِسْـــوَةٍ كــأنَّـهُنَّ مَـــفَـــائِدُ

وقال الآخر ، ونَسبه المؤلف لعبد الله بن رَوَاحة(١):

فَــلاَ وَأَبِى لَنَأْتِيَــهــا جَـمِـيـعًــا

ولـوكـــانَتْ بـهـــا عَـــرَبٌ ورُومُ

إذا كان ذلك جائزا فلا مَحْذور فى إطلاقه الجوازَ فى ذلك ، لأنَّا نقول : هو نادرٌ جدًا ، وغيرُ معتبَر به عنده ، ولا عند النحويين ، فلا ينبغى أن يُجعل هذا النادر فى مقابلة غلبة لَحاقها ، حتى يقال : هما وجهان جائزان ، ففيه ماتَرى .

والوجه الثانى : أن الفعل المُثْبَت المستقبَل فى القسَم لاتلحقه النون إلا بانضمام قَيْدٍ آخر ، وهو ألاَّ يُفْصَل بين اللام التى يُجاب بها وبين الفعل بفاصلٍ ، من معمولٍ أو حرفِ تَنْفيس ، فإنه إن فُصِل بينهما بأحد ذَيْنك لم تَلحق النون أصلا ، نحو قوله تعالى : { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }(٢) . ونحو ما أنشده المؤلف من قول الشاعر(٣) :

= والبيت لزيد الفوارس بن حصين الضبى . وتألَّى : حلف . والمفائد : جمع مِفْأد ، وهو المِسْعر والسفُّود . ومعناه : حلف هذا الرجل ليأسرنَّنى ، ثم يمتن علىَّ ، فيردنى على نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وَجْدًابى ، وغمًا علىّ .

(١) السيرة ٧٩٣ ، والروض الأنف ٣١/٧ ، وشرح شواهد المغنى ٣٥٧/٧ ، وديوانه ١٠٣ والبيت من عدة أبيات قالها – رضى الله عنه – فى غزوة مؤته – سنة ثمان من الهجرة ويروى «فلا وأبى مَآب لنأتينْها» بالنون الخفيفة ، وعليه فلا شاهد فيه و «مآب» قرية من أرض البلقاء بالشام .

(٢) سورة الضحى / آية : ٥

(٣) التصريح ٢٠٤/٢ ، دون نسبة إلى قائل

فَــــوَرَبِّى لَسَــوْفَ يُجْـزَى الَّذِى أَسْــ
لَفَــهُ المَرْءُ سَــيِّـــئًـــا أو جَــمِــيـــلاَ

وكذلك المعمولُ إذا فُصل به ، نحو قوله تعالى : {ولَئِنْ مُتُّمْ أَوْقُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ}(١) .

وأنشد المؤلف(٢) :

يَمِـينًا لَيَـوْمًـا يَجْـتَنِى المَرْءُ مَـاجَنَتْ
يَدَاهُ فَـــمَـــسْـــرورٌ ولَهْـــفَــانُ نادِمُ

وأنشد أيضا قول الآخر(٣) :

قَـسَـمًـا لَحِـيَن تُشَبُّ نَيِـرانُ الوَغَى
يُلْفَـى لَدَىَّ شِـــفَـــاءُ كُلُّ عَلِيلِ

فهذاالشرط لابُدَّ منه فى لَحاق النون الفعَل المُثْبت المستقبَل فى القسم والناظم لم يَذكره ، فَيَرِدُ عليه جوازُ قولك : واللهِ لَسَوْفَ يَقُومَنَّ زيدٌ ، وهو غير جائز ، وعلى أنه لم يُبَيِّن أن هذه النون لازمة للام ، لاتأتى فى الكلام دونها إلا شَاذًا .

ويمكن أن يجاب عن الوجه الأول : أنَّ كلامه مُشْعِر بالجواز لقوله : «يُؤَكَّدانِ افْعَلْ ويَفْعَل» أى يحصل هذا فى الوجود مطلقًا من غير لزوم ، ويكون دخولُهما المُثَبت المستقبَل فى القسم جائزًا أيضًا ، إما اعتدادًا بالقياس على

---

(١) سورةآل عمران / آية : ١٥٨

(٢) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ ، وشرح الكفاية الشافية ٨٣٦/٢ والمساعد ٢/ ٣١٧ .

القليل الذى حكاه ، فجعلهما وجهين جائزين ، ولم يذكر ترجيحًا وربُّما فَعل مثل هذا فى هذا النظم ، وقد مَرَّ منه بعضُ مواضع .

/ وإما أن يكون ذهب فى ذلك مذهبَ الكوفيين ، فإنَه نَقل ذلك ٣٤١/٣
عنهم ، وأنهم يُجيزون الأمرَينْ مطلقا .

حَكى ذلك الأُبَّذِىُّ فى «باب القسم» من (شرح الكُرَّاسَة)(١) ، وقد يَنْتقل المؤلف عن مذهب البصريين إلى مذهب غيرهم إذا رآه نظرًا ، ويخالف هنا مذهبَه فى سائر كُتُبه . وقد مَرَّ لذلك نظائر .

وهذا الجواب ضعيف والجواب عن الثاني : لم يَحْضُرنى الآن .

ثم قال : « وقَلَّ بَعْدَمَا ولَمْ وبَعْدَ لاَ » .. إلى آخره .

هذه المواضع التى لَحاق النون فيها قليلٌ ، وذلك مواضع أربعة :

أحدها : أن يقع الفعل بعد (ما) فلَحاق النون فيه قليلٌ ، والأكثر أن تقول : مايقومُ زيدٌ ، وقد جاء نحو (مايَقُومَنَّ زيدٌ) قليلا .

وقد تَحْتَمل (ما) فى كلامه أن تكون النَّافيةَ كما مَثَّل ، ويُحْتَمل أن يريد (ما) الزائدة ، وبه فَسَّرها ابن الناظم(٢) ، وهى التى تقع فى نحو :

« ومن عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا » .

---

(١) فى الأصل ، وس «الكرامية» وما أثبته من (ت)
والأبذى هو أبو الحسن على بن محمد الخشنى الأبذى ، نحوىٌ ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، ومن أحفظ أهل وقته لخلافات النحويين (ت ٦٠٨هـ)

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٢٢

وقولهم : «بألمٍ مَا تُخْتَنِنَّهْ»[1] ، وقولهم : «بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ»[2] ، وقول جَذِيمة[3] :

رُبَّمَــــا أوْفَـــيْتُ فـى عَلَـمٍ
تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالاَتُ

وقد تقدم ذكره[4]، وما حَكى يونس من قولهم : رُبَّما تَقُولَنَّ ذلك ، وكَثُرَ ماتَقُولَنَّ ذاك وكذلك يقال : فَلَّمَا يَقُومَنَّ زيدٌ ، وهذا جائز فى الكلام على قِلَّة ، وذلك مع لزوم (مط) فأشبهت لام [الأمر][5] ، فى لزومها الفعلَ المستقبلَ طالبةً بالنون .

وأيضًا ، فإن الكلام غير واجب ؛ إذ هو مستقبل ، ودخلت (ما) تشبيهًا لها فى توكيدها الكلام بـ (ما) اللاحقةِ فى الشروط ، فَحَسنُ إدخالُ النون ، وكذلك يقال فى (ما) إذا حُملت فى كلامه على أنها النافية : لَمَّا كان الكلام غيرَ واجب أشبه الاستفهامَ وغيرَه ، فدَخلت النون .

والأوْلَى أن يُحمل كلامه على الوجهين ، ولذلك لم يقيدّها بالنافية ، وإلاَّ فلو أراد النافيَة لقال : «وقَلَّ بعْد نَفْيِ مَا ولَمْ ولاَ» لكن كان الأوْلَى به أن يُبَيِّن ذلك ، وإلاَّ فيدخل عليه أيضا (ما) الاسميةُ الموصولةُ ، وإن كان بعيدًا أن يُتَوَهَّمَ دخولُها .

---

(١) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٢) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٣) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٤٠ .

(٤) انظر : ص ٥٤٠ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى النسخ . والله أعلم .

والثانى : أن يقع بعد (لم) الجازمة ، فإن النون تَدخله أيضا ، ولكن قليلاً ، لكون المنفىِّ غيرَ واجب ، فيجوز لك أن تقول : لم يَقُومَنَّ زيدٌ ، ومنه ما أنشده ابن جنِّى من قوله [1] :

* واحْمَرَّ للشرِّ ولَمْ يَصْفَرًا *

وأنشد سيبويه[2] :

يَحْسِبُهُ الجاهِلُ مالَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

قال سيبويه[3] : شَبَّهه بالجزاء حين كان مجزوما ، وكان غيرَ واجب .

ويقال : أقسمتُ عليك لَمَّا لَمْ تفعلَنَّ ، لَمَّا كان فى القسَم شَبَهُ بقولهم : لَتَفْعَلَنَّ ، لأنه طلبُ مثله .

لكن جعله الناظم آتيًا فى الكلام[4] : لقوله : (وقَلّ) .

وإنما يُطْلقُ هذه العبارة فى الغالب على الجائز فى الكلام ، وسيبويه لايُجيزه إلا فى الشعر فى الاضطرار . ووجه ذلك الحملُ على (لا) و (ما) .

---

(١) انظر سرّ صناعة الإعراب ٢/٦٧٩ .

(٢) الكتاب ٣/٥١٦ ، ونوادر أبى زيد ١٣ ، وابن الشجرى ١/٣٨٤ ، والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٩/٤٢ ، والخزانة ١١/٤٠٩ ، والعينى ٤/٤٢٩ ، والتصريح ٢/٢٥٠ ، والهمع ٤/٤٠٠ ، والأشمونى ٣/٣١٨

والرجز لابن جبابة اللص أو غيره . يصف جبلا قد عَمَّه الخصب ، وحفه النبات وعلاه ، فصار كالشيخ المعمَّم . وإنما خص الشيخ لوقاره فى مجلسه ، وحاجته إلى الاستكثار من الثياب

(٣) الكتاب ٣/٥١٦

(٤) يعنى فى النثر والسعة.

والثالث : أن يقع بعد (لا) النافية / لأن الناهية قد تقدَّمت له قبلُ ٣٤٢ / ٣
فى الأودوات الطَّلَبية، فيجوز هـهنا أن تقول أعجبنى رجلٌ لايَقُومَنَّ غدا، لكنه قليل .

ومنه قـوله تعـالى : {واتَّقُـوا فِـتْنَه لاتُصِـيَـبَّن الَّذِينَ ظَلَمُـوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}[(١)] . فـ (لاتُصِـيَبَّن) ليس فـيه إلا النفى بـ (لا) فدخـول النون مع (لا) جائز .

وقـد تـأوَّله المبـرِّد على أن المعنـى النَّهْى ، وهـو واقع على الظالمين ، كأنه قال : لاتَتَعرَّضُنَّ لأن تُصِيب الذين ظلموا منكم خاصَّه ، كقولهم : لاأَرَيَنَّكَ هـهنا، وكقوله تعالى : {لاَيَحطِمنَّكُمْ سلَيْمَانُ وجُنُودُه}[(٢)] .

وهذا عند الناظم خلافُ الظاهر من الآية ، وإنما قوله : «لاتُصِيبَنَّ» فى موضع الصفة لـ (فِتْنَه) وغيرُ هذا تَكَلُّف .

والرابع : أن يقع بعد غير (إمَّا) من الأدوات الشَّرْطية ، وذلك قوله : «وغَيْرِ إمَّا مِنْ طَوَالبِ الجَزَا» .

أى إن نون التـوكيـد تَدخل أيضًا على الفِعْل الواقع بعـد الادوات الطالبيَّة للجزاء ، ماعدا (إنْ) الداخلةِ عليهما (ما) فقد تقدَّم حكمُها .

---

(١) سورة الأنفال / آية :٢٥

(٢) سورة النمل / آية : ١٨ .

فـإذا قلت : إنْ تقومَنَّ أُكْرِمْكَ ، ومهما تَطْلُبَنَّ أُعْطِكَ ، ومتى تَأتِيَنِّى أُكْرِمْكَ ، وحيثما تكونَنَّ أذهبْ إليك ، وكذلك سائرها ، فهو جائزٌ ، لكنه قليل ، وأنشد سيبويه(١) :

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ
أبدًا وقَتْلُ بَنِى قُتَيْبَةَ شَافِى

والعلة كونُه غيرَ واجب قال سيبويه(٢) : وقد تدخل النون بغير (ما) فى الجزاء ، وذلك قليل فى الشعر ، شَبَّهوه بالنهى حين كان مجزوما غيرَ واجب .

ويَحتمل كلامُ الناظم أن أدوات الشَّرْط مُسَوِّغة لدخول النون مطلقا ، سواء كان الفعل معها فى جملة الشَّرْط أو فى جملة الجزاء ؛ إذ لم يُقَيِّد ذلك بفعل الشَّرط ، فيجوز على هذا أن تقول : إنْ تُكرِمَنِّى أُكْرِمَنَّكَ ، ونحو ذلك وعلى ذلك قال الشاعر ، وهو ضَمْرَة بن ضَمْرَة النَّهْشَلى(٣) :

نَبَتُّمْ نَبَاتَ الخَيْزُرانيِّ فى الثَّرىَ
حَدِيثًا مَتَى مَايَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا

وأنشد أيضا لابن الخَرِع(٤) :

---

(١) الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣، والخزانة ٣٩٩/١١ ، والعينى ٣٣٠/٤ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والأشمونى ٣١٠/٢ ، ٢٢٠/٣ والبيت لبنت مرة بن عاهان الحارثى ، تقوله فى مقتل أبيها ، قتلته باهلة ويُثقفن : يُدرك ويظفر به . والآئب : الراجع . تقول : من ظفرنا به من آل قتيبة فليس براجع إليهم أبدا ، لما فى قتلهم من شفاء نفوسنا .

(٢) الكتاب ٥١٧/٣

(٣) سيبويه ٥١٥/٣ ، الخزانة ٣٩٥/١١ ، والعينى ٣٤٤/٤ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشمونى ٢٢٠/٣ وينسب البيت إلى النجاشى الشاعر أيضا . يهجو قوما ، ويصفهم بحدثان النعمة . والخيزرانى كل نبت ناعم . والخير : المال . معناه : نميتم نماء حسنا كما ينبت الخيزرانى فى نعمته ولينه ، أى وإن كنتم نبتم بأخرة فإن الخيزرانى متى يُدركْ يَنْفعْ

(٤) سيبويه ٥١٥/٣ ، والخزانة ٣٨٧/١١ ، ومعانى الفراء ١٦٢/١ ، والعينى ٣٣٠/٤ ، والتصريح ٢٠٦/٢ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والأشمونى ٢٢٠/٢ والشعر لعوف بن عطية بن الخزع ، أو للكميت بن ثعلبة . ومعناه واضح .

فَــمَـهْــمَــا تَشَــأْ مِنْهُ فَــزارَةُ تُعْطِكُمْ
وَمَــهْــمــا تَشَــأْ مِنْهُ فَــزارةُ تَمْنَعَــا

قال الأعلم[1] : ليس من مواضع النون ، لأنه خبر يَحتمل الصدقَ والكذب .

ثم لما ذكر مواضعَ لَحاق النونِ الفعلَ ، أخذ يتكلم فى حكمِ آخرِ الفعل ، وما يَعْرِض له من التُّحرك بغير حَرَكته ، أو من حَذْفه ، أو نحو ذلك .

فقال : «وآخِرَ المُؤكَّدِ افْتَحْ» إلى آخره .

يعنى أن آخر المؤكَّد لايخلو إما أن يكون قد لَحِقه ضميرٌ أولا ، فإن لم يَلْحقه ضمير فإن الآخِر يُحرَّك بالفتح ، نحو قولك : (افْعلَنَّ) فى الفعل ، و (افْعَلاً) أيضا .

ومنه ماَمثَّل به في قوله : (كَابْرزا) أراد ابْرُزَنْ، فأبدلها ألفا ، ومنه[2] .

* ولاتَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللَّهَ فاعْبُدَا *

وقوله أيضا[3] :

* فَلاَ يَمْنَعنِّى ارتِيادى البلادَ *

---

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى ، كان عالما بالعربية واللغة ، ومعانى الأشعار ، حافظا لها ، حسن الضبط لها ، مشهورا بإتقانها (ت ٤٧٦هـ) .

(٢) للأعشى ، وسبق الأستشهاد به ، وصدره:

* وإيَّاك ولاميتات لا تقربنَّها *

(٣) بللأعشى أيضا ، وسبق الاستشهاد به ، وهو بتمامه :

فلا يَمنَعنِّى ارتيادِى البلا ... دَ من حَذَرِ الموتِ أن يَأْتِيَـنْ

فـلا بد من الفـتح ، وذلك أن آخـر الفـعل إمـا أن يكون سـاكنًا أو متحركا ، فإنه كان ساكنا كـ (اضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ) فلابد من التحريك ، لأن النون سـاكنةٌ إن كانت الخـفيفـة ، وكذلك إحدى نُونَـيِ المشـدَّدة ، / وهى الأولى ، ساكنُة ، لأن الحرف المشدَّد من حرفين ، فَيلْتَقى ساكنان ، فإذا حُرِّك فإمَّا بالفتحة ، أو بالضمة ، أو بالكسرة ، فلا يجوز تحريكُه بالكسـرة لا لَتبَاسه بفـعل المؤنَّثِ نحـو : لاتَضْرِبِنَّ ياهندُ ، ولا بالضـمة أيضًا لأجل التباسه بفعل الجماعة المذكَّرين نحو : لاتَضْرِبُنَّ يازيدون ، فلم يَبْق إلا الفتح .

٣٤٣ / ٣

وإمَّا أن يكون آخر الفـعل متـحرِّكاً نحـو : لَيَضْرِبُ ، فى جواب القَسم ، فلابُدَّ من التـحريك بالفتح أيضا ؛ إذ لو بقى على حركته لالْتَبس بفعل الجماعة .

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ» دَلَّ على مراده فيه أنه قـال بعد : (واشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) إلى آخـره ، فَدَلَّ على أن الأول لم يَتَّصل به ذلك المضمر .

ولايختص هـذا الحكم بالصحيح الآخِرِ ، بل يجرى فيمـا آخرهُ واوُ أو ياء [نحو] هل تَغْزُوَنَّ يازيدُ ؟ وهل تَقْضِيَنَّ ياعمرو ؟ إذ لم يُفرِّق بين صحيحٍ ومعتل ، لكن يبقى ماآخرهُ محذوفٌ للجزم أو شبهِهِ .

وذلك إذا قلت : اغْـزُ ، واقضِ ، فـأردتَ إلحـاق النون ، هـل يُرَدُّ الآخر أولا ؟ وإذا اتَّبعت ظاهَر كلامه فلا بُدَّ من الردِّ ، لأنه قـال : (وآخر المؤكَّدِ افْتَحْ) فيقتضى أن ماحذُف آخره لابُدَّ من رَدِّه ، حتى يَحْصُلَ فيه

هذا الحكم ، وهذا صحيح ، فتقول : اغْزُوَنَّ يازيدُ ، واقْضِيَنَّ ياعمرو ، وكذلك إذا لحقت النون في الجزاء نحو : إمَّا تَقْضِيَنَّ ، فافعلْ كذا ، وإمَّا تَغْزُوَنَّ فاثْبُت .

وأما الألف فلايمكن فتحُها وهي ألف، فلا بد من النصِّ على الحكم فيها ، فسيأتى ذلك له إثْرَ هذا .

ولم يتكلم ههنا إلا على اللغة الشهيرة ، ولبنى فَزارة لغةٌ فيما آخره ياءٌ وهو حذفُها ، فيقولون : هل تَقْضِنَّ يازيدُ؟[1] . وعليه أنشدوا[2] :

وابْكِنَّ عَيْشًا تولَّى بعدَ جِدَّتِهِ
طَابَتْ أصَائِلُه فى ذلك البَلَدِ

وقال الطرمَّاح[3] :

ولئن أردت لأن ترى بك زَنْدَتِى
لَتَرَنَّ زَنْدَةَ مَرْخَةٍ وعَفَارِ

وجمهور العرب على ما تقدم ، ومنه قوله تعالى : {قُلْ بلَى وربِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ}[4] ، وقوله : {فإمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى} الآية[5] . وأنشد سيبويه [6] :

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدُ ولَيَرْكَبَنْ
جَيْشٌ إلَيْكَ قَوادِمَ الأكْوَارِ

---

(١) فى جميع النسخ «هل تَقْضِيَنَّ» بإثبات الياء . والصواب ما أثبته .

(٢) المغنى ٢١١ ، والهمع ٤٠٢/٤ ، والدرر ١٠٢/٢ ، والسبع الطوال ٣٨٣ ، وقبله :

يا عمرُو أحسنْ نماكَ اللهُ بالرشَدِ وأقرِ السلامَ على الأنقاء والثَّمدِ

(٣) لم أجده حتى الآن

(٤) سورة سبأ / آية : ٣

(٥) سورة البقرة / آية ٣٨ ، وطه / آية : ١٢٣

(٦) للنابغة الذبيانى ، وسبق الاستشهاد به .

وإن لَحِقه ضمير ، فلا يَخْلو ذلك الضمير أن يكون حرفَ لِين أوْلاَ ، فإن كان حرف لِين ، وهو الألف والياء والواو ، فالآخِرُ يحركّ بمُجَانِس ذلك الحرف ، فإن كان ألفًا حُرِّك الآخر بالفتح ، لأن الفتحة هى المجُاَنِسة له ، فتقول : اضْرِبَانِّ يازيدان ، وإن كان ياءً حُرِّك بالكسر ، نحو : اضْرِبِنَّ ياهنْد ، وإن كان واوا حُرِّك بالضم نحو : اضْرِبُنَّ يازيدون وهذا معنى قوله : «واشْكُلْهُ قَبْل مُضْمَرٍ لَيْنٍ بما جَانَسَ» إلى آخره وضمير «اشْكُلْه» عائد على «الآخِرِ» .

والشَّكْل: هو التحريك ، أى حَرِّك آخَر الفعل إذا كان قبل مضمر ، هو حرفُ لِين بما جانَس ذلك اللَين . ومُجَانِسُ كل حرفٍ من الحركات معلوم ، وذلك قوله : (بِمَا جَانَسَ من تَحرُّكٍ قدْ عِلمَا) إذ من المعلوم مجانسةُ / الضمة للواو ، والفتحةِ للألف ، والكسرة للياء . ٣٤٠ / ٣

وإن لم يكن الضمير حرفَ لِين ، ولايكون إلا ضميرَ نصب للمخاطَب أو الغائب ، نحو : هل يَضْرِبَنّك زيدٌ ؟ وهل تكْرِمَنّه أنت ؟ فلا حكم له أيضا ، لأنه ككلمة أخرى ، فالنون إنما تَلْحقَ قبله ، فكأنه لم يَلحقه شىء ، فكان تحريكه بالفتح .

فالحاصل من كلامه ، ومن التفصيل المذكور ، أن ما اتَّصل به ضميرُ رفعٍ بارزُ ، هو حرفُ لِين ، فحركةُ الآخِرِ بمُجَانِس ذلك الحرف ، وإن لا فلا بُدَّ من الفتح .

وقوله : «لَيْن» أصله ليِّن ، فخَفَّف ، وهو بدل من «مُضْمَر» أو عطفُ بيان ، أو نعت . ولما كان ، وهو اللَّين ، تارة يَثْبت مع النون إذا لُحِقت ، وذلك إذا كان ألفًا ، وتارةً لايَثْبت ، وذلك إذا كان ياء أو واوا ، شَرَع فى ذلك ، فقال :

والمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ
وإِنْ يَكُنْ فى آخِرِ الفِعْلِ ألِفْ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رافِعًا غَيْرَ الْيَا
والوَاوِ يَاءً كَاَسْعَيَنَّ سَعْيَا
واحْذِفهُ مِنْ رافعِ هَاتَيْنِ وَفِى
واوٍ ويَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى
نَحْوُ اخْشَيِنْ باهِنْدُ بالكَسْرِويَا
قومُ اخْشَوُنْ واضْمُمْ وقِسْ مُسَوِّيَا

يعنى أن المضمر المذكور ، وهو اللِّين ، لابُدَّ من حذفه إذا لَحِقت إحدى النونَيْن ، فتقول : اضْرِبُنَّ يازيدون ، واضْربِنَّ ياهنْد ، فتُحذف الواو والياء ، لأنهما ساكنتان ، والنونان كذلك ، فَيَلتقى ساكنان ، فيحُذف اللِّين لالتقائهما ، ماعدا الألفَ ، فإنها لاتحذف ، فلا تقول فى (اضْرِبَا) : اضْرِبَنَّ يازيدان ، لالتباسه بفعل الواحد ، فأبْقَوا الألفِ ولم يَضُر بقاؤها ، وإن كان اجتماع الساكنين حاصلا ، لأن النون المشدَّدة بعد الألف [كالمشدَّد بعد الألف][1] فى رادٍّ ، ودَابَّة ، وشَابَّة .

فإن قلت : فَهلاَّ قالوا : اضْرِبِينَّ ، واضْرِبُونَّ ، لأنهم أيضا يقولون :تُمُودَّ الثوبُ ، وهَلْ تَضْرِبِينِّى ياهنُد؟ تريد تَضْرِبيننَّى ، وأُصَيْمٌّ ، ومُدَيْقٌ ، فى تصغير أصمَّ ، ومُدُق .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبته من (س ، ت)

فـالجـواب : أن الحـذف إذا لم يقع به لَبْسُ أوْلَى ، لأنه أخف ، بخـلاف مـا إذا كـان ملْبسـا ، فإنه مُجْتَنَب فـتـقـول : اضـْرِبانٍّ ، وهل تَضْرِبانٍّ ؟ كقوله تعالى : {ولاَتَتَّبِعَانٍّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَيْعلَمُونَ}(١) .

وإطلاقُ الناظم ، مع ذِكْره مـا آخـرُه ألفُ ، مُشْعِرُ بأن مـا آخـرُه واوُ أو ياءٌ مُسَاوٍ فى هذا الحكم لما آخرُه حرفُ صحيح ، فإنه لم يَتكلم فيـه بغير مـا حَصَّل فى إطلاق العـبـارة ، فيـقـتضى أن مِثْل (يَغْزُو ، ويَرْمِى) إذا اتصل به واو الضـــمـيـر أو ياؤه قلتَ فـيـه : هـل تَغـزُنٌّ يازيدون؟ وهل تَرْمُنٌّ؟

وكـذلك فى اليـاء تقـول : هل تَغْزِنٌّ ياهنُد؟ وهـل تَدْعِنٌّ؟ فـتـحـذف المضمر ، كما نَصَّ عليه ، وتَحذف الآخِر ، لأنه كان قبل لَحاق النون مع واو الضـميـر ويائه محذوفًا ؛ إذ كنتَ تقول قبل النون : هل تَغْزُونَ يازيدون؟ وهـل تَرْمُـون؟ وهـل تَغْـزِينَ ياهند؟ وهـل تَرْمِـيَن؟ فلمـا جـاءت النون / حُذف الضمير أيضا على ماقال ، فحذفُ الآخِرِ لم يَحتج إلى ٢٤٥ / ٣
النصِّ عليه ، لأنه قد كان محذوفا ، وليس حذفه لأجل نون التوكيد ؛ بل للتصريف فإنما موضعُ ذكره بابُ آخَر .

ومن مُـثُله قـولُ خـالد بن سَـعْـد المُحـاربى ، جـاهليٌّ يخـاطب امرأته(٢) :

---

(١) سورة يونس / آية : ٨٩

(٢) اللسان (مرر ، مأن)

والأمر : المصارين يجتمع فيها الفَرث . والعَرق : العظم الذى عليه اللحم ، فإذا أكل لحم قيل له : مَعْروق . وقبله :

إذا ما كنت مُهديةً فاهْدِى ... من المَأنات أو قِطَع السنام

يأمر بمكارم الأخلاق ، وألاتهدى من الجزور إلا أطايبه . والمَأنات : جمع مأنة ، وهى لحمة تت السرة إلى العانة ، وقيل : السرة وما حولها .

ولاَتُهْـــدِى الأمَـــرَّ ومـــايَلِيـــه

ولا تُـهْـــدِنَّ مَـــعْـــروقَ العِظَامِ

وأما إذا كان الضمير ألفًا نحو : هل تَغْزُوَانِ؟ وهل تَرْمِيَانِ؟ فإنها تبقى على حالها فتقول : هل تَغْزُوَانِّ ؟ واغْزُوَانِّ ، وهل تَرْمَيَانِّ ؟ وارْمِيَانِّ .

وفتحُ آخر الفعل لأنه كان كذلك قبل لَحاق النون ، فلم يَحتج إلى التَّنْبيه عليه .

والعلة فى بقاء ألف الضمير ماتقدَّم ، فقد حَصَّل حكمَ الصحيح الآخر ، والمعتلِّ الآخِر بالواو أو بالياء مع التجرُّدِ من الضمير ، ومع لَحاقه .

وبقى قسمُ واحد وهو المعتل الآخِر بالألف مع التجرُّد من الضمير ، نحو : يَخْشَى ، ويَرْضَى ، واخشَ يازيدْ ، وارْضَ ، ومع لَحاقه نحو : ارْضَوْا يازيدُوَن ، واخْشَىْ ياهنُد ، وارْضَيَا يازيْدانِ .

أما هذا الأخير : فداخلُ أيضا تحت الأستثناء فى قوله : «إلاَّ ألألف» فإنها لاتُحذف أصلاً ؛ بل تبقى على حالها قبل لَحاق النون ، كما تقدم فى الياء والواو .

وأما ماعداه فأخَذ فى حكمه فقال : «وإنْ يَكُنْ فى آخِرِ الفِعْلِ أَلِف» يريد أن الفعل إذا كان فى آخره ألف نحو (يَرْضَى ، ويَخْشَى) فإنه على قسمين :

أحدهما : أن يكون ذلك الفعل قد رَفع فاعلاً ليس بياء الضمير ولاواوِه .

والثانى : أن يكون قد رَفع فاعلاً هو الواو أو الياء .

فإن كان الفاعل غيرَ الواو والياء ، وسواء كان مضمرًا أو ظاهرًا ، فالحكمُ أنك تَقلب الألف ياء مطلقا ، كانت منقلبةً عن ياء ، كاسْعَيَنَّ ، فإنه من (السَّعْى) أو عن واو كارْضَيَنَّ ، وكذلك المضارع منهما نحو : هل تَسْعَيَنَّ؟ وهل تَرْضَيَنَّ؟ لما يأتى فى التصريف إن شاء الله .

وإذا انقلبت ياءً فتحتَها ، وذلك؛ قوله : (فَاجْعَلْه مِنْهُ رافعًا غيَر الْيَا والواوِ يَاًء) والهاءُ فى (اجْعَلْهُ) عائدٌ إلى الألف . وفى (مِنْهُ) عائد إلى الفعل و (رافعًا) حال من هاء (منه) و(غيرَ) مفعول بـ «رافعًا» و «ياءً» مفعول ثان لـ «اجْعَلْ» أى اجعل الألف من الفعل ياءً حالةَ كونه رافعًا غيرَ واو الضمير ويائِه ، فتقول : اخْشَيَنَّ يازيدُ ، وارْضَيَنَّ ، ولْتَخْشَيَنَّ ، ولْتَرْضَيَنَّ .

ومَثَّل الناظم بقوله : «اسْعَيَنَّ» من (السَّعْى) وهو العَدْو ، وأيضًا العمَل والكَسْب ومنه قوله تعالى : {فَاسْعَوْا إلىِ ذِكْرِ اللَّهِ}(١) ، لايريد العَدْوَ فى المشى ، وإنما يريد العملَ والاكتساب ، وهو تفسير مالك بن أنس فى الآية ، وهو موافقٌ للغة ، وكلُّ مَنْ ولِىَ شيئًا على قوم فهو ساَعٍ عليهم ، ومنه: السَّعْىُ على الأرملَة واليتيم ، و(السَّاعِى) لوَالِى الصَّدَقة .

ومن مُثُل هذا الفصل قولُ الشاعر ، أنشده سيبويه (٢) :

استَقْدِرِ اللَّهِ خَيْرًا وارْضَيَنَّ بهِ

فَبَيْنَما العُسْرُ إذ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ

وإن كان الفاعل الواوَ والياء ، فإن آخر الفعل ، وهو الألف / ، ٣٤٦/٣
يُحذف ههنا ، وتبقى الياء والواو غيَر محذوفَتيْن ؛ بل تُحَركَّان بالحركة المجانسة ، وذلك قوله : «واحْذِفْهُ من رَافِعِ هَاتَيْنِ »إشارةٌ إلى الواو والياء ، والهاء فى «احْذِفْه » عائدٌ على الألف ، أى احذف الألف من الفعل الرافع للواو والياء .

---

(١) سورة الجمعة / آية : ٩

(٢) الكتاب ٥٢٨/٣ ، وابن الشجرى ٢٠٧/٢ ، ٢٠٩ ، والمغنى ٨٣ وروايته فيها «دارت» وهو لعثمان بن لبيد العذرى أو غيره . واستقدر الله : سله أن يقدر لك الخير .

وأما الواو والياء أنفسُهما فلا يُحذفان ؛ بل يَثْبتان ويُحَرَّكان بالحركة المجانسة لهما ، فالواو تُحَرَّك بالضم ، والياء تُحَرَّك بالكسر ، فتقول : اخْشَوُنَّ يازيدُونَ ، واخْشَيِنَّ ياهنُد ، ومنه قوله تعالى : {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ}[1] . وقال تعالى : {فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحداً} الآية [2] .

ودَلَّ على الإثبات فيهما قولُه : «وفى واوٍ ويا شَكْلٌ مُجانِسٌ » لأنه لايكون الشَّكْل إلا فى مُثْبَت .

واعلم أن كلامه فى الألف والواو والياء فَرْضُه على أنها ضمائر، لأنه قال : «واشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ» .

ثم قال : «والمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِف» ثم جرى على ذلك فى بقية الكلام ، ولم يَتَعرض لكونها علامات فى لغة (يَتعاقَبُون فِيكُم مَلَائِكَةٌ)[3] وكان حقه التنبية على ذلك ، وأن الحكم فيهما مُسْتَوٍ ، لكن لما كانت لُغةً قليلة لم يتكلَّم عليها ، ولا أنها ألف أو واو أو ياء ، سواء كانت ضميرًا أو علامةً ، فمعلوم أنه لايختلف الحكمُ فيها بخلاف الاعتقاد .

وإنما لم تُحذف الواو والياء هنا ، كما حُذفت فيما إذا كان ماقبلهما من الحركة من جنسهما ، وفُرِّق بينهما مع أن الوجه أن لو كانا على حُكْم واحد من الحذف أو الإثبات والتحريك ، لأن الواو والياء اللَّتَيْن ماقبلهما من جنسهما إذا

---

(١) سورة التكاثر / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة مريم / آية : ٢٦

(٣) ويعبر عنها كذلك بلغة «أكلوني البراغيث» وهى لغة طيئ أو إزد شنوءة . يجعلون الفعل مع هذه الضمائر مسند إلى الاسم الظاهر ، ويعدون الضمائر أحرفا دالة على التثنية والجمع ،(كما تدل التاء فى (قامت هند) على تأنيث الفاعل .

جاء بعدهما ساكن حُذِفَتا له نحو : اضْرِبُوا ابْنَ زيدٍ ، واضْرِبِى ابْنَ زيدٍ ، وإذا انفتح ماقبلهما لم يُحذفا ؛ بل حُرِّكا بمجانسهما نحو : اخْشَوُا اللَّهَ ، واخشىِ الله .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تُرَدَّ الألفُ المحذوفة فيقال : اخْشَاوُنَّ ، واخْشَايِنَّ ، كما رُدَّ الساكن فى (قُولاَ) و (قُولُنَّ) .

فقد أجاب المازنى عن هذا : بأن لام (قُلْ) أصلها الحركة ، فلما حُرِّكت رَجعَت إلى أصلها ، فرجع الساكن فليست الحركة بعارضة ، بخلاف (اخْشَوُنَ) فإن واو الجمع وياء المؤنث لا أصلَ لها فى الحركة ، فكان تحريكهما عارضا ، فلم يُعْتَدَّ بالحركة ، فلذلك لم تُرَدَّ الألف .

وعُورِض هذا الجواب بـ (قُلِ الْحَقَّ) فإن اللام قد تحركت بحركة التقاء الساكنين ، ولم يُرَدَّ المحذوف .

فأجاب السِّيرافى : بأن الساكن لم يُرَدَّ فى (قُلِ الْحَقَّ) لأن الساكن من كلمة أخرى ، ولايلزم لاَم (قُلْ) أن يلقاها ساكن ، بخلاف (قُولُنَّ) فإن النون تَثْبُت مع الكلمة فصارت لازمة ، فلابد من العِلَّتين ، وهما لزوم النون ، وأصالة التحريك .

وقول الناظم : (قُفِى) أى اتَّبِع .

وقوله : (نحوُ اخْشَيِنَّ ياهنُد بالكَسْر) تمثيل للتحريك المجُانِس .

وكذلك قوله : (ياقَوْمُ اخْشَوُنَّ واضمُمْ)

وقـولـه : (وقِسْ مُـسَـوِّيًا) أمـرٌ / بالقـيـاس على مـاذكـر ، وأنك ٣٤٧ / ٣
لاتقتصر على مثْل ماذُكر .

فإن قلت : مـافـائدةُ الأمر بالقياس وقد عُلِم أنه قيـاس ، وأن يُنبِّه على ذلك ، وأيضًا فـ «مُسَوِّيًا» ظاهرٌ أنه لافائدة فيه؟

فالجواب : أن قوله : (وقِسْ) توطئةٌ لقوله : (مُسوِّيًا) وذلك أنه ذكَر مثلُ هذه المسألة ، ممَّا اللامُ فيه ياء ، وذلك (اسْعَيَنَّ) وهو من (السَّعْي) و (اخْشَوُنَّ) وهو من (الخَشْية) فلو لم يقل : (وقِسْ مُسَوِّيًا) لم تَدخل له غيرُ ما كانت اللام فيه أصلُها الياء، واقتضى أن مااللامُ فيه واوٌ على خلاف ذلك الحكم ، وهـو غير صحيح ، لأنك تقول : اقْـرِيَنَّ ، وارْضَيَنَّ . وقد قال (١) :

* استَقْدِرِ اللَّهَ خيرًا وارْضَيَنَّ به *

ومع الضـمـيـر : ارْضَـوُنَّ ، وارْضَـيِنَّ ، فـلا فـرق بين ذوات الواو وذوات الياء، فَنبَّه على وجوب التسوية بين النوعين فقال (وقِسْ مُسَوِّيا) .

ولم يَذكـر هـنا أن نون الرفع تُحـذف ، ولابُدَّ من ذلك لأن النون التَّوْكِيديَّة إذا لَحِقت اجتمع النُّونات، فاستُثْقِل ذلك، فحذفوا نونَ الرفع ، فإذا وقُف على الخفيفة حُذفت ورُوجِع الأصل .

هذا التعليل يُعَلِّل به من يَزعم أن مـا لحقته نونُ التوكيد ، واتَّصل به ألفُ الضمير أو واوُه أو ياؤه ، باقٍ على إعرابه وإليـهـا ذهب الناظم .

---

(١) سبق الاستشهاد به ، وعجزه :

* فبينَما العُسْرُ إذ دارتْ مَياسِيرُ *

وقد تقدم تنبيهُه على الإعراب فيه في « باب المعرب والمبنى » حيث قال : « وأَعْرَبفوا مُضَارِعًا إنْ عَرِيَا مِنْ تُوكِيدٍ مُباشرٍ » .

ومن يَزْعُمْ أنه مبنى يُعلِّل بأن نون الرفع حُذفت للبناء ، لا لاجتماع النونات ، فصار إذ ذاك يُشْبه المنصوب .

والناظم كان حقه أن يبيِّن حذفها، ولا يتَّكِل على مايُعطيه المثال في قوله : (اخْشَيِنَّ ، واخْشَوُنَّ) ولكنه قد يَجتزيء بالمثل في أمثال هذه الأشياء :

ولَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الألِفْ

لَكِنْ شَدِيدةٌ وكَسْرُهَا أُلِفْ

وألِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا

فِعْلاً إلى نُونِ الإنَاثِ أُسْنِدَا

لما كان الناظم قد تَكَّم على حكم مااتصل به الواوُ والياء من الأفعال ، أخذ يتكلَّم فيما اتصل به الألف ؛ إذ حكمهُ مخالف .

وقد تقدم أنه لا يُحذف مع نون التوكيد ، فإذا ثبت فلثبوته حكمان ذَكَرهَما فقال : « ولم تَقَعْ خَفيفَةٌ بعدَ الألِف . لَكِنْ شَدِيدَةُ » .

هذا هو الحكم الأول، يعني أن النون التوكيديَّة الخفيفة لا تقع بعد الألف ، إذا أُريد توكيدُ الفعل الذي في آخره ألف ، سواء كانت تلك الألف ضميراً أو علامةً ، بخلاف الشَّدِيدة فإنها تقع بعدها مطلقا فتقول : اضْرِبَانِّ ، ولَتَضْرِبَانِّ ، وهل تَخْرُجانّ ؟ ومنه قوله تعالى : { ولاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ } [1] .

---

(١) سورة يونس عليه السلام / آية :٨٩

ولاتأتى بالخفيفة هنا فلا تقول : اضْرِبَانْ ، ولْتَضْرِبَانْ ، وهل تَخْرَجانْ؟

ووجه / ذلك : أن الألف ساكنة ، فإذا التقت مع النون وهى ٣٤٨ / ٣
ساكنة لزم أحدُ أمرين : إما أن تبقى كما هى ، وذلك مَحْذُور ؛ إذ ليس في الكلام الجارى على الألسنة العربية ساكنان فى كلمةٍ يكون أولهما ألفا ، والثانى غيرَ مدغم ؛ بل لابُدَّ من أن يكون مُدْغَما ، أو تُحذف الألف ، وهو القياس ، لكن يَلْتَبس الأثنان بالواحد ، فيمتنع هذا القياس .

وأما النون : فإما أن تُحرِّك بالفتح أو بالكسر ، فإن تحرَّكت بالفتح الذى هو الأصل الْتَبس بفعل الواحد ، وإن تُحَرَّكْ بالكسر التبست النون بنون الإعراب ، وإذا لم يكن سبيلٌ إلى شئ من ذلك فلا بُدَّ أن تمتنع المسألة رأسًا .

قال بعضهم : فمن وَكَّد من العرب بالنون الخفيفة ، ثم عَرِضَ له تأكيدُ أمْرِ الاثنين لم يَتجاوز لفظَه قبل التوكيد وإن أراد التوكيد ، وهو عنده معنى قول الخليل : إذا أردتَ الخفيفةَ فى فِعْل الاثنين كان بمنزلته إذا لم تُرِد الخفيفة فى فعل الاثنين ، فى الأصل والوقف ، لأنه لايكون بعد الألف حرفُ ساكن ليس بمُدْغَم ، ولاتَحذف الألف فيَلْتبسَ فعلُ الواحد والاثنين(١) .

وهذا المذهبُ الذى ذهب إليه الناظم ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وقد مَرَّ وجهه .

---

(١) الكتاب ٣/٥٢٥

وذهب يونس والكوفيون إلى جوازلَحاق النون الخفيفة فعلَ الاثنين ، والحجة لهم فيما ذهبوا أن النون الخفيفة مخفَّفة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تَدخل هنا ، فكذلك النون الخفيفة .

وأيضًا أقصى ما فى الباب أن يقال : ذلك يُؤدِّى إلى إلتقاء الساكنين فى غير إدغام ، فكذلك جاء فى كلام العرب من غير إدغام ؛ إذ كانت الألف تقوم مقام الحركة لإفراط مدِّها ، فجاء فى قراءة نافع المَدَنى (قُلْ إنَّ صَلَاتِى ونُسُكِى ومَحْيَاىْ ومَمَاتِى)(١) . بإسكان ياء «مَحْيَاىْ» وصلا(٢) ، وفيه الجمعُ بين الساكنين على غير شَرْطه عندكم .

وحكى بعض العرب : «الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ »(٣) ، بإثبات الألف مع لام التعريف وعن بعضهم : ثُلُثَا المالِ(٤) .

وقرئ : (أَأَنْذَرتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرهُمْ)(٥) ، و {أَأَشْفَقْتُمْ }(٦) ، و { أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا»(٧) ، ونحو ذلك بإبدال الهمزة الثانية ألفا(٨) ، و { هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ } (٩).

---

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢

(٢) السبعة فى القراءات : ٢٧٤

(٣) من أمثالهم السائرة ، وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٤٣ والبطان للقتب : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير . ولكل بطان حلقتان فإذا التقتا عند الهرب وشدة العَدْو ، والراكب لايقدر من الخوف أن ينزل فيشدة ، فقد تناهى الشر . يضرب فى بلوغ الشدة ، وانتهائها إلى غايتها.

(٤) فى الأنصاف (٦٥١) «وقد حكى عن بعض العرب أيضا أنه قال : له ثُلُثَا المال» بإثبات الألف» .

(٥) سورة البقرة / آية : ٦

(٦) سورة المجادلة / آية : ١٣

(٧) سورة النازعات / آية : ٢٧

(٨) انظر القراءات لهذه الأحرف وأمثالها فى : السبعة ١٣٤ ، والنشر ٣٦٢/١ وما بعدها .

(٩) سورة آل عمران / آية : ٦٦

وكذلك في غير الألف نحو : { هَؤُلاَءِ إنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }[1] . و { أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ }[2] ، بالأبدال أيضا . وهذه كلها يلزم فيها التقاء الساكنين .

فإن قلتم : يُمنع ذلك في نون التوكيد ، فلابُدَّ من القول به هنا ؛ إذ لافرق بينهما ، لكن القول بذلك باطل ، فكذلك القولُ بالفَرْق باطل ، وفي المسألة حُجَج غير هذه .

وأجاب عنها البصريون[3] ، فأما كونُها مخفَّة من الثقيلة، فغيرُ مُسلَّم ، بل تقول : إنها غيرها لمخالفتها لها لفظا ومعنى .

أما (في اللفظ) : فلأن الخفيفة تتغيَّر في الوقف ، فتُقلب ألفا ، وتُحذف أيضا في الوقف رأسا ، وتَسْقُط للساكن الآتي بعدها ، كما سيأتي ذكره إن شاء الله ، بخلاف الشديدة ، فلو كانت أصلاً لاعتُبِر ذلك ، فلم يكونوا / ليغيِّروها بإبدالٍ ولاحذف . ٣٤٩

وأما (مَعْنًى فلأن الشديدة أشدُّ تأكيدا من الخفيفة ، على مانقل سيبويه عن الخليل ، وهو رئيس أهل اللغة[4] . ولو كانت أصلَها لكان المعنى واحدا .

وأما مانُقل من السّماع فقليلٌ ، وإن سُلِّم فذلك سماع في غير محل النِّزاع ؛ إذ لم يقل عربيٌّ قَطُّ : اضْرِبَانْ ، بالإسكان ، ولا هل تَضْرِبَانْ؟

---

(١) سورة البقرة / آية : ٣١.

(٢) سورة الأحقاف / آية : ٣٢

(٣) انظر(اختلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة : في : الإنصاف ٦٥٠ ، المسألة الرابعة والتسعون) .

(٤) الكتاب ٥٠٩/٣

فإن قلت : فالقياس يُثْبت ذلك .

فالجواب : أن كَوْن العرب لم بتكلموا بذلك ، مع اعتيادهم للتوكيد بالنون ، دليلٌ على اعتزامهم اطِّراح ذلك القياس ، وإلافلو كان معتَبرا عندهم لنَطَقوا به ولو يومًا مَا ، فَتَرْكُهم له رَأْسًا دليلُ على اطِّراحه جُمْلَة .

وهذا من «باب الاستدلال بالأحكام» وهو باب معروف فى الأصول ، يجرى مَجرى الاستدلال بالسماع ، وقد بَيَّنه ابن جنى فى «الخصائص»(١).

وكان شيخنا القاضى ـ رحمه الله ـ يَعتمده ، ويحتجُّ به .

ثم قال : «وكَسْرُهَا أُلِفَ» هذا هو الحكم الثانى ، يعنى أن الحكم المعتاد لهده النون ، والمألوفَ فى كلام العرب، وهو الكسرُ، وذلك إذا وقَعَت بعد الألف ، نحو : هل تَضْرِبَانِّ ؟ واضْرِبَانِّ .

وإنما كُسرت ، وكان الأصل فيها الفتح، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة، فأشبهت نون الاثنَيْن حين قلت : ضَارِبَانِ ، وغُلاَمانِ . وأما فى غير هذا الموضع : ففُتِحت لأنها حرفان ، الأول منهما : ساكن ، ففُتحت ، كما فُتِحت نون (أَيْنَ) هذا تعليل سيبويه(٢) . ثم قال : «وألفًا زِدْ قبلَها مُؤَكِّدًا» إلى آخره .

يريد أن هذه النون المتقدِّمة ، وهى الشديدة ، إذا أَكَّدتَ فعلاً لحقه ضميرُ جماعة الإناث ، وهو النون ، فهى التى تُؤَكِّده بها دون الخفيفة ، فَزِدْ قبلها ألفًا إذا أدخلتَها على ذلك الفعل .

فقوله : «مُؤَكِّدًا» حال من ضمير «زِدْ» وهاء «قبلها» عائدٌ إلى النون الشديدة المذكورة قبل ، و «فِعْلاَ» مفعول بـ «مؤكِّد» أى زِدْ قبل الشديدة ألفا حالَ كَوْنك مُؤَكِّدًا فعلا أُسنِد إليه نونُ الإناث .

---

(١) الخصائص – باب فى تعارض السماع والقياس – ١/١١٧

(٢) الكتاب ٣/٥٢٧ .

فأما زيادة الألف : فلابُدَّ منها ، لأنك لو قلت : (اضْرِبْنَنَّ) لكان مُسْتَثقلا لاجتماع ثلاثة أمثال ، كما استَثْقلوا ذلك مع نون الرفع فى (اضْرِبُنَّ) حتى حذفوها ، ولم يمكن هنا الحذفُ لئلا يَلْتبس بفعل الواحد ان قلت : (اضْرِبَنَّ) فاضطُرُّوا إلى أن زادوا ألفًا ، فَصلَوا بها بين الأمثال ، فزال القبحُ ، وخَفَّ الأستثقال ، وهذا معنى ما عَلَّل به سيبويه(١) .

فتقول إذًا : اضْرِبْنَانِّ ياهندات ، وهل تَضْرِبْنَانِّ ، ولاتَخْشَيْنانِّ ، وهَلاَّ تَرْمِيَنانِّ ، وما أشبه ذلك .

وأما إحالتُه فى هذا الموضع على الشديدة وحدها دون الخفيفة ، فلِمَا تقدَّم ذكرُه فى فعل الاثنين ، فالخلافُ فيهما واحد ، والتوجيه واحد ، فكل ماذكُر هناك فهو مذكورٌ هنا ، فلا معنى للإعادة ، ومذهبُه مذهبُ سيبويه والخليل والبصريين ماعدا يونس(٢) .

وبقى النَّظَرُ فى النون بعد هذه الألف ، وحكمُها الكَسْرُ كالنون فى فعل / الاثنين ؛ إذ العلة فى كَسْرهما واحدة ، وهى التَّشبيه بنون ٣٥/٣
الاثنين.

والناظم لم يَنُصَّ عليها هنا ، لكن تَدخل له تحت عبارته الأولى فى قوله : «وكَسْرُهَا أُلِفَ» إذ معناه : أن كسرها بعد الألف مألوف ، وهذه نونٌ بعد ألف ، فتكون مكسورة ، فكأنَّ قوله : « ولَمْ تَقَعْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ الأَلِفَ ، قاعدةٌ شاملة لِمَا يقع فى آخر الفعل من الألف ،سواء أكان

(١) الكتاب ٥٢٦/٣

(٢) المرجع السابق ٥٢٧/٣

ألفَ ضميرٍ أو غيرهَ كما هنا ، فقد حَصَل حكمُ كسرِها هناك ، فلا معنى لإعادة ذكرها .

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِن رَدِفْ
ويَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ
وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَهَا فى الوَقْفِ مَا
مِنْ أجْلِهَا فى الوَصْلِ كانَ عُدْمَا
وأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا
وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فى قِفَنْ قِفَا

تكلَّم فى هذه الأبيات على العَوارض الَّلاحقة للنون ، وإنما تكلم فى ذلك على النون الخفيفة ، فدَلَّ ذلك من كلامه على أنها المختَصَّة بهذه الأحكام التَّغْيِيرِيَّة ، بخلاف الشديدة ، وهو كذلك ، فإن الشديدة لاتتغيَّر لقُوَّتها فى نفسها ، حين كانت من حرفين مُدْغَمٍ أحدُهما فى الآخر ، ولتحرُّكها ، بخلاف الخفيفة ، فكلُّ ماذكَر من التغيير فى الخفيفة مُنْتَفٍ عن الشديدة ، فإذا بَقِىَ الشديدَة ساكنٌ لم يُؤَثِّر شيئا ، وكذلك إذا وقفتَ عليها فلا تغييرَ يلحقها من حذف ولا إبدال ؛ بل تقول : أَكْرِمَنَّ ابْنَ زيدٍ ، ولَتَضْرِبَنَّ الرجلَ ، ولَتُكْرِمَانٍّ زيدًا ، وكذلك تقول : يازيدُ اضْرِبَنَّ ، ولْتَخْرُجَنَّ ، ويازيدون لِتَخْرُجُنَّ ، وياهندا اخْرُجِنَّ .

وإن خففتَها في الوقف على حدٍّ قولهم (١)

---

(١) الخصائص ٢/٢٢٨ ، ٣٢٠

والبيت مطلع قصيدة لطرفة (ديوان ٦٣) وبعده :

* ومِنَ الحُبِّ جنونٌ مُسْتَعِرْ *

وهر : اسم امرأة – ومستعر : مشتعل ومتوقد

* أَصَحَوْتَ اليومَ أمْ شَاقَتْكَ هِرْ *

فلا أثر له، لأنها الشديدة، والوقف عارض(١).

ثم ذكر لحذفها موضعين:

أحدهما: إذا جاء بعدها ساكنٌ من كلمة أخرى، وذلك قوله: «واحْذِفْ خَفِيفَةً» يعني أن النون الخفيفة إذا رَدِفَها ساكن، يريد: جاء بعدَها، فإنها تُحذف معه، فتقول اضْربَ ابْنَكَ، تريد: اضْرِبَنْ ابنَك، ولْتُكرِمَ الرجلَ، ولا تَضْرِبَ ابْنَكَ» ومنه قول الشاعر(٢):

ولاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ

وإنما حُذفت هنا لضعفها وسكونها، فلم تَقْوَ أن تكون كالتنوين، فتكْسَر للساكنين، لأن التنوين مختصٌ بما هو أقوى، وهو الاسْم.

وهذه النون مختصَّة بما هو أضعفُ وهو الفعل، وعلى أنهم قد عاملوا

---

(١) قال ابن جنى في الخصائص (٢/ ٣٢٠): «ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدَّد، وذلك أنه إذا وقع رَوِياً في الشعر المقيَّد سكن، كما أن الحرف المشدد إذا وقع رويا في الشعر المقيد خُفف، فالمتحرك نحو قوله:

وقاتم الأعماق خاوى المخترق فاسكن القاف وهي مجرورة

والمشدد نحو قوله:

* أصحوتَ اليومَ أم شاقتك هِرْ *

فحذف إحدى الراءين، كما حذف الحركة من قال «المخترق» اهـ

(٢) ابن الشجرى ١/ ٣٨٥، والإنصاف ٢٢١، وابن يعيش ٩/ ٤٣، ٤٤، والخزانة ١١/ ٤٥٠، والمغنى ١٥٥، ٦٤٢، والعينيى ٤/ ٣٣٤، والتصريح ٢/ ٢١٨، والهمع ٤/ ٤٠٤، والدرر ١/ ١١١، ٢/ ١٠٢، والأشموني ٣/ ٢٢٥.

والبيت للأضبط بن قريع السعدي، ولا تهين: من الإهانة، وهو الإيقاع في الذل والحقارة. وعَلَّ: لغة في (لعل) والركوع: الانحناء والميل، وأراد به الانحطاط من المرتبة، والسقوط من المنزلة.

التوين معاملتَها ، فقُرِيء : { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ * اللَّهُ الصَّمَدُ } (١) . { ولا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ } (٢) ، وأنشدوا لأبي الأسْوَد (٣) :

* ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قَلِيلاً *

ثم قال: « وبَعْدَ غَيْرِ فتحةٍ إِإذَا تَقِف » وهو الموضع الثاني لحذفها، يعنى أن النون الخفيفة تُحذف أيضا إذا وقفتَ ، وكانت بعد ضضمةٌ أو كَسْرة ، ولا تكون بعد ضمة أو كسرة إلا لضميرٍ محذوفٍ واوٍ أو ياء ، فتقول : / يازيدون اضْرِبُوا ، ويا هندُ اضْرِبِي ، ويازيدون اخْشَوْا ، ٣٥١/٣ وياهندُ اخْشَيْ ، وما أشبه ذلك .

ووجه ذلك أن النون هنا شبيهةٌ بالتنوين ، لأن كل واحدة منهما زائدةٌ على الكلمة ، ساكنةٌ ، فلما أشبهتها عُوملت في الوقف معاملتَها ، فكما قالوا في الوقف على المرفوع : هذا زَيْدْ ، بحذف التنوين ، وفي الوقف على المخفوض : مررتُ بِزَيْدْ ، كذلك قالوا فيما هو نظيرُ المرفوع والمجرور ، وهو المضمومُ والمكسورُ من الفعل : اضْرِبُوا ، واضْرِبِى .

وهذا الذي قال جارٍ على اللغة الشُّهْرَى .

وأما على قياس مَن قال : هذا زَيْدُو ، ومررت بزَيْدِى (٤)، فينبغي ألاَّ تُحذف نون التوكيد ؛ بل تبدل واوًا بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة . فتقول : اخْشَيِي واخْشَوُوا ، وهو قياس صحيح .

---

(١) سورة لإخلاص / آية ١ ، ٢
وهى قراءة جماعة منهم أبان بن عثمان ، وزيد بن على ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين والحسن ، وابن إبى إسحاق (البحر المحيط ٥٢٨/٨)

(٢) . وهى قراءة عمارة بن عقيل بن بلال (البحر) المحيط ٣٣٨/٧)

(٣) سبق الاستشهاد به فى(«باب إعمال اسم الفاعل) وصدره :
* فألفَيتُه غيرَ مُستَعْتِبٍ *

(٤) هم أزد السراة ، يجرون الرفع والجر مجرى النصب . وانظر : ابن يعيش ٧٠/٩

وهذا الذى قَرَّرَ الناظم : هو مذهبُ سيبويه والخليل[1] .

وأما يونس : فلا يَحذف النون مطلقا؛ بل يقول : اخْشَوُا، واخْشَيِى على كل لغة، فيُبدل الواوَ والياءَ من النون.

وألزمه سيبويه [2] أن يقول ذلك في غير الموقوف نحو : هل تَضْرِبُوا؟ وهل تَضْرِبِي؟ لأن النون إذا كانت باقية هي أو بدلُها، فالواجب ألاَّ يرجع ماحُذف.

ولما كان حذفُ النون هنا، على رأى الناظم، يَلزم معه رَدُّ ماحُذِف أخذ يُبَيِّن ذلك، فقال : « واردُدْ إذَا حَذَفْتَها في الوَقْفِ». إلى آخره.

يعنى أنك إذا حذفتَ النون الخفيفة للوقف، فإنك تَرُدُّ ما حُذف لأجلها في الوصل، من ضميرٍ أوعلامةِ رفع، وذلك قوله : يازيدون اضرِبُوا، وياهندُ اضْرِبِى، فرددتَ الواوَ والياء لزوال ما أوجب حذفَهما، وهو النون الساكنة. وكذلك : اغْزُوا يا زيدون، واغْزِى ياهندُ.

ويونس هنا موافق للخليل وسيبويه في اللفظ ، ولذلك حُكى عنه الموافقةُ للعرب.

وأما التفسير فمختِلف، لأن الخليل يقول : هى واو الضمير وياؤه، وعلى قول يونس هما بدلٌ من النون[3].

---

(١) في الكتاب (٣ /٥٢٢) «وقال الخليل : إذا كان ماقبلها مكسورا أو مضموما ، ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واوا ، وذلك قولك للمرأة ، وأنت تريد الخفيفة : اخْشَىْ ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة : اخْشَوْا ، وقال : هو بمنزلة التنوين إذا كان ماقبله مجرورا أو مرفوعا »

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٣ .

(٣) الكتاب ٣/٥٢٢.

فقول الناظم : (وارْدُدْ ما كان عُدِمَ في الوَصْلِ) جارٍ على مذهب الخليل، لا على مذهب يونس. وتقول على هذا : ياهندُ اخشَيْ، ويازيدُون اخشَوْا؛ إذ كان واو الضمير وياؤه لم يُحذفا، فلم يكن ثَمَّ مايُرَد.

وعلى رأى يونس : اخْشَيِي واخشَوُوا، كما تقدم.

وتقول : ياهندُ هل تَقُومِينَ؟ ويازيدون هل تقومونَ؟ فَتَرُدُّ الواوَ والياء، وتردُّ أيضا علامةَ الرفع لزوال مُوجب حذفها.

وكذلك تقول : لِتَخْشَوُونْ، ولِتَخْشَيِنْ، ولِتَقْضُوُنْ، ولِتَقْضِيِنْ.

وألزم سيبويه يونسَ أن يقول في هذا : لِتَخْشَوُوا، ولِتَخْشَيِي، ولِتَضْرِبُوا ولِتَضْرِبِي، فلا تُرَدُّ النون، لأنه يعوِّض من التنوين الواوَ والياءَ، وفي قوله[1]: ولكن العرب على مايقوله الخليل، ولىسمع يونس سماع، وإنما قاله بالقياس على المفتوح، والمِصَيرُ إلى ماقالته العرب هو الواجب.

وفي قوله : «وَارْدُدْ» إلى / آخره من النَّظَر نظيرُ ماتقدم قبل هذا، ٣٥٢
من عدم تَنْبِيهه على حذف نون الرفع إذا أُتِي بنون التوكيد، فهاهنا لا يَتَبيَّن أيضا ما الذى يُرَدُّ، لأنه إذا قَدَّم أنه يُحذف الضمير، ولم يَذكر خلافه، فلا يُفهم له هنا الردُّ إلا فيما حُذف، لكن هذا الموضع لايعود عليه منه إشكال، وإنما يعود ممَّا تقدم خاصة، فتأمله.

ثم قال : «وأَبْدِلَنْهَا بعدَ فَتْحٍ ألِفًا وَقْفًا»

يريد أنك إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ماقبلها مفتوحا، فلابد من إبدالها ألفًا، ولايجوز الوقفُ عليها وهى على حالها، فلا تقول : يازيدُ قِفَنْ، وإنما يقال : يازيدُ قِفَا.

---

(١) الكتاب ٣/٥٢٢.

وكذلك : يازيدُ ارْضَيَا، وهل تَقْضِيَا؟ وهل تَدْعُوَا؟ في (ارْضَيَنْ، وهلَ تقْضِيَنْ؟ وهل تَدْعُوَنْ؟) ووجه ذلك : شَبَهُها بالتونين، فكما أنهم يُبْدلونه في الوقف، إذا تَبِع المفتوحَ، ألفًا فتقول : رأيتُ زَيْدَا، وأكرمتُ عَمْرا، فكذلك هنا، فهما متساويان في الوقف هنا، يُحذفان مع المضموم والمكسور، ويُبْدلان ألفًا مع المفتوح.

ومن مُثُل هذه المسألة قولُه تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ[1]}. وقوله : {كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا[2]} القُرَّاء كلهم على إبدالها في الوقف ألفًا.

وقال الشاعر، أنشده سيبويه[3]:

* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا *

وأنشد أيضًا قولَ الآخر[4]:

* ولاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللَّهَ فاعْبُدَا *

وأنشد أيضا قولَ الآخر[5]:

مَـــتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً ونَارًا تَأَجَّجَا

---

(١) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢.

(٢) سورة العلق / آية : ١٥.

(٣) سبق الاستشهاد به، وبعده :
شَيْخًا على كُرْسِيِّهُ مُعَمَّمَا

(٤) سبق الاستشهاد به أيضا، وصدره :
وإيَّاكَ والمَيْتَاتِ لاتقربنَّها

(٥) سبق الاستشهاد به في «باب البدل».

يريد : تَأَجَّجَنْ، أى تَأَجَّجُ، وهو مما لَحِقته النون في الإيجاب ضرورة.

وقال الآخر، أظنه ابنَ أبي رَبِيعة[1]:

وقُمَيْرٌ بَدَا ابنَ خَمْسٍ وعِشْـــــرينَ لَهُ قَالَتِ الفَتاتانِ قُومَا

وقال الآخر[2]:

* وَاحْمَرٌ للشَّرِّ ولَمْ يَصْفَرًا *

وذلك شهر.

وقوله : «كَمَا تَقُولُ في قِفَنْ قِفَا» أى كما تقول في (قِفَنْ) بالنون : قِفَا، بالألف. وينبغي أن يُكتب الأول بالنون، والثاني بالألف، وإن كان القياس الكَتْبَ بالألف في النون الخفية مطلقا، اعتبارا بقَصْد الناظم من إظهار النون التى تُبْدل، فهو لم يَقصد فيها إلا كَوْنَها نونًا حتى تَتَبَيَّن أولاً، ثم يَحكم عليها بالإبدال.

---

(١) نوادر أبي زيد ٥٣٦، وابن الشجري ٢/٣٢٤، وديوانه ٢٢٦

وقمير : تصغير قمر. يريد أنه لما بدا النور، وظهر القمر آخر الليل، لأنه ابن خمس وعشرين ليلة قالت الفتاتان لي : قم لئلا يراك الناس.

(٢) سبق الاستشهاد به.

مالا ينصرف

الصَّـــرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُـــبَـــيِّنَا
مَـــعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

هذا باب «مايَنْصَرِفُ ومالا يَنْصَرِفُ»

ولَمَّا كان الكلام في أحكام (الصَّرْف) أو عدمه ثانيًا عن تصور معناه : ابتدأ الكلامَ في معناه، فأعلم أن (الصَّرْف) هو تنوين يَلحق الاسَمَ مُبَيِّنًا لمعنًى يكون الاسم بسببه أمكنَ، أي يُدْعى بأنه أمْكَنُ، وذلك أن الأسماء عند النحويين على قسمين، وذلك باعتبار التمكُّن وعدمه : مُتَمكِّن، وغيرُ مُتَمكِّن.

و(المتمكِّن) في اصطلاحهم : يطلق على ثلاثة معان :

/ أحدها : أنه المعرَب المتصرِّف بوجوه الإعراب، فغيرُ المتمكِّن على هذا : مااقتُصِر فيه على وجهٍ واحد وإن كان مُعْربا، نحو : ايْمُنُ اللَّهِ، وسُبْحَانَ اللَّهِ . ٣٥٣

والثاني : أنه الاسمُ الذى تَعْتَوِرُ عليه المعاني المُوجِبة للإعراب، وهى الفاعلية، والمفعولية ، والإضافة، فأسماءُ الإشارة على هذا متمكِّنة وإن كانت مَبْنية ، وهذا أعمُّ من الأول ، وكلاهما غيرُ مُرادِ الناظم .

والثالث : وهو مرادُه ، أنه كل اسمٍ مستحِقٌّ للإعراب ، لكَوْنه لم يُشْبه الحرف، أي هو متمكن في بابه ، وغير المتمكِّن : هو كل اسمٍ خَرج عن استحقاق الإعراب ، لشبهٍ حَصل بينه وبين مُا لا يَدخله إعرابٌ أبدًا، وهو الحرف، أي لم يتمكَّن في الاسمية .

والأول على قسمين :

(مُتَمَكّن أمْكَن) وهو الذى يَجرى بوجوه الإعراب على أصلها، من الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة ، وهذا هو الذى قَصد بالذكر.

و(متمكّن غيرُ أمْكَن) وهو الذى نَقص عن تلك الرُّتْبة، ولم يخرج عن بابه جملةً، وهو الجاري ببعض وجوه الإعراب وهو الرفع والنصب، دون بعضٍ وهو الجر.

فأخبر أن (الصَّرْف) تنوين، و(التنوين) : نون ساكنة مَزيدة في آخر الاسم لمعنى يختصُّ به.

وذلك المعنى على أوجه :

منها أن يدل على بقاء الأصالة، ويسمى «تنوين الصَّرْف» وهو الذى أراد بقوله : «الصَّرْفُ تنوينٌ» أتى بالجنس الذى يشمل مايدل على الأصالة ومالا يدل على ذلك؛ بل على معنًى آخر كـ«تَنْوِين التَّنْكير» الدالِّ على تنكير ماهو صالح للتعرف كـ(صَهٍ، ومَهٍ، وأفٍّ) وكـ«تَنْوينُ العِوضَ» اللاحق عِوَضًا من مضاف إليه، كـ(حِينَئِذٍ، ويَوْمَضِذٍ) ونحوهما، وكـ«تَنْوين المُقابلة اللاحق مقابلا لنون جمع المذكر، كـ (مُسْلِمَاتٍ)

ولما كان ذلك داخلا عليه بيَّن أنه يريد منها ماهو دالٌّ على معنى الاسم، وذلك المعنى من أجله سُمِّى الاسم أمْكَنَ ، و الأمْكَنِيَّة، فكأنه قال!: التنوينُ هو النون الدالةُ على الأمكنيَّة في هذا الاسم ، وذلك نحو : رجلٌ ، وفرسٌ ، وزيدٌ، وعمروٌ .

فإن التنوين في هذه الألفاظ لايدل على معنى زائد على الأمكنيَّة؛ إذ ليس عِوَضًا من شيء، ولا مقابِلاً لشيء، ولا مُبَنِّيًا تنكيرَ شيء؛ إذ كان يَلحق الفكرة والمعرفة، فتحصَّل تعريفُ (الصَّرف).

ومقصودُه بتعريفه تَبْيينُ أن مادخله (الصَّرْف) يسمى مُنْصَرِفا، ومالم يدخله يسمى غَيْر منصرف، فـ(صَهٍ، وَمَهٍ) ونحوه لايسمى منصرفا، لأن ذلك التنوين فيه لم يلحق لمعنى الأمكنيَّة، حتى لو فرضنا فيه التعريف بِبَحقه التنوين.

وكذلك (إذْ) في (حِينَئذٍ) ونحوه لايسمى مُنصَرِفًا، إذ لم يَلحق لالاً على الأمكنيَّة.

وكذلك (مُسْلِمَات) ونحوه لم يَلحقه التنوين الصَّرْفي، حتى لوفرضنا أن ليس له مقابِلٌ لَلَحِق.

وإذا ثبت هذا التعريف وَرَد عليه أسئلة :

أحدها : أن (الصَّرْف) هو التنوين الدالُّ على معنى الأمكنيَّة، والأمكنيةُ إنما وجدناها باستقراء مواقع التنوين، حتى رأينا أن تنوين نحو (رجلٍ، وزيدٍ) إنما لَحِق / دالاً على معنى الأمكنيَّة. ٣٥٤ / ٣

فمعنى الأمكنيَّة لم نجده من غير ذلك؛ إذ لم تُشَافهنا العربُ بذلك.

وإذا كانت معرفتنا لمعنى الأمكنيَّة إنما صَدرت من جهة (تَنْوين الصَّرفْ) صار هذا التعريف دَوْرِيًا لأنا لانعرف (الصَّرْف) إلا بكونه يدل على الأمكنيَّة وهذا بالغَرْض، ومعنى الأمكنيَّة لم نعرفه إلا بالصَّرْف وهذا بالاستقراء، والدَّوْرُ في التعريفات فاسد[1].

والثاني : أن المعنى الذى عَرَّف به أتَى به مُبْهَما؛ إذ قال : مُبَيِّنًا معنًى من شأنه أن يكون الاسمُ به أمكنَ.

وذلك المعنى لم يُعَيِّنه باسمه ولاعَرَّفه، كما ينبغي في (التعريف)

---

(١) الدَّوْر ـ عند المناطقة ـ توقف كل من الشيئين على الآخر.

فحاصلُ ذلك أنه أحال في (التعريف) على ماهو مُفْتَقِر إلى التعريف، ولم تُوضع الرسومُ إلا على البيان.

والثالث : أن المعرَّف بالألف واللام، والمضاف، إما أن يقول : إنها مُنْصَرِفة أو غيرُ منصرفة، فالقولُ بأنها منصرفة غيرُ صحيح على مقتضى التعريف؛ إذ لم تَتَّصِفْ بالصَّرْف وهو التنوين، وهذا بالحِسِّ، وإذا لم تَتَّصف به لم يصح أن يقال : إنها مُنْصَرِفة، والقولُ بأنها غيرُ منصرفة باطل، وإن لم يَلحقه الصرفُ الذى هو التنوين، وهذا بإجماع.

وأيضًا، يُطْلِق النحويون على المضاف وذِى الألف واللام الانصرافَ كثيرا، فيقولون : إن غير المنصرفِ إذا أضيف أو دخلته الألف واللام انْصَرف.

ولايقال : إن الألف واللام، والإضافة، لَمَّا كانا يُعاقبان التنوينَ سُمِّيَ ماهما فيه منصرِفًا حُكْمًا للمُعاقِب بحُكْم ماعَاقَبه، ولذلك دخله الجرُّ مع الألف واللام والإضافة، فلا غَرْوَ أن سَمَّوه مُنْصَرِفا ـ لأنا نقول : إذا كان الاسم الذى لايَنْصرف لم يكن فيه تنوين ـ فما الذى عاقبت الإضافةُ أو الألفُ واللام؟ فهذه ليست بمعاقبةٍ صحيحة، وإنما تَجرى المعاقبة بَيِّنَةً في نحو : الرجل، وغُلام زيدٍ.

وأما مِثْل : حَمْراءُ الأسدِ، ومساجِدُ بَنِي فلان، فما الدليلَ على هذا؟

والرابع : أن هذا التعريف يقتضى أن نحو : (مُسْلِماتٍ، وصَالحاتٍ) قبل التَّسْمية، وكذلك بعد التَّسْمية، نحو (عَرَفَاتٍ، وأَذْرِعَاتٍ) غيرُ مراد، لأن التنوين المذكور لم يَلحقه.

وإذا كان كذلك فإذا قلت : هذه عَرَفَاتُ مُبَارَكًا فيها، فمنعتَه التنوينَ والخفضَ على لغة من قال بذلك ـ فما الذى مُنِع هنا؟

فإن قلت : تنوينُ الصرف. فكيف هذا وهو تنوين مقابلةٍ وإن كان مسمًى به؟ والدليل على ذلك بقاءُ اللفظ على ماكان عليه في اللغة الأخرى، ومعاملتُه معاملةَ مالو كان جَمْعًا حقيقةً، ولا خلاف أن تنوين (عَرَفات) قبل التسمية به هو

التنوينُ بعد التسمية به على اللغة الشهيرة. وقد قالوا : إنه تنوين مقابلة، فكذلك بعد التسمية به.

فقد حصل في ظاهر الوجود أن ثَمَّ من المُنْصرف مالا يَدخله تنوينُ الصَّرْف المذكور، فصار التعريف غيرَ مُنْعَكِس[1].

فأما السؤال الأول : فقد يجاب عنه بأن الدَّوْر ساقطٌ في التعريف، لأن التعريف حَصَّل أن الصَّرْف هو التنوينُ المفيدُ لمعنى الأمكنيَّة، فالصرف / متوقِّفٌ على معنى الأمكنيَّة، والأمكنيةُ لاتتوقَّف ٣٥٥/٣
على معرفة (الصَّرْف) بل إنما تتوقف على معرفة حُصول وجوه الإعراب فيه، لأن وجوه الإعراب مادَخلت فيه واسْتَوْفاها إلا لمعنًى فيه يسمَّى الأمكنيَّة، أى هو متمكِّن في وجوه الإعراب الثلاثة.

والتَّنوين الصَّرْفي : تابعٌ لوجوه الإعراب بعد تقرُّر حصولِها له، وإنما كان يكون دَوْرًا لو توقفت معرفة الأمكنيَّة على معرفة التنوين الصَّرْفي، وليس كذلك.

وأما الثاني : فيجاب عنه بأن المعنى المعرَّف به مَشْروح، لأنه قال : «به يكونُ الاسْمُ أمْكَنَا» فاشْتَقَّ له من الأمكنيَّة وصفًا، فمعناه : يكون به الاسم ذا أمكنيَّة، والمعنى المراد هو الأمكنيَّة، فليس فيه إبهامٌ كما زَعم.

وأما الثالث : فإن المنصرِف إنما يطلق عند النحويين[2] في مقابلة غير المُنْصَرِف، فلا يقال للاسم : (مُنْصَرِف) إلا إذا كان بحيث

---

(١) العكس ـ عند المناطقة ـ تبديل في طرفي القضية لتنشأ قضية أخرى مساوية للأولى في الصدق. وعند الأصوليين ـ انتفاء الحكم لانتفاء العلة.

(٢) في (س، ت) : «عند المحققين».

يدخله المانع، فَيمْتَنِع صَرْفُه، وذلك إذا كان فيه التنوين. و(غير المُنْصَرِف) هو مامُنع تنوينَ الصرف، كما يقرِّره الناظم.

فإذًا لايقال فيما فيه الألفُ واللام أو الإضافة إنه (مُنْصَرِف)[1] إلا بضربٍ من المجاز، وهو اعتبار المُعَاقَبة على الجملة، حين كانا يُعاقِبَان التنوين.

والدليل على ذلك : أن سيبويه إنما يقول فيما فيه الإضافة أو الألف واللام : إنه انْجَرَّ، ولايقول : انْصَرَف. ألا تراه قال في «باب المَجارِى»[2]: وجميعُ مالا ينصرف : إذا دخلت عليه الألفُ واللام أو أُضِيف انْجَرَّ، لأنها أسماءٌ أُدخل عليها مايَدخل على المُنْصَرِفَة. ولم يقل : انْصَرف، كما عَبَّر عَمًّا فيه التنوين بالمُنْصَرِف، فالحقُّ فيما فيه الألفُ واللام ألاَّ يقال فيه : مُنْصَرِف[3]، ولا غيرُ مُنْصَرِف، كما لا يقال للمثنَّى والمجموعِ على حَدِّه : إنه مُنْصَرِف أو غيرُ منصرف.

فإذًا لايَصْدُق على مافيه الألف واللام أو الإضافة أنه مُنْصَرِف، لأنه لاتنوين فيه، ولاغيرُ منصرف، لأنه لم يكن المانع له منه شِبْهَ الفعل؛ بل الألفُ واللام أو الإضافة.

وأما السؤال الرابع : فالجواب عنه أن المجموع بالألف والتاء لايُسَمَّى مُنْصَرِفا، وإن كان ابن الناظم ينازِع في ذلك[4]، لأن «تنوين الصَّرْف» مفقودٌ منه وهو باقٍ على أصله، وكذلك إذا نُقِلَ إلى التَّسمية على اللغة الشهيرة اعتبارًا بالأصل.

---

(١) ساقط من (س).

(٢) يعنى «باب مجارى أواخر الكلم من العربية»، وهو الباب الثاني من كتابه (١/١٣).

(٣) الكتاب ١/٢٢، وانظر كذلك ٣/٢٢١.

(٤) شرح ابن الناظم : ٦٣٣.

وأما مَنْ مَنع فإنه اعتَبر حالة التسمية وهو إذ ذاك مفرَدٌ فيه تاء التأنيث فأشبه (عَلْقَاة) إذا سَمَّيْتَ به رجلا، فإنك تمنعه (الصَّرْف) فكذلك (عَرَقات) ونحوه. وإذا كان معنى الإفراد فيه معتبرا[1] خرج بذلك عن كَوْن تنوين مقابَلة، لأن تنوين المقابلة مختصٌ بالجمع، وهذا ليس بجمع.

فإن قلت : فكذلك (عَرَفَاتٌ) ونحوه مفردٌ على اللغة الشهيرة؛ إذ هو اسمٌ لجَبَل بعينه.

فالجواب : أن معاملتهم إياه معاملةَ الجمع في كونه يُجَرُّ بما يُنصب به، ولا يُمْنع صَرْفُه مع توفر عِلَل المنع وهو التأنيث والتعريف ـ دليل على اعتبار معنى الجمع فيه، وعدم اعتبار معنى الإفراد، وهذا واضح والله الموفق.

وقوله : «أتَى مُبَيِّنًا» جملة في موضع الصفة لـ(تَنْوين) و(مَعْنًى) مفعول بـ(مُبَيِّنًا) و(به) متعلِّق بـ(يكون) والجملة في موضع الصفة.

فَـــأَلِفُ التَّـــأْنِيثِ مُطْلَقًـــا مَنَعْ
صَـرْفَ الَّذِي حَـوَاهُ كَـيْـفَـمَـا وَقَعْ

هذا أحد موانع الصرف، وهو الألف الذى للتأنيث، وجملة الموانع التى ذَكر هنا عَشَرة :

التأنيثُ بأقسامه الثلاثة، والألف والنون، والوصف، والوَزْن بقسمَيْه، والعَدْل، والجمع على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) والعَلَمية، والتركيب، والعُجْمة، وألف الإلحاق.

---

(١) في جميع النسخ «معتبر» وهو تحريف واضح.

وزاد بعضهم ألفَ التنكير، كقَبَعْثَرىً، ضَبَغْطَرى «[١]، مسمًّى بهما، وهذا قليل فلم يَعتبره، وزِيد أيضًا شِبْهُ العُجْمة، وهو الجمع المتناهِي مُسَمًّى به.

وقد ذكَر الناظم التسميةَ به، وأخبر أنه ممنوع الصرف، ولم يُعَيِّن مانعَه.

والظاهر أنه مُنِع الصرفَ عنده تشبيهًا بأصله.

وزاد آخرُ : وشِبْه العَلَمية، كألفاظ التوكيد، ولعلَّها تَدخل له تحت العَلَمية.

وابتدأ بألف التأنيث، وهو أحد أقسام التأنيث الثلاثة، وهو الذى يَمنع مطلقا في المعرفة والنكرة، وذلك أنه جَعل مانعَ الصرف على وجهين :

أحدهما : مامَنع مطلقًا.

والثاني : مامَنع في حال التعريف، دون حال التنكير.

فأما المانع مطلقا : فثلاثةُ أشياء : ألفُ التأنيث مقصورة أو ممدودةً، والوصفُ إذا اجتمع مع زائدَىْ (فَعْلاَن) أو مع الوَزن، أو مع العَدْل، ووزنُ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

وأما المانع حالَ التعريف خاصةً فما سوى ذلك.

وابتدأ الناظم بالقسم الأول، وبألف التأنيث منه، فقال : «فألِفُ التَّأْنِيثِ» إلى آخره.

يعنى أن الألف التى للتأنيث، سواءٌ كانت مقصورةً أو ممدودةً، يَمتنع، بدخولها وحَدها، صرفُ الاسم الذى حَوَى هذا الألف، كَيْفَما وقع ذلك الاسم، كان نكرة، أو معرفةً بالعلمية أو منكَّرًا بعد التعريف.

---

(١) القبعثرى : الجمل العظيم، وهو أيضا : الفصيل المهزول. والضبغطرى : الشديد والأحمق. وكلمة يفزَّع بها الصبيان.

وكذلك الإفرادُ والجمعُ والاسمُ والصفةُ، الحكمُ سواءٌ في ذلك، فتقول: هذه امرأةٌ حُبْلَى، وهذه بُشْرَى حَسَنَة، وذِكْرَى بَلِيغة، هذا في المقصورة.

وتقول في الممدودة : هذه صحراءُ، وجُبَّةٌ حمراءُ، وصفراءُ، وكذلك كِبْرِيَاءُ، وسِيمِيَاءُ[1]، وفي العَلَمية نحو : زَكَرِيَّاء، وعاشُورَاء. وإن نَكَّرت قلت : زكرياءُ آخَرُ.

وهذا مِمَّا لاخلاف فيه بين النحويين.

وأُطْلِق عليها في (صَحْراء) ونحوه لفظُ الألف اعتبارًا بأصلها. والأصل : صَحْرَاا، بألفين، فقُلِبت ألفُ التأنيث، وهى الثاني، همزةً لوقوعها طَرَفًا بعد ألف زائدة.

وقد يُحتمل أن يَرجع قوله : «مُطلَقًا» للمَنْع، كأنه قال : إن الألف يَمنع الصرف مطلقا، في حال التعريف والتنكير. ويكون قوله : «كَيْفَمَا وَقَعَ» راجعا إلى الألف، يعنى سواءٌ أكان الألف باقيًا على أصله غيرَ مُنْقلب أم منقلبًا همزةً، الحكمُ واحد في إطلاق المنع.

ولعل هذا التفسير أسْعَدُ بكلام الناظم[2] لموافقته الاستعمال؛ إذ يقال : ألفُ التأنيث تَمنع مطلقا، ووزن (مَفَاعِل) يَمنع مطلقا، يعنى أنه يمنع في المعرفة والنكرة، مع أن الوجه الأول لا مانع له من جهة المعنى.

وجَعل ألفَ التأنيث هنا مانعًا / منفردا، وشأنُ موانع الصرف ألاَّ ٣٥٧/٣

تمنع إلا إذا اجتمع منها سببان فأكثر، ولكن هذا ثابتٌ فيه، وفي مُوازن

---

(١) السِّيمياء : العلامة.

(٢) يعنى : أوفق له، وأعون عليه.

(مَفَاعِل، ومَفَاعِيل) وما عَداهما فهو الذى لا يَمنع وحدَه على ما سيأتى ذكره إن شاء الله.

وعلى أن كثيرا من متأخِّري النحويين يَرُدُّون ذلك إلى علتين، لا إلى علة واحدة، طَرْدًا لما ثَبَت في غير ذلك.

فأما شيخنا القاضى ـ رحمه الله ـ فكان يقول : قد يقال : إنه أشْبَه مافيه عِلَّتان تَوَهُّمًا، فكأن اجتماع التأنيث المعنوي مع اللفظي عِلَّتان ثِنْتَان، وكأن معنى الجمع مع لفظه الذى لانظيرَ له عِلَّتان أيضا، طَرْدًا لقاعدة «اجتماع العِلَّتَيْن اللفظيةِ والمعنوية التى بسببها أَثَّر الشَّبَه.

وغيرُه من شيوخنا وغيرِهم يعبِّرون عن العِلَّتَيْن بالتأنيث، ولزوم التأنيث.

وعَبَّر عن ذلك شيخُنا الأستاذ[1] ـ رحمه الله ـ بلزوم حرفِ التأنيث، وبقاءِ الكلمة عليه.

وفي (مَفَاعِل) يقولون : المانعُ الجمعُ المُتَنَاهِي، وعدمُ النَّظِير في الآحاد، فقد صَيَّروا العلَة الواحدة عِلَّتَيْن.

والناظم إنما بَنى على ظاهر الحال، وأن الاسم لم يُوجد فيه، في الظاهر، إلا علةٌ واحدة، ومافَصَّل غيرُه فراجعٌ إلى مَعْنًى واحدٍ في التحقيق. والله أعلم.

وإنما مُنع صرفُه كَيْفَما وَقع، لوجود عِلَّة المنع، أما قبل التَّسْمية فظاهر، وكذلك بعد التسمية، لأن العَلَمية إنما زادت ثِقَلاً وسَبَبِيَّةً للمنع، فإن نُكِّر بعد التسمية زالت العَلَميَّة، وبقي على أصله قبل العَلَمية.

وجرى الناظم في هذا البيت على تذكير الألف إذ قال : «وألِفُ التَّأنِيثِ مُطْلَقًا مَنَع» ولم يقل : «مَنَعَتْ».

---

(١) هو أبو عبدالله بن الفخار، وسبقت ترجمته.

وكذلك قوله : «صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ» ولم يقل : «حَواهَا» وذلك جائز، فـ(الحَرْفُ) يجوز تذكيره وتأنيثه، كما قال[١]:

* كَافًا ومِيمًا وسِينًا طَاسِمًا *

وكما قال[٢]:

* كَمَا بَيَّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ ومِيمُهَا *

وَزَائِدَا فَــعْـــلاَنَ في وَصْفٍ سَلِمْ

مِنْ أنْ يُرَى بِتَـــاءِ تَأْنِيثٍ خُـــتِمْ

هذا هو الأمرُ الثاني من موانع الصرف مطلقا، وهو الوَصْفُ، لكنه لايمنع وحدَه؛ بل مع عِلَّةٍ أخرى، وجَعله مانعا مطلقا في ثلاثة مواضع، هذا أحدها، وهو مع زائدَىْ (فَعْلاَن) وهما الألف والنون.

ويريد أن الألف والنون إذا اجتمع مع الوصفيَّة، وهو معنى قوله : «في وَصْفٍ» فإنه يَمنع صرفَ الاسم، سواءٌ كان ذلك الاسم نكرةً أو معرفة، فتقول : رجلٌ غَضْبَانُ، وإناءٌ مَلآنُ ماءً، ونحوه.

فإن قلت : من أين يُفهم أنه يَمنع مطلقا، ولعلَّه في حالٍ دون حال؛ إذ لم يَذْكر ذلك هنا؟

فالجواب : أنه يَتَحصَّل من وجهين :

أحدهما : من إطلاقه المنعَ ولمَ يخُصَّه، والأصلُ في الإطلاق حَمْلُه في كل مايَحتمله، ولو أراد / حالةً دون أخرى لَقَيَّد، كما يَفعل ذلك في ٣٥٨/٣
غير هذا الموضع.

---

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به.

والثاني : أن قوله : «وزَائِدَا فَعْلاَنَ» معطوفٌ على ألف التأنيث، كأنه قال : وألفُ التأنيثِ مطلقا مَنَع، وزائد (فَعْلان) كذلك، وإلاَّ فأين خبرُ قوله : «وزَائِدَا فَعْلاَنَ»؟ فليس إلا معطوفًا كقولك : زيدٌ في الدارِ وعمروٌ، فالمنعُ فيه مُطْلق.

وقوله : «وزَائِدَا فَعْلاَنَ» اشْتَرط في وَصْفِها علَة الزيادة، فلو كانت إحداهما أصليَّة لم يكن لهما تأثيرٌ في المَنْع، كـ(تَبَّانٍ) من : التِّبْن، و(طَحَّانٍ) من : الطَّحْن، و(سَمَّانٍ) من : السَّمْن، وما أشبه ذلك.

فإذا كانتا معًا زائدتَيْن فحينئذٍ يترتَّب على ذلك منعُ الصَّرْف، ويَنْهَض الزَّائِدانِ مُوجِبا.

لكنه شَرَط في هذا المنع شرطا وهو أن يكون سالمًا من لَحاق تاء التأنيث عند إطلاقه على المؤنَّث وصفًا له، وذلك أن يكون (فَعْلاَنَ) الذى في مُقابَلَة (فَعْلَى) نحو : سَكْرَانُ، ومَلآن، وغَضْبَانُ، وعَطْشَانُ، وعَجْلاَنُ، لأنك تقول في مُؤَنَّثة : سَكْرَى، وغَضْبَى، ومَلأى، وعَطْشَى، وعَجْلَى.

فلو كان تأنيثه بلَحاق الهاء لم يكن منعُ صرفهِ مطلقا، نحو : رجلٌ سَيْفَانٌ، وخَمْصَانٌ، وعُرْيَانٌ، ونَدْمَانٌ، ونحو[1] ذلك، فإنك تقول في تأنيثه : سَيْفَانَةٌ، وخَمْصَانَةٌ، وعُرْيَانَةٌ، ونَدْمَانَةٌ.

وكذلك على مَنْ قال في نحو (سَكْران) : سَكْرَانَة ، لايُمنع صرفُه مطلقا لفَقْد شرط الامتناع . وحَكى المؤلف أنها لغةٌ لبني أسد[2] ، يقولون في (سَكْران) : سَكْرَانَة .

---

(١) السيفان : الرجل الطويل المشوق الضامر، كالسيف. والخَمصان : خالى البطن ضامرها (الجائع) والندمان : الأسف الكاره للأمر بعد فعله.

(٢) التسهيل : ٢١٨.

ويشمل اشتراطُ الناظم ماإذا لم يكن له مؤنثٌ أصلا لا ، بالهاء، ولا على (فَعْلَى) لأن قوله : «سلِمَ مِنْ أنْ يُرىَ مَخْتُومًا بتاءِ تَأنِيث» أعمُّ من أن يكون له مؤنَّثٌ بغير تاء، أو لا مُؤَنَّثَ له أصلاً.

فعلى هذا تَمنع صرفَ (رَحْمَان) من أسماء الله تعالى. فتقول : اللهُ رَحْمَانٌ رَحِيمٌ. وهذا أحد القولين فيه.

فمنهم من قال بما تقدَّم نظرًا إلى امتناع (فَعْلَانَة) فيه، فَيمتنع لأنه لم يُؤَنَّث بالتاء.

ومنهم من قال بصَرْفه في النكرة، نظرًا إلى أنه ليس له (فعلى) قال الأستاذ[1] ـ رحمه الله ـ : والأوَّل أوْلَى، لأن باب (فَعْلَى) أوسعُ من باب (فَعْلَانة) والدخولُ في أوسع البابَيْن واجب.

ومن هذا ماحُكى من قولهم : رجلٌ لَحْيَانٌ، إذ ليس له (فَعْلَى) ولا (فَعْلَانة).

ووجهُ امتناع صَرْفِ هذا القَبِيل مطلقا شَبَهُ الألف والنون بالألف والهمزة في باب (حَمْراء)

والشبه بينهما من أوجه، وهى أنهما، في الموضَعْين، زيادتان زِيدتَا معًا، والأولى منهما ألفٌ، وقبلها ثلاثةُ أحرف، ولاتَلحقها التاء، وبناءُ المؤنَّث مخالفٌ لبناء المذكَّر.

فلَّما قَوِيَ الشَّبَه بين (فَعْلَانُ، فَعْلَى) وبين (فُعْلَى، أفْعَلُ) هذه القُوَّةَ جَرى مَجراه في الامتناع مطلقا.

---

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار. وسبقت ترجمته.

وهذا ظاهرُ تعليل سيبويه[1]. وربما أَطلق على (فَعْلاَن) أنـها بدل من (فَــعْــلاَء) أعنى بدلَ النون من الهــمــزة، وقــد فَـعل ذلك في «باب البدل»[2].

فإن قلت : جَعْلُه الوصفَ يَمنع مطلقا مع الألف والنون مُشْكِلٌ، لأن ذلك لايصحُّ إلا إذا كان الاسم نكرة، أما إذا كان معرفة، فإن التعريف يَذهب بالوصفيَّة، لأن الوصفيَّة والعَلَميَّة مُتَنافيان لايَجتمعان، وإطلاقُه يقتضى أن الوصفيَّة مع صاحبها مانعٌ في النكرة والمعرفة، وهذا لايصح.

وهذا الإشكالُ واردٌ في سائر المواضع / التى يَمنع فيها الوصفُ ٣٥٩/٣
مع غيره مطلقا، وهو الوَزْن والعَدْل الآتى ذكرُهما إثْرَ هذا.

فالجواب : أن الناظم لما قال : «وزَائِدَا فَعْلاَنَ في وَصْفٍ» فهذا المَساقُ يقتضى أنه إنما تكلَّم على كَوْنه وصفًا فيه الألف والنون، ومافيه الألف والنون من الأوصاف إنما يُتَصَوَّر في النكرة، كما في السؤال، فيصح أن يقال فيه : إنه يَمتنع صَرْفُه مطلقا، أى لا يَختص ذلك بكَوْنه غيرَ مُسَمًّى به، أو مُسَمًّى به ثمَّ نُكِّر بعد التَّسْمية، لأنه إذا نُكِّر يُراجَعُ به الأصلُ حكْما، فَيُلْحَظ فيه معنى الوصفيَّة ، فكأنه على أصله من التنكير.

وهذا رأى سيبويه[3]، وهو ظاهر كلام الناظم، ويلزم على طريقة الأخفش أن يَصْرفه بعدَ التَّنْكير، كما يقول ذلك في (أَحْمَر) إذا سُمِّى به ثم نُكِّر.

---

(١) االكتاب ٣/٢١٦.

(٢) المرجع السابق ٤/٢٤٠.

(٣) الكتاب ٣/١٩٨.

فإن قلت : فقد تقدَّم أنه يَذكر في هذا القسم مايَنْصرف في النكرة والمعرفة، وهذا الذى قَرَّر هنا مخالفٌ لذلك، من حيث صار الكلام فيه بالنسبة إلى تنكيره خاصة .

فالجواب : أن مَحْصُوله أنه لاينْصرف لا في النكرة ولا في المعرفة.

أما في النكرة : فَلِمَا ذُكر آنفًا، وكلام الناظم صالحٌ للتفسير به .

وأما في المعرفة : فلما فيه من المانع الذى يَذكره، بعدُ ، وهو العلَميَّة والألف والنون، فعلى كل تقديرٍ لايَنْصرف أصلاً.

وقد يقال، وهو مختصٌّ بهذا النوع : إن الالف والنون مَنعت وحدَها لها لما تقرَّر من الشَّبَه بينها وبين همزة التأنيث حين قال سيبويه[1] إن النون بدلٌ من الهمزة.

قال ابن خروف : يعنى بدلَ العِوَض، فلما أَجَرَوْا عليها حكمَ الهمزة جَرَتْ مَجراها في المنع وحدَها، وتكون العَلَميَّة على هذا غيرَ مؤثِّرة.

وهو ما يظهر من كلام الناظم، لأنه قال : «وزَائدَا فَعْلاَنَ في وَصْفٍ» فجعلَ الوصفيَّ موضوعا، والألفَ والنونَ مانعا، ولم يَجعل الوصفية مانعا نصًّا، وإلاَّ فكان يقول : « وزائدِا فَعْلاَنَ مع وَصْفٍ سَلِمَ » إلى آخر وهذا المَنْزَع هو ظاهرُ كلام سيبويه، لكن هذا التفسير غيرُ مُطَّرِد في الأنواع الثلاثة، فالجواب الأول : أَوْلَى، وهو المطَّرِد فيها، كأنَّ المُشَبَّه لمَ يقْوَ عنده أن يكون قائما مقام المُشَبَّه به

وقوله : «خُتِمَ» جملةٌ في موضع الحال من ضمير «يُرَى» وهو ضمير «الوَصْف» وجاء الماضى حالاً خاليًا من (قَدْ) إذ هو جائزٌ عنده كقوله : {أَوْ جَاءُوكُمْ حِصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ[2]} الآية. و«بتَاء تأنيثٍ» متعلِّق بـ«خُتِمَ».

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٠.

(٢) سورة النساء / آية : ٩٠.

وَوَصْفُ أصلِيٌّ ووَزْنُ أَفْعَلاَ
مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَاكَأَشْهَلاَ

وأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ
كَأَرْبَعٍ وعَارِضَ الإسْمِيَّهْ

فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ
في الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

وَأَجْدَلٌ وأَخْيَلٌ وأَفْعَى
مَصْرُوفَةٌ وقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يكون فيها الوَصْفُ ممنوعًا من الصَّرْف مطلقا، وذلك / مع وَزْن الفِعْل الغالب على الفِعْل، فإذا كان نكرة امتنع صَرْفُه للعِلَّتَيْن نحو : أَحْمَرُ، وأَصْفَرُ، وأَسْوَدُ، وما ٣٦٠ / ٣
أشبه ذلك.

وقَيَّد منعَ الصرف مطلقا في هذا النوع بقَيْدَيْن :

أحدهما : أن تكون الوصفيَّةُ أصليَّة لاعارضة، بمعنى أن أصل الوَضْع في ذلك الاسم أن يكون صفة، ولا يَضُرُّه بعد ذلك أن يُستعمل استعمالَ الأسماء في بعض المواضع، كما سيَذكره.

فقولك : (هذا ثوبٌ أَحْمَرُ وأَخْضَرُ) موضوعٌ على أن يكون وصفا، فيَمْتنع صرفُه مطلقا، في النكرة، والمعرفةِ إذا سُمِّيَ به، وإذا نُكِّرَ بعد التَّسْمية.

حكى ابن خروف عن أبي زيد الأنصاري قال : قلت للهُذَلي : كيف تقولُ للرجل له عشرون عَبْدًا، كلُّ واحدٍ منهم اسمُه «أَحْمَرُ»؟ قال :

عشرون أحْمَرَ، قال : فقلت : فكيف تقول : إذا كان يقال لهم : أحْمَدُ؟ فقال : عشرون أحمدًا ، فأجرى «أحْمَدًا» ولم يُجْرِ «أحْمَرَ» وهذا موافقٌ لما يُعطيه النظم.

فلو كانت الوصفيَّة عارضة لم تُعْتَبر، كما سنُبَيِّنه.

والشروط الثاني : أن يكون تأنيثه بالتاء ممتنعا، وذلك قوله : «مَمْنُوع تَأْنيثٍ بِتَاء» وإنما يُؤَنَّث ببِنْيةٍ أخرى إن كان له مُؤَنَّث، وذلك أن (أَفْعَل) إذا كان وصفا على ثلاثة أوجه :

أحدها : (أَفْعَلُ، أفْعَلَةٌ) نحو : أرْمَلُ، وأرْمَلةٌ، فهذا الضَّرْب لايُحكم له بمطلق الانصراف، فإنه الذي تَحَرَّز منه، وإنما يُذكر بعد هذا، حتى تَدخله العلميَّة، فإنه ممًا يَنْصرف في النكرة، ويَمتنع صرفُه في المعرفة.

والثاني : (أفْعَلُ التَّفْضيلِ) مُقَدَّرًا بـ(مِنْ) فهذا يَدخل له تحت إطلاقه هنا، لأنه قد اجتمع فيه أنَّه وصفٌ أصليٌّ، وأن التاء لاتَدخل في مُؤَنَّثه، فلا يَنْصرف في معرفة ولا نكرة لاقبل التَّسْمية ولابعدَها.

أما قبل ذلك فظاهر، وأما بعده فلِشَبَه الأصلِ عند سيبويه[1]:

يوافق الأخفشُ هنا سيبويه، لكن على معنًى آخر، وهو أن هذا عنده من باب الحكاية، فاتِّفَاقُهما من وجهَيْن مختلفين.

والثالث : (أَفْعَلُ، فَعْلاَءُ) نحو : أَحْمَرُ، وأَبْيَضُ، وقد تقدم.

ويَنْدرج تحت هذا الاطلاقِ[2] نحوُ : رجل آدَرُ، وآلى ، أى عظيمُ الأَلْيَتَيْن، وأكْمَرُ، للعظيم الكَمَرة، وما أشبه ذلك ممَّا ليس له (فَعْلاَءُ) ولا (أَفْعَلَةٌ) وهو نظير (لَحْيَان) في باب (فَعْلاَن)

---

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) في (ت) : « ويندرج هذا تحت الإطلاق » والصواب ما أثبته.

ووجهُ المَنْع في هذه مطلقا أن الوزن المختصَّ بالفعل، والوصفَ الأصليَّ موجودان فيه في حال التنكير أوَّلاً.

وأما حالة التعريف فللعلَميَّة التى خلَفت الوصفيَّة، فإذا نُكِّر بعد التعريف صار يُشبه أصلَه قبل التَّسْمية، فمُنع الصرفُ، وهو مذهب سيبويه[1].

وأما أبو الحسن[2] فصرَفه في التنكير بعد التَّسْمية، وقال : إنما المانع له في التنكير الوصفيَّةُ ، وقد زالت بالتَّسمية، فلم يَبْقَ له مانعٌ إلا الوزن وحده، وهو لايَمنع وحده.

وكلام العرب على ماقال سيبويه، وقد تقدَّم ماحَكى أبو زيد عن الهُذَلى[3]. وقد نُقل عن أبي الحسن أنه قال في كتابه / «الأوسط» : إن ٣٦١/٣ (أفْعَل) صفةً لايَنْصرف في معرفة ولا نكرة. قال : والقياس أن يَنْصرف في النكرة. قالوا : فقد وافق سيبويه في السَّماع وذكَر أن القياس هو الصَّرْف، وهو ظاهر.

وقد رَجَّح الفارسي في « التَّذْكِرة » مذهب سيبويه، بإجماعهم على تَرْك صرف (أدْهَم، وأَبْطَح) ونحوِهما، مما استُعمل استعمالَ الأسماء من هذه الصفات.

وبيانُ ذلك : أنه ليس في تسميتهم بـ(أحْمَر) ونحوِه أكثرُ من أن يستعملوها استعمالَ الأسماء، وقد سلَبوا عنها معنى الصفات. وهذا المعنى موجود في قولهم : (أدْهَم) وبابه، وقد امتنعوا من صَرْفه، فكذلك ينبغى أن يكون (أحْمَر) وبابه إذا سُمِّى به، ثم نُكِّر.

---

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) يعنى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ٥٩٠.

وقد تقدَّم الاعتذارُ عن إطلاق الناظم، وإنما لم تُؤَثِّر العلتان عند لحاق التاء من قِبَل أنها قد أُخْرِجَت عن تأثير وزن الفعل؛ إذ كان الفعل لاتَلحقه هاءُ التأنيث.

وعلى هذا التعليل يَسْتَتِبُّ الحكم فيما له مؤنث بغير التاء، أو فيما ليس [له][1] مؤنث أصلا.

ومَثَّل ما مُنِع التاءَ بـ(أَشْهَل) وهو من قسم (أَفْعَل، فَعْلاَء)

ثم لما قَيَّد الوصفَ بالأصليِّ احتاج إلى بيان ماأشار إليه بالقَيْد، فقال :

«وأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّة»

يريد أن الوصفية إذا كانت عارضةً للاسم، ليست في أصل وَضْعه، لامُعْتَبر بها، فلا تُؤَثِّر منعًا، كما أثَّرت الأصلية.

فإذا قلت : مررتُ بنِسْوَةٍ أربع، ورأيت نِسْوَةً أربعًا، وهو الذى مَثَّل به، فلا تَمْنَعْه الصرف، لأن (أَرْبَعًا) أصلُه الاسمية، وأن يَدل على مجردٌ ذلك العدد.

فمن قال : مررت بنسوةٍ أربع، إنما اعتَبر معنًى غيرَ المعنى الأصلي، وهو تأويله بُمتَعَدِّدات ونحوِه من المشتق، وهو خلاف المعنى الأصيل.

وكذلك أيضا، لامُعْتَبر بالعارض في الاسميَّة؛ بل يُعتبر الأصل من الوَصْفِيَّة، وهو قوله : «عَارِضَ الإسْمِيَّة» [وهو معطوف على قوله : «عَارِضَ الوَصْفيَّة»][2] مُسَلَّط عليه «الْغِيَنَّ» أى وأَلْغِيَنَّ » أيضا «عارضَ» الاسْمِيَّة ».

---

(١) زيادة من عندي تستقيم بها العبارة.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

فإذًا من الأسماء ماأصلُ وضعه أن يكون وصفا، ثم عَرَض فيه أن وقع اسما من غير اعتبار معنى الوصفيَّة، فتَمنعه الصرْف؛ إذ كانت الاسمية عارضة لايُعْتَد بها.

وارْتكَب هنا قطعَ همزةِ الوصل في «الإسْمِيَّة» إذ لم يَستقم له تحريكُ اللام وسقوطُ همزة «اسم» لما يُلْقى فيه من «الكف»[1] في (مُسْتَفْعِلُنْ) والكفُّ لايقع في (وَتِدَ[2]) فاضْطُرَّ إلى إثبات الهمزة وإبقاء لام التعريف على إسكانها، كما قال الشاعر[3]:

إذا جَاوَزَ ٱلإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

بِنَثٍّ وإفْشَاءِ الحَدِيثِ قَمِينُ

ثم بَيَّن بالمثال مرادَه بهذا الثاني، فقال: «فالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِه وُضِع».. إلى آخره.

يعنى أن قولهم: «الأدْهَم» مرادًا به (الْقَيْد) انصرافُه مُنِع، لكونه وُضع في الأصل لأن يكون وصفًا من (الدُّهْمَة) وهى السَّواد، كقولك: ثوبٌ أدْهَمُ، وفرسٌ أدهُم، وبعيرٌ أدهمُ، وناقةٌ دَهْمَاءُ، كأحْمَرَ وحَمْراء. ثم استُعمل للقَيْد لدُهْمَتِه، وتُنُوسِيَ ذلك المعنى فيه، فصار يُطلق لاباعتبار الوصف، ولكن بَقِي فَى عدم

---

(١) الكف ـ في العروض ـ إسقاط الحرف السابع الساكن، كحذف النون من (مفاعلين) و (فاعلاتن) و(مستفعلن).

(٢) الوتد ـ في العروض ـ ماكان من أجزاء التفاعيل على ثلاثة أحرف، وهو ضربان: أحدهما: حرفان متحركان يتلوهما ساكن، وهو الوتد المقرون، نحو (فَعُو، عِلُنْ) والثاني: حرفان متحركان بينهما ساكن، وهو الوتد المفروق، نحو (لات) من (مفعولات).

(٣) نوادر أبي زيد ٢٠٤ (٥٠٥) وابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، والعيني ٥٦٦/٤، والهمع ٢٢٤/٦، والدرر ٢٣٧/٢، واللسان (نثث، قمن) وهو لقيس بن الخطيم (ديوانه ١٠٥)

والنث: نشر الحديث. وقيل: نشر الحديث الذى كتمه أحق من نشره. قمين حَرِى، يقال: هو قمين وقمن بكذا، أى حَرٍ وخليق وجدير.

الصَّرْف على أصله، فتقول : / جُعِل على رِجْلِه أدْهَمُ، ورأيتُ على رجله ٣٦٢/٢
أدهَم، كما تقول : رأيتُ على رجله قَيْدًا ولا تختلف العرب في مَنْع صَرْف هذا النوع.

ومنه (الأسْوَدُ) للعظيم من الحيَّات وفيه سَوَادٌ، أصلُه الصفة. ثم استعمل اسما.

و(الأرْقَمُ) الحَيَّة، للحيَّة التى فيها سوادٌ وبياض، واستُعمل اسما كذلك.

فالدليل على أنها استُعملت اسمًا، قولُهم : الأدَاهِمُ، والأسَاوِدُ، والأراقِمُ، فجمعوها على (أفَاعِل) لأن مثل هذا الجمع يَختص بالأسماء لابالصفات، إنما الصفات على (فُعْل) كحُمْرٍ ،صُفْرٍ.

وقد يأتى في الصفات قليلاً نحو : الأبَارِق، والأجارِع، والأبَاطِح.

والأبْطَح : المكانُ المُنْبَطح. والأجْرَع : المكان المُسْتَوِى من الرَّمْل.والأبْرَقُ : مافيه لونٌ مختلفٍ، وهو الحُمْرَةُ والبياض، يقال : تَيْسٌ أبرقُ.

وهذه المسألة والتى قبلها مما يُقَوِّى مذهبَ سيبويه في اعتبار الأصل في نحو (أحْمَر) إذا نُكِّر بعد التَّسمية.

ثم ذكَر مااستُعمل صفة في بعض اللغات، واسمًا في بعضها، فقال : «وأجْدَلٌ وأخْيَلٌ وأفْعَى مَصْرُوفةٌ»

يعنى أن هذه الألفاظ وهى : (الأجْدَلُ) وهو الصَّقْر، و(الأخْيَلُ) وهو طائرٌ أخضرُ على جناحه لُمَعَةٌ تخالف لونَه ، يُقَال : هو الشِّقِرَّاق ، و (أفعًى) للحية المعروفة ـ كلُّها مصروفةٌ في الأشهر من الكلام، لأنها أسماءٌ غير صفات عند الأكثر وغيرُ مصروفة عند بعض العرب لأنها

عندهم صفات، لأن (الجَدَل) شِدَّةُ الخَلْق، فصار (أجْدَل) عند هؤلاء في معنى: شَدِيد، وكذلك (أخْيَلُ) من الخَيَلان للَوْنه، ولذلك يقال : رجلٌ أخْيَلُ، أى كثير الخَيَلان.

وممَّا جرى فيه منعُ الصرف قولُ حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ[1]:

ذَرِينِى وعِلْمِى بالأمُورِ وشِيمَتِى
فَمَا طَائِرِى فِيهَا عَلَيْكِ بأخْيَلاَ

وكذلك (أفْعَى) لأنها من معنى (فَوْعَة السمِّ) أى شِدَّته.

قاله ابن جِنِّى، كأنه على تقدير القَلْب، أو من باب الاستدلال بالاشتقاق الأكبر[2].

قال سيبويه [3]: كأنه صار عندهم صفةً، وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر.

وإنما أتي الناظم بهذا ليُبَيِّن[4] أن ماكان فيه وجهان أصليَّانِ، والاسميةُ والوصفيةُ ـ ففيه وجهان في مَنْع الصرف وعدمه، مَبْنِيَّان على ذَيْنِكَ الوجهَيْن؛ إذ ليس أحدهما أصلا للأخر. ألا تَرى أنك لاتقول : لكل شديد : أَجْدَلُ، ولا لكل من اشتد سُمُّهُ : أفْعَى، كما تقول لكل مافيه السواد أسودُ ، ولكل مافيه الدُّهْمَة أدْهَمُ .

(١) العيني ٣٤٨/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشموني ٢٣٧/٣، واللسان (خيل) وديوانه ٣٤٨ والشيمة : الطبيعة. والأخيل : مشئوم عند العرب، ولذلك ضربوا به المثل في الشؤم فقالوا : «أشأم الأخيل» لأنه يقع على دَبَر البعير فينقرها، فيخزل ظهره، وإنما يتشاءمون به لذلك.

(٢) الاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ زصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وانظر : الخصائص ١٣٣/٢.

(٣) الكتاب ٢٠١/٣.

(٤) في (ت) : «بهذين البيتين» وهو تحريف.

فالذى قد استَعمل (أَجْدَلاً) ونحَوه اسمًا لم يَنقله من الوصَفية إلى الاسميَّة، ومن اعْتقَد وَصْفيَّته فإنما اعْتَبر معنى الاشتقاق مجرَّدا، وذلك موجود في أصل الوضع، فكل واحدٍ من الاستعمالين ممتازٌ من الآخر، فلم يكن ليُرَدَّ أحدُهما في الصَّرْف أو عدمِه إلى الآخر، لاستحقاق كلٍّ واحدٍ منهما الأصالة، ولا يضرُّ في هذا كونُ أحد الوجهين أكثرَ من الآخر إذا كان أصلاً في نفسه.

وقوله : «وقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا» «النون» عائدة إلى الألفاظ الثلاثة، أى قد يُمنع / صَرْفُهن قليلاً، ودَلَّ على القلَّة إتيانُه بـ«قَدْ» ولم يُبَيِّن كونَهما ٣٦٣ / ٣
لغتين؛ إذا الحاصل من ذلك ماذكَره من قلَّة الانصراف وقلة مَنْعه.

ومَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ
في لَفْظِ مَثْنَى وثُلاَثَ وأُخَرْ
ووَزْنُ مَثْنَى وثُلاَثَ كَهُمَا
مِنْ وَاحِدٍ لأرْبعٍ فَلْيُعْلَمَا

وهذا هو الموضع الثالث الذى يكون الوصف فيه ممنوعا من الصَّرف مطلقا، وذلك مع العَدْل.

والعَدْل : هو أن تريد لفظًا، فتَنْتَقِل عنه إلى غيره مِمَّا يُعْطِى معناه، لضَرْبٍ من التخفيف أو المبالغة.

وذلك أن قولك : (مَثْنَى) معدولٌ عن لفظ : اثْنَيْن اثْنَيْنِ، أو عن لفظ (اثْنَيْنِ) مرادًا به التفصيل.

فإذا قلت : جاء القومُ مَثْنَى، فمعناه : جاء القومُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أى مُرَتَّبِين في المجىء هذا الترتيب. فعُدِل هذا عن ذلك، أو تقول : عُدِل عن (اثْنَيْنِ) المراد به اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، من قولهم : الزَّيْدانِ خيرُ اثْنَيْنِ في الناس، أى هما خيرُ الناس إذا قُسِّموا هذا التَّقْسيم.

وكذلك (ثُلاَثَ) معدولٌ عن (ثَلاَثَة) المرادِ به التفصيلُ على ما ذُكر، وهكذا سائرها.

فإذا اجتمع الوَصْف والعَدْل امتنع صرفُ الاسم مطلقاً، في النكرة والمعرفة، وهو قوله : «وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَر» فأطلق القولَ في منع الصَّرفْ، كان نكرة أو معرفة. وكذلك إذا نُكِّر بعد التَّسْمية، لشَبَه الأصل مع العَدْل.

وهذا يجيء على رأى سيبويه[1]، ومَنْ لايُراعى الأصلَ يصرفُه هنا.

والذى جَرى عليه في هذا النظم هو مذهبُ سيبويه، أى منع هذين الأمْرَين مُعْتَبر مشهور في الاستعمال، مُرْتَكَبٌ فيه في مثل هذه الألفاظ الثلاثة.

أما (مَثْنَى، وثُلاَثَ) فنحو : رأيت رجالاً مَثْنَى، ورأيتُ رجالاً ثُلاَثَ، وكذلك (رُبَاعَ) ومنه الآية الكريمة : {جَاعِلِ الْمَلاَئِكَةِ رُسُلاً أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ}[2].

والمعنى : أُولِي أجنحةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، وهو تفسير الخليل وأبي عمرو[3]. وأنشد سيبويه قولَ ساعدةَ بن جُؤَيَّة[4]:

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٤.

(٢) سورة فاطر / آية : ١.

(٣) الكتاب ٣/٢٢٥.

(٤) الكتاب ٣/٢٢٥، والمقتضب ٣/٢٨١، وابن يعيش ١/٦٢، ٨/٥٧، والعيني ٤/٣٥٠، والمغني ٦٥٤، وديوان الهذليين ١/٢٣٧

والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه، وقبله :

ولو أنه إذ كان ماحُـــمَّ واقعا ... بجانب من يُخْفِي ومن يَتَوَدَّدُ

يتحسر على أن أهله بواد لا أنيس به إلا السباع والوحوش، ويتمنى أن لو كان يعيش، حين مات ابنه، بمكان مأهول، مع من يعزيه ويشاركه أحزانه. ويروى «سباع».

وَلكِنَّمَـــا أَهْلِي بَوادٍ أَنِيـــسُـــهُ

سِبَاعٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

أي اثنان اثنان ، وواحدٌ واحدٌ، وهو معنى عَدْلِهما.

وأما (أُخَرُ) فنحو : جاءني الزيدون ورجالٌ أُخَرُ، ورأيتُ رجالاً أُخَرَ، ومررتُ برجالٍ أُخَرَ، قال الله تعالى : {فَعِدَّةٌ من أيَّامٍ أُخَرَ}(١).

ووجه عَدْله مختلَفٌ فيه، فرأيُ سيبويه(٢) وطائفةٍ أن (أُخَر) من باب (الكُبْرى والكُبَر) و(الصُّغْرَى والصُّغَر) حَقُّه أن يكون صفةً بالألف واللام؛ إذ كان (الصُّغَر، والكُبَر) كذلك، فلا تقول : هؤلاءِ نسوةٌ صُغَرُ، ولاكُبَرُ، ولا نحو ذلك.

فلما عُدل (أُخَرُ) عن هذا الأصل مَنَعُوا صَرْفَهُ.

وقيل : إن (أُخَر) معدول عن (آخَر) هذا اللفظِ، فكان الأصل أن / ٣٦٤/٣ تقول : مررت بنسوةٍ آخَرَ من هؤلاء، كما تقول : أفضلَ من هؤلاء، فكأنهم عَدَلوا عن لفظ (آخَر) إلى لفظ (أُخَر) ورجح الأستاذ(٣) ـ رحمه الله ـ هذا الثاني عَلى الأول.

وقد نُقل عن الفارسي : أن (مَثْنَى وثُلَاثَ) ونحوه إذا سُمِّي به انصرف، لأنه إذا كان معرفةً فليس فيه إلا التعريفُ خاصَّةً؛ إذ ليس معدولاً في(٤) حال التَّسمية، لأنه لم يُعْدل إلا عن اسم العَدَد. وذلك المعنى قد ذَهب بالتَّسمية، ولا يُشبه حالَه حين كان معدولاً، لأنه الآنَ

---

(١) سورة البقرة / آية : ١٨٤.

(٢) الكتاب ٣/٢٢٤.

(٣) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٤) في جميع النسخ «معدول» بالرفع، ولاوجه له، فهو تحريف وسهو من الناسخ

معرفةً، وكان في حين عَدْله نكرة ، فإذا نُكِّر أشبه أصلَه، فامتنع صرفُه. وإطلاق الناظم مخالفٌ لهذا. وقد رَدَّ الناسُ هذا المذهب، ولعله رَجع عنه. ومذهبُه في «الإيضاح(١)» مذهبُ الجمهور، وهو نَصُّه في « التَّذْكِرة » إذ قال حين نَقل كلام أبى العباس في (مَثْنى، وثُلاَث، ورُبَاع) : إذا سُمِّي بشىء من ذلك. فالقياسُ الانصرافُ، وذلك أن الوصف يَزُول، فيخلُفه التعريفُ الذى للعَلَم، والعدلُ قائمٌ في الحالين جميعا، ثم جَعل قياسَ غيرها من العدول قياسَها.

وأما ابن عصفور فارتضى مذهبَ الفارسي، ومُرْتَضَاه عند غيره غيرُ مُرْتَضًى، لأن شَبَه الأصل من العَدْل حاصلٌ، والعَلَمية مُحَقَّقة، فسببُ المنع موجود، فالوجهُ امتناعُ الصَّرْف.

وأيضا، هو مذهبٌ لانظيرَ له؛ إذ لا يوجد مايَنْصرف في المعرفة، ولا يَنْصرف في النكرة، وإنَّما المعروفُ العكس.

وقول الناظم : «لَفْظِ مَثْنَى وثُلاَثَ وأُخَر» أى في هذه الألفاظ الثلاثة المذكورة، وإنما عَيَّن أَنْفُسَ الألفاظ، وهى في الحقيقة غيرُ مرادة؛ بل المرادُ الوزنُ، لأجل «أُخَر» وذلك أنه لفظٌ لايُقاس عليه غيرُه في عَدْله المختصِّ به، فهو موقوفٌ على السماع، لكن ذكَره لشُهْرة استعمالِه وكثرةِ تَداوُله، فلذلك احتاج إلى أن يَسْتَدْرِك بعد ذلك حُكْمَ الكُلِّية لِمَثْنى وثُلاَث، فقال : «ووَزْنُ مَثْنَى وثُلاَثَ كَهُمَا» إلى آخره، فبقي (أُخَرُ) على مافَسَّر فيه، من الاقتصار على لَفْظه، وماعداه أخبر أن وزنه مثلُه، من واحدٍ لأربعٍ .

---

(١) انظر : ص ٢٩٤.

ومعنى ذلك أن ماوافق (مَثْنَى، وثُلاَثَ) في وزنهما من واحد إلى [أربعة][١] فهو مثلُهما، يريد : في الحُكْم بالعَدْل والوَصْفِ وتَرَتُّبِ منعِ الصَّرْف مطلقا في النكرة والمعرفة.

وهذا المقدارُ هو المَقِيس منها، وما عدا ذلك فسماع لايُتَعَدَّى به مَحَلُّه، فـ(فُعَالُ، ومَفْعَلُ) من (واحِدٍ) ممنوعُ الصَّرْف، للوَصْف والعَدْل، وهما وزن (مَثْنَى، وثُلاَثَ) الذى ذكَر، فتقول : [جاءني ناسٌ أُحَادُ][٢] وجاءني ناسٌ مَوْحَدُ وقال الآخر، أنشده الفارسيُّ وغيره[٣]:

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءٍ

أُحَادَ أُحَادَ في شَهْرٍ حَلاَلِ

وقال الآخر[٤]:

* سِبَاعٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ *

وقد تقدَّم.

وكذلك (مَثْنَى، وثُنَاءُ) نحو : جاءني الناسُ مَثْنَى مَثْنَى ، وثُنَاءَ ثُنَاءَ ، وكذلك (مَثْلَثُ ، وثُلاَثُ) و (مَرْبَعُ ، ورُبَاعُ) نحو : مررتُ بقومٍ مَثْلَثَ وثُلاَثَ ، ومررتُ بقومٍ / مَرْبَعَ ، ورُبَاعَ، وإنما قال : « مِنْ واحدٍ » ٣٦٥/٣

---

(١) الكلمة التي بين الحاصرتين من عندي، ومكانها بياض بجميع النسخ. والله أعلم.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٣) ابن يعيش ٦٢/١، واللسان (منى) والمخصص ١٢٤/١٧، وروايته فيها :
مَنَتْ لكَ أن تلاقيني المنايا
ومعناه : قَدَّرت لك الأقدار، يقال : منَى الله له الموتَ، يَمْنِى، أى قَدَّر.
والمَنَى : القدر. وأحمَّ الله كذا، وحَمَّه : قضاه وقَدَّره.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لساعدة بن جؤية، وصدره :
ولكنَّما أهلى بوادٍ أنيسُه

فَذَكَّر « لأرْبَعٍ » فأنَّثَ ضرورةً ؛ إذ كان الأَوْلى أن يقول : من واحدٍ لأربعةٍ ، وهذا سماع .

واقتصارُه على العَدْل من واحدٍ إلى أربعة فيه نظر، فإنه إن أراد القياس فقد قاسَه في «التسهيل»[1] إلى خَمْسة، وزاد : إلى عَشَرة، فيقال : عنده زائدًا على ما ذُكِّر : مررتُ بقومٍ مَخْمَسَ وخُمَاسَ، ومَعْشَرَ وعُشَارَ. وقد قال الكميت في ((عُشَارَ) أنشده الجوهريُّ وغيره[2]:

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمَيْـــ ـــتَ فُوَيْقَ الرِّجَالِ خِصَاءَ عُشَارا

بل قد قاسه الكوفيون فيما فوق ذلك إلى التِّسْعة، فأجازوا : سُدَاسَ ومَسْدَسَ، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ، وثُمَانَ ومَثْمَن، وتُسَاعَ ومَتْسَعَ.

ولا اعتراض في هذا عليه، ولكن الاعتراض إنما هو في تَرْكه قياسَ ماقاسه في «التسهيل» وإن كان مراده السماع، فالذى سُمِع من ذلك أُحَادُ ومَوْحَدُ، وثُنَاءُ ومَثْنَى، وثُلاَثُ.

وحَكَى الجوهري : مَثْلَثَ، ورُبَاعَ، وخُمَاسَ، وعُشَارَ، فكان حقه أن يقتصر على المسموع، لكنا نعلم أنه إنَّما أراد القياسَ، فهو مُقَصِّرٌ فيه.

والجواب : أن السماع الذى بَلَغ مَبْلَغَ القياس إنما هو ماذكَره الناظم هنا، ولذلك حَكَى الجوهريُّ عن أبى عُبَيْد أنه لم يُسْمع (عُشَارُ) إلا في قول الكميت المتقدِّم[3]، وذكَر أنه لم يُسمع إلاَّ : أُحَادُ، وثُنَاءُ، وثُلاَثُ، ورُبَاعُ، فبقي (خُمَاسُ) ولم يَذكر سيبويه أيضا نَيِّفًا على (رُبَاعَ[4]).

---

(١) قال الناظم في التسهيل (٢٢٢) : «وعلى موازن (فُعال ومَفْعَل) من عشرة وخمسة فما دونها سماعا، ومابينهما قياسا، وفاقا للكوفيين والزجاج».

(٢) الصحاح واللسان (عشر) ودلائل الإعجاز ١١٨، ١٢٨، وديوانه ٤٠ واستراثه : استبطأه.

(٣) الصحاح (عشر).

(٤) الكتاب ٣/٢٢٥.

فما فَعله حسن، ولذلك [قال]:[1]«فَلْيُعْلَمَا» أى فَلْيُعْلَمْ أن ماعدا هذه لايُقاس، ولايَبْلُغ ماسُمع منه مبلغَ القياس، فبقي مذهبُ الكوفيين وغيرهِم مِمَّنْ عَدَّى القياس إلى غير ماذُكِر.

وذكَر هنا من أنواع المَعْدُول ثلاثةً ، وتَرك سائرَ الأنواع لمواضعها، لأن المقصود هنا ذكرُ ما يَمْتنع فقط[2]:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ
أو الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ
وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوارِى
رَفْعًا وجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى
وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ
شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وَإِنْ بِهِ سُمِّى أَوْ بِمَا لَحِقْ
بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

هذا هو الأمر الثالث من الأمور التى تَمنع من الصَّرْف مطلقا، وهو الجمع المُتَناهِي، يعنى أن ماكان من الجموع يُشبه مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) فإنه ممنوعُ الصَّرْف.

ولايريد بمُشْبِه (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) ما كان أولُه ميمٌ زائدة، ولا ما كان ثانية أصلياً ولا غيرَ ذلك، وإنما يريد ماكان على هذا الشَّكْل من الجموع مطلقا،

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في النسخ.

(٢) في الأصل و(س) «مايمتنع مطلقا» وما أثبته من (ت) هو الصواب.

فَيدخل تحته (فَواعِلُ، وفَعائل وفعالِلُ، وفَيَاعِلُ[1]) وكذلك إذا دخلتْها الياءُ قبل الآخر، وما كان نحوها، وذلك نحو (مسَاجِدُ) و(قنَادِيلُ) جمع : قِنْدِيل، و(ضَوَارِبُ، ورَسَائِلُ، وجَعَافِرُ، وصَيَارِفُ) وما أشبه ذلك، الحكمُ في الجميع سواء.

وهذا التمثيل أشار فيه إلى قيود / مُعْتَبرة في مَنْع الجمع، ٣٦٦/٣
وضابطه : كُلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِه ألفٌ ثابتة، وبعدها حرفان، أوثلاثةُ أحْرُفٍ أوسطُها ياءٌ، عارٍ من التأنيث أو ياء النَّسَب .

وقد اشتمل هذا التعريف على قُيود مقصودة : أحدها : أن يكون الجمع ثالثُ حروفِه ألفٌ، تحرُّزًا من نحو (أفْعِلَة، وفُعُول، وأفْعَال) ونحو ذلك، فإنها وإن كانت جموعا لاتُشْبه الآحادَ المشهورة في كلام العرب، لاتُعْتبر في منع الصرف، فـ(أَفْعِلَةٌ) لايقع مفردا، وكذلك (إفْعَلٌ) إلا نادرا نحو : إصْبَع و(فُعُول) ليس في الأسماء إلا نادرا، مثل ماحكَى سيبويه من قولهم : «سُدُوس» لضَرْب من الثياب[2]، وكذلك (أفْعَال) هو بناءٌ لاحَظَّ فيه للمفرد، إلا ماحكى سيبويه من قولهم : هو الأنْعَام[3] أو ما قَلَّ من ذلك.

وإذا كانت هذه الأبنِيَة وما أشبهها تختصُّ بالجمع كـ(مَفَاعِل، ومَفَاعِيل) وهى مُنْصرفة مع ذلك ـ لم تُعْتبر مانعا، لأنها تُشبه المفرداتِ في الوزن وفي الحُكْم .

(١) كتب هذا الوزن في جميع النسخ (فعا) فقط. وما أثبته هو الذى يوافق الجموع التى مثل بها فيما يلي. والله أعلم.

(٢) الكتاب ٤/٢٧٤.

(٣) الكتاب ٣/٢٣٠.

أما في الحُكْم : فإنها تَجرى في التكسير مَجرى الواحد فتقول : أقْوَالٌ وأقَاوِيلُ، وأَنْعامٌ وأناعِيم، وأَيْدٍ وأيادٍ.

وأما في الوزن : فإن (فُعُولاً) يُشبه (فُعُولا) و(أفْعَالاً) يُشبه (أَفْعَالاً) إلى ما جاء من المفرادات فيها، بخلاف (مَفَاعِل) أو مَفَاعِيل) فإنها لاتُجمع أصلا جمعَ تكسير؛ بل هى غايةُ مُنْتَهى الجموع.

ولذلك يقول ابن الحاجب[1]: إن سبب مَنْعه الصرفَ كونُه صيغةَ مُنْتَهى الجموع.

وهو يَظهر من كلام سيبويه[2]، فهذا قَيْدٌ أفاده التمثيل.

والثاني : أن تكون الألف الثالثة ثابتةً لا محذوفة، فإنها لو كانت محذوفةً لَجاز تنوينُه، وذلك قولهم في (ذَلاَذِل، وزَلاَزِل، وجَنَادِل) : ذَلْذَلٌ، وهى أسافل القميص، وزَلْزَلٌ، وجَنْدَلٌ. وهذا ـ على فَرْض أنها جموع حقيقةً ـ تَنْصرف، لأن بناء (مَفَاعِل) قد ذهب لفظا، فأُتِي بالتنوين، وجُعل كأنه عِوَضٌ من المحذوف.

والثالث : أن يكون بعد الألف حرفان أو ثلاثة أَوْسَطُها ياءٌ، تحرُّزٌ من جمع التكسير الذى بعد الألف الثالثة فيه حرفٌ واحد، نحو : كِبَاشٌ، ودِيَارٌ، وكذلك جمعُ السلامة بالتاء، نحو : عَلاَمَاتٌ، فإن كان بعد الألف ثلاثةُ أحرف، أوسطُها ألفٌ، فليس بمقصودِ الذِّكْر، لأن ذلك كُلّه مَصروف.

فإن قيل : إن المثالُ يخرج نحو : دَوَابٌّ، وشَوَابٌّ، مِمَّا هو مُدْغَمُ الحرفَيْن، لأن (مَفَاعِل) غيرُ مُشْعِرٍ به .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٥٤/١.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٩/٣.

فالجواب : أنه ليس كذلك، لأن وزن : دَوَابٌّ (مَفَاعِلُ) ولابُد، لكن عَرَض فيه الإدغامُ لاجتماع المثلين، فهو داخل. وإنما كان يكون خارجا لو أتَى بمثال (فَعَالِلَ) مما يُمكن إدغامُه ولم يُدْغَم، فهنالك يكون للمعترض مَقَالٌ، من حيث يقصد بـ(فَعَالِل) ماكان مُلْحَقا بالتَّضْعيف نحو : (مَهَادِدَ) في جمع (مَهْدَدَ)(١) و(قَرَادِدَ(٢)) في جمع (قَرْدَدٍ) وما أشبه ذلك.

أما إذا لم يَأْتِ إلا بـ(مَفَاعل) فليس فيه مايَرُدُّ نحوَ (دَوَابٌّ) عن الدخول.

والرابع : أن يكون عاريًا من هاء التأنيث، فإنه إن صَحِبَ الهاءَ صار إلى شبْه المفردات نحو : حَزَابِيَةٍ، وعَبَاقِيَةٍ(٣)، وشبه ذلك، فتقول : / ٣٦٧/٣ قومٌ جَحَاجِحَةٌ، وصَيَاقِلَةٌ(٤)، وما أشبه ذلك.

والخامس : أن يكون عاريًا من ياءَيِ النَّسَب، فإن صَحِبها أشْبَه المفراداتِ فصُرِف، نحو : مَدَائِنِيٌّ ومَسَاجِدِيٌّ، وما أشْبه ذلك، للحَاقه بباب (تَميميٌّ، وقَيْسِيٌّ) كما لحق الأول أيضا بباب (تَمْرة، ونَمِرة)

ولايَدخل في هذا الشرط نحوُ : كَرَاسِيٌّ، وبَخَاتِيٌّ، فإن الياءين ليستا للنَّسَب إلا في المفرد، ولم تلحقا(٥) الجمع، فلا بُدَّ هنا من مَنْع

---

(١) مَهْدَدُ : اسم امرأة.

(٢) القَرْدَدُ : ماارتفع من الأرض وغلظ.

(٣) الحَزَابية من الرجال والحمير والإبل : الغليظ القصير. والعَبَاقِيَة : الداهية ذو الشر والنكر، واللص الخارب الذى لايحجم عن شيء.

(٤) الجحاجحة : جمع جَحْجَاح، وهو السيد السمح الكريم. والصياقلة : جمع صَيْقَل، وهو من صناعته الصَّقْل، أى جلاء السيف والمرآة ونحوهما.

(٥) في جميع النسخ «تلحقها» والصواب ماأثبته، والله أعلم.

الصرف، بخلاف (مَدَائنيٌّ) فإن الياءَيْن لاحقتان الجمعَ للنَّسَب، وهذا في الجَمْع، وهذا الذى قَيَّده في قوله : « وكُنْ لَجِمْعٍ مُشْبِهٍ كَذَا » فأما (مَفَاعِلُ) إذا وقع للمفرد، فمقتضى كلامه أنه مصروف إلاَّ (سَرَاوِيلَ) وماسُمِّيٍّ به من هذه الجموع. وذلك صحيح لأن مُوَازِن (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) على ستة أقسام :

أحدها : أن يكون هذا الوزن عارضًا فيه لأجل الإعلال لا أصليا وذلك نحو : التَّرَامِي ، والتَّداعِي، فإن لفظه لفظٌ مُوازِنِ (لَمَفَاعِل) بلا شَكٍّ، ولكنه ليس بأصليٍّ فيه، وأصله (التَّفَاعُل) نحو : التَّقَابُل، والتَّضَارُب، إلا أن الضمة قُلبت كسرة لأجل [الياء] فعلى هذا تصرفه ولابُدَّ، فتقول : ماكرهتُ تراميًا، ولا أحببتُ تداعيًا.

والثاني : أن يكون عارضا فيه لأجل](1) لَحاق ياء النسب، كقولك في (صَبَاحٍ، وقَذَالٍ) : صَبَاحِيٌّ، وقَذالِيٌّ، فإن هذا يوازن (مَفَاعِيل) لفظًا، لكنه في الحُكْم على غير ذلك، لأن الياءَيْن للنَّسَب، فهما كالكلمة الأخرى، ليست الكلمة مَبْنِيَّة عليهما كهاء التأنيث، فلابُدَّ هنا من الصَّرْف أيضا.

والثالث : أن تكون الألف الثالثة فيه عِوَضًا من إحدى ياءَى النَّسَب نحو : يَمَانٍ، وشَآمٍ، فإن وزنه في اللفظ موافق لـ(مَفَاعِل) إلا أنه في الأصل : يَمَنِيٌّ، وشَامِيٌّ، فخَرَج عن ذلك الوزن وحُكْمِه، فتقول : هذا يَمَانٍ، أو رجلٌ شَآمٍ، ورأيت رجلاً شَآمِيًا أو رجلاً يَمانِيًا.

---

(1) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س ، ت) .

والرابع : أن تكون الألف شبيهةً بالمُعَوَّض من إحدى الياءَيْن، وليست بها، وذلك : ثَمَانٍ، ورَبَاعٍ، وشَنَاحٍ[1]، ونحوه، فاللفظُ لفظُ (مَفَاعِل) وهو في التقدير : ثُمُنِيٌّ، ورَبَعِيٌّ، وشَنَحِيٌّ، فكأنَّ الألف عِوَضٌ إذا لم تَقُل بحذف الألف والإتيان بالياءَيْن، فهذا مَصروف أيضا.

فتقول : رأيتُ من النِّعَاج ثَمانيًا .قال أعشى بكر[2]:

ولَقَـدْ شَـرِبْتُ ثَمَـانِيًـا وثَمَـانِيًـا
وثَمَـانَ عَـشْـرَةَ واثْنَتَـيْنِ وأرْبَعَـا

ورأيتُ رَبَاعيًا من الإبل، وشَنَاحِيًا من الرجال، وهو الطويل.

فهذه الأقسام الأربعة مصروفةٌ، لخروجها في الحقيقة عن وزن(مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) وأما (سَرَاوِيلُ) و(مَسَاجِدُ) مسمًّى به، وهما القسمان الباقيان، فممنوعا الصَّرْفِ لشَبَهِهما بالجمع، على ماسَيَذكره إن شاء الله. وذلك لأنهما على (مَفَاعِيل) حقيقةً.

فإذًا الحاصلُ في منع الصَّرْف هو وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فكان من حَقِّ الناظم أن يَختصر[3] الكلام فيقول : ماكان على (مَفَاعِل) أو(مَفَاعِيل) حقيقةً، فممنوعُ الصرف، ولايَحتاج إلى هذا التطويل، ولايَدخل له شيءٌ مِمَّا تقدَّم .

---

(١) الرُّبَاع : الذكر من الإبل إذا طلعت رَبَاعيته، وذلك إذا دخل في السنة السابعة. والرُّبَاعية ـ مثل الثمانية ـ إحدى الأسنان الأربع التى تلي الثنايا، بين الثنية والناب، للإنسان وغيره. والأنثى : رباعية ، والشُّنَاح الفتىُّ من الإبل ، والأنثى : شَنَاحِية. والشناح من الرجال : الطويل.

(٢) الأشموني ٤/٧٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤، واللسان (ثمن).

(٣) في جميع النسخ «أن يختص» ولا معنى له هنا. وما أثبته من عندى. والله أعلم بالصواب.

والجواب : أن المانع من الصَّرْف ليس مجردَ البِنْيـة، وإنما المانع كَوْنُهما على صيغَة جَمْعٍ تَنْتهى إليها الجموع، ولانظيرَ لها في الآحاد، فَتَقيُّد السببُ بكَوْنها للجمع، وهو / الذى قَصد الناظم الإشارةَ إليه. ٣٦٨/٣

ثم نَبَّه على مايُلْحق به من المفردات تشبيهًا، لا لوجود السَّبَب حقيقة، فلو اخْتَصر كما قلتَ لَفَاته التنبيهُ على العِلّة المانعة. وأيضًا لكَان يُفْهَم منه أن مجرَّد الوزن هو المانع، وليس بموافقٍ لما ذكَر الناسُ من السبب، فكان مافَعله من ذلك صحيحًا لا اعتراضَ فيه.

و«الكافل» : الضَّامن، كالكَفِيل : كَفَلْتُ بالشىء كَفَالةً، تَحمَّلت به.

فمعنى قوله : «بمَنْعٍ كافِلاً» أى كُنْ متكفِّلاً بمنع صَرْفه، وضامنًا له، فإن العرب كذلك تفعل، و«بمَنْعٍ» يتعلق بـ«كَافِلاً» أى كُنْ كافلاً له بالمَنْع.

ثم قال : «وذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوارِى».. إلى آخره.

لما كان للمعتلِّ اللامِ عند الناظم حكمٌ ليس للصحيح، شَرَع في تَبْيِينه.

ويَعنى أن ماكان من مُوازن (مَفَاعِل) أو(مَفَاعِيل) من الجموع يُشبه (الجَوارِىَ) في اعتلال اللام، فإنه يَجرى في الرفع والجر مَجرى (سَارٍ) يريد في التَّنْوين، وحذفِ الآخر لالتقاء الساكنَيْن وتقدير الإعراب، باقٍ على حَدِّ منع الصرف.

فلايريد أنه يُجريه مُجراه في كل شىء حتى في كَوْنه منصرفًا يُجر بالكسرة؛ بل إنما يُجر بالفتحة، وهى هنا مُسْتَثْقلة مثلُ الكسرة، فلا تَظْهر، فتقول في الرفع : هذه جَوَارٍ، وغَوَاشٍ، ومَرَامٍ، جمع (مَرْمًى) كما تقول : هذا رجلٌ سارٍ، وداعٍ، ورامٍ وغازٍ.

والأصل في الرفع : جَوَارِيُ، وغَوَاشِيُ، ومَرَامِيُ، فحُذفت الحركةُ استثقالا في موضع الجر والرفع، ثم سِيق التنوينُ عِوَضًا من الحركة المحذوفة، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنَيْن. وهذا التفسير جارٍ على طريقة الأكْثَرِين.

فإن قيل : إن الناظم زَعم أنها عنده تَجرى مَجرى (سَارٍ) فتنوينُها إذًا للصَّرْف لا للعِوَض، كما كان (سارٍ) أصله : سَارِيٌ، ثم حُذفت الحركة استثقالا، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء وبَقِيَ التنوينُ، كما كان، فإنما يقال على طريقته : كان الأصل : جَوَارِيٌ، وغَوَاشِيٌ، ومَرامِيٌ، وهو الأصل الأول للأسماء كلها، فحُذفت الضمة في الرفع والكسرةُ في الجر، استثقالاً، ثم حُذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين الصَّرْف، فصار : هؤلاءِ جَوَارٍ، ومررتُ بجَوارٍ، وكذلك باقي الباب. فصار هاهنا (جَوَارٍ) في اللفظ كـ(سَارٍ) و(جَارٍ) من : جَرَى يَجْرى، و(عَارٍ) فزال عنه بِنَاءُ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فبقي على صَرْفه.

وأما في النصب، فلما كانت حركة الياء، وهى الفتحة، لاتُسْتَثقل على الياء، لم يكن لحذفها مُوجِب، فبقي بناء (مَفَاعِل) محفوظًا فيه. فلذلك قالوا : رأيتُ جَوَارِيَ، وغَوَاشِيَ.

ومن الدليل على صحة اعتبار اللفظ في (جَوَارٍ) إذا صار كـ (سَارٍ) ماتقدم من قولهم : ذَلْذَلٌ، وزَلْزَلٌ، وجنْدَلٌ، مصروفًا؛ إذ كنتَ تقول: نظرتُ إلى ذَلْذَلٍ، وإلى جَنْدلٍ، فتَخْفض بالكسرة حين زال مثال (مَفَاعِل) لفظًا(١).

فالجواب : أن هذا ليس بمُرادٍ له، وإنما مرادُه مجَّردُ حذفِ الآخر والإتيانِ بالتنوين .

ومن الدليل على هذا من كلامه قوله في آخر الباب :

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِى إعْرابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِى

(١) انظر : ص ٦٠٥ .

يَعنى في كل ماتقدَّم له من أنواع الممنوع الصَّرْفِ غيرِ المُنْصَرِف المتقدِّم.

وإذا / كان قد أحال عليه، فلايصح أن يُحمل على أنه مَصروف، ٣٦٩/٣ لأنه إن ساغ التعليل في (جَوَارٍ) ونحوه من أنه على وزن (جَنَاح) فزال المانع، فلا يَجْرى له ذلك فيما إذا سَمَّيْتَ امرأة بَقاضٍ، ورامٍ، وغَازٍ وثمانٍ، ونحو ذلك(١).

أفَتَرى أن مانع الصرف زال هنا، كَلاَّ بل هو باقٍ؛ إذ ليس التأنيث والعَلَمية والتنوين لابُدَّ منه على مذهب سيبويه(٢)، الذى اعتمده الناظم، وهو تنوين العِوَض لاتنوينُ الصَّرْف.

وعلى هذا لايَمْشِى على ما مضى من التعليل، إلا على أنه لما حُذفت الياء لالتقاء الساكنين وُجِد تقديرُ الإعراب في الياء مُحْرِزًا لها، فمُنِع من الصَّرْف لبقاء مُحْرِزِ المثال الأصلى، فلما حُذف تنوين الصَّرْف أُتِيَ بالتنوين الذى يكون عِوَضًا من الياء المحذوفة؛ وإذ ذاك يَطَّرِد له تعليلُه الذى عَلَّل به السؤال، ويستقيمُ على مقتضى كلامه فيما بعدُ، على ماسيأتى إن شاء الله.

وإنما كان يَمْشِى له ذلك إذا سَمَّيْت بنحو (يَرْمِى، ويَغْزُو) حين وَجب على مذهب الخليل (يَرْمٍ، ويَغْزٍ(٣)) إذله أن يقول : زال بناءُ الفعل وتغيَّر، فَرُوجع الأصل، ولكن هذا غير مُطَّرِد، ولامُوَفٍّ بالغرض، فالصحيح ماتقدَّم.

---

(١) في الأصل و(ت) : «وعدو» وفي (س) «وغزو» وأثبت ماظننت أنه الصواب. والله أعلم.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٧/٣.

(٣) الكتاب ٣١٢/٣، ٣١٦.

وأما ماستدل به من (ذَلْذَلٍ، وزَلْزَلٍ) فليس مثلَ (جَوَارٍ) لأن (ذَلْذَلاً) حَصَلَ التنوينُ العِوَضِيُّ منه في حَرْف الإعراب، فلم يُمكن أن يبقى على فتحه حالة الجر، بخلاف (جَوَارٍ) فإن التنوين فيه مانعٌ في الظاهر لحركة ماقبل الآخر، وفتحةُ الإعراب غير ظاهرة ، فأمكن تقديرُها مع وجود التنوين؛ إذ لا فَتْحَ فيه، كما في (جَنْدَلٍ) ونحوه فافترَقا.

وقوله : «وذَاعْتِلاَلٍ» منصوبٌ بفعل مضمر من «باب الاشتغال» يفسره «أَجْرِهِ» و«رَفْعًا وَجَرًا» مصدران في موضع الحال، والكاف : بمعنى (مِثْل) وهى في موضع الحال من باب «ضربتُه شديدًا» أى أَجْرِه إجراءً مِثْلَ إجراءِ «سَارٍ» ثم قال : « ولِسَرَاوِيلَ بِهَذا الْجَمْعِ».. إلى آخره.

يريد أن هذا اللفظ له بَمفاعِيلَ ومَفَاعِلَ، شَبَهٌ اقتَضى ذلك الشَّبَهُ منعَ الصَّرْف مطلقا، في النكرة والمعرفة [لأنه على زنة (مَفَاعيل) كقراطيس وقَناديل، فحكَّمُوا فيه الشبَّه فمنعوه الصرف، كما منعوه في الجمع، لأن ثمرة الشَّبَه أن يجرى المشبَّه على حكم المشبَّه به. وعند ابن الناظم أنه نَبَّه بهذا الكلام على خلاف من خالف في عموم منع الصرف، يعنى في النكرة والمعرفة][(1)]. وزَعم أن فيه وجهَيْن : الصَّرْفَ، وعدمَه، أى إن ذلك الشبه اقتضى عمومَ مَنْع الصرف في جميع وجوه الاستعمال، خلافًا لمن زَعم غير ذلك[(2)].

وكأنَّ المخالفَ رأى أن القاعدة العربية أن المشبَّه لايَقْوَى قوةَ المشبَّه به، فيكون هذا من ذلك الباب.

ألاَ تَرى أن ألف الالحاق قد أشبهت ألفَ التأنيث، فمُنع صرفُ ماهى فيه، لكن لَمَّا لمَ يْقَوَ قُوَّةَ ألف التأنيث لم يَمنع إلا في المعرفة، فيكون هذا الموضع كذلك.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٤٧.

وهذا قد يُجاب عنه بأن الشَّبَه في باب مالا ينصرف يُؤَثِّر إرطلاق، ويُلحق المشبَّه بالمشبَّه [به](١).

ألا ترى إلى امتناع صرف (أحْمَر) المنكَّر بعد التسمية وغير ذلك.

ومنه. مسألة الإلحاق، لأن الشَّبَه لم يَحْصُل إلا بعد التسميه؛ إذ كانت قبلها / تَلحقها الهاء نحو : عَلْقَاة، وألفُ التأنيث من حقيقتها ألاَّ تلحقها التاء. ٣٧٠/٣

ومن هناك(٢) غَلِطَ أبو عبيدة في مسألة :

* فَكَرَّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ(٣) *

كما سيأتى إن شاء الله.

فلما امتنعت التاء بالعَلَمية حَصَل الشَّبَه، فَحصل منعُ الصرف.

ومقتضى كلام الناظم أن (سَرَاوِيل) عنده مفرد لاجمع، وهو مذهب سيبويه. قال(٤): وأمَّا سَرَاوِيلُ فشيءٌ واحد، وهو أعجميٌّ أُعرب كما أُعرب الآجُرُّ، إلا أن سَرَاوِيل أَشْبَهَ من كلامهم مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة، كما أشبه بَقَّمُ الفعلَ، يَعنى بعد التَّسْمية، ولم يكن له نظيرٌ في الأسماء.

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى وليست في النسخ، وفي (ت) «بالمشبهات».

(٢) في الأصل «ومن ذلك» وما أثبته من (س، ت).

(٣) سيبويه ٣/٢١٢، ومجالس العلماء للزجاجى ٥١، وشرح شواهد الشافية ٤١٧، واللسان (مكر، علق)

والرجز للعجاج، ديوانه ٢٩. ويروي «يَسْتَنُّ» و «فَحَطَّ» يصف ثورا يرتعي في ضروب من الشجر.

وكرَّ : رجع. ويستن : يرتعي.

وحَطَّ : نزل. والعلقى : شجر له أفنان طوال دقاق، وأوراق لطاف.

والمكور : جمع : مَكْرٍ، بالفتح، وهى نبتة غبيراء لها ورق وليس لها زهر.

(٤) الكتاب ٣/٢٢٩.

فما قاله الناظم في البيت هو عَيْنُ مانَصٌّ عليه سيبويه.

وقد قيل : إن (سَرَوايل) جمع (سِرْوَالَة) وأنشد أبو العباس في واحدها[1]:

عَلَيْهِ من اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ
فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وقد حَكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول في تحقير (سَرَاويل) : سُرَيِّيلاَتُ لأنهم جَعلوها جماعة بمنزلة (دَخَارِيصَ)[2] وعلى هذا قد تَضَمَّنَه ضابطُ الجمع، فلا يُحتاج إلى التَّنْبيه عليه. وإذا كان ذلك لغةٌ فليس بخلاف، ولكن الأشهر فيه الإفراد، ولذلك لم يَحْكِه يونس إلا عن بعض العرب، فاعتمد الناظم ماهو الأشهر، والسَّرَاوِيل مَعروف، وهو أعجمي.

وقوله : «وإنْ بِهِ سُمِّيَ أو بما لَحِقَ بهِ» إلى آخره.

يعنى أن هذا الجمع المُوازن (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) إذا سُمِّي به فإنه يَستحق منعَ الصرف كأصله، فتقول في (مَسَاجِدَ) مسمًّى به: هذا مَسَاجِدُ، ورأيتُ مَسَاجِدَ، ومررتُ بمسَاجِدَ.

وكذلك مالَحِق بالجمع وإن لم يكن جمعا حقيقة، كهَوَازِنَ، وشَرَاحِيلَ.

ومنه (سَرَاوِيلُ) إذا سُمِّيَ به أيضا على اعتقاد أنه مفرد، فإنه يستحق أن يُمنع صرفُه، فتقول : هذا سَرَاوِيلُ، ورأيتُ سَرَاوِيلَ، ومررتُ بسَرَاوِيلَ .

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٦، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٣، والعيني ٤/٣٥٤، والتصريح ٢/٢١٢، والهمع ١/٨٠، والدرر ١/٧، والأشموني ٣/٢٤٧، واللسان (سرل).

(٢) الكتاب ٣/٤٩٣ ، الدَّخاريص : جمع دِخْرِصة، ودِخْرِيص، وهو من القميص والدرع : مايوصل به البدن ليوسعه.

أما الجمع إذا سُمِّي به فوجهُ منعِ صَرْفه التشبيهُ بأصله، لكونه، على مثال لا نظير له في الآحاد العربية، وكذلك إذا نُكِّر بعد التَّسْمية، وهو أحْرَى لقُرْبه من أصله، وكذلك (سَرَاوِيل) يَمتنع للمثال تَشْبِيهًا.

وقد زعم الفارسي أن (سَرَاوِيلَ) إذا سُمِّي به امتنع صرفُه للتعريف والتأنيث، وأَخَذه من لفظ سيبويه، وذلك، على ما نَبَّه عليه ابنُ خروف، غيرُ مُحْتاج إليه، للاكتفاء بالمِثال عن عِلَّة ثانية، ولو كان ذلك مُعْتَبرًا لصُرِفَ (مَسَاجِدُ) اسمَ رجل، لأنه لاعلةَ زائدةٌ على المِثال، من عَلَمية أو تأنيث أو غير ذلك.

ولم يُنَبِّه هنا الناظم على وجه المنع، ولعله اكتفى بالتنْبيه عليه في (سَرَاوِيلَ)

ويقال : حَقَّ الشيءُ يَحِقُّ، إذا وَجَب. وأحْقَقتُه : أوْجَبْتُه، كأنه قال : مَنْعُهُ يَجِبُ.

وفي قوله : «وإنْ بِهِ سُمِّيَ» شيءٌ من جهة العربية وهو أن «بِهِ» مُقَامٌ مُقَامَ [الفاعل][1] كأنه قال : وإن سُمِّيَ به، فواجبٌ فيه التأخيرُ عن الفعل، ولايجوز التقديمُ، كما لايجوز تقديمُ الفاعل.

ولايقال : إن المفعول المُقام مُضْمَر، تقديرُه : وإنْ به سُمِّي الإنسانُ أو الرجُل، أو ما أشبه ذلك مِمَّا يصحُّ إضمارُه / للعلم به، لأن عادة أهل ٣٧١ / ٣ النحو أن يقولوا في بِنْيَة الفاعل : إذا سَمَّيْتَ بكذا صَرَفْتَه، أى مَنَعْتَه، ولايَذكرون المفعولَ غالبا طَرْحًا له، لعدم الحاجة إليه، فالمبنيُّ للمفعول من ذلك، فإن سُلِّم ذلك التقدير فهو من الضَّعْف بمكان.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

ويمكن أن يكون ارْتَكب مذهبَ الكوفيين ضرورةً ، لاسيما وهو إثْر (إنْ) الشَّرْطية، فقد قال بعض البصريين ذلك في نحو (إنْ زيدٌ قامَ) كما تقدم ، فهو أخفُّ، وكذلك أتى في البيت قبله بضرورةٍ أخرى، وهو تقديمُ مفعول المصدرِ الموصولِ عليه، وذلك قوله : «ولِسَرَاوِيلَ» بَهَذا الجَمْعِ شَبَهٌ» فإن «بهذا» متعلق بـ«شَبَه» وهو مصدر، فيقدر بـ(أنْ) والفعل، وقد قُدِّم المجرور عليه، ولايمكن أن يقدَّر «شَبهُ» هنا بمُشْبِهٍ، كما قُدِّر (عَجَبٌ) بمُعجِب في قوله تعالى : {أكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا}الآية[1].

وإنما هذا ضرورةٌ على حَدِّ الضرورة في النَّظير الموصولِ من قوله[2]:

تَقُولُ وصَكَّتْ صَدْرَهَا بَيمِينِهَا
أَزَوْجِيَ هَذا بالرَّحى الْمُتَقَاعِسُ

على رأى مَنْ حَمله على ظاهره.

وهنا أتمَّ الكلامَ على ما يَمنع من الصرف مطلقا، وذلك في ثلاثة مواضع، تَجمع خمسةَ أنواع.

ثم أخذ يتكلَّم فيما يَمتنع في حال التعريف دون حال التنكير، فقال :

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا
تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِ يكَرِبَا

(١) سورة يونس / آية : ٢.
(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في باب «المضاف إلى ياء المتكلم» وهو للهذلول بن كعب .

[إلى آخر ماأتى به فيه][1]

وهـذا القسـم لا يَمْتنع الصـرفُ فيه إلا مـع العَلَميـة، فلذلك إذا زالت رُوجع الأصل في الاسم فـانصـرف، وإذا لم يُسَمَّ به بقي منصـرفًـا على أصله.

وكَوْنُ العلَمية مانعًا ظاهرٌ ، لأنها ثانيةٌ عن التَّنْكير وهو الأصل.

وابتدأ بالتَّرْكيب مع العَلَمية، فأَعْلَم أن العَلَمُ يُمنع صرفُه إذا كان مركَّبا تركيبَ مَزْج، من حيث كان التركيب على ثلاثة أوجه :

تركيبُ إضافة، كعبدِ اللَّهِ، وامرئِ القَيْسِ.

وتركيبُ إسناد، كَتَأَبَّطَ شرًا، وبَرَقَ نَحْرُه، وذَرَّى حَبًّا، وشبه ذلك.

وتركيبُ مَزْجٍ، وهو أن تصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، وكلٌّ واحدة منهما كجزء الاسم، فتُجْعل الثانيـةُ محلَّ الإعراب كهاء التـأنيث، وذلك نحـو قولك : مَـعْـديكَرِبُ، وهو مِـثَـاله، وهو اسم رجل، وبِلاَ لأَباذُ، وبَعْلَبَكُّ، ورامَـهُـرْمُـزُ، وحَضْرَمَوْتُ، ومَارَسَرْجِسُ. وأنشد سيبويه لجرير[2]:

لَقِـيـتُمْ بالجَـزِيرةِ خَـيْلَ قَـيْسٍ
فَـقُلْتُمْ مَـارَسَـرْجِسَ لاقِـتَـالاَ

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) الكتاب ٣/٢٩٦، والمقتضب ٤/٢٣، وابن يعيش ١/٦٥، واللسان (سرجس) وديوانه ٤١٤
ومارسرجس : اسم نبطي سمي جريرٌ به تغلب نفيا لهم عن العرب.
يخاطب به بني تغلب في قتالهم لقيس عيلان، والمعنى : يامارسرجس، إنكم تقولون عند لقائهم : لانقاتلكم، جبنا منكم وخورا.

و(قَالِي قَلاَ) مثل (مَعْدِيكَرِب) أنشد سيبويه[1]:

سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَاقِعًا
بِقَـــالِي قَـــلاَ أو مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

وأكثرُ هذه الألفاظ تَخْتلف فيها العربُ، فمنهم من يَجعلها مضافًا ومضافًا إليه، وهذا غير داخلٍ في المقصود، ومنهم من يَجعلها كالاسم الواحد، وإعرابُها في الآخِر، وعلى هذا تكلم الناظم والنحويون في هذا الباب.

فلما كان المقصود أحدَ أقسام المركَّب خَصَّه بالذكْرْ.

/ فإن قلت : فقد زعم ابن الضَّائع[2] أن المركَّب في إطلاق ٣٧٢/٣
النحويين المرادُ به هذا المركَّبُ تركيبَ مَزْج، فكان الأَوْلَى تركَ التفسير، لأنه مُسْتَغْنًى عنه.

فالجواب : أن هذا لم يتقرَّر بعدُ أنه رأى الناظم، فلا يُحمل عليه حتى يثبت لنا أنه عنده كذلك.

فإن قلت : فقد كان يُكْتفى بالتَّمْثيل عن التفسير؛ إذ هو مُغْنٍ عنه، لأن (مَعْدِيكَرب) كذلك هو.

---

(١) الكتاب ٣/٣٠٥، والمقتضب ٤/٢٤، واللسان (دبل، قتم) والبلدان (دبيل) وسبب هذا البيت أن الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاء الدين فر وترك رقعة مكتوبا فيها البيت وبيت قبله هو :

إذا حان دين اليحصبي فقل له — تَزود براد واستعـــن بدليل

والأقتم : الأغبر اللون. وقالى قلا : مدينة من مدن خراسان أو من دياربكر. ودبيل : مدينة من مدائن السند.

(٢) سبقت ترجمته.

فالجواب : أن (مَعْديكَرِب) لايتعيَّن فيه تركيبُ المزج، لإمكان تركيب الإضافة، فلم يكن له بُدٌّ من تَعْيِينه بغير المثال. ثم أتى بالمثال تَبْيِينًا لما ذكَر على عادته.

ويدخل في معنى التمثيل بمقتضى القاعدة ماسُمِّيَ به من النكرات، وكان مركَّبا مَبْنِيًا للتركيب نحو : خمسةَ عَشَرَ، وصَبَاحَ مَسَاءَ، ويَوْمَ يَوْمَ، و«لَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ[1]» وما أشبه ذلك، فيجرى مَجرى مامَثَّل به من مَعْدِيكَرِب، ويكون على الوجهين المذكورين من التَّرْكيب والإضافة.

فإن قيل : إن هذا الكلام يَقتضى أن كل ماركِّب تركيبَ مَزْج، سواءٌ أكان آخرُ الاسمين صوتًا أم غيرَه، فحكمُه هذا الحكمُ من الإعراب، غيرُ مُنْصَرِف، لأنه قال : «امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ» فعلى هذا ماجاء من نحو (سِيَبَوَيْهِ، وعَمْرَوَيْهِ، ونَفْطَوَيْهِ) مُعْرَبٌ عنده، فيكون إعرابه إعرابَ غير المنصرف، وهذا غير صحيح عنده، لأنه قد تقدم في «باب العَلَم» نَصُّه على أنه مبني؛ إذ تكلَّم على المركَّب فقال : «ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا» فتحصَّل منه أنه مبني لأنه مختوم بوَيْهِ، وهو قد أطلق هنا في إعراب المركَّب غيرَ مُنْصَرِف، وهو من المركَّب، فاقتضى إعرابَهُ غيرَ منصرف، وهو تناقض.

ولايقال : إن الإعراب فيه مَحكِيٌّ، وقد نَصَّ هو عليه في «التسهيل»[2] وغيره، فيَدْخل له من حيث نَقَل فيه ذلك، ويكون تَنْبِيهًا على ذلك القليل كيف يكون الإعراب فيه.

---

(1) من أمثالهم، وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٧٧، ومعناه : مواجهة، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزتهإلى غيره.

(2) انظر : ص ٢٢١.

لأنا نقول : هذا يَعود عليه بالنَّقْص، لأن كلامه في هذا النَّظْم، إنما يَنْبني على كلامه فيه فقط، فإذا بُنِي على غيره كان فاسدَ الوضع، فَيلزم الإشكال.

والجواب : أنه لما تكلَّم هنا على ماكان معربا خاصَّةً، فبَيَّن وجهَ إعرابه، وأنه على تَرْك الصَّرْف، لأنه قال : «والْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَه مُرَكَّبًا» ولم يقل : أَضعْرِبْه غيرَ منصرف، وإنما كان كلامه هنا مختصًّا بمنع الصرف، فهذا يَنْبني على كونه مُعْرَبًا له موضعٌ آخرُ غير هذا.

وإنما تقدَّم له قبلُ أن المركَّب تركيبَ مَزْج معربٌ إلا ماخُتِم بَوِيْهِ ـ تنزَّل كلامه على ماتقرَّر من أنه لامَدْخل لـ(سِيَبَويْهِ) وبابِهِ هنا على طريقته.

وإذا قلنا : إنه لمَ يذكُر فيه إعرابًا، ثُمَّ ثَبَت ذلك فيه لَدَخل تحت هذا الكلام، ولم يَلزم فيه تناقض على هذا القَصْد.

ولو فرضنا أيضا أنه ذكَر وجه الإعراب في (سِيَبَويْهِ) مع وجه البناء لكان داخلا من حيث إعرابُه تحت هذا الكلام، وكذلك لو لَم يذكُر فيه إعرابًا ولا بناءً لكان مُحالاً به على كَوْنه مُعْرَبا.

ولو سلَّمنا الإشكال من أصله، وأنه / ذَكَر هنا الإعرابَ في ٣٧٣ / ٣ المركَّب، لم يَدْخل هنا المختومُ بالصَّوْت، لأن المثال يُحرِز مُرادَه، وهو (مَعْديكَرِب) إذ ليس بمختوم بصوت، فيُقَيَّد كلامُه بمثاله، ولايدخل (سِيَبَويْهِ) وبابُه، فكلامُه هنا صحيحٌ على كل تقدير، ولا إشكالَ فيه.

وإنما مَنع التركيبُ مع العَلَمية، لأن التركيب صَيَّر المركبَ قليلاً في كلامهم، غيرَ جارٍ على أَبْنِيَتهِم المعتادة، فأَشْبَه الأعجمِّي، كإبراهيمَ وإسماعيلَ.

وأيضا، صار الاسم الثاني منها بمنزلة هاء التأنيث، فأشبه المؤنَّث؛ إذ كان الإعراب يقع على غير الأول، كما يقع في (طَلْحَة) على غير الاسم.

كَـــذَاكَ حَـــاوِى زَائِدَىْ فَـــعْـــلاَنَا

كَـــغَطَفَـــانَ وكَـــأَصْـــبَـــهَـــانَا

هذا نوعٌ آخرُ من المانع مع العَلَمية، وهو زيادة الألف والنون، وقد تقدَّم له ذكرُهما في المنْع مع الوصف، وهذا قِسْمٌ لذلك، و«حَاوِى» صفةٌ لموصوفٍ محذوف، وهو (العَلَم) كأنه قال : وكذلك العَلَمُ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَن.

ويعنى أن الاسم العَلَم إذا كان فيه الألف والنون الزائدتان امتنع صرفُه، نحو (غَطَفَان) وهو الذى مَثَّل به الناظم . و(أَصْبَهَان) كذلك .

وغَطَفَان : اسمٌ لأبي قبيلةٍ من قبائل العرب، وهو غطَفَان بن سَعْد بن قَيْس بن عَيْلان[1]، قال الشاعر[2]:

لَوْلَمْ تَكُنْ غَطَفَـــانُ لاذُنُوبَ لَهَـــا

إلىَّ لامَتْ ذَوُو أحْـسَـابِهَـا عُـمَـرا

وأصْبَهان : اسم أرض. وأراد بالمثالين ماكان عَلَمًا لإنسان كغَطَفان، أو علمًا لأرضٍ أو بلدٍ كأصْبَهان.

---

(١) في (س، ت) «قيس عيلان».

(٢) الخصائص ٣٦/٢، والخزانة ٣٠/٤، والهمع ٢٠٣/٢، والدرر ١٣٧/١.

وغطفان : قبيلة ترجع فزارة إليها في النسب. والمراد بالذنوب هنا الإساءات.

واللوم : التعنيف. والأحساب : جمع حسب، وهو الشرف الثابت للإنسان ولآبائه. وعمر : هو عمر بن هبيرة الفزارى، من عمال سليمان بن عبدالملك. ويروي «إذن للام»

يقول : لو كانت غطفان غير مسيئة إلىَّ للام أشرافها عمر بن هبيرة هذا في تعرضه إلىَّ، ومنعوه عنى.

فمن الأول : عِمْران ، وعُثْمان ، وسَلْمان ، وعَيْلان ، وعَدْنان وهو كثير ومن الثانى : حَوْران وأذْرَبِيجان ، ونُعْمان ، ونحو ذلك .

ويدخل فى مُضَمَّن هذا المعنى ما سُمِّى به من الأسماء أو الصفات التى فى آخرها الألف والنون الزائدتان ، كما إذا سَمَّيْتَ بغَضْبَان ، أو بسرْحَان ، أو سَيْفان ، أو مَرْجان ، أو ما أشبه ذلك .

ولا يلزم هنا اشتراطُ عدم لَحاق التاء فى المؤنث ، لأنه ، إذا سُمِّى به مذكَّر أو مؤنَّث ، لم تلحقه التاء أصلاً ، فلم يَحتج إلى اشتراط ذلك .

وفى قوله : «زَائِدَىْ فَعْلاَنَ» إشعارُ بأنْ لابُدَّ من زيادتهما معا ، فلو كان أحدهما زائدا ، والآخر أصليا ، لم يكن ذلك مانعًا ، لأن الألف والنون إنما كانت للصَّرْف لشَبَهها بألفَىْ حَمْراءَ وزكريَّاءَ .

ومن جملة الشَّبَه أنهما زيادتان زِيدَتا معًا ، فعلى هذا ما كان من الأسماء فى آخره الألفُ والنون ، واحْتَملت النون فيه الأصالةَ والزيادة ، فلك وجهان فى الصَّرْف وعدمه ، اعتبارًا بأصالتها أو زيادتها فيجوز لك – إذا سَمَّيتَ بُرمَّان ، أو حَسَّانٍ ، أو دِهْقَان[1] ، أو شَيْطَان – وجهان ، فإن اعتقدتَ أنها من الرَّمِّ والحِسِّ والدَّهَقِ ، ومن «شَيْطٍ»[2] ، لم تَصْرفها ، وإن اعتقدتَ الحَمْل على قولك : أرضُ مَرْ مَنَه[3] ، ومن الحُسْن ، والدَّهْقَنة ، والتَّشَيْطُن[4] صرفتَها .

---

(١) الدِّهقان – بكسر الدال وضمها – التاجر ، فارسى معرب .

(٢) فى اللسان «والشيطان فعلان من شاط يَشِيطُ» .

(٣) فى جميع النسخ «رمنة» ولم أجدها فى كتب اللغة . والصواب أنها «مَرْمَنَة» أى كثيرة شجر الرمان .

(٤) الدهقنة : الإلانه ، يقال : دَهقن الطعام ، إذا ألانه والتشيطن : من قولك : تشيطن الرجل ، إذا صار كالشيطان ، وفعل فعله .

فإذا تَمَحَّصت لجهة الأصالة صُرِفَت ، كما إذا سَمَّيتَ بَطَّحانٍ من (الطَّحْن) أو/ بتَبَّانٍ من (التِّبْن) أو بسَمَّانٍ من (السَّمْن) ونحو ذلك . ٣٧٤/٣

وقد تقدَّم نحوُ هذا فى الصفة ، والمانع على هذا العَلَمِيَّة والزيادتان ، أو تقول: شبَّه الألف والنون هنا بالألف والنون فى (فَعْلاَن ، فَعْلَى) والأول هو الجارى على كلام الناظم ، إذ قال : « كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَ » فأشعر بأن زيادتهما هى السَّبَب فى المنع ، ويَحتمل أن يريد الوجه الآخر ، لأنه لم يَنُصَّ على أن نَفْس الألف والنون هو المانع .

وحَوَى الشئَ : بمعنى مَلَكَهَ ، وصار فى حَوْزه . واسم فاعله (حَاوٍ)

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا
وشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ
أو زَيْدٍ اسْمَ امْرأَةٍ لاَاسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فى العَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ
وعُجْمَةٌ كَهِنْدَ والمَنْعُ أَحَقّْ

قد تقدم من أقسام المؤنَّث ما آخرهُ ألفُ ممدودة أو مقصورة ، وهو يَذكر الآن مابقى من الأقسام ، وإنما أتى بها ههنا لمخالفتها لما تقدم ، فأتى هنا للمؤنث بأقسام ستَّة ، لأن المؤنَّث لايَخْلُو ، إذا كان معرفةً إما فى الأصل أو بالنَّقْل ، من أن يكون فيه هاءُ التأنيث أولا .

فما فيه الهاء قِسْمٌ ولا تفصيل فيه .

وأما العاري من الهاء فلا يَخْلو من أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، أو يكون على ثلاثة .

فما زادت حروفُه على ثلاثة قِسْمٌ ثانٍ لاتفصيل فيه.

وأما الثلاثى فإمَّا أن يكون مُحَرَّك الوسطِ أوْلاَ ، فالمحرَّكُ الوسطِ قسمٌ ثالث انتهى التفصيلُ فيه .

وأما الساكنُ الوسطِ فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون أعجميًا

والثانى : أن يكون منقولاً للمؤنَّث مِمَّا غَلَب عليه التذكير

والثالث : أن يخلو من الوجهين ، فيكون غيرَ أعجميٍّ ولامنقولٍ مِمَّا غَلب عليه فهذه ثلاثةٌ مضمومةٌ إلى الثلاثة الأول ، فالجميع ستة أقسام ، تضمنَّها كلامه هنا .

فالقسم الأول : مافيه هاءُ التأنيث مطلقا ، وهو المراد بقوله : «كَذَا مُؤَنَّثٌ بهاء و » «مُؤَنَّث » صفةٌ للعَلَم المقدَّر ، استُغنى عن ذِكْره للعِلْم به ، وقال : «بهاء» احترازًا من المؤنَّث بالألف و لأنه تقدَّم .

وقوله : «مطلقا» أى غيرَ مقيَّد بشىء مِمَّا قُيِّد به ما بعده من الأقسام . يَعنى أن العَلَم المؤنَّث بالهاء يَمتنع صرفُه على كل حال ، سواء أكان ثلاثيًا أم ثنائيًا أم فوقَ ذلك .

فإذا سَمَّيت بشَفَةٍ ، أو ظُبَةٍ ، أو عِضَةٍ ، أو رِقَةٍ ، أو شِيَةٍ[1] ، منعتَه الصرفَ فتقول : هذه شَفَةُ قد جاءَتْ ، ومررتُ بشَفَةَ .

وكذلك رأيتُ ظُبَةَ ومررتُ بعِضَةَ ، ونحو ذلك . وهذا مما لا خلاف فيه .

---

(١) الظُّبَة : حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها . والعِضَة : الفرقة ، والقطعة والكذب . والرقة : الأرض الخضراء ، والمال ، والفضة ، والدراهم المضروبة منها والشِّيَة : العلامة .

وكذلك تقول فى الثلاثى : هذه عَمْرَةُ ورأيتُ مَيَّةَ ، ومررتُ بميَّةَ ، فتَمنعه الصرف .

وكذلك الزائد على الثلاثة نحــو : فاطمة ، وعائشة ، وأُمَامَة ، وما أشبه ذلك .

وسواء فى هذا ما كن علمًا لمؤنَّث أو لمذكَّر ، فيَمتنع الصرف ، كما
لو سميتَ رجلاً بما تقدَّم ذكرُه ، وطَلْحَةَ ، وحَمْزَة ، ومَرَّة / وعُتْبَةَ ، ٣٧٥/٣
ورَبِيعةَ ، وما أشبه ذلك ،

ولفظه شاملٌ لهذا كله ؛ إذ قال : كَذَا مُؤَنَّثُ بِهَاءٍ مُطْلَقًا» فإن المؤنَّث بالهاء هو اللفظ ، كان واقعًا على مذكَّر أو مؤنَّث . والوجهُ فى المنع ظاهر .

ويَرِدُ عليه سؤال ، وهو أنه قد جاء مِمَّا فيه هاءُ التأنيث ما إذا سُمِّى [به] انْصَرف عند الجمهور ، وذلك (أُخْت ، وبِنْت) فإنك إذا جعلته اسمًا لرجل صرفتَه فقلت : هذا أختُ قد جاء ، وهذا بِنْتُ قد مَرَّ ، وإذا ثَبت هذا فقولهُ فى المؤنَّث بالهاء : سيمتنع مطلقا» مُشْكِل .

والجواب : أن يقال أوَّلاً : إنه قليلٌ نادر ، فلم يُعْتَدَّ به .

وأيضا ، فقد قال قوم بَمنْع الصرف فيهما . ومنهم مَن زَعم أنها للتأنيث ، حَكى ذلك ابن السرَّاج ، فقد يمكن أن يقال : إنها عند الناظم كذلك ، وإنه يَمتنع الصرف فيهما وإن كان مخالفا لسيبويه(١) ، ويدل على هذا القول ويُبينه الجمعُ بالألف حيث حذفوا التاءَ منهما ، ولم يقولوا : أُخْتَاتٌ ، ولابِنْتَاتٌ .

(١) انظر : الكتاب ٢٢١/٣ .

وأيضا ، فسيبويه يَعتبر صورة التاء فيها في النَّسَب ، فيقول فى (أُخْت) : أَخَوِيٌّ ، وفى (بِنتْ) : بَنَوِيٌّ[1] .

وإليه ذهب الناظم على مايأتى فى «باب النَّسَب» إن شاء الله ، فيظهرُ قولُ من قال بهذا ، أو يكون داخلا تحت كلام الناظم .

ثم إنا نقول ثانيًا : ليستْ بتاء تأنيث ، وإنما هى تاءٌ أخرى للإلحاق ، فـ (أُخْت) مُلْحَق بـ (قُفْل) و (بِنْتَ) مُلْحَق بـ (عِدْل) ولو كانت للتأنيث لكان ما قبلها مفتوحا ، كشَفَةٍ ، ورِقَةٍ .

قال سيبويه[2] : وإن سميتَ رجلاً ببِنْتٍ أو أُخْتٍ صرفتَه ، لأنك تقول : بَنَيْتُ الاسم على هذه التاء، وألحقتُها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سَنْبَتَةً بالأربعة ، ولو كانت كالهاء لَمَا أسْكَنُوا الحرف الذى قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كتاء عِفْرِيتٍ .

ثم قال [2] : ولو أن هذه الهاء التى فى دَجَاجَةٍ كهذه التاء انصرفت فى المعرفة . فهذا نَصٌّ سيبويه على أنها ليست للتأنيث ، وإنما تأنيث (بِنْتٍ) كتأنيث (جُمْل) بلا هاء تأنيث ؛ بل بالبِنْية . فإذا لا أعتراضَ على الناظم .

وفى قوله : «مُؤَنَّثُ بَهاءٍ» إشعارٌ بأن جمع المؤنَّث بالألف والتاء لايُمنع صرفة لأنه قال : «بِهَاء» ولم يَقُل : «بتاء» وإن كانت عادته أن يُطلق على هاء التأنيث لفظَ التاء اتِّسَاعًا ، فمحافظتُه على التعبير بالهاء دليلٌ على ما ذُكِّر ، وعادةُ النحويين .

والقسم الثانى : ماليس فيه هاءُ من المؤنَّث الزائدةِ حروفُه على ثلاثة ، وهو مراده من قوله : «وشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلاَثِ» .

---

(١) المرجع السابق ٣/٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(٢) المرجع السابق ٣/٢٢١ .

والعـارِى : هو الذى يُجـرَّد عن الهـاء ، وهو صـفـة للمـؤُنَّث ، أى شرطُ منعِ المؤنَّث العارِى .

ولاينبغى أن يقدَّر (العَلَم) لأن العَلَم العارِىَ لايستَلزم كونَه مؤنَّثا ، وليس كـلامــه إلا فـى المؤنث ، فــلا بُــدَّ من أن يكون المنعـوت هو لفظَ المؤنث ، لتقدم ذِكْره قريبًا فى قوله : «كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ » .

و «ارْتَقَى» بمعنى : عَـلاَ وارْتَفَع ، أى ارتفـع عن الثـلاثى ، وزاد عليه .

وقوله : فَوْقَ الثُّلاَثِ» على حذف مضاف ، لأن الاسم لاَيْرتَقِى فوق / ثلاثة أحرف ، وإنما يَرْتقى فوق ماهو على ثلاثة أحرفٍ من الأسماء ، ٣٧٦/٣ فـالتـقـدير : فـوق ذِى الثـلاَثِ . وأنَّث «الثُّـلاَث» ويريد الحـروف ، لأن الحروف تذكَّر وتؤنَّث وقد تقدم فى النظم مواضعُ من هذا .

وحَذَف ياءَ «العَارِ» للنظم ، وهو جائز فى الكلام أيضا . ويريد أن العـارىَ من هـاء التـأنيث شـرطـهُ فى امـتنـا ع صـرفـه أن يكـون رباعـيًّا فأعلى ، نحو : سُعَادُ . وزَيْنَبُ .

وكذلك إذا سميتَ امرأة بنحو : عُقَاب ، أو عَقرب ، أو أَرْنَب ، أو ذِرَاع .

فـهذا كله ممتنعُ الصـرف فى المعرفـة ، لأن الرباعى يقومُ الحرفُ الرابعُ فيه مَقام هـاء التـأنيث .

والدليل عل ذلك أن الثـلاثى إذا صُـغِّـر رُدَّت إليه التـاء ، فـقلت فى (هِنْد) : هُنَيْدَة ، وفى (دَعْد) : دُعَيْدَة ، وفى (نُعْم) : نُعَيْمَة ، إلا ماشَذَّ .

وإذا صُغِّر الرباعى لم تُرَد إليه التاء وإن كان فى تقدير التاء ، كما رُدَّت إلى الثلاثى ، لأن الحرف الرابع قام مَقامها ، فتقول : (سعُيَدُ) فى سُعَادَ ، و (زُيَيْنِبُ) فى : زَيْنَبَ ، إلا ما شَذَّ .

وإذا كان كذلك فكأنَّ الهاء فيه ثابته ، فجرَى على حكم ما فيه التاء .

والقسم الثالث : المؤنَّث العارِى من هاء التأنيث، والثلاثىُّ المحرَّك الوسَط، وهو المشار إليه بالمثال فى قوله : «أوْسَقَرَ» .

وأراد أن شرط منع العارِى من الهاء أن يكون زائدا على الثلاثة ، أو كهذا اللفظ الذى هو « سَقَرُ » فتحريكُ الوسَط يقوم عنده مَقام الزائد على الثلاثة فى منع الصرف إذا اجتمع مع العَلَمية ، نحو مامَثَّل من (سَقَرَ) وهو اسمُ عَلَمُ من أسماء (جَهَنَّم) أعاذنا الله منها . ومثله (لَظَى) من أسماء (جَهَنَّم) أيضا .

وإذا سميتَ امرأة بـ (قَدَم) أو نحوه من المحرَّك الوسَط ، فالحكم كذلك أيضا ، فتقول : هذه قَدَمُ ، ومررتُ بقَدَمَ ، كما تقول : هذه سَقَرُ .

قال الله تعالى : { سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * ومَا أَدْراكَ ماسَقَرُ }(1) ، وقال : { مَاسَلَكَكُمْ فى سَقَرَ }(2) .

وإنما امتنع وإن كان ثلاثيا لأجل حركة الوسَط ، كأنها قامت مَقام الحرف الرابع . وهذا تعليلٌ بعد السماع ، وإن لا فلو كانت الحركة قائمةً مَقام الحرف الرابع لم يُؤْتَ بالهاء فى التصغير ، ولَمَّا كانت الهاء لابُدَّ منها فيه دَلَّتْ على أنها ليست عِوَضًا حقيقة ، ولا قائمةً مقامها فى التَّحْصيل ، ولكنهم قالوا ذلك لأن

---

(١) سورة المدثر / آية : ٢٦ ، ٢٧

(٢) سورة المدثر / آية : ٤٢ .

الحركة لَمَّا كانت زيادة على الحرف ، وكان الساكن الوسَط ينصرف فى أحد الوجهين ، ووُجِد ما حُرِّك وسطهُ ممنوعَ الصرفِ البتَّةَ كالرباعى - جَعلوا الحركة كأنها تقوم مَقامه .

وأصل التعليل أن يقال : إن المانع حاصلٌ فى الثلاثى وغيرِه ، وهو العَلَمية والتأنيث ، لكنه استُثْنِى من ذلك الساكنُ الوسِط كـ (دَعْد) لأجل ماحَصَل بالسكون من الخفة ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

وخالف ابن الأنبارى فى لزوم المنع فى هذا القسم ، فأجاز الوجهين اعتبارا بكونه ثلاثيا ، والجماعةُ على خلافه .

والقسم الرابع : / ماكان من المؤنَّث العَلَمِ ساكنَ الوسطِ ، لكن ٣٧٧ / ٣
عَرضَت فيه علةُ العُجْمة زائدةً على عِلَّتَيْه ، وذلك الذى أشار إليه بقوله : «أوكَجُورَ» .

أى وشرط العارى من الهاء الزائدةِ على الثلاثة أو زيادة العُجْمة كـ «جُوَر» ونحوه .

وجُورُ : اسم بلدة . تقول : هذه جُورُ ، ونزلت بجُورَ . ومثل ذلك (مَاهُ) وهو اسم موضع . و (حِمْصُ) وهو اسم بلدة .

وعله المنع مطلقا هنا ماقالوا من أنَّ الساكنَ الوسَطِ يَنْصرف لكون ثِقَل إحدى العِلَّتَيْن قابلتها خِفَّةُ الاسم ، فلم يَبْق إلا علةٌ واحدة ، والعلةُ الواحدة لاتَمنع ، و (جُورُ) وأخواتها زاد فيها العُجْمَةُ مع عِلَّتَيْها ، وهما التعريف والتأنيث ، فقابلت خفةَ إحدى العلل ، فبقى فيه عِلَّتَان ، فوجب المنعُ ، وهذا مذهب الجمهور .

وذَهب ابن مُعْطٍ فى «أَلْفِيَّته» إلى إجازة الوجهين ، كهِنْد ودْعد ، حسبما يَظهر من كلامه حيث قال :

أمَّـــا مِـــثَـــالُ عُـــجْـــمَـــةِ الأعْـــلاَمِ
فـنحُـــــو إسْـــــحَـــــاقَ وابْراهَـامِ
إلاَّ ثـلاثـيًّـــــــا بـه قَـــــــد سُكِنَا
ثانيـــه فـــالصـــرف كنوحٍ عُـــيِّنَا
إلاَّ مَـــؤنثـــا كَـــمِـــصْـــرَ المَعْـــرفَـــهْ
فـــذا كـــهِنْدٍ بعـــضُـــهم مَـــا صَـــرَفَـــهْ

فاستَثنى من الأعجمىِّ الثلاثىِّ الساكنِ الوسطِ ما كان مؤنَّثا ، فجعل فيه وجهين كهِنْد .

وهذا غَلَطٌ ، لأن المؤنَّث من هذا النوع ليس فيه إلا المنع ، وهو المحكىُّ عن العرب ، والمقولُ به عند النحويين ، وإنَّما جوازُ الوجهين فى غير الأعجمىِّ المُشَار كهِنْد ، كما يَتَبَيَّن .

والقسم الخامس : ما كان من الأسماء التى غَلَب [عليه] التذكير(١) ، اسمًا علمًا لمؤنَّث ، وهو الذى أشار إليه بقوله : «أوْزَيْدٍ اسْمَ امْرأةٍ» يريد أن شرط المؤنَّث العارِى فى منع صرفه أن يكون كذا أو كذا ، أو مثل (زيدٍ) اسمًا علمًا لامرأة ، إذ (زيدٌ) اسمٌ أغلبُ استعمالِه فى المذكَّر ، فكل ما كان مثلَه كعَمْرٍو ، وعَدْلٍ ، وقُفْلٍ ، وحَبْلٍ ، وقَلْبٍ ، ونَوْمٍ ، وما أشبه ذلك ، فهو مثله فى هذا الحكم إذا سُمِّى به المؤنَّث .

ووجهه أنه لما كان قد غَلَب استعماله فى المذكَّر ، وصار متمِّنا فيه ، كان الخروج به إلى غير بابه ، واستعمالُه فى غير ماشُهِر فيه ، ثِقَلاً أدَّى إلى أن

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة .

قابل الخِفَّةَ التى فيه فانْتَهَضت العلَّتان ، وهما التعريف والتأنيث ، مانِعَيْنِ من الصَّرْف .

قال سيبويه(١) : فإن سَمَّيت المؤنث بعَمْروٍ أو زيدٍ لم يَجُزَ الصرفُ . هذا قول [ابن] أبى إسحاق وأبى عَمْرو فيما حَدَّثنا يونس . قال (١) : وهو القياس ، لأن المؤنث أشدُّ مُلاَءمةً للمؤنث ، والأصل عندهم أن يُسَمَّي المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكّر بالمذكر .

فإذا خالفوا ذلك فسَمَّوا المؤنثَ بالمذكر ، ثَقُل عليهم ، فمنعوه الصرفَ ، وهو أيضا رأى الأخفش والمازنى(٢) . ورُوى عن عيسى بن عُمر ، ويونس ، والجَرْمى(٣) ، أنهم يجيزون فى هذا القسم / الوجهين : ٣٧٨/٣
الصرفَ ، وعدمَه ، كهِنْد ودَعْد فيقولون : هذه زيدُ مُقْبِلةٌ ، وزيدُ مقبلةٌ ، كما تقول: هذه دَعْدُ مقبلةٌ . ، ودَعْدُ مقبلةٌ .

قال المبرد : وحجتُهم أنا إذا سَمَّينا مؤنَّثا بمؤنث ، وهو ثلاثىٌّ ساكن الوسط ففيه اللغتان قولاً واحدا ، الصرفُ وتَرْكُ الصرف وقد نقلناه من ثِقَل إلى ثِقَل ، والمنقولُ من حالِ خِفَّة إلى حال ثِقَل أخْرىَ بجواز اللغتين ، لأن ما هو فى أحد حالَيْه خفيفُ أخفُّ مِمَّا هو فى كِلاَ حالَيْه ثقيل

(١) الكتاب ٢٤٢/٣ ، وما بين الحاصرتين زيادة منه ، وليست فى النسخ !
(٢) انظر : المقتضب ٣٥١/٣ .
(٣) المرجع السابق ٣٥٢/٣ .

قال : كما لو سَمَّينا رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف : كقَدَم ، وسَقَر ، فليس فيه إلا الصرفُ لخفة التذكير[1] .

وأجـاب ابن الضـائـع : بأن تسـمـيـة المؤنَّث بالمؤنث ، أو المذكَّـر بالمذكر ، ليس فيـه شِبْهُ العُجْمـة ، لأنك سـميتَ الشئَ بما يُلائمه ، كتسـمـية العَرَبِيِّ بالعربى [2] .

وأما إذا سـميت المؤنَّث بالمذكر فقد سـميتَ الشئ بما لا يُلائمه ، فأشبه الأعجميَّ .

قال [3] : فـإن قـيل : فـامْنَعْ صـرفَ (قَدَم) و (سَـقَـر) اسمَ رجل لأن فـيـه التعريفَ وشبهَ العُجْمة .

قلت : نـعم ، لو كـانت العُـجْـمَـةُ الـثـلاثـيَّـةُ تَمنـع الصـرف لَوَجب منعُـه على مذهب سيبويه . وقد ثبت أن العُجْمة الثلاثية تُقاوم خفةَ البناء ، كما تقدم فى (جُور) و (ماه) و(حِمْص) .

---

(١) عبارة المبرد فى المقتضب (٣٥٢/٣) هى «وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمى ، وأحسبه قول أبى عمرو بن العلاء ، فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا بمذكر على ماذكرنا رأوا صرفه جائزا ، ويقولون : نحن نجيز صرف المؤنث – إذا سميناه بمؤنث على ماذكرنا ، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذى إحدى حالتيه حالُ خفةَ أحق بالصرف ، كما أنا لو سمينا رجلا ، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت رجلاً قدمًا أو فخذا أو عضدا ، لم يكن فيه فيه إلا الصرف لخفة التذكير» .

(٢) شرح الجمل الكبير ، المجلد الأول (٤٤ – أ)

(٣) نص قول ابن الضائع فى «شرح الجمل الكبير (الموضع السابق) هو «فإن قيل : فامنع الصرف رجلا اسمه قدم أو سقر ، لأنك أيضا سميت الشئ بما لا يلائمه ، فهو يشبه العجمة . قلت : نعم لو كانت العجمة الثلاثية تمنع الصرف لوجب على قول سيبويه منع (قدم) اسم رجل ، فما يشبهها أولى أن يمنع . والعجمة الثلاثية تؤثر فى مقاومة خفة البناء كما تقدم فى حمص وماه وجور» اهـ

ثم أخذ يَحتج لصحة مذهب سيبويه بما تجده فى «شرح الجمل» فانظر فيه والأول هو الذى ذهب إليه الناظم هنا ، وفى «التسهيل»(١) .

وقوله «لاَاسْمَ ذكَرٍ» توكيدُ لقوله : «اسْمَ امْرأةٍ» .

والقسم السادس : ماعدا ماتقدَّم من الثلاثى الساكنِ الوسَطِ ، وهو قوله : «وَجْهَانِ فى العادمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ وعُجْمَةً» .

يعنى أن ما كان من المؤنث الثلاثى الساكـنِ الوسَطِ لم يَسْبق له تذكيرٌ قبل استعمالة عَلَمًا ، كما سبق لـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأة ، ولا كان فيه عُجْمَـة ، كـما كان فى (جُورَ) ونحوه ، ففيه وجهان : الصرفُ وعدمُه ، وذلك مثل (هِنْد) وهو مثاله ، تقول : هذه هِنْد يافتى ، ومررتُ بهند ، وقال أبو حَيَّة فى منع الصرف(٢) :

أمِنْ هِنْدَ الخَيالُ أَلَمَّ وَهْنًا

بأَشْعَثَ عِنْدَ ساهِمَةٍ مُنِينِ

ونحوه (دَعْد) قال الشاعر ، فجمع بين الوجهين ، أنشده سيبويه(٣) :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِهَا

دَعْدُ ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ

---

(١) انظر : ص ٢١٩ .

(٢) لم أجده فى شعره المجموع (جمع وتحقيق : د يحي الجبوري) .

(٣) الكتاب ٣/٢٤١ ، والخصائص ٣/٦١ ، ٣١٦ ، والمنصف ٢/٧٧ ، وابن يعيش ١/١٧٠ ، والأشمونى ٣/١٥٤ ، واللسان (دعد ، لفع)

والبيت لجرير ، ديوانه ٢٧ ، ويروى «ولم تُغْذَ»

والتلفع : الالتحاف بالثوب . والفضل : الزيادة . والمئزر : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلب : جمع علبة ، وهى إناء من جلد يشرب به الأعراب .

يقول : هى حضرية مترفة لاتلبس لبس الأعراب ، ولاتشرب كما يشربون ، ولاتأكل مما يأكلون .

وكذلك (نُعْم ، وجُمْل ، ومىٌّ) كقول ذى الرُّمَّة ، أنشده سيبويه[1] :

دِيَارَ مَـــيَّـــةَ إذ مَىٌّ تُسَـــاعِـــفُنَا
ولايَرَى مِـــثْلَهـــا عُـــجْمٌ ولا عَـــرَبُ

وأنشد أيضا[2] :

* يا هندُ هِنْدٌ بَيْنَ خِلْبٍ وكَبِدْ *

وأنشد أيضا للأخطل[3] :

أيَّامَ جُـــمْلٍ خَلِيـــلاً لويَخَـــافُ لَهَـــا
صُـــرْمًـــا لَخُـــولِطَ منه العَـــقْلُ والجَـــسَدُ

فجاءت هذه الأسماء مصروفةً ، وإن شئتَ منعتَ الصرف .

وإجازتُه للوجهين مُوافقةٌ لمذهب الجمهور ، خلافًا لما ذهب إليه الزجَّاج ، من الجَزْم بمنع الصرف ، ورَدٌّ على النحويين فى صَرْفه وقال [4] ، لاحجة لهم فيما أنشدوا دليلاً على صرفه ، لأن مالا يَنْصرف كثير فى الشِّعر . قال : ولاينبغى أن يُعتبر جهةُ البناء[5] .

---

(1) الكتاب ١/٢٨٠ ، ٢/٢٤٧ ، ونوادر أبى زيد ٣٢ ، وابن الشجرى ٢/٩٠ ، والخزانة ٢/٣٣٩ ، والهمع ٣/٢١ ، والدرر ١/١٤٥ ، وديوانه ٣
ويروى «مُسَاعِفَةٌ» وتساعفنا : تدانينا وتواتينا . ورخم (مَيَّة) فقال : مَىّ ، فى غير النداء ضرورة ، وقيل : كانت تسمى ميًا ومَيَّة .

(2) الكتاب ٢/٢٣٩ ، واللسان (خلب)
والخِلْب : لحيمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب بين القلب والكبد .

(3) الكتاب ٢/٢٣٨ ، وليس فى ديوانه
والصرم – بفتح الصاد وضمها – القطيعة والهجران . وخولط : اختَلّ وتغير .
و«خليلاً» منصوب على الاختصاص والتعجب ، والمعنى : أعجبُ بها خليلا ، وما أعجبها خليلا .
ويروى «جمل خليل» على أنه مبتدأ وخبر .

(4) انظر : شرح السيرافى ، المجلد الرابع (١٠٣ – أ)

(5) فى (ت) «ولايعتبر جهة البناء» .

وردَّ الناس على الزجَّاج مذهَبه ، قال السيرافى[١] : لاخلاف بين مَنْ مَضَى من البصريين والكوفيين فى جواز / صَرْفه . ٣٧٩/٣

قال : وعندى أنهم لم يُجمعوا عليه إلا لشهرته فى كلام العرب .

ورعايةُ الخِفَّة فى نُوحٍ ولُوطٍ إجماعًا يَرُدُّ على الزجَّاج فى قِيَاسه .

قال ابن الضائع[٢] : كلام السِّيرافى صحيحٌ وبَيِّنٌ فى الردِّ عليه .

قال : وأيضا ، فقد صَرَّح سيبويه أن صَرْفه لغةٌ حيث قال : مَنْ جعل (ابْنًا) مع ما قبله اسمًا واحدا يقول : هذه هِنْدُ بنتُ فلان ، فى لغة مَنْ صَرَف (هِنْدًا) .

قال [٣] : فهذا يَدُلُّ على استقرارها لغة ، ولم يَجِئ بالبيت هو ولا غيره ليُثْبتها لغةً .

قال : ولما كان الثلاثى أقلَّ الأصول ، وسكَن وَسَطُه ، كان أخفَّ أبنيةِ الأسماء، فلا يُبْعد أن تُقَاوِم خفتُه إحدى العِلَّتَين ، فلا تُؤثِّر واحدةٌ ، فيَنْصَرِف .

قال : ثم إذا صَحَّ السماع لم يُلتفت إلى قياس[٤] ، فلا معنى للقياس إلا أن يُوَصَّل إلى معرفة كلام العرب . فإذا ثُبت الكلام فأىُّ معنًى للقياس؟!

وأيضًا ، لو فُرض أنه لمَ يَأتِ إلا فى الشِّعر ، فلا ينبغى أن يُدَّعى فيه الضرورة ؛ إذ لم يكن له معارضٌ فى غير الشعر ، بل يُحمل على أنه

---

(١) شرح السيرافى – المجلد الرابع (١٠٣ – أ).

(٢) شرح الجمل الكبير – المجلد الأول (٤٠ – ب) .

(٣) فى شرح الجمل «فقوله : فى لغة من صرف يدل ...» وهو أوضح .

(٤) فى الأصل «ثم إذا صح السماع ولم يلتفت قياس» وفى (س) «ثم إذا صح السماع لم يلتفت قياس» وهو موافق لما فى شرح الجمل . وما أثبته من (ت) .

كلامُهم حتى يَثبت المعارِض ، وهو أصلٌ نَصَّ عليه الشَّلَوبِين فى طُرَّة على كتاب ابن مَلْكُون[1] .

وأما التَّرجيح بين الوَجْهين فقال سيبويه[2] : تَرْكُ الصرفِ أجْوَدُ . وهو الذى نَصَّ عليه الناظم فى قوله : « والمَنْعُ أَحَقُّ » وإنما نَصَّ على أن المنع أحقُّ لوجهين :

تَبْيِينُ مذهبه فيهما ، وأنه موافقٌ لصاحب الكتاب .

والثانى : التنكيتُ على الزَّمَخشرى حيث عكس القضية ، فجعل الصرفَ هو اللاحق[3] .

قال ابن الضائع[4] : وإنما غَلَّطَه فى ذلك خِطَاؤُه فى أن جَعل حُكْمَه كنوحٍ ولوطٍ[5] ، وهما مَصروفان فى القرآن ، يعنى مع وجود العِلَّتين ، وهما : العَلَمية والعُجْمة . قال : فَحكم أن الصَّرْفَ أفصحُ . انتهى .

وهذا القياس من الزَّمَخشرى مُصادِم للسماع ؛ إذ حَكى سيبويه ذلك نقلاً عن العرب ، ولم يَحكم بذلك رأيًا رآه .

فالصحيح ماذَهب إليه الناس ، وإنما قال : الأحقُّ المنعُ ، لأن العلتَيْن موجودتان فالأصلُ القياسيُّ المنعُ ، حتى أنكر الزجاجُ صرفَه ، وزعم أنه ضرورة كما تقدم[6] .

---

(١) سبقت ترجمة كل من الشلوبين وابن ملكون .

(٢) الكتاب ٣/٢٤٠ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٠ .

(٤) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٥) عبارة ابن الضائع هى وغلطه فى ذلك أن جعل حكمه كنوح ولوط» وهى أفصح .

(٦) انظر : ص ٦٣٤

ومفهوم كلامه فى قوله : « فى العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ» أن الحكم كذلك ، سواءً سَبَق للسم قبل ذلك تأنيثٌ أم لم يَسْبق له شيء ؛ بل كان مُرْتَجلا مثلا ، فلو سميتَ امرأة بشَمْس ، أو قِدْر ، أو حَرْب ، أو عَيْن ، أو نحو ذلك مما استُعمل قبل العلمية مؤنثا ، فالوجهان فيه جائزان .

وعلى الناظم هنا دَركٌ ، وهو أن كلامه أعطى أن الوجهين إنَّما يَجريان فيما عُدِم تذكيرا سابقا قبل تسميه المؤنث به .

فأما إذا سَبق له التذكير قبل ذلك . فلا يكون حكمه هذا ، وهذا فى ظاهره جارٍ فى نحو : قِدْر ، وشَمْس ، وعَنْز ، مسمًّى بها .

فأما فى نحو (هِنْد) الذى مَثَّل به ، وكذلك فى (دَعْد ، وجُمْل ، ونُعْم) فلا .

قال ابن خروف : قد أحاط العِلْمُ بأن هذه الأسماء ، يعنى (دَعْدا) وماذكُر معه ، منقولةٌ من مذكَّر ، وإذا كان ذلك كما قاله ابن خروف كان الحُكْم فيها على مقتضى النظم / منع الصرف لاغير ؛ إذ كانت داخلةً ٣٨٠/٣
فى القسم الخامس كـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأة ، وهذا فاسد ، لأنهم نَصُّوا على جواز الوجهين من غير خلاف أذكرهُ ، والمعتبَر عندهم فى جواز الوجهين أمران :

أحدهما : كونُه قبل العَلَمية لمؤنث ، كقِدْرٍ مسمًّى به .

والثانى : أن يكون قد غَلَب بعد التَّسمية به على المؤنث .

ومن هذا القِسْم جعل سيبويه (هِنْدًا) و (دَعْدًا)ونحوهما ، لأنهما لما غلب استعمالهما فى المؤنث تُنُوسى أصلهما ، وهو جواب

الفرَّاء فى منع صرف (أسْمَاء بن خَارِجَة) مع أنه عنده (أفْعَالٌ) فقد كان ينبغى أن يَنْصرف لأن تأنيث الجمع لايراعى فى (باب مالا ينصرف) فقال : كَثُر تسمية المؤنَّث به ، فصار كزَيْنَب ، اسم رجل ، فهو عند سيبويه (فَعْلاَءُ) فعلى مذهبه لاينصرف إذا نُكِّر ، وينصرف على مذهب الفراء .

ويجابُ عن الدَّرك الذى على الناظم بأن قوله : «فى العَادِمَ تَذْكيراً سَبَق» ماسبق ذكره من التذكير ، وهو (زيدٌ) اسمَ امرأة ، فإشارته بالسَّبْقِيَّه لسَبْقِيَّة الذِّكْر ، لا لسَبِقيَّة التَّسْمية ، كأنه قال : وجهان فيما عَدِم مثْل ذلك التذكير المذكور ، وهو كونُه اشتهر فى الاستعمال ، حتى لم يُتَنَاسَ معه استعمالهُ فى المؤنث بعد ذلك ، فلو سَبَق التذكير لكنه تُنُوسِىَ بغَلَبة استعماله فى المؤنث بعد ذلك لم يكن مما تقدَّم .

ويشعر بهذا قولهُ بعد: « أو عُجْمَةً » ولايريد إلا ما تقدَّم له ذكرهُ وهذا ممكن ، وهو خلاف ماتقدَّم فى تفسير كلامه أوَّلاَ ، وما تقدم هو الأظهرُ من كلامه ، والسابقُ للنَّاظِر ، ولكن يلزمه فيه ماتقدَّم من الإشكال ، ورُبَّما يُحمل على التفسير الأول .

ويُجاب عن السؤال بأن (هنداً) وأخواته لما غَلَب على المؤنث ، حتى صار بحيث تُنُوسِىَ أصلهُ من التذكير ، عاد إلى حكْم مالم يَسبق له تذكير ، فصح إطلاقُ العبارة عليه بهذا اللَّحْظ . والله أعلم.

فإذاً يَشمَل له هذا القسمُ على كِلاَ التفسيرَينْ ثلاثة أوجه :

الوجهان المذكوران فى السؤال والثالث : أنْ لايَسْبق له شىء ، كما إذا سميتَ امرأة بـ (دَيْزٍ) مقلوب (زَيْد) فيكون فيه الوجهان .

ونَقَصـه من هـذا الفـصل حكمُ المذكَّـر إذا سُـمِّيَ بمؤنث كـرجل يسمًّى بـ (قِدْرٍ) أو (ذِرَاعٍ) أو نحو ذلك .

وإنما تَرك ذكرهَ لِقلته فى كلام العرب ، ولذلك لاتجدهم أكثر الأمر يذكرون فيه الأعلام إلا مع فَرْض التَّسمية ، لعدم مجئ ذلك من كلام العرب ، أو لنُدورُه ، فلذلك لم يضحْفِل به فى هذا النظم المختصر .

وَالْعَـجَمِيُّ الْوَضْـعِ والتَّـعْـرِيفِ مَعْ
زَيْدٍ عَلَىَ الثَّـلاَثِ صَـرْفُـهُ امْـتَنَعْ

يعنى أن الاسم العلمَ إذا كـان عَـجَـمِيَّ الوضـع ، أى وَضـعـتـه العَجَــم ، فانتقل إلى كلام العرب منها ـ يَمْتنع صرفُه لوجود العِلَّتَيْن ، وهمــا التعريف والعُجْمة ، لكن لايكون ذلك إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون تعريفه أعجميًا ، بمعنى أن العَجَم هى التى عَرَّفتـه وصَيـرَّته علَمـا ، ثم بعد بعد ذلك نقلتـه العرب إلى كـلامـها ، واستعملته كذلك .

وذلك مأخـوذ من قوله : «والتَّعْرِيف» لأنه معطوف على «الوضع» كأنه / قال : والعجميُّ الوضعِ ، والعجميُّ التعريفِ صرفُه امتنع . ٣٨١ / ٣

وهذا الشرط الذى ذكر لابُدَّ من تفصيل الكلام فيه ، وبذلك يتبيَّن مرادُه .

فـالاسم العـجـمىُّ الوضع ينقسم أربعـةَ أقسـام ، لأنه لايخلو أن يكون استُعمل عَلَمًا فى كلام العَجَم وفى كلام العرب معًا ، أو يكون فى كلام العجم نكرةً واستعُمل كذلك عند العرب ، أو يكون نكرةً عند العجم علمًا عند العرب ، أو يكون علمًا عند العجم نكرةً عند العرب . والجميع له حكم مأخوذ من كلام الناظم هنا .

فأما الأول : وهو أن يكون علمًا فى كلام العجم والعرب معًا ، فلا إشكال في منع ذلك إذا اشتمل على الشرط الثانى الذى يَذكره .وعليه يدل نَصُّه ، إذ قال : « والعَجَمىُّ الوَضْعِ والتَّعْرِيف» أى الذى يكون التعريف الموجودُ فيه كان ممَّا وضعته العجم ، لأنه إنما تكلم على العلَم ، فلو كان نكرة عند العرب لم تَصْدُق عليه هذه العبارة ، ومثاله: إبراهيمُ ، وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، ويعقوبُ ، وهُرْمُزُ ، وفَيْرُوزُ ، وقَارُونُ ، وفِرْعَوْنُ ، وهَامَانُ ، وأشباه ذلك .

فلا بُدَّ من صرفها لتَوَفُّر شرط المنع ، وإنما امتنع لأنه يتمكَّن فى كلام العرب ، كما تتمكَّن النكرة ، فثَقُل عليهم من حيث كان خارجا عن أصل كلامهم .

وأما الثانى : وهو أن يكون نكرةً فى كلام العجم والعرب معًا ، فلا إشكال فى صرفه . وعلى ذلك دَلَّ مفهوم كلامه ، لأنه إنما قَيَّد منع العُجْمة بكونه علمًا .

وإذا انتفت العَلَمية لم يَبْقَ فى الاسم إلا العُجْمة وحدها ، وهى لاتمنع كذلك وأيضًا ، الأعجمىُّ إذا دخل فى لغة العرب نكرةً ، واستعملُ فيها على تلك الحال صار داخلا فيها ، ومن مَعْهود كلامها ، فلم يَثْقُل عليهم ثقَل المعرَّف ، فلا يُمنع صرفه إلا بما يُمنع صرفُ الاسم العربى المحَضْ ، ولايَضُرُّ كونُه جاء على مثالٍ لم يَأتِ مثلُه في كلام العرب ، كالآجُرِّ ، فإن خروجه عن أمثلتها يُشبه خروجَ النوادر فى العربى المحض عن الأمثلة المعهودة ، كإبِلٍ ونحوه ، ممِّا جاء عادمًا للنظير ، وهذا معنى تعليل سيبويه(١) .

ومثال ذلك : اللُّجَامُ والدِّيبَاجُ ، والاسْتَبْرَقُ ، والسِّجِّيلُ ، والقِسْطَاسُ ، والبَرْدِيُّ ، والنَّيْرُوزُ ، والفِرِنْدُ ، والزَّنْجَبِيلُ ، واليَرَنْدَجُ ، والياسَمِينُ . ومن ذلك كثير .

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٣٤ .

فإن سُمِّى بشىء من هذا كان منصرفا ، ولا اعتبار بالعُجْمة ، لأنه قد جرى مَجرى العربى فى استعماله نكرةً ، إلا أن يجتمع فيه عِلَّتان من عِلَل الاسم العربى ، فالوزنُ مع العلمية فى نحو : (بَقَّمَ) مسمًى به ، فيُمنع صرفه إذ ذاك ، كما يمنع صرف (ضَرَبَ) مسمى به .

وأما الثالث : وهو أن يكون نكرةً عند العجم ، علمًا عند العرب ، فالذى يقتضيه كلام الناظم الصرفُ ، لأنه شَرط فى المنع أن يكون التعريف منسوبًا إلى العجم ، لقوله : «والعَجَمِىُّ الوَضْعِ والتَّعريفِ» .

وهذه الطريقة تظهر من سيبويه ، لأنه قال [(١)] وأما إبراهيمُ ، وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، وكذا إلى آخرها ، فإنها لم تقع فى كلامهم إلا معرفةً على / حَدِّ ما كانت فى كلام العجم ، ولم تُمكَّن فى كلام العرب ، ٣٨٢/٣
كما تَمَكَّن الأول ، يَعنى النكرة ، ولكنها وقعت معرفةً ، إلى آخر الكلام . فظاهره أنه اعتَبر فى المنع كونَ العجم عَرَّفتَها ، وهو ظاهر الجزُولى أبى موسى فى «الكرأسَة» وبه فسرها الدَّباج[(٢)] .

قال أبو الحسن الأبذِى[(٣)] : سألت شيخنا أبا الحسن الدَّباج - رحمه الله - عن قول أبى موسى : «أوْ تَلَقِّيهِ من العَجَمِ عَلَمًا» فقال لى :

---

(١) الكتاب ٣/٢٣٥

(٢) هو أبو الحسن على بن على بن جابر الإشبيلى اللخمى النحوى ، كان نحويا أديبا مقرئا جليلا ، تصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنه (ت ٦٤٦ هـ) .
وسبقت ترجمة الجزولى .

(٣) سبقت ترجمته .

هذا إنَّما معناه أن يُتَلَقَّى من العجم علمًا، بمعنى أن يكون فى كلام العجم علما، فانتقل إلى كلام العرب علما ، وكذا وُجد كلُّ ما جاء من ذلك ممنوعَ الصرف .

قال الأبَّذِى : فعرضتُ عليه ماقَدَّمته ، يعنى : من أن معناه أن العرب لم تستعمله حين تَلَقَّتَهْ من العجم إلا علما وقلت له : إن الأستاذ أبا على - يعنى الشَّلَوْبين - كان يعتقده ، فقال لى : هذا المذهب لم أَرَهُ لأحد إلا ماقلتَ لى عن الأستاذ أبى على ، قال : فقلت له : وأىُّ أثرٍ لاشتراط العَلَميَّة فى كلام العجم؟ فلم يَحْضُر له فيه جوابُ إلا موافقةَ السماع .

قال : وتمسَّك رحمه الله بلفظ سيبويه ، وذكَره ، ثم قال : إن هذا الكلام يَحتَمل التأويل . انتهى .

وبَنى على ذلك أن يُصرف (قَالُونُ) و (بُنْدَارُ) لأنهما معرفتان عند العرب ، منقولان من الصفة ، إذ كان (قَالُونُ) عند العجم بمعنى (جَيِّدٌ) وكذلك الآخر أصله عند العرب الصفة .

وإنما جَلَبْتُ هذه بيانًا لكلام الناظم ، وشرحًا لمُدْرك مذهبه .

وقد ظهر أن مُدْرَكه ما جاء فى السماع ، ومايظهر من كلام سيبويه . وأما أن يظَهر لاشتراط كونه علمًا عند العجم وجهٌ ، فَبَعِيد .

ومذهب أبى على الشَّلَوْبين مخالفُ لهذا كما تقدم ، فلا يَشترط إلا كونهَ لاتستعمله العرب علمًا ، فسواءً استعملته العجم نكرة أو معرفة ، لافرق بينهما بالنسبة إلى مايَرجعِ إلى كلام العرب ، فيُمنع إذًا صرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارَ) ونحوهِما على هذا .

والأولى فى النَّظر ماذهب إليه الشَّلَوْبِين ، وهو مذهب المؤلف فى «التسهيل»[1] ، وكلام سيبويه محتمل .

---

(١) ص : ٢١٩ .

وأما الرابع : وهو أن يكون علمًا عند العجم ، نكرةً عند العرب ، فعلى كلام الناظم لابُدَّ من الصرف ، إذ فَرْض كلامه فى منع الصرف ، إنَّما هو فيما كان عند العرب علَما وهذا ليس بَعَلَمٍ عندهم ، فلا منع ، ووجه ذلك ظاهر ، لأن [ما][1] ، لأجله صُرف االقسم الثانى موجودٌ هنا ، فلا بُدَّ . ومحالٌ أن يعتبر العلميةَ عند العجم هنا من اعتبرها فى القسم الذى قبل هذا فى منع الصرف ؛ إذ لاثَّمرة لذلك ، وليس فى الاسم غيرُ العجمة ، وانتفى حكُمها بتصرُّف العرب . فإذا سُمِّى به بعد ذلك ، فليس إلا علةُ واحدة وهى العَلَمية .

وقد حكى ابن عُبيَدة أنه سأل شيخه عن مِثال من هذا الاسم ، قال : فقال لى الأستاذ : إنها فَرْضُ مسألةٍ لا أذكرُ لها مثالا . ٣٨٣/٣

ويبقى هنا نظرُ فى معنى العَجَمىٍّ الذى ذكره الناظم والنحويون .

فالعجمىُّ عندهم[ما] ليس من / كلام العرب ، من أى لغة كان سوى لغة العرب ، واللسانُ العجمىُّ هو ما خالف كلامَ العرب ، لايختَصُّ ذلك بأمة دون أمة ، فكلُّ لسان غيرِ لسان العرب عجمىٌّ .

فإن قلت : ما بُني قياسًا على كلام العرب ، هل هو من قبيل العجمى أوْلاَ؟ مثل أن تَبنى من (ضَرَب) مثلَ : دِرْهَمٍ ، أو جَعْفَرٍ ، أو سَفَرْجَلٍ ، فتقول : ضِرْبَبٌ وضَرْبَبٌ ، وضَرَبَّبٌ وضَرْيَبٌ ، وضَرَيَّبٌ ، ونحو ذلك .

فالجواب عن هذا رأيته لأبى الحسن الأُبَّذِى[2] : أن ذلك يَنبنى علي الخلاف فيما بُنى من ذلك ، هل هو قياسٌ أوْلاَ؟

---

(١) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى النسخ .

(٢) سبقت ترجمتة .

فمَن قال بالقياس فيه مطلقا جَعله من كلام العرب ، فصُرِف فى المعرفة ، ومَن لم يَقِسْ جَعله خارجا من كلامهم كالأعجمى ، فيُمنع الصرف .

و «العَجَمى» فى كلام الناظم واقع على الاسم ، [منسوب إلى العَجَم ، وهم خلاف العرب . وقد يقال أعجمى][2] ، منسوبُ إلى الأعْجَمَى ، بمعنى العَجَم ، وقد يطلق (الأعْجَم) ويراد به الذى لا يُفصح ولا يُبَيِّن كلامه وإن كان من العرب ، ومنه زياد الأعجم[3] . قاله الجوهرى[4] .

والأعْجَم أيضا : الذى فى لسانه عُجْمة وإن أفْصَح بالعَجَمية .

وقد غَلَّط ابنُ قتيبه الناسَ فى استعمالهما معًا بمعنى واحد ، وقال : إن الأعجمىُّ الذى لايُفصح وإن كان نازلاً بالبادية ، والعجمىُّ منسوبُ إلى العَجَم وإن كان فصيحا[5] .

وما قاله لايَلزم ، لأن (الأعْجَمى) يُستعمل كما قال ، ويستعمل أيضا مرادفا للعَجَم كما تقدَّم وقد رَدَّ عليه فى هذا ابنُ السِّيد ، ورَدُّه صحيح .

فإنما استعمل الناظم « العَجَمِىَّ » لو جهين :

كَثْرة استعمال (العَجَم) الذى نسب إليه وقِلَّة غيره ، ولِيَخْلُص عن اعتراض المعترض إن اتَّفق .

---

(١) سبقت ترجمته .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (س) وأثبته من (ت) .

(٣) هو زياد بن سلمى ، من عبد القيس ، ومن شعراء الدولة الأموية ، كان ينزل اصطخر ، وكا كثير اللحن في شعره ، لفساد لسانه بفارس ، توفى في حدود المائة ، وانظر : الشعر والشعراء ٤٣٠ ، وحواشيه .

(٤) الصحاح (عجم) .

(٥) أدب الكاتب – كتاب المعرفة : ٣٦

وهنا انتهى الكلام على الشرط الأول فى (العَجَمى) .

والشرط الثانى : لمنع صرفه : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك قوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ» أى مع زيادة على ثلاثة أحرف ، وذلك كإسْماعِيلَ ، وإبراهيَم ، ومُوسَى ، وعِيسَ ، وهَامَان ، ونحو ذلك . فلا خلاف فى منع صرف هذا كله .

فإن كان على ثلاثة أحرف . فإنه عند الجمهور مصروفٌ مطلقا ، وهو رأى الناظم ؛ إذ لم يَشترط فى المنع مع العَلمية إلا الزيادةَ على الثلاث ، إلا ما تقدَّم له فى نحو (جُوَر) مما فيه التأنيثُ زيادةٌ على العلتين ، فقد مَرَّ حكمه .

وأما غيرُه : فقَسَم الثلاثى قسمين :

أحدهما : أن يكون ساكنَ الوسط ، مثل (نُوحٍ ، ولُوطٍ) وحكمه الصرفُ إلا عند الزَّمَخْشرى[1] ، فإنه أجاز الوجهين ، كباب (هِنْد ، ودَعْد) لمقاومة خِفَّة وَسَطِه إحدى العِلَّتيْن .

وأظن أن أصل هذا الرأى لابن قُتَيْبة ؛ إذ حكى فى «أدب الكُتَّاب» أن بعضهم تَرك صرفه .

وجعل ابن الضائع هذه الحكاية من ابن قُتَيْبة غَلَطًا . قال إذ لَم يَحْكه غيره ، ولا أسْنَده هو لأحد ، وحكى هو أنه لاخلاف فى صرف (نُوحٍ ، ولُوطٍ)[2] .

---

(١) ابن يعيش ٧٠/١

(١) شرح الجمل الكبير – المجلد الأول (٣٩ – أ) .

وأيضًا ، فإن العُجْمة فى منع الصرف / أضعفُ من التأنيث ، ٣٨٤/٣
لأن العُجْمة لا تمنع إلا بشروط حَسْبما يأتى ، والتأنيثُ يمنع مع التعريف مطلقا ألاتَرى أن الاسم الذى غَلَب عليه التأنيثُ ، وهو على أكثرَ من ثلاثة أحرف كزيْنَب ، إذا سُمِّى به مُذَكَّر لم يَنصرف ، وإن كان قد انْتقل عن التأنيث ، لأن الحرف الرابع صار كالهاء ، فالتأنيث أقْوَى .

وقد كان فى (هِنْد) اللغتان ، فيجب أن تكون العُجمة لاتمنع بإطلاق فى (نوُحٍ ، ولُوطٍ) فلا يقال : إنها تَمنُع قياسا على (هِنْد) فإن القياس لايكون إلا مع تساوى الفرْعِ والأصْلِ فى الحُكْم من غير فارق ، وقد ثَبَت الفارق ، فلا يصحُّ القياس .

والثانى : أن يكون متحرِّك الوَسَط ، فحكى بعض المتأخرين فيه ثلاثة أقوال : الصَّرْفُ مطلقا ، ومَنْعُه مطلقا ، وجوازُ الوجهين . وظاهر سيبويه الأول(١) .

ووجهُ اشتراط الزيادة على الثلاثة وجودُ الثِّقَل فى الاسم ، بخلاف الثلاثى لخِفَّته .

وقولُه : «مَعَ زَيْدٍ على الثَّلاَثِ» أراد: مع زيادة ، والزَّيْدُ ، والزِّيدُ: الزِّيادة . ومنه قول ذى الإصْبَع العَدْوَانى(٢) :

وأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مِائَةٍ ... فَأَجْمِعُوا أمْرَكُمْ طُرًّا فَكِيدُونِى

حكى الجوهرىُّ أنه يُروى بفتح الزَّاى وكسرها(٣) .

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٢٣٥

(٢) اللسان (زيد) وابن يعيش ١/ ٣٠ ، والمفضليات ١٦١ ، ١٦٢ .

(٣) الصحاح (زيد) .

كَـــــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِـــــعْــــــلاَ

أوْ غَـــــالِبٍ كَــــــأَحْـــــمَـــــدٍ ويَعْلَى

يعنى أن العلم إذا كان ذا وزنٍ خاصٍّ بالفعل ، أو غالبٍ على الفعل ، فإنه ممنوعُ الصرفِ أيضا .

والوزنُ : معناه مقابلةُ حروفِ الاسم حروفَ الفعل ، أصليًا بأصلى ، وزائدًا بزائد ، مع موافقة الحركات والسَّكَنات ، وتعيين الزوائد ، مثِّل مَا مثَّل به من (أَحْمَد ، ويَعْلى) .

فإن (أَحْمَد) العَلَم على وزن (أَحْمَدُ) من قولك : أَحْمَدُ اللَّهَ ، وكذلك (يَعْلَى) العَلَم ، على ، وزن (يَرْضَى) و(يَخْشَى) وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تَنْفرد عن غيرها بوَزْنها وسائرِ أحوالها.

فلما وقعت هذه الأشياء موافقةً لما هو فَرْعٌ كانت بذلك خارجةً عن أصلها، وداخلةً فيما هو فَرْع، وهو الأفعال، فامتنع منها مايَمتنع من الأفعال، وهو الجَرُّ والتنوين.

وإذا ثَبت هذا فأَبْنِيةُ الأسماء بحسب موافقتها لأبنية الأفعال وموازنتِها لها، وعدمِ ذلك، أربعةُ أقسام :

أحدها : ألاَّ توافقها أصلا، مثل : أُفْعُولٌ، وفِعْلاَلٌ، وفَعَلَّلٌ، وإفْعِيلٌ، وفُعُلٌ، وفِعْلَلٌ، مثل : أُسْلُوب، وشِمْلاَل، وسَفَرْجَل، وإِصْلِيت، وطُنُب، ودِرْهَم، وكثير من ذلك، فلا إشكالَ في بقائها على أصلها من الصَّرْف عند التَّسْمية بها؛ إذ ليست أَبْنِيتها من أبنية الأفعال في شيء، فضلاً عن أن تكون غالبة عليها، أو مختصَّة بها، وهو بَيِّنٌ من مفهوم كلام الناظم .

والثـانـي : أن يـوافق البِنَـاءُ البناءَ، لكن يكون بناؤهمـا مـشـتـركًـا بينهـمـا، ليس بغـالبٍ على الاسم دون الفعل، ولا على الفـعل دون الاسم، كفَعَلٍ، وفَعُلٍ، وفَعِلٍ، وفَاعِلٍ، وفَاعَلٍ، مثل : طَلَلٌ، وعَضُدٌ، وكَبِدٌ، وكَاهِلٌ / ٣٨٥/٣ وخَاتَمٌ. ويوافقها من الفعل : ضَرَبَ، وكَبُرَ وعَلِمَ، وقَاتِلْ، وقَاتَلَ.

فهذه الأبنية غير مختصَّــة بواحد من الجِنْسين دون الآخر، فليست الأفعال فيها بأَوْلَى من الأسماء، فلا يَمتنع صرفُ ماسُمِّيَ به من الأفعال على هـذه الأَبْنِيَة وأشـبـاهـهـا، وهـو ظـاهـر من مـفـهـوم كـلام النـاظم، وهـو مذهب الجمهور.

وخالف في ذلك عيسى بن عُمَر، فكان لايَصـرف ذا الوزن المشترَك المنقولِ من فِعْل، ويقول : كلُّ فعلٍ مـاضٍ سُمِّيَ به فإنه لاينصرف إذا كان فارغًا من فاعله[1]. واحتَجَّ على ذلك بما أنشـده سيبويه من قول سُحَيْم بن وَثِيل اليَرْبُوعي[2]:

(١) قـال سيبويه (٣/٢٠٦) : «وأمـا عيسى فكان لايصـرف ذلك. وهو خـلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى : كَعْسَبًا، وإنما هو من الكَعْسَبَة، وهو العَدْو الشديد مع تدانى الخطا».

(٢) الكتــاب ٣/٢٠٧، وابن يعـيش ١/٦١، ٣/٦٢، ٤/١٠٥، والخـزانة ١/٢٥٥، ٥/٦٤، ٩/٤٠٢، والمغنى ١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦، والعيني ٤/٣٥٦، والتصـريح ٢/٢٢١، والهـمع ١/٩٨، والأشموني ٣/٢٦٠

وابن جـلا : واضح مشـهور لا يخفى مكانه. والثنايا : جمع ثنية، وهى الطريق في الجبل. ومعناه : أنني مشهور، مضطلع بالشدائد، ركاب لصعاب الأمور، إذا حسرت اللثام عن وجهى أعربت عن نفسي فعرفتموني بما كان يبلغكم عنى .

أَنَـا ابْـنُ جَــــــــلاَ وطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايَـا
مَـــتَـى أَعِ العِـــمَـــامَـــةَ تَعْـــرِفُـــونِى

و(جَلاَ) فعل ماض واقعٌ على أبيه.

وسيبويه على خلافه، وتأوَّله على أنه على الحكاية، كأنه قال : أنا ابنُ الذى جَلاَ واشتهر[1]، كما حَكى الآخر في قوله، أنشده سيبويه[2]:

كَــذَبْتُمْ وبَيْتِ اللَّهِ لا تَنْكِحُــونَهَـــا
بَنِى شَــابَ قَــرنَاهَا تَصُــرُّ وتَحْلُبُ

وقال [3]: إن قول عيسى خلافُ قول العـــرب، سمعناهم يَصرفون الرجلَ يسمى بكَعْسَبٍ، وهو فعل من الكَعْسَبَة، وهو العَـدْو الشديد مع تَدانِي الخُطَا.

والثـالث : أن يوافق الاسم وزنَ الفـعل، والفـعلُ أغلبُ عليـه ، وهـــو المراد بقوله : « أوْغَالِبٍ » يعني على الفعل ، وقـد يكون فـــي الأسمـــاء ، وذلك كبناء (أَفْعَلُ ، أو نَفْعِلُ ، أو تَفْعُلُ ، أو يَفْعَلُ) من الأبنية الموافقة للمضارع.

وكذلك بناء : إفْـعَلْ، وأُفْـعَلُ ، وأُفْـعُلُ، وفُـعِلُ، ومـا أشـبـه ذلك، فـإنهـا تقع للأسـمـاء قليلا نـحـو : أَفْكَلُ ، وأَرْمَلُ ، وأَيْدَعُ، وأَرْبَـعُ، ونَرْجِسُ، وتَنْضُبُ وتَتْـفُلُ،

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٧، وعبارته «كأنه قال : أنا ابن الذى يقال له : جلا».

(٢) الكتـاب ٢/٨٥، ٣/٢٠٧، والمقتضب ٤/٩، والخصـائص ٢/٣٦٧، والتصـريح ١/١١٧، واللسـان (قرن)

وينسب إلى رجل من بني أسد. والقرن هنا : الضفيرة. وتصر : تشد ضروع الماشية ليجتمع الدر فتحلب.

ومعناه : لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التى يقال لها : شاب قرناها، وتحلب الماشية، يعني أنها عجوز راعية.

(٣) أى سيبويه، وقد نقلت هذا النص في حاشية الصفحة السابقة.

وتُدْرَأٌ، ويَرْمَعٌ، ويَعْمَلٌ ، وإصبَعٌ وأُصبَعٌ وأُبْلُمٌ، وأُصْبُعٌ، ودُئِلٌ، وَرُئِمٌ[1]. وما كان على نحو هذه الأَبْنية فقليلٌ في الأسماء.

فإذا سَمَّيْتَ رجلاً بواحد منها لم تَصْرفه، لمشابهته بناءَ الفعل الذى هو فَرْعٌ عن الاسم.

وكذلك إذا سَمَّيت بشىء من الأفعال المُوازنة لهذه لم تَصْرفه أيضا، كما لو سَمَّيت بأضكْرَمَ، أو أُكْرِمُ، أو أَكْرِمْ، أو نحو ذلك.

وقد سَمَّوا : يَزِيدُ، ويَشْكُرُ، وتَغْلِبُ، ويَعْمُرُ، فمنعوا الصرف، فكذلك ماكان مثْلَها.

والمثالان اللذان أتى بهما الناظم وهما «أَحْمَدُ» ويَعْلَى» من هذا النوع، وهما منقولان من الفعل.

والرابع : أن يكون الوزن مختصًا بالفعل، ليس للاسم فيه نَصِيب، وهو قوله : «كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَ»

(١) الأفكل : الرعدة، وأبو بطن من العرب. والأرمل : المحتاج. والأيدع : صبغ أحمر، وقيل : الزعفران. والنرجس : نبت من الرياحين، وزهرته تشبه بها الأعين. واحدته : نَرجسة. والتنضب : شجر ينبت ضخما على هيئة السرح، وعيدانه بيض ضخمة، ذو شوك قصار، وثمر مثل العنب الصغار يؤكل. وواحدته : تنضبة. والتتفل : الثعلب، وقيل : جروه. والتدرأ : اسم موضوع للدرء والدفع.

يقال : السلطان ذوتدرأ، أى ذو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه.

واليرمع : حجارة لينة رقاق بيض تتلألأ في الشمس. واليعمل : البعير النجيب المطبوع على العمل، والانثى : يعملة. والإصبع : واحدة الأصابع، وفيه عدة لغات، منها : إصْبَع، وأصْبَع - بكسر الهمزة أوضمها وفتح الباء، وأصبُع - بضم الهمزة والباء. والأبلم : الخوص، وفيه ثلاث لغات : أبلُم، بضم الهمزة واللام، وإبْلِم - بكسرهما، وأبلَم - بفتحهما. وواحدته : أبلمة.

والدئل : دويبة شبيهة بابن عرس. والرئم : الاست.

يعني أنه ممنوع أيضا، وما يقع هنا من الأعلام لايكون إلا منقولاً من الفعل، بخلاف ماقبله، فإنه قد يكون منقولا من غير فعل، كتَنْضُبٍ، وتَتْفُلٍ، وإصبعٍ، وكذلك (أَكْلُبٌ) ونحوه من الجمع، لأنه على وزن : أقْتلُ ، وأما هذا فلاَ.

ومن الأمثلة المختصة بالفعل : فُعِلَ، وفُوعِلَ، وفَعْلَلَ / وفَعَّلَ. ٣٨٦/٣

فإذا سُمِّي بضُرِبَ ، أو ضُورِبَ، أو دَحْرَجَ، أو ضَضَرَّب ـ لم ينصرف ، ولذلك لم تصَرف العرب (بَذَّرَ) اسمٌ مَا، أنشد أبو الحسن، وقال : سمعت يونس يُنْشد هذا البيت لكُثَيِّرِ عَزَّة[1]:

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَهَا

جُرَابًا ومَلْكُومًا وبَذَّرَ والغَمْرَا

وأما (شَلَّمُ) فعجميٌّ ، وكذلك (بَقَّمُ) وفي «الصحاح» قلت لأبي علي الفارسي : أعربيٌّ هو ؟ يعني بَقَّمًا. فقال : مُعَرَّب، وليس في كلامهم اسم على (فَعَّل) إلا خمسة (خَضَّمُ) بن عمروِ بنِ تَميم، وبالفعل سُمِّي، و(بَقَّمُ) لهذا الصِّبْغ و(شَلَّمُ) موضع بالشام، وهما أعجميان. وَ (بذَّرُ) اسم ماء من مياه العرب، و(عَثَّرُ) موضع[2]. ويَحتمل أن يكونا سُمِّيا بالفعل، فثَبت أنه ليس من أصول أسمائهم، وإنما يختصٌّ بالفعل.

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٨ (حاشية) من نسخة أخرى، والمنصف ٢/١٥٠، ٣/١٢١، وابن يعيش ١/٦١، وديوانه ٢/٨٠

وجُراب وملكوم وبَذَّر والغمر : أسماء مياه ـ دعا بالسقى لهذه المياه، وهو يقصد أهلها النازلين بها مجازا.

(٢) الصحاح (بقم).

فإن قيل : إذا كان هذا الإطلاق يقتضي أن كل اسم كان وزنه مختصا بالأفعال أو غالبا فيها ـ فصرفُه ممتنع، فنحن نجد أفعالا كذلك، لكنها تُصرف إذا سُمِّي بها، وذلك مثل المضاعَف نحو : مُدَّ، وشُدَّ، وكذلك إذا كان معتلَّ العين نحو : قِيلَ، وبِيعَ، فإنه يُصرف في المعرفة.

وكذلك إذا سَمَّيت بـ(ضُرِبَ) بعد أن خَفَّفته فقلت : ضُرْبٌ.

وفي (عُلِمَ) : عُلْمٌ، فإنك تَصرفه، وكلها على وزن (فُعْل)

وقد تقرر أن (فُعْل) لاينصرف علمًا للوزن الغالب والعَلَمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة.

فالجواب : أن هذه الأفعال المذكورة خارجة عن قَصْده، لأنها ليست على وزن الأفعال، لأن (مُدَّ، وشُدَّ) في اللفظ (فُعْل) فهو كمُدٍّ، وقُفْلٍ، وهو كثير في الأسماء، وكذلك (قِيل، وبِيع) لفظه على وزن قِيلٍ، ودِينٍ، وهو في الأسماء كثير.

وكذلك (ضُرْب، وعُلْم) على وزن : قُفْلٍ ، والعرب هنا إنَّما تراعي صورةَ اللفظ غير مختصة بالأفعال ولاغالبة فيه.

فإن قلت : هذا مُشْكل، فإنهم إذا سَمَّوا بـ (يَزِيدَ، ويَشْكُرَ) أو نحو ذلك.

منعوا صرفَه مع أنه الآن ليس على وزن الفعل، فإذا كنتم تعتبرون اللفظ، فاصرفوا (يَزِيدَ، ويَشْكُرَ) مسمَّى بهما، لأن (يَفعِلُ، ويَفْعُلُ) قد تغيَّر إلى شكل آخر، وإن أبيتم إلا المنع فلابُدَّ أن تمنعوا (مُدَّ، وشُدَّ) ونحو ذلك.

فالجواب : أن (مُدَّ، وشُدَّ) وسائرَ ماذُكر قد خرج إلى وزن من أوزان الأسماء، بخلاف (يَزِيد، ويَشْكُر) فإنه لم يخرج إلى وزن يكون للأسماء، فَلمَّا لم يَحْصُل له في التغيير وزن من أوزان الأسماء بقي عليه حكم الوزن الفعلي. والله أعلم .

وقوله : «أَوْ غَالِبٍ» معطوف على قوله : «يَخُصُّ الفِعْلَا» كأنه قال : خاصٍّ بالفعل، أو غالبٍ عليه.

ومثله ، من عَطْف الاسم على الفعل، قولُ الشاعر[1]:

* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أودَارِجِ *

وقد تقدم جواز ذلك.

وَمَـا يَصِـيـرُ عَلَمًـا مِنْ ذِي أَلِفْ
زِيدَتْ لِإلْحَـاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَـرِفْ

يعني أن الاسم إذا كـان ذا ألفٍ في آخـره زائدةٍ، وزيادتهـا للألحاق، فإنه إذا سُمِّي به لاينصرف.

فـإن قلت : لِمَ فَـرضَ المسـألة في اسمٍ مُلْحَق سُـمِّي به، ولم يَفْرضـها على أعمَّ من هذا، فيقول مثلا : والعَلَمية / تمنع مع ألف ٣٨٧/٣
الإلحاق، فَيشمل ماسُمِّي به مِمَّا فيه تلك الألف، وماوُضع من الأعلام كذلك إن فُرض مُرْتَجلا مثلا.

فـالجـواب : أن الألف التى للإلحـاق لاتكون إلا في الأجناس، ولاتكون في الأعلام، والاستقراء يُبَيِّن ذلك.

فإنما تكون ألف الإلحاق في العَلَم إذا كان منقولا، فأراد أن يُنَبِّه على هذا المعنى، فأتى بتلك العبارة.

وقوله : «زِيدَتْ لِإلْحَاقٍ» يريد في آخر الاسم، لأن ألف الإلحاق لاتلحق أولاً ولا وَسَطًا، وإنما تقع للإلحاق آخِرًا .

---

(١) تقدم الاستشهاد به في «باب العطف».

وتحـرّز بقـوله : «زِيدَتْ» من الألف المنقلبـة عن الأصل نحـو (مَـغْـزًى) و(مَدْعًى) و(أرْطًى) عند من قال : أيمٌ مَرْطِيٌّ[١]، فـإن الألف هنا لا أثر لها في منع صَرْفٍ؛ إذ كانت بمنزلة الرداء من (جَعْفَر) وبمنزلة ماانقلبت عنه، إلا أن يأتى مانع آخر غير الألف.

ومثال ما فيه ألف الإلحاق (أَرْطًى) عند من قال : أديمٌ مَأْرُوطٌ[١]، و(عَلْقًى) و(مِعْزًى) و(ذِفْرًى)[٢] وَ(تَتْرًا) على قراءة التنوين[٣]، و(حَبَنْطًى)[٤] ونحو ذلك.

وهذه كلها إذا سَمَّيت بها امتنع صرفها، وسبب ذلك أن الألف صارت شبيهة بألف التأنيث حين كانت ألف التأنيث [لاتلحقها هاء التأنيث][٥] وكذلك (عَلْقًى) وبابه، إذا سُمِّي به لاتلحق الهاء أصلاً، وقد كانت تلحق قبل العَلَمية، فتقول : عَلْقَاةٌ، وأَرْطَاةٌ، ولاجتماعهما أيضا في الزيادة. فَلَمَّا حَصلت المشابهة بينهما صارت ألف الإلحاق تمنع كألف التأنيث.

فإذا نُكِّر بعد التَّسمية لم يَبْق إلا علةٌ واحدة، وهى لَحاق الألف، فلا يمتنع صَرفهُ.

وهـهنا نظرٌ من وجهين : أحدهما : أن ألف الإلحاق على وجهين :

---

(١) اختلف في ألف (أرطى) الأولى، فقيل : إنها أصلية، لقولهم : أديم مَأروط، وقيل : زائدة، لقولهم : أديم مَرْطِيٌّ. والأرطي : شجر ينبت بالرمل، وله نور، ورائحته طيبة. وواحدته : أرطاة

(٢) العلقي : شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف.
وواحدته : علقاة. والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن.

(٣) سورة المؤمنون / آية : ٤٤
والقراءة بالتنوين هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو. [السبعة : ٤٤٦]
ومعناه : متواترة متعاقبة.

(٤) الحبنط من الرجال : الغليظ القصير البطين. والأنثى حبنطاة.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

الأول : أن تَلحق أخيراً وحدها، كعَلْقَى وسائر ماتقدَّم من الأمثلة وما قاله الناظم فيه صحيح.

والآخر : أن تَلحق طَرَفًا بعد ألف زائدة، فتنقلب همزة نحو : عِلْبَاءٌ، وحِرْبَاءٌ، فإنهما مُلْحَقان بِقِرطَاسٍ وسِرْبَالٍ(١)، وكذلك : قُوبَاءٌ(٢)، مُلْحقة له ببناء فُسْطَاسٍ، وغَوْغَاءٌ، وضَوْضَاءٌ، عند من نَوَّنَ، مُلْحَق بفَضْفَاضٍ، وصَلْصَالٍ(٣). وإذا ثَبت هذا وأنَّ الهمزة أصلها الألف فيقتضي كلامُ الناظم أن نحو : (عِلْبَاء) لاينصرف إذا سُمِّي به؛ إذ للقائل أن يقول : إنها أضبهت همزةَ التأنيث في (صَحْراء) ونحوه، لأن كل واحدة منهما منقلبة عن ألف يَمتنع الصرف بها، شُبِّهت ألفُ الإلحاق قبل الإبدال همزةً بألف التأنيث قبل الإبدال أيضا، وكذلك تُشَبَّه بها بعد الإبدال، فيمتنع الصرف.

وهذا الحكم هنا غير صحيح؛ بل الصحيح أن (عِلْبَاء) و(حِرْبَاء) ونحوهما من الملحَقات التى آخرها همزة إذا سمي بها تنصرف البَتَّةَ، ولايجوز المنع، لأن همزة الإلحاق لاتشبه همزة التأنيث، من جهة أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء لا على ألف، وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف لا عن ياء، فافتَرقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير.

---

(١) العلباء : عصب العنق الغليظ، وهما علباوان. والحرباء : دويبة يستقبل الشمس برأسه، ويكون معها كيف دارت، ويتلون ألونا بحر الشمس. والأنثي : حرباءة.

والقرطاس : الصحيفة الثابتة التى يكتب فيها. والسربال : القميص والدرع.

(٢) في جميع النسخ «قرباء» بالراء، ولم أجدها في كتب اللغة، وأراها تصحيفا.

والقوباء : داء معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه، ينتشر ويتسع، يعالج ويداوى بالريق.

(٣) القسطاس : بضم القاف وكسرها : الميزان. والغوغاء : سفلة الناس.

والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم. والفضفاض : الواسع والكثير. والصلصال : الطين اليابس مالم يجعل خزفا.

بهذا علّل الصرفَ ابنُ أبى الرَّبيع، وبَيَّنه الأستاذ / ـ رحمه الله[١] ـ بأن الحرف إذا كان منقلبا عن مانعٍ مَنَع، كالهمزة في (صَحْراء) وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يَمْنع كهمزة (عِلْبَاء) ٣٨٨/٣

وإذا كان كذلك، فإطلاق الناظم مُخِلٌّ، وكان الواجب عليه أن يُقَيِّد الألف بالمقصورة، كما فعل في «التَّسْهِيلَيْن»[٢] و«الفوائد»[٣].

والوجه الثاني : أن ألف التكثير في هذا الحكم مساويةٌ لألف الإلحاق، كما إذا سَمَّيت بقَبَعْثَرى ، وضَبَغْطَرَى[٤]، ونحوهما مما ألفُه للتكثير، فإن صرفه ممتنع لشَبَه الألف بألف التأنيث، ولافرق بين الألفَيْن في هذا الحكم. فلِمَ اقْتَصر على إحداهما وتَرك الأخرى، وتركُها[٥] موهمٌ بجواز الصرف؟

والجواب عن الأول : أن الألف إذا أطلقت فحقيقةُ مفهومها أنها غير المنقلبة؛ إذ كان انقلابها يصيِّرها إلى حقيقةٍ أخرى تسمَّى همزة، فلا تُحمل على غير صورتها الأصلية إلا لموجِب.

فإن قلت : فلِمَ حُملت ألف التأنيث حيث ذكرها أول الباب على وَجْهَيْها، (ولم تُحمل هذه على وجهيها)[٦] كذلك؟

فالجواب : أن ألف التأنيث هنالك أردفها بقوله : «مُطْلَقًا مَنَعَ» وهذا الإطلاق ليس إلا لحالَتْيها معًا، من بَقائها على أصلها وانقلابِها

---

(١) سبقت ترجمتها ، ويعني بالأستاذ أبا عبدالله ابن الفخار.

(٢) التسهيل : ٢١٩.

(٣) الفوائد المحوية.

(٤) القبعثري : الجمل العظيم الشديد. والأنثى قبعثراة. والضبغطري : الشديد والأحمق.

(٥) في (ت) «وترك الأخرى».

(٦) مابين القوسين ساقط من (ت).

همزة، وإلاَّ فلا معنى لقوله : ثَمَّ : «مُطْلَقًا» أو لقوله : «كَيْفَمَا وَقَعَ» على ماتقدَّم من التفسيرين.

وأما هذه فلم يُطْلِق الحكم فيها؛ بل ذكَرها بالاسم الذى يَسبق إلى الفهم منه لاصورتها الأولى، اتِّكالاً على ذكاء الفِطْنة على عادته في هذا النظم، وهى من مَحاسنه فيه. وقد سبق من نحو هذا أشياءُ كثيرة. وبالله التوفيق.

والجواب عن الثاني : أن ألف التَّكْثير ليست بالكثير، وإنما وَقعت في قليل من الألفاظ، فلم يَعْتَنِ بذكرها بحسب القَصْد في هذا المختصر، وعلى أنه لم يُنَبِّه على ذلك في «التسهيل» فالله أعلم لِمَ تَرَك ذلك، ألِنُدُوره، أم لعلةٍ أخرى، أم للغَفْلة عنه؟ أما هنا فلا اعتراض عليه.

وقوله : « فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ » اسم «ليس» ضمير عائد على مَدْلولِ ما في قوله : «ومَا يَصِيرُ عَلَمًا» والخبر «يَنْصَرِفُ» ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن، كقولهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه[1]، والأول أوْلَى.

والْعَلَم امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ
كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أوْ كَثُعَلاَ

العَدْل على أربعة أقسام :

عَدْل على (فُعَال) وعَدْل على (مَفْعَل) وقد تقدم ذكرهما[2]، وهما مختصان بالصفات وعَدْل على (فُعَل) وعلى (فَعَالِ) وهما مختصان بالأعلام، ويُلحق بهما خامس، وهو العَدْل عن الألف واللام، وهو مختص بـ(أُخَر) في الصفات، وقد تقدم[3]، وبـ (سَحَر) في المعارف، وهو الذى ذكَر هنا.

(١) الكتاب ١/٧٠.
(٢) انظر : ص ٦٠١ .
(٣) في الأصل و(س) «مذكر أفعل» وهو خطأ أو سهو من الناسخ. وما أثبته من (ت) وحاشية الأصل.

فالذى يَتكلم عليه هنا ما كان من العَدْل في المعارف، لأنه من القسم الذى يَنصرف في النكرة، فبَيَّن أن العلم يُمنع صرفه إذا كان معدولا إلى (فُعَلَ) كفُعَلَ المختصِّ بباب التوكيد، وكجُشَم الذى هو عَلَمٌ لرجل.

فقوله : «امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَ ككَذا» يريد إن عُدِلَ على هذا الوزن الذى هو / على (فُعَل) وأتى فيه بنوعين : ٣٨٩/٣

أحدهما : (فُعَلُ) التوكيد، يعني ماكان موازنًا لـ(فُعَل) في ألفاظ التوكيد، وذلك (جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ، وبُتَعُ) فإن هذه معدولة عما كان الأصلُ فيها إلى (فُعَل).

واختُلف في المعدول عنه ماهو؟

فالذى قاله الفارسي إنه معدول عن (جَمَاعَى) لأنه جمع (فَعْلاَء) و(فَعْلاء) إذا كان غير صفة قياسُه (فعالَى) كصَحْراءَ وصَحَارَى، فعُدِلَ إلى (فُعَل) تخفيفا.

وقيل : إنه معدول عن (فُعْل) لا عن فَعَالَى لأنه جمع (فَعْلاء) و(فَعْلاء) مؤنث (أفْعَل)(١). وقياس (فَعْلاء أفْعَل) أن يُجمع على (فُعْل) فكان قياس (جُمَع) أن يكون (جُمْعًا) فَعُدِل عنه إلى (فُعَل) وكذلك سائر الألفاظ.

واعتَرض هذا الفارسيَّ بأن (أفْعَل فَعْلاءَ) لايُجمع على (فُعْل) إلا إذا امتنع مُذَكَّره من الجمع بالواو، والنون، كحَمْراءَ وحُمْرٍ، لأنه لايقال : أحْمرون.

وأما إذا جُمع مذكَّرُه بالواو والنون فليس قياسُ مؤنثه (فُعْل) ولا هو من باب (أفْعَل فَعْلاَء).

وأيضا، العدلُ : يُقصد به ضربٌ من التخفيف، وهذا نقيض الغرض، لأنه (فُعْلاً) أخفُّ من (فُعَل) ولم يبيِّن الناظم وجهَ العدل.

والثاني من النوعين (فُعَلُ) الذى في غير التوكيد كـ«ثُعَلَ» الذى مَثَّل به، وهو أبو حَيٍّ من طَيِّيء، وهو ثُعَلُ بن عَمْرو أخو نَبْهان، وهم الذين عَناهم امرؤ القيس بقوله[1]:

رُبَّ رَامٍ مِـــنْ بَـــنِـــى ثُـــعَـــلٍ
مُـــخْـــرِجٍ كَـــفَّـــيْـــهِ مِنْ سُـــتُـــرِهْ

وكذلك «جُشَم» الذى مَثَّل به بعد، وهو أبو حَيٍّ من الأنصار، وهو جُشَم بن الخَزْرج، وكان يقال: إنْ سَرَّكَ العزُّ فَجَحْجِح بجُشَمْ[2]

و«جُشَمُ» في ثَقِيف، وهو جُشَم بن ثقيف، وجُشَم بن مُعاوية بن بكر بن هَوازن.

ومثله (عُمَرُ، وزُفَرُ) و(زُحَلُ) اسم الكوكب، و(قُثَمُ)

وهذا البناء معدول عن (فَاعِلٍ) كأنهم أرادوا أن يقولوا : عامِرٌ، وزافِرٌ، وزاحِلٌ، وقاثِمٌ، ثم عدَلوا عنه إلى (فُعَل)

---

(١) ديوانه ١٢٣، وابن يعيش ١٠/٣٦، ٣٧، وشرح شواهد الشافية ٤٤٦، واللسان (ثعل)
وروايته في الديوان «مُتْلِجٍ كفيه في قُتَرِهْ»
وتشتهر بنو ثعل بالرمى، ومنهم هذا الرامي، واسمه عمرو، وكان من أرمى العرب.
ومتلج : يدخل كفيه في القُتر، وهى بيوت الصائد التى يكمن فيها لئلا يفطن له الصيد فينفر منه.
والستر ـ بضمتين ـ جمع سِتر، بالكسر، وهو مايستر به.

(٢) اللسان (جحح) وجَحْجَحَ الرجل : ذكر جحجاحا من قومه. والجحجاح : السيد الكريم.

وهذا إنما تُلُقِّيَ من السماع، أعنى كونَه معدولا عن شيء، ولذلك جَعل ابنُ الحاجب هذا العَدْل مُقَدَّرا، وجَعل العدل في (جُمَعَ، وكُتَعَ، وأُخَرَ) ونحو ذلك محققًّا[1]، لأن (جُمَع) وماذُكر معه أَدَّى القياسُ إلى حقيقته في الأصل، بخلاف نحو (عُمَر، وزُفَرَ) فإن القياس لم يَهْتَدِ إليه حتى سُمِع غيرَ مصروف[2].

ومن هنا يرد على الناظم اعتراضان :

أحدهما : أن ما كان من نحو (عُمَر، وزُفَرَ) مَنْعُ صرفِه عنده مبنيٌّ على تحقيق العِلَّة المانعة وهو العَدْل، وهو مما لايُهْتَدَى إليه بقياس، وإنما يُتَلَقَّى من السماع ـ أعنى كونَه معدولا ـ وليس لنا سبيلٌ إلى ذلك من السماع إلا منَ جهة صَرْفه وعدمِ صرفه.

ولذلك يقول بعض النحويين في ضابط وجود المعدول : هو أن يُنْظر إلى (فُعَل) كيف جَرى في كلامهم؟ فإن رأيتَه لم يُصْرف علمتَ أنه معدول، وإن كان له / أصل في النكرة حكمتَ عليه بالنَّقْل، نحو (صُرَدٍ، ٣٩٠ / ٣
ونُغَرٍ)[3] وما ليس له أصل في النكرة حكمتَ بالعدل، نحو (زُفَر) وقال بعضهم : إذا وجدتَه معربًا غيرَ مصروف، ولم تَعلم له أصلا في النكرات، فهو معدول، نحو (قُثَمَ)[4] وإلا فغيرُ معدول، نحو (أُدَدٍ) يقال

---

(١) في جميع النسخ «مخففا» بالفاء، وهو تصحيف، وما أثبته موافق لما في شرح الكافية.

(٢) شرح الكافية ١/٤٠.

(٣) الصرد : طائر فوق العصفور، يصيد العصافير، وجمعه : صِرْدان. والنغر : طير كالعصافير حمر المناقير، وواحدته : نُغَرة، والجمع : نغران.

(٤) يقال : رجل قُثَم، إذا كان كثير العطاء، أو مجتمع الخلق. وقثم أيضا : ذكر الضباع، واسم رجل.

مَـعَـدُّ بن عَـدْنانَ بن أُدَدٍ، فـإن العـرب صَـرفـتــه وإن لم يُعلم له أصـــل في النكرات. فإن وجدتَ له أصلا، فالأصل فيه الصـــرف، وأنه غير معدول، نحو (حُطَم) اسم رجل، إلا أن يأتي السماع بِمَنْعه، فتَعلم أنه ليس بمنقول من تلك النكـــرة، نـــحو : (عُمَر) وهذا العَقْد الثاني أسْعَدُ بمذهـــب سيبويه[1]، وهـــو الصحيح، ألا ترى أنه حكَـــى الصـــرف في (أُدَدٍ) مع أنه ليس له أصـــل في النكرة، وهذا يـــدل من كـــلام سيبويه على أن أصل (فُعَلٍ) الصـرف وإن لم يُسمع له نكرة.

وإذا ثَبت هذا فقوله : «امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَ» دَوْرِيٌّ،[2] لأنه وَقف الحكم بَمنع الصـرف على وجـود العَـدْل في هذا القـانون. وعندهم أن وجـود العـدل موقوفٌ على سماع مَنْع الصرف، وإلاَّ فهو مصروف، وهذا دَوْرٌ ظاهر[2]، وهو فاسد.

والاعتراض الثاني : أن العدل في نحو (عُمَر) موقوف على السماع، وهو قد أطلق القولَ في ذلك ولم يقيِّده؛ بل قال : «كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أو كَثُعَلاَ» و«ثُعَلُ» على وزن (فُعَلٍ)[3] فَيقتضى أن كل ماكان على هذا الوزن، وهو مسمًّى به، يُمنع صرفه وإن كان له أصل في النكرات، إذ (الثُّعَل) هى الزوائد [في الأسنان][4] واختلافٌ في مَنْبِتها، يَرْكَب بعضُها بعضا، فعلى هذا كل (فُعَل) كل معرفةٌ أولَ الوضع فلا يُصرف، وكذلك إذا سُمِّى بواحد من النكرات، سواء أكان اسمَ

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٢.

(٢) الدور – عند المناطقة – توقف كل من الشيئين على الآخر.

(٣) في جميع النسخ «على وزن فعلاء» وكأنه يقصد وزنه كما جاء في النظم. والأحسن ما أثبت.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

جنس كصُرَدٍ ونُغَرٍ،[1] أم صفةً كَلُبَدٍ وحُطَمٍ[2]، أو مصدرا كهُدًى، وتُقًى، أو جمعا نحو: غُرَفٍ وظُلَمٍ، وهذا كلُّه فاسد بنصوص النحويين وكلام العرب.

وقد وافق النحويين في «التَّسْهيل» فقال حين ذكَر المعدول عن (فَاعِلٍ) علَما : وطريق العلم به سماعه غيرَ مصروف، عاريًا من سائر الموانع[3].

اللهم إلا أن يكون العدل مُحَقَّقا من غير ذلك كـ(فُعَلٍ) في النداء، نحو : خُبَثُ، وفُسَقُ، ولُكَعُ، إذا سُمِّى بها، وكذلك ماكان من المعدول في الأوصاف، وفي التوكيد، ونحو ذلك، فهذا مُحَقَّق العدل.

ومثاله لايُعْطِى إلا ماكان عَلَما عندهم، نحو (ثُعَلٍ) فحَصل من هذا أن ماكان متأكِّدًا عليه ذِكْرُه تَركه، وما كان واجبًا عليه أن يُبَيِّنه، ويُخرجه عن مُقْتَضى القاعدة أهْمله، فدخَل عليه.

والجواب : عن الاعتراضين معًا أن الناظم إنما تكلَّم على العَلَم الذى ثَبت كونُه معدولا، لأنه قال : «والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ» يريد : إن ثَبت كونُه معدولا قبل النظر القياس فيه.

وثبوت عَدْله يكون بوجوه :

أحدها : أن يَثْبت من موضعٍ آخَر كثبوت كون (أُخَرَ) معدولا /، ٣٩١/٣
وكذلك (فُعَالُ) و (مَفْعَلُ) في العدد، نحو : أُحَادُ، ومَوْحَدُ، وثُنَاءُ، ومَثْنَى،

---

(١) سبق تفسير هاتين الكلمتين ، انظر هامش رمق (٣) ص ٦٦٠ .

(٢) يقال : مال لُبَد، أى كثير لايُخاف فناؤه، كأنه التبد بعضه على بعض. والرجل الحطم والحطمة هو القليل الرحمة بالماشية، العنيف برعاية الإبل في السوق والإيراد والإصدار.

(٣) التسهيل : ٢٢٣.

وثُلاَثُ، ورُبَاعُ، وما أشبه ذلك، مِمَّا قِيس أو لم يُقَس، فإذا سَمَّينا بواحد منها فقد سمينا بما ثَبت عدله، فلابد من منع الصرف، لأنا قد ثَبت عندنا عدلُها سماعا؛ بل كذلك نقول فيمن سُمِّي بسُدَاسَ ومَسْدَسَ، ونحوه إلى عُشَارَ ومَعْشَر، وإن لم نسمعه، ولاقلنا بالقياس فيه، لأن طريقة (فُعَالَ، ومَفْعَلَ) في العدد من واحد إلى عشرة، ثَبت قصدُ العدل فيه على الجملة. فهذا طريقٌ واضح يَثبت به العدل وإن لم يكن المعدول عَلَمًا بَعْدُ.

والثانى : مافي باب ما لايقع إلا في «النداء» خاصة، وذلك (فُعَلُ) في المذكر و(فَعَالِ) في المؤنث، فإنهما معدولان عن (فَاعِلٍ، وفاعلةٍ) نحو : ياخُبَثُ، ويا خَبَاثِ ، ويالُكَعُ، ويَالكَاعِ، ويافُسَقُ، ويافَسَاقِ، وهو في (فَعَالِ) مَقِيس عند الناظم، قد نَبَّه عليه في بابه[1]، و(فُعَلُ) شائع عنده غيرُ مَقيس، ومقيسٌ عند غيره، وكذلك ماجاء فيه من (مَفْعَلاَن) معدولٌ أيضا، فكل هذا إذا سُمِّي به مذكَّر امتنع صرفه، لثبوت عَدْله في غير باب (مالا ينصرف).

والثالث : ماثَبت العدلُ فيه في باب (التوكيد) وذلك : جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ، وبُتَعُ، ولايَلزم فيه اعتراض، لأن الذى أثبت فيه عدمَ الصرفِ للعَدْل في باب (التوكيد)[2] فإذا سَمَّيت بها الأشخاص صارت إلى باب آخَر غيرِ بابها، فحكَم عليها بامتناع الصرف.

والرابع : ماثَبت في باب (فَعَالِ) وذلك أنه قد ثَبت في [منع الصرف][3] بالعدل في غير التَّسْمية، فالذى لمعنى الأمر، كـ(نَزَالِ، وتَرَاكِ) معدولٌ عن : انْزِلْ، واتْرُكْ، وكذلك ما أشبهه.

---

(١) انظر : باب النداء، ص.

(٢) في (س) «عدم العدل للصرف» وهو خطأ.

(٣) مابين الحاصرتين زيادة من عندي تستقيم بها العبارة، ويصح المعنى. والله أعلم.

والذى بمعنى الصفة كـ(حَلَاقِ) للمَنيَّة، و(جَعَارِ) للضَّبُع، معدولٌ عن : حَالِقة، وجَاعِرَة، وكذلك نحوه.

والذى بمعنى المصدر كـ(يَسَارِ، وفَجارِ) وقد ذُكر (فَعَالِ) في «النداء»[1]. والذى في النداء والأمرِ مُطَّرِد، وما عداهما سماع.

وعلى كل تقدير إذا سُمِّى بما قِيس وما سُمِع مذكَّرٌ فإنه يَمتنع للعدل والعلمية، وقد يُصرف، وذلك قليل، فإن سُمِّى به مؤنثٌ فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله إثْر هذا.

وإذا ثَبت العدلُ في هذه الأنواع، وهي قياس أو سماع، فلا دَوْرَ يلزم في تعريف الناظم، لأنه أحال على ماعُلِم عدلُه في غير باب (مالا يَنْصرف) أو في باب (مالا ينصرف) لكن في حال أخرى، كالتسمية بـ(فُعَل) التوكيد، فإنه غير ما ثبت رم الصرف[2].

وانما الذى يلزم فيه الدَّوْرُ ماذكَره في السؤال، ونحن لانقول : إنه قاصد لإدخاله في الباب على الوجه المذكور، لِمَا يلزم من المحذور؛ بل يبقي موقوفا على السماع / مطلقا، لأن العدل فيه لم يَثْبت بعد، فليس ٣٩٢ / ٣
بداخل تحت قوله : «إنْ عُدِلَ » . وإنما يَتكلم على ماثَبت عندنا.

فإن قلت : هذا خلاف ماظهر منه بالمثال، فإن جميع ماذُكر هنا مخالف لما مَثَّل به وهو (ثُعَلُ) إذ ليس بواحد من تلك الأقسام، ولايَثْبت عدلُه إلا من باب (مالاينصرف) فالإشكال باقٍ.

فالجواب أن المثال قد أعطى أنه معدول، وأنه لايَنصرف سماعًا من العرب، والذى قَصد بالإتيان به أن ماكان مثلَه في ثبوت العدل فهو مثله

---

(١) انظر : ص ٣٤٩

(٢) هكذا جاء بالنسخ الثلاث، وكتب على حاشية الأصل «كذا بياض بالأصل».

في منع الصرف مُجرى ذلك المسموع . وباب (عُمَرَ ، وزُفَرَ ، وثُعَلَ) الصرف . وإنما كان يلزم الإشكال أن لو أتى به ليقيسَ عليه مثلَه(١)، ممَّا لا يَثبت عدله إلا بمنع الصرف ، وليس كذلك؛ بل أتى به من باب السماع فقط، لتقَيس أنت عليه مايَثبت عندك عدلُه من وجه آخر، ومالم يَثبت فلا تُجْرِيه في منع العرب صَرْفَه، فلا معنى للأمر بمنع صرفه وقد كان وَضْعه كذلك.

فإذا تقررَّ هذا حصَل أن ما أجْرَى الناظم من القياس ليس فيما مَثَّل به، وأن ما مَثَّل به ليس بقياس، وأن ما أورد في المسألة جارٍ على قوانين العرب والنحويين على اختصار عبارته بلُطْف إشارته، وهي من مَحاسنه.

ثم أتي بمسألة (سَحَرَ) فقال :

والْعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إذَا
به التَّنْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

يريد أن يبيِّن أن (سَحَرَ) إذا قُصد به أن يكون ليومٍ بعَيْنه، فإن العرب منعته الصرفَ، فتقول : جِئْتُكَ يومَ الجُمُعةِ سَحَرَ، ولقيتُك يومَ الخميسِ سَحَرَ، وأن السبب لمنع صرفه العدلُ والتعريف.

وإنما اعتَنى بذكر المانع في (سَحَرَ) لإشكالِ مَنْعِه الصرفَ على حسب مايتبيَّن بحول الله، وذلك أنه وُضع لوقتٍ بعينه، فهو معرفة، لأن ماوُضع لشيء بعينه خصوصًا فهو معرفة، والتعريف فيه تعريفُ العَلَمية الجِنْسية، وهي مانعة كالشَّخْصية.

ولَمَّا كان تعريفه على غير وجه التعريف المعلوم في نظائره، وهو إمَّا بالألف واللام، وإما بالإضافة ـ صار كأنه عُدِل عما كان يستحقه إلى وجهٍ آخر

---

(١) في الأصل «أن لو أتى بالمقيس عليه مثله» وفي (س) «أن لو أتى بالقياس عليه» وكلاهما خطأ. وما أثبته من (ت).

من التعريف، كما عُدِل (أمْسُ) في لغة من قال : مُذْ أمْسُ[١]. وكما عُدل (أُخَرُ) عما كان الأصل في تعريفه من الألف واللام.

هذا الذى يمكن في توجيه منع الصرف في (سَحَرَ) وهو الذى أراده الناظم.

ولِمَا فيه من الإشكال زعم بعضهم[٢] أنه مبني على الفتح لتضمُّنه معنى حرف التعريف، ورَدَّه ابن الناظم بأمور[٣]:

أحدها : أنه لو كان كذلك لكان غيرُ الفتح أوْلَى به، لأنه في موضع نصب، فكان يَلتبس البناءُ بالإعراب، فوجب اجتنَابُه، كما اجْتُنِب في (قَبْلُ، وبَعْدُ) والمنادَى [المفرد المعرفة][٤].

والثاني : أنه كان يكون جائز الإعراب كـ(حِيَن) في قوله[٥]:

---

(١) هم بنو تميم. أما أهل الحجاز فيكسرونه في كل المواضع. (سيبويه ٣/٢٨٣).

(٢) هو صدر الأفاضل، كما في «شرح الكافية الشافية» للناظم : ١٤٧٩، والهمع ١/٩٢

وهو أبو الفتح ناصر بن عبدالسيد بن على بن المطرز، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، وكان لهم كالأزهرى للشافعية، صنف : شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، والمغرب في شرح المعرب، والإقناع في اللغة وغيرها (ت ٦١٠هـ).

(٣) شرح ابن الناظم : ٦٥٦.

(٤) مابين الحاصرتين زيادة من شرح ابن الناظم.

(٥) هو النابغة الذبياني، وعجزه :

وقلت ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

والبيت في ديوانه ٥١، وسيبويه ٢/ ٣٣٠، والمنصف ١/٥٨، وابن الشجري ١/٤٦، ٢/١٣٢، ٢٦٤، وابن يعيش ٣/١٦، ٨١، ٤/٩١ ، ٨/١٣٦ ، والإنصاف ٢٩٢، والخزانة ٦/٥٥٠، والمغنى ٥١٧، والعيني٢/٤٠٦، ٤/٣٥٧، الهمع ٣/٢٣٠، والدرر ١/١٨٧ ، والتصريح ٢/٤٢ الأشموني ٢/٢٥٦، ٣/٢٢٦، ٤/٨ ، ويروي «ألَمَّا تصحُ » ===

* عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا *

لتساويهما في ضَعْف سبب البناء لكونه عارضا .

والثالث : أن دَعوَى الجمهور أسهلُ، لأنه أقرب إلى الأصل، بخلاف / دعوى البناء، ودعوى الأسهلِ أرجحُ. ٣٩٢ / ٣

فثَبت أنه غيرُ مبني كما قال الجمهور، وأن معنى حرف التعريف فيه ليس على التضمين؛ بل على العَدْل عما هو فيه كما تقدم.

وبعد ذلك، فيرد على الناظم في مذهبه إشكالان :

أحدهما : أنهم يقولون في (غُدْوَة، وبُكْرَة) لوقتٍ بعينه : إنه ممنوع الصرف للتعريف والتأنيث، لأنه من يومٍ بعينه، ولدخول الهاء فيه، ولايقولون فيه : إنه معدول؛ بل يزعمون أنه غير معدول، مع أنه قد عُرِّف على غير ماكان يَستحقه من التعريف، وهو الألف واللام، أو الإضافة، وهو المعلوم في بابه، فيقول القائل : لابُدَّ هنا من أحد أمرين:

إما أن يكون التعريف على غير جهته المعهودة عَدْلا، فيكون نَفيهم إيَّاه عن (غُدْوَة، وبُكْرَة) خطأ، وكان إذ ذاك يلزم إتيانُ الناظم بهما مع (سَحَرَ) إذ لافرق على هذا الترتيب.

وإما أن يكون ادعاؤهم العَدْل في (سَحَرَ) باطلا، فلابد من البحث عن علة أخرى، أو صرفِ (سَحَرَ) وصرفُه خطأ، لأن العرب منعته، فأشكل هذا كلُّه.

= وعاتبت : لمت. والمشيب : الشيب، وهو ابيضاض الشعر الأسود، والدخول في حد الشيب. والصبا - بالكسر والقصر - الميل الى هوى النفس. وأصحُ : من : صحايصحو، إذا زال سكره.ووازع : ناهٍ زاجر.

يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على طربه وصباه.

والثاني : أن (ضُحًى، وضَحْوَةً، وعِشَاءً، وعَشِيَّةً) وأخواتها ممَّا هو لوقت بعينه، قد صرفتها العرب، مع أنها معارف، لكونها لوقت بعينه كـ(سَحَرَ، وغُدْوَةَ، وبُكْرَةَ) ومع أنها موضوعة في التعريف غيرَ وضعها؛ إذ كان حقها أن تعرَّف بالألف واللام، كما في نظائرها.

فالعرب لم تَعتبر هنا مازعموا أنها اعتبرته في (سَحَرَ) وهذا تناقضٌ من القول، واعتبارٌ لما أهملته العرب.

ولَمَّا ثَبت أن العلتين المذكورتين في (سَحَرَ) غير معتبَرتين في ظاهر الأمر ـ أراد الناظم أن يُحَقِّق لك ماقاله النحويون، ويُثْبِته عندك بالتَّنْبيه عليه بخصوصه، لتعلَم أن ماقالوه من ذلك إنما ارتكبوه لمعنى صحيح، لايَغفلون عنه، فقال : * والْعَدْلُ والتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ *

وأحال الناظرَ على البحث في وجه ذلك.

ووجه ماقالوه من ذلك أنهم وجدوا (سَحَرَ) غيرَ منصرف، فعلموا أن لابد من العِلَّتَيْن.

فأما التعريف فأوضحه المعنى؛ إذ كان لوقتٍ معيَّن.

وأما العَدْل : فبيِّنه كونُهم لم يتصرَّفوا فيه، ولم يستعملوه على غير جهة الظرفية، فَتبيَّنوا أن ذلك إنما هو لأجل وضعه في غير موضعه، واستعماله على غير طريقته.

وهذه قاعدة عَرَبِيَّة إذا استُعمل الشيء في غير موضعه وعلى غير وجهه، لم يَتَصَرَّف تصرفَ ماهو باقٍ على أصله.

وقد بَيَّن ذلك ابنُ خَرُوف في الظروف، خصوصا في شرح «الكتاب» في باب (مايَحْتمل الشِّعْر).

وإذا ثَبت هذا فـ(غُدْوَةُ، وبُكْرَةُ) لَمَّا كانا متصرِّفين على غير طريقة
(سَحَر) ظهر أن العَدْل فيهما / غير مراد، وأن تعريف العلَمية فيهما ٣٩٤/٣
بحق الأصل، لابالخروج عن الأصل؛ إذ لو كان كذلك لم يتصرَّفوا فيها.
فقالوا : إن المانع فيهما مع العلَمية التأنيثُ.

وأما (ضُحىً، وضَحْوَةً) وبابه، وإن كان ليومٍ بعينه، فإن عدم التصرف فيهما دَلَّ على أن التعريف فيهما ليس بحق الأصل؛ بل عُدِل بهما عن طريقهما من التعريف بالألف واللام، أو الإضافة.

ولَمَّا كانوا قد صرَفوها دَلَّ على أنها في أنفسها ليست بمعارف؛ بل جَرت مَجرى قولهم : مارأيتُه أوَّلَ من أمسِ، وأنت تريد اليومَ الذى قبل يومك، ومارأيتُه عامًا أوَّلَ، وأنت تريد العام الذى قبل عامك، فاللفظ لفظ النكرة، والمعنى على خلاف ذلك، فكذلك (ضَحًى، وضَحْوَةً) لفظُه نكرة، والمعنى معنى المعرفة. وهذا كله من الاستدلال بالأحكاه وهو باب واسع في الأصول، وعليه المعوَّل في كثير من الأحكام العربية. ثم قال :

وابْنِ على الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا
مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيم واصْرِفَنْ مانُكِّرَا
مِنْ كُلِّ ماالتَّعْرِيفُ فيه أَثَّرَا

يَعنى أن (فَعَالِ) على وزن (حَذارِ، وتَرَاكِ) إذا صار عَلَمًا، سواء أكان أصلها الأمرَ أم غيَر ذلك من أقسام (فَعَالِ) وكانت تلك العَلَمية معلَّقة على مؤنث ـ فإن فيه وجهين :

أحدهما : البناءُ على الكسر مطلقا، وهو مذهب عرب الحجاز، وذلك قوله : « وابْنِ على الكَسْرِ ».

والثاني : الحكمُ له بحكم (جُشَمَ) وغيره من المعدولات إذا كانت أعلاما، وذلك إعرابه إعرابَ مالا ينصرف، وهو مذهب بني تَميم، وذلك [قوله] و«هُوَ نَظيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَميمِ » أى نظيره في الإعراب غيرَ منصرف كما تقدم فيه.

و(فَعَالِ) المسمَّى به قد تكون العرب هى التى سَمَّت به، نحو (حَذَامِ) اسم امرأة. قال الشاعر(١):

إذَا قَـــالَتْ حَـــذَامِ فَـــصَـــدِّقُـــوهَا
فَـــإنَّ القَـــوْلَ مَـــاقَـــالَتْ حَـــذَامِ

و(قَطَامِ) اسم امرأة.

قال النابغة (٢):

أتَـارِكَـــــةٌ تَـدَلُّـهَـــــا قَـطَـامِ
وضِنًا بالتَّـــحِـــيَّـــةِ والكَلَامِ

و(رَقَاشِ) وكذلك، قال الشاعر ، ونسبه الجوهري الى امرئ القيس:(٣).

---

(١) ابن الشجري ١١٥/٢، والخصائص ١٧٨/٢، وابن يعيش ٦٤/٤، والمغنى ٢٢٠، والعيني ٣٧٠/٣، والتصريح ٢٢٥/٢، والأشموني ٢٦٨/٣، وجمهرة الأمثال ١١٦/٢، واللسان (حذم)
والشعر للجيم بن صعب أو دَيْسم بن طارق. وحذام : امرأة الشاعر.
وكل مصراع من هذا البيت مَثَلٌ سائر في تصديق الرجل مخبره.

(٢) ابن الشجري ٢/ ١١٥، وابن يعيش ٦٤/٤، واللسان (رقش) وديوانه ٧٥، ويروي «والسلام»
والتدلل : الثقة بمحبة الرجل ثقة تدعو إلى الإفراط عليه . ودَلُّ المرأة ودلالُها : تدللها على زوجها، وذلك أن تريه جراءة عليه في تغَنج وتشكل ، كأنها تخالفه وليس بها خلاف. والضن - بكسر الضاد - الإمساك والبخل.

(٣) ديوانه ٢٠٢، والصحاح واللسان (رقش)
والنحر : أعلى الصدر، أو موضع القلادة منه. واللبَّة : وسط الصدر والمنحر والجيد : العنق، وغلب على عنق المرأة .

قَـامَتْ رَقَـاشِ وأَصْـحَـابِي عَلَىَ عَـجَلٍ

تُبْـدِي لنا النَّحْـرَ واللَّبَّـاتِ والْجِـيَـدا

و (غَلاَبِ) اسم امرأة كذلك.

وفي غير الآدميِّين (سَفَارِ) اسم ماء، وقال الجوهري[١]: اسم بئر، وهو واحد. قال الفرزدق[٢]:

مَـتَى مَـاتَرِدْ يَوْمًـا سَـفَـارِ تَجِـدْيِهَـا

أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْـتَـجِـيـزَ المُعَـوَّرَا

و(حَضَـارِ) اسم كوكب، ويقال : حَضَـارِ والوَزْنُ مُحْلِفَان، وهما نَجمان يَطلعان قبل : سُهَيْل، فيُخْلِفَ إذا طَلَع أحدهما أنه سُهَيْل لشَبَهِه به[٣].

وهذان اللفظان قد يظهر أنهما مذكَّران، لأن الماء مذكَّر، والنجم مذكَّر، وليس في الاعتبار كذلك؛ بل القَصْد في التسمية بهما لَحْظُ التأنيث، ذكره سيبويه[٤].

---

(١) الصحاح (سفر).

(٢) المقتضب ٥٠/٣، والمغنى ٩٧، واللسان (صفر، عور) وديوانه ٣٥٥

وأديهم : تصغير أدهم، ويعني ابن مرداس أحد بني كعب، وكان شاعرا خبيثا.

والمستجيز : الذى يطلب الماء. والتعوير : الرد، يقال : عَوَّرته عن حاجته، أى رددته عنها، وعورت الرجل، إذا استسقاك فلم تسقه.

(٣) في اللسان (حضر) «قال أبو عمرو بن العلاء : يقال : طلعت حَضارِ والوزنُ، وهما كوكبان يطلعان قبل سهيل، فإذا طلع أحدهما ظُن أنه سهيل للشبه، وكذلك الوزن إذا طلع، وهما محلفان عند العرب، سميا محلفين لاختلاف الناظرين لهما إذا طلعا، فيحلف أحدهما أنه سهيل، ويحلف الآخر أنه ليس بسهيل».

(٤) الكتاب ٢٧٩/٣.

و(وَبَارِ) اسم أرض كانت لقوم عاد، وهى التى ذكرها الأعشى / $\frac{٣٩٥}{٣}$

في قوله، أنشده سيبويه(١):

ومـــــــــرَّ دَهْـرٌ علـى وَبَـارِ

فَـــهلَكَتْ جَــهْــرَةً وَبَارُ

فكلُّ ماكان على (فَعَالِ) من هذا القسم فيه وجهان على ما قال الناظم، البناءُ مطلقا لأهل الحجاز، والإعرابُ من غير صرف لبني تَميم.

ودَلَّ على إرادة أهلِ الحجاز، وإن لم يَذكرهم، مَسَاقُ الكلام، لأنه قال في الإعراب : «وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيمِ» فبقي الوجه الآخر، وهو البناءُ، لأهل الحجاز، لأنه ليس في الاستعمال مَنْ يخالف بني تميم سوى أهل الحجاز.

وتَمِيم : هو تَمِيمُ بن مُرِّ بن أُدِّ بن طَلْحةَ بن إلْيَاس بن مُضَر.

وقد تكون (فَعَالِ) لم تُسَمِّ العرب بها أحدا، وذلك ثلاثة أنواع :

أحدها : (فَعَالِ) في الأمر، نحو : نَزَالِ ، وتَرَاكِ ، وحَذَارِ، ومَنَاعِ ، وقد تقدم ذكره(٢).

والثاني : (فَعَالِ) في المصادر، كقولك: فَجَارِ ، تريد الفَجْرَة . أنشد سيبويه للنابغة (٣) :

---

(١) الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٣ / ٥٠، ٣٧٦ ، وابن الشجري ١١٥/٢، وابن يعيش ٦٤/٤ ، والتصريح ٢٢٥/٢ ، والهمع ٩٤/١، والدرر ٨/١، والأشموني ٣ / ٢٦٩ ، واللسان (وبر) وديوانه ١٩٤

ووبار : أرض كانت لعاد بين اليمن ورمال يبرين، وقبل البيت :

ألم تَرَوْا إرَمًا وعــــادًا أوْدَى بها الليلُ والنهارُ

(٢) انظر : ص ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يعيش ١/ ٣٨ ، ٤ / ٥٣ ، والخزانة ٦ / ٣٢٧ .

أنَّا اقْــتَــسَــمْنَا خُطَّتَــيْنَا بَيْنَنَا

فَــحَــمَلْت بَرَّةَ واحْــتَــمَلْت فَــجَــارِ

و (يَسَارِ) اسم لليُسْرَة أو المَيْسَرة. قال الشاعر أنشده سيبويه(١):

فَــقَلْتُ امْكُثِي حَــتَّى يَسَــارِ لَعَلَّنَا

نَحُجُّ مَــعًــا قــالَتْ أعــامًــا وقَــابِلَهْ!

و(بَدَادِ) اسم لـ(بَدَدًا) قال الجَعْدي، ويقال هو للقَيط بن زُرارة، وقيل : لابن كُرَاع، أنشده سيبويه(٢):

وذَكَــرْتَ من لَبَنِ المُحَلَّقِ شُــرْبَةً

والخَــيْلُ تَعْــدُو بالصَّــعِــيــدِ بَدَادِ

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ .

(٢) الكتاب ٣/٢٧٥، والمقتضب ٣/٣٧١، وابن الشجري ٢/١١٣، وابن يعيش ٤/٥٤، والخزانة ٦/٣٦٣، والهمع ١/٩٤، والدرر ١/١٠، والأشموني ٣/٢٧٠، واللسان (بدد، حلق) وديوان النابغة الجعدى ٢٤١

ويروي البيت كذلك لعوف بن الخرع التميمي.

والمحلق : إبل موسومة بالنار على وجهها بمثل الحلق، والصعيد. وجه الأرض.

وبداد : متبدِّدة متفرقة

يقوله للقيط بن زارة، وكان قد انهزم في حرب أسر فيها أخ له، هو معبد بن زرارة، فعيَّره بذلك، ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب، وأن ذلك سبب هزيمته. وقبله :

هَلاَّ عطفتَ على ابن أمك معبدٍ والعامريُّ يَقُودُه بصِــفَادِ

وقال حَسَّان بن ثابت ، رضي الله عنه [١] :

كُنَّــا ثَمَانِيَــةً وكانُــوا جَحْفَــلاً

لَجِبًــا فَشُلُّــــوا بالرِّمَــاحِ

ومنه قولهم : (لامَسَاسِ) تقول العرب : أنتَ لامَسَاسِ[٢]» أى [لا] تَمَسُّنِى ولا أَمَسُّكَ.

وقُرِىء في غير السَّبْع «قَالَ فَاذْهَبْ فإنَّ لَكَ في الحَيَاةِ أن تَقُولَ لامَسَاسِ»[٣] قرأها أبو حَيْوَة[٤]، فهو اسم للمَسِّ.

وكذلك هَمَامِ، يقال لاهَمَامِ، أى لا أهمُّ بذلك هَمًّا، قال الكُمَيْت[٥]:

عَــادِلاً غَــيْــرَهُمْ من النَّاسِ طُرًّا

بِـهِـم لاهَـمَــامِ لـي لاهَـمَــامِ

---

(١) ديوانه ١٠٨، والخزانة ٣٦٣/٦، واللسان (بدد)

والجحفل : الجيش الكثير فيه خيل، والجمع : جحافل. واللجب : من قولك : لَجِب القوم لَجَبًا، إذا صاحوا وأجلبوا. واللجب ـ بفتحتين ـ ارتفاع أصوات الأبطال واختلاطها. وبداد : متفرقين.

وكان عيينة بن حصن بن حذيفة أغار على سرح المدينة، فركب في طلبه ناس من الأنصار، منهم أبو قتادة الأنصاري، والمقداد بن الأسود الكندي، فردوا السرح، وقتل رجل من بني فزارة، فقال حسان رضي الله عنه :

هَلْ سَرَّ أولادَ اللقيطة أننا ... سلِمٌ غداة فوارس المقــدادِ

كنا ثمانية وكانوا جحفــلا ... لَجِبًا فَشُلُّوا بالرِّماحِ بَــدادِ

(٢) اللسان (مسس).

(٣) سورة طه / آية : ٩٧.

(٤) المحتسب ٥٦/٢، أماقراءة الجماعة فهى (لاَمِسَاسَ) ـ بكسر الميم وفتح السينين.

(٥) المحتسب ٥٦/٢، واللسان (همم)

يمدح آل البيت عليهم الصلاة والسلام. وقبله :

إن أمُتْ لم أمُتْ ونفسيَ نِفْسانِ ... من الشكِّ في عَمًى أو تَعَامِــي

و(كَفَافِ) اسم للكفِّ، يقال : دَعْني كَفَافِ[1].

والثالث (فَعَالِ) في الصفات، وهو قسمان :

قسمٌ لايكون إلا في النداء، نحو : يافَسَاقِ، وياخَبَاثِ، وما أشبه ذلك، وقد تقدم في بابه[2].

وقسمٌ يقع في النداء وغيره، مثل : جَعَارِ، للضَّبُع، اسمٌ للجاعِرَة، أنشد سيبويه للنابغة الجَعْدى[3]:

فَـقُلْتُ لَهَـا عـيـثي جَـعَـارِ وجَـرِّرِى
بلَحْمِ امْـرِىءٍ لم يَشْـهَـدِ اليـومَ نَاصِـرُهْ

ويقال لها : قَثَامِ، لأنها تَقْثِم، أى تقْطع.

وقال الشاعر في (حَلاَقِ) اسم للحالقة، وهى المَنِيَّة، أنشده سيبويه[4]:

---

(١) معناه : أن تكف عني وأكف عنك، قال رؤبة :

فليتَ حَظِّى من نَداكَ الضَّافِى | والنفعِ أن تتركَني كفَافِ

وانظر : (أساس البلاغة ـ كفف).

(٢) انظر : ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ٣/٢٧٣، والمقتضب ٣/٢٧٥، وابن الشجري ٢/١١٣، واللسان (جرر، جعر) وملحقات ديوانه ٥٦٩٠

وعيثى : أفسدى، والعيث أشد الفساد. وجعار : معدول عن الجاعرة، وسميت الضبع بذلك لكثرة جَعْرها. والجعر : نحو كل ذي مخلب من السباع. وجررى : أكثرى من الجر. ولم يشهد : لم يحضر.

وقوله : «عيثى جَعارِ» مثل من أمثالهم، يضرب لمن ظفر به عدوه، ولم يكن يطمع فيه من قبل. وانظر : المستقصى ٢/١٧٣.

(٤) الكتاب ٣/٢٧٣، والمقتضب ٣/٣٧٢، وابن الشجري ٢/١١٤، وابن يعيش ٤/٥٩، واللسان (حلق) والبيت للأخزم بن قارب الطائى أو للمقعد بن عمرو.

والأكساء : جمع كُسْء ـ بالضم والفتح ـ وهى الأدبار. وضربَ الرقاب : نضرب رقابهم، وهو من المصادر التى تنوب عن أفعالها. ولايهم المغنم : لايشغلهم عن ضربهم اهتمامهم بالحصول على المغنم، وإنما المهم هو مواصلة الضرب.

لَحِـقَتْ حَـلاَقِ بِهِمْ على أكْسَـائِهِمْ
ضَــــرْبَ الرِّقَـــاب ولايُهِمُّ المَغْنَمُ

وأنشد أيضا لمُهَلْهِل[1]:

مــا أُرَجِّي بالعَــيْشِ بَعْـدَ نَدَامِي
قَـدْ أرَاهُـمْ سُـقُــوا بِكَأْسِ حَـلاَقِ!

وتَكْثِـيـر المُثُل هـنا يَحـصل به الاتسـاعُ في التَّسْمـيـة، لأنهـا أبواب مسـموعة، وإنما القياس منهـا (فَعَالِ) في الأمر، وفي النداء. وقـد ذكر الزمخشري منها كثيرا[2]. ونَقَل ذلك ابنُ خـروف، فـانْقُلْه من ثَمَّـةَ / إذا ٣٩٦/٣ أردتَه.

فإذًا كلُّ مـا سُمِّي به من هذه الأشـيـاء فإنه يَمتنع صـرفه عند بني تَمِيم، ويُبْنى على الكسر عند أهل الحجاز.

وبقي على كلام الناظم سؤالان :

أحدهما : أنه قد تقرَّر عند أهل النحو أن (فَعَالِ) في جميع أقسامه مَعدول، ولذلك أتى به النـاظم في (باب العَدْل) وإذا ثَبت أنه مـعدول فـهو أيضا معرفة، كان للأمر أو لغير ذلك.

وقد بَيَّن ذلك سيبويه، ونَصَّ عليه بقوله : وإذا كان جميع هذا نكرة، يعني مـاسُمِّيَ به من أقسـام (فَعَـالِ) انصرف كمـا يَنْصـرف (عُـمَرُ) في

---

(1) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، وابن الشجري ١٤/٢، والعيني ٢١٢/٤، والأغاني ١٣٧/٤، واللسان (حلق)
قاله المهلهل في يوم من أيام حرب البسوس، قتل فيه أصحابه، وأجلته الحرب وغَرَّبته.

(2) انظر : ابن يعيش ٦٢/٤.

النكرة، لأن (فَعَالِ) لايجيء معدولا عن نكرة[1].

فقولُه : «إن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة» دليلٌ على أن (فَعَالِ) في جميع أحوالها معرفة.

وثَبت أيضا أنه كلها مؤنَّثة، استَدلَّ سيبويه على ذلك بأشياء كثيرة. وبَسط المسألةَ الشَّلَوْبِين في «كتاب الأسئلة والأجوبة» بما فيه مَقْنع، فَحَصَلَ من جميع ذلك أن (فَعَالِ) قد اجتمع فيه العلتان، التعريفُ والعَدْلُ، وثالثةٌ وهي التأنيث.

وكل عَلَم مُؤَنَّث : فالحجازيون يَبنونه على الكسر، وبنو تَمِيم يُعربونه ممنوعَ الصرف، كما ذكر الناظم، فيقتضي ذلك كلُّه أن (فَعَالِ) إذا كان للأمر، نحو : (نَزَالِ) فيه للعرب وجهان من حيث ثُبت أنه عَلَم لمؤنث معدول.

وكذلك باقي الأقسام، نحو : حَلاَقِ، وحَمَادِ، ولَكَاعِ، وهذا غير صحيح، لأنهم مُتَّفِقون على لزوم الكسر فيما سوى (رَقَاشِ) ونحوه من أسماء المؤنث.

فإذا سُمِّي بـ(نَزَالِ، أو حَمَادِ، أو بَدَادِ) امرأةٌ كان كـ(رَقَاشِ) فإن بقي على أصله فلا خلاف في لزوم البناء على الكسر.

وقد قال في «التسهيل» : واتَّفَقوا على كسر (فَعَالِ) أمرًا أو مصدرًا أو حالاً أو صفةً جاريةً مَجرى الأعلام، أو ملازمةً للنداء[2].

والسؤال الثاني : أنه أطلق القول في اللغتين معًا، وأن تميما تُعربه مطلقا عند التسمية به، والحجازيون يَبنونه مطلقا.

أما بالنسبة إلى الحجازيين فالإطلاق صحيح. وأما بالنسبة إلى بني تميم فغيرُ صحيح، لأنهم يَفْرِقون بين ماآخرُه راءٌ وغيره، فما آخرُه راءٌ يوافقون فيه الحجازيِّين، حرصًا على الإمالة، نحو : حَضَارِ، وسَفَارِ، ووَبَارِ، ويَسَارِ.

---

(١) الكتاب ٣/٢٧٩.

(٢) التسهيل : ٢٢٣.

وما آخرُه غيرُ راء فهو الذى يُعربونه غيرَ منصرف. وأين هذا من كلام الناظم؟ فيقتضي أن نحو (سَفَارِ) معرب عند بني تميم مطلقا، وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن قوله : «عَلَمًا» يبيِّن أنه لايريد إلا ماسُمِّى به مؤنث. وبيان ذلك : أن (فَعَالِ) تقرَّر في السؤال أنه في أصل وَضْعه معرفة معدول، وإذا كان كذلك فكان اجْتِزاؤه بأن يقول : «وابْنِ على الكَسْرِ فَعَالِ مُطْلَقًا» كافيًا، لأنه على تقدير : وفي كل نوعٍ كذلك، فصارت فائدة قوله : «عَلَمًا» ساقطة.

وكذلك قوله : «مُؤَنَّثًا» لأنه قد تقرَّر تأنيثه، ولَمَّا كان / قد حافظ على ذكر قَيْد العَلَمية والتأنيث، دَلَّ ذلك على قَصْدٍ إليهما، وتعريفٍ بمعنىً لا فيهما[1]، وماذاك إلا ما كان عند التَّسْمية. ٣٩٧/٣

وأيضا، فلفظُ العلَم إنما الغالب في استعماله ماكان مُسَمىً به، وواقعًا على الأَنَاسِيِّ، وما يَألفون ذلك ثانٍ عن أصل الوضع، فليس معنى كونِه علمًا مؤنَّثًا إلا كونَه مسمىً به، وذلك يشمل ماسَمَّت العرب به، نحو : حَذَامِ، ورَقَاشِ، وما سَمَّيْنا نحن به من سائر الأقسام.

وهنا يظهر لقَيْد التأنيث فائدةٌ هى مقصودةٌ للناظم أيضا، وهى حاصلة من مفهوم تلك الصفة، أنَّ هذه الأشياء إذا كانت علَما لمذكر فلا يكون حكمها البناءَ؛ بل غيرَه.

وقد تقدَّم اشتمالُ القاعدة الأولى من العَدْل عليه، فهو إذًا مِمَّا يمتنع صرفُه مطلقًا في لغة الحجازيِّين ولغة التميميِّين معًا، وهذا هو الأشهر فيه.

---

(١) في (ت) «لاإليها» والمعنى ـ والله أعلم ـ ليس فيهما.

وقد حُكى الصرفُ وهو ضعيف، فإذًا لا إشكال في كلام الناظم على هذا.

والجواب عن الثاني : أن بعضهم حكى عن بعض بني تَمِيم طَرْدَ القاعدة في (فَعَالِ) مطلقا، فيما آخره راءٌ، وفي غير ذلك. وأجاز ذلك سيبويه، قال : وقد يجوز أن تَرفع وتَنصب ماكان في آخره الراء[1]، وأنشد قولَ الأعشى[2]:

وَمَـــــرَّ دَهْـــرٌ عَـلَـى وبَـارِ

فَــهَـلَكَتْ جَـهْــرَةً وَبَارُ

لكن الأشهر عنهم فيما آخرُه راءٌ موافقةُ الحجازيين، فكأنه لَمَّا رآهم مختلفين فيه أطلق فيهم القول بطَرْد القياس، وهو صحيح في الجملة، إلا أن الأوْلَى بيانُ ذلك لواتَّفَق.

وبقي الكلامُ في وَجْه بناء مابُنِى من ذلك.

أما (فَعَالِ) في الأمر فقد تقدَّم له في «المعرب والمبني» وجهُ ذلك، وهو شَبَه الحرف في النيابة عن الفعل، من غير أن يكون معمولا لعامل، فأشبه «إنَّ» وأخواتها، وذلك في قوله : « وكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ ».

وتقدَّم مذهبُ مَنْ ذهب إلى أن البناء فيها لتضمُّن معنى لام الأمر، وحَمْلِ اسم الفاعل الخَبَرِىّ على الأمْرِىّ. وما ذَكره أولى وأجْرَى في القياس.

وأما ماعدا ذلك من الأقسام فإنما بُنِى بالحَمْل على الأمر، لشبَهه به في التأنيث والعَدْل والتعريف، لأن البِنْية مؤنَّثة فيها كلِّها، ومعدولةٌ عن حَدِّها فيها، ومعرفَةٌ كذلك. فلما شابهتها هذا الشَّبَه عُوملت معاملتَها في البناء. والدليل على أن البناء للشَّبَه بـ(فَعَال) التى للأمر أنَّه حيث كَثُر الشَّبَه لم يكن فيه إلا البناء،

---

(١) الكتاب ٣/٢٧٩.

(٢) سبق الاستشهاد به.

لغةً واحدة ، وحيث نَقُصَ [1] كان فيه اللغتان ، وذلك إذا سُمِّي بواحدة منها.

وذلك أن غير العلَم منها فيه الدلالة على المصدر كالتى للأمر، فـ(فَعَالِ) في المصدر شديدةُ الشَّبَه بـ(نَزَالِ) و(فَعَالِ) في الصفة شديدة الشَّبَه بـ(فَعَالِ) في النداء، وقد وَجب البناءُ لهما. و(فَعَالِ) في النداء شديدة المشبَه بالأمر، فإذا وقعت التَّسْمية بَعُدَ الشَّبَهُ / فأُعرِب غيرَ منصرف. ٣٩٨/٣

وإنما وافق التميميون الحجازيين فيما آخرُه راءٌ حرصًا على الإمالة، لأن إجْنَاح الألف، أى إمالتُها، أخفُّ عليهم، ليكون العمل من وجه واحد، فأرادوا الخِفَّة، وعلموا أنهم إن كَسروا الراء وصلَوا إلى الإمالة لأجل الكسر، فإن رَفعوا أو نَصبوا لم يصلوا إليها، فألزموه الكسرَ لذلك، وهو تعليل الخليل[2]. وقد تَمَّ كلامه في المعدول.

ثم ذَكر حُكْما آخَر يَعُمُّ جميعَ أنواع هذا القسم، فقال : «واصْرِفَنْ مانُكِّرَا» إلى آخره،

يعني أن كل ماأَثَّر فيه التعريف، فكان فيه مانعا معتبرًا ومؤثِّرا، بعد أن كان الاسم مصروفا قبل التعريف، فإنه إذا نُكِّر بعد تعريفه انْصَرَف، وعاد إلى ماكان عليه قبل التعريف.

فتقول في المركب : رأيتُ مَعْدِيكَرِبَ ومَعْدِيكَرِبًا آخرَ.

---

(١) في الأصل و(س) «نقض» بالضاد، وما أثبته من (ت) هو الصواب، لأنه في مقابلة قوله : «كثر» من قبل.

(٢) الكتاب ٣/٢٧٨.

وفي ذي الألف والنون : مررتُ بعُثْمانَ العاقلِ وبعثمانٍ آخَر، ومررتُ بطلحةَ وطلحةٍ آخرَ، ورأيتُ زينبَ وزينبًا أُخْرَى، ومررتُ بإسماعيلَ وإسماعيلٍ آخَر، وكذا إلى آخر ماذكُر.

فإن قلت : إن ماتقدم، ممًّا يمتنع فيه الصرف مطلقا، تؤثر فيه العلمية [مع أنه إذا نُكِّر لا ينصرف ، كما إذا سَميِّت بـ(ثلاث ورُبَاعَ وأُخر) ونحو ذلك، فإنه إذا سَمُيّ به أثَرت العلمية[1] لمنافاة الوصف لها، وكذا كل ما مُنع مع الوصف، كبناء (أَفْعَلَ) وزيادتَيْ (فَعْلانَ)، فلم يبق مع العدل أو مع الوزن أو مع زيادتى (فَعْلاَن) إلا العلمية، فأثَّرت، ولولاهُنَّ، لانصرف مع فرض زوال الوَصْفية، وإذا كان كذلك اقتضي أن ذلك كله ينصرف في النكرة، وذلك غير صحيح لما تقدَّم ذكرُه من رجوعه لشَبَه الأصل الذى هو كونُه وصفا.

فالجواب أن العلمية لما لم يظهر لها أثر [في الظاهر؛ إذ كان الاسم قبل التسمية ممنوعَ الصرف، ثم بعدالتسمية كذلك عَدَّها فيه كأنها لم تُؤَثرٌ أصلا، وهو قد قال : «من كلِّ ما التعريفُ فيه أثَّرا »[2]] فخرج بهذا الاعتبار ماتقدَّم من تأثير العلَمية.

أو يكون المعنى في قوله : «في كُلِّ ما التعريفُ فيه أثَّر» أى : ما كان التعريف مختَصًا بالتأثير فيه، وعلى هذا التقدير لاإشكال فيه.

ثم لما كان مذهبه في (جَوَارٍ) ونحوه أنه في الرفع والخفض مُنَوَّن بَيَّن أن هذا مُطَّرِد فيما كان مثلَه مِمًّا يزول بإعلاله سببُ المَنْع فقال :

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

وَمَـــا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُــوصًــا فَــفِي

إِعْـــرابِهِ نَـهْجَ جَــوَارٍ يَقْــتَــفِي

الضمير في «منْه» عائد على ماقَدَّم مما أثَّرت فيه العَلَمية، يعني أن مايكون من الأسماء التى أثَّرت فيها العلميةُ منقوصا، وهو ماآخره ياء قبلها كسرة، فإنك تحكَم فيه بحكم (جَوَارٍ) المتقدِّم، وتَسلك في ذلك سبيلَه، فتجعله في حالة الرفع وحالة الخفض منصرفا، والتنوينُ فيه تنوينُ عِوَضٍ لاتنوينُ صَرْف، كما تقدَّم في مسألة (جَوَارٍ) قبل هذا(١).

فإذا سَمَّيت امرأة بقاضٍ، أو شجٍ شَبِجٍ، أو عَمٍ، ذو مُرَامٍ، أو نحو ذلك صرفته الرفع والجر، أى ألحقته التنوينَ عِوَضًا من المحذوف، سواء أقلتَ : إنه عِوَضٌ من ذَهاب الحركة أم عوض من الياء على ما مضى في التعليلَيْن، فهما يَجريان في هذا الموضع فتقول : هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضِيَ ياهذا، وكذلك هذه شجٍ، وهذه / عَمٍ، ٣٩٩/٣
ورأيتُ شَجِيَ وعَمِيَ ياهذا، وكذلك باقي الباب.

وتقول في (جَوَارٍ) اسمَ رجل أو امرأة : هذا جَوَارٍ، ومررت بَجَوَارٍ، ورأيت جَوارِيَ قَبْلُ.

وتقول إذا سَمَّيت بـ(يَغْزُو، ويَدْعُو) : هذا يَغْزٍ، وهذا يَدْعٍ، ومررت بَيغْزٍ ويَدْعٍ، قُلبت أولا الواو ياء، لأن الواو المضموم ماقبلها لاتقع في أواخر الأسماء المعربة، وإن اقتضى ذلك قياسٌ رُفض، فصار كـ(يَقْضِي، ويَرْمِي) مسمًّى به. وأنت تقول فيه : هذا يَقْضٍ، ومررت بيَقْضٍ، وهذا يَرْمٍ، ومررتُ بيَرْمٍ، فكذلك ماآخره واوٌ إذا صار إلى الياء.

---

(١) انظر : ص ٦٠٩ ، ٦١٠ .

وعلى الجملة، فكل ماسُمِّي به ممَّا آخره ياءٌ قبلها كسرة، وكان التعريف قد منَع صرفه، فإنه في الرفع والجر مثل (جوَارٍ) والعلة الموجبة لذلك في (جوَارٍ) هى الموجبة في هذا كله. كما ذكر، والتنوينُ تنوينُ عوِض، وليس بتنوين صرْف، لأنه لو كان تنوينَ صرف لأدَّى إلى أن يكون التعريف والتأنيث في نحو (قَاضٍ) اسمَ امرأة غيرَ مُوجِب لمنع الصرف، وهذا باطل باتفاق.

وقد تقدَّم بيان هذا، وبيانُ أن مذهب الناظم إنما هو أن التنوين عوِضَ لاتنوين صرف[1]، لإحالة هذا الفصل على ذلك في الحكم، وأنه مُنْتَهِج نَهْجَه، وجارٍ على سبيله.

وأما النصب : فحكمُه حكم الصحيح، لأنه لما كانت الحركة ظاهرةً فيه، غيرَ مستَثْقَلَة على الياء، صارت الياء في قولك : رأيتُ جَوَارِى قَبْلُ، ورأيت يَرْمِيَ، ويَقْضِي، وقاضِيَ، كدال[2] (مَسَاجِدَ، ويَزِيدَ) ونحو ذلك، وهو مفهومُ قولِ الناظم في تَقْييده الإتيانَ بالتنوين بالرفع والجر.

وما تقرَّر هنا هو مذهب الخليل[3].

وأما يونس : فوافق في الجمع وخالف في المفرد، وزعم أن نحو (جَوَارٍ) إذا سمي به، فإنه يَجري مَجرى الصحيح، يعني في عدم حذف الآخر، فتقول : هذا جَوارِى يافتى، بإثبات الياء، ورأيت جوارىَ، ومررت بجوارىَ، فتُظهر فتحةَ الخفض، كما تُظهرها في الصحيح، وكذلك ماسمي به من نحو : قاضٍ، وغازٍ، ويَرْمِى، وغير ذلك مما تقدم. فتقول : هذا قاضِى، ورأيت قاضىَ، ومررت بقاضىَ.

---

(١) انظر. ص ٦٠٩ ، ٦١٠ .

(٢) في الأصل و(ت) «كذاك» وهو تحريف. وما أثبته من (س) هو الصواب، إن شاء الله.

(٣) الكتاب ٣/٣١٢.

وكذلك هذا يَرْمِي، ورأيت يَرْمِيَ، ومررت بَيْرمِيَ، إذا كا اسمًا لمؤنث[1].

وهذا مذهب عيسى والكسائي. حكَى ذلك السِّيرافي. ولم يَرتضه الناظم، فلم يَبْن عليه حكما.

وقد ردّ الخليلُ على يونس قولَه بأنه لوكان من شأنهم أن يُلْزِموا الحركةَ حالةَ الجر، فيُجرونه مُجرى الصحيح ـ لكان من حقهم أن يُلْزِموا الحركةَ في حالة الرفع أيضا[2]، فكما يَلزمهم أن يقولوا: مررتُ بقاضِيَ، اسمَ امرأة، فكذلك يَلزمهم أن يقولوا : هذا قاضِيُ؛، إذ كانوا يُجرون المعتلّ هنا مُجرى الصحيح، وكذلك / حُكْمُ التَّسمية بالجمع، لافرق ٤٠٠/ ٣ بينهما، وذلك لأن العرب تَفتح الياء في الجر عند الضرورة، وتكسرها أيضا عند الضرورة.

فأما الفتح : فنحو قول الهُذَلي، أنشده سيبويه[3]:

---

(١) المرجع السابق ٣/٣١٢.

(٢) العبارة في الكتاب (٣/٣١٢) هي «وقال الخليل : هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يُلزموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلفاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا : مررت بجواريَ قبلُ، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على واحدة».

(٣) الكتاب ٣/٣١٣، والخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١، والمنصف ٢/٦٧، ٧٥، ٧٦، ٣/٦٧، وديوان الهذليين ٢/٢٠، واللسان (لوب، عبط، عرا)

والشعر للمتنخل الهذلي. والمعاري : جمع مَعْرَى، وهو الفراش، يعني فُرُش الحور اللاتي في بيت قبل هذا، لأن المرأة تتعرى فيه. أو المعاري : أجزاء الجسم التى تتعرى. والواضحات : البيض . والملوب : الذى أجرى عليه الملاب، وهو ضرب من الطيب فارسي. والعباط : جمع عبيط أو عبيطة، وهى الناقة التى تنحر لغير علة.

شبه الطيب في حمرته بدم العباط.

أَبِيتُ على مَــعَــارِيَ واضِــحَــاتٍ

بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَــدَمِ العِــبَــاطِ

وأنشد أيضا للفرزدق(١):

فَلَوْ كَــانَ عَــبْــدُ اللَّهِ مَــوْلًى هَجَــوْتُهُ

ولكنَّ عَــبْــدَ اللّهِ مَــوْلَى مَــوالِيَــا

وأنشد أيضا، وهو مما استَشهد به يونس(٢):

قَــدْ عَــجِــبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَــيْلِيَــا

لَمَّــا رَأَتْنِى خَلَقًــا مُــقْلَوْلِيَــا

وأما الكسر : فنحو ما أنشده أيضا لابن قيس الرُقَيَّات(٣):

---

(١) الكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥، والمقتضب ١/١٤٣، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٥، والتصريح ٢/٢٢٩، والهمع ١/١١٥، والدرر ١/١٠، والأشموني ٣/٢٧٣، واللسان (عرا، ولى) وليس في ديوانه، وانظر : ابن سلام ١٧، والشعر والشعراء ٧٦ وعبدالله هو عبدالله بن أبي إسحاق النحوي. كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم، وفرَّع النحو وقاسه. وكان يلحن الفرزدق في قوله :

وعض زمان يابن مروان لم يدع ... من المال الامُسحتا أو مُجلَّــفُ

وفي قوله :

مستقبلين شَمال الشام تضربنا ... على زواحف تُزْجِى مُخُّهَا رِيــرِ

فهجاه من أجل هذا. ومعنى «مولى مواليا» أن عبدالله بن أبي إسحاق كان مولى لآل الحضرمي، وكان آل الحضرمي حلفاء لبني عبدشمس بن عبدمناف بالولاء. فهو يقول : لوكان ذليلا لهجوته، ولكنه أذلُّ من الذليل!

(٢) الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٦، ٣/٥٤، والمنصف ٢/٦٨، ٧٩، والعيني ٤/٣٥٩، والتصريح ٢/٢٢٨، والهمع ١/١١٥، والأشموني ٣/٣٧٣، واللسان (علا، قلا)

والبيت للفرزدق، وليس في ديوانه. ويعيليا : تصغير (يَعْلَى) اسم رجل. والخَلَق : البالي، والمراد هنا الــذى ضــعف لكبــر سنه. والمقلولى : المنكمش، أو الذى يتـقلى على فـراشــه، أى يتـململ ولايستقر.

(٣) ديوانه ٣، وسيبويه ٣ / ٣١٤ ، والمقتضب ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، والمحتسب ١/١١١، والخصائص ١/٣٦٢، ٢/٣٤٧، والمنصف ١/٦٧، ٨١، وابن الشجري ٢/٢٢٦، والهمع ١/١٨٤، =

لاَبَــارَكَ الـلّــهُ فــي الْـغَـــــــــوَانِــيِ هَــلْ

يُصْـــــــبِـــــحْنَ إلاَّ لَـهُـنَّ مُـطَّـلَبُ

وأنشد أيضا لجرير في نحوه[1]:

فَـيَـوْمًـا يُوَافِينَ الْهَـوىَ غَـيْـرَ مَـاضِيٍ

ويَوْمًـــا تَـرى مِنْهُنَّ غُـــولاً تَغَـــوَّلُ

فكما أن العرب لايَفتحون إلا إذا اضطُرُّوا، ولا يُظهرون الكسر أيضا إلا إذا اضطروا، ويونسُ يَفَتح في الكلام، فكذلك حَقُّه أن يَكْسِر في الكلام، ويضم في الرفع أيضا، وهذا لا يقوله عربيٌّ بالقياس أصلاً، ويَزيد الجمعُ زيادةً أخرى إذا سُمِّي به، لو حُكم له في الجر بحكم الصحيح لكان لازما لهم ذلك فيما قبل التسمية، فيقولون : مررتُ بجوارَى قَبْلُ، لأن ترك التنوين في النكرة والمعرفة على حَدٍّ واحد، وهذا لاتقوله العرب في السَّعة أصلاً.

وما أنشده يونس شاهدًا من قوله[2]:

* قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَيْلِيَا *

= واللسان (غنا)

والغواني : جمع غانية، وهى المرأة الغنية بحسنها وجمالها عن الزينة. ومُطَّلَب ـ بتشديد الطاء وفتح اللام ـ معناه كـ مَطْلَب، بفتح الميم واللام وسكون الطاء. والمراد أنهن كثيرات المطالب. وفي البيت عدة روايات.

(١) ديوانه ٤٥٧، والكتاب ٣/٣١٤، والنوادر ٢٠٣، والمقتضب ١/١٤٤، ٣/٣٥٤، والخصائص ٣/١٥٩، والمنصف ٢/٨٠، ١١٤، وابن الشجري ١/٧٦، وابن يعيش ١٠/١٠١، ١٠٤، والعيني ١/٢٢٧

والبيت من قصيدة يهجو بها الأخطل. ويروى «يوافيني» و«يجازين» و«غيرَما صَبًا» أى من غير صَبًا منهن إلى، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

والغول : دابة تزعم العرب أنها تهلك الإنسان. وتغول : تتغول، أى تهلك الإنسان وتذهب به. يصف النساء وأنهن لاعهد لهن، فيوما يجازين العشاق بوصل، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

لَمَّا رأتنِى خَلَقًا مُقْلوليا

فمن باب ماتقدم.

وقوله : «نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِى».

النَّهْج : الطريق الواضح، وكذلك المَنْهج والمِنْهَاج. وقَفَوْتُ أثَره قَفْوًا وقُفُوًّا، واقْتَفَيْتُه، وتَقَفَّيْتُه، إذا اتَّبَعْتَه، أى تَتَّبِع في إعرابه طريقَ (جَوارٍ) المتقدم.

ولِاضْطِرَارٍ أوتَنَاسُبٍ صُرِفْ

ذُو المَنْعِ والمَصْرُوفُ قَد لا يَنْصَرِفْ

هذه تكملة تكُرُّ[1] على الباب، ويَعنى أن ما شأنُه أن لاينصرف لكون المانع موجودا قد يُوجد منصرفًا مع وجود ذلك المانع، وإنما يكون ذلك لسببٍ أُهْمِل لأجله سببُ المنع، والسبب المُوجِب لذلك أمران على ماذكره :

أحدهما : الاضطرارُ، وهو أن يكون الوزن لايستقيم للشاعر إلا بصرف مالا ينصرف، فهذا سبب مُوجِب، رُدَّ به الاسم إلى أصله، لأن أصله الانصراف، وهو في الشعر كثيرٌ جدا، وذلك كقول امرىء القَيْس[2]:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

فَقَالتْ لَكَ الوَيْلاَتُ إنَّكَ مُرجِلى

وقال النابغة الذبياني[3]:

---

(١) في الأصل و(س) «تكن» وهو تحريف، وما أثبته من (ت).

(٢) من معلقته، وانظر : المغنى ٣٤٣، والعيني ٣٧٤/٤، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشموني ٢٧٤/٣
وعنيزة : ابنة عم له، كان عاشقا لها. والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلي : تاركي أمشي راجلة. وكانت عنيزة حملته على غارب بعيرها يوم دارة جلجل، فكان يجنح إليها فيدخل رأسه في خدرها ويقبلها، فإذا امتنعت أمال خدرها.

(٣) سبق الاستشهاد به في باب «نونا التوكيد».

فَلَتَــأْتِيَنْكَ قَــصَــائِدٌ ولَيَــرْكَــبَنْ
جَــيــشٌ إليكَ قَــوادِمَ الأكْــوَارِ

وقال الآخر(١):

فــأَتَاهَا أُحَــيْــمِــرٌ كــأَخِي السَّــهْمِ
بِعَــضْبٍ فَــقَــال كُــونِي عَــقِــيــرًا

وأنشد سيبويه للعجاج(٢):

* قَوَاطِنًا مَكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي *

وقال الآخر(٣):

إذَا مَــا غَــزَوْا بالجَــيْشِ حَلَّقَ فَــوْقَــهُمْ
عَــصَــائِبُ طَيْــرٍ تَهْــتَــدِي بعَــصَــائِبِ

(١) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي، ديوانه ٣٥، والعيني ٣٧٧/٤، والأشموني ٢٧٤/٣، والمقرب ٢٠٢/٢

والضمير في «أتاها» يعود على ناقة صالح عليه السلام. والأحيمر : تصغير : أحمر، وهو لقب عاقر ناقة صالح، واسمه قدار بن سالف، وكان أحمر وأزرق أصهب.

وقد ضربت به العرب المثل في الشؤم فقالوا : «أشأم من أحمر عاد» لأنه لما عقر الناقة هلكت بفعله ثمود. وكأخي السهم : مثل السهم. والعضب : السيف القاطع. وعقير : معقورة، وهو وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «الترخيم».

(٣) هو النابغة الذبياني، ديوانه ٤٢، والتصريح ٢٢٧/٢، ودلائل الإعجاز ٣١٦، واللسان (عصب)

والعصائب : جمع عصبة وعصابة، وهي كل جماعة من الرجال والخيل بفرسانها، أو من الطير وغيرها مابين العشرة إلى الأربعين. وتهتدى بعصائد : يتبع بعضها بعضا، ويهتدي بعضها ببعض. ومعناه أن النسور وغيرها من سباع الطير إذا رأت أهبتهم للقتال علمن أن ستكون ملحمة، فهي ترفرف فوق رءوسهم وتتبعهم، حتى تأكل من لحوم من سيقتلون من الأعداء.

وقال الآخر(١):

/ مــاإن رأيتُ ولا أرَىَ فـي مُـدَّتِي ٤٠١/٢

كـجَـوارِىٍ يَلْـعَـبْنَ فـي الصَّـحْـراءِ

وقال النابغة الذبياني(٢):

عَلَيَّ لِعَـمْـروٍ نِعْـمَـةٌ بَعْـدَ نِعْـمَـةٍ

لِوَالِدِهِ لَيْـــسَتْ بَذاتِ عَـــقَـــارِبِ

وقال أيضا(٣):

وَثِقْتُ لَهُ بالنَّصْرِ إذْ قِيلَ قد غَزَضتْ

كَتَائِبُ من غسان غيرُ أشَائِبِ

إطلاق الناظم في صرف مالا ينصرف يدلُّ على موافقة الجماعة في موضعين : أحدهما : عدمُ إخراج (أَفْعَل التَّفْضيل) من هذه الكلمة، خلافًا للكِسَائى وتلميذه الفَرَّاء في قولهما : إن (أَفْعَلَ مِنْكَ) لايُصرف، واستدلُّوا بأن (مِنْ) هى المانعة له من ذلك.

---

(١) ابن يعيش ١٠/١٠١، وشرح شواهد الشافية ٤٠٣، والخزانة ٨/٣٤١، وأمالى الزجاجي ٨٣

ومدتى : عمري. والجوارى : جمع جارية وهى الشابة من النساء. والبيت مع كثرة تدواله في كتب النحو واللغة لم يعلم قائله.

(٢) ديوانه ٥٥، والمحتسب ٢/٤٩ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٠ والهمع ٤/٢٩٩، والدرر ٢/٦٨، واللسان (عقرب)

وعمرو هو عمرو بن الحارث الأصغر الغساني. ويقال : عيش ذو عقارب، إذا لم يكن سهلا، أو فيه شر وخشونة. والعقارب : المَنُّ، على التشبيه.

والمعنى : لعمرو عليَّ نعمة حديثة بعد نعمة قديمة لوالده، نعمة هنيئة غير ممنونة.

(٣) ديوانه ٤٢، واللسان (أشب)

والأشائب : جمع أُشابة، وهى الأخلاط. يقول : وثقت للممدوح بالنصر، لأن كتائبه وجنوده من غسان وحدها، وهم قومه وبنو عمه ولم يختلط بهم غيرهم، ولا احتاجوا إلى جيش من سواهم.

قال السِّيرافي : وهذا فاسد، بدلالة قولهم : خَيْرٌ منْكَ، وشَرٌّ منك، وإذا كان كذلك دَلَّ على أن مانعه ليس وجودَ (منْ) بل الصفة والوزن، كأحْمَرَ وأصْفَرَ.

والصرف هنا لايكون بالتنوين وحده إلا في المرفوع والمنصوب.

وأما المجرور : فإنما يكون بالجر بالكسرة والتنوين معا، سواء أقلنا : إن المانع مَنَع الجرَّ والتنوينَ معًا أم قلنا : إنه مَنع التنوينَ فقط، وزال الخفض بالكسرة لعلَّة أخرى على حسب اختلافهم في ذلك.

أما على قول من قال : إنما امتنع الجرُّ لئلا يلتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة فظاهر.

وأما على القول الآخر : فكذلك ، لأن التنوين لايَتْبع في الجر إلا الكسرة، فلا يقال مثلا :

* ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزة[1] *

ولا ما أشبه ذلك.

والموضع الثاني : موافقتُهم في صرف ماآخرُه ألفٌ ممَّا لايَنْصرف كغيره، خلافًا لابن عصفور، حيث زعم أنه لايجوز صرفه، لأنه لافائدة فيه، لأنه إذا نُوِّن حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فَسقط منه مثلُ ماردُّ إليه، فلم يَقع فيه زيادة، ولا يمكن أيضا تحريكُ الألف فيكونَ كقوله[2]:

---

(١) لامرىء القيس من معلقته. وسبق الاستشهاد به، وعجزه :
فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ إنك مُرْجِلِي

(٢) هو النابغة الذبياني، وسبق الاستشهاد به، وصدره :
إذا ماغَزَوْا بالجيشِ حلَّقَ فوقَهم

* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِى بعَصَائِبِ *

فلا يمكن الزايدةُ ولا البدل، ولأجلهما صُرف مالا ينصرف في الضرورة.

قال ابن الضائع : مِثْل هذا لاينبغي أن ينبَّه عليه لو كان صحيحا، فقد يقول القائل : يمكن أن يكون له فائدة، وذلك أنه قد يكون بعد تلك الألف [ساكن فيجب حذف الألف، فإذا نَوَّنا الاسم حرَّكنا التنوين لالتقاء الساكنين، فزدنا حرفا متحركا، وكذلك يمكن أن يكون بعد الألف(١)] همزة، فإذا نَوَّنا نقلنا حركة الهمزة إلى التنوين، فَسقَط حَرْف، وعلى هذا يكون في صرف مالا ينصرف زيادةٌ تَؤُول إلى نقص. انتهى مانَصَّه ابنُ الضائع.

وهذا التقرير قد يُضَادُّه ماتقدم في (باب النداء) في تنوين المنادى ولكن قد يقال : إنه لم يَقصد فيه الكلامَ على ماآخرُه ألف؛ بل يكون ماتقدَّم مُشْعِرا بارتضائه مذهبَ ابن عُصْفور، لأن كلامه هنالك مقيَّد، وكلامه هنا مطلَق، والمقيَّد قاضٍ على المطلَق عند المحقِّقين.

ومعنى ذلك أنه قد تقدَّم وجهُ منعه لتنوين المنادى المَبْنى إذا لم يظهر فيه الضمّ، وأن ذلك لافائدة فيه(٢).

٤٠٢/٣ وهذه المسألة بعينها جاريةٌ / في غير المنصرف إذا أُريد تنوينُه، وهو عَيْن احتجَّ به ابنُ عُصْفور، فكأنَّ الناظم رآه دليلاً واضحا فقال بمقتضاه.

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبته من (س، ت).

(٢) انظر : ص ٢٨٥ .

وماألزمه ابنُ الضائع لايَلزم، فإن الغالب في مَعهود الضَّرُورات أن لازيادةَ في لَحاق التنوين ماآخرُه ألفٌ ولا نقصان، وماصَوَّره أمورٌ اتِّفاقية نادرة لا تَلْتفت العربُ إلى مثلها، فلا ينبغي أن يعوَّل عليها. وإذا أمكن هذا لم يكن بين الموضعين في كلام الناظم تعارض.

والأمر الثاني الموجِب لصرف مالا ينصرف : التَّنَاسُب، وهو أن ينوَّن لمُوازنته لمنَوَّن ليس فيه مُوجِب للمنع، وهذا لايقع إلا في الكلام المسجَّع، لأن الكلام المسجَّع يَجري في الحكم مَجرى الشعر المُقَفَّى.

ألاَ تَرى أنه قد جاء حرف الإطلاق في السَّجْع، قال الله تعالى : {وتَظُنُّونَ باللَّهِ الظُّنُونَا[١]}. فأتى بالألف للإطلاق، كما قال الشاعر[٢]:

* ظَنَنْتُ بآلِ فَاطمةَ الظُّنُونَا *

وكذلك قولُ الله تعالى : {يَقُولُونَ يَالَيْتَنَا أَطَعْنَا اللّهَ وأطَعْنَا الرَّسُولا[٣]}.

وبعد ذلك {فَأَضَلُّونا السَّبِيلاَ}[٤]. فإنما هذا لمناسبة ماقبلَ ذلك وما بعدَه، من الوقف على الألف المُبْدَلة من التنوين، فكذلك يُصرف مالا ينصرف لمناسبة المنصرف.

ومنه قوله تعالى : {إنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرينَ سَلاَسِلاً وأَغْلاَلاً وسَعِيرًا[٥]} وكذلك قوله : {كَانَتْ قَوَارِيرًا. قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُهَا تَقْدِيرًا}[٦].

---

(١) سورة الأحزاب : ١٠.

(٢) هو خزيمة بن مالك بن نهد، اللسان (ردف) وصدره :

إذا الجوزاءُ أرْدَفَتِ الثريًّا

(٣) سورة الأحزاب : ٦٦.

(٤) سورة الأحزاب : ٦٧.

(٥) سورة الإنسان : ٤.

(٦) سورة الإنسان : ١٥، ١٦.

قرأ ذلك كذلك نافعٌ وأبو بكر وهشام والكسائى(١).

ووجهُ ذلك ظاهر، فـ(سَلاَسِلاً) نُوِّن لمناسبة مُجَاوِره، وهو (وأَغْلاَلاً وسَعِيراً) و(قَوَارِيرًا) الأوَّل : لمناسبة الفواصل، والثاني : لمناسبة الأول، وهذا ظاهر.

وقول الناظم : «أَوْتَنَاسُبٍ » يُشعر أن التَّناسب هو العِلَّة في صرف مالا ينصرف.

وكذلك : «ولاِضْطِرَارٍ» مشعرٌ بأنه العِلَّة في صرفه، ويستوى في ذلك النثرُ والنظم.

وقد حَكَى ابنُ جِنِّى أن المُتَنَبِّى أنشده قولَه(٢):

وقَـدْ صَـارَتِ العَـيْنَانِ قَـرْحَى من البُكَا

وصَـار بَهَـاراً في العُـيُونِ الشَّـقَـائِقُ

قال : فقلت له : هَلاَّ قلتَ : «قَرْحًا من البُكَا» بصرف «قَرْحًا» لتُنَاسِب قولَه في المِصْراع الثاني : «وصار بَهارًا» قال : فاستَحسن المتنبي ذلك.

وهذا النوع من الصرف جائز، وهو رأى الجمهور.

وقد زعم بعض النحويين أن صرف مالا يَنصرف مطلقًا لغةٌ، وحَكى الكِسَائى أن بعضهم يَصرف كلَّ مالا ينصرف إلا (أَفْعل منك) وقال الأخفش :

---

(١) وقرأ الباقون «سَلاَسِلَ» و«قَوَارِيرَ» بدون تنوين.
وانظر : السبعة : ٦٦٣.

(٢) ديوانه بشرح العكبري ٢/٣٤٢
والبيت من قصيدة يمدح بها الحسين بن إسحاق التنوخي.
وقَرْحَى : جمع قريح، وهو الجريح. والبَهار : زهر أصفر. والشقائق : جمع شقيقة، وهى زهر أحمر يُنْسَب إلى النعمان ، فيقال : شقائق النعمان ، وقالوا : وإنما سُمِّى بذلك ، وأضيف إلى النعمان ، لزن النعمان بن المنذر نزل على شقائقـ رمل قد انبتت الشقر الأحمر ، فاستحسنها وأمر أن تُحمى ، وقيل : شقائق النعمان .
والمعنى : صارت الجفون قرحى من كثرة البكاء، وحمرة الخد صفرة لأجل البين .

سمعنا من العرب مَنْ يَصرف هذا، ويصرف جميع مالا ينصرف. وقال : هذا لغـةُ الشـعراء، لأنهم اضطُرُّوا إليه في الشِّعْر فَصَرفوه، فجرت ألسنتُهم على ذلك، واحتَملوا ذلك في الشعر لأنه يَحتمل الزيادة ، كما يَحتمل النقصان.

وهذا الذى حَكَوْا، مِنْ أنها لغة، لم يَثْبت، ولا عُرِف في كلام العرب أن مثل هذا يكون في الكلام إلا / للتناسب. ٤٠٣/٣

وأما الشعر : فمحلُّ الضرورة، فلا تَثْبت به لغة.

ثم قال : «والْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفُ» يَعني أن الاسم المنصرف الباقي عَلى أصله قد تَمنع العرب صرفَه، وإن لم توجد فيه عِلَّتا المنع، لكن ذلك قليل، دَلَّ على ذلك بـ«قد» في قوله : «قَدْ لاَ يَنْصَرِفُ»

وأكثرُ ماجاء هذا النوع في الأعلام، ومنه قول العباس بن مِرْداس السُّلَمي(١):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

وقال الآخر(٢):

ومِمَّن وَلَدُوا عَامرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

---

(١) الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١/١٤٧، ٢٥٣ والعيني ٤/٣٦٥، والتصريح ٢/١١٩، والهمع ١/١٢١، والدرر ١/١١، والأشموني ٣/٢٧٥

والبيت ضمن سبعة أبيات أنشدها عباس بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين يعاتبه على عدم التسوية بينه وبين غيره من المؤلفة قلوبهم في العطاء. وانظر قصتها في كتب السيرة والخزانة.

(٢) هو ذو الإصبع العدواني، والبيت من عدة أبيات له في الأغاني ٣/٤، وانظر : الإنصاف ٥٠١، وابن يعيش ١/٦٨، والعيني ٤/٣٦٤، واللسان (عمر) =

ولا يريد القبيلة، لأنه قال : «ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ» فوصَفه بـ«ذو» التى للمذكر. وقال الآخر(١):

ومُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمْرُ أَكْثَرُهَا وأطيَبُهَا

فمِرْدَاس، وعامرٌ، ومُصْعَبٌ : لامانعَ فيها من الصرف إلا العلَمية، وهى لاتَمنع وحدها.

وقال دَوْسَرُ بن دَهْبَل القُرَيْعى(٢):

وقَائِلَةٍ مَابَالُ دَوْسَرَ بَعْدنَا
صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وعَنْ هِنْدِ

وقال حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ(٣):

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ
بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأبْطَالِ

وقال الآخر، وهو عند ابن الأنباري منسوب إلى الفرزدق، ونَسبه الجوهري إلى ابن أحْمَر(٤):

= وعامر : هو عامر بن الظرب العدواني، أحد خطباء العرب وحكمائهم وحكامهم، وهو الذى قيل فيه المثل «إن العصا قرعت لذى الحلم» على بعض الأقوال.

وذو الطول وذو العرض : كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بذلك.

(١) هو ابن قيس الرقيات، ديوانه ١٢٤، والإنصاف ٥٠١، والأصول ٦٩٧/٢، وابن يعيش ٦٨/١، والخزانة ١٥٠/١.

(٢) مجالس ثعلب ١٧٦، والإنصاف ٥٠٠، والعيني ٣٦٦/٤، والأشموني ٢٧٥/٣، والخزانة ١٤٩/١

ومابال دوسر : ماشأنه وما حاله. صحا قلبه : سلا أحبابه، وترك ماكان عليه من الصبابة.

(٣) ديوانه ٣٣٤، والإنصاف ٤٩٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٩/١، ١٧٥/٢، واللسان (حنن)وحنين : واد بين مكة والطائف، وبه كانت غزوة حنين.

(٤) الخصائص ١٩٨/٢، ٣٢/٣، والإنصاف ٤٩٥، وابن يعيش ٣٧/١، ٣٨، واللسان (زبر) وديوان الفرزدق ٢٥٥، ٣٦٦، والخزانة ١٤٨/١ =

إذا قَــالَ غَــاوٍ من تَنُوخَ قَــصِــيــدةً

بهـــا جَـــرَبٌ عُـــدَّتْ علىَّ بـزَوْبَرَا

وزَوْبَر الشىء : كمالُه، يقال : أخذت الشىءَ بزَوْبَره، أى أخذتُه كلَّه، ولم أدَعْ منه شيئا. وقال الآخر(١):

قَــالَتْ أُمَــامَــةُ مَــالِثَــابِتَ شَــاخِـصًــا

عَــارِى الأشَــاجِعِ نَاحِــلاً كـــالمنْصُلِ

إلى أبيـاتٍ غيـرِ هذه، ذكرها ابن الأنباري في «الإنصاف»(٢) وأكثرها أعلام، وكأنَّهم راعوا العَلَمية في منع الصرف وحدَها للضرورة، كما أهملوها أيضًا للضرورة.

والناظم لم يَلْتـزم في المسـألة مـذهبا مـعيَّنًا، وإنما أخـبر بما جـاء في السماع خاصَّة؛ إذ ماجاء من ذلك ظاهرٌ فيما قال من مَنْع صرف المنصرف، ويَصْعُب تأويلُ جميعِ ماجاء منه.

والمسألة مُخْتَلَف فيها على قولين :

= والغاوى : غير الرشيد. وبهاجرب : فيها عيوب من هجاء ونحوه. وعدت علىَّ بزوبرا. نسبت إلى بكمالها، مأخوذ من قولهم : أخذت الشىء بزوبره، أى كله ولم أدع منه شيئا.

(١) الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١/١٤٩

وثابت : اسم رجل. وشاخصا : فاتحا عينيه لايطرف، ويكون ذلك عند الذهول أو مشارفة الموت. والأشاجع : جمع أشجع، وهو العصب الذى يصل الرسغ بالإصبع، أو العَظْم الذى يصلهما، لكل إصبع أشجع،. ناحلا : هزيلا ضعيفا ، المنْصُل : السيف .

(٢) في المسألة السبعين (٤٩٣ ـ ٥٢٠).

أحدهما : جوازُ منع صرف المنصرف للضرورة، وهو مذهب الكوفيين، ورَأْيُ الأخفش وابنِ بَرْهان من البصريين، ونُقل عن الفارسي، وارتضاه ابنُ الأنباري(١).

وذهب جمهور البصريين إلى المَنْع، وهو مذهب الفارسي في «التَّذْكِرة».

فأما الكوفيون فحجتُهم القياس والسماع. فأما القياس : فإنه لَمَّا جاز صرفُ مالا ينصرف اتفاقًا، وهو خلاف القياس، جاز أيضا العكسُ؛ إذ لا فرق بينهما في هذا.

وأما السماع فما تقدَّم.

وأما البصريون فحُجَّتُهم أن صرف مالا ينصرف إنما جاز في الضرورة، لأنه من أصل الاسم، والاسم غير المنصرف مستحِقٌّ لأحكام الأسماء، من الإخبار عنه ونحو ذلك من أحكام الأسماء المختصَّة بها، فإذا اضطُرُّوا رَدُّوه إلى أصله، وإن لم يَنْطقوا / به في حال السَّعَة، كما لم ٤٠٤/٣
يَنْطقوا بنحو (ضَنِنُوا)(٢) في حال السَّعة، بخلاف منع المنصرف لأنه ليس من أصل الاسم ألاَّ ينصرف، فَمَن أجاز ذلك كان مُخْطِئًا مُجِيزًا لما لادلالةَ عليه.

---

(١) انظر : الإنصاف ٤٩٣.

(٢) يشير إلى قول قعنب بن أم صاحب :

مَهْلاً أعاذلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي ... أنِّي أجُودُ لأقْوَام وإنْ ضَنِنُوا

وانظر : سيبويه ١/٢٩، ٣/٣١٦، ٥٣٤، ونوادر أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، ٣/٣٥٤، والخصائص ١/١٦٠، ٢٥٧، والمنصف ١/٣٣٩، ٣/٦٩، ٣٠٣، والحماسة بشرح المرزوقي ١٤٥٠، واللسان اظلل، حمم، ضنن

يقول : إنه جواد لايمنعه العذل الجود، حتى ولو كان من يجود عليهم بخلاء.

وأما السماع فلم يَبلغ في الكثرة مَبْلَغًا يُقاس عليه بسببها، وأكثرُ ماجاء في الأعلام، حتى إن «السُّهَيْلي» ذهب إلى جواز ذلك في الأعلام دون غيرها، وهو مذهب ثالث في المسألة، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في كل شيء، فهم محتاجون إلى السماع والكَثْرة فيه، وذلك غير موجود.

وقد أورد الفارسي في «التَّذْكِرة» على أصل مذهب البصريين سؤالا لم يُجِبْ عنه، وهو أنه قال : أفَيَجوز في الضرورة ألاَّ أُعْرب الفعل المضارع، لأن الأصل كان فيه ألاَّ يُعْرب، كما كان الأصل في الاسم أن يصرُف[1]، فإذا لم أُعْربه رددتُه إلى الأصل في الضرورة، كما رددتُ الاسم إلى الصرف في الضرورة. واستَشهد على ذلك بما أنشده من قوله[2]:

* فَالْيَومَ أشرَبْ *

وقول جرير[3]:

---

(١) في الأصل و(س) «ألا يصرف» وهو سهو، والصواب ماأثبته من (ت).

(٢) هو امرؤ القيس، والمذكور قطعة من قوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ

ديوانه ١٢٢، ٢٥٨، وسيبويه ٢٠٤/٤ ونوادر أبي زيد ٣١٣، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، والمحتسب ١٥/١، ١١٠، وابن يعيش ٤٨/١، والخزانة ٣٥٠/٨، والتصريح ٨٨/١، والهمع ١٨٧/١، والدرر ٣٢/١

والمستحقب : المكتسب، وأصل الاستحقاب : حمل الشيء في الحقيبة. والواغل : الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدع إليه.

قاله حينما أدرك ثأر أبيه فتحلَّل من نذره ألا يشرب الخمر حتى يثأر به ويروي «فاليوم أسقى» و«فاليوم فاشرب» وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه.

(٣) ديوانه ٤٨، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وياقوت (نهر تيرى)

والبيت بتمامه هو : =

ونحو ذلك.

قيل : أما الأبيات فليس بدليلٍ قاطع، لأنه يجوز أن يكون أجراه في الوصل مُجراه في الوقف، مثل (سَبْسَبًّا[1]) وبقي النظر في : هل يجوز ألاَّ يُعْرب؟

هذا ماقال، ولم يُجِب عنه، وكأنه إشكال على مذهب البصريين، لكن الجواب عنه يَظهر بأدْنَى نظر.

ولَمَّا رأى الناظم المسألةَ نظريَّةً لم يَلتزم فيها مذهبا؛ بل أخبر بالسماع فقط وقبِله ، وسلَّمه تَنْكيتًا على من تَهَجَّم من النحويين البصريين على رَدِّ روايات رَوَاها الكوفيون، وتكذيب ناقليها فيها؛ إذ ليس هذا شأنَ العلماء، كقولهم : الروايةُ في بيت العباس[2]: «يَفُوقَانِ شَيْخِي أو شَنَجِي[3]» والرادُّ له هو المبرد.

= سِيُروا بني العَمِّ فالأهوازُ منزلكم ... نهرُ تِيرىَ فلا تَعْرِفْكُم العَــربُ

والأهواز : إقليم بين البصرة وفارس.

(١) يريد قول رؤبة :

تَتْرِكُ ماأبقي الدَّبَــى سَبْسَبًّا

وقبله :

إذا الدَّبىَ فوقَ المُتُون دَبًّا
وهَبَّت الريــحُ بمُورٍ هَبًّا

[ديوانه ١٦٩، والمحتسب ١٤٨/١، والشافية ٢٥٤]

والدبي : الجراد قبل أن يطير. والمتون : جمع متن، وهو المكان المرتفع الصلب.
والمُور ــ بضم الميم ــ الغبار. والسبسب : القفر والمفازة.

(٢) يعنى قول العباس بن مرداس السابق :

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ ... يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمع

(٣) الشَّنَج ــ بفتحتين ــ الشيخ، يقال : شَنَج على غَنَج، أى شيخ على جَمل.

قال المؤلف في «الشرح» : وللمبرد إقدامٌ في رَدِّ مالم يَرْوِ، كقوله في قول العباس بن مِرْداس، ثم أنشد البيت : الروايةُ :

* يَفُوقَانِ شَيْخِي *

مع أن البيت بذكر مِرْداس ثابتٌ بنَقْل العَدْل عن العدل في «صحيح البخارى»[(١)]، وذِكْر «شَيْخِي» لايُعرف له سندٌ صحيح، ولاسَبَبٌ يُدْنِيه من التَّسْوية، فكيف من التَّرْجيح؟

ذكره المؤلف حيثَ نقل رَدَّ المبردِ روايةَ سيبويه[(٢)]:

* وأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا *

وما قاله هو الحقُّ، ومَنْ عَلِم حجةٌ على من لم يَعْلم، وروايةٌ لاتَقْدح في رواية أخرى، لأن الجميع عن العرب؛ إذ لايَسوغ نسبةُ الناقل، إذا كان عَدْلاً، إلى الكذب أو الوَهْم إلاببرهان واضح، وإلاَّ فالظاهر الصِّدْق.

وكذلك قالوا في بيت دَوْسَر[(٣)]: الروايةُ :

* وقائلةٍ ما لِلْقُرَيْعِيِّ[(٤)] *

وهذا رَدٌّ غير مسموع، اللهم إلا أن يُقْدَح في الشاهد من جهة الدلالة باحتمال غيرِ ماقال الخصم، فهناك يُسَلَّم إن كان ظاهرا أو غير مَرجوح بالنسبة إلى الدَّعْوى.

---

(١) ليس في البخاري، وإنما هو في صحيح مسلم، كتاب الزكاة ٧٣٨/٢، حديث رقم ١٣٧.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب الترخيم» وهو لجرير، وصدره :

ألاَ أضحتْ حبالُكُمُ رِمَامَا

(٣) تقدم الاستشهاد به، وهو بتمامه :

وقائلةٍ مابالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قلبُه عن آل ليلى وعن هِنْدِ

(٤) انظر : الإنصاف ٥٠١.

فهرس موضوعات

الجزء الخامس